رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

كتاب البيان في شرح اللمع

لابن جنّي

إملاء
الشريف عمر بن ابراهيم الكوفي
المتوفى سنة ٥٢٩ هجرية

دراسة وتحقيق
الدكتور علاء الدين حموية

دار عمار

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

كتاب البيان
في شرح اللمع

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى
١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠٠٢/٣/٧١٩)

رقم التصنيف : ٤١٥
المؤلف ومن هو في حكمه : ابن جني، إملاء الشريف عمر الكوفي، تحقيق د. علاء الدين حموية
عنوان الكتاب : كتاب البيان في شرح اللمع
الموضوع الرئيسي : اللغة العربية / قواعد اللغة
بيانات النشر : دار عمار للنشر والتوزيع ـ عمان
* تم اعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

(رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر ٧٠٤/ ٣/ ٢٠٠٢)

دار عمار للنشر والتوزيع
عمان. ساحة الجامع الحسيني. شرق البتراء. عمارة الحجيري
الفاكس ٤٦٥٢٤٢٧ - ص.ب ٩٢١٦٩١ عمان ١١١٩٢ الأردن

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

كتاب البيان
في شرح اللمع

لابن جني

إملاء
الشريف عمر بن ابراهيم الكوفي
المتوفى سنة ٥٣٩ هجرية

دراسة وتحقيق
الدكتور علاء الدين حموية

دار عمار

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد إمام المتقين، وعلى آله وصحبه الغرّ الميامين.

أما بعد فكان لأستاذنا العلامة أحمد راتب النفاخ شيخ العربية في بلاد الشام أَكْبَرُ الفضل في حثّي على العمل في التحقيق، فقد قرأنا عليه أيام كنّا طلبة في دبلوم الدراسات العليا عدداً من النصوص المحققة، وكان -جزاه الله عنّا كل خير- يوقفنا على الأوهام التي قد يقع فيها المحقق مُنبِّهًا ومُحذِّرًا.

ثمّ كانت تلك الوقفة التي وقفتُها في القاعة المخصصة للمخطوطات في المكتبة الظاهرية حيث رأيت ذلك الحشد الضخم من المخطوطات العربية تنتظر من يخرجها إلى النور، فآليتُ على نفسي منذ تلك اللحظة أن أكون من سدنتها.

وبُعيدَ انتهائي من السنة المنهجية في جامعة أم القرى رحتُ أُفَتِّشُ في الأفلام التي جَمعها مركز البحث العلمي عن مخطوطة أقوم بتحقيقها رسالةً لنيل درجة الماجستير فوقعت عيناي على نسخة من هذا الكتاب، وهي مصورة مكتبة عاطف أفندي. وبعد تقليبها وقراءة مواضع منها فتَّشت في فهرس المخطوطات العربية عن نسخ أخرى، فوقفت على نسختين أخريين هما : نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق ونسخة مكتبة الشهيد علي بتركيا.

أما الأسباب التي دفعتني إلى تحقيق هذا الكتاب فهي :

أولاً : أنّ الكتاب شرح لمتن من المتون التي شاع صيتها، وكثرت شروحها.

ثانيًا : أن المادة النحويّة التي احتواها الكتاب جديرة بأن يطلع عليها الباحثون من المختصين وطلبة العلم.

ثالثًا : أنه الكتاب الوحيد الذي وصل إلينا لهذا المؤلف الذي وصف بأنه كان عالمًا بالتفسير والقراءات والحديث والفقه والنحو والأدب واللغة، وما في الكتاب يدلّ على صدق هذا الوصف.

أمّا الرسالة التي بين أيدينا فقد جاءت في قسمين :

القسم الأول يشتمل على ثلاثة فصول :

تحدثتُ في الفصل الأول عن حياة الشارح من النواحي التالية : اسمه ونسبه ـ مولده ـ أسرته ـ رحلته العلمية ـ عيشه وخلقه ـ مذهبه وعقيدته ـ علمه وتصانيفه ـ شيوخه ـ تلاميذه ـ وفاته.

وجعلت عنوان الفصل الثاني «نظرة في الكتاب». تحدثت فيه عن لُمع ابن جنّي، ومنهج الشريف في شرحه، ومصادر الكتاب، وشواهده، ثمّ ختمته بذكر الأسباب التي رأيت أنها كانت عِلّةً لعزوف النحاة عن ذكر الشريف وشرحه في كتبهم. وخصصت الفصل الثالث لتوثيق الكتاب، ووصف نسخه، وَأَبَنْتُ في آخره عن المنهج الذي سرت عليه في التحقيق.

أما القسم الثاني فأفردته لتحقيق الكتاب.

وبعد فإن هذا الكتاب قُدِّم رسالة لنيل درجة الماجستير من جامعة أم القرى عام ١٤٠٤هـ.

وأخيرًا أشكر أستاذي سعادة الدكتور تمام حسان عمر على مابذله من جهد في الإشراف على هذه الرسالة، وأسأل الله تعالى أن يجعل عملي هذا خالصًا لوجهه الكريم وأن يجنبنا الزلل في القول والعمل إنه نعم المولى ونعم النصير.

د. علاء الدين حمويّه

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

القسم الأول

- **الفصل الأول : حياة المؤلف**

" اسمه ونسبه ـ مولده ـ أسرته ـ رحلته العلمية ـ عيشه وخلقه ـ مذهبه وعقيدته ـ علمه وتصانيفه ـ شيوخه ـ تلاميذه ـ وفاته . "

- **الفصل الثاني : نظرة في الكتاب .**

" لمع ابن جنّي ـ منهج الشريف في شرحه ـ مصادر الكتاب ـ شواهده ـ أسباب عزوف النحاة عن ذكر الشريف وشرحه في كتبهم . "

- **الفصل الثالث :**

" توثيق الكتاب ـ وصف نسخه ـ منهج التحقيق "

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الأول

التعريف بالشارح

- اسمه ونسبه :

هو الشريف جمال الشرف[1] أبو البركات عمر بن إبراهيم بن محمد بن محمد بن أحمد[2] بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن حمزة بن يحيى بن الحسين بن زيد بن عليّ بن الحسين بن علي[3] بن أبي طالب[4].

- مولده :

ولد الشريف عمر بالكوفة سنة اثنتين وأربعين وأربعمائة للهجرة، وقد نقل ابن عساكر تاريخَ ميلاده هذا عنه[5].

---

(١) - انظر ٣١٨ من هذا الكتاب.

(٢) - وَهِمَ ابن الجوزي فقال : " ... ابن إبراهيم بن محمد بن أحمد ..." المنتظم : ١٠/ ١١٤، وتبعه ابن كثير في البداية والنهاية : ١٢/ ٢١٩، والسيوطي في طبقات المفسرين : ٢٦، والداودي في طبقات المفسرين: ٢/ ١، وانظر أيضاً تلخيص ابن مكتوم : الورقة ١٥٩/ أ.

(٣) - لسان الميزان : ٤/ ٢٨١ - ٢٨٢، وتاج التراجم : ٤٨.

(٤) - تاريخ دمشق لابن عساكر : ج٨ الورقة : ٤٠٨، والأنساب للسمعاني : ٦/ ٣٤١، والمنتظم : ١٠/ ١١٤، ومعجم الأدباء : ١٥/ ٢٥٧، والبداية والنهاية : ١٢/ ٢١٩، وإنباه الرواة : ٢/ ٣٢٤، ونزهة الألباء : ٣٩٩، واللباب في تهذيب الأنساب : ٢/ ٨٦، وطبقات المفسرين للسيوطي : ٢٦، وطبقات المفسرين للداودي : ٢/ ١، وأعيان الشيعة : ٤٢/ ٢١٦. وكتاب الدعاء : ٤٧/ ب (ضمن مجموع).

(٥) - تاريخ دمشق : ج٨ / الورقة : ٤٠٨، وانظر الأنساب : ٦/ ٣٤٢، والمنتظم : ١٠/ ١١٤، ومعجم الأدباء: ١٥/ ٢٥٨، وإنباه الرواة : ٢/ ٣٢٦، ونزهة الألباء : ٤٠٠، وميزان الاعتدال : ٣/ ١٨١، ولسان الميزان : ٤/ ٢٨١، وتاج التراجم : ٤٨، والبغية : ٢/ ٢١٥، وطبقات السيوطي : ٢٧، وطبقات الداودي: ٢/ ١، وأعيان الشيعة : ٤٢/ ٢١٦.

- أسرته :

كان والده الشريف أبو عليّ إبراهيم بن محمد ذا معرفة حسنة بالنحو واللغة والأدب، شاعراً جيد الشعر[١]. رحل إلى الشام وأقام فيها مدة، ثم ارتحل إلى مصر، ودخل على المستنصر بالله العبيديّ الذي أكرمه -فيما يبدو- وحَمَّلَهُ مكافأة مالية قدرها خمسة آلاف دينار مصريّ. ثمّ عاد إلى الشام[٢] ومنها إلى الكوفة حيث توفي عام ستة وستين وأربعمائة[٣].

ذكر السمعانيّ للشريف ابنين هما أبو الحسن عليّ بن عمر وأبو المناقب حيدرة بن عمر، وذكر أنه سمع منهما شيئًا من الحديث، وأنهما كانا زيديّ المذهب. وللشريف ابن أخت اسمه مهذب بن معد بن إبراهيم الزيديّ سمع منه السمعانيّ أيضًا[٤].

وذكر ابن عساكر راوي كتاب الدعاء أن ابن أبي المناقب أبا المعمَّر كان ممَّن سمع الكتاب معه من جدِّه الشريف عمر[٥].

- رحلته :

خرج الشريف عمر من الكوفة مع والده[٦] في شهر رجب سنة خمس

---

(١) ساق ياقوت نماذج جيدة من شعره رواها السمعاني عن ابنه الشريف عمر. انظر معجم الأدباء : ٢/ ١١، وما بعدها.

(٢) انظر حديثنا عن رحلة الشريف عمر.

(٣) المنتظم : ٨/ ٢٨٨، ومعجم الأدباء : ٢/ ١٠ - ١١. وهذا يؤكّد علاقة بعض العلويين بالعبيديين، وهو ما أشار إليه الشيخ العلامة محمود شاكر في كتابه (المتنبي).

(٤) الأنساب : ٦/ ٣٤٢. وانظر كتاب الدعاء : ٦٧/ب (ضمن مجموع).

(٥) آخر كتاب الدعاء ٦٧/ب (ضمن مجموع).

(٦) لم يشر أحد ممن ترجموا للشريف إلى أنه خرج إلى الشام برفقة أبيه وألَحَّ عليّ سؤال : هل من المعقول أن يخرج الشريف وحده من الكوفة إلى الشام وليس له من العمر إلاّ أربعة عشر عامًا؟!! ثمّ مرّ=

وخمسين وأربعمائة[1] متجهينِ إلى الشام فأتيا دمشق وأقاما فيها مدة ثم ارتحلا إلى حلب[2] حيث لقي شيخه أبا القاسم زيد بن عليّ الفارسيّ فلزمه وقرأ عليه كتاب الإيضاح لأبي عليّ الفارسيّ[3] بسنده عن أبي الحسين عبد الوارث عن خاله أبي عليّ الفارسيّ[4].

وذكر ابن عساكر أن أبا القاسم زيد بن عليّ "سكن دمشق مدة وأَقْرَأَ بها النحو واللغة وأملى بها شرح إيضاح الفارسيّ وشرح الحماسة وحدَّثَ عن أبي الحديد الدمشقيّ وسمع منه جماعة."[5] وأن الشريف عمر "قدم دمشق وسكنها مدة وسمع بها أبا عبد الرحمن بن أحمد النيسابوريّ وقرأ بها النحو على أبي القاسم زيد بن عليّ النحويّ[6]."

ويبدو لي أن الشريف ارتحل مع أبيه بين دمشق وحلب أكثر من مرة، يدل على هذا أن الشريف حين حدَّثَ السمعانيّ بخبر مرض والده قال : "مرض أبي إما بدمشق أو بحلب ..."[7].

= معي في ترجمة والده ما يشير إلى أنهما كانا معًا في الشام، وذلك ما أورده ياقوت عن السمعاني أن الشريف عمر قال له : (مرض أبي إما بدمشق أو بحلب فرأيته يبكي ويجزع. فقلت له : ياسيدي ماهذا الجزع فإن الموت لا بدّ منه. قال : أعرف، ولكني أشتهي أن أموت بالكوفة ..." معجم الأدباء : ٢/ ١١.

(١) – إنباه الرواة : ٢/ ١٧، ٢/ ٣٢٥.

(٢) – إنباه الرواة : ٢/ ٣٢٥، ومعجم الأدباء : ١٥/ ٢٥٨، والمنتظم : ١٠/ ١١٤.

(٣) – إنباه الرواة : ٢/ ١٧، ٢/ ٣٢٥.

(٤) – ذكر ذلك ياقوت في معجم الأدباء : ١١/ ١٧٧، ٥/ ٢٥٨. وانظر ما سيأتي في حديثي عن شيوخه.

(٥) – تهذيب تاريخ ابن عساكر : ٦/ ٢٥.

(٦) – تاريخ ابن عساكر : ج٨/ الورقة ٤٠٨.

(٧) – معجم الأدباء : ٢/ ١١.

قصد الشريف عمر الحجاز حاجًّا، وأغلب ظني أنه خرج للحج من الشام لما ذكره ياقوت : "حكى أبو طالب بن الهراس الدمشقيّ - وكان حَجَّ مع أبي البركات . . .[1]"

ثم زار طرابلس الشام، ولقي فيها الشريف أبا البركات ابن عبيد الله العلويّ الحَسَنيّ، ومنها خرج عائداً إلى العراق[2].

- عيشه وخلقه :

سكن الشريف محلةً بالكوفة يقال لها السَّبيع[3]، وتولى إمامة مسجد أبي إسحاق السَّبيعيّ[4][5].

وكان على علمه وفضله خَشِنَ العيش، صابراً على الفقر والقلة، قانعًا باليسير[6]، وكان رغم ذلك كريمًا خَيِّرًا[7]، كثير الفضل[8]، حافظًا للسانه[9]،

---

(١) - معجم الأدباء : ١٥ / ٢٦١.

(٢) - انظر معجم الأدباء : ١٥ / ٢٦٠.

(٣) - سميت هذه المحلة بهذا الاسم لنزول سَبيع فيها، وهو بطن من همدان - ينسب إلى سَبيع بن صعب بن معاوية . . . بن همدان. انظر الأنساب : ٧ / ٣٥.

(٤) - هو عمرو بن عبد الله بن علي بن أحمد السَّبيعي، ولد سنة تسع وعشرين في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه، رأى عليًّا وكثيراً من الصحابة، وروى عنه الأعمش ومنصور والثوريّ. توفي سنة سبع وعشرين ومائة. انظر الأنساب : ٧ / ٣٦.

(٥) - المنتظم : ١٠ / ١١٤، وإنباه الرواة : ٢ / ٣٢٤، ولسان الميزان : ٤ / ٢٨١، وسماع ابن عساكر لكتاب الدعاء (ضمن مجموع) ٤٧ / ب.

(٦) - إنباه الرواة : ٢ / ٣٢٥، والمنتظم : ١٠ / ١١٤، ومعجم الأدباء : ١٥ / ٢٥٨، والبداية : ١٢ / ٢١٩، والبغية: ٢ / ٢١٥.

(٧) - لسان الميزان : ٤ / ٢٨١، وميزان الاعتدال : ٣ / ١٨١.

(٨) - الأنساب : ٦ / ٣٤١.

(٩) - إنباه الرواة : ٢ / ٣٥٢، وتلخيص ابن مكتوم : ١٥٩ / أ.

لايقطع أَمَلَهُ من غـده. أورد القـفطيّ وياقوت وابـن الأنبـاريّ قـصة جـاء فـيهـا أن الشريف كان "يغرس فسيل النخل في أجمة له، وهو شيخ كبير، ومعه جماعة من شبان محلته يعينونه على ذلك كما جرت العادة. فوقف رجلان من طيِّئ شيبان من بعيد من أبناء السبيل ينظران إلى العمل، فقال أحدهما لصاحبه : تُرى مَنْ يغرس هذا الفسيل؟ فقال له : ذلك الشيخ الكبير. فقال البدوي : أَذَلَّهُ الله أيرجو هذا الشيخ أن يأكل من جناه؟ فسمع الشيخ ما قال وأحزنه ذلك، فقال : يابني كم من كبشٍ في المرعى وخروف في التنور ... " وَعَمَّرَ الشريفُ حتى أكل من ثمر ذلك الفسيل(١).

قال ابن عساكر : "وهو أودعُ علويٍّ لقيته(٢)".

مدحه تلميذه أبو محمد عبد الله بن علي المقرئ النحويّ بأبيات منها :

فما لَهُ في الورى شكلٌ يماثله ... ومـالـه في التـقى عَدْلٌ يناسـبُهْ

بَرٌّ عَطوفٌ رؤوفٌ ماجِدٌ وَرِعٌ ... غيثٌ على الأرض قد عمَّتْ سحائبُهْ(٣)

- مذهبه وعقيدته :

كان الشريف مفتيَ الكوفة، وكان يُصَرِّحُ بأنه زيديّ المذهب تَدَيُّنًا، ولَكنّه يفتي ظاهراً بمذهب أبي حنيفة رحمه الله(٤). وفي الكتاب الذي بين أيدينا

---

(١) - إنباه الرواة : ٢/٣٢٥، ومعجم الأدباء : ١٥/٢٦٠، ونزهة الألباء : ٤٠٠.

(٢) - تاريخ ابن عساكر : ج٨/ الورقة ٤٠٨.

(٣) - انظر الأبيات في نزهة الألباء : ٣٩٩، وإنباه الرواة : ٢/٣٢٦.

(٤) - انظر تاريخ ابن عساكر : ج٨/ الورقة : ٤٠٨، والأنساب : ٦/٣٤١ - ٣٤٢، وإنباه الرواة : ٢/٣٢٥، ومعجم الأدباء : ١٥/٢٥٨، وشذرات الذهب : ٤/١٢٢، وميزان الاعتدال : ٣/١٨١، ولسان الميزان : ٤/٢٨١، والعبر : ٤/١٠٨، وطبقات السيوطي : ٢٦ - ٢٧، وطبقات الداودي : ٢/١.

يَتَعَرَّضُ الشريف لعدد من المسائل الفقهية التي لها علاقة بعلم النحو، وينتصر بها لمذهب أبي حنيفة، ويحاول دفع آراء الشافعيّة، ولو أدّى به ذلك إلى التعنت أحيانًا(١).

وقد وَرَدَ في عقيدة الشريف وموقفه من بعض الصحابة أخبارٌ متضاربة أُورِدُها كما جاءت في مصادرها :

ذُكِرَ عن أبي الغنائم النرسيّ أنه قال : "عمر بن إبراهيم الكوفيّ جاردويّ المذهب(٢) فلا يرى الغُسل من الجنابة."(٣)

حكى ابن عساكر عن أبي طالب ابن الهراس الدمشقي "أنه صرّح له بالقول بالقدر وخلق القرآن، فاستعظم أبو طالب ذلك منه، وقال : إن الأئمة على [غير](٤) ذلك! فقال له : إن أهل الحق يُعرفون بالحق، ولا يُعْرَفُ الحَقُّ بأهله(٥)."

---

(١) – انظر ص ٢٩٦ وما بعدها، ٣٠٤ وما بعدها.

(٢) – الجارودية : فرقة متطرفة من الزيدية، نُسِبَتْ إلى أبي الجارود. وأصحاب هذه الفرقة يزعمون أن النبيّ صلى الله عليه وسلم نَصَّ على إمامة علي كرم الله وجهه بالوصف دون التسمية، ثم بعده الحسن ثم الحسين، والإمامة بعد ذلك شورى في ولدهما. ويزعمون أن الناس قصّروا حين لم يتعرفوا الوصف، ولم يطلبوا الموصوف، وإنما نصبوا أبا بكر باختيارهم، فكفروا بذلك.

أما أبو الجارود فقد سماه الإمام محمد الباقر لفسقه وضلاله سرحوبًا. وفسَّرَ معناه بأنه شيطان أعمى يسكن البحر.

انظر الأنساب : ٣/ ١٦٠، والملل والنحل :١/ ١٥٧ – ١٥٩.

(٣) – المنتظم : ١٠/ ١١٤، ومعجم الأدباء : ١٥/ ٢٥٩، وشذرات الذهب : ٤/ ١٢٢ – ١٢٣، وميزان الاعتدال: ٣/ ١٨١، ولسان الميزان : ٤/ ٢٨١، والعبر : ٤/ ١٠٨، وطبقات السيوطي : ٢٦ – ٢٧، وطبقات الداودي : ٢/ ١. وقد وَهِمَ بعضهم فصَحَّفَ "ابن النرسي" فقال : "أَبَيٌّ النَّرْسِيّ".

(٤) – تكملة. ليست في مخطوط تاريخ ابن عساكر.

(٥) – تاريخ ابن عساكر : ج٨/الورقة٤٨، وانظر معجم الأدباء : ١٥/ ٢٦١، وميزان الاعتدال ٣/ ١٨١، ولسان الميزان : ٤/ ٢٨١، والبغية : ٢/ ٢١٥، وطبقات السيوطي : ٢٧، وطبقات الداودي : ٢/ ١.

نقل ياقوت عن أبي سعد السمعاني[1] أنه قال : "سمعت يوسف بن مَقْلَدٍ يقول : كنت أقرأ على الشريف عمر جزءًا، فمر بي ذكر عائشة، فقلت : رضي الله عنها. فقال لي الشريف : تدعو لعدوةِ عليٍّ؟! أو تَتَرضّى على عدوة عليّ؟! فقلت : حاشا وكلا ما كانت عدوة عليّ[2]."

قالَ أبو سعد السمعانيّ : وكنت ألازمه طوال مقامي بالكوفة في الكور الخمس[3]، ما سمعت طوال ملازمتي له شيئًا في الاعتقاد أنكرته، غير أنني كنت يومًا قاعِدًا في باب داره وأخرج لي شذرة من مسموعاته، وجعلت أتفقد فيها حديث الكوفيّين، فوجدت فيها جزءًا بتصحيح الأذان بحَيَّ على خير العمل، فأخذته لأطالعه، فأخذه من يدي، وقال : لهذا طالب غيرك، ثم قال : ينبغي للعالِمِ أن يكون عنده كل شيء، فإن لكل نوع طالبًا[4]."

قال ابن عساكر : «ولم أسمع منه في مذهبه شيئًا[5]».

وسمع القفطيّ أبا طالب السِّلفيّ سنة ست وتسعين وخمسمائة ـ وكان القفطيّ ابن ثمان سنين ـ يقول ـ بعد أن روى عن الشريف حديثًا ـ : "الشريف عمر هذا أديب نحويّ، وفي المذهب زيديّ، وكان يفتي بالكوفة على مذهبه، وسمع معنا على جماعة من شيوخنا الكوفيّين، كان من عقلاء الرجال، حسن

---

(١) ـ ذكر ذلك أبو سعد السمعاني في ذيل تاريخ بغداد في ترجمة الشريف، إلا أن هذا الكتاب مفقود، ولم يبق لنا من ترجمة الشريف التي فيه إلا بعض النقول التي نقلها من ترجموا للشريف عن أبي سعد.

(٢) ـ معجم الأدباء : ١٥/٢٥٩، وانظر المنتظم : ١٠/١١٤، ولسان الميزان : ٤/٢٨١، والبغية : ٢/٢١٥.

(٣) ـ الكور الخمس كناية عن الصلوات الخمس؛ لأن الكور : لف العمامة على الرأس والإمام عندما يخرج للصلاة يلف عمامته على رأسه.

(٤) ـ معجم الأدباء : ١٥/٢٥٨ ـ ٢٥٩، ولسان الميزان : ٤/٢٨١.

(٥) ـ تاريخ ابن عساكر : ج٨/الورقة : ٤٠٨.

الرأي في الصحابة، مُثنيًا عليهم، مُتبرئًا ممَّن يتبرأ منهم، والزيديّونَ في تشيعهم القديم يقولون بخلافة أبي بكر ثم عمر ثم عثمان ثم عليّ، ويَرون أن عليًا أفضل، ويجوز تقديم المفضول على الفاضل(١)."

وبعد فإن الذي يمكن أن يُقطع به أنّ الشريف كان زيديّ المذهب معتزليّ العقيدة؛ لأن الخبر الذي ساقه أبو طالب بن الهراس يُعضِّده ماورد في الكتاب الذي بين أيدينا؛ وذلك أن الشريف اعتبر (لن) لنفي الأبد مطلقًا، وهو قول لم يقله ـ فيما أعلم ـ إلاّ أهل الاعتزال(٢).

علمه :

وُصِفَ الشريف بأنه شيخ، مُسِن، كبير، فاضل، له معرفة في الفقه والحديث والتفسير والنحو واللغة والأدب، وله التصانيف الحسنة السائرة في النحو وغيره(٣). كان حسن الإصغاء، سليم الحواس، يكتب خطًا مليحًا سريعًا على كبر سن(٤)، واسع الرواية، أدرك المشايخ الجِلَّة كأبي بكر الخطيب وطبقته، تكرر إليه المحدثون ونقلوا عنه الأحاديث والأخبار لسعة روايته، وروى كتاب الإيضاح للفارسيّ بالكوفة مدة طويلة وأخذه عنه الجَمُّ الغفيرُ من العلماء والنحاة(٥). سمع كثيرًا، وكَتَبَ كثيرًا(٦)، وكان علاّمة في النحو واللغة، أَكْثَرَ من

---

(١) – إنباه الرواة : ٢/ ٣٢٥.

(٢) – انظر ص ٤٢٧ . وراجع شرح الأصول الخمسة : ٢٣٢ وما بعدها، والإرشاد إلى قواطع الأدلة في الاعتقاد : ١٦٦ وما بعدها، والبحر المحيط : ٨/ ١٥٧ وما بعدها.

(٣) – إنباه الرواة : ٢/ ٣٢٤، ٣٢٥، والمنتظم : ١٠/ ١١٤، تلخيص ابن مكتوم : الورقة ١٥٩/أ، والبداية : ١٢/ ٢١٩، ولسان الميزان : ٤/ ٢٨١، وتاج التراجم : ٤٨، وطبقات السيوطي : ٢٦، وطبقات الداودي : ٢/ ١.

(٤) – معجم الأدباء : ١٥/ ٢٥٧، وانظر لسان الميزان : ٤/ ٢٨١.

(٥) – إنباه الرواة : ٢/ ٣٢٥.

(٦) – البداية : ١٢/ ٢١٩.

الحديث[1] حتى عُدَّ مسند الكوفة في عصره[2]، رُوِيَ أنه ذاكَرَ "يومًا بعض أصحاب الحديث الآخذين عنه، وقال : دخل أبو عبد الله الصوري[3] الكوفة، وكتب عن أربعمائة شيخ. وقَدِمَ علينا هبة الله بن المبارك السقطيّ، فأفدته عن سبعين شيخًا من الكوفيّين، وما في الكوفة اليوم أحد يروي الحديث غيري ثم أنشد :

لما دخلتُ اليَمَنا ... لم أرَ فيه حَسَنا

قلت : حرامٌ بلدةٌ ... أعلمُ مَنْ فيها أنا[4]."

- تصانيفه :

ذكرنا في مَعْرِضِ حديثنا عن علمه أنهم ذكروا له التصانيف الحسنة السائرة في النحو وغيره، بيد أنهم لم يذكروا من هذه التصانيف إلاّ هذا الكتاب[5] واسمَ جُزْءٍ في تصحيح الأذان بـ(حَيَّ على خير العمل)[6] فُقِدَ كما فُقِدَتْ تصانيفُ الشريف الكثيرة في الحديث والنحو.

- شيوخه :

أخذ الشريف عمر عن عددٍ كبير من الشيوخ، فقد سلف في حديثنا عن

---

(١) - الأنساب : ٦/٣٤١.

(٢) - العبر : ٤/١٠٨، وشذرات الذهب : ٤/١٢٢.

(٣) - هو محمد بن علي بن عبد الله الصوري، سكن بغداد، كان حافظًا متقنًا، لقيه الخطيب البغدادي وقال فيه : "لم يقدم علينا من الغرباء الذين لقيتهم أفهم منه بعلْمِ الحديث ... وكان صدوقًا كتبت عنه، وكتب عني". توفي سنة (٤٤١هـ). الأنساب : ٨/١٠٧، والبداية : ١٢/٦٠.

(٤) - إنباه الرواة : ١/٣٢٦، ومعجم الأدباء : ١٥/٢٥٩، والمنتظم : ١٠/١١٤.

(٥) - انظر معجم الأدباء : ١٥/٢٦٠، ونزهة الألباء : ٣٩٩، وبغية الوعاة : ٢/٢١٥.

(٦) - انظر معجم الأدباء : ١٥/٢٥٨، ولسان الميزان : ٤/٢٨١.

علمه قوله " ... وقَدِمَ علينا هبة الله بن المبارك السقطيّ فأفدته عن سبعين شيخًا من الكوفيّين ..."، وقد أدرك المشايخ الجِلَّة كأبي بكر الخطيب وطبقته[١]، ورحل في طلب العلم وأهله إلى الشام وبغداد، فتعددت ديار شيوخه، وتنوعت مشاربهم. ولنبدأ الحديث أولاً بمن ذُكِرَ من شيوخه الكوفيّين :

(١) لعل أول شيخ أخذ عنه الشريف هو والده[٢] إبراهيم بن محمد العلويّ الكوفيّ (ت٤٦٦هـ)[٣].

(٢) الشريف أبو محمد يحيى بن محمد بن الحسن الأَقساسيّ[٤] كان ثقة، سمع أبا عبد الله محمد بن عبد الله القاضي الجُعْفيّ. وروى عنه أبو القاسم إسماعيل بن أحمد السمرقنديّ وأبو الفضل محمد بن عمر الأرمديّ ببغداد، والشريف عمر بالكوفة[٥].

(٣) أبو الحسن محمد بن القاسم بن المنثور الجُهَنيّ الكوفيّ[٦] (ت٤٧٦هـ) وهو آخر من حدث عن القاضي الجُعفيّ، وآخر من روى عنه الحسن بن غبرة[٧].

(٤) محمد بن الحسن بن محمد بن علي المعروف بابن داود الخزاعيّ[٨] الكوفيّ (ت٤٧٢هـ) سمع أبا عبد الله الجُعْفيّ وأبا الطيب القسمليّ وغيرهما، وسمع

---

(١) – إنباه الرواة : ٢ / ٣٢٥.

(٢) – تاريخ ابن عساكر : ج٨/الورقة ٤٠٨.

(٣) – انظر ترجمته في المنتظم : ٨ / ٢٨٨، ومعجم الأدباء : ٢ / ١٠.

(٤) – ابن عساكر : ج٨/الورقة ٤٠٨، وتلخيص ابن مكتوم : الورقة ١٥٩ /أ.

(٥) – الأنساب : ١ / ٣٣٣.

(٦) – تلخيص ابن مكتوم : الورقة ١٥٩ /أ، وميزان الاعتدال : ٣ / ١٨١، ولسان الميزان : ٤ / ٢٨١، وَوهِمَ الذهبيّ فقال : أبا القاسم ابن المنثور وتبعه ابن حجر في ذلك.

(٧) – تبصرة المنتبه بتحرير المشتبه : ٣ / ١٣٢٢.

(٨) – الأنساب : ٦ / ٣٤١.

منه أبو القاسم السمرقنديّ ببغداد. قال ابن حجر : "كان رافضيًا كاشفًا بالطعن على السلف الصالح[١]".

(٥) أبو عبد الله محمد بن الحسن الأنماطيّ[٢] حَدَّثَ عن علي بن حرب الطائي، وروى عنه يوسف بن عمر القواس[٣].

(٦) الشيخ الثقة أبو البقاء المُعَمَّر بن محمد بن علي بن إسماعيل الكوفي الحبّال. الخزّاز. سمع من القاضي نجاح بن نذير المحاربيّ وزيد بن أبي هاشم العلوي وأبي الطيب أحمد بن علي الجعفري[٤]

(٧) أبو الفرج محمد بن أحمد بن محمد بن علاّن المعروف بابن الخازن[٥]. لم أقف له على ترجمة.

(٨) محمد بن عليّ بن عبد الرحمن العلويّ وهو الذي أجاز الشريف[٦]. لم أقف له على ترجمة.

(٩) أبو عليّ الحسن بن عليّ بن عبد الله بن مجالد[٧]. لم أقف له على ترجمة.

---

(١) – لسان الميزان : ٥ / ١٣٥.

(٢) – تلخيص ابن مكتوم : الورقة ١٥٩ /أ.

(٣) – تاريخ بغداد : ٢ / ١٩٨.

(٤) – ابن عساكر: ج٨ /ورقة ١٥٩ /أ، سير أعلام النبلاء ١٩ / ٢٠٩ وانظر حاشيته. وتلخيص ابن مكتوم : الورقة (١٥٩ /أ) وفيه المعمر بن محمد البقال.

(٥) – الأنساب : ٦ / ٣٤١، وابن عساكر : ج٨ /الورقة : ٤٠٨ /أ، وتلخيص ابن مكتوم : الورقة ١٥٩ /أ، ومعجم الأدباء : ١٥ / ٢٥٨، وفيه : "... بن علاء الخازن"، وكتاب الدعاء : الورقة ٤٧ /ب ضمن مجموع.

(٦) – العبر : ٤ / ١٠٨، وشذرات الذهب : ٤ / ١٢٢، وميزان الاعتدال : ٣ / ١٨١، ولسان الميزان : ٤ / ٢٨١.

(٧) – تلخيص ابن مكتوم : الورقة ١٥٩ /أ.

ومن البغداديّين ذُكِرَ :

(١٠) أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب[١] (ت٤٦٣ هـ) صاحب تاريخ بغداد وغيره من المصنفات الذائعة الصيت، قرأ القرآن والقراءات، وتفقه على أبي الطيب الطبري، وقرأ صحيح البخاري على كريمة بنت أحمد المروزية. سكن الشام بين عامي (٤٥٠ – ٤٦٢). كان إمام الدنيا في زمانه، إليه انتهى علم الحديث[٢].

ويغلب على ظني أن الشريف لقي الخطيب في الشام؛ لأن الخطيب خرج إلى الشام سنة (٤٥٠ هـ) في أيام فتنة البساسيري[٣]، وليس من المعقول أن يكون الشريف أخذ عنه في هذه السنة أو قبلها، وسبق أن أشرنا إلى أن الشريف خرج إلى الشام سنة (٤٥٥ هـ)[٤]، وإذا علمنا أن الخطيب أقام بالشام حتى سنة (٤٦٢ هـ) حيث عاد إلى بغداد وأنه توفي سنة (٤٦٣ هـ) فإن الأرجح أن يكون الشريف قد لقيه في الشام.

(١١) أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن النقور البزاز[٥] (ت٤٧٠ هـ) سمع من أبي القاسم بن جابه وغيره، قال الخطيب : "كتبتُ عنه وكان

---

(١) الأنساب : ٦ / ٣٤١، وابن عساكر : ج٨ / الورقة ٤٠٨ / أ، والمنتظم : ١٠ / ١١٤، وإنباه الرواة : ٢ / ٣٢٥، وتلخيص ابن مكتوم : الورقة ١٥٩ / أ، والعبر : ٤ / ١٠٨، ومعجم الأدباء : ١٥ / ٢٥٨، وشذرات الذهب : ٤ / ١٢٢، وميزان الاعتدال : ٣ / ١٨١، ولسان الميزان : ٤ / ٢٨١، والبغية : ٢ / ٢١٥، وطبقات السيوطي : ٢٧، وطبقات الداودي : ١ / ٢.

(٢) المنتظم : ٨ / ٢٦٥، والبداية : ١٢ / ١٠١.

(٣) انظر الكامل في التاريخ : ٩ / ٦٤٠ – ٦٤٩، والبداية والنهاية : ١٢ / ٨٠ – ٨٤.

(٤) انظر ما سلف في حديثي عن رحلته.

(٥) الأنساب : ٦ / ٣٤١، ابن عساكر : ج٨ / الورقة : ٤٠٨ / أ، المنتظم : ١٠ / ١١٤، تلخيص ابن مكتوم : الورقة ١٥٩ / أ، ومعجم الأدباء : ١٥ / ٢٥٨، والبغية ٢ / ٢١٥.

صدوقًا[1]".

(١٢) أبو القاسم عليّ بن أحمد بن عليّ البسريّ البندار[2] (ت٤٧٤هـ) سمع أبا طاهر المخلص وأبا أحمد الفرضيّ وغيرهما، وأجازه ابن بطه، وكتب عنه الخطيب، وكان صدوقًا ثقةً صالحًا[3].

(١٣) أبو الحسين عاصم بن السكن[4]، لم أقف له على ترجمة.

(١٤) عبد الله بن محمد العرديني[5]. لم أقف له على ترجمة.

وممن سمع في الشام ذُكِرَ:

(١٥) أبو محمد عبد الرحمن بن الحسين بن أحمد النيسابوري[6] (ت٤٤٥هـ) سمع من هنّاد وابن المهتدي وابن النقور، رحل إلى الشام والحجاز وخراسان روى عنه أحمد بن عبد الوهاب، والشريف عمر وغيرهما. قال ابن حجر: "كان شيعيًا مُكْثِرًا من الحديث مشغوفًا به"[7].

---

(١) – تاريخ بغداد: ٤/٣٨١ – ٣٨٢، والمنتظم: ٨/٣١٤، والبداية: ١٢/١١٨.

(٢) – الأنساب: ٢/٢١١، والمنتظم: ١٠/١١٤، وتلخيص ابن مكتوم: الورقة ١٥٩/أ، وطبقات السيوطي: ٢٧.

(٣) – تاريخ بغداد: ١١/٣٣٥، والمنتظم: ٨/٣٣٣.

(٤) – تلخيص ابن مكتوم: الورقة ١٥٩/أ. و(السكن) كذا رسمها في المخطوط وأثبتها محقق إنباه الرواة في حاشيته (الحسن). الإنباه: ٣٢٦. ولعله الصواب، انظر سير أعلام النبلاء: ١٨/٥٩٨.

(٥)– تلخيص ابن مكتوم: الورقة ١٥٩/أ (العرديني) رسمت في المخطوط (العروسى) بدون نقط وأثبتها محقق الإنباه: (العروضي): الإنباه: ٢/٣٢٦.

(٦) – ابن عساكر: ج٨/الورقة: ٤٠٨/أ، وتلخيص ابن كتوم: الورقة ١٥٩/أ.

(٧) – لسان الميزان: ٣/٤٠٤.

(١٦) أبو القاسم زيد بن عليّ[١] بن عبد الله الفارسيّ الفسويّ (ت٤٩٧هـ)[٢] قرأ النحو على أبي الحسين عبد الوارث ابن أخت أبي عليّ الفارسيّ، وروى عنه كتاب الإيضاح عن خاله أبي عليّ الفارسيّ[٣].

قال ياقوت : "كان علامةً فاضلاً نحويًا لغويًا مُشاركًا في عدة علوم."[٤] شَرَحَ الإيضاحَ وحماسةَ أبي تمام، وأملاهُما على طلبة العلم في حلب ودمشق[٥].

وَقَرَأَ الحديث على أبي الحديد الدمشقيّ وأبي ذر الهرويّ، وسمع منه جماعة[٦]. ذكره الشريف مراراً في هذا الكتاب، ونقل عن شرحه للإيضاح في عدة مواضع[٧].

---

(١) – ابن عساكر : ج٨/الورقة ٣٠٩/أ، وإنباه الرواة : ٢/٣٢٥، ونزهة الألباء : ٣٩٩، ومعجم الأدباء : ١٥/٢٥٨، والبغية : ٢/٢١٥.

(٢) – تهذيب ابن عساكر : ٦/٢٥، وإنباه الرواة : ٢/١٧، وذهب ياقوت والسيوطي في البغية إلى أن سنة وفاته (٤٦٧ هـ) وسَنُبَيِّنُ سبب ذلك في الحاشية التالية.

(٣) – معجم الأدباء : ١١/١٧٧، والبغية : ١/٥٧٣، وذهب القفطي إلى أن زيد بن علي هو ابن اخت أبي علي الفارسيّ وأنه قرأ النحو والإيضاح على خاله أبي علي، وهذا وَهْمٌ لأنّ أبا علي الفارسي توفي سنة (٣٧٧) في حين توفي زيد هذا سنة (٤٩٧ هـ) وقد تنبه القفطي لذلك فقال بعد أن ساق تاريخ وفاته: "قلت : في هذا القول نظر فإنه يكون قد مات قبل ذلك." ولعل عبارة القفطي هذه هي التي دفعت بعضهم إلى تحريف سنة وفاته فجعلها (٤٦٧ هـ)، ولو أننا سلمنا بهذا التاريخ لكان أخذه عن أبي علي الفارسي أمراً بعيداً جداً. والصحيح أنه أخذ عن أبي الحسين عبد الوارث عن أبي علي وأن أبا الحسين هذا هو ابن اخت الفارسيّ لا زيد بن عليّ الفسويّ.

(٤) – معجم الأدباء : ١١/١٧٦ – ١٧٧.

(٥) – تهذيب ابن عساكر : ٦/٢٥، والإنباه : ٢/١٧، ومعجم الأدباء : ١١/١٧٧، والبغية : ١/٥٧٣.

(٦) – تهذيب ابن عساكر : ٦/٢٥، ومعجم الأدباء : ١١/١٧٧، وإنباه الرواة : ٢/١٧.

(٧)– انظر ص ٣، ٧، ١٦، ٢٩، ٣٣، ٨٦، ١٤٣، ١٥٦، ١٧٣، ٢١٦، ٢٥٤، ٣٦٥، ٤٢٩، ٤٥٠، ٤٦٦.

- تلاميذه :

استضاء بعلم الشريف خَلْقٌ كثير[١]، فقد روى عنه الحديث : أبو بكر محمد بن منصور السمعانيّ، وابنه أبو سعد عبد الكريم بن محمد صاحب كتابي ذيل تاريخ بغداد والأنساب[٢]، وأبو القاسم علي بن الحسن الدمشقيّ المعروف بابن عساكر صاحب تاريخ دمشق[٣]، وأبو موسى المدينيّ[٤]، ويعيش ابن صدقه الفراتي[٥]، ويوسف بن محمد بن مَقْلَد[٦]، وأبو طالب السِّلفيّ[٧]، وهبة الله ابن المبارك السقطيّ[٨]، وابناه أبو الحسن عليّ بن عمر وأبو المناقب حيدرة بن عمر، وابن أخته أبو الغنائم مهذب بن معد بن إبراهيم الزيديّ[٩]، وأبو المعمر بن أبي المناقب بن الشريف عمر وأبو غالب محمد بن إبراهيم الصقلي الدامغاني وأبو أحمد معمر بن عبد الواحد العالم وأحمد بن أبي بكر بن خالويه الأصبهاني[١٠] وغيرهم كثير[١١].

---

(١) – نزهة الألباء : ٤٠٠ .

(٢) – الأنساب : ٦/ ٣٤١، واللباب : ٢/ ٨٦، ومعجم الأدباء : ١٥/ ٢٥٨، وميزان الاعتدال : ٣/ ١٨١، ولسان الميزان : ٤/ ٢٨١، وطبقات السيوطي ٢٧ .

(٣) – ابن عساكر : ج٨/الورقة : ٤٠٨/أ، وميزان الاعتدال : ٣/ ١٨١، ولسان الميزان : ٤/ ٢٨١، والبغية : ٢/ ٢١٥، وطبقات السيوطي : ٢٧ .

(٤) – ميزان الاعتدال : ٣/ ١٨١، ولسان الميزان : ٤/ ٢٨١، وطبقات السيوطي : ٢٧ .

(٥) – ميزان الاعتدال : ٣/ ١٨١، ولسان الميزان : ٤/ ٢٨١ .

(٦) – المنتظم : ١/ ١١٤، ومعجم الأدباء : ١٥/ ٢٥٩، ولسان الميزان : ٤/ ٢٨١، والبغية : ٢/ ٢١٥ .

(٧) – إنباه الرواة : ٢/ ٣٢٦ .

(٨) – إنباه الرواة : ٢/ ٣٢٦، ومعجم الأدباء : ١٥/ ٢٥٩، والمنتظم : ١٠/ ١١٤ .

(٩) – الأنساب : ٦/ ٣٤٢ .

(١٠) – آخر كتاب الدعاء برواية ابن عساكر عن الشريف عمر (ضمن مجموع) ٦٧/ب .

(١١) – اللباب : ٢/ ٨٦ .

وسمع منه ببغداد أبو الفضل عبد الملك بن علي ومحمد بن ناصر، وأبو النصر الأصفهانيّ، وغيرهم [١]. وأخذ عنه النحو جماعة من مشايخ العراق[٢]، كان على رأسهم أبو السعادات هبة الله بن الشجري[٣]، صاحب كتاب الأمالي الشجرية، وأبو محمد بن عبد الله بن علي بن أحمد المقرئ سبط الشيخ أبي منصور الخياط[٤].

- وفاته :

توفي ـ رحمه الله ـ بالكوفة[٥] في النصف من شعبان[٦]، وقيل يوم الجمعة السابع من شعبان[٧]، سنة تسع وثلاثين وخمسمائة[٨]، عن سبع وتسعين سنة[٩]، وشهد جنازته أهل الكوفة بأَسْرِهم، لم يتخلف منهم أحد[١٠]، وقُدِّرَ من

---

(١) – تلخيص ابن مكتوم : الورقة ١٥٩ /أ.

(٢) – إنباه الرواة : ٢ / ٣٢٦.

(٣) – معجم الأدباء : ١٥ / ٢٥٨، والبغية : ٢ / ٢١٥.

(٤) – إنباه الرواة : ٢ / ٣٢٦، ونزهة الألباء : ٣٩٩، ومعجم الأدباء : ١٥ / ٢٥٨.

(٥) – ابن عساكر : ج٨ /الورقة : ٤٠٨ /أ.

(٦) – رَجَّحْتُ أن وفاته كانت يوم النصف من شعبان وسُقْتُ الرواية الثانية بصيغة التضعيف؛ لأن الأولى نقلها ابن عساكر عن نصر الله بن أسامة بن محمد بن اللبن العلويّ وكان شهد موت الشريف. انظر تاريخ ابن عساكر : ج٨ /الورقة ٤٠٨ /أ.

(٧) – المنتظم : ١٠ / ١١٤، وإنباه الرواة : ٢ / ٣٢٧.

(٨) – ابن عساكر : ج٨ /الورقة : ٤٠٨ /أ، والأنساب : ٦ / ٣٤٢، والمنتظم : ١٠ / ١١٤، وإنباه الرواة : ٢ / ٣٢٧، ونزهة الألباء : ٤٠٠، ومعجم الأدباء : ١٥ / ٢٥٧، والبداية : ٢ / ٢١٩، وميزان الاعتدال : ٣ / ١٨١، ولسان الميزان : ٤ / ٢٨١، وتاج التراجم : ٤٨، والبغية : ٢ / ٢١٥، وطبقات السيوطي : ٢٧، وطبقات الداودي : ٢ / ١، وأعيان الشيعة : ٤٢ / ٢١٦.

(٩) – العبر : ٤ / ١٠٨، والشذرات : ٤ / ١٢٣.

(١٠) – ابن عساكر : ج٨ /الورقة ٤٠٨ /أ، وإنباه الرواة : ٢ / ٣٢٧، ونزهة الألباء : ٤٠٠.

صلى عليه بثلاثين ألفًا[1]. وكان دفنه يوم السبت في المَسْبَلَة، وهي المقبرة المعروفة بالعلويّين[2][3].

---

(١) ـ المنتظم : ١٠ / ١١٤، وإنباه الرواة : ٢ / ٣٢٧، ونزهة الألباء : ٤٠٠، ومعجم الأدباء : ١٥ / ٢٥٧، والعبر : ٤ / ١٠٨، وميزان الاعتدال : ٣ / ١٨١، ولسان الميزان : ٤ / ٢٨١.

(٢) ـ المنتظم : ١٠ / ١١٤، وإنباه الرواة : ٢ / ٣٢٧، ونزهة الألباء : ٤٠٠، ومعجم الأدباء : ١٥ / ٢٥٧.

(٣) ـ اكتفيت هنا بترجمة الشريف أما ترجمة ابن جنّي فحسبنا أن نحيل على الترجمة الطيبة التي كتبها الأستاذ محمد علي النجار في مقدمة كتاب الخصائص، كما نحيل إلى كتاب (ابن جنّي النحويّ) تأليف فاضل صالح السامرائي.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الثاني

نظرة في الكتاب

- لُمع ابن جنّي :

كتاب مختصر في النحو ألفه ابن جنّي ـ فيما يبدو ـ ليكون متنًا يَدْرُسُهُ طلاب هذا الفن على أشياخهم. وجعله في ستة وستين بابًا، منها واحد وستون بابًا في النحو، وخمسة أبواب في الصرف، وهي : باب جمع التكسير، وباب النسب، وباب التصغير، وباب ألفات القطع وألفات الوصل، وباب الإمالة.

وبذلك يسير على نهج متقدمي النحاة في جمعهم بين النحو والصرف، وفي ترتيبه لأبواب الكتاب يسير أيضًا على نهج المتقدمين في ترتيبهم لأبواب النحو على خُلْفٍ يَسيرٍ فيما بينهم.

وهو في مختصره يكتفي بذكر القاعدة، ويسوق لها شواهد من القرآن والشعر، وقد يكتفي بالأمثلة النثرية. ولا يذكر العلل النحوية، ولا خلافات النحاة في المسألة الواحدة فلا نجد في كتابه مثلاً ذكرًا لاسم أحد من النحويّين ولا لجماعة البصريين أو الكوفيين، بل نجده يسوق القاعدة على المذهب الراجح عند البصريين ولا ينسب ذلك إليهم. وقد ذكرَ البغداديّين مرة واحدة، ولكن ذِكْرهم لم يكن لتوضيح مسألة خلافية، وإنما للتنبيه على ظاهرة شاعت على أقلام كُتاب زمانه، وكان السبب في ذلك تَرَخُّصُ البغداديّين فيها(١). وهو لا يذكر تفريعات الباب الواحد بشكل مستقصى، بل يكتفي بعرض أهم ما فيه من الظواهر بشكل موجز لا تفصيل فيه.

---

(١) انظر ص ٥٤٨.

ومِمّا يدلّ على أن الكتاب أُعِدَّ ليكون متنًا يقرأه طلاب هذا الفن على شيوخهم كَثْرَةُ شروحه شأنه في ذلك شأن جمل الزجاجيّ قبله وشأن كافية ابن الحاجب وشافيته بعده. فقد عدد له الدكتور حسين محمد محمد شرف محقق اللُّمع تسعة عشر شرحًا. هي[1] :

١ – شرح أبي القاسم عمر بن ثابت الثمانينيّ (ت٤٥٦هـ)[2].

٢ – شرح أبي النصر الحسن بن أسد بن الحسن الفارقيّ (ت٤٨٧هـ).

٣ – شرح الحسن بن عليّ بن محمد بن عبد العزيز الطائي (ت٤٩٨هـ) سماه (المقنع).

٤ – شرح أبي النصر القاسم بن محمد بن مناذر الواسطيّ النحويّ الضرير.

٥ – شرح أبي زكريا بن الخطيب التبريزيّ (ت٥٠٢هـ)[3].

٦ – شرح أبي القاسم ناصر بن أحمد بن بكر الخوبيّ (ت٥٠٧هـ).

٧ – شرح أبي البركات عمر بن إبراهيم بن محمد. وهوالذي بين أيدينا.

٨ – شرح أبي السعادات هبة الله بن عليّ المعروف بابن الشجريّ (ت٥٤٢هـ).

٩ – شرح أبي عبد الله محمد بن عليّ بن أحمد الحليّ المعروف بابن حيده النحوي (ت٥٥٠هـ).

١٠ – شرح أبي محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر بن الخشاب النحويّ (ت٥٦٧هـ).

---

(١) – انظر اللمع : ٧٠ – ٧٩.

(٢) – ذكر أن منه نسخة بدار الكتب المصرية برقم (١٥٧٠ نحو)، ونسخة أخرى (مكروفلم) برقم (١٨٩٩) دار الكتب، ونسخة ثالثة بالتصوير الشمسي برقم (٦٨٠ نحو تيمور).

(٣) – ذكر أن منه نسخة بالمكتبة التيمورية برقم (٥٧٦ نحو).

١١ – شرح أبي محمد سعيد بن المبارك بن عليّ المعروف بابن الدهان (ت٥٦٩هـ)[١].

١٢ – شرح أبي منصور العبرتيّ أسعد بن نصر بن أسعد (ت٥٨٩هـ)[٢].

١٣ – شرح أبي الحسن الباقوليّ عليّ بن الحسين بن عليّ الضرير الأصبهانيّ النحويّ المعروف بجامع العلوم.

١٤ – شرح أبي الحسن عليّ بن الحسن بن عنتر بن ثابت الحلبيّ المعروف بشميم (ت٦٠١هـ).

١٥ – شرح أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله النحويّ الضرير العكبريّ (ت٦١٦هـ)[٣].

١٦ – شرح أبي محمد بن القاسم بن عمر بن منصور الواسطيّ النحويّ (ت٦٢٦هـ).

١٧ – شرح أبي العباس أحمد بن الحسين المعروف بابن الخباز (ت٦٣٧هـ)[٤].

١٨ – نسخة غير منسوبة بدار الكتب المصرية برقم (٥٣٥١).

١٩ – نسخة غير منسوبة بمكتبة بايزيد برقم (١٩٩٢)[٥].

---

(١) – ذكر عن بروكلمان أن منه نسخة مخطوطة بمكتبة شهيد علي باشا برقم (٩٣٩) وذكر أن منه نسخة مصورة بمكتبة الجامعة برقم (٩٣) عن نسخة بمكتبة قليج عليّ برقم (٩١٤٩). وذكر أن الجزء الثاني منه في المكتبة التيمورية برقم (١٧١) نحو.

(٢) – ذكر عن بروكلمان أن منه نسخة بمكتبة برلين برقم (٦٤٦٧).

(٣) – ذكر عن بروكلمان أن منه نسخ في مكتبات: بطرسبرج ثالث (٩١٣) – بنكيبور (٢٠ : ٢٠١٧) بلدية الاسكندرية (٣٣ نحو). كما ذكر عنه أن الشرح طبع في القاهرة سنة ١٣٣١هـ.

(٤) – ذكر أن منه نسخة بمكتبة الأزهر برقم (٢٨٦٧٦ نحو السقا).

(٥) – نقل ذلك عن بروكلمان.

وذكر أيضًا شرح ابن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ) لشواهد اللُّمع في كتاب سماه (الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية)[١]. وأنّ تَمَّتَ مختصراً للمع لمحمود بن نصر بن حمزة الكرمانيّ.

- منهج الشريف في الشرح :

سار الشريف في عرضه لأبواب شرحه على نهج ابن جنّي في عرضه لأبواب اللمع، وهو النهج الذي سار عليه متقدمو النحاة في عرضهم لأبواب النحو على خُلْفٍ يسيرٍ فيما بينهم، إلى أن جاء ابن مالك فغيره في ترتيبه لأبواب الألفية، وعلى ترتيب ابن مالك سار معظم متأخري النحاة.

وفي شرحه لأبواب اللُّمع يعرض فقرة من المتن يبدأها بقوله : (قال : ...) وأحيانًا : (قال ابن جنّي : ...) ثم يأخذ بشرحها.

وهو يؤكد على أن شرحه مبني على الاختصار فيقول في مقدمته : " ... واقتصرت في العلل على ذكر البعض، فإن التطويل والإكثار ربما يسأم به المبتدئ، ويكون داعيًا إلى الملل." ولا يني عن التذكير بذلك في نهاية شرحه لبعض الأبواب، كأن يقول : " ... لئلا يطول الكلام عليه لأن مَبْنى هذا الكتاب على الاختصار[٢]"، أو يقول : "وما يأتيك فقس عليه فإن في السائل طولاً."[٣]، أو "وما يأتي من هذا الباب فقسه عليه فإن في شرح الجميع طولاً"، أو "وَيطولُ هذا الموضع بِذكْرِهِ"، أو "وهذا باب يكثر فقس ما يأتيك على ما أَرَيْتُكَ"[٤]، إلى أن

---

(١) - ذكر عن الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد أن منه نسخة بمكتبة برلين.

(٢) - ص٣٥٩.

(٣) - ص ١١٨، ٢١١، ٥٢٩، ٥٦٧، ٧٠٠.

(٤) - ص ٤٥٧، ٥٦٢.

يقول في خاتمته، : "وقد اختصرنا هذه الفصول غاية الاختصار، إذْ ليس القصد بسط القول وتكثيره، ولأن بها مقنعًا لمن اشتغل بها وقاس عليها."

إلاّ أن هذا الاختصار غير مُخِلٍّ بالشرح، فالقارئ يشعر دائمًا أن الفقرة قد أخذت حقّها من الشرح، وهذا ما أشار إليه في مقدمته فقال : "ولم أُخْلِ مع ذلك من شرح وبيان، وذكر دليل وبرهان."

وعندما ينتهي من شرح بعض الأبواب نجده يعقد فصلاً عنوانه "مسائل من هذا الباب"، يبسط فيه القول في بعض الأمور التي لا يتمكن في شرحه لكلام ابن جنّي من النفاذ إليها.

وهو مولع بذكر العلل ولعًا شديداً، فلا يكاد يذكر ظاهرة نحوية إلا ويسوق العلة فيها، ويذكر في بعض الأحيان أقوال النحاة المتعددة في تعليلها(١). وأَذْكُرُ هنا علتين ذكرهما في الشرح ولم أقف عليهما عند غيره ممّن وقفت على كتبهم.

الأولى : تعليله لاجتماع نون التثنية والجمع مع لام التعريف ومعاقبتها للإضافة، قال : "اعلم أن النون في المثنى بمنزلة التنوين في المفرد فكما يسقط التنوين مع الإضافة في المفرد أسقطت النون في التثنية مع الإضافة.، فإن قيل : فإن النون تثبت مع الألف واللام نحو قولنا : (الرجلان) و (الزيدان)، وأشباه ذلك، والتنوين لا يثبت مع الألف واللام، فكيف يُجعلان حكمًا واحداً؟ قيلَ لَهُ : إنّما ثبتت النون مع الألف واللام؛ لأنها بَعُدَتْ عنها فجاز أن يَجْتَمِعا، وليس كذلك الإضافة، لأن المضاف إليه حَلّ محل النون فأسقطت النون وأقيم مقامها. وجواب آخر : أن المضاف أبدًا يكتسب كثيراً من أحكام المضاف إليه، والنون

---

(١) – انظر مثلاً ص ٢٩، ٣٣ ومابعدها، ٥٦، ١٧٣ ومابعدها، ١٧٩، ٢٥٩، ٣٣٠، ٣٦٥، ٣٧٩ ومابعدها، ٤١٦، ٤١٧ ومابعدها، ٤٧٧، ٥٤٠، ٥٤٢، ٥٤٥ ومابعدها.

تمنعه من الوصول إليه، فلهذا أُسْقِطَتْ. ووجه ثالث : وهو أن الألف التي هي مثل علامة التثنية قد تلحق الاسم الذي فيه الألف واللام في أواخر الآي وفي القوافي، نحو قوله تعالى : ﴿وتظنونَ بالله الظنونا﴾، ونحو قوله تعالى : ﴿فأضلونا السبيلا﴾، وقال الشاعر :

أَقِلّي اللَّوْمَ عاذِلِ والعتابا وقولي إنْ أصبتُ لقد أَصابا

فلو حذفت النون التي مع الألف واللام لاشتبهت التثنية بالواحد فلهذا أثبتت." (٧٨ ومابعدها).

والثانية : ما نقله من تعليل شيخه أبي القاسم زيد بن عليّ لعدم صياغة فعل التعجب ممّا فوق الثلاثيّ، وقد أشار إلى أن هذا التعليل لم يرد في الأصول التي وقف عليها، قال : "واعلم أن أصول الأفعال على ضربين ثلاثيّ ورباعيّ فلما تعجبوا من الثلاثيّ نقلوه بالهمزة إلى الرباعيّ وهو أصل، فلو تعجبوا من الرباعيّ لنقلوه إلى غير أصل ولجاز أيضًا أن يُتَعَجَّبَ من السداسيّ فينقل إلى السباعي، وهذا يؤدي إلى ما لا نهاية له، فلما كان كذلك خصّوه بالأصول، وقصروه عليها، وهذه العلة أَمَلَّها علينا شيخنا أبو القاسم رحمه الله، ولم أقف عليها في أصل من الأصول" (٤٦٦). وقوله : "وهذا يؤدي إلى ما لا نهاية له" غير صحيح، لأننا لو نقلنا السداسيّ لصار سباعيًّا، وهذه نهاية. ولو قال : فإن فعلنا ذلك لوصلنا إلى مثال لا يصل الفعل إليه بالزيادة لكان كلامًا صحيحًا.

وَبَدهيٌّ أن يَتَقَفّى الشريف في شرحه آراء النحاة البصريّين، فهو يشرح لمع ابن جنّي، ونَسَبُ الشريف العلمي مُتَّصِلٌ بأبي عليّ الفارسيّ، وهما ليسا بَصْرِيَّيْ المذهب فحسب بل هما رأسا الانحراف عن المبرد وتلاميذه، والعودة إلى كتاب سيبويه.

وهو في أخذه عن البصريّين لا يسميهم في أغلب الأحيان، فإذا أراد أن يذكر بعدهم قول الكوفيّين يذكرهم فيقول : "هذا مذهب البصريّين وعند الكوفيّين ..."(١)، وكذلك عندما ينقل اختلافهم في مسألة ما نجده يذكرهم بأسمائهم أو يقول : "وقال قوم" أو "وقال بعضهم" أو "ومن الناس من يقول(٢)". وقد يكون الرأي الذي يعرضه بعد هذه العبارات هو رأي سيبويه نفسه(٣). ويسميهم أيضًا حين يعرض لانفراد بعضهم برأيٍ ما. وهو إذ يسميهم يتخذ منهم أربعة مواقف :

أولاً : أن يعرض آراءهم وأقوالهم دون ترجيح أو ردٍّ أيٍّ منها :

من ذلك ما قاله في جواز تقديم خبر (ليس) عليها : فأما (ليس) فسيبويه يجيز تقديم خبرها عليها، وغيره يأباه لنقصان تمكنها ولكونها حرفًا." (١٤٦ ومابعدها).

وفي تعليله لمجيء الحال معرفة في قولهم : "جاؤوا الجماءَ الغفير" قال : "فأما الجماء الغفير فذكر الخليل أنهم أدخلوا فيه الألف واللام على نية ما لم يدخلوا. وقال سيبويه : انتصابه كانتصاب العراك." (٢٢٤).

وعندما عرض خلافهم في جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان العامل فعلاً قال : " ... فإذا كان العامل فعلاً فإن المازنيّ وأبا العباس يجيزان تقديم المفعول (أي التمييز) على الفعل، وكان سيبويه لا يرى ذلك ..." (٢٢٦).

وفي كلامه على الهاء في نحو (رأيته) يقول : "وتقول للغائب (رأيته) فالهاء هي الضمير، وهي اسم، ولما أشبعوا ضمّها لحقتها واو لا تثبت في خط ولا

---

(١) – انظر مثلاً : ٧٨، ١٢٠، ١٣٩، ٢١٩، ٣٦٥، ٣٩٥، ٤٠٠، ٤١٥، ٤٧٢.

(٢) – انظر مثلاً : ١٧٤، ٣٣٩، ٣٨٩، ٤٤٣، ٥٦١.

(٣) – انظر : ٤٩، ٦١، ١٩١، ٣٨٤.

وقف، لأنها ليست من نفس الكلمة، هذا مذهب الزجاج. وعند سيبويه أن الهاء والواو اسم." (٣٤٨).

ويتحدث عن أصل (مهما) فيقول : "وأما (مهما) فقد اخْتُلِفَ فيها فقال الخليل : هي (ما) زيد عليها (ما) لغواً، وأبدل من ألفها هاء لمشاركتها لها في الخفاء فقيل (مهما). وقال سيبويه : يجوز أن يكون (مه) كـ(إذْ) ضمّ إليها (ما). وقال الزجاج : هي (مه) التي للكف والزجر و (ما) بعدها للمجازاة، والدليل على أنها بمعنى (ما) رجوع الضمير إليها في قول المتنخل الهذليّ :

إذا سُدْتَهُ سُسْتَ مطواعةً ومهما وَكَلْتَ إليه كفاهُ

فالهاءُ في (كفاهُ) راجعة إلى (مهما) فهذا دليل على أنها (ما) الموصولة." (٤٤٧ ومابعدها)[1].

ثانيًا : عرض آرائهم وأقوالهم وردّ بعضها :

فبعد أن عرض قول سيبويه والأخفش والفراء والجرميّ والفارسيّ وبعض المتأخرين في تعريف الاسم قال : "فأما محمد بن السريّ فإنه قال : الاسم مادلّ على معنى عارٍ من الدلالة على الزّمان. وقال أبوالعباس المبرّد : الاسم ما دلّ على مسمى تحته. وما ذكره محمد بن السري يبطل بقولهم : (أتتِ الناقة على مضربها ومنتجها)؛ لأن المضرب والمنتج يدلان على الضراب والنتاج وعلى الزمان؛ لأن زمان ذلك معروف. وما ذكره أبو العباس يبطل بالفعل فإن الفعل يدلّ على مسمى تحته." (١٠ – ١١).

وفي حديثه عن العامل في التابع قال : "واختلفوا في العامل في البدل وفي

---

(١) وانظر أيضًا : ٦٣، ٢٤٤ ومابعدها، ٣٦٤، ٣٧٢، ٣٧٧، ٣٩٢، ٥٠٨، ٥١٤، ٥١٦ ومابعدها، ٥٢٨، ٦٤٣، ٦٧٢، ٦٨٤ ومابعدها، ٦٨٩.

الصفة وفي التوكيد، فقال قوم : العامل في التابع هو العامل في المتبوع، وإنما عمل في التابع بتوسط المتبوع، وهذا قول أصحاب سيبويه. وعند الأخفش أن العامل في التابع كونه وصفًا أو توكيدًا أو بدلاً لمرفوع أو منصوب أو مجرور فيكون العامل معنويًا لا لفظيًا. وعنده أن البدل والمبدل جملتان، لأن العامل في هذه الجملة غير العامل في هذه الجملة، واستدلّ بقوله تعالى : ﴿وقال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم﴾ قال : فظهور اللام مع (من) وهي بدل من (الذين) يدل على أنها من جملة أخرى. وعند أصحاب سيبويه أن ظهور العامل على طريق التوكيد؛ لأن العامل قد يتكرر في الشيء الواحد مرتين توكيداً. فإذا كان كذلك لم يكن ظهور اللاّم دليلاً على أنها جملة أخرى" (٢٨٨ ومابعدها).

وبعد عرضه لرأي سيبويه في الواو والياء والألف في الأفعال الخمسة يقول: "وكان أبو عثمان المازنيّ يقول : هي حروف تدل على التثنية والجمع والتأنيث، والضمير مستتر في الفعل، كما أنك إذا قلت : زيد قام، فالضمير مستتر، فكذلك إذا قلت : الزيدان قاما، فالضمير مستتر بحاله. والألف تدل على التثنية. وهذا ليس بصحيح؛ لأن النحويّين أجمعوا أن قولنا : أقوم للمخبر عن نفسه ضميره مستتر فيه، وقولنا : قمتُ، التاء هي الاسم ، وهي متصلة به، فإذا جاز أن يكون ذلك للمتكلم جاز أن يكون مثله للغائب إذا قلت : هو يفعل، كان ضميره مستترًا، فإذا قلت : يفعلان ظهر الضمير في الألف واتّصل بالفعل، وكذلك يفعلون للجماعة. فأما الياء فالدليل على أنها ضمير المؤنث أنها تسقط مع ضمير التثنية، فإذا قلت : الهندان تضربان، فإنما سقطت؛ لئلا يجتمع ضميران في كلمة واحدة ..." (٤٢١ ومابعدها)[1].

---

(١) وانظر أيضًا : ٤٠٣ ومابعدها، ٤٢٧ ومابعدها، ٤٣٣، ٤٥٠، ٥٤٥ ومابعدها.

ثالثًا : عرض آرائهم وأقوالهم وترجيح بعضها :

فمن ذلك قوله بعد عرضه لاختلافهم في (إيّا) وما بعدها : "واعلم أن الاختلاف في هذا الاسم إنما كان من حيث أن المضمر لا يُضاف، وقد مضى بيانه؛ لأن الشيء لا يضمر إلاّ بعد تحققه وإزالة الإشكال، والإضافة تحدث تعريفًا وتخصيصًا لم يكن، فلمّا ثبت أن المضمر لا يضاف اشتبه ما وقع بعد (إيّا). والذي يَقْوَى في نفسي في هذه الكلمة أنها ليست بمضمر في الحقيقة بل أقيمت مقام المضمر على ما ذهب إليه السيرافيّ، ويكون ما بعدها موضعه مجرور بالإضافة بمنزلة الكاف في (غلامك)، والهاء في غلامه، وأشباه ذلك." (٣٣٩).

ولما تحدث عن (إذما) قال : "فأما (إذ) فكانت لما مضى من الزمان، فلمّا صحبها (ما) دلّت على الاستقبال، وهذا يدلك على صحة التغيير. وسيبويه يجعلها حرفًا لتغيُّر معناها. وحُكِيَ عن بعض النحويّين أن (إذما) هي (إمّا) أقيمت مقامها : لأن (ما) لا يكاد يأتي بعدها فعل إلا بالنون، نحو قوله تعالى: ﴿ وإمّا تثقفنهم ﴾ و ﴿ إمّا تخافن من قوم خيانة ﴾ و ﴿ فإمّا تَرَيِنَّ من البشر أحداً ﴾ فلمّا كانت النون تكسر الشعر جُعِلَ مكانها (إذما). فهذا يدلك على أنها حرف كما قال سيبويه. (٤٤٨).

رابعًا : عرض آرائهم وأقوالهم وترجيح بعضها معتمداً على ترجيح شيخه أو على كونها رأيًا لأبي عليّ الفارسيّ :

فمن ذلك أنه حين يذكر (ليس) وهي على مذهب ابن جنّي فعل وعلى مذهب أبي علي حرف نجده يدافع عن مذهب أبي عليّ في حرفيتها. قال : "وكذلك (ليس) هي على مذهبه فعل" (١٣) أي على مذهب ابن جنّي، ثم يقول بعد ذلك: "فإن قال قائل : فإن (ليس) عند أبي عليّ حرف، وهي مسندة إلى الضمير

في قولنا : (لست ولسنا ولسنَ) وأشباه ذلك. فالجواب عن ذلك أن (ليس) لم تسند إلى اسمها إسناد الأفعال، فأمّا دخول الضمير عليها، واتّصاله بها على حدّ اتصاله بالفعل فليس مما يدلّ على كونه فعلاً؛ لأن اسم (ليس) لا بدّ له من مسند يسند إليه، إمّا مظهر أو مضمر، فلا يصح أن تسند (ليس) إلى اسمها مع كون الخبر مسنداً إليه. فإن قال قائل : فقد جاء فعل لم يسند إلى شيء وهو قول الشاعر :

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصّدودَ وقلَّما وصالٌ على طولِ الصّدودِ يدومُ

فـ (ما) كافّة، و (وصال) يتعلق بـ (يدوم) فلا يكون (قلّ) مسند إلى شيء. والجواب أن هذا غير صحيح؛ لأن التقدير : قل دوام وصال على طول الصدود، وهذا المعنى الذي عقد عليه البيت." (١٤ ومابعدها).

وفي موضع آخر يقول : "فأمّا (ليس) فعند صاحب اللّمع أنها مخففة من (لَيسَ) مبنية على حالة واحدة غير منصرفة فلا يكون منها أمر ولا نهي ولا مصدر ولا مستقبل. والذي كان يعتمده شيخنا ـ رحمه الله ـ وهو مذهب أبي عليّ الفارسيّ ـ أنها حرف ضد (كان)، فتعمل عمل (كان)، ألا ترى أنك تنفي بها الحال، كما تثبت بـ (كان) ما مضى، وقولهم بأن الضمير قد يتصل بها على حدٍّ اتصاله بالفعل، فإن ذلك لا يدل على أنها فعل؛ لأن الضمير قد اتصل بالاسم في نحو قوله تعالى : ﴿هاؤم اقرؤوا كتابيه﴾، ولكنّ اتّصال الضمير بها على هذا الوجه أجراها مُجرى الفعل حتّى جاز تقديم خبرها على اسمها." (١٤٣).

ولما تحدّث عن اسم (لا) النافية للجنس هل هو معرب أو مبنيّ ساق أقوالهم في ذلك، ثم رجّح ما اعتمده شيخه أبو القاسم مع شيء من الشرح. قال "فإذا قلت : لا رجل في الدار، فعند سيبويه أن الفتحة في قولنا (لا رجل) فتحة إعراب لا فتحة بناء، ولكنها مُنِعَ منها التنوين. وقال أبو سعيد في الشرح:

وقد يعمل العامل في الشيء، ويُمْنَعُ التصرف، ولا يكون هذا مُبْطِلاً لعمله كقولنا : حبذا زيد، (حب) فعل ماض، و(ذا) فاعله، وجُعِلا جميعًا كَشيءٍ واحدٍ ... والذي أَمَلَّهُ علينا شيخنا أبو القاسم زيد بن عليّ أن الأسماء الشائعة التي يُنْفى بها الجنس مبنية على الفتح، وهذا هو قول المبرّد. وعند الزجاج أنها فتحة إعراب. وقال الزجاج : ليست مبنية وإنّما شبهها ـ يعني سيبويه ـ بـ (خمسة عشر)؛ لأنها لا تفارق ما تعمل فيه ... والذي يجب أن يُعْتَمَدَ في هذا الباب أن (لا) لما دخلت على الأسماء النكرات ولم تفارقها وكثرت معها حذفوا التنوين منها، وبنوها على أخف الحركات، وهي الفتحة لكثرة دورانها، فصار الاسم الواقع بعد (لا) مبنيًّا على الفتحة، كما بُنِيَ (زيد) في النداء في قولنا : يازيد على الضم." (١٧٣ ومابعدها).

وهو يذكر العلة التي ساقها شيخه في بناء الأسماء الأعلام في النداء ثم يذكر علة الجمهور بعد قوله : "وقال غيره" (٣٦٥).

ويعرض اختلافهم في العامل في جواب الشرط ثم يعرض رأي شيخه في ذلك فيقول : "اعلم أن جمهور النحويّين اتّفقوا على أن (إنْ) هي الجازمة لفعل الشرط بنفسها، واختلفوا في جزم الجزاء. فمنهم مَن يقول : إن الجزاء ينجزم بـ (إن) كما انجزم الشرط بها، وهو اختيار أبي سعيد السيرافيّ، وكان يقول : إن خبر المبتدأ ارتفع بالابتداء سواء كما تقول في (إن) إنها تجزم الجزاء. ومنهم مَن يقول : إن الجزاء مجزوم بـ (إنْ) وبما بعدها من فعل الشرط. وكلام سيبويه محتمل للمعنيين جميعًا؛ لأنه قال : " وينجزم الجواب بما قبله " فيحتمل أن الشرط مع (إنْ) جميعًا جزما الجواب، ويحتمل أن (إنْ) وحدها جزمته. وقال قوم : فعل الشرط جزم الجواب. والذي أملاه علينا شيخنا : أن الشرط مع (إن)

جميعًا جزما الجواب؛ لأنهما تقدما على الفعل، فليس أحدهما بالعمل أولى من الآخر." (٤٥٠)[1].

أما الكوفيّون فقد بثّ الشريف في شرحه أقوالهم واصطلاحاتهم إلى جانب أقوال البصريّين واصطلاحاتهم، فذكر قولهم : في إعرب الأمر (٤٠ ومابعدها، ٤١٥، ٤٢٦)، وفي أن المبتدأ والخبر مترافعان (١٠١)، وفي أن الفاعل مرفوع بفعله مقدمًا ومؤخرًا (١٢٠)، وفي رفع اسم كان بالابتداء ونصب خبرها على الحال (١٣٩)، وفي عدم تجويزهم تقديم الحال في أول الكلام إلاّ إن كانت لمكني (٢١٩)، وفي أنهم لا يرون تقديم التمييز على عامله حتى ولو كان العامل فعلاً (٢٢٦)، وفي أن (إلاّ) في الاستثناء المنقطع بمعنى (سوى) (٢٣٧)، وفي أن (أو) تكون بمعنى (بل) (٣٠٣)، وفي أن العطف على الضمير المرفوع جائز دون توكيده في سعة الكلام (٣١٥)، وفي تسميتهم لضمير الفصل العماد (٣٣٦)، وفي أن (إيّا) وما بعدها جميعًا اسم مضمر (٣٣٩)، وفي أن الأسماء الأعلام في النداء معربة (٣٦٥)، وفي أصل (هناه) (٣٩٢)، وفي جواز ترخيم الاسم الثلاثيّ (٣٩٥)، وفي أن لام الجحود هي الناصبة للفعل (٤٤٠)، وفي أن فعل التعجب اسم (٤٦١)، وفي أنّ نعم وبئس اسمان (٤٧٢)، وأنهما عملا الرفع في المخصوص بالمدح أو الذم (٤٧٥)، وفي جواز الجرّ بـ (كم) الخبرية مع الفصل (٤٩٢)، وفي جواز إدخال (أل) على مُمَيِّز العدد (٥٤٩)، وفي أن (ايمن) جمع (يمين) (٥٨١، ٦٦٦)، وفي أن (أيّ) الموصولة منصوبة دائمًا (٥٩٠)، وفي أن التصغير قد يكون للتعظيم (٦٣٦).

وذكر قول الكسائيّ في جواز العطف بالرفع على اسم (إنّ) قبل الخبر مع

---

(١) – وانظر أيضًا : ٥٩١.

المكني والظاهر (١٧٢)، وتسميته للظروف أوصافًا (٢٠٥)، ونصبه الحال على القطع (٢١٩)، وقوله بأن (حتّى) تجر بإضمار (إلى) بعدها (٢٦٠)، وتجويزه ترخيم الاسم المضاف (٤٠٠).

وذكر قول الفراء في (حيث) (٣٤)، وتجويزه القسم بـ (جير) (٣٨)، وعطفه بالرفع على اسم (إنَّ) قبل الخبر إذا كان اسمها مما لا يظهر فيه الإعراب (١٧١)، وتسميته للظروف مَحالاً (٢٠٥)، وقوله بأن (حتّى) في الجر نائبة عن (إلى) (٢٦٠)، ورفعه الضمير في نحو (لولاي ولولاك) بالابتداء (٢٨٥)، وتجويزه ترخيم الاسم الثلاثيّ إذا كان وسطه متحركًا (٣٩٩)، وتجويزه ترخيم الاسم المضاف (٤٠٠).

وهو في عرضه لآرائهم يُجْمِلُهم في أغلب الأحيان فيقول : "وعند الكوفيّين" أو "والكوفيّون" أو "وهو قول الكوفيّين"(١). أو يقول : "وقال بعضهم" أو "وقال قوم" أو "وبعض الناس يقول" أو "وحُكِيَ عن بعضهم"(٢).

ولا يذكر من أسمائهم إلاّ الكسائيّ والفراء. وأحيانًا يعرض الخلاف بينهما في المسألة الواحدة(٣)، أو في المصطلح(٤).

وهو في عرضه لآرائهم وأقوالهم يتخذ منهم ثلاث مواقف :

أولا : أن يعرض آراءهم وأقوالهم بعد عرضه لآراء وأقوال البصريّين دون أن يردَّها :

---

(١) – انظر مثلاً : ٤٠، ١٣٩، ٢١٩، ٣٦٥، ٣٩٢، ٤٢٦، ٤٩٢، ٥٩٠.

(٢) – انظر مثلاً : ٢١٩، ٣٠٣، ٣٣٩، ٥٨١.

(٣) – انظر مثلاً : ١٧١، ١٧٢، ٣٣٩.

(٤) – انظر مثلاً : ٢٠٥.

فمن ذلك عرضه لقولهم بإعراب أفعال الأمر، قال : "وعند الكوفيّين أنها معربة على تقدير محذوف، فتكون مجزومة، ويكون التقدير، لتصرب، لتأخذ." (٤٠ ومابعدها).

وبعد عرضه لجواز تقديم الحال عند البصريّين يقول : "والكوفيّون لا يقدمون الحال في أول الكلام؛ لأن فيها ذكراً من الاسم، فإن كانت لمكني جاز تقديمها عندهم. والكسائيّ يقول : هي منصوبة على القطع، ومعنى القطع أن يكون قصد النعت، فلمّا كان الأول معرفة والثاني نكرة انقطع منه وخالفه." (٢١٩ ومابعدها).

وبعد أن يوضح مذهب البصريّين في تقديرهم (إلاّ) في الاستثناء المنقطع بـ (كن) يقول : "وعند الكوفيّين أن (إلاّ) بمعنى (سوى)." (٢٣٧).

وبعد عرضه لرأي سيبويه في (أي) الموصولة يقول : "وعند الكوفيّين وغيرهم لا تُبْنَى على الضّمّ وإنّما تكون منصوبة على كلّ حالٍ." (٥٩٠)[1].

ثانيًا : عرض آرائهم وأقوالهم ورده لها :

من ذلك إيراده لقولهم أن الفاعل مرفوع بفعله مقدّمًا ومؤخّرًا، وردّه ذلك قال : "وعند الكوفيّين به أن الفاعل مرفوع بفعله مقدّمًا ومؤخّرًا، يقولون : (زيد قام) فعل وفاعل، ولا يسمون مبتدأً وخبراً له إلاّ ما كان من اسمين أو ما جرى مجراهما. وقد مضى أن الفاعل إنّما ارتفع؛ لأنه لابدّ في الكلام منه، والعامل فيه فعله المقدّم عليه، ولا يجوز تقديم الفاعل على فعله." (١٢٠).

وينقل رأيهم في اسم (كان) وخبرها ثم يردُّه، قال : "وعند الكوفيّين أن الاسم بعد (كان) رفع بالابتداء على ما كان عليه قبل دخولها، والخبر منصوب

---

(١) – وانظر أيضاً : ٩، ٣٣، ٣٨، ١٧١ ومابعدها، ٢٦٠، ٢٨٥، ٣١٥، ٣٦٥، ٣٩٢، ٣٩٥، ٤٧٥، ٤٩٢، ٦٣١.

على الحال. وهذا لايصحّ؛ لأن الخبر يكون معرفة، والحال لا يكون معرفة إلاّ في النادر، والخبر هاهنا يقع معرفة في الأكثر الشائع، نحو قولك : كان زيد أخاك، وكان عمرو أباك، وأشباه ذلك" (١٣٩) .

ويذكر رأي الفراء في جواز ترخيم الثلاثي إذا كان وسطه متحركًا، ثم يرده، قال : "وعن الفراء أنه يجوز ترخيم الثلاثي إذا كان وسطه متحركًا نحو (عَضُدٍ) و(كَتِفٍ) وَ (فَخِذٍ)، قال : لأن في الأسماء نحو (يد) و(دم) . وهذا غير صحيح؛ لأن هذه الأسماء منقوصة، نقص منها حروف معتلة ." (٣٩٩)

ويذكر رأيهم في (نعم وبئس)، ويرد ذلك، قال : "وعند الكوفيّين أنهما اسمان واستشهد بجواز دخول حروف الجر عليهما في قولهم : مررت بنعم القوم. وهذا لا حجة فيه؛ لأن حرف الجر قد دخل على الفعل في نحو قول الشاعر :

والله ماليلي بنامَ صاحبُه

فأدخل الباء على (نام) وبالإجماع أن (نام) فعل.

والدليل على أنهما فعلان إلحاق علامة التأنيث بهما في قولهم : نعمت المرأة هند، وقول ذي الرّمّة :

أو حُرَّةٌ عَيْطَلٌ فَتْحاءُ مُجْفِرَةٌ دَعائِمَ الزَّوْرِ نِعْمَتْ زَوْرقُ البَلَدِ

واستقلال الفاعل بهما كما يستقل بسائر الأفعال. وبناؤها على الفتح كالأفعال الماضية ." (٤٧٢ ومابعدها)[١] .

ثالثاً : وافقهم في مسألة واحدة، وهي اعتباره أن الأصل في لفظ

---

(١) وانظر أيضًا : ٤٠٠ ومابعدها، ٤١٥، ٤٢٦، ٤٤٠، ٤٦٠، ٤٩٣، ٥٨١ ومابعدها.

(إنسان) : (إنسيان) وأن تصغيره في القياس : (أُنَيْسيان)؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها. قال : "فأما إنسان فقالوا في تصغيره : (أُنَيْسان)، وكان الوجه (أُنَيْسيان)؛ لأن الأصل فيه إنسيان" (٦٥٢).

وهو بذلك يخالف مذهب صاحب المتن من غير أن يشير إلى ذلك؛ لأن ابن جنّي قال : "وقد شذّ شيء من التحقير لا يُقاس عليه، قالوا في عشية : عُشَيْشِيَة وفي مغرب : مُغَيْرِبان، وفي إنسان : أُنَيْسِيان ..." (٦٥١).

أما البغداديّون فقد ذكر رأسهم أبا الحسن ابن كيسان مرة واحدة حين عرض رأيه في جواز تقديم خبر (مازال) عليها، فَخَطَّأَهُ، ولم يعتدَّ به. قال : "وكان أبو الحسن ابن كيسان يجيز : قائمًا مازال زيد. وهو لا يصح؛ لأن (ما) لها صدر الكلام بدليل دخولها على المبتدأ وخبره وعلى الأفعال، فلا يتقدم عليها ما في خبرها؛ لأنه صلة لها." (١٤٧).

وحين يذكرهم ابن جنّي في معرض حديثه عن تعريف العدد وأنه لا يجوز إدخال (أل) على المميّز؛ لأنه لايكون إلاّ نكرة، يقول بعد ذلك : "على أن الكُتاب الآن على طريق البغداديّين يجيزونه، وفيه من القبح ماذكرت" (٥٤٨) نجد الشريف في شرحه لكلام ابن جنّي يردُّ هذا الرأي الذي نسبه ابن جنّي إلى البغداديّين إلى أصله من نَحْوِ الكوفيّين ولا يذكر البغداديّين فيقول : "وأجاز الكوفيّون : عندي العشرون الدراهم، وأجازوا أيضًا عندي الثلاثة عشر الغلام." (٥٤٩ ومابعدها).

مصادر الكتاب :

اعتمد الشريف في شرحه على عددٍ من المصادر وهي :

١ - كتاب سيبويه :

اهتم الشريف بالكتاب اهتمامًا كبيرًا، ولهذا نجده يرافقه من أول الشرح حتى نهايته، وهو في أخذه عنه يتبع طريقتين :

الأولى : أن يأخذ منه بالمعنى أو يورد رأيه . وهي الطريقة الغالبة . فهو إذْ يتكلم عن استعمال النحويّين للفظة (كلم) يقول : "وسيبويه استعمل الكلم فيما كان دالاً على معنى، ولا يكون مفيداً إذْ لم يكن مركبًا." (٤) . وفي حديثه عن حرف الإعراب في الاسم المقصور يقول : "اعلم أن جمهور النحويّين كسيبويه وأصحابه وابن جنّي يقولون : إن الألف في الوقف في حال الرفع والجرّ هي حرف الإعراب ..." (٦٣) .

ولما نقل آراءهم في اسم (لا) النافية للجنس صَدَّرَ ذلك بقوله : " ... فإذا قلت : لا رجل في الدار فعند سيبويه أن الفتحة في قولنا (لا رجل) فتحة إعراب لا فتحة بناء، ولكنها مُنِعَ منها التنوين" (١٧٣)[١] .

ويذكر أن (من) تكون للتبعيض ثم يقول : " ... هذا مذهب سيبويه . وقال أبو العباس المبرّد ... وعند سيبويه أنها للتبعيض في هذا مجردة عن الابتداء." (٢٤٤ ومابعدها) .

ويَنْقُلُ قوله في أن (أيّ) الموصولة مبنية فيقول : " ... وهي معربة في عموم أحوالها إلاّ في الموضع الذي تكون بمنزلة (الذي)، وتحتاج إلى صلة، فإنها عند سيبويه تكون مبنية على الضمة نحو قولهم : لأكرمَنَّ أيُّهم أفضل ... وسيبويه

---

(١) وانظر : ١٧٩ ومابعدها .

أجراها مُجرى أخواتها من (الذي، ومَنْ، وما) فكما كانت تلك مبنيات بنى هذه على الضّمّ، ليدلَّ به على تمكنها كما فعلوا في النداء وفي (حيثُ، وقَبْلُ، وبَعْدُ)." (٥٩٠)[١].

الطريقة الثانية : أن ينقل نص كلام سيبويه.

من ذلك قوله في معرض حديثه عن حدّ الاسم : " ... وقد سبقه إلى هذا المعنى سيبويه فإنه لم يحدَّ الاسم في كتابه بل قال : "الاسم نحو رجل وفرس" (٩).

وفي تعريف الحرف يقول : "وسيبويه أشار إلى هذا الحدّ في كتابه فقال : الحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل" (١٧ ومابعدها).

ولما تحدّث عن معنى (لعل) نقل قول سيبويه : "لعل وعسى طمع وإشفاق". (١٥٩).

وفي حديثه عن معاني الباء قال : "قال سيبويه : وهي للإلزاق والاختلاط." (٢٥٣).

وفي أصل (مهما) يقول : "وقال سيبويه : يجوز أن يكون (مه) كـ(إذْ) ضم إليها (ما)." (٤٤٧)[٢]. وأحيانا ينقل عنه بشيء من التصرف كقوله في حديثه عن حدّ الفعل " ... فأما سيبويه فقال : الفعل أمثلة أخذت من أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، ولما هو كائن لم ينقطع." (١٤).

وفي حديثه عن معنى الفاء يقول : " ... ولهذا قال سيبويه : إن قولهم : مررت بزيد وعمرو، إن ذلك يقتضي مرورين." (٢٩٥ ومابعدها)

---

(١) – وانظر أيضًا : ١٨٥، ٢٨٥، ٣٣٢، ٣٤٨، ٣٥١، ٣٧٢، ٣٨٨، ٤٠١، ٤٢١، ٤٤٨، ٤٥٨، ٤٦٩، ٥٠٨، ٦٤٣، ٦٦٠، ٦٧٢، ٦٨٤، ٦٨٩.

(٢) – وانظر أيضًا : ٢٥٤، ٣٤٠، ٣٩٠، ٤٢٣، ٤٦٤.

ولما عرض لعدم وقوع الضمير المنفصل موقع المتصل إذا قُدِرَ على الأخير قال: "ولهذا قال سيبويه: إنّ (أنت) لا يقع موقع التاء من (ضربتُ)، ولا (أنتما) موقع (تُما) من فعلتما)." (٣٥٣)[١].

وقد يَهِمُ في فَهْمِ كلام سيبويه ففي مَعْرِض كلامه عن (هناه) يقول: "وقال سيبويه: أما الألف والهاء اللتان لحقتا (ياهناه) فمثل الألف والهاء اللتان لحقتا (أيّا) في قولك (يا أيّها) توكيداً، وكأنك كررت (يا) مرتين." (٣٩٢).

والذي في سيبويه: "وقال الخليل (اللّهم) نداء والميم هاهنا بدل من (يا)، فهي هاهنا ـ فيما زعم الخليل ـ آخر الكلمة بمنزلة (يا) في أولها؛ لأن الميم هاهنا في الكلمة كما أن نون (المسلمين) في الكلمة بنيت عليها، فالميم في هذا الاسم حرفان أولهما مجزوم والهاء مرتفعة؛ لأنه وقع عليها الإعراب. وإذا ألحقت الميم لم تصف الاسم من قِبَلِ أنه صار مع الميم عندهم بمنزلة صوت كقولك: (ياهناه)، وأما قوله عز وجل: ﴿اللهم فاطر السموات والأرض﴾ فعلى (يا)، فقد صرفوا هذا الاسم على وجوه لكثرته في كلامهم؛ ولأن له حالاً ليست لغيره. وأما الألف والهاء اللتان لحقتا (أي) توكيداً فكأنك كررت (يا) مرتين إذا قلت: (يا أيها)، وصار الاسم بينهما كما صار (هو) بين (ها) و(ذا) إذا قلت: ها هوذا."[٢].

وقد ينقل كلام سيبويه من شرح السيرافيّ من ذلك قوله: "قال سيبويه ـ فيما حكاه أبو سعيد في الشرح ـ: وليس بالباب." (٥٥٩)[٣].

وهو في أخذه عنه ميالٌ لرأيه في الكثير الغالب، فإن رَغِبَ عن رأيه في

---

(١) – وانظر أيضاً: ٤١١، ٥٠٨.

(٢) – الكتاب: ١/ ٣١٠.

(٣) – وانظر: ٢٥، ٣٦٤.

القليل النادر إلى رأي غيره نجده يبقى مُعْتَدًّا به محترمًا له. فمن ذلك مثلاً أنه حين مال إلى الرأي الذي اعتمده شيخه في أن اسم (لا) النافية للجنس مبني في حين ذهب سيبويه إلى أنه معرب نجده لايدفع رأي سيبويه، بل يعتمد عليه في تعليله لبعض الأمور، قال بعد أن ذكر جواز العطف على اسم (لا) بالنصب والتنوين نحو: لا غلامَ وجاريةً لكَ : " ... فإن قيل : فأنتم تقولون : إن فتحة الميم من (الغلام) فتحة بناء، فكيف تعطفون عليها فتحة إعراب؟ قيل له : قد ذكرنا أنها عند سيبويه وغيره فتحة إعراب وإنّما امتنع التنوين منها بلزوم حرف النفي لها" (١٧٩).

ثم قال بعد أن ذكر أحد وجوه جواز وصف اسم (لا) وهو وجه النّصب نحو: لا رجلَ ظريفًا في الدار : " ... فإن قيل : فالفتحة في (ظريف) فتحة إعراب، وفي الرجل فتحة بناء فكيف تَصِفُ المبنيَ بالمعرب؟ قيل له : قد بيَّنّا أن الفتحة عند سيبويه فتحة إعراب حُذِفَ منها التنوين لملاصقتها لحرف النفي." (١٨٠).

٢ - المقتضب للمبرد :

وهو في أخذه عن هذا الكتاب يتبع طريقتين :

الأولى : أن يأخذ بالمعنى أو يورد رأيه :

قال في اختلافهم في اسم (لا) النافية للجنس أمعرب هو أو مبنيّ؟ : "والذي أَمَلَّهُ علينا شيخنا أبو القاسم زيد بن عليّ : أن الأسماء الشائعة التي يُنْفَى بها الجنس مبنية على الفتح. وهذا قول المبرد." (١٧٣)[١].

---

(١) - وانظر أيضًا : ١٨٢، ٦٩٦.

وقد يعبر عنه بقوله : (وغير سيبويه)، قال : "وغير سيبويه يقول : جُدَيِّل" وقُسَيِّر، ويحتج بأن الواو إذا وقعت لامًا انقلبت ياء." (٦٤٣ ومابعدها).

الطريقة الثانية : نقل نص كلامه من ذلك قوله : "وذكر في المقتضب :

بكاء ثكلى فقدت حميما

فهي ترثى بأبا وابنيما." (٣٨٣).

وأحيانا بتصرف كقوله في تعريف الاسم : "وقال أبو العباس المبرد : الاسم مادلّ على مسمى تحته." (١٠)[١]

وقد ينقل رأيه معتمداً على كُتب النحو أو على الروايات الشفوية[٢].

٣ - الأصول لابن السراج

وهو في أخذه عنه يتبع طريقتين :

الأولى : الأخذ بالمعنى أو إيراد الرأي :

فمن ذلك أنه حين تحدث عن معنى (بل) قال : "وأما (بل) فقال : هي للإضراب عن الأول والإثبات للثاني، وهذا المعنى هو المتداول بين النحويين، وذكره ابن السراج في باب حروف العطف. وقوم ينكرون ذلك ويقولون : إنها يعطف بها في كتاب الله تعالى، ولا يجوز أن يقال إن الله تعالى أضرب عن شيء. وقالوا الصحيح أن يقال : «هي لترك شيء من الكلام وأخذ في غيره. وذكر هذه العبارة ابن السراج في آخر كتاب الأصول في باب حروف المعاني»(٣٠٦)[٣].

---

(١) - وانظر أيضًا : ٣٢٩ ومابعدها، ٢٤٤ ومابعدها، ٥١٤ ومابعدها.

(٢) - انظر مثلاً : ٦٠، ١٨٩، ٣٧٦، ٣٨٤، ٤٠٥، ٥٣٩.

(٣) - وانظر أيضًا : ٣٨٤.

الطريقة الثانية : نقل نص كلام ابن السراج وأحيانًا بتصرف .

ففي حديثه عن تعريف الاسم يقول : "فأما محمد بن السري فإنه قال : "الاسم مادلّ على معنى عار من الدلالة على الزمان" (١٠) .

وفي (إيّاك) يقول : "وبين النحويّين خلاف في هذا الاسم، فقال ابن السراج: القياس أن يكون (إيّا) مثل الألف والنون التي في (أنت)، فتكون (إيَّا) هي الاسم، وما بعدها الخطاب . قال : ويُقَوّي ذلك أن الأسماء المضمرة وسائر المكنيات لاتضاف ." (٣٣٨) . وفي الألف واللام الداخلة على الأسماء الأعلام يقول : "قال الخليل ـ فيما حكاه ابن السراج في الأصول عنه : أرادوا أن يجعلوا الرجل هو الشيء بعينه كأنه وصف غلب عليه . انتهى قوله ." (٣٥٦)[١] .

٤ - الإيضاح العضدي لأبي عليّ الفارسي .

وهو الكتاب الذي رواه الشريف عن شيخه أبي القاسم زيد بن عليّ عن أبي الحسين عبد الوارث عن خاله أبي عليّ الفارسي، ورواه عنه خلقٌ كثيرٌ. ولذا نجده يتبع في أخذه عنه طريقة واحدة، وهي نقل نص كلامه وأحيانًا بتصرف .

فمن ذلك قوله في معرض حديثه عن حدّ الاسم : "وذكر أبو علي في كتابه المعروف بالإيضاح : الاسم ما جاز الإخبار عنه . قال : ومن صفات الاسم جواز دخول الألف واللام عليه، ولحاق التنوين له كقولنا : الفرس والغلام وفرسٌ وغلامٌ ." (١٠) .

وفي حدّ الفعل يقول : "وحدُّ الفعل عند أبي عليّ على ماذكره في كتاب الإيضاح فقال : وأما الفعل فما كان مسنداً إلى شيء ولم يُسْنَد إليه شيء ." (١٤) .

---

(١) - وانظر : ٣٢٧، ٣٨٤، ٣٩٢، ٤٠٦ .

وفي حدّ الحرف يقول : "وقال أبو عليّ الفارسيّ : الحرف ما جاء لمعنى ليس غير." (١٧).

وأحيانًا ينقل رأي أبي علي معتمدًا في ذلك ـ فيما يبدو ـ على شرح الإيضاح لأبي القاسم زيد بن عليّ دون أن يشير إلى ذلك أو على كتب أخرى للفارسي. ففي كلامه على حرف الإعراب من الاسم المقصور : " ... فأما غير سيبويه فعنده أن الألف في حال الرفع والنصب والجرّ بدل من التنوين إذا وقفت عليها، كما تكون في النصب عند سيبويه. وهذا رأي أبي عثمان المازنيّ وأبي عليّ الفارسيّ ..." (٦٣).

٥ - شرح كتاب سيبويه للسيرافي :

وهو في الأخذ عنه يتبع طريقتين :

الأولى : الأخذ بالمعنى أو إيراد الرأي.

فبعد أن عرض خلافهم في (إيّا) وما بعدها قال : "والذي يَقْوى في نفسي في هذه الكلمة أنها ليست بمضمر في الحقيقة، بل أقيمت مقام المضمر على ماذهب إليه السيرافي ..." (٣٣٩).

وفي حديثه عن ضمير المؤنثة الغائبة يقول : "فأما (بها) فالهاء والألف جميعًا هي الاسم بلا خلاف، وحكاه أبو سعيد في الشرح." (٣٥٢).

وفي مطلع كلامه عن النداء يقول : " ... ومن حق كلّ منادى أن يكون منصوبًا؛ لأنه مفعول به؛ لأن تقدير قولهم : يا رجلاً : أدعو رجلاً، فـ(يا) حرف ناب عن جملة من فعل وفاعل، هذا مذهب سيبويه وسائر البصريين، وذكره أبو سعيد في الشرح ..." (٣٦٤).

ويتحدث عن العامل في جواب الشرط فيقول : " ... فمنهم مَن يقول : إن الجزاء ينجزم بـ(إنْ) كما انجزم الشرط بها، وهو اختيار أبي سعيد

السيرافيّ" (٤٥٠) .

الطريقة الثانية : نقل نص كلام السيرافي وأحيانًا بتصرف .

ففي حديثه عن حرف الإعراب يقول : " . . . ذكر ذلك أبو سعيد في الشرح قال : وإنّما سُمّيت حروف الإعراب، لأن الإعراب متى كان لم يوجد إلا فيها .وقال في موضع آخر : وإنّما سُمّيت حروف الإعراب وإن لم تكن الكلمة معربة على كل حال سواء؛ لأن الإعراب يكون في هذه الحروف دون غيرها." (٢٥) .

وفي عرضه لخلافهم في لفظ الضمير من (إيّاك) يقول : "وقال السيرافيّ : (إيّا) بمثابة اسم ظاهر، أضيف إلى مضمر، وصار المضاف والمضاف إليه كشيء واحد كما تقول : رأيتك نفسَكَ، وقمت أنت نفسُكَ، ومررت بك نفسِكَ، فالنفس ظاهرة وهي مضافة إلى الكاف، وهي في الحقيقة الكاف." (٣٣٩) .

وحين تكلم عن معنى الواو قال : "قال أبو سعيد في الشرح : أجمع النحويّون واللغويّون من البصريّين والكوفيّين على أن الواو لا توجب تقديم ما قدم لفظه، ولا تأخير ما أخر لفظه . انتهى قوله." (٢٩٦) .

وفي كلامه عن الشاهد (لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ . . .) يقول : "وذكر أبو سعيد في الشرح عن أبي عثمان المازنيّ قال : سمعت الأصمعيّ يقول : لم أسمعه إلا (وتأتيْ) مرفوع على القطع. قال أبو سعيد ولا يصحّ هذا إلاّ أن تجعل الواو في معنى الحال كأنه قال : لا تنه عن خلق وأنت تأتي مثله، أي وهذه حالك، وهذا في معنى النصب صحيح." (٤٣٦)[1] .

٦ - شرح الإيضاح لأبي القاسم زيد بن علي :

هو الكتاب الذي كتبه عن شيخه زيد بن علي، وفي أخذه عنه يتبع طريقتين :

---

(١) وانظر أيضًا : ٣١٧، ٣٢٧، ٣٣٩، ٣٨٢، ٤٠٤ ومابعدها، ٤٥٠، ٥٠١، ٥٣٧، ٦٣٣ .

الأولى : نقل نص كلامه :

ففي حديثه عن حدّ الكلام يقول : "وحدّه شيخنا أبو القاسم زيد بن علي ـ رحمه الله ـ فقال : الكلام كل جملة مفيدة مستغنية عن غيرها في الإفادة." (٣).

وفي كلامه عن اشتقاق الاسم من السمو يقول : "قال شيخنا ـ رحمه الله ـ: واشتقاق الاسم من السمو في المعنى غير ظاهر عند من لم ينعم النظر في علم الاشتقاق، وذلك أن السمو هو الارتفاع، والاسم لا يجتمع معناه مع هذا المعنى، إذْ ليس في حده ما يدلّ على ذلك، ولكن إذا أنعمت النظر، وأنصفت نفسك، تبيَّن لك معناه في الاسم، وذلك أن الشيء إذا لم يكن له اسم كان مجهولاً خاملاً لايذكر ولا يعرف، فيكون الاسم فيه معنى السمو." (٧).

وفي تعليله لعدم صوغ فعل التعجب ممّا فوق الثلاثيّ يقول : "اعلم أن أصول الأفعال على ضربين : ثلاثيّ ورباعيّ. فلمّا تعجبوا من الثلاثيّ نقلوه بالهمزة إلى الرباعيّ وهو أصل، فلو تعجبوا من الرباعيّ لنقلوه إلى غير أَصلٍ، ولجاز أيضًا أن يتعجب من السداسيّ فينقل إلى السباعيّ. وهذا يؤدي إلى ما لانهاية له، فلما كان كذلك خصوه بالأصول وقصروه عليها، وهذه العلة أَمَلَّها علينا شيخنا أبو القاسم رحمه الله." (٤٦٦)[1].

الطريقة الثانية : الأخذ بالمعنى وإيراد الرأي[2] :

٧ – شرح مختصر الجرميّ لأبي الحسن الرمانيّ :

ذكره مرة واحدة حين أورد رأيه في أن (أو) تكون بمعنى الواو فقال :

---

(١) – وانظر ١١، ١٦، ٢٩، ٥٩١.

(٢) – انظر ما سلف ص٣٢، كلامه عن (ليس).

"ذكر ابن عيسى في شرح الجرميّ أن (أو) يكون بمعنى الواو مشركة للثاني مع الأول في إعرابه ومعناه وأنشد عليه :

وكانَ سيّانِ ألاّ يَسْرَحوا نَعَمًا أَوْ يَسْرَحوهُ بِها واغْبَرَّتِ السّوحُ

يريد، ويسرحوه؛ لأن سيَّيْنِ لايكون لأحد الاثنين ولكن لهما جميعًا. انتهى قوله." (٣٠٢).

هذا في النحو أمّا فيما يخصّ اللغة، فقد اعتمد الشريف على عددٍ من كُتبها إلاّ أنّه لم يذكر في شرحه إلاّ كتابين؛ وذلك لأن صاحبيهما انفرد كلّ منهما في إيراد معنًى للفظٍ لم يرد عند غيره. والكتابان هما :

١ - **جمهرة اللغة لابن دريد** : ذكر ابن دريد مرتين حين فسر معنى الفَدَوْكَس فقال: "فَدَوْكَس : الجافي عن ابن دريد، وقيل : الشديد، وقيل الغليظ" (٥٦٧).

وقال في موضع آخر : "الفَدَوْكَس : الشديد. وعن ابن دريد : الغليظ الجافي." (٦٤٥).

٢ - **المُجَرّد لأبي الحسن علي بن الحسن الهُنائي المعروف بكراع النمل :**

ذكره مرة واحدة حين فسر معنى شِنْظير فقال " شِنْظير : حروفه كلها معجمة غير الراء، وهو السيء الخلق. وفي المُجَرّد : شِنْظير وشِنْظيرة، وهو الفاحش." (٥٦٩).

- شواهد الكتاب :

نستطيع أن نقسم الشواهد الواردة في هذا الكتاب إلى أربعة أنواع وهي :

أولاً : الآيات القرآنية.

ثانيًا : الحديث الشريف.

ثالثًا : الشعر.

رابعًا : الأمثال والأقوال.

أولاً : الآيات القرآنية :

لمّا كان القرآن الكريم الحجة الأولى في هذه اللغة فلا عجب إذًا أن نرى الشريف يحتفل بالشاهد القرآني احتفالاً عظيمًا.

وقد وردت هذه الشواهد القرآنية بقراءة أبي عمرو بن العلاء[1] التي كانت سائدة آنذاك في معظم أصقاع العالم الإسلامي[2]، فجميع الشواهد القرآنية التي ساقها ابن جنّي وردت بهذه القراءة، وكذلك شواهد الشريف عدا بعض المواضع التي كان يشير إلى أنها من قراءة أخرى.

وقد احتج الشريف بوجوه من القراءات القرآنية فأورد عدداً لا بأس به منها[3].

ثانيًا : الحديث الشريف :

سار الشريف على نهج متقدمي النحاة الذين أقلوا من الاستشهاد

---

(١) – انظر مثلاً : ٢٥٠، ٢٦٩، ٢٧٨، ٢٨٧، ٤٢٨، ٤٣٢، ٤٥٦، ٤٦٤.

(٢) – انظر غاية النهاية في طبقات القراء : ١/ ٢٩٢.

(٣) – انظر : ١٠٦ ومابعدها، ١٣٥، ١٤٦، ١٦٤ ومابعدها، ٦٦٢.

بالحديث الشريف، وذلك لأن المُحَدِّثين أباحوا رواية الحديث بالمعنى دون التقيد باللفظ.

وبلغ عدد الأحاديث التي استشهد بها الشريف سبعة أحاديث فقط. أما ابن جنّي فإنه لم يستشهد بشيء من الحديث ألبتة.

ثالثًا : الشعر :

لقد كان اعتداد النحاة بالشاهد الشعري عظيمًا، فكثرت شواهدهم الشعرية، ولا عجب في ذلك؛ لأن الشعر كان اللسان المعبر عما يختلج في النفوس، وهو الفن الذي يتصل بشؤون الحياة في تلك البيئة البدوية، ولهذا لا يعدم الإنسان أن يجد في الشعر شاهدًا على أية مسألة يَعْرِضُ لها. وإذا كان القرآن الكريم نزل من الناحية النحوية بلغة قريش، فإن الشعر يُمَثِّلُ مختلف لغات العرب، وهذا أمر يوليهِ النحاةُ جلّ اهتمامهم.

وقد بلغت الشواهد الشعرية في هذا الكتاب ثمانية وستين ومائتين شاهدًا، منها ثمانية عشر شاهدًا مكررًا وهي (٨-١٦٧)، (٢٤ - ٣١)، (٣٣-١٨٠)، (٤١-١٠٢)، (٥٢-١٤٢)، (٦٨-٧٥)، (٦٩-٧٤)، (٧٧-٨٤)، (٨٢-٢٦١)، (٨٦-٢٤٤)، (٩٥-٢١٧)، (١٠١-٢٥٥-٢٥٧)، (١٢٣-٢٤٩)، (١٥١-١٥٤)، (١٦١١-٢٦٦)، (٢١١-٢٥١)، (٢١٢-٢٥٠)، (٢٥٢-٢٦٠).

وبلغ عدد شواهد ابن جنّي في كتاب اللُّمع النسخة المحققة واحدًا وثمانين شاهدًا، فيها شاهد واحد مكرر وهو الشاهد رقم (٩٥-٢١٧) من كتابنا هذا.

ومنها ستة شواهد لم ترد في المتن الذي اعتمده الشريف في شرحه وهي :

١ - قول أبي ذؤيب الهذليّ :

هلِ الدهرُ إلاّ ليلةٌ ونهارُها وَإلاّ طلوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيارُها[1]

---

(١) انظر اللمع : ١٣٩، و ص٢٠٦، الحاشية (١) من هذا الكتاب.

٢ – قول النابغة الذبيانيّ :

حَلَفْتُ يَمينًا غيرَ ذي مَثْنويَّةٍ ولا عِلْمَ إلاّ حُسْنَ ظَنٍّ بِصاحب[١]

٣ – قول الفرزدق :

كَمْ في بني بكرِ بنِ سَعْدٍ سيِّدٍ ضخم الدّسيعَةِ ماجدٍ نفّاع[٢]

٤ – قول ذي الرُّمّة :

هيا ظبيةَ الوعساءِ بينَ جُلاجِلٍ وبينَ النَّقا آأَنْتِ أَمْ أُمُّ سالِم[٣]

٥ – وقول الشاعر[٤] :

أزيدُ أخا وَرْقاء إنْ كنتَ ثائرًا فقد عَرَضَتْ أَحْناءُ حَقٍّ فَخاصِم[٥]

٦ – قول جرير :

هذا ابنُ عمّي في دمشقَ خليفةً لو شِئْتُ ساقَكُمُ إليَّ قَطينا[٦]

والذي أميل إليه أن هذه الشواهد الستة ليست من شواهد ابن جنّي في اللمع، وأغلب الظنّ أنها زيدت على المتن من بعض الشروح، وقد ذكرنا ـ فيما مضى ـ أن كتاب اللمع أُعِدَّ ليكون متنًا يقرأه الطلاب على الشيوخ، فربّما عَلَّق بعضُهم على حاشية الكتاب أو زاد شاهدًا، فظنه من بعده أنه من المتن فأثبته فيه.

---

(١) – انظر اللمع : ١٥١، و ص ٢٣٦، الحاشية (١) من هذا الكتاب.

(٢) – انظر اللمع : ٢٢٩، و ص ٤٩٣، الحاشية (١) من هذا الكتاب.

(٣) – انظر اللمع : ١٩٣، و ص ٣٧٠، الحاشية (٣) من هذا الكتاب.

(٤) – هذا البيت من شواهد سيبويه التي لم يعرف قائلها.

(٥) – انظر اللمع : ١٩٣، و ص ٣٧٠، الحاشية (٣) من هذا الكتاب.

(٦) – انظر اللمع : ١٤٦، و ص ٢٢٠، الحاشية (٢) من هذا الكتاب.

فالشاهد الأول : (وما الدهر . . .) لا ضرورة له؛ لأن ابن جنّي أنشأ هذا الكتاب ليكون متنًا مختصرًا في النحو والصرف، والذي يكون هذا قصده، لا يطيل كتابه بشاهد يوضح فيه أن الزمان هو تعاقب الليل والنهار.

أما الشاهد الثاني : (حلفت يمينًا . . .) فلاحاجة لذكره أيضًا؛ لأن الشاهد الذي بعده يغني عنه، وابن جنّي في اللمع حين يستشهد بالشعر فإنه لا يسوق للظاهرة الواحدة أكثر من شاهد واحد.

أما الشاهد الثالث : (كم في بني بكر . . .) فقد تَنَبَّهَ محقق اللُّمع إلى أنه ليس من كلام ابن جنّي فقال في الحاشية (١) ص١٢٩ : "وجواز الجرِّ مع الفصل لم يقل به جمهور البصريّين إلاّ في ضرورة الشعر. وقال بجوازه الكوفيّون، وعدم وجود هذه العبارة في الأصل و(د) و(ب) يجعلني أرجح أنها ليست لابن جنّي، خاصة وأنني لم أعثر له على قول بجواز ذلك في كتبه الأخرى.

"وكان عليه إذْ رَجَّحَ ما رجح أن يشير إلى تلك العبارة مع الشاهد في الحاشية، ولا يقحمها في متن الكتاب.

أما الشاهد الرابع : (هيا ظبية . . .) والشاهد الخامس : (أزيد أخا ورقاء . . .) فأغلب ظني أنهما مقحمان في النص؛ لأن ابن جنّي ساق هذه الفقرة لتعداد حروف النداء، وقد ذكر الأول منهما الشريف في شرحه لكلام ابن جنّي هذا[١].

وأما الشاهد السادس : (هذا ابن عمّي . . .) فمما يُرَجِّحُ أنه مقحم في النص كونه لم يرد في أغلب نسخ اللمع التي اعتمد عليها محققه وعلى رأسها النسخة الأصل.

ولما كانت هذه الشواهد على الحال التي ذكرت، فقد آثرت أن أثبتها في حاشية الكتاب على أنها زيادة من النسخة المحققة.

---

(١) انظر : ص ٣٧١.

وبين شواهد ابن جنّي شاهدين لَفَّقَ النحاة كل واحد منهما من بيتين، الأول هو الشاهد رقم (٦٩–٧٤) :

حاشا أبي ثوبان إن به ضننًا على الملحاة والشتم

وهو ملفق من بيتين هما :

حاشا أبي ثوبان إنّ أبا ثوبان ليس ببكمة فدم

عمرو بن عبد الله إنّ به ضنًا على الملحاة والشتم

والثاني هو الشاهد رقم (٤٧) :

فلا لغوٌ ولا تَأْثيمَ فيها وما فاهوا به أبدًا مُقيمُ

وهو ملفق أيضًا من بيتين هما :

فلا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها ولا غول ولا فيها مُليمُ

وفيها لحم ساهِرَةٍ وبحرٍ وما فاهوا به أبدًا مُقيمُ

والشريف في شرحه يلفق الشاهد رقم (١٧٠) وهو :

فأما الصّدورُ لا صدورَ لجعفرٍ ولكنّ سيرًا في عروضِ المواكبِ

من بيتين ليسا من قصيدة واحدة، وليس رَوِيُّهما واحدًا، ولكنهما اتفقا في الوزن وموضع الاستشهاد، والبيتان هما :

فأما الصدورُ لا صدورَ لجعفرٍ ولكنّ أَعْجازًا شديدًا ضريرُها

فأما القتالُ لا قتال لديكمُ ولكنّ سيرًا في عروضِ المواكبِ

فكأنه أراد أن ينشد البيت الأول، فلما أنهى صدره ظنّ أنه أنشد البيت الثاني فقال عجزه، وهذا كثيرًا مايحدث عندما يملي المرء شيئًا من محفوظاته، فينتقل ذهنه إلى شيء آخر يشابهه، وكم يخرج الواحد منا – وهو يقرأ ما يحفظ

من القرآن – من سورة إلى أُخرى لتشابه آية فيهما.

وشواهد ابن جنّي كلها لشعراء جاهليّين وإسلاميّين يُحْتَجُ بشعرهم، وهي مشهورة في كتب النحو. وشواهد الشريف كذلك، إلاّ أنه ساق بيتًا للبحتري مَثَّل به لدخول نون الوقاية بين (لعل) وياء المتكلم، وهو الشاهد رقم (١٦٣). أما ماسيقَ منها للغة فهو معروف في كتبها، غير شاهدين لم أقف عليهما في شيءٍ مما وقع تحت يدي من المصادر، ولم أقف أيضًا على أسماء قائليهما لأتتبعها في ديوانيهما أو في مظانهما من كتب اللغة والأدب، وهما :

الشاهد رقم (١٦٣) :

والجُيدُ منها جُيدُ مُغْزِلَةٍ تَعطو إذا ما طالها المَرْدُ

وهو شاهد لغوي، ساقه الشريف شاهدًا لـ (تعطو).

والشاهد رقم (٢٢٠) :

لا يُمْسِكُ الخيلَ إلاّ رَيْثَ يُرْسِلُها

وقد غلب على ظني أن هذا الشطر رواية في بيت أعشى باهلة :

لا يُصْعِبُ الأَمْرَ إلاّ رَيْثَ يَرْكَبُهُ وكلُّ شيءٍ سوى الفحشاءِ يَأْتَمِرُ[1].

وقد ساقَهُ الشريف شاهدًا على نيابة الفعل عن المصدر.

وساقَ الشريفُ أيضًا بيتًا من الأبيات التعليمية، وهو البيت رقم [2] :

هويتُ السِّمانَ فَشَيَّبْنَني وما كنتُ قِدْمًا هويتُ السِّمانا

على أن أحرف الزيادة مجموعة في قولهم : (هويتُ السِّمانَ).

---

(١) انظر : ص ٦٠٥.

رابعًا : الأمثال والأقوال :

أما الأمثال السائرة، وأقوال الفصحاء، وما جرى مجرى المثل منها فقد كان بعضها من شواهد هذا الكتاب.

أسباب عدم ذكر النّحاة للشريف :

على الرغم مما أَبَنْتُـهُ من علم الشريف وفضله، لم أقف على ناحٍ ذكره في كتابه أو أشار إلى أنه أخذ من شرحه. ولعل ذلك يعود إلى الأسباب الآتية :

(١) إشارة الشريف في مقدمته وخاتمته إلى أنه بنى شرحه على الاختصار.

(٢) إغفال تلميذه ابن الشجريّ ذكره في كُتبه، ولسانُ حالِ صاحبنا يقول : (لاهِ ابن عمّكَ لا أَشْرَفْتَ في حَسَبٍ عنّي).

(٣) كونه مشاركًا في عدة علوم، فلم يغلِب عليه النحو دون غيره.

(٤) كون الكتاب شرحًا لمتن، فهو ليس كتابًا مستقلاً يعرض فيه المؤلف لآرائه.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الثالث

توثيق الكتاب

الكتاب الذي بين أيدينا مشهور النسبة إلى مؤلفه، لم يطعن في ذلك أحد، وليس في متن الكتاب ما يشير إلى أنه لغيره.

فالشريف يذكر في كتابه مراراً شيخَهُ أبا القاسمِ زيدَ بنَ عليٍّ وكتابَهُ شرح الإيضاح(١) وهو ينافح أيضًا عن مذهب أبي حنيفة(٢) الذي كان يفتي به الناس إذْ كانَ مفتيَ الكوفة.

وعلى جميع نسخ الكتاب المخطوطة ذُكِرَ أن الكتاب من إمْلائِهِ ولاسيما النسخة الأصل التي نسخت قبل وفاته بأربعة وعشرين عامًا.

وذكره بعض الذين ترجموا له تصريحًا، وجَمَلَهُ الباقون في تصانيف الشريف الحسنة السائرة في النحو. قال ياقوت : "وللشريف تصانيف منها كتاب شرح اللمع(٣)" وقال ابن الأنباريّ : "شرح اللمع شرحًا شافيًا(٤)، وقال السيوطيّ: "صنف شرح اللمع وغيره(٥)"، وذكره حاجي خليفة وإسماعيل

---

(١) – انظر : ص ٣، ٧، ١١، ١٦، ٢٩، ٣٣، ٨٦، ١٤٣، ١٥٦، ١٧٣، ٣٦٥، ٤٢٩، ٤٥٠، ٤٦٦.

(٢) – انظر ص ٢٩٩، ٣٠٤ ومابعدها.

(٣) – معجم الأدباء : ١٥/ ٢٦٠.

(٤) – نزهة الألباء : ٣٩٩.

(٥) – بغية الوعاة : ٢/ ٢١٥.

البغداديّ[1] وعددٌ من المحدثين باسم شرح اللمع[2].

- وصف نُسَخه :

١ - نسخة دار الكتب الظاهرية :

نسخة جيدة، مخرومة الأول، أعطيت ترقيمًا جديداً بعد خرمها إلا أن ترقيمها الأصلي يبدو لأول مرة في أعلى الصفحة (٦٧/أ) وهو الرقم (٨٥)، وبعد إعادة ترقيم أوراقها عكسًا تبين أن الورقة الأولى من المخطوط بعد النقص هي الورقة التاسعة عشرة وهذا يعني أن عدد الأوراق الناقصة ثماني عشرة ورقة.

وهناك خَلَلٌ أيضًا في تَرتيب أوراقها حيث قُدِّمَتِ الورقة رقم (95 - ١١٣)[3] على الورقة رقم (94 - ١١٢) وأُعطيت كلٌّ منهما رقم الأخرى، وكذلك قُدِّمَتِ الورقة رقم (97 - ١١٥) على الورقة رقم (96 - ١١٤) وأُعطيت أيضًا كلٌّ منهما رقم الأُخرى وَأُخِّرَتِ الورقة (172- ١٩٠) إلى آخر المخطوط وأُعطيت الرقم (178- ١٩٧) مع بقاء أرقام الأوراق متسلسلة.

عدد أوراق هذه النسخة (١٩٦) ورقة قبل خرمها و(١٧٧) ورقة بعد الخرم. في كل صفحة عشرون سطرًا. تقع في جُزأين ينتهي الجزء الأول في الورقة (68- ٨٦) وبعده تأتي الوقتان (69-٨٧) و (70 -٨٨) وفيهما نُقِلَتْ بعضُ المسائل من كتاب الحجة لأبيّ عليّ الفارسيّ، ويبدأ الجزء الثاني من الورقة

---

(١) - انظر كشف الظنون : ٢/١٥٦٢، وهدية العارفين : ٥/٧٨٣.

(٢) - انظر بروكلمان (ترجمة النجار) : ٢/٢٤٧، والأعلام : ٥/٣٨، وفيه نموذج من خط الشريف في ترجمة يحيى بن الحسين : ٨/١٤٢.

(٣) - انظر ما يأتي ص٦٣ ومابعدها.

(71- ٨٩) وينتهي في الورقة (178 - ١٩٦) وبعدها تأتي نُقول من كتاب الحجة وبعض الأمور الفقهية.

وعليها اسم ناسخها وتاريخ النسخ واسم صاحب النسخة التي نُسِخَتْ عنها، قال في نهاية الجزء الأول :

"آخر النصف الأول من شرح كتاب اللمع لأبي الفتح عثمان بن جنّي إملاء الشريف جمال الشرف أبي البركات عمر بن إبراهيم ... كتبه أبو القاسم بن موسى المقرئ لنفسه في أوائل سنة خمس عشر وخمسمائة ..."

فالنسخة كتبتْ في حياة المؤلف وقبل وفاته بأربعة وعشرين عامًا. وفي نهاية الجزء الثاني قال :

"نسخةٌ من نسخةٍ كانت بخط سيدنا الإمام الأجل السيد الأمجد فريد الدهر ووحيد العصر أبي عليّ الحسن بن عليّ الكاتبيّ ..."

و "كتبت النسخة بالسواد بخط نسخي قديم مقروء معجم مشكول على الأغلب، والإشارات بالحُمرة، تُرِكَ لها هامش بعرض (١ - ٢) سم[١]" كتب الناسخ عليه ما سقط من نسخته أثناء النسخ بعد مقابلتها على الأصل الذي أخذت منه.

وفيها آثار أرضة رممت ظهر مكانها بياض في الصورة.

حجمها "٢٠X١٣,٥سم[٢]"، ورقمها "٧٥٥٢ - عام"[٣]

---

(١) - فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (نحو) : ٣٣٩.

(٢) - نفس الحاشية السابقة.

(٣) - نفس الحاشية السابقة.

أخطاؤها قليلة، وتبدو فيها ظاهرة الكتابة حسب النطق التي شاعت في المائة السادسة، ومن ذلك رسمه (هاذان) بالألف بعد الهاء، ورسمه (إلاه) بالألف بعد اللام.

رمزت لهذه النسخة بالحرف (ظ).

٢ - نسخة عاطف أفندي :

تامّة الأول والآخر إلاّ أنه سقط منها في الصفحة (١٢٩ /ب) ما يعادل ورقة من نسخة الظاهرية[١].

وقع خطأ في ترقيم صفحاتها بين الورقة (٤٠) و (٥٦) وتقديم وتأخير أَقَمْتُهُ مستعينًا بالنسخة (ظ).

عليها اسم ناسخها وتاريخ النسخ، قال في آخر الكتاب :

"تمّ بحمد الله وَمنِّه في أواخر شهر المحرم من سنة ست وأربعين وستمائة وكتبه العبد الفقير إلى رحمة الله تعالى عليّ بن أبي الجيش البوازيجيّ ...".

كُتِبَتْ صفحة العنوان والصفحة (١ /ب) بخط مخالف لخط المخطوط.

وعلى صفحة العنوان كُتِبَ : "كتاب اللمع لابن جنّي وشرحها للشريف المقام العالم أبي[٢] البركات الكوفيّ الحنفيّ" وعليها تمليك لمصطفى العاطف.

عدد أوراقها (٢٧٠) ورقة، في كل ورقة (١٧) سطرًا، كتب بخط نسخي جميل معجم مشكول. تبدو فيها ظاهرة الكتابة حسب النطق التي شاعت في المائة السادسة ومن ذلك رسمه (هاذان) بالألف وكذلك (إلاه).

---

(١) - انظر : ص٣٣٩ الحاشية رقم (٧).

(٢) - في المخطوط (أبو)، وهو خطأ، والصواب ما أثبته.

وليس فيها ما يشير إلى أن الكتاب مُؤَلَّفٌ من جُزأين. وهي مقسمة على أربعة وثلاثون جزءاً في كل جزء ثماني أوراق، كُتِبَ في آخر كل جزء "بلغ مقابلة بأصله" وأحيانًا "قوبل على أصله"، وفي نهاية المخطوط كُتِبَ "بلغ مقابلةً بأصله المنقول منه، وَصُحِّحَ قدرَ الطاقة والإمكان والحمد لله وحده".

إلاّ أن سقطها وتحريفها أكثر من النسخة (ظ).

رقمها في مكتبة عاطف أفندي (٢٥٥٣)، ذكرها بروكلمان[١]، منها صورة بالميكروفيلم في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى تحت رقم (٥٢٩/نحو). رمزت لها بالحرف (ع).

٣ - نسخة مكتبة الشهيد علي بتركيا :

وهي منسوخة عن نسخة الظاهرية، سقط من أولها صفحة العنوان، عدد أوراقها (١٩٧) ورقة، كتبت بخط نسخي مقروء، أعتقد أنه من خطوط القرن العاشر أو الذي يليه، وهي خِلْوٌ من الشكل. يخطئ ناسخها أحيانًا في وضع التتمّات التي وردت على هامش نسخة الأصل (ظ)، فيضعها في غير موضعها. وأحيانًا يسقط من النص ليكون عدد أوراق نسخته مساويًا لعدد أوراق الأصل الذي ينقل عنه، فمثلاً نجده في نهاية الجزء الأول يسقط ما يعادل ورقة من الأصل لكي توافق الورقة (٨٧) من نسخته الورقة (٨٧) من الأصل، وهي نهاية الجزء الأول.

وسقطت منها أيضًا الورقة (١١٧)، كما أن تقديم الصفحات (١١٢-١١٣) (١١٤-١١٥) وتأخيرها في الأصل أوقعه في لَبْسٍ وإشكال، بدا هذا في إدخاله بعض ما جاء في باب الندبة في باب إعراب الأفعال، وهذا يقع في الورقات (١١٥-١١٩).

---

(١) بروكلمان (ترجمة النجار) : ٢/٢٤٧.

وهي خِلْوٌ من اسم الناسخ وتاريخ النسخ، جاء في آخر الجزء الأول ما كُتِبَ في آخر الجزء الأول من الأصل المنقولة عنه تمامًا، فيظنّ من لم يطلع على الأصل أنها من نسخ أبي القاسم بن موسى المقرئ وأنها نسخت عام (٥١٥هـ)، وبعد ذلك نقل ماجاء في الأصل من نُقولٍ من كتاب الحجة لأبي عليّ.

وكذلك فعل في نهاية النسخة وهذا يوهِمُ أن الأصل الذي نسخت عنه هذه النسخة هو نسخة أبي عليّ الكاتبيّ.

وقد أشار ناسخها في نهاية الجزء الأول وفي نهاية المخطوط إلى أنها قوبلت بأصلها بعد النسخ.

وناسخها فيما يبدو ممَّن اتخذوا الخط مهنةً يتكسبون بها، وهو من أجهل الناس بهذا العلم.

رمزت لهذه النسخة بالحرف (ج)

٤ - نسخة اللمع المطبوعة :

تحقيق الدكتور حسين محمد محمد شرف. الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ.

والذي دفعني إلى اعتماد هذه النسخة ضمن نسخ المتن أنها تُمَثِّلُ لكونها محققة عدداً من نسخ اللمع المخطوطة.

وقد أفدت منها في تصويب المتن وتبيان ما حُذِفَ منه فائدةً جَلِيَّةً لا تخفى قيمتها على قارئ الكتاب.

ورمزت لها بـ (مل)

- النسخة الأصل :

وبعد ما تقدم يكون قد تَحَصَّلَ لدينا نسختين من الشرح؛ وذلك لأن النسخة (ج) منسوخة – كما ذكرنا – عن (ظ)، فهما تعتبران نسخة واحدة، وثلاث نسخ من المتن لاعتمادنا النسخة المحققة من اللمع.

وبعد دراسة النسخ ارتأيت أن أتخذ (ظ) أصلاً للأسباب التالية :

١ – وجود نسخة منسوخة عنها تكون لها رديفًا.

٢ – أنها أكثر دقةً من ناحية ضبطها بالشكل من (ع).

٣ – أنها أقل من (ع) – فيما عدا خرم أولها –سَقطًا.

٤ – أن الكتاب فيها يقع في جزأين كما وضعه مؤلفه.

٥ – أنها نسخت في حياة المؤلف.

أفدت من (ج) في إتمام أول (ظ)، وفي مِلْءِ مواضع البياض التي خلفتها الأرضة فيها، فحيثما وجد بياض في (ظ) ملأته من (ج) ووضعته بين حاصرتين على الشكل التالي " { } " ولم أشر إلى ذلك في الحاشية اكتفاء بإشارتي إليه هنا، لكي لا أثقل الحاشية بأمور يمكن التخفف منها.

أمّا ما كان من (ع) أو (مل) فقد وضعته بين حاصرتين على الشكل التالي" [ ] " وأشرت إلى ذلك في الحاشية.

وحصرت كلام ابن جنّي بين قوسين على هذا الشكل " " لكي أميزه عن كلام الشارح.

ولما كانت النسخة (ظ) تحوي على ترقيمين لأوراقها الأول قبل خرمها وهو الترقيم الأصلي والثاني الذي أُعطيَ لها بعد الخرم، فقد حرصت على استخدام الترقيمين معًا، فأعطيتُ الأول الأرقام الهندية (١، ٢، ٣، . . .) ووضعتُ الثاني

فوقه وأَعطيتُهُ الأرقام العربية(... 3 ,2 ,1) مثال [١ ٩ /أ].

وقد وافقت الورقة (١٩) في (ج) الورقة (١) في (ظ) وهي الورقة (١٩) في (ظ) أيضًا قبل الخرم، فبقيت أرقام المخطوط متسلسلة.

- المنهج الذي سرت عليه في التحقيق :

(١) حاولت جهدي أن أُعنى بالنص لأخرجه بالصورة التي تجعله على ما تركه المؤلف أو قريبًا منها.

(٢) ضبطت النص بالشَكل ضبطًا أشبه ما يكون بالضَبط التام[١]، واستعنت بالمعاجم العربية وأمهات كُتب النحو لتأكد من صحة الضبط وتصويبه في حال التصحيف أو التحريف.

(٣) قابلت نسخ الكتاب المخطوطة فيما بينها، وأثبت ما فيها من تصحيفات وتحريفات واختلافات في الحاشية.

(٤) أَبَنْتُ عن أرقم الآيات القرآنية، وسميتُ سورها.

(٥) حافظت على ضبط الآيات القرآنية كما وردت في المخطوط، وتبيَّن لي أنها توافق قراءة أبي عمرو بن العلاء، ولم أقم بتعديل الضبط بما يوافق قراءة عاصم كما يفعل أغلب العاملين في التحقيق. وذكرت في الحاشية جميع القراء الذين توافق قراءتهم القراءة التي في النص.

(٦) خرَّجتُ وجوه القراءات التي استشهد بها الشارح معتمداً في ذلك على كتب القراءات والتفسير.

(٧) خرجت الأحاديث النبوية الشريفة من كتب الحديث، وأشرت إلى اختلاف الروايات.

(٨) خرّجت الشواهد الشعرية من دواوين أصحابها مااستطعت إلى ذلك سبيلاً، مُقَدِّمًا الديوان على غيره؛ لأنه أَثْبَتُ شيءٍ في توثيق نسبة الشاهد

---

(١) – كان هذا في الرسالة، وقد تخففتُ من بعض الضبط في المطبوع الذي بين أيدينا.

إلى صاحبه. ثم خَرَّجْتُها من بعض كتب الأدب واللغة وممّا وقع بين يدي من أهم كتب النحو. وسَمَّيْتُ أبحرها وقائليها. ونَبَّهْتُ إلى اختلاف الرواية – إنْ وُجِدَ – حتى يتبينَ القارئ أن الشاهد في هذه الرواية دون غيرها.

(٩) خرَّجت الأمثال الواردة في الكتاب من كُتب الأمثال ومن بعض كتب اللغة والنحو، وأَبَنْتُ فيما يُضْرَبُ كلٌّ منها.

(١٠) خرَّجت الأقوال الواردة عن العرب من بعض كتب اللغة والنحو.

(١١) أحلت النصوص التي نقلها المؤلف، والآراء التي ذكرها وسمّى أصحابها إلى الكُتب التي أخذها منها إن استطعت، فإنْ لم أستطع أَحَلْتُها إلى بعض كُتب النحو. أما الآراء التي ذكرها ولم يُسَمِ أصحابها كأن يقول : (قال القوم) أو ما أشبه ذلك فقد حاولت جهدي أن أذكر في الحاشية أسماء أصحابها ما استطعت إلى ذلك سبيلاً.

(١٢) شرحت غريب الألفاظ والاصطلاحات الواردة في الكتاب معتمداً على المعاجم اللغوية والكتب المختصة بالمصطلحات التي وَضَعْتُها. كما أَوْضَحْتُ البلدان والقبائل المذكورة في الكتاب معتمداً على الكُتب المختصة بذلك. واستثنيت من ذلك المشهورة منها.

(١٣) لم أثقل الحاشية بالنقل من كتب النحو لتوضيح بعض المسائل، واكتفيت في ذلك بالإحالة إلى بعضها.

وبعد : فإن وُفِّقت فبفضل من الله سبحانه وتعالى، ثم بفضل الجهد الذي بذله أستاذنا العلامة أحمد راتب النفاخ أثناء مدتي الإجازة ودبلوم الدراسات العليا، وهو جهد مهما قلت في شكره عليه فلن أشعر بأنني وفّيته بعض حقّه، وإن قصرت فمن نفسي.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

د. علاء الدين محمد علي حمويّه

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

كتاب البيان في شرح اللمع

لابن جني

إملاء
الشريف عمر بن ابراهيم الكوفي
المتوفى سنة ٥٢٩ هجرية

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

النصف الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

[قالَ الشَّريفُ الإمامُ العالِمُ أبو البَرَكاتِ عُمَرُ بنُ إِبْراهيمَ بنُ حَمْزَةَ الحُسَيْنيُّ الكوفيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالى](١) :

/ أَمّا بَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ والصَّلاةِ على سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ نَبيِّهِ وخيرَتِهِ مِنْ خَلْقِهِ، وعلى آلِهِ [الطّاهرينَ](١) الَّذينَ أَذْهَبَ [اللَّهُ](١) عنهم الرِّجْسَ، وطهَّرهم تطْهيراً. [١/ب]
فَإِنَّ الَّذي دَعاني إِلى شَرْحِ هذا المُخْتَصَرِ أَنّي أَمْلَيْتُ(٢) على جماعةٍ من طلاّب الأَدَبِ شَيْئًا من شرْحِهِ على ما سَنَحَ للخاطر(٣) في الوقت، فكلٌّ من حصَّل منه فصلاً ضَنَّ به على طالبه، ولم يسمح بإِخْراجِهِ عن(٤) يَدِهِ، وسَأَلَني مَنْ أَوْجَبَتْ مَسْأَلَتُهُ قضاء حقِّهِ(٥) أَنْ أَشْرَحَهُ وتكونَ النُّسْخَةُ(٦) واحدةً غيْر مُتغايرةٍ، فَمَنْ أراد ذلك نَسَخَهُ وانْتَفَعَ بِهِ. فأجبتهم إِلى ذلك طلبًا لنفعهمْ وراجيًا ثواب اللَّه تعالى به. واقتصرت في(٧) العلل على ذِكْرِ البعض(٨)، فإِنَّ التَّطْويل والإِكْثارَ رُبَّما يَسْأَمُ بِهِ المُبتدئ، ويكون داعيًا إِلى المَلَلِ. ولمْ أُخْلِهِ مع ذلك من شرْحٍ وبيانٍ(٩) وذكر

---

(١) زيادة من (ع).

(٢) في (ع) : (أَمْلَلْتُ).

(٣) في (ع) : (في الخاطر).

(٤) في (ع) : (من يده).

(٥) في الأصل و (ع) : (من أَوْجَبَتْ مسألتُهُ، وأَجَبْتُ قضاءَ حَقِّهِ) بإِقْحام (أَجَبْتُ).

(٦) في الأصل و (ع) : (وتكون نسخة ...)، والصواب ما أثبته.

(٧) في (ع) (من العلل).

(٨) استعمل لفظ (بعض) معرفًا بالألف واللام، وقد تَرَخَّصَ في ذلك النحويون وإِنْ منعه أهل اللغة / انظر اللسان (بعض).

(٩) في (ع) : (تبيين).

دليلٍ وبُرْهانٍ[1] واللَّهُ تعالى المُوَفِّقُ لِما يُرْضيهِ ويُزْلِفُ لَدَيْهِ. وحسْبُنا اللَّهُ ونِعْمَ الوَكيلُ.

قال الشَّيْخُ[2] أَبو الفَتْحِ عُثْمانُ بنُ جِنِّي - رحمه اللّه - : «الكلام كُلُّهُ ثلاثة أشياء[3] : اسْمٌ، وفِعْلٌ، وحَرْفٌ جاء لِمَعْنىً.»

اعْلَمْ أنَّ الكلام مصْدَرٌ[4] لـ (كَلَّمْتُ)، تَقولُ[5] : كَلَّمْتُهُ تَكْليماً وكَلاماً، كَما تقولُ : سَلَّمتُ عليه تسليماً وسلاماً. والكلام عِنْدَ النَّحْوِيِّيْنَ ما كانَ مُفيداً، فَإِذا تَعَرَّى من الفائدة لم يَكُنْ عندهم كلاماً.

وَحَدَّهُ شَيْخُنا أبو القاسم زيدُ بنُ عليٍّ الفارسيُّ - رحمه اللّه - فقال : الكلامُ : كُلُّ جملة مفيدة مُسْتَغْنيةٍ عن غيرها في الإِفادة.

[٢/أ] ولَما كان الكلامُ مَصْدَرًا، والمصدر يدلُّ /على الجِنْسِ، والجنسُ يَعُمُّ، كما أنَّك إذا قُلْتَ : (الإِنسانُ)[6]، عَمَّ[7] الجنس، وكذلك (الماء) و(التُّراب)، وما أشبه ذلك[8]، استعمله[9] في الموضع الّذي يُقْصدُ به العُمومُ. ولم يقلْ : (الكَلِمُ ثلاثة

---

(١) - من (ع)، في الأصل : (دليله وبرهانه).

(٢) - (الشيخ) : ليست في (ع) و (مل).

(٣) - في (ع) و (مل) : (أضرب).

(٤) - (الكلام) : اسم مصدر، وليس بمصدر مثل (السلام) قال المبرد : «سلام اسم في المصدر ولو كان على سَلَّمَ لكان تسليماً.» المقتضب : ٣/ ٢٢١. ومصدر (كلم) : (تكليم). اللسان : (كلم).

(٥) - (تقول) : ساقطة من (ع).

(٦) - من (ع)، في الأصل (إنسان).

(٧) - في (ع) : (يعم).

(٨) - في (ع) : (وما أشبهه).

(٩) - الهاء في قوله (استعمله) عائدة إلى ابن جنّي.

أشْياء)؛ لأنَّ الكَلِمَ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ قد تجيءُ مفيدةً وغير مفيدةٍ، واستعملوها في أكثر الأمر غير مفيدة؛ لأنَّ (الكَلِمَ) جمْعُ (كَلِمَةٍ)[1]، والكَلِمَةُ عِنْدَهُمْ : اسْمٌ، أَوْ فِعْلٌ، أَوْ حَرْفٌ، فـ (الكَلِمَةُ) قطْعةٌ من (الكَلِمِ)[2] كما أنَّ (الفِدْرَةَ) قطعَةٌ من اللَّحْمِ[3]. والدَّليل على أنَّها جاءت غير مفيدة قولهم : ما نَبَسَ بِكَلِمَةٍ، ولا تَرَنَّمَ بِكِلِمَةٍ، يُريدونَ ما قال سُيئًا.

و(سيبَوَيْهِ) استعمل الكَلِمَ فيما كان دالاً على مَعْنى لا يكون مفيداً إذا لم يكُنْ مُرَكَّبًا[4]. فإذا تَرَكَّبَ بَعْضُهُ مع بعضٍ سَمَوهُ (كلامًا)، ولم يُسَمّوه (كَلِمًا)، نَحْوُ قَوْلِهِمْ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، وعَمْرٌو خارجٌ، وخرج بكرٌ، وما أشبه ذلك. فهذا عندهم كلام، ولا يسمّونه كَلِمًا، وإنْ كان في الحقيقة كلِمًا[5]. هذا عُرفُ النَّحْوِيّينَ وعليه موضوعهم.

قال اللّه تعالى : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجارَكَ فَأَجِرْهُ حَتّى يَسْمَعَ كَلامَ اللَّهِ﴾[6]. ولم يَقُلْ : كَلِمَ اللَهِ. وقالَ اللَّه تعالى : ﴿يُريدونَ أَنْ يُبَدِّلوا كَلامَ اللَّهِ﴾[7].

فَإِنْ قالَ قائلٌ : الكَلِمَةُ[8] مُسْتَعْمَلَةٌ في كلام العَرَبِ وهي مفيدة، ويراد بها

---

(١) – (الكلم) : اسم جنس جمعي، وهو غير بعيد من معنى الجمع.

(٢) – في (ع) : (من الكلام)، وهو سَهْوٌ.

(٣) – لا أرى وجه شبه واضح في كلامه هذا.

(٤) – الكتاب : ١/٢.

(٥) – هذا إذا نظرنا إليه مفرقًا دون تركيب.

(٦) – التوبة : (٦).

(٧) – الفتح (١٥).

(٨) – في الأصل : (الكلم)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

الجُمَلَ[1]، فكيف يجوز للنَّحْويّينَ أن يَسْتَعْملوها غير مفيدة؟

قيل له : إنَّهم تبعوا في ذلك مذهب العرب في قولهم : ما نَبَسَ بِكَلِمَةٍ، ولا تَرَنَّمَ بِكَلِمَةٍ، ولا سَمِعْتُ منه كَلِمَةً. فأما قولهم : ذكر فلانٌ في كَلِمَتِهِ، وقولهم : كَلِمَةٌ شاعِرَةٌ للقصيدة. فإنَّهُمْ يُريدون بذلك جُمَلاً من الكلام.

فَأمّا[2] قوله تعالى : ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾[3] فالمراد به -والله أعلم- قِطَعُ الكَلامِ، فَكُلُّ قِطْعَةٍ تكون كَلِمَةً. وأمّا مجيئُهُ على المذكَّر في قوله تعالى : (الطَّيِّبُ)، ولم يَقُلْ : (الطَّيِّبَةُ)، فإنَّ ذلك على ما جاء في قوله تعالى : (أَعْجازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ)[4] وفي موضع آخر : (خاوِيَةٍ)[5][6]؛ لأنَّ الكَلِمَ من الكَلِمَةِ كَـ(النَّخْلِ) من (النَّخْلَةِ).

ولمّا كانت الكَلِمَةُ من الكَلامِ بمنْزِلة (القِطْعَةِ) من (الجِنْسِ) جُعِلَتْ لِلْمُفْرَدِ / في لُغة العرب وفي عُرْف النَّحْويّينَ. ولَمّا كان الكَلامُ مصْدراً جُعِلَ لِلْجِنْسِ. فأمّا [٢/ب] قوله تعالى : ﴿لَنَفِدَ البَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِماتُ رَبّي﴾[7] فإنَّ ذلك -واللّه أعلم- على تَكْثير المعاني، ولوْ قال : (كلامُ رَبّي) لم يَدُلَّ على تَكْثير المعاني؛ لأنَّ المصدر لا يَدُلُّ على المعاني. وكذلك قوله تعالى : ﴿لا مُبَدِّلَ لِكَلِماتِهِ﴾[8].

---

(١) - قوله : «ويراد بها الجمل» : ساقط من (ع).

(٢) - في (ع) : (وأما).

(٣) - فاطر : (١٠).

(٤) - القمر : (٢٠).

(٥) - الحاقة : (٧).

(٦) - في (ع) : (أعجاز نخل خاوية) وفي موضع آخر : (أعجاز نخل منقعر).

(٧) - الكهف : (١٠٩).

(٨) - الأنعام : (١١٥).

وتَحْصيلُ ذلك أنَّ الكَلِمَةَ عِنْدَ النَّحْويِينَ ما تُفيدُ المَعْنى المُفْرَدَ الَّذي تحتها كـ (الاسْمِ) إذا سمعْتَهُ دَلَّكَ[1] على مُسَمًّى تحته، وكـ (الفِعْلِ) إذا سمعته دَلَّ على حصول المصدر في أحد الأزمنة، وكـ (الحَرْفِ) يَدُلُّكَ على مَعْنًى في غَيْرِهِ. وقوله: "ثلاثةُ أَشْياءَ" فإنَّ الكلامَ لـمَا كان موضوعاً على الفائدة كما ذكرنا، وكان الاسْمُ مَعَ الاسْمِ يَأْتَلِفُ فيكون منهما كلامٌ مفيدٌ، نَحْوُ قَوْلِنا: زَيْدٌ كَرِيمٌ، وَعَمْرٌو مُنْطَلِقٌ، والفِعْلُ يَأْتَلِفُ مع الاسْمِ فيكونُ مِنْهُما كلامٌ مفيدٌ، نَحْوُ قولنا: خَرَجَ بَكْرٌ، وَضُرِبَ[2] عَبْدُ اللَّهِ، وكانَ في الجُمل ما لا يَصِحُّ اتِّصالُ بَعْضِهِ بِبَعْضٍ جاؤوا بالحُروفِ، لِتَرْبِطَ بين جُمْلَتَيْنِ[3]، وذلك نحو قولنا: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، فالباءُ أَوْصَلَتِ المُرورَ بـ (زَيْدٍ)، ولَوْلاها لَما صَحَّ الكلامُ، فَكَمُلَتِ الفائدة بالاسْمِ والفِعْلِ والحَرْفِ، فَلَمْ يحتاجوا إلى رابِعٍ، ولم يقْتصروا على اثْنَيْنِ.

وإِنَّما بدأ بالاسْمِ قَبْلَ الفِعْلِ والحَرْفِ؛ لأنَّ الاسْمَ هو الأصْلُ؛ إِذْ[4] كان الكَلامُ لا يَخْلو مِنْهُ، وقد يَخْلو من الفِعْلِ والحَرْفِ، فلمّا افْتَقَرَ الكَلامُ إليه قُدِّمَ وبُدِئَ به.

وَسَمّوهُ (اسْمًا) لِسُمُوِّهِ، واشْتِقاقُهُ[5] من (سَما يَسْمو) إذا علا. فـ (الاسْمُ) في المَعْنى بِمَنْزِلَةِ الشَّيْءِ الَّذي يَعْلو على المُسَمّى، ويَدُلُّ عليه، ألا

---

(١) – في الأصل: (ذلك) بالذال، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

(٢) – قوله (ضرب) غير مضبوطة في الأصل، وفي (ع) ضبطت بالبناء للفاعل، والصواب ما أثبته، لأنه يمثل للكلام المفيد.

(٣) – في (ع): (الجملتين) بـ (أل) التعريف.

(٤) – في الأصل: (إذا)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٥) – في اشتقاق لفظ (اسم) خلاف بين البصريين والكوفيين، انظر المسألة رقم (١) من كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٦ – ١٦. والتبيين عن مذاهب النحويين: ص٢٥.

تراهم[1] يقولون : (وَقَعَ هذا الشَيْءُ تَحْتَ هذا الاسْمِ).

قال شَيْخُنا – رحمه الله –[2] : واشْتقاق الاسْمِ من السُّمُوِّ في المعنى غير ظاهرٍ عند مَن لم يُنْعِمِ النَّظَرَ في علم الاشتقاق، وذلك أنَّ السُّمُوَّ [هُوَ][3] العُلُوُّ والارْتِفاعُ، والاسْمُ لا يجتمع معناه مع هذا المعنى؛ إِذْ ليس في حَدِّهِ ما يدلُّ على ذلك. ولكنْ إذا أَنْعَمْتَ النَّظَرَ، وأنْصَفْتَ نفسك، تبيَّن لك معناه في الاسْمِ، وذلك أنَّ الشَّيْءَ إذا لم يكُنْ له اسْمٌ كان مجهولاً خاملاً[4] لا يُذْكَرُ ولا يُعْرَفُ، فيكون الاسمُ فيه معنى السُّمُوِّ.

[٣/أ] / وأمّا الفعلُ فجاء به بعْدَ الاسْمِ[5]؛ لأنَّهُ يُخْبَرُ به عن الاسم، ويَأْتَلِفُ معه، فيُفيدُ. والحَرْفُ لا يُخْبَرُ به عن الاسم، ولا يُفيدُ معه إلا في حرف واحد، وهو قولُهُمْ : يا زَيْدُ، في النِّداء، وإِنَّما أفادَ؛ لأَنَّ (يا) هاهُنا نابَتْ مناب جُملةٍ مِنْ فِعْلٍ وفاعلٍ. ثُمَّ الحرفُ بعدهما؛ لأنَّ معناه فيهما فافْتَقَرَ إلى تقَدُّمِهما عليه، وسُمِّيَ حَرْفًا لكونه آخِرًا[6][7]؛ لأنَّ حَرْفَ الشَّيْءِ آخِرُهُ، ومنه حرف الجبل، وحرف الرَّغيف. وقيل : إِنَّهم سَمّوه حرفًا لدِقَّته وقِلَّة حروفه تشْبيهًا بالنّاقة[8]، ولهذا قالوا

---

(١) – في (ع) : (ألا ترى أنهم).

(٢) – تقدمت ترجمة شيخه في ترجمته.

(٣) – زيادة من (ع).

(٤) – في الأصل : (حاملاً) بالحاء المهملة، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

(٥) – في (ع) : (بعده، لأنه).

(٦) – في (ع) : (أخيرًا).

(٧) – يريد أن الحرف لما وقع بعد الاسم والفعل في ترتيب النحاة للكلم سمي حرفًا.

(٨) – قوله : (تشبيهًا بالناقة) : ساقط من (ع).

للنّاقة الضّامر[1] : حرفٌ، لدقَّتها وهُزالها. وقوله : "جاءَ لِمَعْنًى" فلقائلٍ أن يقول : إنَّ الاسم والفعل أيضًا جاءا لمعنى. فالجواب عن ذلك أنَّ المُراد به جاء لمعنى في غيره[2].

والاسم[3] والفعل جاءا لمعانٍ في أنفسهما ألا ترى أنّا إذا قلنا : (إِنْسانٌ) كان عبارة عن شخص حيٍّ ناطق، وإذا قلنا : (فرسٌ)، كان عبارة عن حيوان له صهيلٌ، وغير ذلك من الأوصاف. والحُروفُ معانيها ليست في أنْفُسِها وإنَّما معانيها في غيرها، نحو قولنا (مِنْ) ألا ترى أنَّه ليس تحت هذه اللَّفْظَة معنًى فإذا قُلْتَ : أَخَذْتُ من الشَّيْءِ دلَّ على التَّبْعيضِ. وكذلك سائرُ الحُروفِ في النَّفْي والإثْباتِ وغير ذلك.

قال أبو الفتح : "فالاسم ما حَسُنَ فيه حرْفٌ من حروف الجرِّ، وكان عبارة عن شخصٍ. فحرف الجرِّ نَحْوُ قَوْلِكَ : مِنْ زَيْدٍ، وإلى عَمْرٍو. وكونه عبارة عن شخص، نَحْوُ قولك : هذا رجلٌ، وهذه امرأَةٌ".

اعْلَمْ أنَّ الكلام لمّا كان مؤتَلفًا في ثلاثة أشْياءَ، وهي : الاسم والفعل والحرف وضعوا لكُلٍّ واحدة منهنَّ حدًّا، تتميَّزُ[4] به من الأخرى، لئلاّ يشْتبه

---

(١) – في (ع) : (ضامرة) بالتاء، وكلاهما صحيح، قال صاحب لسان العرب : "وجمل ضامر وناقة ضامر، بغير هاء أيضًا، ذهبوا إلى النسب، وضامرة". / اللسان (ضمر).

(٢) – إنما جاء الحرف ليعبر عن علاقة بين المجرور والمشتق أو بين الشرط والجواب ... الخ فالمجرور يتعلق بالمشتق بواسطة الحرف فيسمى مُتَعَلَّقًا، ويسمى المشتق مُتَعَلَّقًا.

فالعلاقة هي معنى الحرف، وهي تربط بين لفظين ليس الحرف أحدهما ولذلك كان المعنى في غيره. وبهذا يكون مفتقراً إلى غيره؛ لأن معناه لايتحقق عند الإفراد.

(٣) – في الأصل : (فالاسم)، وما أثبته من (ع).

(٤) – في (ع) : (تميز).

بعضها ببعضٍ. وهذا المذكور في حدِّ[1] الاسم ليس[2] بحدٍّ كاملٍ؛ لأنَّ في الأسماء ما لا يكون عبارة عن شخص، ولا يحسن فيه حرف الجرِّ، وذلك نحو : (إذ، و إذا، وكيف)، وكذلك ما وَضَعْتَهُ مَوْضِعَ الأَمْرِ، نحْوُ : (صَهْ و مَهْ) وأشْباهُ ذلكَ كثيرةٌ، ولكنَّهُ أوْرد ذلك على سبيل التَّقْريب والتَّعليم[3] / ؛ لأنَّ[4] أكثر [٣/ب] الأسماء ما كان على هذه الصِّفة فاكْتَفى بالأكثر. وقد سبقه إلى هذا المعنى (سيبَوَيْهِ) فإنَّهُ لم يَحُدَّ الاسم في كتابه بلْ قال : "الاسم نَحْوُ : رَجُلٍ وفَرَسٍ"[5] وذكر الفعل واستوفى حدَّهُ استيفاءً لامزيد عليه. وتكلَّم النَّحْويّونَ في تركه لحدِّ الاسم واستيفائه حدَّ الفعل فقال قومٌ : إنَّما لم يحُدَّ الاسْمَ؛ لأنَّهُ لم ينقله عمّا تعرفه العرب فلمْ يَحْتَجْ إلى حَدٍّ من حيث إنَّهم قد عرفوهُ فأشارَ إليه بما يعرفونه. فأمّا (الأَخْفَشُ) فزاد على ذلك فقال :[6] الاسم : ما جاز لك أن تُدْخِلَهُ حَرْف الجَرِّ، أو تجْعَلَهُ فاعِلاً أوْ[7] مَفْعولاً، وَمَثَّلَهُ فقال : نَحْوُ : زَيْدٍ، وحائطٍ، وحمارٍ. وأمّا (الفَرّاءُ) فقال : الاسم اسمان اسمٌ ظاهرٌ، واسمٌ مَكْنِيٌّ[8]. وقال : هذه قِسْمَةٌ. ولم يجْعَلْهُ حدًّا، والقِسْمَةُ إِحْدى التَّعْليماتِ. وقالَ (الجَرْميُّ) : الاسم ما حسُنَ معه يضُرُّ أوْ يَنْفَعُ[9]. وهذا قَصْدٌ إلى الإخْبارِ.

---

(١) – (حد) : ساقطة من (ع).

(٢) – في الأصل : (فليس)، وما اثبته من (ع).

(٣) – التعليم يتطلب الدقة، فلا ينبغي ان يكون ذلك على سبيل التعليم.

(٤) – في الأصل : (ولأن) بإقحام الواو، وما أثبته من (ع).

(٥) – الكتاب : ١/٢.

(٦) – انظر الصاحبي في فقه اللغة : ٨٣ وما بعدها.

(٧) – من (ع)، في الأصل (ومفعولاً).

(٨) – (مكنى) : في اصطلاح الكوفيين يقابل المُضْمَرَ في اصطلاح البصريين.

(٩) – نسب ابن فارس هذا القول إلى الأخفش انظر الصاحبي : ٨٣.

وذكر (أبو عليٍّ الفارسيُّ) في كتابه المعروف بـ (الإيضاحِ) : الاسمُ ما جاز الإِخْبارُ عنه. قال : وَمِنْ صِفاتِ الاسم جوازُ دخولِ الألف واللاّم عليه، ولَحاقُ التَّنْوينِ له كقولنا : الفَرَسُ، الغُلامُ، وفَرَسٌ وغُلامٌ(١).

وَحَدَّ الاسمَ بعضُ المُتَأَخِّرينَ فقال : الاسمُ ما استَحَقَّ أنْ يكون مُعرباً مِنْ(٢) أوَّلِ وضعه(٣). وهذا وإنْ كان غير مُنْتَقِضٍ فهو مأخوذٌ من الصِّناعة، فإذا عَرَفَ الإنسان ما يُرادُ بهذا الموضع(٤) لم يحتج إلى تحديد الاسم.

فأمّا (مُحَمَّدُ بنُ السَّري) فإنَّهُ قال: الاسمُ ما دَلَّ على معنى عار من الدّلالة على الزَّمانِ(٥). وقال (أبو العبّاس المُبَرِّد) : الاسمُ ما دَلَّ على مُسَمًّى تحته(٦). وما ذكره (مُحَمَّدُ بنُ السَّري) يَبْطُلُ بقولهم: (أَتَتِ النَّاقةُ على مَضْرِبِها ومَنْتِجِها)(٧)(٨)؛ لأنَّ المَضْرِبَ والمَنْتِجَ يدُلاّن على الضِّراب والنِّتاج وعلى الزَّمان؛

---

(١) – الإيضاح العضدي : ٦.

(٢) – في (ع) : (في أول).

(٣) – انظر الأمالي الشجرية : ١/٢٩٣.

(٤) – في (ع) : (الوضع) وهو تحريف.

(٥) – الأصول : ١/٣٨.

(٦) – قال أبو العباس : "أما الأسماء : فما كان واقعًا على معنى، نحو رجل وفرس وعمرو وما أشبه ذلك" المقتضب : ١/١٤١.

(٧) – قال صاحب اللسان : "وأتت الناقة على مَضْرِبها، أي على زمن ضرابها، والوقت الذي ضربها الفحل فيه. جعلوا الزمان كالمكان." اللسان (ضرب). وقال : "وأتت الناقة على مَنْتِجها، أي الوقت الذي تنتج فيه، وهو مَفْعِل بكسر العين. اللسان (نتجَ).

(٨) – الزمان نوعان : الأول نحوي يقع في معنى صيغة اسم الزمان نحو (مضربها) و (منتجها)، وفي بعض معنى الفعل نحو : (ضرب – يضرب – اضرب)؛ لأن الفعلَ يدل بصيغته على الزمان ويدل بمادته على الحدث، ويقع أيضًا في الظرف بكل معناه نحو : (متى – منذ – ...) والنوع الثاني من الزمان هو المعجمي إذ وجدت كلمات في اللغة تدل بمادتها لا بصفتها على الزمان نحو " : (يوم – وقت – ساعة ...).

لأنَّ زمان ذلك معروف. وما ذكره (أبوالعباس) يبطُلُ بالفِعْلِ، فإنَّ الفعل يدُلُّ على مسَمًّى تحته. فإنْ قال قائلٌ: فإنَّ (مُحَمَّدَ بن السَّري) قال: الاسمُ ما دَلَّ على معنى في نفسه غير مُقْتَرِنٍ بزمن محصَّلٍ[1]. والضِّرابُ والنِّتاجُ / زمانُهما غيرُ [٤/أ] مُحَصَّلٍ. قيل له: زمانهما وإنْ كان مشتركًا فهو [مُحَصَّلٌ][2].

وَيَبْطُلُ أيضًا بالفعل المضارع فإنَّ زمانه غيرُ مُحَصَّلٍ؛ لأنَّه يصلُحُ للحال والاستِقْبالِ. والّذي كان يعتمده أصحابُ (أبي عليٍّ) وهو الَّذي أَمْلَهُ علينا شيْخُنا (أبو القاسم): ما جاز الإخبارُ عنه، أو كان مُتَضَمِّنًا معنى ما يجوز الإخبار عنه. فما جاز الإخبار عنه فالأسماء الظَّاهرةُ، نَحْوُ: (زَيْدٍ) وَ (عَمْرٍو)، والأسماء المَكْنِيَّةُ، نحْوُ (هُوَ، وَهُمْ) وما أشبه ذلك. وما تضَمَّن معنى ما يجوز الإخبار عنه فهو على ضربين:

أحدهما: ما يكون فيه معنى الاستفهام، نَحْوُ: (كيف وأين)، وهذا تعْتَبِرُهُ لجوابه[3]، فكُلُّ ما كان جوابه مخْبَرًا عنه، فهو اسمٌ، تقول: كيف زيدٌ؟ فيقول لك: صالحٌ، وصالحٌ يجوز الإخبارُ عنه، وكذلك (أَيْنَ) و (مَتَى) [و(كَمْ)][4]، وأشباه ذلك.

والضَّرْبُ الآخَرُ: أسماءُ الأفعال وهي على ضرْبَيْنِ: أحدُهما: ما كان في الظُّروفِ، نحْوُ: (وَراءَكَ) و (عَلَيْكَ) و (دونَكَ)، وأشباه ذلك.

والآخر: ما كان مُشْتَقًّا من الأصْواتِ أوْ مُشْتَقًّا من الأفْعالِ على صورة

---

(١) - المحصل: المميز، "والتحصيل: تمييز ما يحصل" / اللسان (حصل)/.

(٢) - تكملة من (ع).

(٣) - في (ع): (بجوابه).

(٤) - زيادة من (ع).

الأفعال. وكلاهما يتضمَّنُ معنى ما يجوز الإخبارُ عنه. وإنَّما قلنا ذلك؛ لأنَّ قولنا: (صَهْ) وَ (مَهْ) معناهما: السُّكوتُ، والكَفُّ[1]، والسُّكوتُ والكَفُّ يُخْبَرُ عنهما. فإنْ قال قائلٌ: فهذا[2] يَبْطُلُ بالفِعْلِ، لأنَّا إذا قلنا: (اسْكُتْ)، دَلَّ[3] على السُّكوتِ، وتضَمَّنَ معناه.

قيل له: قولنا[4]: (اسْكُتْ)، دلالَتُهُ على السُّكوتِ دلالةُ التَّرْكيبِ، وانْضَمَّ إليهِ معنى أزاله عن التَّسْمِيَةِ، فصار فِعلاً.

وليس كذلك (صَهْ) وَ (مَهْ)، فليست دلالته على السُّكوتِ دلالةَ التَّرْكيبِ، ألا تري أنَّك تُعاقِبُ عليه التَّنْوينَ، فتقولُ: (صَهٍ) [مُنَوَّنًا فيكون معناه: سكوتًا وتَحْذِفُ التَّنْوين][5] فيكون معناه: السُّكوتُ[6]، واعْتِقابُ التَّعْريفِ والتَّنْكير من علامات الأسماء؛ لأنَّه ليس في كلامهم فعل يصحُّ فيه هذا المعنى. وأمّا الظروف[7]، نَحْوُ: (وراءَكَ) و (علَيْكَ) وما أشبه ذلك، فإنَّ الكافَ فيه للْخِطابِ ألا ترى أنَّ قولنا: (وَراءَكُمْ) فَتْحَتُهُ فَتْحَةُ بناءٍ وليست فَتْحَةَ إعرابٍ، وقوله تعالى: ﴿ارْجِعوا وَراءَكُم﴾[8] ليس المرادُ به: ارْجِعوا خَلْفَكُمْ، وإنَّما / المراد به – والله [٤/ب]

---

(١) – في (ع): "صه معناها السكوت، ومه معناها الكف".

(٢) – في (ع): (هذا).

(٣) – في الأصل: (دلالته) وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٤) – في الأصل: (إن قوله)، وما أثبته من(ع).

(٥) – تكملة من (ع).

(٦) – انظر ما كتبه استاذنا الدكتور تمام حسان في كتابه اللغة العربية معناها – ومبناها: ٩٣.

(٧) – من (ع) في الأصل: (الظرف).

(٨) – الحديد: (١٣).

أعلم – : ارْجِعوا ارْجعوا، و (وراء) قائمٌ مقام الفعل[1]، فلمّا[2] أضفْتَهُ إلى الكاف دَلَّ على أنَّه اسمٌ، لأنَّ الإضافة إخْبارٌ[3]. ولولا الإطالةُ لأَتَيْتُ على ما ذُكِرَ في هذا المعنى. فَقِسْ عليه، ففيه كفاية إنْ شاء اللَّهُ.

والاسْمُ على ضَرْبَيْنِ : عَيْنٌ، وحَدَثٌ. فالعَيْنُ نَحْوُ : (رَجُلٍ) وَ (فَرَسٍ). والحَدَثُ ما يَنْقَضي بانْقِضاءِ الزَّمانِ، نحْوُ : (الضَّرْبِ) و (الطَّعْنِ) وأشباه ذلك.

قال : "والفعلُ ما حَسُنَ قَبْلَهُ[4] (قَدْ)، أو كان أمراً. فأمّا (قد) فنَحْوُ قولِكَ : قَدْ قامَ، وقَدْ قَعَدَ، وقَدْ يَقومُ، وقَدْ يَقْعُدُ. وكَوْنُهُ أَمْراً نَحْوُ قولِكَ : (قُمْ) و (اقْعُدْ)".

اعْلَمْ أنَّ هذا أيضًا ليس بحدٍّ الفعل[5]؛ لأنَّ في الأفْعال ما لا يحْسُنُ قَبْلَهُ (قَدْ)، ولا يكون أمْرًا، وذلك نَحْوُ : (نِعْمَ) و (بِئْسَ) وكذلك[6] (ليس) على مذهبه[7] أيضًا فعلٌ، ولا يَحْسُنُ قبلها (قَدْ)، ولا يكون منها أمْرٌ، وكذلك أفعالُ[8] التَّعَجُّبِ، نَحْوُ قولك : أَحْسِنْ بِزَيْدٍ [وَأَكْرِمْ بِعَمْرٍو][9]، لا تَحْسُنُ قبلها[10] (قَدْ)، ولا يكون

---

(١) – لم أجدْ أحداً قال بهذا الرأي فيما وقفت عليه من كتب التفسير.

(٢) – في الأصل : (وما)، وما أثبته من (ع).

(٣) – وذلك لأنك إذا قُلْتَ : (كتاب زيد) فقد تضمن كلامك خبراً فحواه : (الكتاب لزيد) وهذا جملة من مبتدأ وخبر.

(٤) – في (ع) و (مل) : (فيه).

(٥) – في (ع) : (بحد للفعل).

(٦) – (وكذلك) : ساقطة من (ع).

(٧) – أي على مذهب ابن جني؛ لأن (ليس) على مذهب شيخه أبي علي ومن وافقه حرف لا فعل. والشارح يعرض مذهب أبي علي في (ليس) فيما بعد انظر الصفحة الآتية.

(٨) – (أفعال) : ساقطة من (ع).

(٩) – زيادة من (ع).

(١٠) – في الأصل : (فيه)، وما أثبته من (ع).

منها أمرٌ، وإنَّما ذكره أيضًا على حدِّ ما ذكر في الاسم من التَّعْليم.

على أنَّ الفعل كلٌّ حدَّهُ وصَحَّ حدُّهُ. فأمّا[1] (سيبَوَيْهِ) فقال: الفعلُ: أمْثِلَةٌ أُخِذَتْ من لَفْظِ أَحْداثِ[2] الأسماءِ، وبُنِيَتْ لما مضى، ولِما يكون ولَمْ يَقَعْ، ولِما هُوَ كائنٌ لم ينْقطِعْ[3]. يقْصِدُ أنَّ الفعل أُخِذَ من المصْدَرِ، وبُنِيَ لِلأزْمِنَةِ[4] الثّلاثة[5]: الماضي، والحاضر، والمُسْتَقْبَلِ. وهذا حدٌّ تامٌّ لا يَخْرُجُ منه شيءٌ إلى غيره، ولا يدخلُ فيه شيءٌ من غيره، وهذا متى كان كذلك كان حدًّا؛ ولهذا سُمِّيَتْ حُدودُ الدّارِ؛ لأنّها تَمْنَعُ غيرها أن يدخل في الدّار، أو يخرج من الدّار شيءٌ إلى غيرها. وسُمِّيَ الحاجِبُ حَدَّادًا؛ لأنه يمنع من يريد الدخول إلى الدار، وسُمِّيَ الحديد حديدًا؛ لأنَّه يمنع أن يدخل فيه شيءٌ لصلابته. فإذا ثبت أن الحدَّ هذا حُكْمُهُ فمتى خرج من المحْدودِ شيْءٌ أو دخل فيه غيره فليس بحدٍّ كاملٍ.

وحدُّ الفعل عند (أبي عليٍّ) على ماذكره في كتاب (الإيضاح)، فقال: وأمّا الفعل فما كان مُسْنَدًا إلى شيءٍ ولم يُسْنَدْ إليه شيْءٌ[6]. وهذا أيضا حدٌّ تامٌّ؛ لأنَّ الفعل يُخْبَرُ به ولا يُخْبَرُ عنه، والاسمُ يخْبَرُ به[7]، ويُخْبَرُ عنه، والحرفُ لا يُخْبَرُ به / ولايُخْبرُ عنه، فتميَّز الفعل عنهما. والإسنادُ هو الإخبارُ. فإن قال قائلٌ: فإنَّ (ليس) عند (أبي عليٍّ) حرفٌ وهي مسندة إلى الضَّمير في قولنا: (لَسْتُ) [٥/أ]

---

(١) – في (ع): (وأما).

(٢) – في (ع): (أحدث) وهو تحريف.

(٣) – الكتاب: ١/٢.

(٤) – في الأصل: (الأزمنة)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٥) – (الثلاثة): ساقطة من (ع).

(٦) – الإيضاح: ٧.

(٧) – الاسم يُخْبَرُ بِهِ إذا كانَ وَصْفًا أوْ مُؤَوَّلاً بِهِ من غَيْرِهِ.

و(لَسْنا) و(لَسْنَ) وأشباه ذلك. فالجواب عن ذلك : أنَّ (لَيْسَ) لم تُسْنَدْ إلى اسمها إسنادَ الأفعال، فأمّا[1] دُخولُ الضَّمير عليها واتِّصالُهُ بها على حدٍّ اتِّصاله بالفعل فليس ممّا يدُلُّ على كونِهِ فعلاً؛ لأنَّ اسم ليس[2] لابُدَّ له من مسْنَدٍ يُسْنَدُ إليه إمّا مُظْهَرٌ أو مُضْمَرٌ، فلا يصِحُّ أن تُسْنَدَ [ليس][3] إلى اسمها مع كون الخبر مسنداً إليه[4]. فإن قال قائلٌ : فقد جاء فعلٌ لم يُسْنَدْ إلى شيْءٍ وهو قول الشّاعر[5] :

١ – صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدودَ وَقَلَّما ... وِصالٌ على طولِ الصُّدودِ يَدومُ

فَ(ما) كافَّةٌ، وَ(وِصالٌ) يَتَعَلَّقُ بـ(يَدومُ)، فلا يكون (قَلَّ) مُسْنداً إلى شيْءٍ.

---

(١) – في (ع) (وأما).

(٢) – في الأصل : (ليس اسم)، وهو سهو، والتصويب من (ع).

(٣) – زيادة من (ع).

(٤) – قال ابن هشام في المغني : "وزعم ابن السراج أنه حرف وتابعه الفارسي في الحلبيات وابن شقير وجماعة ..." المغني : ٣٨٧.

(٥) – هو المرار الفقعي كما نسبه الأعلم في شرح شواهد الكتاب، وقال الأستاذ عبد السلام هارون في معجم شواهد العربية : ١/٣٤٣ الحاشية رقم (٣) : "ونسب في بعض نسخ سيبويه لعمر بن أبي ربيعة".

١ – البيت من الطويل

وهو من شواهد سيبويه : ١/١٢، ٤٥٩، والمقتضب : ١/٨٤، والأصول : ٢/٢٤٣، والمنصف : ١/١٩١، ٢/٦٩، الأمالي الشجرية : ٢/١٣٩، ١٤٤، الإنْصاف : ١/١٤٤ والرواية فيه (وأطولت)، وشرح المفصل : ٧/١١٦، ١٠/٧٦، والمغني : ٣٣٩، ٦٥٢، والخزانة : ٤/٢٨٧ وملحقات ديوان عمر : ٤٩٤.

وصدره : في المحتسب : ١/٩٦، والخصائص : ١/١٤٣، وشرح المفصل : ٤/٤٣ والمغني : ٦٤٤، والهمع : ٢/٨٣.

والجوابُ[1] أنَّ هذا غير صحيح؛ لأنَّ التَّقْديرَ : قَلَّ دَوامُ وِصالٍ على طولِ الصُّدودِ، وهذا المعنى الَّذي عُقِدَ عليه البَيْتُ.

والَّذي كان يعتمده شيخنا في حدِّ الفعل : ما دَلَّ على حَدَثٍ وزمانٍ ماضٍ أو مُسْتَقْبَلٍ أو ما يكون عامًّا في حاضرٍ ومُسْتَقْبَلٍ. وهذا معنى حدِّ (سيبَوَيْهِ)، وسيجيءُ بيان ذلك عند ذكر الأفعال إنْ شاء الله.

قال أبو الفتح : "والحَرْفُ ما لم تَحْسُنْ فيه علامات الأسْماء ولا علاماتُ الأفعال وإنَّما جاء لمعنى في غيره، نحْوُ : (هَلْ) و (بَلْ) وَ (قَدْ)، ألا ترى أنَّك[2] لا تقول : (مِنْ هَلْ)، ولا : (قَدْ هَلْ). ولا تَأْمُرُ به".

اعْلَمْ أنَّهُ لَمّا بَيَّنَ علامة الاسم وعلامة الفعل، لم يبق غير الحرف، فقال : "ما لا تَحْسُنُ فيه علامات الأسماء، ولا علامات الأفعال" فهو حرف. فهذا أيضًا[3] ليس بحدٍّ، وإنَّما هو على سبيل التَّعْليم. ثمَّ قال : "والحرف ماجاء لمعنى في غيره" وهذا حدٌّ، لأنَّ الحروف معانيها في غيرها، والأسماء والأفعال معانيها في أنفسها ألا ترى أنَّنا إذا قلنا : (زَيْدٌ) و (عَمْرٌو) و (فَرَسٌ) و (رَجُلٌ) فمعانيها في أنفسها، وكذلك إذا قُلْنا : (ضَرَبَ) و (قَتَلَ) و (انْطَلَقَ) فُهِمَتِ المعاني، وإذا قُلْتَ : (مِنْ) و (عَنْ) و (قَدْ) و (رُبَّ) فلا يُفْهَمُ المعنى إلا بأن يضمَّ الحرف إلى اسم أو فعل فقد صارت / معاني الحروف في غيرها ومعاني الأسماء والأفعال في [٥/ب] أنفسها. و(سيبَوَيْهِ) أشار إلى هذا الحدِّ في كتابه فقال : والحرْفُ ما جاء

---

(١) - في (ع) : (فالجواب).

(٢) - (ألا ترى أنك) : ليست في (مل).

(٣) - (أيضًا) : ساقطة من (ع).

لمعْنًى ليس باسم ولا فعل[1]. وقال (أبو عليٌّ الفارسيٌّ) : الحرفُ ما جاء لمعنى ليس غيرُ[2].

فإنْ قال قائل : فإنَّ الحرف قدْ يجيءُ لمعانٍ، ألا ترى أنَّ (مِنْ) تكون للتَّبْعيضِ، وتكون لابتداء الغاية، وتكون بيانًا للجنس، وتجيء زائدة مؤكِّدةً للنَّفْي، فكيف يقال[3] الحرف ما جاء لمعنى؟!

قيل له[4] : إنَّ (مِنْ) في الموضع الَّذي تكون فيه لابْتداء الغاية لا تكون للتَّبْعيضِ، فإنْ[5] كانت للتَّبْعيضِ لا تكونُ لابْتداء الغاية، وكذلك باقي معانيها، وإنَّما تَنْفَردُ بمعنى من المعاني، وكذلك ماجرى مجراها من الحروف.

واعْلَمْ أنَّ الحرف قد يدْخُلُ على الاسم وحْدَهُ، نَحْوُ لامِ التَّعْريفِ، ويَدْخُلُ على الفعل وحده، نحْوُ السِّينِ وسَوْفَ فَيَتَخَصَّصُ كلُّ واحدٍ منهما بعد شَياعِهِ، ويربط جُملةً بِجُمْلَةٍ، نَحْوُ[6] : قام زيدٌ، وقَعَدَ عمرٌو، فالواوُ رَبَطَتْ إِحْدى الجُمْلَتَيْن بالأُخْرى. وقد[7] يدخل على الكلام التَّامِّ فيُحْدِثُ معنى لم يكن، نَحْوُ[8] : زَيدٌ أخوك، فتدخلُ عليه همزة الاستفهام، فتقول : أزيْدٌ أخوكَ؟ ونَحْوُ: قام زيدٌ،

---

(١) – الكتاب : ١/٢.

(٢) – في (ع) : (ليس غيره).

(٣) – في (ع) : (يقولون).

(٤) – في (ع) : (فالجواب).

(٥) – في (ع) : (ومتى).

(٦) – في (ع) : (نحو قولك).

(٧) – في (ع) : (فقد).

(٨) – في (ع) : (نحو قولك).

فتقول: ما قام زيدٌ، فتُحْدِثُ (ما) نفيًا بعد أن كان الكلام واجبًا، وقد يكون لكُلِّ واحد من الحروف معنى، فإذا تركَّبَ مع غيره صار لهما معنى ثالثٌ، نحْوُ قَوْلِكَ: (لَوْ) هي لامْتناعِ الشَّيءِ لامتناع غيره، فإذا دخلت عليها (لا)، و (لا) للنَّفي، صار المعنى لامتناع الشَّيء لوجود غيره، وهذه المعاني[1] تكثرُ، ويطول الكلام[2] باستقصائها، وهذا القدر يدُلُّ على غيره، فقس عليه، إن شاء الله.

فأمّا (هَلْ) فإنَّها تدخل على الأسماء وعلى الأفعال، نحْوُ قولنا: هل زَيْدٌ خارجٌ؟ وهل خرج زيدٌ؟ فَتُحْدِثُ في الجُملَتَيْنِ الاسْتِفهامَ بعد الخبر، ولا يتغيَّر الكلام عمّا كان عليه. وقد تكون بمعنى (قَدْ)، نَحْوُ قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتى عَلى الإنْسانِ حينٌ مِنَ الدَّهْرِ﴾[3] المعنى - والله أعلم - قد أتى.

وأمّا (بَلْ) فإنَّها[4] لِتَحْقيقِ الثّاني، وقد تكون إضْرابًا عن الأوَّلِ، / وقد لاتكون إضرابًا عن الأوَّلِ[5]، وهي حرف من حروف العطف. [٦/أ]

وأمَّا (قد) فإنَّها للتَّوَقُّعِ[6] وتقريب الحال، وهي مُخْتصَّةٌ بالدُّخول على الأفعال، ويُحْكى أنَّ أعْرابيًّا سأل عن الأمير فقيل له: قدْ ركبَ، فَعَدا. وهذا يدُلُّ على أنَّهُ قد فَهِمَ قُرْبَ رُكوبِهِ لمّا قيل له: (قَدْ) فاعْلَمْ ذلك.

---

(١) - في الأصل: (المعنى)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٢) - في (ع): (الكتاب).

(٣) - الإنسان: (١).

(٤) - في (ع): (فلأنها).

(٥) - (عن الأول): ساقط من (ع).

(٦) - في (ع): (للتوقيع)، وهو تحريف.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

باب المعرب والمبني

قال(١) : "الكلامُ في الإعرابِ والبناء على ضربَيْنِ : مُعْرَبٌ ومَبْنيٌّ. فـ (المُعْرَبُ) على ضَرْبَيْنِ : أَحدُهما : الاسم المُتَمكِّنُ. والآخَرُ : الفعل المضارعُ، وما عداهُما منْ سائر الكلام فَمَبْنيٌّ غَيْرُ مُعْرَبٍ."

اعْلَمْ أنَّه لمّا ذكر الكَلِمَ الثَّلاثَ : الاسمَ، والفعلَ، والحرفَ، وكان فيها ما هو معربٌ، وفيها ما هو مبنيٌّ احْتاجَ أَنْ يُبَيِّنَ : ما المُعْرَبُ؟ وما المَبْنيُّ؟ وبدأ بذكر المُعْرَبِ؛ لأنَّهُ الأصْلُ والأقْوى، والمُرادُ بالمعرب : ما يجوز أن تدخلَ عليه حركات الإعراب، سواءٌ دخلت عليه أو(٢) لم تدخل، ألا ترى أنَّ قولنا : (زيدٌ) اسم معربٌ، ونحن نقفُ عليه بالسُّكونِ، ولكنْ لوْ أدخلت عليه عاملاً لدخله الإعرابُ.

وأمّا(٣) المبنيُّ فما لا يتغيَّرُ عن حالته الَّتي استقرَّ عليها من وقف، أو فتح، أو كسر، أو ضمٍّ، فالحروف كلُّها مبنيَّةٌ، والأسماء كلُّها معربةٌ إلاّ ما شابه الحرف، ومشابهة الاسم للحرف [بأنْ](٤) يكون معناه في غيره أو بتضمُّنه معنى

---

(١) – (قال) : ساقط من (ع).

(٢) – استعمل (أو) بعد همزة التسوية، ولعل هذا تَرامى إليه من كونه فقيهًا. قال ابن هشام : "إذا عطفت بعد الهمزة بـ(أو) فإنْ كانت همزة التسوية لم يجز قياسًا. وقد أولع الفقهاء وغيرهم بأنْ يقولوا : سواء كان كذا أو كذا. وهو نظير قولهم : يجب أقل الأمرين من كذا أو كذا، والصواب العطف في الأول بـ(أم) وفي الثاني بـ(أو)" / مغني اللبيب :ص٦٣، وانظر معاني الحروف للرماني : ص١٧٣.

(٣) – في (ع) : (فاما).

(٤) – تكملة من (ع).

حرف. فأمّا [ما][1] كان معناه في غيره فنَحْوُ : المُضْمَراتِ وأسماء الإشارة؛ لأنَّ قولنا : (هُوَ) معناه في المُضْمَرِ الغائب، وقولنا : (هذا) معناهُ في المُشارِ إليه. وأمّا ما تضَمَّنَ معنى حرفٍ، فَنَحْوُ : (كَيْفَ) و (أَيْنَ) و(خَمْسَةَ عَشَرَ) و (أَمْسِ)، وما أشبه ذلك، ألا ترى أنَّ (كَيْفَ) و (أَيْنَ) تَضَمَّنَتَا معنى همزة الاستفهام، و(خَمْسَةَ عَشَرَ) كان الأصْلُ فيها (خَمْسَةٌ وَعَشْرَةٌ) فَحُذِفَتِ الواوُ، وضُمِّنَتْ مَعْناها[2]، وكذلك (أَمْسِ) حُذِفَ منْهُ الألفُ واللاّمُ، وَضُمِّنَ معناهما.

وأمّا الأفعال فَكلُّها مبنيَّةٌ إلا ما شابه الاسم منها، والمُشابِهُ للأسْماءِ ما كان في أوَّلِهِ إحدى الزَّوائد الأربَعِ وهي : الهمزة للمُتَكَلِّمِ، / والنّونُ للمُتَكَلِّمِ إذا كان [٦/ب] معه غيره[3]، والتّاء للمخاطب المذكَّرِ وللمُؤنَّثة[4] الغائبة، والياءُ للمُذَكَّرِ الغائب.

فإن قال قائلٌ : لِمَ اخْتَصَّتْ الأسْماءُ بالإعْرابِ دون الأفعالِ والحُروفِ؟

قيل له : الإعرابُ في أصْلِ اللُّغَةِ : هو البيانُ، ومنه قولهم : أَعْرِبْ عمّا في نفسك، يُريدون : بيِّن عمّا في نفسك، ويقولون : أعْرَبَ المُهْرُ عن نفسه[5]، إذا صهل فتبيَّنوا بصهيله هل هو كريم أم هجين، وقال رسول الله صلّى اللّه عليه [وسلّم][6] – لمّا سُئِلَ عن كلام المَرْأة في عقد النِّكاح – : "الثَّيِّبُ تُعْرِبُ عَنْ

---

(١) – تكملة من (ع).

(٢) – في (ع) : (وَضُمِّنَتْ مَعناها الاسم) بإقحام لفظ (الاسم)

(٣) – زاد في (ع) : (نحو نقوم نحن).

(٤) – في الأصل : (المؤنث الغائبة)، وهو سهو، والتصويب من (ع).

(٥) – انظر اللسان مادة (عرب).

(٦) زيادة من (ع) يقتضيها لفظ الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى : ﴿إِنَّ اللّه وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً﴾ (الأحزاب : ٥٦) والذي نرجحه أن ما جاء في (ع) زيادة من الناسخ وهو دليل على كونه من أهل السنة والجماعة، وما جاء في الأصل يوافق ألفاظ الصلاة على النبي المستعملة عند الشيعة، وهذا يوافق مذهب الشارح.

نَفْسِها، والبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ وإِذْنُها صُماتُها"(١) فقوله صلّى الله عليه [وَسَلَّمَ](٢) "الثَّيِّبُ تُعْرِبُ" أي تُبين بِنَعَمْ أو لا.

ولمّا كان الاسْمُ يقع في موضع لا بُدَّ أنْ يُخْبَرَ عنه، وهو إذا كان مرفوعًا، [و](٣) في موضع يكون زائدًا على الكلام، وهو المفعول أو المُشَبَّهِ بالمفعولِ، وفي موضع يكون مُخْبَرًا عنه، وإن لم يكن هو المقصود بالخبر عنه، وهو المضاف إليه، ويدخل تحت المضاف إليه ما كان الخبر متَّصلا به(٤) بحرف جرٍّ؛ لأنَّ حروف الجرِّ موضوعة لإيصال الأخبار بالمُخْبَرِ عنه فصارت في حدٍّ ما يخبَرُ عنه، وإن لم يكن مقصودًا بالإخبار عنه إذْ الإخْبارُ إنَّما(٥) يكون بالأفعال أو بما يقوم مقامها في هذه الحروف(٦)، فالحروف تكون فَضْلَةً على تلك الأشياء، فصارت كالاسم المضاف إليه. فأمّا الأفعال والحروف فلا تقع هذه

---

(١) – الحديث برواية "الثيب أحق بنفسها . ." رواه مسلم من حديث ابن عباس في كتاب النكاح باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت : ٢/١٠٣٧، وأخرجه عنه أبو داود في كتاب النكاح باب الثيب : ٣/٤٢ (مختصر السنن). وأخرجه الترمذي في كتاب النكاح باب ما جاء في استئمار البكر والثيب : ٣/٤١٥ وقال عنه : صحيح حسن، وأخرجه النسائي في كتاب النكاح باب استئذان البكر والثيب : ٦/٧٠. وأخرجه الدارمي في كتاب النكاح باب استئمار البكر والثيب : ٢/١٣٨، وأخرجه الدارقطني : ٣/٢٣١ – ٣٨٩، وأخرجه الإمام الشافعي في كتاب النكاح باب خطبة الصغيرة إلى وليها والرشيدة إلى نفسها ص١٧٢، وأخرجه الإمام أحمد في المسند : ٤/١٠٨، ١٦٠ الحديث رقم (٢١٦٣)، (٢٣٦٥)، (٢٤٦٩)، (٢٤٨١).

(٢) – زيادة من (ع) ساقطة من الأصل.

(٣) – تكملة من (ع).

(٤) – (به) : أيْ بالمخبر عنه.

(٥) – في (ع) : (إمَّا).

(٦) – انظر ص١١٤ ومابعدها.

المواقع[١]، ولا يحتاج فيها إلى بيان[٢]؛ فلهذا بُنِيَتْ[٣]. إلا أنَّ ضَرْبًا من الأفعال أشبه الأسماء فأُعرِبَ، كما أنَّ ضربًا من الأسماء أشْبَهَ الحروف فبُنِيَ، وضربًا من الأسماء أشبه الأفعال فنُقِصَ[٤] من إعرابه؛ لأنَّ الشَّيْءَ إذا أشْبَهَ الشَّيْءَ أُجْرِيَ مُجْراهُ في بعض أحكامه. والأفعال المشابهة للأسماء هي ما كان في أوَّلِهِ إحدى الزَّوائد الأربع.

فإن قال قائل : ومِنْ[٥] أين وقعت المُضارَعَةُ بين الأسماء وهذه[٦] الأفعالِ؟

قيل له : لمّا كان قولُنا : زَيْدٌ يَخْرُجُ، يَصْلُحُ هذا اللَّفظ للزَّمانين الحاضر والمُسْتقبل فإذا أدْخَلْتَ عليه السِّينَ أوْ سوف / تَخَصَّصَ بالاسْتِقْبال، وكان قولُنا : [١/٧]
رَأَيْتُ رجُلاً، مُبْهَمًا في جِنْسِهِ غير مُتَخَصِّصٍ بواحد بعينه، ثمَّ إنَّكَ إذا أدْخَلْتَ عليه الألف واللام[٧] قَصَرْتَهُ على رَجُلٍ[٨] بعينه، وخَصَّصْتَهُ من بين جِنْسِهِ، اشْتَبَها بِوُقوعهما[٩] أوَّلاً شائِعَيْنِ ثمَّ تَقْصِرُهُما[١٠] على شيْءٍ[١١] بعينه.

---

(١) – اي المواقع التي يقع فيها الاسم، وقد ذكرها آنفًا.

(٢) – في (ع) : (تبيان).

(٣) – في (ع) : (فبنيت).

(٤) – في (ع) ضبطت (فَنَقَصَ) بالبناء للفاعل.

(٥) – في (ع) : (.. قائل من ..) بدون الواو.

(٦) – (هذه) : ساقطة من (ع).

(٧) – في الأصل (للام)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٨) – في (ع) : (على واحد).

(٩) – في الأصل : (بوقوعها)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(١٠) – في (ع) : (قصرهما).

(١١) – في الأصل : (عَلى رَجُلٍ)، وهو خطأ، والتصويب من (ع).

ووَجْـهٌ ثانٍ وهو أنَّ الفـعل المضـارع إذا وقع خـبـراً لـ (إنَّ) دخلتْ عليـه لام التَّوكيد، نَحْوُ : إنَّ زيْداً ليخرُجُ، كما أنَّ قولنا : إنَّ زَيْداً لَخارِجٌ[1]، يدخل على (خارج) لام التَّوْكيدِ، فَعُلِمَ أنَّ بين الفعل المُضارع والاسم اشْتِباهًا[2] من حيث دخلت اللام على كلٍّ واحد منهما.

قال : "فالاسم[3] المُتَمكِّنُ ما تَغَيَّرَ آخِرُهُ لِتَغَيُّرِ العامِلِ فيه، ولم يُشابِهِ الحَرْفَ، نَحْوُ قولك : هذا زَيْدٌ، وَ رَأَيْتُ زَيْدًا، ومَرَرْتُ بِزَيْدٍ. والفعل المضارع ما كانتْ في أوَّله إحْدى الزَّوائد الأربع وهي : الهمزة، والنُّون، والتّاء، والياء. فالهمزة للْمُتَكَلِّمِ[4]، نَحْوُ : أقومُ أنا. والنُّون للمُتَكَلِّمِ إذا كان معه غيره، نحو : نقوم نحْنُ، والتَّاء للْمُذَكَّرِ الحاضِرِ، نَحْوُ : تقوم أَنْتَ، وللمُؤَنَّثَةِ الغائبة، نَحْوُ : تَقومُ هِيَ، والياءُ للمذَكَّرِ الغائب، نَحْوُ : يَقومُ هوَ".

اعْلَمْ أنَّ الاسم المُتَمَكِّنَ ما تَغَيَّرَ آخِرُهُ بِتَغَيُّرِ ما قَبْلَهُ من العوامل لفْظًا أوْ تقْديرًا. فاللَّفْظُ نَحْوُ قولنا : هذا زَيْدٌ، ورأيتُ زيْداً، ومررْتُ بِزَيْدٍ. ألا ترى إلى الدّالِ كَيْفَ تغيَّرَتْ بالضَّمِّ، والفتح، والكَسْرِ. وأمّا التَّغْييرُ في التَّقدير. فنحْوُ قولنا : هذهِ عَصًا، ورأيْتُ عصًا، ومرَرْتُ بعصًا. فالألف في حال الرَّفع عليها ضمَّةٌ مُقدَّرَةٌ، وفي حال النَّصب عليها فتحة مقدَّرةٌ، وفي حال الجرِّ عليها كسرةٌ مقدَّرةٌ. ولك أن تقول : إنَّ الاسم المُتَمَكِّنَ ما كان معناه في نفسه؛ لأنَّ غير المُتَمَكِّنِ هو المبْنيُّ،

---

(١) – في الأصل : (خارج) بدون اللام، وهو سهو، والتصويب من (ع).

(٢) – في (ع) : (اشتباهٌ) بالرفع، وهو خطأ.

(٣) – في (ع) : (والاسم).

(٤) – في (مل) : (للمتكلم وحده).

ومعناه في غيره. وما كان في النِّداء، نَحْوُ : يا زَيْدُ، و ياعَمْرُو، فإنَّهُ بُنِيَ لوقوعه موقع أسماء الخطاب على ما يجيءُ بيانه في بابه إنْ شاء اللّه.

فأمّا الأفعال المضارعة فقد ذكَرْتُ وجْهَ المضارَعَةِ. فإنْ قال قائلٌ : لِمَ اخْتاروا هذه الحُروفَ / للْمضارَعَةِ دون سائرِ حروف الزِّيادة؟ قيل له : أَوْلى الحُروف [٧/ب] بالزِّيادة في أوائل هذه الأفعال حُروف المدِّ واللّين؛ لأنَّها أُخِذَتْ منْها الحرَكاتُ، أَوْ هيّ مأْخوذَةٌ [من الحَرَكاتِ](١) على الاخْتلافِ الواقع فيها(٢). فأمّا الألف فلا سبيل إلى وُقوعِها أَوَّلاً لِسُكونها، ولا يُمْكِنُ النُّطْقُ بالسّاكِنِ، فجعلوا(٣) مكانَها أَقْربَ الحُروف منها، وهي الهَمْزَةُ؛ ولأنَّ الهمزة تقع زائدةً أوَّلاً كثيراً فأوْقَعوها موقع الألف. وأمّا الواو فإنَّها لا تقع زائدةً أَوَّلاً في حُكْمِ التَّصْريف، فَأُبْدِلَ منْها حرفٌ يُبْدَلُ منها كثيراً، وهي(٤) التّاءُ ألا ترى أنَّهم قالوا : (تُخْمةٌ) والأصْلُ فيها : (وُخْمَةٌ)؛ لأنَّها(٥) من (الوَخامَةِ)، وقالوا : (تُراثٌ) والأصل فيه : (وُراثٌ)؛ لأنَّه من (وَرِثَ)، وقالوا : (اتَّعَدَ) وهو (افْتَعَلَ) من (الوَعْدِ)، وقالوا :

---

(١) – تكملة من (ع).

(٢) – انظر الأشباه والنظائر ج١ ص١٧٢.

(٣) – هنا وقع تقديم وتاخير في الأصل (ج) أقَمْتُهُ مستعيناً بالنسخة (ع). ففي الأصل ورد الكلام على النحو الآتي « .. بالساكن فجعلوا كثيراً فاوقعوها ... فيها غنة من الخيشوم، مكانها أقرب الحروف منها .... تقع زائدة تجري فيه .... المد واللين أولاً ويبدل منها الألف" والسبب في ذلك يعود إلى أن ناسخ (ج) حين نسخها عن الأصل (ظ) أخطأ في وضع العبارة التالية :

"مكانها أقرب الحروف منها وهي الهمزة وتقع زائدة" والتي أظن أنها كانت مكتوبة على هامش الكتاب بعد مقابلة الأصل (ظ) على النسخة التي نقل عنها، إذ جرى ناسخ (ظ) على إثبات ما أسقطه في الهامش بعد المقابلة.

(٤) كذا في الأصل وفي (ع)، ولعل الأفضل (وهو).

(٥) في (ع) : (لأنه).

(تاللّه) مكان (واللّه) . ثمَّ احْتاجوا إلى حرف رابعٍ فجاؤوا بالنّون؛ لأنَّها تكون إعْرابًا في [قولك][1] : (تفعلونَ، وتفعلانِ، وتفعلينَ) كما تكون حروف المدِّ واللين إعرابًا، وفيها غُنَّةٌ في الخَيْشوم تجري فيه كما تجري حُروف المدِّ واللِّين، وتُبْدَلُ منْها الألفُ في الوقف، نَحْوُ : رأيتُ زَيْدا، فجَرَتْ مجْرى حُروفِ المدِّ واللّين.

قال : "وحرف الإعراب من كلِّ معْرَبٍ آخِرُهُ، نَحْوُ : الدّال من (زَيْدٍ) والميم من (يَقومُ)".

اعْلَمْ أنَّ حرف الإعراب عند (سيبَوَيْهِ)[2] هو آخِرُ الكلِمَةِ مُعْرَبَةً كانت الكلمة أوْ[3] مبنيَّةً[4]، ذكر ذلك (أبو سعيد) في الشَّرْحِ، قال[5] : وإنَّما سُمِّيَتْ حروف الإعرابِ؛ لأنَّ الإعراب متى كان لم يوجد إلا فيها. وقال في موضع آخر[6] : سُمِّيَتْ حروف إعْرابٍ وإنْ لم تكُنِ الكَلِمَةُ[7] مُعْرَبَةً على كلِّ حالٍ؛ لأنَّ الإعراب يكون في هذه الحُروف دون غيرها. ومثالُ ذلك الحروف الزَّوائدُ عشْرَةٌ يجْمَعُها : (اليوم تَنْساهُ)، و(سألْتُمونيها)، و (هَوِيْتُ السِّمانَ)، ويُنْشَدُ :

٢ – هَويتُ السِّمانَ فَشَيَّبْنَني وَما كُنْتُ قِدْمًا هَويتُ السِّمانا

---

(١) – زيادة من (ع).

(٢) – الكتاب : ١ / ٢.

(٣) – انظر ما سلف ص١٩ – الحاشية (٢).

(٤) – في (ع) : (... مبنية غير معربة ...).

(٥) – شرح الكتاب للسيرافي : ج١ /الورقة : ١٧ /أ.

(٦) – نفس المصدر السابق.

(٧) – في الأصل : (الكلم)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

٢ – البيت من المتقارب.

وهو في شرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ١٤١، والأشباه والنظائر : ١ / ٢٠٨.

وَقَدْ تكون هذه الحروف أُصولاً غيرَ زوائدَ. وكذلك حروف المدِّ واللِّين، سُمِّيَتْ بذلك لأجْلِ ما فيها من المدِّ، وقد يَقَعْنَ في مَوْضِعٍ لا يكون فيه مَدٌّ، وكذلك هذه الحروف هي حروف إعرابٍ وإن وقعت في غير المُعْرَبِ[1]. فأمّا غيره[2] فعنده / أنَّ المبني ليس له حرف إعراب، وإنَّما حرف الإعراب في المعربات [1/٨] فقط؛ لأنَّهم فَرَّقوا بين المعْرَبِ والمبْنيِّ، فجعلوا ما يدْخلُهُ الرَّفْعُ والنَّصْبُ والجَرُّ والجَزْمُ مُعْرَبًا، وما يدخله الضَّمُّ والفتحُ والكَسْرُ[3] والوَقْفُ مَبْنيًّا، هذا موضوعُ نُحاة البصْريّينَ.

فإن قيل: لِمَ كانت حروف الإعراب في آواخر الكَلِمِ دون أوائلِها وأَواسِطِها؟ قيل[4]: إنَّ حركة الأوَّل حركة بناءٍ فلو غُيِّرَتْ لصارتْ حركتُهُ حركَةَ إعرابٍ، فيَتَغَيَّرُ[5] البناء إلى غيره.

وأمّا الأوساط فإنَّ حركة العَيْنِ بالفتحِ والضَّمِّ والكَسْرِ فارِقَةٌ بين الأَوْزان منْ (فَعَل) و (فَعُل) و (فَعِل) فَلَوْ جعلوا العَيْنَ حرف الإعراب[6] لالْتَبَسَتِ الأوْزانُ. فلَمْ يبْقَ إلا الحرف الأخير، فجعلوه حرف الإعراب واللّه أعلم.

---

(١) في (ع): (مُعْرَبٍ).

(٢) الهاء في (غيره) عائدة إلى سيبويه.

(٣) في (ع): (الكثر)، وهو تحريف.

(٤) في (ع): (فإن قال قائل ..... قيلَ لَهُ ...)

(٥) في (ع) (فَتَغَيَّرَ).

(٦) في (ع): (إعْرابٍ).

باب الإعراب والبناء

قال: "الإعراب ضِدُّ البناءِ في المعْنى ومثلُهُ في اللَّفْظِ. والفرق بينهما زوال الإعراب لِتَغَيُّرِ العامل وانْتِقاله ولُزومِ البناء الحادثِ عنْ غيرِ عاملٍ وثباتِهِ."

اعْلَمْ أنَّه لمّا ذكر المُعْرب والمبْنيَّ ذكر بعدهما الإعراب والبناءَ؛ لأنَّ الإعراب يكون في المُعْرباتِ، والبناء يكون في المبْنيّات. وقد ذكرنا أنَّ الإعراب هو الحركات وأنّ أصله البيانُ. ولمّا كان الإعراب حركَةً، والبناءُ سُكونًا صارا ضِدَّيْنِ؛ لأنَّ الحركة ضِدُّ السُّكونِ، والشَّيْءُ لا يكون متَحَرِّكًا ساكنًا في حالٍ[1] واحدةٍ، هذا مُحالٌ، فهذه المُضادَّةُ بينهما. فأمّا كون البناء مثل الإعراب في اللَّفظ؛ فلأنَّ[2] المبنيَّ حدَثَتْ[3] فيه حركاتٌ من نفس الكلمة لا بعاملٍ أوجب ذلك، على ما يجيءُ بيانه، فساوى الإعراب في الصّيغَةِ وإنْ كان الإعرابُ ينتقِلُ، والبناءُ لا ينْتَقِلُ.

وحدُّ الإعراب: هو اختلاف أواخِرِ الكَلِمِ باخْتلاف العوامل فيها.

وحدُّ البناء: هو ثبات الكلمة على ما تسْتَحقُّهُ منْ حركة أوْ سكونٍ لغيْرِ حُدوثِ عاملٍ فيها.

قال: "والإعراب أربَعَةُ أَضْرُبٍ: رفْعٌ، ونَصْبٌ، وجَرٌّ، وجزْمٌ. فالرَّفْعُ / والنَّصْبُ يشْترك فيهما الاسم والفعلُ، والجَرُّ يَخْتصُّ [٨/ب]

---

(١) - في (ع): (حالة).

(٢) - في (ع): (لأنَّ) بدون فاء.

(٣) - في (ع): (حَديثٌ)، وهو تحريف.

بالأسماء ولا يدْخل الأفعال، والجَزْمُ يختصُّ بالأفعال ولا يدخل الأسماء."

اعْلَمْ أنَّ الإعراب لـمّا كان ينقسم أقساماً احْتاجوا أنْ يُلَقِّبوا كُلَّ قِسْمٍ منه بلَقَبٍ يتَمَيَّزُ به منَ الآخرِ، ولـمّا كان البِناءُ ينقسم أقْساماً تُشابِهُ هذه الأقسام لَقَّبوهُ ألْقاباً غَيْرَها، وإنْ كانت مُقاربَةً لها في المعنى، فقالوا : الإعرابُ : رَفْعٌ، ونَصْبٌ، وجَرٌّ، وجَزْمٌ. والبناءُ : وَقْفٌ، وَفَتْحٌ، وَكَسْرٌ، وضَمٌّ. وإنَّما بَدَأَ بالرَّفْعِ؛ لأنَّ الرَّفع لا بُدَّ للْكَلام منه، ولا يوجدُ كلام مفيدٌ خالِيًا من مرفوعٍ ظاهرٍ أوْ مُضْمَرٍ، فلـمّا افتقر الكلام إليه قُدِّمَ في الرُّتْبَة، ألا ترى أنَّ الاسم لـمّا كان بهذه المثابة قُدِّمَ على الفعل والحرف. ثُمَّ ذكر النَّصْبَ بعد الرَّفْعِ؛ لأنَّ النَّصْبَ فضْلَةٌ على[1] المرفوع، نَحْوُ : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، فجاء به؛ لأنَّه يليه. ثُمَّ ذكر الجَرَّ؛ لأنَّ الجَرَّ فَضْلَةٌ على الفضْلَة؛ لأنَّ الاسم المجرور لا يَخْلو أن يَنْجَرَّ بإضافة اسم أو بإضافة حرف، فإنْ كان بإضافة حرفٍ فإنَّ الجارَ والمجرور يكونان في مَوْضع نَصْبٍ وهو الأكْثرُ، وربَّما جاءا في موضعِ رَفْعٍ[2]، فإن[3] كان الاسم مجروراً بإضافة اسم مثله إليه، فإنَّ المجرور من تمام ذلك الاسم، فيكون المجرور كبعض الاسم، فيصير فَضْلَةً على ما يجوزُ أنْ يكون فضلةً[4] فلذلك أُخِّرَ.

فأمّا الجَزْمُ فإنَّهُ قَطْعُ الحَرَكَةِ أو الحَرْفِ، ولا يكون [إلا في][5] الأفعال

---

(١) – في الأصل : (عن المرفوع)، والذي أثبته من (ع) ليناسب قوله بعد ذلك : (لأن الجر فضلة على الفضلة).

(٢) – وذلك عندما يكون الجار والمجرور نائب فاعل لفعل لم يسم فاعله.

(٣) – في (ع) : (وإن).

(٤) – لأن الاسم المضاف عندما يكون منصوبًا أو مجروراً بحرف الجر يكون فضلة. ويكون المضاف إليه في هذه الحالة فضلة على فضلة.

(٥) – تكملة من (ع).

خاصَّةً، فلذلك أُخِّرَ عن الجرِّ[1]؛ لأنَّ الأسماء أقوى من الأفعال على ما مضى.

فإنْ قال قائلٌ : لِمَ كان الإعرابُ بالحركات دون الحُروف؟ قيل له : لَمَّا كان القصْدُ بالإعْراب الإيجازُ، والإيجازُ في الحركات أَكْثَرُ من الإيجاز بالحُروف؛ لأنَّ الحركات أبْعاضُ الحروف[2] الَّتي هي حُروفُ المَدِّ واللِّين، وبعض الشَّيْءِ أقَلُّ من كُلِّه، فلذلك جعلوا الإعراب بالحركات، ثُمَّ انْضم إلى الحركات الجزْمُ الَّذي هو عدمها فصار الإعراب أربَعَةَ أضْرُبٍ.

قال شيخُنا أبو القاسم – فيما أَمْلَاهُ علينا من شرح الإيْضاحِ (لأبي عليٍّ) : والرَّفْعُ والنَّصْبُ والجَرُّ ليس بحركة في الحقيقة، وإنَّما الحركة الضَّمُّ / والفتحُ [1/9] والكسْرُ، فهذه[3] هي الحركاتُ، وإنَّما الرَّفْعُ والنَّصْبُ والجَرُّ أسماءٌ للإعراب الَّذي هو الحركاتُ[4]، فتجري عليه على سبيل التَّوَسُّعِ. والدَّليل على صحَّة ذلك أنَّك إذا قُلْتَ : جاء الرَّجُلُ فـ (الرَّجُلُ) فاعلٌ لهذا الفعل وهو مرفوعٌ، فإذا قيل لك : ما علامة الرَّفع؟ قلت : ضمُّ اللامِ، فعُلِمَ أنَّ الرَّفعَ اسم للإعراب وليس بإعراب حقيقيٍّ. وإنَّما سُمِّيَ الرَّفْعُ رَفْعًا؛ لأنَّه بارتفاعه يرتفع الكلام. [وقال بعضهم : سَمّوهُ رَفْعًا؛ لأنَّه أوَّلُ الكلام][5] فسَمَّوهُ باسْمٍ عالٍ. وقال بعضهم : سُمِّيَ رَفْعًا؛ لأنَّهُ يكون بضمِّ الشَّفَتَيْنِ، وهما من أرفع الفمِّ.

وأمَّا[6] النَّصْبُ فسُمِّيَ نَصْبًا؛ لأنَّهُ وُجِدَ بَعْدَ الرَّفْعِ، فكأنَّكَ نَصَبْتَهُ علَيه،

---

(١) – في الأصل : (الخبر)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٢) – في الأصل : (حرف)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٣) – في (ع) : (هذه) دون الفاء.

(٤) – (الحركات) : ساقط من (ع).

(٥) – تكملة من (ع).

(٦) – في (ع) : (فأما).

وجعلْتهُ زيادة بيان للأصلِ. وقال بعضهم : سُمِّيَ نَصْبًا؛ لأنَّهُ مِنَ الألفِ، والألفُ من أَقْصَى الحلْقِ.

وأمّا[1] الجَرُّ فسُمِّيَ جرًّا، لأنَّهُ ضِدُّ النَّصْبِ؛ لأنَّ النَّصبَ قصدوا به الإعلاءَ[2]، والجرَّ قصدوا به النُزولَ، فكأنَّكَ جَرَرْتَ الاسم بعد نصبك له، وهو مُشْتَقٌّ منْ (جَرِّ الحَبْلِ)، وهذا الاشْتِقاقُ لفْظًا لا معنًى؛ لأنَّ الجرَّ ليس بضِدٍّ للنَّصْبِ[3] معنًى؛ لأنّا نقول : إنَّ الجرَّ والنَّصب فرعان، فهما أخَوانِ، فنَحْمِلُ[4] أحدهما على الآخَرِ.

فأمّا الجزْمُ فسُمِّيَ جزمًا؛ لأنَّ الجزْمَ هو القَطْعُ لحركة أوْ حرف ومنه قولهم : (جَزَمْتُ الحَبْلَ) إذا قطَعْتُهُ، وتُسَمّى الكتابة الَّتي في أيْدي النَاس اليوم كتابة الجزم من حيث كانت[5] مجْزومةً من كتابة حِمْيَرٍ؛ لأنَّ كتابة حِمْيرٍ كانت أوسع من هذه الكتابة. وقيل : إنَّ أوَّل من جزَمَها أهلُ الأنْبارِ[6].

فالاسمُ تارةً يكون مرفوعًا، وتارةً منصوبًا، وكذلك الفعل يرتفع تارةً، وينْتَصِبُ أُخْرى. ثُمَّ ينْفرِدُ الاسمُ بالجَرِّ، وينْفَرِدُ الفعْلُ بالجَزْمِ. وجِهَةُ رَفْعِ الاسم غيرُ جهةِ رفع الفعلِ. فرفع الاسم أبدًا لما لا بُدَّ في الكلام منه، ويدخل تحت هذه العبارة الفاعلُ، والمُبْتدأُ والخَبَرُ، ومَفْعولُ ما لمْ يُسَمَّ فاعِله، واسمُ كان، وخبر إنَّ؛

---

(١) – في (ع) : (فأما).

(٢) – من (ع)، في الأصل (الأعلى)، وهو تحريف.

(٣) – في (ع) : (بضد النصب).

(٤) – في (ع) : (فتحمل) بتاء الخطاب.

(٥) – في الأصل : (كتابة)، وهو سهو، والتصويب من (ع).

(٦) – انظر المزهر للسيوطي ج٢ / ٣٤٢ و ٣٤٦ وما بعدها. وانظر كتاب الخط العربي لمحمد طاهر الكردي.

لأنَّهما مُشَبَّهانِ بالفاعل. ورفع الفعل؛ لأنَّه وقع موقع الاسم، نحو قولنا : زَيْدٌ يَخْرُجُ، تَقْديرُهُ : زَيْدٌ خارِجٌ، وكذلك في [ابتداء][1] القول / تقول : يَخْرُجُ زَيْدٌ، ثمَّ تقول (زَيْدٌ) في موضع (يخْرُجُ). ونصب الأسماء لوقوعها فضلة في الكلام أو مُشَبَّهَةً بفضلة. فما كان فضلةً فالْمَفعولاتُ[2] الخمسةُ. وما كان مُشَبَّهًا بفضلةٍ فالتَّمْييزُ، والاسْتِثْناءُ، والحالُ، وخَبَرُ (كان)، واسم (إنَّ)، وإنَّما اسْتَحَقَّتْ هذه الأسماء النَّصْبَ؛ لأنَّها جاءت فضلة على الكلام بعد تمامه، فأُعْطِيَتْ النَّصْبَ الَّذي هو فضلةٌ على الرَّفْعِ. وأمَّا نصب الأفعال فلوقوعها بعد (أنْ) أوْ (لنْ) أوْ (كيْ) أوْ (إذًا)، أوْ في موضعٍ أُضْمِرَ فيه (أنْ). وإنَّما نُصِبَتِ الأفْعالُ بعدَ هذه الحُروفِ؛ لأنَّها لم تقع موقع الأسماء فتُرْفَعُ، ولم تَثْقُلْ ثِقل الفعل المجْزوم فتجزم، فلم يبق[3] غير النَّصب فنُصِبَتْ. [٩/ب]

وأمَّا الجرُّ فلا يدخل الأفعال؛ لأنَّ الجرَّ إنَّما[4] يكون بحروف لا يحسنُ دخولها على الأفعال، أو بإضافة، والإضافة لا تجوز في الأفعال. وأيضًا فإنَّ الجرَّ يتبعه التَّنْوينُ، والتَّنْوينُ إنَّما يكون في الأسماء لخفَّتها، والأفعال ثقيلةٌ[5] فلا يدخلها جرٌّ ولا تنوين. وإنَّما امتنع الجزم من الأسماء لتَمَكُّنِها ولحاقِ التَّنْوينِ لها،

---

(١) – من (ع)، لم أتبين ما هي في الأصل.

(٢) – في الأصل : (المفعولان)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٣) – في (ع) : (فلم يكن لها غير النصب).

(٤) – قوله : (إنما) ساقط من (ع).

(٥) – قوله (الأفعال ثقيلة) أي من حيث كونها ثوانٍ على الأسماء في الرتبة اللغوية. ولا يفهم من قولهم الأسماء أوائل والأفعال ثوان أن الأسماء أسبق في الظهور من الأفعال بل المقصود بهذا أن الأفعال ثوان على الأسماء في الرتبة اللغوية؛ لأن اللغة نظام. ولما كان الاسم يدل على الحدث، والفعل يدل على الحدث المقترن بالزمان كان الاسم أكثر تجريداً من الفعل ويحتاج إلى جهد أقل لمعرفته، فلذلك قالوا الأفعال ثوان على الأسماء.

فلوْ دخل الجزم على الأسماء لاحْتَجْتَ أن تحذف الحركة للجزم، فيبقى حرف الإعراب ساكنًا وبعده التَّنْوينُ، وهو ساكنٌ، فيجتمع ساكنان فتَحْذِفُ التَّنوينَ، فيَزولُ معنى التَّمَكُّنِ منها، ويكون ذلك إجْحافًا بها؛ ولأنَّ الجزم إنَّما يكون بحروف لا يحسن دخولها على الأسماء، وهي : (لَمْ) و (لَمَّا) و (لا) في النَّهي، واللامُ في الأمر، وحروف الشَّرْطِ والْجَزاءِ، وجميع هذه لا تدخل على الأسماء. والجزم إنَّما يكون في الأفعال لاختصاصها بزمان واحد مع انْضمام معنًى آخر إليه، فيَثْقُلُ الفعل، فيُخَفَّفُ بِقَطْعِ حركةٍ أوْ حرفٍ.

قال : "[و][1] البناء أربعة أضْرُبٍ : ضَمٌّ، وفتحٌ، وكسرٌ، ووقفٌ، فالضَّمُّ يكون في الاسم، نحْوُ : (حَيْثُ) و(قَبْلُ) وَ(بَعْدُ)[2]، وفي الحرف في (مُنْذُ) في لُغَةِ مَنْ جرَّ بِها، ولا ضَمَّ في الفعلِ. والفتحُ يكون في الاسم، نَحْوُ : (أيْنَ) و (كَيْفَ)، وفي الفعل، نَحْوُ (قامَ) و (قَعَدَ)، وفي الحرف نَحْوُ : (إنَّ) و (ثُمَّ) و (رُبَّ)[3]. والكسر يكون / في الاسم، نَحْوُ: (أَمْسِ) و (هؤُلاء)، [١٠/أ] وفي الحرف في (جَيْرِ)، وفي لام الإضافة وبائها، نحْوُ: (لِزَيْدٍ) و (بزَيْدٍ) ولا كَسْرَ في الفعل. والوقْفُ يكون في الاسم، نحْوُ: (مَنْ) و (كَمْ)، وفي الفعل، نَحْوُ : (خُذْ) و (كُلْ)، وفي الحرف، نَحْوُ: (هَلْ) و (بَلْ)."

اعْلَمْ أنَّ البناءَ لَمَّا انْقسم[4] إلى هذه الأقسام لُقِّبَ بألقابٍ غير ألقاب

---

(١) – زيادة من (ع) و (مل).

(٢) – في (مل) : (ومن قبل، ومن بعد).

(٣) – (رب) : ليست في (مل).

(٤) – في (ع) : (تَقَسَّمَ).

الْمُعْرَبِ. وعنْد الكوفيّينَ لا فرق بين الضَّمِّ والرَّفْعِ، والفَتْحِ والنَّصْبِ، والجَرِّ والْكَسْرِ، والوقْفِ والجزْمِ، فَيُسَمّونَ الْمَنصوبَ مفْتوحًا، والمرفوع مضْمومًا، والمجرور مكْسورًا ومخْفوضًا، والمجزوم موقوفًا، وبعضُ البصْريّين يَجري على ذلك(١)، لَمّا كانا يرْجِعان إلى معنًى واحدٍ.

والتَّحقيقُ عند نُحاة البَصْريّينَ أن يقال : كُلُّ رَفْعٍ ضَمٌّ، وليس كُلُّ ضَمٍّ رَفْعًا، وكُلُّ نَصْبٍ فَتْحٌ، وليس كلُّ فَتْحٍ نَصْبًا، وكُلُّ جَرٍّ كسرٌ، وليس كلُّ كسْرٍ جَرًّا، وكلُّ جزْمٍ وَقْفٌ، وليس كلُّ وقْفٍ جزمًا. وإنَّما وضعوا للْمُعرَبِ ألقابًا وللمَبْنيِّ ألقابًا، ليُفَرِّقوا بين ما ينتقلُ من الحركات وبين ما لا ينتقل. وأصلُ البناءِ أنْ يكون ساكنًا؛ لأنَّهُ ضِدُّ الإعْرابِ، والإعْرابُ بالحركات فوجب أنْ يكون البناءُ بالسُّكونِ.

وكان شيخُنا يقول : البناءُ : وقفٌ، وفتحٌ، وكسرٌ وضمٌّ،[و](٢) يقول :بدأتُ بالوقْفِ؛ لأنَّهُ الأصْلُ في المَبْنِيّاتِ، كما بَدَأْنا بالرَّفْعِ في المُعْرَبِ؛ لأنَّه الأصل في المُعْرَبَاتِ.

فأمّا ما حُرِّكَ من الأمثلة المَبْنيَّة فلعلَّةٍ أوجَبَتْ تلك الحركة، وعن كلِّ كَلِمَةٍ منها سُؤالان فأحَدُهُما : لِمَ حُرِّكَتْ؟ والآخَرُ : لِمَ بُنِيَتْ على هذه الحركة؟ وسُؤالٌ ثالثٌ جامعٌ لهما ولغَيْرِهِما(٣) : لِمَ بُنِيَتْ؟

فأمّا (حَيْثُ) فإنَّما بُنِيَتْ؛ لأنَّ معناها فيما أُضيفَتْ(٤) إليه، كما أنَّ (الَّذي) معناها في صلتها، فصار معناها في غيرها، فأَشْبَهَتِ الحَرْفَ الَّذي مَعْناهُ في

---

(١) – انظر ما كتبه الدكتور عبد الخالق عضيمة في الحاشية رقم (٢) : ١/ ١٤٢ من المقتضب.

(٢) – تكملة من (ع).

(٣) – في الأصل و (ع) : (لها ولغيرها)، والصواب ما أثبته.

(٤) – في (ع) : (تضاف).

غيرِه. وبُنِيَتْ على الضَّمِّ لدلالتِها على الظَّرْفَيْن : ظرْفِ المكانِ وظَرْفِ الزَّمانِ، ألا ترى أنَّ (نحْنُ) لَمّا دلّتْ على الجمعِ(١) والتَّثْنِيةِ بُنِيَتْ على الضَّمِّ، فكذلك (حَيْثُ). فأمّا دلالَتُها على ظرْفِ المكانِ فظاهرٌ وهو كثيرٌ، نَحْوُ قوله تعالى / : [١٠/ب] ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾(٢) ﴿وَحَيْثُ ما كُنْتُمْ﴾(٣). وأمّا دلالتها على ظرف الزَّمان ففي نَحْوِ قول الشّاعر(٤) :

٣ – لِلْفَتى عَقْلٌ يَعيشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدي ساقَهُ قَدَمُهْ

وقال قوم : إنَّما بُنِيَتْ على الضَّمِّ؛ لأنَّها مُنِعتْ من الإضافة إلى المفرد، وأُضيفَتْ إلى الجُمَلِ، ومن حقِّ كُلِّ اسم أن يُضاف إلى المفرد، فلمّا امْتَنَعَتْ(٥) (حَيْثُ) من الإضافة إلى المفرد أَشْبَهَتْ (قَبْلُ) و (بَعْدُ) لَمّا مُنِعا من الإضافة بُنِيا على الضَّمِّ؛ ليكون الضَّمُّ عِوَضًا لهما من المَحْذوف. و(الفَرّاءُ) يُجيزُ إضافتها إلى ما بعدها فيفتحُ(٦) الثّاءَ ويَكْسِرُ ما بعدها بها وأنْشَدَ :

٤ – أَما تَرى حَيْثَ سُهَيْلٍ طالِعا

---

(١) – في (ع) : (على الجماعة).

(٢) – البقرة : (١٤٩)، (١٥٠).

(٣) – البقرة : (١٤٤)، (١٥٠).

(٤) – هو طرفة بن العبد.

٣ – البيت من المديد. انظر ديوانه : ٨٦، ومجالس ثعلب : ١/١٩٧، والعقد الفريد : ٦/٢٥٨، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٠/٩٢، والمساعد : ١/٥٣٠ والهمع : ١/٢١٢، والخزانة : ٣/١٦٢.

(٥) – في (ع) : (مُنِعَتْ).

(٦) – في (ع) : (ويفتح).

٤ – البيت من مشطور الرجز. غير معروف القائل. وهو في شرح المفصل : ٤/٩٠، وشرح الكافية للرضي : ٢/١٠٨ وشرح الكافية الشافية : ٢/٩٣٧، والمغني : ١٤١، والمساعد : ١/٥٢٩، والهمع : ١/٢١٢، والخزانة : ٣/١٥٥، والمقاصد : ٣/٢٨٤.

وسهيل : اسم نجم. وبعده : "نَجْمًا يُضيءُ كالشِّهابِ لامعا"

وفيها لُغاتٌ (حَيْثُ) بالضَّمِّ، و (حَيْثَ) بالفَتْحِ، و(حَوْثُ) بواوٍ، و(حَيْثِ) بالكَسْرِ[١]، وهي أضْعَفُها[٢].

فأمّا (قَبْلُ) و (بَعْدُ) فظرْفان من ظُروف الزَّمان، وأصْلُهُما أنْ يكونا مُعْرَبَيْنِ، تقول : آتيكَ[٣] قبل يوم الجُمُعَةِ، قال اللَّه تعالى : ﴿ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِروا عَلَيْهِمْ ﴾[٤] ويدخُلُ عليهما[٥] التَّنْوينُ، فتقول : جِئتُكَ قبْلاً وبَعْداً. إلا أنَّهما لَمّا مُنِعا الإضافة صار معناهما فيما كان مُضافًا إليْهما فأشْبَها الحروف الَّتي معانيها في غيرها، وبُنِيا[٦] على الضَّمِّ؛ ليكون الضَّمُّ عوضًا لهما من المحْذوفِ [منْهُما][٧]؛ لأنَّهما جُعِلا غايَةً. ولم يبْنوا شيْئًا من هذه الظُّروفِ على السُّكون؛ لأَنَّ فيها ما قَبْلَ طرَفِهِ ساكِنٌ؛ وليَدُلّوا على قُوّتها في الأصْل؛ لأنَّ فيها ما كان مُعْرَبًا في حالٍ.

فأمّا (مُنْذُ) فيكون حرفًا ويكون اسمًا، فإذا جَرَرْتَ ما بعدها كانت حرفًا، وإذا رفَعْتَهُ فهي اسمٌ، ولها بابٌ يُسْتَوْفى[٨] الكلامُ فيه. وَبُنِيَتْ على الضَّمِّ لاتْباعِ

---

(١) – في (ع) : (بكسر الثاء).

(٢) – (حَيْثُ) بضم الثاء لغة أكثر العرب، وهي اللغة العالية، و (حَوْثُ) لغة طيء و(حَيْثَ) بفتح الثاء لغة بني يَرْبوعٍ وطُهَيَّةَ من تميم، و(حَيْثِ) بكسر الثاء لغة بني أسد بن الحارث بن ثعلبة وبني فَقْعَسٍ. المغني : ١٤٠، واللسان : (حيث).

(٣) – في (ع) : (أتيتك).

(٤) – المائدة : (٣٤).

(٥) – في (ع) : (عليها) وهو تحريف.

(٦) – في (ع) : (وبنيتا).

(٧) – تكملة من (ع).

(٨) – في (ع) : (نستوفي الكلام فيه).

الضَّمَّةِ الضَّمَّةَ ولم يعْتَدّوا بالنّون؛ لأنَّها ساكنةٌ، والسّاكن حاجزٌ غيرُ حصينٍ [ولَمْ تُبْنَ على السُّكون لأجْلِ النُّونِ][1]. وقوله : "ولا ضَمَّ في الفعْل" إنْ سأل سائلٌ، فقال : فقولهم (مُدُّ) و (زُرُّ) و (غُضُّ)[2] قيل له : الضَّمُّ في هذا الفعل[3] المُشَدَّدِ لإتْباعِ الضَّمَّةِ الضَّمَّةَ[4]، فهو بمنزلة الكَسْرِ لالتقاء السّاكِنَيْنِ.

وأمّا[5] (كَيْفَ) و (أَيْنَ) فهما اسمان، والدَّليل على ذلك[6] أنَّهُما تضمَّنا معنى ما يجوز الإخْبارُ عنه وبُنيا؛ لتَضَمُّنِهما معنى همزة الاستِفْهامِ فأشْبَها الحَرْفَ، وكان حَقَّهُما البناءُ على السُّكون / ؛ لأنَّهُ الأصلُ في المَبْنِيات ولوْ بُنِيا [١١/أ] على السُّكونِ لاجْتَمَعَ ساكنان، الفاءُ والياءُ في (كَيْفَ)، والنّونُ والياءُ في (أَيْنَ)؛ [لأنَّ الياءَ ساكِنَةٌ][7] فلا يُمْكِنُ الجَمعُ بينهما ولا حذف أحدهما، ولا بُدَّ من تحْريكه، فلوْ حُرِّكَ بالكَسْرِ لَثَقُلَ عليهم ذلك من أجل[8] الياءِ؛ لأنَّ الياءَ من جِنْسِ الكسْرةِ، ولَوْ ضَمّوهُ لكان بمَثابةِ الكَسْرِ؛ لأنَّ الخُروجَ من كَسْرٍ إلى ضَمّ ثَقيلٌ عِندَهُمْ، فَعدَلوا إلى أَخَفِّ الحركات وهي الفتْحةُ. فإن قيل : فَقَدْ قالوا : (جَيْرِ)

---

(١) – تكملة من (ع). وقوله : (لأجل النون) أي لسكونها.

(٢) – في (ع) : (عُصُّ)، وهو تصحيف.

(٣) – أفعال الأمر من (مَدَّ يَمُدُّ مُدُّ)، و(زَرَّ يَزُرُّ زُرُّ)، و (غَضَّ يَغُضُّ غُضُّ)، يجوز أن تحرك بالحركات الثلاث، فتحرك بالفتح؛ لأنه أخف الحركات، وبالكسر؛ لأنه الأصل في تحريك الساكن إذا التقى ساكنان، وبالضم؛ لما ذكره الشارح. ومعنى زَرَّ : عَضَّ. اللسان (زرر).

(٤) – في (ع) : (الضم الضم).

(٥) – في (ع) : (فأما).

(٦) – في (ع) : (والدليل على اسميتهما).

(٧) – تكملة من (ع).

(٨) – في (ع) : (لأجل).

فَكَسروا مع الياءِ. قيل له : ذلك[1] قليلٌ نادرٌ، والنّادرُ لا يثقُلُ ثِقَلَ المُسْتَعْمَلِ.

وأمّا الفعل الماضي فإنّما بُنِيَ على الفتحِ؛ لأنّه ضارَعَ الفِعْلَ المضارعَ، فاسْتَحَقَ حركةً، فأُعْطِيَ حركَةً بين حركَتَيْنِ، وهي الفَتْحَةُ، ونَحْنُ نَسْتَقْصي الكَلامَ فيه إذا صِرْنا إلى باب إعرابِ الأفْعال إنْ شاء اللّه تعالى.

فأمّا (إنَّ) وَ (رُبَّ)[2] وَ(ثُمَّ) فَبُنِيَتْ على الفَتْحِ لِمَكانِ التَّضْعيفِ؛ لأنَّ الضَّمَّ والكَسْرَ بَعْدَ التَّضْعيفِ مُسْتَثْقَلٌ فَعَدَلوا إلى الفَتْحِ الخَفيفِ.

وقد ذَكَرْتُ عِلَّة بناء الحروف، ولك أنْ تقول : إنَّ الحرف جزءٌ من الفعل أو الاسم، فلهذا بُنِيَ.

فأمّا (أَمْسِ) و (هؤُلاءِ) فإنَّ بعض النّاس يقول : (أَمْسِ) تضَمَّنَ معْنى لام التَّعريف؛ لأنَّ الأصل كان فيه (الأمْسُ)، فُحُذِفَت اللامُ وضُمِّنَ معناها، فتضمَّنَ معنى حرف[3] فَبُنِيَ، وبَنوهُ[4] على الكسْرِ؛ لأنَّ من حقِّه أن يكون ساكنًا، كما[5] بيَّنّا أنَّ أصل البناء السُّكون، فاجْتَمَعَتِ السِّينُ ساكِنَةً والميمُ ساكِنَةً، فَحُرِّكَ بالكَسْرِ لالتقاء السّاكنين، والأصل في السّاكنين إذا التقيا أن يُحَرَّكَ أحدُهُما بالكَسْرِ. وقال بعضهم[6] : هو مُعْرَبٌ غير مُنْصَرِف لِعُدولِه عن الألف واللام فهؤُلاء يرفعون وينصبون بلا تنْوينٍ[7] ولا يَدْخُلُهُ جَرٌّ ولا كَسْرٌ[8] إلا مع

---

(١) – في (ع) : (قيل : إن ذلك).

(٢) – (رب) : ساقطة من (ع).

(٣) – (فتضمن معنى الحرف) : ساقط من (ع).

(٤) – في (ع) : (وبني).

(٥) – في (ع) : (لما) بالام.

(٦) – حكى ذلك الكسائي. انظر الهمع : ١/٢٠٩.

(٧) – في (ع) : (... وينصبون بالنون)، وهو وَهْمٌ.

(٨) – في (ع) : (جَرٌّ ولا تنوين)، وهو خطأ؛ لأن التنوين يعاقب الإضافة.

الإضافة، وأنْشَدوا[1] :

٥ – إنّي رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسا

عَجائِزًا مِثْلَ السَّعالي خَمْسا

فأمّا (هؤُلاءِ) فَبُنِيَ لتضَمُّنِه معنى الإشارة، وبُنِيَ على الكَسْرِ لالْتِقاء السّاكِنين[2]، كما ذكرنا في (أَمْسِ).

وأمّا (جَيْرِ) فهو حرفٌ بمعنى (نَعَمْ) مَبْنيٌّ على الكَسْرِ لالْتقاء السّاكنين، وهو الأصل في السّاكنين. وعند (الفَرّاءِ) / أَنَّهُ يُقْسَمُ بِهِ، تقولُ : جَيْرِ لا أفْعَلُ [١١/ب] ذاكَ، ولمْ تُبْنَ على السُّكون لأجْلِ الياءِ.

فأمّا لامُ الإضافة وباؤُها فبُنِيا على الكَسْرِ، وكان مِنْ حَقِّهما أنْ يُبْنَيا على الفتح؛ لأنَّ حُكم كلِّ حرف على حرفٍ[3] واحدٍ أنْ يُبْنى على الفتْحِ، نَحْوُ واوِ العَطْفِ وفائِهِ وأَلِفِ الاسْتِفْهامِ، وإِنَّما بُنِيَتْ هذه الحروف على الفَتْحِ[4]؛ لأَنَّهُمْ أرادوا[5] الابتداءَ بها فلم يُمْكِنْ أنْ يُبْتَدَأَ بساكِنٍ فلَمّا اضْطَرّوا إلى تحْريكِها

---

(١) – البيتان ينسبان إلى العجاج، انظر الخزانة، وليسا في ديوانه.

٥ – البيتان من مشطور الرجز.

وهما من شواهد سيبويه : ٢/٤٤، وانظر الجمل للزجاجي : ٢٩١ وأمالي ابن الشجري : ٢/٢٦٠. وشرح الكافية الشافية : ٣/١٤٨١، وأوضح المسالك : ٤/١٣٢، والمساعد : ١/٥٢٠، واللسان : (أمس) والمقاصد : ٤/٣٥٧ والخزانة : ٣/٢١٩. والأول في الهمع : ١/٢٠٩. والسعالي : جمع سعلاة وهي الغول، واسْتَسْعَلَت المرأةُ صارت كالسعلاة خبثًا وسلاطةً.

(٢) – في الأصل (الساكن)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٣) – في (ع) : (.. كل حرف كان على حرف ...).

(٤) – من (ع) في الأصل : (على الفتحة).

(٥) – في (ع) حدث تقديم وتأخير في العبارة مُخِلٌّ بالمعنى، فقد وردت العبارة في (ع) على النحو التالي : (.. وكان من حقهما أن يبنيا على الفتح نحو واو العطف ... هذه الحروف على الفتح لأن حكم كل حرف كان على حرف واحد أن يبنى على الفتح ولأنهم أرادوا الابتداء ...).

حرَّكوها[1] بحركةٍ خفيفة.

فأمّا[2] لامُ الجَرِّ فَبُنِيَتْ على الكَسْرِ؛ لِيُفَرِّقوا بينها وبين لام التَّأْكيدِ إذا قُلْتَ: إنَّ هذا لَزَيْدٌ، أخْبَرْتَ أنَّهُ زيْدٌ، وإذا قلْتَ: إنَّ هذا لِزَيْدٍ، أخْبَرْتَ أنَّه مالِكٌ لهُ. فإن قيل: الفرْقُ يَحْصَلُ بيْنَهُما بإعْرابِ الواقع بَعْدَهُما. قيل: هذا لا يَصِحُّ؛ لأنَّ اللَّبْسَ باقٍ في حالِ الوَقْفِ. فإنْ وقَعَتْ لامُ الجرِّ مع المَكْنيِّ[3] فَتَحْتَ على الأصل، نَحْوُ قَوْلِكَ[4]: (لَكَ) و (لَهُ) وقدْ فَتَحَها قَوْمٌ في غير المَكْنيِّ، نَحْوُ قول الشّاعر[5]:

٦ - أُريدُ لأَنْسى ذِكْرَها فَكَأَنَّما تَمَثَّلُ لي لَيْلى بِكُلِّ سَبيلِ

ففتح[6] اللامَ وهي لامُ الجَرِّ. وقد فُتِحَتْ أيضًا للفرق بين المُسْتَغاثِ به والمُسْتغاثِ لَهُ.

فأمّا باءُ الجَرِّ فإنَّما[7] أُلْزِمَتِ الكسرَ، ليكون من جِنْسِ ما تعْملُ فيه؛ لأنَّ

---

(١) - في (ع): (حُرِّكَتْ).

(٢) - في (ع): (واما).

(٣) - (المكنى): اصطلاح كوفي يقابله عند البصريين: (الضمير).

(٤) - (قولك): ساقطة من (ع).

(٥) - هو كثير عزة.

٦ - البيت من الطويل.

وهو في ديوانه: ١٠٨، وأمالي القالي: ٢/٦٣، والمغني: ٢٣٧، والخزانة: ٤/٣٣٠، والمحتسب: ٢/٣٢، ومعاني القرآن للأخفش: ١/١٦٠.

(٦) - في الأصل: (فَتَحَ)، وما أثبته من (ع).

(٧) - في (ع): (فإنها).

عملها أبَدًا هو الكَسْرُ، ولا كَسْرَ في الفعل، وقولهم : اضْرِبِ الرَّجُلَ، وقُلِ الحَقَّ، فإنَّما هذا لالْتِقاء السّاكنين.

فأمّا (كَمْ) فإنَّها اسمٌ بِدَليل جوازِ دخول حروفِ الجَرِّ عليها، وتضَمُّنِها معنى ما يُخْبَرُ عنه، وبُنِيَتْ لأنَّها تضَمَّنَتْ معنى همزة الاستفهام، وبُنِيَتْ في الجَرِّ حمْلاً على نقيضتها[1] وهي (رُبَّ)، والشَّيْءُ [قَدْ][2] يُحْمَلُ على نقيضه كما يُحْمَلُ على شِبْهِهِ[3] ونَظيرِهِ. وبُنِيَتْ على الوقف، وهو الأصلُ في المَبْنيّاتِ.

فأمَّا (مَنْ) فهي اسمٌ بجواز دُخول حروف الجرِّ عليها، نَحْوُ قولنا : بِمَنْ تَمُرُّ، وإلى مَنْ تَقْصِدُ، وتضَمَّنَتْ معنى ما يُخْبَرُ عنه، نَحْوُ قولِنا : مَنْ عِنْدَكَ؟ فتقول : زَيْدٌ. فـ(زَيْدٌ)[4] يُخْبَرُ عنه. ولها ثلاثة مواضع : الاستِفْهامُ، والخَبَرُ، والجزاءُ. وهي مَبْنِيَّةٌ في الاستِفْهامِ لِتضَمُّنِها معنى همزة الاستفهام، وفي الشَّرْطِ والجزاء لتَضَمُّنِها معنى (إنْ) الشَّرطيّة، وفي الخَبَرِ؛ لأنَّ معناها في صلتها كـ(الَّذي).

وأمَّا أفعال الأمر، نَحْوُ : (خُذْ) و (كُلْ) / و(اضْرِبْ)، وأشْباهِ ذلك [١٢/أ] فجميعها مبْنِيٌّ على الوقف، وبُنِيَتْ؛ لأنَّها أفعالٌ لم تُشابِهِ الأسْماءَ؛ لأنَّهُ ليس في أوائلها حروف المضارعة، وبُنِيَتْ على الوقْفِ ؛ لأنَّ الوقف هوالأصل في البناء. وعند الكوفيّينَ[5] أنها معْربةٌ على تقدير محذوفٍ، فتكون مجزومة، ويكون التَّقديرُ:

---

(١) – في الأصل و (ع) : (على نقيضها)، وهو تحريف، والصواب ما أثبته.

(٢) – تكملة من (ع).

(٣) – في الأصل (ضده) وهو وهم، والتصويب من (ع).

(٤) – في الأصل : (وزيد)، وما أثبته من (ع).

(٥) – هذه إحدى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، انظر الإنْصاف المسألة (٧٢) : ٢/٥٢٤، والتبيين: المسألة (١٥) ص٧٢.

لِتَضْرِبْ، لتَأْخُذْ، لِتَأْكُلْ. وهذا يُسْتَقْصى[1] في باب إِعراب الأفعال وبنائها إِذا صِرْنا إِليه إِن شاء اللّه.

فأمَّا (هَلْ) و (بَلْ) فهي حروف وبناؤُها على الوَقْفِ، لأنَّهُ الأصْلُ وقد مضى بيانُها.[2][3] واللّه أعلم.

---

(١) – في الأصل : (مستقصى)، وما أثبته من (ع).

(٢) – (وقد مضى بيانها) : ساقط من (ع).

(٣) – انظر ما سلف ص١٨.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بابُ إعْرابِ[1] الاسمِ الواحِدِ

قالَ : "الاسمُ المُعْرَبُ على ضَرْبَيْنِ : صَحيحٌ، ومُعْتَلٌّ. فالصَّحيحُ ما لَمْ يَكن حرْفُ[2] إعْرابِهِ أَلِفًا، ولا ياءً قبْلَها كسْرةٌ، نَحْوُ (زَيْدٍ) وَ (عَمْرٍو). وهو على ضربين : مُنْصَرِفٌ وغير مُنْصرِفٍ. فالمُنْصَرِفُ ما لَمْ يُشابِهِ الفعلَ من وجْهَيْنِ، وتدخله الحركاتُ الثَّلاثُ الضَّمَّةُ والفتْحَةُ والكَسْرَةُ، والتَّنْوينُ، ويكونُ آخره في الرَّفْعِ مضْمومًا، وفي النَّصْبِ مفْتوحًا وفي الجرِّ مكْسورًا، تقول في الرَّفْعِ : هذا زيْدٌ[3] يا فَتًى، وفي النَّصْبِ : رأَيْتُ زَيْدًا يا فَتًى، وفي الجرِّ : مررتُ بزَيْدٍ يا فَتًى. فضمَّةُ الدّالِ علامةُ الرَّفعِ، وفتْحَتُها علامةُ النَّصْبِ، وكسرَتُها علامة الجَرِّ".

اعلم أنَّه لَمّا ذكر المعرب والمبنيَّ، والإعراب والبناء وبيَّن أحكامهما بدأ بذكر إعراب الاسم الواحد؛ لأنَّه الأصْلُ، والتَّثْنية والجمع فرعٌ عليه؛ ولأنَّ إعراب الاسم الواحد بالحركات، والتثنية والجمع إعرابُهُما بالحروف. والأصل في الإعراب أن يكون بالحركات، والأصل أولى بالبداية. قال "فالاسمُ المعربُ على ضَرْبَيْنِ صحيحٌ، ومُعْتَلٌّ". وحروف العِلَّةِ ثلاثةٌ : الواوُ، والياءُ، والألفُ، وإنَّما لم يذكر الواو؛ لأنَّه ليس في كلام العرب اسمٌ[4] فيه واوٌ وقعت طَرَفًا وقَبْلَها ضَمَّةٌ،

---

(١) – في الأصل (الإعْراب) بالألف واللام وهو خطأ، والتصويب من (ع).

(٢) – قوله (حرف) : ساقط من (مل).

(٣) – في (ع) و (مل) : (قام زيد).

(٤) – اسم متمكن.

فإذا أدّى قياسٌ إلى ذلك رُفِضَ، ألا ترى إلى قولهم في جمع (جَرْوٍ) : (أَجْرٍ) و (دَلْوٍ) :(أَدْلٍ) و(حَقْوٍ)(١) : (أَحْقٍ)، وكان الأصلُ (أَدْلُوٌ) وَ (أَجْرُوٌ) وَ (أَحْقُوٌ)، فلمّا وَقَعَتِ الواوُ طَرَفًا وقَبْلَها ضَمَّةٌ قَلَبوا من الواو ياءً، فقالوا : (أَدْلٍ) و (أَحْقٍ) و (أَجْرٍ) / قال الشّاعرُ(٢) : [١٢/ب]

٧ – لَيْثٌ هِزَبْرٌ مُدِلٌّ عِنْدَ خيسَتِهِ بِالرَّقْمَتَيْنِ لَهُ أَجْرٍ وَأَعْراسُ

فَحَصَلَ(٣) المُعْتَلُّ في الأسماء ما في آخره ياءٌ قبلها كسرة أو ألفٌ قبلها فتحةٌ. فأمّا الواوُ الّتي قبلَها ضَمَّةٌ فلمْ توجَدْ طَرَفًا إلا نادرًا، والنّادرُ لا اعْتِبارَ به، نَحْوُ: (سَمَنْدُوٌ)، وقد قيل : إنَّها تُقْلَبُ ياءً(٤) فيقال : (سَمَنْدِيٌ) وهو اسم بلدٍ(٥). ومُرادُهُ بالاعتلال هاهُنا حَرفُ الإعْرابِ لا غير؛ لأنَّ في غير هذا الموضع لا فرق بين وقوع حروف(٦) العلَّة فاءً أو عينًا أو لامًا.

---

(١) – في اللسان : "الحَقْوُ والحِقْوُ : الكَشْحُ، وقيل : مَعْقِدُ الإزارِ، والجَمْعُ : أَحْقٍ وأَحْقاءٌ وَحِقِيٌّ وَحِقاءٌ، وفي الصحاح الحِقْوُ : الخَصْرُ ومَشَدُّ الإزارِ من الجنب" اللسان (حقا).

(٢) – هو مالك بن خويلد، أو أبو ذؤيب.

٧ – البيت من البسيط.

انظر شرح ديوان الهذليين : ١/٢٢٦، ٤٤٢، ابن يعيش : ٤/١٢٣، ٥/٣٥، ١٠/٢٣، اللسان : (عرس).

والهزبر : من أسماء الأسد، والمدل : المنبسط، والخيس : الشجر الكثير الملتف، كالأيكة. والرَّقْمَةُ : الروضة، والرقمتان : الروضتان، والعِرْس : الذكر والأنثى؛ لأن كل واحد عرس للآخر.

(٣) – فحصل : فبقي.

(٤) – في (ع) : (وقد قيل : أنه يقلب في الكلام فيقال ...).

(٥) – سمندو : قلعة في وسط بلاد الروم تقع قرب مُلْتان، قال صاحب التاج : "وهي المعروفة الآن ببلغراد". معجم البلدان (سمندو) ٣/٢٥٣، والقاموس المحيط وتاج العروس (سمند)، وهي لفظة غير عربية، فلا يصح الاحتجاج بها في هذا الموضع.

(٦) – في (ع) : (حرف).

فأمّا الصَّحيحُ فنَحْوُ : (زَيْدٍ) وَ (عَمْرٍو) وَ (بَكْرٍ) .

والاسمُ المُعْرَبُ على ضرْبينِ : مُنْصرفٍ، وغير منصرفٍ، والمُنْصرفُ هو الأصلُ؛ لأنَّ أصل الأسماء كُلِّها أن تكون مُنْصَرِفةً إلا أنْ يَعْرِضَ لها ما يمنعها من الانصراف . وعلامةُ الصَّرْفِ دُخولُ الجَرِّ مع التَّنْوينِ، فمتى امْتَنَعَ دُخولُ الجَرِّ والتَّنْوينِ على الاسم فهو غيرُ منْصَرِفٍ . والأسباب الَّتى تمنَعُ الصَّرْفَ[1] تسْعة أسبابٍ إذا اجْتَمعَ سببان منها في اسمٍ لَمْ ينْصرِفْ وهي : وَزْنُ الفِعْلِ الَّذي يخْتَصُّ به أو يغلبُ عليه، والتَّأْنيثُ، والعُجْمَةُ، والتَّعْريفُ، والعَدْلُ، والصِّفَةُ، وزيادةُ الألفِ والنّونِ المشابهتينِ لألِفَيْ التَّأْنيثِ، والجَمْعُ، والتَّرْكيبُ .

فإن قال قائل : لِمَ إذا اجْتمع سببان من هذه الأسباب في اسم لا ينصرف؟ قيل له : لأنَّ هذه الأسباب فُروعٌ، والفعلُ فرعٌ على الاسم، فإذا صار في اسمٍ من هذه التِّسْعَةِ الأسبابِ سببانِ، فقد صار فيه فرعان فأشْبَهَ الفعلَ من وجْهين[2]، فيَغْلِبُ عليه شَبَهُ الفعل، فيجري حُكْمُهُ في الإعراب على حُكْمِ الفعل، فلا يدْخُلُهُ جَرٌّ ولا تنْوينٌ كما لا يدْخلُ الفعل جرٌّ ولاتنْوينٌ[3] . وكان في الرَّفع مضْمومًا بلا تنْوينٍ، وفي النَّصْب مفْتوحًا بلا تنوين، وفي الجَرِّ يُحْمَلُ على النَّصْبِ فيُفْتَحُ، أيْضًا كما حُمِلَ النَّصْبُ على الجَرِّ في تَثْنِيَةِ الأسْماءِ المُظْهَرَةِ وَجَمْعِها . وَحُكْمُ ما لا يَنْصَرِفُ يُسْتَوفى في بابه إنْ شاء اللّه .

قال : "ودخل التَّنْوينُ الكلامَ علامةً للأخَفِّ عليهم والأَمْكَنِ عندهم، وهو الواحدُ النَّكِرةُ."

---

(١) – في (ع) : (من الصرف) .

(٢) – في (ع) : (وجهتين) .

(٣) – (كما لا يدخل الفعل جر ولا تنوين) : ساقط من (ع) .

اعْلَمْ أنَّ الأسماء على ثلاثة أَضْرُبٍ : اسْمٌ لَمْ يُشابِهِ الفِعْلَ ولا الحرْفَ، وهو الأمْكَنُ عندَهُم، والأخفُّ عليهم، وهو الاسمُ النَّكِرةُ. واسمٌ شابهَ الفعلَ [مِنْ وَجْهَيْنِ][1] فلم يُخْرجه الشَّبَهُ / من التَّمَكُّنِ، ولكنَّهُ نَقَصَتْ رُتْبَتُهُ عمّا كان، وهو [١٣/أ] غيرُ منْصَرِفٍ. واسمٌ شابَهَ الحرف فوجب أن يكون ناقص المرتبة عن هذين لزَوالِ تَمَكُّنِهِ بِكُلِّ حالٍ، وهو المبْنيُّ.

والتَّنْوينُ إِنَّما يَدْخُلُ [عَلى][1] النَّكِراتِ في الأصْلِ لِخِفَّتِها ولأنَّها لا تُشْبهُ الأفعال من وجهٍ ولا [من][1] وَجْهَيْنِ، ولا الحُروف. فإنْ قيل[2] : فقد دخلَ التَّنْوينُ على الأسماء الأَعْلامِ، نحْوُ (زَيْدٍ) و (عَمْرٍو)، وعلى الصِّفاتِ نَحْوُ (قائِمٍ) و(قاعِدٍ) وعلى التَّأْنيثِ[3]، نَحْوُ (امْرَأَةٍ). قيل : هذه الأسماء أشْبَهَتِ الأفعال من وجه واحد، وهو كونها معرفة، أوْ صفة، أو تأْنيثًا فقط فلم يغلبْ شبهُ[4] الفعل عليها، فلا تخلو إمّا أن تُلْحِقَها بالأفعال أوْ بالأسماء النَّكراتِ، وإلحاقُها[5] بالأسماء أَوْلى؛ لأنَّها أقْعَدُ في الاسميَّة، وأَمْكَنُ من الأفعال، ولم يغلب شبه الأفعال عليها، ولو منعنا التَّنْوينَ منها لكُنّا قد أجْحَفْنا بها، فلهذا دخل التَّنْوينُ عليها. فإن قيل : فلم كان التَّنْوينُ يَدْخُلُ على الأسماء دون الأفعالِ؟ قيل له : لِيُفْرَقَ به بين ما يَنْصَرِفُ وما لا ينْصَرفُ؛ لأنَّ المنْصَرِفَ خفيفٌ، وغيرَ المنْصرِفِ ثقيلٌ، فجعلوا دخول التَّنْوين علامة للأخفِّ، وامتناعه علامةً للأَثْقَلِ.

---

(١) – تكملة من (ع).

(٢) – في (ع) : (فإن قال قائل).

(٣) – في (ع) : (وعلى المؤنث).

(٤) – في الأصل : (فلم يغلب عليه شبه . . .) بإقحام (عليه)، وما أثبته من (ع).

(٥) – في (ع) : (فإلحاقها).

فإنْ قيل : فَلِمَ[1] قُلْتُمْ : إنَّ الاسم أخَفُّ من الفعل؟ قيل له : لافْتِقارِ الفعل إلى الاسم واستِغْناءِ الاسم عنه[2]. فإنْ قيل : ولِمَ إذا كان الاسم خفيفًا يدْخلُهُ التَّنْوين، ولا يدْخُلُ على الثَّقيل. قيل : لأنَّ الخفيف أَوْلى بِتَحَمُّل الزِّيادة، والتَّنْوين هو نون في الحقيقة.

قال: "والمضاف كالمفرد فيما ذكرنا، تُعْرِبُ الأوَّل وهو المضاف بما يسْتَحِقُّهُ من الإعراب، إلا أنَّك تَحْذِفُ منه[3] التَّنوينَ للإضافة، وتَجُرُّ الثَّاني وهو المضاف إليه[4] بإضافة الأوَّل إليه على كلِّ حالٍ، تقولُ : هذا غُلامُ زَيْدٍ، ورأيْتُ غُلامَ زَيْدٍ، ومررتُ بغُلامِ زيْدٍ."

اعْلَمْ أنَّ المضاف والمضاف إليه عِندهم بمنزلة كَلِمَةٍ واحدةٍ، ودُخولُ التَّنوين يُؤْذِنُ بتمام الاسم وانقطاعه عمَّا بعده، فلهذا لم تَجْتَمِعِ الإضافةُ مع التَّنْوينِ بدليل أنَّ المضاف أبْدًا يكْتَسِبُ كثيرًا منْ أحكام المضاف إليه مثلِ التَّعْريف والتَّنكير والعُموم وأشباه ذلك .

وأيضًا فإنَّ الإضافة / تُفيدُ ضرْبًا من الاختصاص، والتَّنوين في الأصل للتَّنكير [١٣/ب] فلمْ يُجْمَعْ بينهما، كما أنَّ[5] الألف واللام لَمَّا كانا يدْخُلان علامةً للتَّعْريف والتَّنوين يدخل علامة للتَّنكير، لم يُجْمَعْ[6] بينهما؛ إذ لو جمعوا بينهما، لاجتمع

---

(١) – في (ع) : (ولم).

(٢) – في (ع) : (عن الفعل).

(٣) – (منه) : ساقطة من (ع).

(٤) – (وهو المضاف إليه) : ساقط من (ع).

(٥) – (التنوين في الأصل ... كما أن) : ساقط من (ع).

(٦) – في الأصل : (ما يجمع)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

في اسمٍ واحدٍ تعريفٌ وتنْكيرٌ، وهذا محالٌ، فلهذا متى أضَفْتَ حَذَفْتَ التَّنْوينَ. فأمّا جَرُّ الثّاني على كُلِّ حالٍ فإنَّما يَنْجَرُّ بتَقْديرِ حرف الجَرِّ، فَحُذِفَ حرف الجرِّ، وأُقيم الاسم الأوَّل مقامه. ويُقَدَّرُ تارة باللام وتارة بـ (مِنْ)[1]، فاللام نَحْوُ قولك : (غُلامُ زَيْدٍ) و (دارُ عَمْرٍو)، والتَّقْدير : غُلامٌ لِزَيْدٍ، ودارٌ لِعَمْرٍو. أمَّا (مِنْ) فنحْوُ قولك : (ثَوْبُ خَزٍّ) و(قميصُ كَتّانٍ)، [و][2] التَّقْديرُ : (ثَوْبٌ مِنْ خَزٍّ) و (قميصٌ مِنْ كَتّانٍ). وشرح الإضافة يُسْتَوْفى في موضعه إن شاء اللّه تعالى.

قال : "وغَيْرُ المنْصَرِفِ ما شابه الفعل من وجْهَيْنِ، وتدْخُلُهُ[3] الضَّمَّةُ والفَتْحَةُ، ولا يدْخُلُهُ جَرٌّ ولا تَنْوينٌ، ويكون آخره في الجرِّ مفتوحًا. فإنْ أُضيف أو دخَلَتْهُ الألف واللام، فأُمِنَ فيه التَّنْوينُ دَخَلَهُ الجَرُّ في موضع الجَرِّ، تقول في الرَّفع : هذا أحْمَدُ وعُمَرُ، وفي النَّصْبِ : رأيْتُ أَحْمَدَ وَ عُمَرَ، وفي الجَرِّ : مررتُ بِأحْمَدَ وعُمَرَ، وتقولُ مع الإضافة : عَجِبْتُ مِنْ أَحْمَدِكُمْ وعُمَرِكُمْ، ومع الألف واللام : عجبتُ من الفَرَسِ الأشْقَرِ، ونظرتُ إلى الرَّجُلِ الأسمرِ."

اعلم أنَّه قد مضى ذكر مُشَابَهَةِ الاسم الَّذي لا ينْصَرِفُ للفعل وبيان ما يدْخُلُهُ من الحركات. والَّذي يخْتَصُّ هذا الفصل أنَّه إذا أُضيف، أو دخلتْهُ الألفُ واللام انجرَّ، والنّاسُ فيه على قولين : فـ (سيبَوَيْهِ) ومَنْ وافقَهُ[4] يقول[5] : إنَّ

---

(١) – في الأصل : (لـ "من") باللام، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٢) – زيادة من (ع).

(٣) – في (مل) : (وتدخله الحركات الضمة ...) وانظر تعليق محقق اللمع. والذي أرجحه أنها مقحمة من ناسخ النسخة التي رمز لها المحقق بـ (ب)، لأنها لا توجد في سواها.

(٤) – انظر الكتاب : ١/ ٧، ووافقه المبرد والسيرافي والزجاج والزجاجي انظر المقتضب : ٣/ ٣١٣، والهمع: ١/ ٢٤.

(٥) – في (ع) : (يقولون).

الألف واللام والإضافة إذا دخلت على الاسم الّذي لا ينصرف أزالت عنه شَبَهَ الأفْعال؛ لأنَّ الألف واللام والإضافة لا يدْخُلْنَ على الأفعال، فإذا دخلت على اسمٍ لمْ يبق بينه وبين الفعل مشابَهَةٌ فجرى بوجوده الإعراب وامْتَنَعَ دُخولُ التَّنْوينِ عليه لأجلِ الألفِ واللام والإضافة؛ إذْ كانا لا يجتمعان(١). وهذا قولٌ معْتمدٌ(٢) عليه. فإنْ قيل : فإنَّ حُروف الجرِّ إذا دخلت على الأسماء أزالت عنها شَبَهَ الأفعال، لأنَّها غير داخلة على الأفعال، فيلزَمُكُمْ على هذا القول أنْ تصرفوا كلَّ اسمٍ / دخل عليه حرف الجَرِّ. قيل له : الألف واللام والإضافةُ إذا جُعِلَتْ في [١٤/أ] الاسم(٣) الَّذي لا ينصرف أزالت عنه شَبَهَ الأفعال، ثُمَّ تدخل العوامل عليه، فتُصادفُهُ غير مُشابهٍ الأفعالَ(٤)، فتعمل فيه، وهذا(٥) المعنى غيرُ موجودٍ في حروف الجَرِّ(٦)، فإنَّها تدخل على ما لا ينصرف وهو مشابه للفعل فلا ينفُذُ عملُها فيه، ومن النّاس(٧) مَن يقول : إنَّ الاسم بدُخول الألف واللام أو الإضافة أُمِنَ فيه التَّنْوينُ، فدخله الكَسْرُ في موضع الجرِّ، وإنَّما امْتَنَعَ منه الجَرُّ مخافةً من دُخول التَّنْوين؛ لأنَّ الجرَّ لا يكاد يوجد إلاّ والتَّنْوينُ معه إلاّ في حال الألف واللام أو الإضافة، فإذا زال(٨) التَّنْوين دخل الكسر في موضع الجَرِّ، وإنَّما علامة

---

(١) – في الأصل : (لايجتمع)، وهو سهو، والتصويب من (ع).

(٢) – في (ع) : (يعتمد).

(٣) – في (ع) : (دخلت على الاسم).

(٤) – في (ع) : (للأفعال).

(٥) – في (ع) : (فهذا).

(٦) – في (ع) : (في الحروف فإنها ...).

(٧) – هذا من كلام سيبويه. انظرالكتاب : ١/٧، ٢/١٣.

(٨) – في (ع) : (فإذا أمن التنوين).

الصَّرف دخول التَّنْوين.

قال : "فإنْ وَقَفْتَ على المرفوع والمجرور حَذَفْتَ التَّنْوينَ، لأنَّه زائدٌ لا يوقف عليه، وأسْكَنْتَ آخرَهُما ؛ لأنَّ العَرَبَ إنَّما تَبْتَدئُ بالمتحرِّكِ وتقف على السّاكنِ، تقول في الوقف : هذا زَيْدْ، ومررتُ بزيْدْ.

فإنْ وَقَفْتَ على المنصوب المنوَّنِ أبْدَلْتَ مِنْ تَنْوينِه[1] ألفًا، تقول في الوقف : رَأَيْتُ زَيْدا، فإنْ لم يكن المنصوبُ منوَّنًا كان الوقف عليه ساكنًا كالمرفوع والمجرور، تقول في الوقف : ضرَبْتُ عُمَرْ، وأَكْرَمْتُ الرَّجُلْ."

اعْلَمْ أنَّ للعرب في الوقف مذاهب يطول شرحُها[2]، ولكن أُشيرُ إلى بعضها لِيُتَوَصَّلَ به إلى بَقيّتِها. فإذا وقفتَ على الاسم الظّاهر السّالم[3]، نَحْوُ (زَيْدٍ) وَ (عَمْرٍو) و (خالِدٍ) فإن كان الاسم منصوبًا منوَّنًا أبْدَلْتَ من تنوينه ألفًا بلا خلافٍ، تقول : رأيْتُ زيْدا ورَجُلا. فإنْ كان مرفوعًا أو مجرورًا، فلك فيه خمسة أوجهٍ : إسْكانٌ مجَرَّدٌ وهو الَّذي اخْتارَهُ ابنُ جنّي، وإشْمامٌ، ورَوْمُ الحركة، وتضْعيفُ حرف الإعراب، وإلحاق الواو والياء.

فأمَّا الإشْمامُ فهو شيْءٌ تصْنَعَهُ لِمَنْ ينْظُرُ إليك وليس بصوتٍ يُسْمَعُ، وإنَّما هو ضَمُّ شَفَتَيْكَ بغير تصويتٍ[4]، حتّى إنَّ الأعمى لا يُفَرِّقُ بينه وبين غيره، وإنَّما يكون في الرَّفع والضَّمِّ.

---

(١) – في (مل) : (من تنوينه في الوقف ألفا).

(٢) – انظر ما سيأتي في الحاشية رقم (٩) من الصفحة التالية.

(٣) – في (ع) : (التام).

(٤) – (وإنما هو ضم شفتيك بغير تصويت) : ساقط من (ع).

فأمَّا رَوْمُ الحركة فهو صوتٌ ناقصٌ ضعيفٌ، فكأنَّك تروم / ذلك ولا تُتَمِّمُهُ[1]. والَّذين يرومون الحركة يرومونها في الرَّفع والجرِّ، وفي النَّصْب إذا كان [الاسم][2] غير منوَّنٍ[3]. [١٤/ب]

فأمّا التَّضْعيف فإنَّما يكون إذا كان ما قبل حرف الإعراب مُتَحرِّكًا، نحْوُ قولك: هذا خالِدٌ، وجَعْفَرٌ، [والتَّضْعيفُ][4] يكون في الجرِّ أيضًا[5]، وفي النَّصب إذا كان الاسم غير منصرف، نحو قولك: مررتُ بخالِدٍ، ورأيْتُ أحْمَدْ.

وأمّا إلْحاقُ الواو [والياءِ][6]، فقولك في (زيْدٍ) في حال الرَّفْعِ: هذا زَيْدو، وفي حالِ[7] الجَرِّ: مررْتُ بِزَيْدي، يُبْدِلونَ من الضَّمَّة [واواً ومن الكسرة ياءً، كما فعلوا في النَّصْب فأبْدلوا من التَّنْوين ألِفًا. وهذا][8] مذهب (أزْدِ السَّراةِ)[9]، وليس عليه العمل.

واعلم أنَّ الَّذين أَشَمّوا أرادوا أن يُفَرِّقوا بين ما يلزَمُهُ التَّحْريك في الوصل وبين ما يلزَمه الإسْكانُ على كلِّ حالٍ. وأمّا الَّذين راموا الحركة فإنَّهم حَرَصوا

---

(١) – في الأصل: (ولا تممه)، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

(٢) – تكملة من (ع).

(٣) – في (ع) زيادة: (والإشمام يكون في المرفوع والمضموم)، ولامعنى لها هنا.

(٤) – تكملة من (ع)، في الأصل: (... وجعفر، وإنما يكون) بإقْحامِ (إنّما) في مَوْضِعِ (والتضعيف).

(٥) – تكملة.

(٦) – تكملة من (ع).

(٧) – (حال): ساقطة من (ع).

(٨) – تكملة من (ع).

(٩) – انظر مذهب أزد السراة في الوقف، ومذاهب العرب الأخرى فيه في سيبويه: ٢/ ٢٨١، وشرح المفصل: ٩/ ٦٦، شرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٨٠.

على إخْراج الحركة من السُّكون على كلِّ حالٍ. وأمّا الَّذين ضاعفوا فبالغوا في التَّوْكيد؛ لأنَّهم جاؤوا بحرف لا يكون ما[1] بعده إلا مُتحرِّكًا، لِتَعَذُّرِ التقاء السّاكنين.

ولكلٍّ واحد منهما علامة فللإشْمامِ[2] نُقْطَةٌ، وللسُّكون خاءٌ، وللزوم[3] الحركة خطٌّ بين يدي الحرف، وللتَّضْعيفِ[4] شينٌ. وإنَّما جعلوا للسُّكون خاءً؛ لأنَّها أوَّلُ (خفيفٍ) فدلّوا على خِفَّته[5]، وجعلوا للتَّضْعيفِ شيئًا؛ لأنَّها[6] أوَّل (شَديدٍ) فدلّوا على تشديده[7]، وجعلوا للإشْمام نُقطةً، وللرَّوْمِ خطًّا؛ لأنَّ الإشْمام أضْعَفُ من الرَّوْمِ. وأمّا الَّذين قَلَبوا من الضَّمَّة واوًا ومن الكسرة ياءً فأجْروهُما مُجْرى النَّصْب إذا قلبْتَ من الفَتْحة ألفًا وليس عليه العمل. وإنَّما اخْتار ابنُ جِنّي الوقف على السّاكن؛ لأنَّهُ قد ثبت أن الابتداء لا يكون إلا بالحركة فوجب أن يكون الوقف بالسُّكون؛ لأنَّ الحركة ضِدُّ السُّكونِ، والوقف ضِدُّ الابتداء، فلمَّا كان الابتداءُ بالحركة كان الوقف بالسُّكون.

فإن قال قائل: فلِمَ أبْدَلوا من التَّنْوين مع الفتحة ألِفًا في حال النَّصب ولم يُبْدِلوا من الضَّمَّةِ واوًا، ومن الكسرة ياءً؟

قيل له: لو فعلنا ذلك لأدَّى إلى الالْتباس وتحمُّل الثِّقل. فأمّا الالْتباسُ

---

(١) – (ما): ساقطة من (ع).

(٢) – في الأصل: (ولا شام)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٣) – في الأصل و (ع): (ولزوم)، وهو تحريف.

(٤) – في الأصل (والتضعيف) وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٥) – في الأصل: (خيفته)، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

(٦) – في الأصل: (لأن)، وهو سهو، والتصويب من (ع).

(٧) – في (ع): (على شدته).

فلأنَّك إذا قلت : مررت بزَيْدي، لم يُعْلَمْ هل هذه الياء ياء المُتَكَلِّم إذا أضافَ إلى نفسِه أوْ بَدَلٌ من الكسرة، وكذلك إذا قلت :هذا زَيْدو، لَمْ يُعْلَمْ هل(١) هذه الواو واو الجماعة أو عِوضٌ(٢) من الضَّمَّة ألا ترى / أنّا إذا قلنا : هذا حجَرو، أنَّهُ يَشْتبهُ [١/١٥] بفعل جماعةٍ من قولك : حَجَروا عليه(٣). وأمّا(٤) النَّصْبُ فلا(٥) يوقِعُ لَبْسًا.

وأمَّا الثِقلُ فلأنَّ الواو إذا وقعت طرفًا وقبلها ضمَّةٌ رفضوها؛ إذْ ليس ذلك ببناءٍ(٦) في كلامهم. فأمّا الياءُ فلاجْتماع الأمثال وذكل مستَثْقلٌ أيضًا، وعلَّةٌ أُخْرى وهي أنَّ العرب تُخفِّفُ الضَّمَّةَ والكسرة إذا كانتا منْ نفس الكلمة، فالطّارئة أَوْلى بالتَّخْفيف، ولا يُخَفِّفونَ الفتحة، مثال ذلك أنَّهم يقولون في (عَضُدٍ): (عَضْدٌ)، وفي (فَخِذٍ) : (فَخْذٌ)، ويقولون في (عَلِمَ) : (عَلْمَ) وفي (شَهِدَ) : (شَهْدَ) قال الشّاعر(٧) :

٨ – إذا غابَ عَنّا غابَ عَنّا رَبيعُنا وَإنْ شَهْدَ أَجْدى فَضْلُهُ وَنَوافِلُهْ

[فَيُخَفِّفونَ الضَّمَّةَ والكَسرَةَ](٨) ولا يقولون في (قَلَمٍ) : (قَلْمٌ)، ولا في (ضَرَبَ):

---

(١) – (هل) : ساقطة من (ع).

(٢) – في (ع) : (عوضا)، وهو خطا.

(٣) – في (ع) : (حجروا عليه حجرا).

(٤) – في (ع) : (فاما).

(٥) – في (ع) : (فإنه لا).

(٦) – في (ع) : (بناءٌ).

(٧) – هو الأخطل.

٨ – البيت من الطويل. من قصيدة يمدح بها بشر بن مروان بن الحكم. وهو في شعره صنعة السكري : ١/٣٤٨ برواية : (... عنا فراتنا وإن شهد أجدى فيضه جداوله) وانظر سيبويه : ٢/٢٥١ والرواية فيه : (شِهْدَ) والمرتجل : ١٣٨، وشرح الكافية الشافية : ٢/١١٠١، والمخصص : ١٤/٢٢٢، والهمع ٢/٨٤.

(٨) – زيادة من (ع).

(ضَرْبَ)، فإذا[1] لم يُخَفِّفوا وبَقيت[2] الفتحة لزم قلْبُها ألفًا. فأمّا[3] إذا لم يكن المنصوب منَوَّنًا بأنْ يكون في الاسم ألفٌ ولامٌ، أوْ يكون غير منْصرفٍ فإنَّك تَقِفُ عليه ساكنًا، كما تقف على المرفوع والمجرور؛ لأنَّك إنَّما تُبْدل من التَّنوين، والتَّنوين معدومٌ في ذلك فيستوي الرَّفع والنَّصب والجرُّ واللّه أعلم.

---

(١) – في (ع) : (وإذا) بالواو.

(٢) – في (ع) : (وثبت).

(٣) – في (ع) : (فإذا لم) بدون (أما).

باب[1] إعراب الاسم المُعْتَلّ

قال : "وهو على ضربين : منقوصٍ، ومقصورٍ. فالمنقوص كُلُّ اسم وقعت في آخره ياءٌ قبلها كسرةٌ، نحْوُ : (القاضي) و (الداعي)، وهذه الياء لاتدخلها ضَمَّة ولا كسْرَةٌ، فإنْ[2] لَقِيَها ساكنٌ بعدها حُذِفَتْ لالتقاء السّاكنين، تقول في الرَّفْعِ : هذا قاضٍ يا فتَى، وفي الجرِّ : مررتُ بقاضٍ يافتَى، وكان الأصل : هذا قاضيٌ، ومررتُ بقاضيٍ[3]، فأُسْكِنَتِ الياءُ اسْتِثْقالاً للضَّمَّةِ والكَسْرَةِ عليها، وكان التَّنوينُ بعدها ساكنًا فَحُذِفَتِ الياءُ لالتقاء السّاكنين وبقيت الكَسْرَةُ قبلها تَدُلُّ عليها."

اعلم أنَّ المنقوص إنَّما سُمِّيَ منْقوصًا؛ لأنَّهُ دخله بعض الإعراب وهو النَّصْبُ، ولم يدْخله رَفْعٌ ولا جَرٌّ فنقص بعضُهُ، فنقصه نقص إعرابٍ لا نقصُ الحروف؛ وذلك لأنَّ[4] هذه الياء لا تحتمل كسرةً ولا ضمَّةً، وإنَّما لم تحتمل كسرة؛ لأنَّها[5] من جنْسِ / الكسرة وقبلها[6] كسرةٌ فكان يُؤدّي إلى اجتماع [١٥/ب] ثلاثِ كَسْراتٍ وذلك ثقيلٌ في كلامهمْ فخَفَّفُوها بحذْف الكسرة، وإنَّما لم تحتمل

---

(١) – (باب) : ليست في (ع).

(٢) – في (ع) و (مل) : (وإن).

(٣) – ضبطت اللفظتان (قاضيٌ) و (بقاضيٍ) في (مل) : (قاضيُ) و(قاضيِ) بدون تنوين، وهو سهو.

(٤) – (ذلك لأن) : ليست في (ع).

(٥) – في (ع) : (لأن الياء).

(٦) – في (ع) : (وقبل الياء).

ضمَّةً؛ لأنَّ الضَّمَّةَ في الثِّقل كالكسرة، والضَّمَّةُ أيضًا[1] أُخْتُ الكسرة ألا ترى أنَّهم يُجيزون اخْتلاف القوافي بالرَّفْعِ والجَرِّ، ويُسَمّون ذلك إِقْواءً[2]، ولا يُجيزونَ اختلافها بالرَّفعِ والنَّصْب، ولا بالجَرِّ والنَّصبِ، فمن ذلك قول (النّابغة) :

٩ – أَمِنْ آلِ مَيَّةَ رائِحٌ أَوْ مُغْتَدي عَجْلانَ ذا زادٍ وَغَيْرَ مُزَوَّدِ

وفي البيت الثّاني :

.... وَبِذاكَ خَبَّرَنا الغُرابُ الأَسْودُ

فأجْرى الضَّمَّةَ مُجْرى الكسرة، فلهذه العلَّة كانت الكسرة والضَّمَّةُ في الياءِ على حال سواء، فإذا خَفَّفْتَ بحذْفِ الضَّمَّةِ والكسرة بقيَ التَّنْوينُ مع الياءِ؛ وهما ساكنان، ولا بُدَّ من حَذْفِ أحدهما أو تحريكه، ولا يجوز تحريك الياء، لأنَّنا خَفَّفْناها بحذْفِ الحركة فلا نُعيدها، ولا يجوزُ تحريك التَّنوينِ؛ لأنَّهُ إِنَّما يُحَرَّكُ إذا لقيه ساكن بعده، ولا يجوزُ حذف التَّنْوين[3]؛ لأنَّهُ دخل لمعنى الصَّرْفِ، وما دخل للفرق لا يُحْذَفُ، فيلْتبسُ الكلام؛ ولأنّا إذا حذفنا الياءَ كان قبلها كسرةٌ عوضًا منها[4] تَدُلُّ عليها، وليس معنا عِوَضٌ من التَّنْوين؛ فلهذا حذفنا الياء فبقيَ التَّنْوين

---

(١) – (أيضا) : ليست في (ع).

(٢) – انظر الوافي في العروض والقوافي : ٢٣٩، وكتاب القوافي : ١١٧، والشعر والشعراء : ١/٩٥.

٩ – البيتان من البحر الطويل.

وهما في ديوانه : ١٣٤، والشعر والشعراء : ١/١٥٧ – ١٥٨، والأغاني : ١١/٨ والوافي في العروض والقوافي : ٢٣٩، وكتاب القوافي : ١١٨، والبيت الأول مع عجز الثاني في الخصائص : ١/٢٤٠ والرواية فيه : (من آل مية ...) بغير همزة. والبيت الثاني برواية (... الغداف الأسود) في معاني القرآن للفراء : ١/١٣٣، والتبصرة ١/٣٠٩. والغداف : الغراب.

وصدر الثاني : زَعَمَ البَوارِحُ أَنَّ رِحْلَتَنا غداً.

(٣) – في (ع) : (ولايجوز حذفه لأنه ...).

(٤) – في (ع) : (عوضا عن الياء ...).

ثابتًا في الوصل. فإنْ وَقَفْنا على هذا الاسم(١) المحْذوف حَذَفْنا التَّنْوين للوقف، فتقول : هذا قاضْ، ومررت بقاضْ، ومنهم مَن يُعيدُ الياءَ(٢)، فيقول : هذا قاضيْ، ومررتُ بقاضيْ؛ وذلك لأنَّه إنَّما أسقط الياءَ لأجل التَّنْوين، فإذا زال التَّنْوينُ عادت الياءُ.

قال : « فإن نصبت المنقوص جرى مجرى الصحيح لخفة الفتحة(٣)، تقول في النصب : رأيت قاضيًا يافتى(٤).

اعلم أن الفتحة لما كانت خفيفة احتملتها الياء على كل حال مع الإضافة، والمفرد، ومع الألف واللام، فإن كان الاسم مفردًا ليس فيه ألف ولام تبع الفتحةَ التنوينُ في الوصل، تقول : رأيت قاضيًا يافتى، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّنا سَمِعْنا مُنادِيًا يُنادي لِلإِيْمانِ ﴾(٥)(٦). فإن وقفت أبدلت من التنوين ألفاً، كما أبدلت / [١٦/أ] في الصحيح، وتُحَرَّكُ الياء في الإضافة بالفتحة، فتقول : رأيت قاضيَكَ وقاضيَ البلد، وأشباه ذلك. وإن كان في الاسم ألف ولام فتحت الياء في الوصل، فتقول : رأيت القاضيَ يافتى، قال الله تعالى:﴿ كَلاَّ إِذا بَلَغَتِ التَّراقيَ . [وَقيلَ مَنْ راقٍ] ﴾(٧).

---

(١) – (الاسم) : ليس في (ع).

(٢) – هذه لغة لبعض العرب، لم أقف على مرجع حددهم فيما تحت يدي من المراجع، انظر الهمع : ٢/٢٠٥ – ٢٠٦.

(٣) – في (ع) : (لخفته).

(٤) – (يافتى) : ليست في (ع).

(٥) – آل عمران : (١٩٣).

(٦) – رسمت في الأصل و (ع) : (إنّا) ولم يقرأ بها أحد من القراء العشرة.

(٧) – القيامة : (٢٦) و (٢٧) والآية الثانية من (ع) ولابد منها؛ لأن فتحة الياء في (التراقي) لا تظهر إلاّ بالوصل.

قال : « فإن وقفت على المرفوع والمجرور حذفت الياء، ووقفت على ما قبلها ساكنًا، تقول في الوقف : هذا قاضْ، ومررت بقاضْ.

ويجوز أن تقف بالياء، فتقول : هذا قاضي ومررت بقاضي، وتقول في النصب رأيت قاضيا، تقف بالألف، كما تقول : رأيت زيدا».

اعلم أن التنوين لما كان زائدا على الحركة، والحركة تسقط في حال الوقف أسقطوا ما هو زائد عليها. وقال قوم : إنما سقط وإن كان ساكنا، لئلا يشتبه بنون الأصل، نحو : (حَسَنٍ) و(رَسَنٍ).

فإذا[1] حذفتَ التَّنوين للوقف[2] بقيتِ الضّادُ فوقفْتَ عليها بالسّكون؛ لأنّ الوقف أبدًا يكون بالسُّكون، وإنْ شئْتَ رَدَدْت اليـاءَ؛ لأجل زوال التَّنوين، فإذا صِرْتَ إلى حالة النَّصب أبدلت من التَّنوين ألفًا، ووقفت على الألف ساكنًا كما تفعل في الصَّحيح، وذلك لِمَا قدَّمْنا من خفَّةِ الفتحة وزوال اللَّبْسِ.

قال : "فإنْ زال التَّنوين عن هذه الأسماء بالألف واللام أوالإضافة كانت الياء ساكنة في الجرِّ والرَّفع ، ومفتوحة في النَّصب ، تقول في الرَّفع : هذا القاضي ، وهذا قاضيك، وفي الجرِّ : مررتُ بالقاضي، ومررتُ بقاضيكَ، [وكان الأصل فيه : هذا القاضيُ، ومررت بالقاضيِ][3]، وهذا قاضِيُكَ، [ومَرَرْتُ

---

(١) – في (ع) : (وإذا).

(٢) – (للوقف) : ساقطة من (ع).

(٣) – تكملة من (ع) و (مل).

بقاضيكَ][1] فأسكَنْتَ الياء اسْتِثْقالاً للضَّمَّةِ والكسرة عليها، وبقيت ساكنة. وتقول في النَّصب : رأيت القاضيَ، ورأيتُ قاضِيَكَ، ففتحة الياء علامة النَّصب، فإنْ وقفت على ما لا تنوين فيه، وقفت بالياء ساكنةً تقول في الوقف : هذا القاضي، ومررتُ بالقاضي. ويجوز أن تقف بلا ياء، فتقول : هذا القاضْ، ومررت بالقاضْ، وتقولُ في النَّصب : رأيت القاضيْ، / تقفُ بالياءِ لا غير." [١٦/ب]

اعلم أنّا قد بيَّنّا الوجه في اسْتِثْقالِهِمُ الضَّمَّةَ والكسرة على الياء. فإذا كان الاسم منوَّنًا، وسقطت الحركة من الياء، بقيت الياء مع التَّنوين، فأسْقطوا الياء لاجتماع السّاكنين، قال تعالى : ﴿وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَما لَهُ مِنْ هادٍ﴾[2][3].

فأمّا إذا لم يكن في الاسم تنوينٌ لدخول الألف واللام فالوجه سكون الياء في حال الرَّفع والجَرِّ، لأنَّك تُخَفِّفُها بحذف الحركة فقط، وليس لحذفها وجه. وقد حذفها قوم[4]، واكتفوا بكسرة ما قبلها عنها، وجاء في القرآن، قال اللّه تعالى : ﴿وَاسْتَمِعْ يَوْمَ يُنادي المُنادِ﴾[5][6] وهذا الحذف كما حذفوا في قوله تعالى :

---

(١) – تكملة من (ع) و (مل).

(٢) – الرعد : (٣٣)، والزمر : (٢٣)، و(٣٦)، وغافر : (٣٣).

(٣) – في الأصل و (ع) أُخِّرَ هذا الشاهد فوضع بعد قوله تعالى : (واستمع يوم ينادي المناد) ولا وجه للاستشهاد به في هذا الموضع، وقد قدمته إلى الموضع الذي يتناسب فيه الشاهد مع ما سيقَ له.

(٤) – هذه لغة لفريق من العرب لم أقف على مرجع حددهم فيما نظرت من المراجع.

(٥) – ق : (٤١).

(٦) – وهي قراءة عاصم والكسائي وحمزة وابن عامر وخلف. وقرأ نافع وأبو جعفر بالياء وصلاً، وبحذفها وقفًا. وقرأ ابن كثير ويعقوب بالياء وصلاً ووقفًا. انظر السبعة لابن مجاهد : ٦٠٧، والتيسير للداني : ٢٠٢، والنشر لابن الجزري : ٢/٣٧٦، والحجة في القراءات السبع المنسوب لابن خالويه : ٣٣١، وحجة القراءات لأبي زرعة : ٦٧٨، والكشف عن وجوه القراءات للقيسي : ٢/٢٨٧، وإعراب القرآن للنحاس ٣/٢٢٦.

﴿ وَاللَّيْلِ إِذا يَسْرِ ﴾[1] فحذفوا الياء[2] تخفيفًا واكْتُفِيَ[3] بكسرة ما قبلها. وبعضهم يقول : إنَّما حذفت الياء؛ لأنَّه قدَّر الاسم نكرة منوَّنًا، فحذف الياء مع التَّنوين ثُمَّ أدخل الألف واللام بعد ذلك.

فأمّا في حال الإضافة في الرَّفع والجرِّ[4] فإنَّها تثبت ولا يجوز حذفها وإنَّما نخفِّفُها بحذف الحركة. فإذا صِرْتَ إلى النَّصب فتحتها مع الألف واللام ومع الإضافة في حال الوصل[5] لخفَّة الفتحة عليها. فإنْ وقفت على مافيه الألف واللام في حال النَّصب وقفت بياء ساكنة، فتقول : رأيت القاضيْ؛ وذلك لأنَّك تحذف الحركة للوقف لَمّا ثَبَتَ أنَّهم لايقفون إلا على ساكنٍ.

ولا يجوز أن تحذف الياء تخفيفًا كما فعلتَ[6] في الرَّفع والجَرِّ؛ وذلك لأنَّ هذه الياء لَمّا تحرَّكتْ في الوصل قويتْ بالحركة، فلم يتطرَّقْ عليها[7] إسْقاطٌ لا في اللَّفظ ولا في الخطِّ، واعلم أنَّ هذه الحركة في حال النَّصْبِ يجوز للشّاعر في حال الضَّرورة أنْ يُسْكِنَها قال (المُبَرِّدُ)[8] : وذلكَ منْ أحْسَنِ الضَّرورات؛ لأنَّهم شبَّهوا الياء بالألفِ؛ لأنَّهما أُخْتانِ[9]، وَمِنْ ذلك قول الشّاعر[10] :

---

(١) – الفجر : (٤) وهي قراءة ابن عامر وعاصم والكسائي وحمزة، وقرأ نافع بالياء وصلاً ووقفًا، واختلفوا في النقل عن أبي عمرو انظر السبعة ص٦٨٣. وانظر معاني القرآن للفراء : ٣/ ٢٦٠.

(٢) – في (ع) : (فحذفوا الياء في موضع الجر تخفيفًا) بإقحام (في موضع الجر) وهو خطأ.

(٣) – في (ع) : (واكتفاءً).

(٤) – (في الرفع والجر) : ساقط من (ع).

(٥) – (في حال الوصل) : ساقط من (ع).

(٦) – في (ع) : (كما فعلوا).

(٧) – كذا في الأصل و (ع)، ولعل الصواب (إليها).

(٨) – في الأصل (المراد) وهو تصحيف. والتصويب من (ع).

(٩) – لم أَقِفْ على كلام المبرد هذا في المقتضب والكامل.

(١٠) – هو رؤبة بن العجاج.

٩ – كَأَنَّ أَيْدِيْهُنَّ بِالقَاعِ القَرِقْ

أَيْدي جَوارٍ يَتَعاطَيْنَ الوَرِقْ

وللشّاعر أيْضًا أنْ يُعيد الضَّمَّة والكسرة في حال الرَّفع والجرِّ، فيقول : هذا قاضيُكَ، ومررتُ بقاضيكَ. وإنَّما جاز له ذلك؛ لأنَّ الحركة / المحذوفة مَنْويَّةٌ مُقَدَّرَةٌ [١٧/أ] وإنْ كانت محذوفةً، فإذا اضْطَرَّ إلى إعادتِها احْتَمَلَ الثِّقَلَ وأعادها، ومنه قول الشاعر(١) :

١١ – لا بارَكَ اللَّهُ في الغَواني هَلْ يُصْبِحْنَ إلا لَهُنَّ مُطَّلَبُ

فكسر الياء مِنَ (الغواني)، وقال الآخَرُ(٢) :

١٢ – تَراهُ إذا فاتَ الرُّماةَ كَأَنَّهُ أَمامَ الكِلابِ مُصْغِيُ الخَدِّ أَصْلَمُ

---

٩ – البيتان من مشطور الرجز.

انظر ملحقات ديوان رؤبة : ١٧٩، وإصلاح المنطق : ٤١٩، والكامل : ٣/٢١، والمحتسب : ١/١٢٦، ٢٨٩، والمرتجل : ٤٣، وأمالي ابن الشجري : ١/١٠٥، والخزانة : ٣/٥٢٩، وشرح شواهد شرح الشافية : ٤٠٥ واللسان (قرق). والأول في السمط : ١/١٠٦ والعمدة لابن رشيق : ٢/١٩٣، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/٢٩٤، ٢/٩٧٠، والهمع : ١/٥٣، واللسان : (ثمن).

يَصِفُ إبِلاً مُسْرِعَةً، والقاع القرق : القاع المستوي المنبسط، والورق : الدراهم.

(١) هو عبيد الله بن قيس الرقيات. وفي (ع) : قول قيس الرقيات.

١١ – البيت من المنسرح.

انظر ديوانه : ٣، والرواية فيه : (الغواني فما) وعليها لا ضرورة فيه، وسيبويه : ٢/٥٩، والكامل : ٤/٤٥، والمقتضب : ١/٢٨٠، ٣/٣٥٤، والمحتسب : ١/١١١، والخصائص : ١/٢٦٢، والمنصف : ٣/٦٧، والمرتجل : ٤١، وأمالي ابن الشجري : ٢/٢٢٦، والمغني : ٢٦٨، واللسان : (غنا). وصدره في الهمع : ١/٥٣.

(٢) هو أبو خراش الهذلي.

١٢ – البيت من الطويل. انظر شرح ديوان الهذليين : ٣/١٢١٩، والخصائص : ١/٢٥٨، والمنصف : ٢/٨١، والمرتجل : ٤٠.

الشاعر يصف ظبيًا يعدو بسرعة بعد أن أفلت من الرماة وتعدو وراءه كلابهم. والمصغي الذي يميل خده ليسمع، والأصلم : المبتور الأذنين.

فضمَّ الياء مِنْ (مُصْغي) . وما يأتيك فقس عليه فإنَّ في المسائل طولاً .

قال : "وأمّا المَقصور فكُلُّ اسم وقعت في آخره ألف مفردة، نحو : (رَحًى) و(عصًا) . والمقصور كُلُّهُ لا يدْخُله شيءٌ من الإعراب ؛ لأنَّ في آخره ألفًا . والألف لا تكون إلاّ ساكنة، تقول في الرَّفع : هذه عصًا يا فتًى، وفي النَّصْب : رأيتُ عصًا يا فتًى، وفي الجرِّ : مررت بعصًا يا فتًى، كلُّهُ بلفظٍ واحدٍ، وسقطت الألف من اللَّفظ لسُكونها وسكون التَّنوين بعدها، وبقيت الفتحة قبلها تدلُّ على الألف المحذوفة ."

اعلم أنَّ هذا الاسم المعتلَّ إنَّما سمِّيَ مقصوراً؛ لأنَّه قُصِرَ عن جميع الإعراب، فصار على حالٍ[1] واحدةٍ، فلا يدخله رفع، ولا نصب، ولاجرٌّ، وإنَّما يدخله التَّنوين إذا كان منصرفًا للفرق بين ما ينصرف وما[2] لا ينصرف . وإنَّما لم يدخله شيء من الإعراب؛ لأنَّ في آخره ألفًا، والألف حرف ساكن، لا يحتمل حركةً ألْبَتَّةَ، فلو حُرِّكَ لانقلب همزةً فكان يخرج عن موضوعه، وبعضهم يسمِّيه (الحرف المَيِّتُ)[3]؛ وذلك لأنَّه بالسُّكون وامْتناع دخول الحركة عليه شَبَّهوه بالمَيِّت . فإذا قلتَ : هذه عصًا، فعلى الألف ضمَّةٌ مقدَّرةٌ، ورأيتُ عصًا، فعلى الألف فتحةٌ مقدَّرةٌ، ومررتُ بعصًا، فعلى الألف كسرةٌ مقدَّرةٌ؛ وذلك لأنَّ كلَّ اسم معربٍ لا[4] بدَّ له من إعرابٍ إمّا في اللَّفظ أو في التَّقدير، إذا وقع موقعًا يستحقُّ الإعراب، فلمّا

---

(١) – في (ع) : (على حالة) بالتاء .

(٢) – في (ع) : (وبين ما ...) .

(٣) – انظر الكتاب لسيبويه : ٢ / ١٦٤ .

(٤) – في الأصل : (فلا)، وما أثبته من (ع) .

امتنع دخول الإعراب لفظًا لأجل الألف قُدِّر عليها، قال اللّه تعالى : ﴿ يَوْمَ لا يُغْني مَوْلًى عَنْ مَوْلًى شَيْئًا ﴾[1] فالأوَّل مرفوعٌ، والثّاني مجرورٌ، ولفظهما سواءٌ، وكذلك قوله تعالى : / ﴿ وَجَعَلْنا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ القُرى الَّتي بارَكْنا فيها قُرىً ظاهِرَةً ﴾[2] [١٧/ب] فـ (قُرىً) منصوبةٌ، ولا يظهر فيها فتح لما بيَّنْت لك. فإذا وصلتَ هذا الاسمَ المقصور بما بعده سقطت الألف الَّتي هي حرف الإعراب لدُخول التَّنوين؛ لأنَّ التَّنوين ساكنٌ، ولا يجتمع ساكنان؛ لأنَّهما متى اجتمعا فلا بُدَّ من حذف أحدهما أوْ تحريكه، والألفُ قد بيَّنّا أنَّه لا يدخلها حركةٌ، والتَّنوينُ إنَّما يتحرَّكُ إذا لقيَه ساكن بعده، فلم يكن بدٌّ من حذف أحدهما، فحُذفت الألف، وكانت[3] بالحذف أَوْلى لأمرين : أحدهما : أنَّ فتحة ما قبلها تنوب عنها. والثّاني : أنَّ التَّنْوين دخل لمعنًى، وما دخل لمعنًى لا يُحْذَفُ؛ لأنَّه لو حُذِف لزال المعنى، فأُشْبِهَ[4] المنصرف بغير المنصرف.

قال : "فإنْ وقَفت على المرفوع والمجرور من هذا حذفت التَّنوين، كما فعلت في الصَّحيح، ووقفت على الألف الَّتي هي حرف الإعراب.

تقول في الوقف : هذه عصا، ومررت بعصا. فإن وقفت على المنصوب المنوَّن أبدلت من تنوينه ألفاً وحذفت الألف الأولى الَّتي هي حرف الإعراب لسكونها وسكون الألف الَّتي هي عِوضٌ من التَّنوين

---

(١) – الدخان : (٤١).

(٢) – سبأ : (١٨).

(٣) – في الأصل : (فكانت) بالفاء. وما أثبته من (ع).

(٤) – في (ع) : (فاشتبه).

بعدها، تقول في الوقف : رأيتُ عصا. فإنْ لم يكن المقصور مُنوَّنًا كانت ألفه ثابتة على كلِّ حال ما لم يلقَها ساكنٌ من كلمةٍ بعدها، تقول : هذه حُبْلَى، ورأيْتُ حُبْلَى، ومررت بحُبْلَى".

اعلم أنَّ جمهور النَّحْويّين كَـ (سيبَوَيْهِ) وأصحابه [وابن جنِّي][1] يقولون : إنَّ الألف في الوقف في حال[2] الرَّفع والجرِّ هي حرف الإعراب؛ لأنَّها إنَّما تسقط في دَرْج الكلام لأجل التَّنوين، فإذا زال التَّنوين بالوقف[3] ثبتت الألف، فإذا صاروا إلى النَّصب أبدلوا من التَّنوين ألفًا، كما يفعلون في قولهم : رأيت رجلا، فتجتمع ألفان الألف الَّتي هي حرف الإعراب والألف المبْدلة من التَّنوين فيحذفون الألف الَّتي هي حرف الإعراب لأجل اجتماع السّاكنين، وتبقى الألف المبدلة من التَّنوين فيقفون عليها، وإنَّما / لم يحذفوها؛ لأنَّها دخلت لمعنًى، وما يدخل لمعنًى [١/١٨] لا يحذف[4]. فأمّا غير (سيبَوَيْهِ)، فعنده أن الألف في حال الرّفع والنّصب والجرِّ بدلٌ من التنوين إذا وَقَفْتَ عليها، كما تكون في النّصب عند (سيبويه)[5]. وهذا رأيُ (أبي عُثْمانَ المازِنيِّ) و (أَبي عليٍّ الفارسيِّ). واستدلا بأنَّ التَّنوين إنَّما يُحذف إذا حُذِفت حركةُ ما قبله، نحوُ حذف الضَّمَّة من الدّال في قولك[6] : ضرب زَيْدْ، والكسرة من قولهم[7] : مررتُ بِزَيْدْ. و (عصًا) و (رَحًى) فتحة الحاء

---

(١) – زيادة من (ع).

(٢) – في (ع) : (حالة).

(٣) – (بالوقف) : ليست في (ع).

(٤) – انظر التبيين عن مذاهب النحويين : ص٨٣ وما بعدها، والخصائص : ٢/٢٩٦.

(٥) – (عند سيبويه) : ساقط من (ع).

(٦) – (من الدال في قولك) : ليست في (ع).

(٧) – في (ع) : (قولنا).

والصّاد لازمةٌ لا تزول فإذا لم تزُلْ بقيَ التَّنوين تابعًا، فتقلب منه ألفًا قياسًا على حالة النَّصبِ[1].

فأمّا ما لا ينصرف فإنَّ ألفه حرف الإعراب في حالة الوصل والوقف؛ لأنَّ التَّنوين غير داخل عليه، وأيضًا فإنَّ ألفه غير منقلبة عن ياءٍ[2] ولا واوٍ، وإنَّما جاءَتْ علامةً للتَّأتيث، وليس كذلك ألفُ (عصًا) و (رَحًى)؛ لأنَّ ألف (عصًا) منقلبةٌ عن[3] واوٍ، وألف (رحًى) منقلبةٌ عن[4] ياءٍ والأصل: (عَصَوٌ) و (رَحَيٌ)، فتحرَّكَت الياءُ والواو وانفتح ما قبلهما فصارتا ألفين، وليس كذلك ألف (حُبْلى) و (دُنْيا)؛ لأنَّها غير منقلبة فهي ثابتةٌ في كُلِّ حال، مالم يلقَها ساكن بعدها من كلمة أخْرى، فإذا لقيها ساكن من كلمة بعدها سقطت لاجتماع السّاكنين[5]، وبقيت الفتحة تدُلُّ عليها فتقول: مررت بحُبْلَى القوم، وما أشبه ذلك.

قال: "وأمّا الممدود فكُلُّ اسم وقعت في آخره همزةٌ قبلها ألفٌ، نحو (كِساءٍ) و (رِداءٍ)، والإعراب جارٍ عليه، تقول: هذا كساءٌ ورداءٌ، ورأيتُ كساءً ورداءً، ومررت بكساءٍ ورداءٍ. والمهموز كلُّه يجري عليه الإعراب كما يجري على الصَّحيح، تقول: هذا قارئٌ،

---

(١) - انظر التبيين: المسألة (١٩) ص٨٣ ولم يعز العكبري هذا الرأي إلى أبي علي، إلاّ انّ السيوطي أَوْضَحَ في الهَمْعِ ٢/٢٠٥: أن ذلك ورد عن أبي علي في قول ثم رجع عنه إلى رأي سيبويه وأصحابه. وانظر الخصائص: ٢/٢٩٦.

(٢) - في (ع): (من ياء).

(٣) - في (ع): (من واو).

(٤) - في (ع): (من ياء).

(٥) - في الأصل: (الساكن)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

ومُنشِئٌ، ومُبْتَدِئٌ. ورأيتُ قارِئًا، ومُنْشِئًا، ومُبْتَدِئًا، ومررت بقارئٍ، ومُنْشِئٍ، ومُبْتَدِئٍ. فإذا[1] سكن ما قبل الياء جَرَتْ مجرى الصَّحيح، تقول : هذا ظَبْيٌ ونَحْيٌ[2]، ورأيت ظَبْيًا ونَحْيًا، ومررتُ بظبْيٍ ونَحْيٍ. وكذلك الياءُ المشدَّدة، تقول : هذا صبيٌّ وكرسيٌّ، / ورأيتُ صبيًا وكرسيًا، ومررت بصبيٍّ وكرسيٍّ."[3] [١٨/ب]

اعلم أنَّ الممدود هو كلُّ اسم وقعت في آخره همزةٌ قبلها ألفٌ، نحو : (كساءٍ) و(رداءٍ) و(غطاءٍ)[4]. والمهموز كلُّ اسم وقعت[5] في آخره همزةٌ ليس قبلها ألفٌ. فكلُّ ممدودٍ مهموزٌ، وليس كلُّ مهموزٍ ممدوداً.

والممدود يجري عليه الإعراب كما يجري على الصَّحيح؛ لأنَّ الهمزة حرفٌ صحيحٌ كالرّاء[6]، والدّالِ، والجيم، وسائر الحروف الصَّحيحة. والممدود على ضربين : أحدهما : منصرف، والآخر : غير منصرف.

فإذا كان الممدود منصرفًا كان في جَرْيِ الإعراب عليه كـ(زَيْدٍ) و(عَمْرٍو) يلحقه الضَّمُّ في الرَّفع، والفتحُ في النَّصبِ، والكسرُ في الجرِّ، والتَّنوين؛ لأنَّه غاية الإعراب.

---

(١) – في (ع) و(مل) : (وإذا).

(٢) – (النَّحْيُ) بفتح النون وكسرها : الزِّقُّ وقيل : هو ما كان للسمن خاصة. حُكِيَ تخصيصه بالسمن عن الأزهري والأصمعي. / اللسان (نحا) /.

(٣) – (ورأيت صبيًّا وكرسيًّا، ومررت بصبيٍّ وكرسيٍّ) : ساقط من (ع).

(٤) – (غطاء) : ليست في (ع).

(٥) – في (ع) : (وقع).

(٦) – في الأصل (كالذاء)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

وإذا كان غير منصرف، نحو : (حَمْرَاءَ) و(صَفْرَاءَ) و(عُشَرَاءَ) و(خُنْفَسَاءَ)(١) لحقه الضَّمُّ في الرَّفعِ، والفتحُ في النَّصبِ، وكان في موضع الجَرِّ مفتوحًا.

فأمَّا قوله "وإذا(٢) سكن ما قبل الياء جرت مجرى الصَّحيح" فهو لأنَّ المنقوص ما كان في آخره ياءٌ قبلها كسرةٌ، فإذا سكن ما قبلها جرت مجرى الصَّحيح؛ وذلك لأنَّ الألف أبداً يكون ما قبلها مفتوحًا، فإذا انكسر ماقبل الياء أشبهتِ الألفَ. وكذلك إذا وقعت الواو طرفًا وقبلها ضَمَّةٌ كان الاسم معتلاً، فإذا سكن ما قبل الواو خرج عن الاعتلال لزوال المشابهةِ بين الواو وبين الألف، فتقول : هذا نَحْيٌ، وغَزْوٌ، وظَبْيٌ. ورأيتُ نَحْيًا، وغَزْوًا، وظَبْيًا. وكذلك الواو المشدَّدة والياء المشدَّدة، نحو : (عَدوٌّ) و(عُتوٌّ) و(كُرْسيٌّ) و(بَخْتيٌّ)(٣)(٤)؛ لأنَّ كلَّ مشدَّدٍ يعدُّ حرفين، الأوَّل منهما ساكنٌ، فكأنَّ الواو والياء وقعتا طرفًا، وقبلهما ساكنٌ، فجرى الإعراب عليهما كجَرْيِهِ على الصَّحيح.

قال : "واعلم أنَّ في الأسماء الآحادِ ستَّة أسماءٍ، تكون في الرَّفع بالواو، وفي النَّصبِ بالألف، وفي الجرِّ بالياء وهي : أخوكَ، وأبوكَ، وحموكَ، وهنوكَ، وفوكَ، وذو مالٍ، تقول في الرَّفع : هذا أبوكَ، /(٥) [١/١٩] 1

(١) – (عُشَرَاءُ) : "ناقةٌ عُشَرَاءُ : مضى لحملها عشرة أشهر" /انظر اللسان (عشر)/.

– (خنفساء) : "الخُنْفَساءُ، بفتح الفاء ممدود : دُوَيْبَّةٌ سوداء أصغر من الجُعْلِ مُنْتِنَةُ الريح" /اللسان (خنفس)/

(٢) – في (ع) : (فإذا).

(٣) – في الأصل (بحتي) بالحاء المهملة، وهو تصحيف، وفي (ع) (نحي) وهو تحريف.

(٤) – (البَخْتيُّ) : الجمل الخُرَسانيُّ، قيل : هو أَعْجَميٌّ مُعَرَّبٌ، وقيل : هو عربيٌّ /انظر اللسان (بخت)/.

(٥) – من هنا تبدأ نسخة الظاهرية.

وأخـوكَ، وحـمـوكَ، وهنوكَ، وفـوكَ، وذو مـالٍ، وفي النَّصبِ : رأيتُ أباكَ، وأخاكَ، وحماكَ، وهناكَ، وفاكَ، وذا مالٍ. وفي الجرِّ : مررتُ بأبيكَ، وأخيكَ، وحـميكَ، وهنيكَ، وفـيكَ، وذي مـالٍ. فـالواوُ حـرف الإعـراب، وهي عـلامـة الرَّفع، والألف حرف الإعـراب، وهي عـلامة النَّصب، والـيـاء حـرف الإعـراب، وهي علامة الجرِّ."

اعلم أنَّ الأسماء المفردة لَمّا كان مدارُ الكلام عليها جُعل إعرابها بالحركات؛ لأنَّ الحركات أَبْعاضُ الحروف، وبعض الشَّيْء أخفُّ من كلِّه فقصدوا الخفَّة والتَّسهيل. وجعلوا ما كان فرعًا عليها – وهي التَّثنية والجمع – بالحروف. فأمّا هذه الأسماء السِّتَّة فإنَّها جاءت نادرةً، وإنَّما جعلوا إعرابها بالحروف؛ ليكونَ ذلك تَوْطِئةً للتَّثنية والجمع، فيكون في الأصل ما كان في الفرع؛ لئلاّ يخرج بعضه عن بعض. وتسميتنا لها إعرابًا إنَّما هو على سبيل التَّوسُّع والمجاز؛ لأنَّ حقيقة الإعراب هو الطّارئ على الكلمة بعد تمامها، وهذه الواو من نفس الكلمة بدليل : الأُخوَّة والأُبوَّة، والأخوَيْن والأبَوَيْنِ. وما يكون من نفس الكلمة لا يكون إعرابًا، ولكنَّهُ حرف إعراب وعلامة الإعراب.

واعلم أنَّ هذه الأسماء تجري على ثلاثة أضرب :

فمنها ما لا يُستَعمل إلاّ مضافًا إلى اسم ظاهرٍ وهو (ذو)، فهذا الاسم لايكون إلاّ مضافًا، وهو بمعنى (صاحب)، فإذا قُلنا : زَيْدٌ ذو المالِ، والتَّقدير : صاحِب المال[1]، وإنَّما لم يُستعمل مفردًا؛ لأنَّه لو استُعمل مفردًا لدخله التَّنوين، وإذا دخله التَّنوين احْتِجْتَ إلى أن تحذف الواو لاجتماع السّاكنين، فيبقى[2]

---

(١) – في (ع) : (ذو مالٍ . . . صاحبُ مالٍ).

(٢) – في الأصل : (فبقي)، وما أثبته من (ع).

الاسم على حرف واحد، وهذا ما لا نظير له في الأسماء الظّاهرة؛ فلهذه العلّة لم يُسْتَعمل إلاّ مضافًا. فإن قال قائلٌ : فلأيِّ شيءٍ دخل هذا الاسم في الكلام، وجعلوه بمعنى (صاحبٍ)، وهلاّ استغنوا بـ (صاحبٍ) عنه؟ قيل له : [إنّما جيءَ][1] / بهذا الاسم ليتوصّلوا به إلى الصِّفة بأسماء الأجناس، كما توصّلوا بـ [١٩/ب] (الّذي) إلى وصف المعارف بالجُمل، لَمّا كانت الجملة نكرة جعلوها تابعة لـ (الّذي)، [و][2] وصفوا المعرفة بـ (الّذي) وما بعدها،ولَمّا كان اسم الجنس غيرَ مشتقٍّ من فعل، ومن شرط الصِّفة أن تكون مشتقّة جاؤوا بـ (ذو) وجعلوها تابعة لِما بعدها، ووصفوا بها فصار توصُّلاً إلى أن وصفوا بما ليس بمُشْتَقٍّ، ولهذه العلّةِ لَمْ تَجْرِ[3] إضافتها إلى المضمر؛ لأنَّ المضمر لا يوصَف به.

الضَّرْب الثّاني : (فو) وهو يكون على ضربين : أحدهما بالواو وهي الأصل فيه، فإذا كان بالواو فلا يُسْتَعملُ إلاّ مضافًا إمّا إلى ظاهر، وإمّا إلى مضمرٍ، والعلّةُ فيه ما ذكرناه في (ذو). والضَّربُ الثاني : أن يُسْتَعْمَلَ بالميم عِوضًا من الواو، فتجري حركاتُ الإعراب عليه، فتقول : (فمٌ، وفمًا، وفمٍ). فأمّا قولُ (العَجّاج) :

١٣ - خالَطَ مِنْ سَلْمى خَياشيمَ وَفا

---

(١) - من (ج) في الأصل تبدو مكانها لفظة (للتعريف) وهي من الورقة (٣/أ) السطر قبل الأخير وإنما بدت هذه اللفظة في نهاية الورقتين (١/أ) و(٢/أ) لتآكل طرفيهما السفليين في المخطوط فظهرت هذه اللفظة في الصورة في هذين الموضعين. وفي (ع) : (جاؤوا).

(٢) - زيادة من (ع).

(٣) - في (ع) : (لم تجز)، وهو تصحيف.

١٣ - البيت من مشطور الرجز. وهو في ديوانه برواية الأصمعي : ٤٩٢، والمقتضب : ١/٣٧٥، والمخصص : ١٤/٩٦، ١٥/٧٨، والمساعد : ٢/١٨٢، والخزانة : ٢/٢٦١، والهمع : ١/٤٠، والمقاصد : ١/١٥٢، واللسان (فو). وبعده : (صهباءَ خُرْطومًا عُقارًا قَرْقَفا).

فجاء بغير إضافة فقيل : إنَّه أراد (وفاها)، ثُمَّ حذف المضاف إليه وهو مراد[١].

الضَّرب الثَّالث : (أخوهُ، وأَبوهُ، وحموهُ، وهنوهُ) يُسْتَعْمَلْنَ مضافاتٍ وغير مضافاتٍ، فإذا أُضفن جئت بالواو والياء والألف، وإذا أُفْرِدْنَ كان إعرابهنَّ بالحركاتِ. فإن قيل : لِمَ[٢] كانت هذه الأسماء إذا أُضيفت ثبتت الحروف، وإذا أفردت تسقط، وهذا ما لا نظير له في شيْءٍ من الأسماء[٣]؟ قيل له : لأنَّ هذه الأسماء إذا أضيفت يكمل معناها، فكمَّلوا حروفها، وإذا قطعوها عن الإضافة نقص معناها، فنقصوا منها حرفًا، ليدلّوا بنقصان الحرف على نقصان المعنى.

واعلم أنَّ هذه الأسماء إذا أضافها المتكلِّم إلى نفسه فخمسةٌ، منها تسقط منها الواو، ويكسر الحرف الّذي قبل الواو للإضافة، فتقولُ : هذا أبي، وأخي، وهني، وحمي، [وفيَّ][٤] بالتَّشْديد[٥]. وأمّا مَن استعمل (فَمو)[٦] بالواو فإنَّه يقولُ: (فَمي)[٧]. فإنَّما أسقطوا الواو { لأنَّهم لوْ } أقرّوها لوقعت عليها كسرة الإضافة، وكان ينكسر ما قبلها، فيؤدّي / ذلك إلى توالي الكَسْراتِ، وذلك مُسْتَثْقَلٌ [٢٠/أ]2

---

(١) – في (ع) : (وهو يريده).

(٢) – في (ع) : (فلم).

(٣) – في (ع) : (في شيء من ما)، وهو سَهْوٌ.

(٤) – بياض في الأصل، وفي (ج) و (ع) (فمي) بالميم وهو تحريف. والصواب ما أثبته.

(٥) – في الأصل : (الشديد)، وهو تحريف، والتصويب من (ع). وقد حدث في العبارة في جميع النسخ تقديم وتاخير في الكلام، أقمت أوده. فالعبارة في الأصل وفي (ع) : (... وحمي، وفمي. وأما من استعمل (فمو) بالواو فإنه يقول (فيّ) بالتشديد فإنما أسقطوا الواو ...) على خلاف بينهما في بعض الألفاظ أشرت إليه في الحواشي.

(٦) – في (ع) : (فمي) بالياء، وهو تحريف. انظر اللسان (فوه)، والمقتضب ٣ / ١٥٨.

(٧) – في الأصل و (ع) : (فيَّ) وهو تحريف.

فأسْقطوها. فأمّا (فيٌّ) فإنَّهم قلبوا من الواو ياءً وأدْغموها في ياء الإضافة، وإنَّما[1] كان ذلك؛ لأنَّهم لو حذفوها لبقيَ الاسم على حرف واحد، وذلك يَقِلُّ في الأسماء الظّاهرة.

فإن قيل: فهلاّ قلبوا من الواو في جميع هذه الأسماء ياءً. قيل له: ذلك مُسْتَثْقَلٌ، وهذه الأسماء تكثرُ في الكلام، فعدلوا إلى الأَخَفِّ. فأمّا (فيٌّ) فإنَّه يقلُّ، فتحمَّلوا فيه الثِّقل لقلَّته. واللَّه أعلم بالصَّواب.

---

(١) - في الأصل: (فإنما)، وما أثبته من (ع).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

باب التثنية

قال : "اعلم أنَّ التَّثنية للأسماء دون الأفعال والحروف، فإذا ثنَّيت الاسم المرفوع زدْتَ في آخره ألفًا ونونًا، تقولُ في الرَّفع : قام الزَّيدانِ والعمَران، فالألف حرف الإعراب، وهي علامة التثنية وعلامة الرَّفع، ودخلت النّونُ عِوضًا ممّا مُنِع الاسم من الحركة والتَّنْوين(١)، وكُسرتْ لسكونها وسكون الألف قبلها."

اعلم أنَّ العرب جعلتِ الألف في الاسمين المُتَّفقين في التَّسمية(٢) كالواو في الاسمين المختلفين فيها(٣)، والأصل الواوُ، نحو قولك : جاء زَيْدٌ وَعَمْرٌو. ولكنَّهم فعلوا ذلك إيجازًا واخْتصارًا، فقالوا في المتَّفق : جاءَ الزَّيْدانِ، فكان أخفَّ عليهم من قولهم : جاء زيْدٌ وزَيْدٌ.

والتَّثنية تصلح لكلِّ شيءٍ مِمَّنْ يعقل ومِمَّن لا يعقل، ولكُلِّ مذكَّرٍ ومؤنَّثٍ وغير ذلك، إلاَّ أنَّها للأسماء(٤) دون الأفعال والحروف، وإنَّما كان كذلك؛ لأنَّ الحرف معناه في غيره، وما يكون معناه في غيره لا يصحُّ تثنيتهُ ولا جمعهُ؛ لأنَّه لا يفهم معناه فيُثنّى أو يُجمَعُ.

وأمّا الأفعال فهي تدلُّ على القليل وعلى الكثير بمنزلة أسماء الأجناس،

---

(١) – في (مل) زيادة : (اللذين كانا في الواحد).

(٢) – في (ع) : (في الاسمية)، وهو تحريف.

(٣) – في (ع) : (المختلفين في التسمية).

(٤) – في الأصل : (لانها الأسماء)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

والتّثنية والجمع هو زيادة شيءٍ على شيءٍ من جنسه؛ ليكثر، والجنس لا يحتاج إلى[1] زيادةٍ؛ لأنَّه يدُلُّ بصيغته على القليل والكثير. فإذا قلت : جاء الزَّيدان، فالألف حرف الإعراب، وعلامة الرَّفع، وعلامة التَّثنية، وإنَّما جعلوا إعراب هذا الاسم المثنّى[2] والمجموع بالحروف؛ لأنَّ الحركات الَّتي هي الضَّمَّة والفتحة
2
{والكسرة} / قد استوعبها[3] الاسم المفرد، لَمّا كانت الحركات أقلَّ وأوجز، [٢٠/ب]
وكان المفرد[4] أكثر وأدورَ، فعمدوا إلى الحروف المأخوذة من الحركات أو الحروف الَّتي هي أصول الحركات على الاختلاف فأقاموها مقام الحركات؛ لأنّها أولى من سائر الحروف، فجعلوا الألف علامة الرَّفع في التَّثنية، والياء علامة الجرِّ والنَّصب، وجعلوا الواو علامة الرفع في الجمع، والياء علامة الجرّ والنّصب. فإن قال قائلٌ : فهلاّ جعلوا الألف في التَّثنية علامة النَّصب؛ لأنَّ الألف من جنس الفتحة، وجعلوا الواو علامة الرَّفع؛ لأنَّها من جنس الضَّمَّة، وجعلوا الياء علامة الجرِّ؛ إذْ[5] كانت من جنس الكسرة، فكان يجيء على مجيء الحركات. قيل له: كان القياس يوجب ذلك، ولكن كان يشتبه نصب التَّثنية بنصب الجمع؛ لأنَّ الألف لا يكون ما قبلها إلاّ مفتوحًا، فلم يُمكن الفصل بينهما، وأمكن الفصل في الرَّفع والجرِّ بضمِّ ما قبل الواو في الجمع، وكسر ماقبل الياء فيه، وفتحهما في التَّثنية، فلمّا اشْتبها في حال النَّصب أُسْقطَ النَّصبُ لموضع الالتباس، فاحْتاجوا أن يحملوه إمّا على الرَّفع وإمّا على الجرِّ، فكان حمله على الجرِّ أولى ؛ لأنَّ الجرَّ

---

(١) – في الأصل رسمت (إلا).

(٢) – في الأصل : (والمثنى) بإقحام الواو، والتصويب من (ع).

(٣) – في الأصل : (استوعها)، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

(٤) – في (ع) : (وكان الاسمُ المفردُ).

(٥) – في الأصل : (إذا)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

فرعٌ كما أنَّ النَّصب فرعٌ، وحمل الفرع على الفرع أولى من حمل الفرع على الأصل، وأيضًا فإنَّ الياء الَّتي هي علامة الجرِّ أخفُّ من الواو الَّتي هي علامة الرَّفع، فحمل النَّصب على الأخفِّ؛ إذْ لا ضرورة إلى حمله على الأثقل، ثمَّ إنَّ الألف بقي غير مسْتَعْمَلٍ، فكرهوا إسقاطه فجعلوه علامةً لرفع الاثْنين، وجعلوا الواو علامةً لرفع الجمع(١). وحصل(٢) النَّصب والجرُّ يشتركان فيهما بالياء، ويُفرق بينهما بفتح ما قبل ياء التَّثنية وكسر ما قبل ياء الجمع.

فإن قيل : فهلاَّ جعلوا الواو في التَّثنية والألف في الجمع؛ لأنَّ التَّثنية أوَّلٌ. قيل له : لَمّا كان الجمع يجيءُ مختلفًا مُكسَّرًا وغير مُكسَّرٍ، ولا يستقر على منهاج واحد، والتَّثنية تجيء على منهاج واحد، وكَثرتْ في الكلام اخْتاروا لها {أَخَفَّ} الحروف وهي الألف.

فإنْ قال : فَلِمَ فتحوا ما قبل ياء التَّثنية وكسروا ما قبل ياء الجمع {وَهَلاَّ كَسَروا ما قبل ياء التَّثنية وفتحوا ما قبل ياء الجمع. قيل له : لَمّا أُضيف حرف التَّثنية إلى / الواحد أشبه تاء التَّأنيث المضافة إلى الواحد، والتّاء يفتحُ ما قبلها، فكذلك الياء. وجواب آخر : أنَّ الألف لَمّا اخْتصَّتْ بالتَّثنية، وكان ما قبلها مفتوحًا فتحًا لازمًا فتحوا ماقبل الياء، لئلاّ يختلف الباب. وأشباه ذلك كثيرةٌ، ألا ترى أنَّهم قالوا : وَعَدَ يَعِدُ، و وَزَنَ يَزِنُ، فأسقطوا الواو من المسْتَقْبل لوقوعها بين ياء وكسرة، ثمَّ قالوا : تَزِنُ، وَ تَعِدُ، ولمْ تقع الواو بين ياءٍ وكسرةٍ، ولكنَّهم فعلوا ذلك لئلاّ يختلف الباب.

3
[٢١/أ]

فأمّا دخول النّون(٣) على الاسم المُثنّى فلأجل أنَّ هذا الاسم كان مُسْتحقًا

---

(١) – في (ع) : (الجميع).

(٢) – حصل : بقي.

(٣) – في الأصل : (التنوين)، وهو تحريف. والتصويب من (ع).

للتَّنوين؛ لأنَّه ليس بمبنيٍّ؛ إذْ[1] لم يشابه الحروف، ولم يغلب عليه شبه الأفعال، فيُمْنع من التَّنوين، فوجب أن يدخل عليه التّنوين، ولم يمكن تحريك الألف؛ لأنَّها كانت تنقلب همزة، ولاتحريك الياء؛ لأنَّ الياء إذا تحرَّكتْ وانْفتح ما قبلها صارت ألفًا، فألحقوا نونًا ساكنةً عوضًا من الحركة والتَّنوين الَّذي كان يستحقُّه الاسم المفرد. فإن قيل : فإنَّهم يقولون في تثنية ما لا ينصرف (أَحْمَدانِ)[2] و(أسْودانِ) و(زَيْنَبانِ) ولا تنوين في ذلك، ويقولون في (هذا) : (هذان)، و(هذا) اسم مبنيٌّ لا تنوين فيه فكيف تثبت النّون فيه[3] في التَّثنية وليست عوضًا من تنوين؟

قيل له : أمّا ما لا ينصرف فإنَّه بالتَّثنية زال عنه شبه الأفعال، فصار منصرفًا، فدخلته النّون. وأمّا المُبْهَماتُ[4] ففيها أجوبةٌ : منها أنَّ هذه المبنيات المُبْهَماتِ لَمّا كانت جارية مجرى المُعْرَباتِ في التَّثنية أُجريتْ مجراها في إلحاق التَّنوين، لئلاّ يختلف حكم التَّثنية. ومنها أنَّ هذا ليس بتثنيةٍ على الحقيقة، ولكنَّهم جعلوها عَلَمًا للتَّثْنية، كما جعلوا للواحد عَلَمًا وللجمع عَلَمًا، والدّليل على ذلك أنَّ الاسم العلم إذا ثُنِّي وجُمع تَنكَّرَ ودخلته الألف واللاّم، وهذه الأسماء لا تنكَّر ولا تدخلها ألف ولامٌ، فعلم أنَّها ليست تثنيةً صحيحةً. فإن قيل : فلِمَ ثبتَتِ النّون مع الألف واللاّم ولا تنوين {في ذلك ؟ قيل له : إنَّ النّون دخلت قبل دخول الألف واللاّم}، ثمَّ دخلت الألف واللاّم للتّعريف فلم تُزِلِ النّون، كما أزالت التَّنوين؛ لأنَّ التَّنوين ساكنٌ يسقط في الوقف، والنّون / متحرِّكةٌ ثابتةٌ في الوقف، فلم تقو [٢١/ب]

---

(١) – في الأصل : (إذا)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٢) – في (ع) : (أحمران).

(٣) – (فيه) : ساقطة من (ع).

(٤) – في (ع) : (الأسماء المبهمة).

الألف واللاّم على إسقاطها فثبتتْ.

فأمّا كسر النّون فلاجتماع السّاكنين[1] وهما الألف والنّون، ومتى اجتمع ساكنان فلا بُدَّ من حذف أحدهما أو تحريكه، ولا يجوز حذف الألف؛ لأنَّها علامةٌ للتَّثنية والرَّفع، فلو حُذفتْ لاخْتلَّ المعنى، ولا يجوز حذف النّون؛ لأنَّها دخلت عوضًا من الحركة والتَّنوين فلو حُذِفَتْ لالْتَبَسَ المنصرف بغير المنصرف، والمعرب بالمبنيِّ، فلم يبق إلاّ تحريك أحدهما، فلو حركْتَ الألف، لانقلبت همزةً[2]، وذلك لايجوز فحُرِّكَتِ النّون بالكسر.

فإن قيل : ولِمَ كان حركة اجْتماع السّاكنين بالكسر دون الضَّمِّ والفتح؟ قيل له : إنَّما كان كذلك[3]؛ لأنَّ الضَّمَّ والفتح قد يكونان إعرابًا ولا تنوين معهما[4]، والكسر لا يكون إعرابًا إلا ومعه تنوينٌ، أوْ ما يقوم مقام التَّنوين من الإضافة أو الألف واللاّم، فلمّا اضطرّوا إلى التَّحريك حرَّكوه بحركةٍ لا يتوهّمُ أنَّها إعرابٌ.

وجوابٌ آخرُ : وهو أنَّ السّاكن يشاكل الجزْمَ، فإذا اضطررنا إلى تحريكه[5] حرَّكْناه بحركة ضدِّه الَّذي هو الجَرُّ.

قال : "فإن جررتَ أو نصبتَ جعلتَ مكان الألف ياءً مفتوحًا ما قبلها، تقول : مررتُ بالزَّيدَينِ، وضربتُ الزَّيدَينِ، فالياء حرف الإعراب، وهي علامة التَّثنية وعلامة الجرِّ والنَّصب، والنّون مكسورة

---

(١) – في الأصل : (الساكن)، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

(٢) – (همزة) : ساقطة من (ع).

(٣) – في (ع) : (قيل له : إنما حرك بالكسر دون الضم والفتح لأن ...).

(٤) – ذلك إنما يكون في حال كون الاسم ممنوعًا من الصرف.

(٥) – في (ع) : (إلى تحريك الساكن).

كحالها[1] في الرَّفع. والمؤنَّثُ كالمُذكَّر في التَّثنية، تقول : قامتِ الهندانِ، ومررتُ بالهندَيْنِ وضربتُ الهندَيْنِ."

اعلم أنَّ مذهب أكثر النَّحْويّينَ أنَّ[2] الألف والياء في التَّثنية والواو والياء في الجمع هنَّ حروف الإعراب كالدّال من (زَيْدٍ) والرّاء من (جَعْفَرٍ)[3] وانقلابهنَّ من حال إلى حال دليل الإعراب.

فإن قيل : فإذا كُنَّ[4] حروف إعراب فكيف يجوز الانقلاب؛ لأنَّ حرف الإعراب لا ينقلب إلى غيره وهذا [ما لا] نظير له؟

قيل له : إنَّ للتَّثنية[5] والجمع معنًى ينفردان به، اسْتحقّا من أجله هذا التَّغيير؛ وذلك أنَّ كلَّ اسم معتل لا يدخله إعرابٌ فله نظيرٌ من الصَّحيح يدخله / الإعراب ألا ترى أنَّ (قفًا) و (عصًا) لَمّا لم يدخلهما الإعراب كان لهما نظير يدخله الإعراب وهو (جبلٌ)[6] و (حَمَلٌ)، وكذلك (سَكْرى) و(حُبْلى) لَمّا لم يدخلها الإعراب دخل على نظيرهما وهو (حَمْراءُ) و (صَفْراءُ)؛ لأنَّ هذه الألف الممدودة هي ألف التَّأنيث. والتَّثنية والجمع لا نظير لهما من الصَّحيح، فجُعِلَ انْقلاب حروف إعرابها دليل الإعراب.

4
[1/٢٢]

---

(١) – في (ع) و (مل) : (بحالها).

(٢) – في الأصل : (وأنَّ) بإقحام الواو. والتصويب من (ع).

(٣) – في (ع) : (عمرو).

(٤) – في الأصل : (كَثُرَ حروفُ) وهو سهو، والتصويب من (ع).

(٥) – في الأصل و (ع) : (التَّثْنِيَةَ)، وهو تحريف.

(٦) – في الأصل : (حَبْلٌ) بالحاء المهملة. وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

فإن قال : أفتقولون : إنَّ في هذه الحروف حركة مقدَّرة كما تقدَّر على ألف (عصًا) وألف (حُبْلى) أمْ ليس فيها حركة مقدَّرةٌ؟

قيل له : للنَّحْويّين في ذلك جوابان :

أحدهما : أنَّ الحركة مقدَّرةٌ مَنْوِيَّةٌ؛ لأنَّ الحروف لَمّا دلَّتْ على تمام معنى الكلمة في ذاتها وأشْبَهْنَ ألف (حُبْلى) و (عصًا) أُجْرين مجراها.

والجواب الآخر : أنَّه ليس فيهنَّ حركة من أجل أنَّ المعرب إذا وقف عليه سقطت حركته، نحو : ضَرَبَ زَيْدْ، وكذلك النّون في (تفعلان) و(يفعلان)[1] و(تفعلون) و(تفعلين)[2] تذهب للجزم والنَّصب، وهي إعراب في حال الرَّفع، ففي هذا الموضع أحرى أن لا تُقَدَّرَ. والدَّليل على صحَّة ذلك أنَّ النّون جُعِلَتْ عوضًا من الحركة والتَّنوين، ولا يجمع بين العوض والمعَوَّضِ عنه. وهذا مذهبُ (سيبَوَيْهِ) والّذي يُعْتَمَدُ عليه.[3]

قال : "فإن أضفتَ المُثنّى أسقطتَ نونه للإضافة تقول : قامَ غُلاما زيْدٍ، ومررتُ بغُلامي زيْدٍ، ورأيتُ غلامي زيْدٍ، وكان الأصل (غُلامانِ) و (غُلامَينِ) فسقطت النّون للإضافة."

---

(١) – مَثَّلَ لفعل الاثنين بصيغتي المخاطب والغائب وكان أحدهما يُجْزِئُ كما فعل بفعل الجمع (تفعلون)، والذي أرجحه أن إحداهما مقحمة من بعض النساخ.

(٢) – (يفعلون وتفعلين) : ساقط من (ع).

(٣) – لم يتكلم سيبويه في هذه المسألة، والخلاف الذي بينهم مرده إلى اجتهادهم في هذه المسألة، ثم ادّعى كُلٌّ منهم أن ما وصل إليه من رَأْيٍ هو مذهب سيبويه.

فأصحاب الرأي الأول وهم جمهور النحاة قاسوا هذه الحروف على ما قاله سيبويه في حروف الأسماء الستة، فَخَلَصوا إلى أن فيها حركة منوية. أما أبو علي فإنه قال بما فصَّلَهُ الشّارحُ وادّعى أيضاً أنه مذهب سيبويه. انظر التبيين المسألة رقم (٢٢) ص١٠٢، والمسألة رقم (٢٣) ص١٠٣، وشرح الكافية للرضي : ١/ ٣٠.

اعلم أنَّ النّون في المثنّى بمنزلة التّنوين في المفرد(١)، فكما يسقط التّنوين مع الإضافة في المفرد أُسقطت النّون في التّثنية مع الإضافة. فإن قيل : فإنَّ النّون تثبت مع الألف واللاّم نحو قولنا : (الرَّجلان) و(الزَّيْدانِ) وأشباه ذلك، والتّنوين لا يثبت مع الألف واللاّم فكيف يجعلان حكمًا واحدًا؟

قيل له : إنّما ثبتت(٢) النّون مع الألف واللاّم؛ لأنّها بعدتْ عنها فجاز أنْ يجتمعا، وليس كذلك الإضافة؛ لأنَّ المضاف إليه حلَّ محلَّ النّون فأُسقطت النّون وأقيم مقامها.

وجواب آخر : أنَّ المضاف / أبدًا يكتسب كثيرًا من أحكام المضاف إليه [٢٢/ب] والنّون تمنعه من الوصول إليه، فلهذا أُسقطت.

ووجه ثالث : وهو أنَّ الألف الّتي هي مثل علامة التّثنية قد تلحق الاسم الّذي فيه الألف واللاّم في أواخر الآي وفي القوافي، نحو قوله تعالى : ﴿وَتَظُنّونَ بِاللَّهِ الظُّنونا﴾(٣) ونحو قوله تعالى : ﴿ فَأَضَلّونا السَّبيلا﴾(٤)، وقال الشّاعر(٥) :

١٤ – أَقِلّي اللَّوْم عاذِلَ وَالعِتابا وَقولي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أصابا

---

(١) – كان صاحب المتن وصاحب الشرح مختلفان في هذه القضية؛ إذ يُصرُّ الأول على أنَّ النونَ عوضٌ عن الحركة والتنوين، في حين نجد الثاني يوافقه حينًا ويخالفه حينًا آخر باعتباره النون بمنزلة التنوين فقط. انظر ما سلف : ص٧١، ٧٣ ومابعدها.

(٢) – في و (ع) : (بنيت) وهو تصحيف.

(٣) – الأحزاب : (١٠).

(٤) – الأحزاب : (٦٧).

(٥) – هو جرير بن عطية الخطفي.

١٤ – البيت من الوافر. وهو مطلع قصيدة يهجو بها الفرزدق والراعي. انظر ديوانه : ٥٨، ونقائض جرير والفرزدق : ١/٤٣٢، وسيبويه : ٢/٢٩٨ ونوادر أبي زيد : ٣٨٧، والمقتضب : ١/٣٧٥، والسمط :=

فلو حذفت النّون مع الألف واللاّم لاشْتبهت[1] التّثنية بالواحد فلهذا أُثبتتْ[2].

=٢/٨٦٨، والأصول ٢/٤٠٩، والخصائص : ١/٧١، ٢/٩٦، والمرتجل : ١١، ١٢، وأمالي ابن الشجري : ٢/٣٩، والإنصاف : ٢/٦٥٥، وشرح المفصل : ٩/٢٩، وشرح الكافية الشافية : ٣/١٤٢٩، وأوضح المسالك : ١/١٦، والمساعد : ١/٧، ٢/٦٧٩ - ٦٨٠، والهمع : ٢/٨٠، والكواكب الدرية : ٨، والخزانة : ١/٣٤. وصدره في الهمع : ٢/١٥٧، وعجزه : في المنصف : ١/٢٢٤، ٢/٧٩ وشرح المفصل : ٤/١٥، ١٤٥، ٥/٧، وشرح الكافية الشافية : ٣/١٤٢٤، والمغني : ٣٧٨ ويروى في بعضها : (... والعتابن ... لقد أصابن) وانظر كتاب شرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارسي : مجلة المورد المجلد التاسع العدد (١) ص٣٢٥.

(١) - في (ع) : (لاشبه).

(٢) - لا أَعْرِفُ أحداً من النحويين تَطَرَّقَ لهذه المسألة لاقبله ولا بعده.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

باب[1] ذكر الجمع

قال : "اعلم أنَّ الجمع للأسماء دون الأفعال والحروف. وهو على ضربين : جمع تصحيح، وجمع تكسير. فجمع التَّصحيح ما سلم فيه نظم الواحد وبناؤه[2]، وهو على ضربين : جمع تذكير، وجمع تأنيث".

اعلم أنَّه[3] إنَّما كان الجمع للأسماء دون الأفعال والحروف؛ لأنَّ الفعل يدُلُّ على القليل وعلى الكثير، ألا ترى أنَّك إذا قلت : ضربَ زَيْدٌ، احتمل أن يكون ضرَبَ[4] ضَرْبَةً واحدةً، واحتمل أن يكون ضَرَبَ[4] ألف ضربةٍ. وأيضًا فلو كان الفعل يثنّى أو[5] يُجمع لكنتَ تقولُ : زَيْدٌ قاما، إذا كان قام مرَّتين، وقاموا، إذا قام ثلاث مراتٍ، فلمّا امتنع ذلك عُلم أنَّه لا يُثنّى ولا يجمع، وإنّما يثنّى أو يجمع ضمير الاسم في الفعل، نحو قولنا : الزَّيْدان يضربان، والزَّيدون يضربون. وأمّا الحرف فقد ذكرنا أنَّ معناه في غيره فلا تصحُّ تثنيته ولا جمعه.

والجمع هو : ضمُّ شيْءٍ إلى شيئيْنِ فصاعدًا. والتَّثنية : ضمُّ شيْءٍ إلى شيْءٍ فقط. فكلُّ تثنية جمع، وليس كلُّ جمع تثنيةٌ، ولهذه العلَّة فصل النَحْويّون بين التَّثنية والجمع فجعلوا لكلٍّ واحدٍ بابًا، وإنْ كان معنى الجمع موجودًا فيهما.

---

(١) – (باب) : ليست في (ع).

(٢) – يعني بالنظم بقاء حروف الاسم المفرد على حالها من حيث الترتيب وهو ما سيعبر عنه الشارح بـ (النضد). ويعني بالبناء بقاء حركات حروف الاسم ماعدا حرف الإعراب على حالها أيضا.

(٣) – (أنه) : ساقطة من (ع).

(٤) – في (ع) : (ضربه) بإقحام الضمير.

(٥) – في (ع) : (ويجمع).

وجاز أن يقع كلُّ واحد منها موقع الآخر؛ لأنَّ الضَّمَّ[1] حاصل فيهما.

والأصل في الجموع جمع التَّكسير؛ لأنَّه يصلح لكلِّ شيءٍ من أُولي العلم وغيرهم، تقولُ : هذه دارٌ ودورٌ، وقصْرٌ وقُصورٌ، ورجُلٌ ورجالٌ / ، وزيدٌ وزُيودٌ وأَزيادٌ، وأشباه ذلك كثيرٌ. والمذكَّر والمؤنَّث فيه على حال سواء، نحو : هند وهنود وأهناد. وقد يكون للاسم الواحد جمعان وثلاثة على حسب ما تكَلَّمتْ به العرب. 5 [١/٢٣]

وجمع التَّكسير لك فيه ثلاث علامات :

أحدها : أنَّ الإعراب يجري على آخره كجريه[2] على الاسم المفرد، تقول : هذه دورٌ وقصورٌ، ورأيتُ دوراً وقصوراً، ومررتُ بدورٍ وقصورٍ، كما تقول : هذا زيدٌ، ورأيتُ زيداً، ومررت بزيدٍ.

الثّاني : أنَّ حرف إعرابه آخر حرف فيه كالمفرد.

الثّالث : أنَّه يصلح لِمَن يعقل ولمن لا يعقل،وليس كذلك جمع التَّصحيح؛ لأنَّه يختصُّ بالعقلاء؛ ولأنَّ إعرابه بالحروف؛ ولأنَّ حرف إعرابه ماقبل النّون. فافهم ذلك.

وإنَّما سُمِّيَ تكْسيراً[3]؛ لأنَّ واحده يُكَسَّرُ، فيُغَيَّرُ عمّا كان عليه الواحد[4]، فيشبَّه بتكسير الأواني، ألا ترى أنَّ قولنا : (دارٌ) جمعها (دورٌ) فالألف الَّتي كانت في المفرد ذهبتْ، وجاء مكانها واوٌ. وعلى هذا جميعه، فقسْ عليه[5] إن شاء اللّه.

---

(١) – في الأصل : (الضمة)، وهو سهو، والتصويب من (ع).

(٢) – في (ع) : (كما يجري).

(٣) – في (ع) : (سمي جمع تكسير).

(٤) – في (ع) : (الواحد عما كان عليه).

(٥) – (عليه) : ساقط من (ع).

باب[1] جمع التذكير

قال : "وهو الّذي يكون في الرَّفع بالواو والنّون، وفي النَّصب والجرِّ بالياء والنّون. وإنّما يكون هذا الجمع للمذكَّرين ممَّن يعقل، نحوُ (زيْدٍ) و(عمرٍو)، تقول في الرَّفع : قام الزَّيدون والعمرونَ، فالواو حروف الإعراب وهي علامة الجمع، وعلامة الرَّفع. وفُتِحت النّون لسكونها وسكون الواو قبلها. فإن جررتَ أو نصبتَ جعلتَ مكان الواو ياء مكسوراً ما قبلها، تقول : مررتُ بالزَّيدِينَ، وضَربْتُ الزَّيدِيْنَ، فالياء حرف إعراب، وهي علامة الجمع، وعلامة الجرِّ والنَّصب[2]. فإن أضفت هذا الجمع أسقطت نونه للإضافة، تقول : هؤلاء مسلمو زيدٍ، ومررتُ بمسلمي زيدٍ، ورأيتُ مسلمي زيد، وكان الأصل (مسلمون) و(مسلمين) فسقطت النّون للإضافة."

اعلم أنَّ / التَّذكير[3] لَمّا كان هو الأصل، والتَّأنيث فرعًا عليه قدَّمه على [٢٣/ب] المؤنَّث؛ ولأنَّ هذا الجمع أخصُّ؛ لأنَّه يكون لمن يعقل دون غيره، وجمع المؤنَّث يكون لمن يعقل ولمن لا يعقل، وتقديم الأخصِّ أولى. وهذا الجمع يقال له : جمع التَّصحيح، وجمع السَّلامة؛ لأنَّه صحَّ فيه نَضْدُ الواحد وبناؤه، وسلم فيه. ويقال له أيضًا: جمعٌ على هجائَيْن؛ لأنَّه مرَّةً يكون بالواو ومرَّةً يكون بالياء.

وإنَّما اختصَّ هذا الجمع بالمذكرين ممَّن يعقل؛ لأنَّهم اختصّوا بفضائل

---

(١) – (باب) : ليست في (ع).

(٢) – في (مل) : (والنصب مفتوحة بحالها في الرفع).

(٣) – في (ع) : (المذكر).

ليستْ في غيرهم، فمُيِّزوا بجمع تسلم فيه أسماؤهم من التَّغيير والتَّكسير لشرفهم وفضلهم.

فإن قيل فقد جاء هذا الجمع لمن لا يعقل نحو قولهم : (عشرون) و (ثلاثون) و(أربعون) إلى (تسعين) وجاء أيضًا في (سنةٍ وسِنونَ) وفي (أَرَضُونَ) وفي[1] (ثُبونَ) و (كُرونَ) و(قُلونَ)[2].

قيل : أمّا العُقودُ فعنه[3] جوابان :

أحدهما : أنَّ هذه العقود تصلح لمن يعقل[4] ولمن لا يعقل، فغلَّبوا عليها ما يعقل وجمعوها بالواو والنّون.

والثّاني : وهو أنَّ هذه العقود لَمّا كانت للتَّذكير على لفظٍ يكون ثانيًا لأوَّلٍ أشبهت المحذوفات من حيث إنَّ المحذوف المبنيَّ على التَّأنيث ثانٍ، فاشتبه الثّواني بالثّواني، فجمع هذا الجمع؛ ليكون بدلاً له ممّا غُيِّرَ من أصله لوقوعه موقع الثّاني وهو أوّلٌ[5]. ولهذه العلَّة جُمِعَ (ثُبونَ) بالواو والنّون؛ لأنّ أصله (ثُبْوَةٌ)،

---

(١) – في (ع) : (وجاء في).

(٢) – في اللسان "الثُّبَةُ : العصبة من الفرسان، والجمع ثباتٌ وثُبونَ وثِبونَ" /اللسان (ثبا)/ و "القُلَةُ : عود يجعل في وسطه حبل ثم يدفن ويجعل للحبل كَفَّةٌ فيها عيدان، فإذا وَطِئَ الظّبيُ عليها عَضَّتْ على أطراف أكارعه ... والقُلَةُ وَالمِقْلى والمِقْلاءُ ... عودان يلعب بها الصبيان ... والجَمْعُ قُلاتٌ وَقَلونَ وقِلونَ" /اللسان (قلو)/ "والكُرَةُ : التي يُلْعَبُ بها ... وجمع الكُرَةِ كُراتٌ وَكُرون" / اللسان (كرا)/

(٣) – في (ع) : (ففيها).

(٤) – (لمن يعقل و) : ساقط من (ع).

(٥) – يريد أن ألفاظ العقود لما وقعت في اللفظ ثانية لما قبلها؛ لأن (العشرين) ثانٍ على (العشرة) و (الثلاثون) ثانٍ على (العشرين) وهكذا حتى (التسعين) وقعت موقع الثواني، وهي في الأصل أوائل؛ لأنها مذكرة، فأشبهت بذلك الألفاظ المؤنثة التي حذف منها كـ(ثبة) و(قلة)، فهما ثانٍ لـ(ثُبْوَةٍ) و (قُلْوَةٍ)، ولما كانت هذه الألفاظ تجمع جمع تصحيح تعويضًا لها مما حذف منها حملت ألفاظ العقود عليها لما بينهما من شبه تقدم شرحه.

فحذفت الواو، فعُوِّضَ هذا الجمع؛ ليكون بدلاً من المحذوف. وكذلك (قُلَةٌ) أصلها (قُلْوَةٌ) بدليل قولهم: (قَلَوْتُ بالقُلَةِ). وكذلك (كُرَةٌ) أصْلُها (كُرْوَةٌ) بالواو. فأمّا (سَنَةٌ) فمنهم مَنْ يقول حذفتْ[1] منها الواو، والأصل (سَنْوَةٌ) لقولهم في جمعه (سَنَواتٌ). ومنهم مَنْ يقول: المحذوف منه الهاء لقولهم: (سانَهَتِ النَّخْلَةُ) إذا حملت عامًا ولم تحمل عامًا، قال الشّاعر[2]:

١٥ – لَيْسَتْ بِسَنْهاءَ وَلا رُجَّبِيَّةٍ وَلَكِنْ عَرايا في السِّنينَ الجَوَائِحِ

الرُّجَّبِيَّةُ: الّتي يُبْنى تحتها ما يُمْسِكُها لضعفها. والعرايا: الهِباتُ. والسَّنْهاءُ
6
/ قد مضى ذكرها[3]. فعلى كلا الوجهين هو محذوف، فجُمع على هذا الجمع؛ [١/٢٤]
ليكون عوضًا له من المحذوف. وقيل إنَّهم كسروا السِّين؛ ليدلّوا على أنَّه جمع تكسير وإن جمع هذا الجمع.

فأمّا (أرضون) فحذف منه الهاء بدليل قولهم في تصغيره (أُرَيْضَةٌ)[4] فجمع

---

(١) – في (ع): (حذف).

(٢) – هو سويد بن الصامت الأنصاري رضي الله عنه.

١٥ – البيت من الطويل، مخروم الأول. ولحقه زحاف الكف فقوله (بسنهاء): مفاعيلُ. وعلى هذه الرواية جاء البيت في معاني القرآن للفراء: ١/١٧٣، واللسان: (عرا)، وفي حجة القراءات لأبي زرعة: ١٤٣ إلا أن محققه صححه – كما ادّعى – من اللسان فجعلها (فليست) وكأنه يرى أن الوزن برواية (ليست) لا يستقيم.

وجاء البيت في اللسان (رجب) و(جوح) برواية (لَيْسَتْ بسنهاءٍ) فيكون فيه الخرم فقط. وفي (سنة) برواية: (فَلَيْسَتْ بسنهاءَ) فيكون فيه الزحاف الثاني. وجاء في اللسان (رجب): " ونخلة رُجَبِيَّةٌ وَرُجَّبِيَّةٌ ... وكلاهما نسب نادر، والتثقيل أذهب في الشذوذ ... وقد رُوِيَ بيت سويد بن الصامت بالوجهين جميعًا."

(٣) – (الرجبية التي ... قد مضى ذكرها): ساقط من (ع).

(٤) – في الأصل: (أرضية)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

بالواو والنّون؛ ليكون عوضًا من المحذوف، وحرَّكوها[١] بالفتح؛ ليُؤذنوا بأنَّهُ[٢] غير مستحقٍّ للتَّصحيح؛ لأنَّ التَّصحيح ما سلم فيه حرف[٣] المفرد وحركاته، وحرَّكوا وسطها دون أوَّلها؛ لأنَّها لو جمعتْ بالألف والتّاء[٤] لقلتَ : (أَرَضاتٌ) كقولهم : (جَفَناتٌ)؛ ليكون هذا التَّغْييرُ مثل ذلك التَّغْيير[٥].

وجواب آخر : وهو أنَّهم لَمّا جمعوا (أرضًا) على (أراضي) في التَّكسير، و(أَراضي) إذا جعلتْ جمع (أَرْضٍ) لم يصحَّ إلا أنْ تكون على وزْنِ مافيه ياء النَّسَبِ، كما قالوا : (مُهْرِيَّةٌ ومَهاريٌّ) و (بخاتيٌّ) و(كراسيٌّ) فهذه الياءُ[٦] مرادةٌ في (أرضٍ) لجمعهم إيّاها على (أراضي)، ولَمّا كانت[٧] ياء النَّسب تجري مجرى تاء التَّأنيث؛ لأنَّ كلَّ واحدة[٨] منهما تُحذف للفرق ألا ترى قولهم : (روميٌّ وروميٌّ) و(يهوديٌّ ويهوديٌّ) و (مجوسيٌّ ومجوسيٌّ) وقالوا : (شجرةٌ وشجرٌ) و(بقرةٌ وبقرٌ) و(تمرةٌ وتمرٌ)، فصارتْ (أرضٌ) كالمحذوف لَمّا كانت ياء النَّسب مرادة فيها.

وفتحتْ نون الجمع طلبًا للفرق بينها وبين نون الاثنين ولتعديل[٩] الكلام، وذلك أنَّ الواقع قبلها واوٌ أوْ ياءٌ مكسور ما قبلها، وهما أثقل من الألف ومن الياء المفتوح ما قبلها، فاختاروا لهذه النّون الفتح الَّذي هو أخفُّ الحركات لتعديل

---

(١) – في (ع) : (وقيل أنهم حركوها ...).

(٢) – في (ع) : (أنه) بدون الباء.

(٣) – في (ع) : (ما يسلم فيه حروف ...).

(٤) – في الأصل : (الياء)، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

(٥) – في الأصل : (التغير)، وما أثبته من (ع).

(٦) – في الأصل و (ع) : (الياءان) بالتثنية. والصواب ما أثبته ليناسب ما قبله وما بعده.

(٧) – في (ع) : (كان).

(٨) – في الأصل : (واحد)، وهو سهو، والتصويب من (ع).

(٩) – في الأصل : (تعديل)، وما أثبته من (ع).

الثِّقل الّذي في الواو والياء المكسور ما قبلها، واخْتاروا لنون الاثنين الكسرة؛ لأنَّ الكسرة ثقيلة والألف خفيفة، وكذلك الياء المفتوح ما قبلها خفيفة، فاعلم[1] ذلك. فعلامة الرَّفع الواو والنّون، نحو قولك : (المسلمون) و(الصّالحون). فإنْ جررتَ أو نصبتَ جئتَ بياء ونون، فتقول : مررتُ بالمسلمين والصّالحين /، حُمل [٢٤/ب] النَّصب على الجرِّ كما فُعِلَ في التَّثنية. وقد مضى بيان ذلك في التَّثنية فلا فائدة في إعادته. وإنَّما كُسِرَ ما قبل ياء الجمع؛ ليُفَرِّقوا بينها وبين ياء التَّثنية وقد مضى ذكره أيضًا.

واختلف النَّحْويون في جمع المذكَّر أأصله[2] في الصِّفات أمْ أصله في الأعلام؟ قال شيخنا : وأكثر أصحابنا من النُّظار في علم العربيَّة يذهبون إلى أنَّ أصله في الصِّفات، والقياس يدلُّ عليه. فأمّا من قال : إنَّ الأصل فيه للأعلام فإنَّه ذكر أنَّ أكثر الأعلام لا تُغَيَّرُ، وقد رأينا الصِّفات تُجْمَعُ جمع التَّكسير لكثرة كونها لغير أولي العِلْم. والجواب عن ذلك أنَّ الأسماء الأعلام – وإن كانتْ على هذا – فالحكم فيها ألاّ تُجْمَعَ، ألا ترى أنَّ العَلَميَّةَ الموجبة للتَّعريف تزول عنها بالجمع حتّى تُزادَ فيها الألف واللاّم للتَّعريف، وإذا كانت العلميَّةُ تزول بدخول الجمع عُلِم أنَّ الجمع ليس بأصل للأعلام، وأنَّ الأصل هو الصِّفاتُ، وأيضًا فإنَّ الصِّفة تجري على فعل المذكَّرِ وفعل المؤنَّث، نحو قولك : (قائمون) و (قائماتٌ) فلا بدَّ من التَّصحيح؛ لأنَّكَ لو كسرت لم يقع بين المذكَّر والمؤنَّث فرقٌ فضعف التَّكسير في الصِّفات وقوي في الأسماء، فإذا أضفتَ هذا الجمع أسقطتَ نونه، كما أسقطتَ نون التَّثنية وقد مضى بيانه[3].

(١) – في (ع) : (فاعرف).

(٢) – في الأصل : (أصله) بدون همزة الاستفهام. وما أثبته من (ع).

(٣) – في (ع) : (بابه).

باب[1] جمع التأنيث

قال : "إذا جمعت الاسم المؤنَّث زِدْتَ في آخره ألفًا وتاءً، وتكون التّاء مضمومةً في الرَّفع ومكسورة في الجرِّ والنَّصب، تقول في الرَّفع : هؤلاء الهِنْداتُ، وفي الجرِّ : مررتُ بالهنداتِ، وفي النَّصب : رأيتُ الهنداتِ، فالألف والتّاءُ علامة الجمع والتَّأنيث، والتّاء حرف الإعراب، وضَمَّتها علامة الرَّفع، وكسرتها علامة الجرِّ والنَّصب."

اعلم أنَّ هذا الجمع يسمّى جمع السّلامة من حيث إنَّ بناء الواحد يسلم فيه كما سلم بناء الواحد في المذكَّر، وزيد في آخره ألف وتاءٌ علامة للجمع / والتَّأنيث، وهذه الألف والتّاء زيدا معًا كيائَيِّ النَّسب، وليستا كالألف والنّون في التّثنية، ولا الواو والنّون والياء والنّون في الجمع؛ لأنَّ تلك النّون تذهب للإضافة على ما مضى، وهذه التّاء تثبت مع الإضافة. وهذا الجمع يصلُحُ لكلِّ شيء من أولي العلم وغيرهم؛ وذلك لأنَّ التَّأنيث ثان على التَّذكير و[ما][2] هو خارجٌ عن أولي العلم ثانٍ، فدخل فيه بهذه العلَّة، ولهذه[3] العلَّة شابه هذا الجمع جمع التَّكسير لَمّا كان يصلُحُ لكلِّ شيء، كما أنَّ جمع التَّكسير يصلح لكلِّ شيء، وشابه جمع التَّذكير لسلامة مفرده، فلمّا أخذ شَبهًا من كلٍّ واحد منهما أُعْطي حظًّا من كلِّ واحد منهما، فجُعِلَ آخره حرف الإعراب كالجمع المكسَّر[4]، وحُمِلَ

7
[٢٥/أ]

---

(١) (باب) : ليست في (ع).

(٢) تكملة من (ع).

(٣) في (ع) : (وبهذه) بالباء.

(٤) في (ع) : (المُتَكَسِّر).

النَّصب فيه على الجرِّ كجمع التَّذكير، ولا تكون تاؤه أبداً في النَّصب إلاّ مكسورة ولا تفتح أَلْبَتَّةَ، وجُعِل ضمَّةُ التّاء علامةَ الرَّفع كما أنَّ الواو في المذكَّر علامةُ الرَّفع. وتلحق هذه التّاءَ نونٌ ساكنة بمنزلة النّون في قولك : (مسلمون) و(مسلمين). فإن دخل على هذا الاسم ألف ولام أو أضفته أسقطتَ نونه، تقول : هؤلاء المسلماتُ، ومُسلماتُ القرية، وما أشبه ذلك. وإنَّما كانتْ هذه النّون تُعاقب الإضافة والألف واللاّم؛ لأنَّها في اللَّفظ بمنزلة التَّنوين وهي في الحكم كنون الجمع.

فإن قيل: فإنَّ نون الجمع تثبتُ مع الألف واللاّم فتقول: (الزَّيدون) و(الزَّيدين) وأشباه ذلك، وهذ النّون تسقط فكيف جُعِلَتْ بمثابتها في الحكم؟

قيل له : لَمّا كانتْ كلُّ واحدة منهما زائدة بعد حرف الإعراب استويا في الحكم. وأمّا ثبوت النّون في الجمع {مَعَ} الألف واللاّم، فإنَّها هناك تحرَّكتْ فقويتْ بالحركة، وليس كذلك هذه النّون؛ لأنَّها ساكنة فهي كالتَّنوين سواء. وذكر (أبوسعيد) في الشَّرح[1] : أنَّ هذه التّاء يلحقها الرَّفع والتَّنوين، والجرُّ والتَّنوين كَـ (زيدٍ) و(عَمْرٍو). فإن قال قائل :فإنَّ هذا الجمع يُحَرَّكُ وسَطُه بالفتح، نحو قولهم: (حَمَزاتٌ) و(طَلَحاتٌ) / و (جَفَناتٌ)، ومن شرط الجمع السّالم أن تسلم حروف [٢٥/ب] واحده وحركاته وسكونه[2].

7

قيل له : هذه حركة دخلت للفرق بين المعاني، وما يدخل للفرق بين المعاني لايعتدُّ به، والَّذي أوجب الحركة أنَّهم أرادوا أن يفرِّقوا بين الصِّفة وغير الصِّفة، فسكَّنوا الصِّفات وحرَّكوا الأسماء، وهذا يُسْتَوْفى في موضعه إن شاء اللّه.

---

(١) – شرح الكتاب للسيرافي : ج١ / الورقة : ٧٦ / (ب).

(٢) – (وسكونه) : ليست في (ع).

قال : "فإن كان في الاسم المؤنَّث هاءُ التّأنيث حذَفْتَها في الجمع، تقولُ في جمع (قائمةٍ) : (قائماتٌ) وفي جمع (مسلمةٍ) : (مسلماتٌ) وكان الأصل (قائمْتاتٌ) و (مسلمْتاتٌ)، فحُذِفَتِ التّاء الأولى، لئلاّ تجتمع في الاسم الواحد[1] علامتا تأنيثٍ."

اعلم أنَّهم حذفوا التّاء الأولى وتركوا الثّانية للْعلَّة الَّتي ذكرها. فإن قال قائل : فهلاّ حذفوا التّاء الثّانية وتركوا الأولى. قيل له : لا يجوز ذلك لأمرين :

أحدهما : أنَّ التّاء الثّانية تدلُّ على التَّأنيث والجمع فلو حذفوها لزالتْ علامةُ الجمع.

الثّاني[2] : أنَّهم لو حذفوا الثّانية واكتفوا بالأولى لوقع علامة التَّأنيث حَشواً في الكلمة وذلك ما لا نظير له، فلهذا اكتفوا بالثّانية وحذفوا الأولى.

قال : "فإنْ كانت فيه ألف التَّأنيث المقصورة قلبتها[3] في الجمع ياءً، تقول في جمع (سُعْدى) : (سُعْدَياتٌ) وفي جمع (حُبارى) : (حُباریاتٌ). فإن كانتْ فيه ألف التَّأنيث الممدودة قُلبتِ الهمزة [في الجمع][4] واواً، تقول في جمع[5] (صحراءَ) : (صحراواتٌ) وفي جمع[5] (خُنْفَساءَ) : (خُنْفَساواتٌ)."

---

(١) – في (مل) : (الواحد المؤنث).

(٢) – في (ع) : (والثاني) بزيادة الواو.

(٣) – في (مل) : (قلبت).

(٤) – تكملة من (ع) و (مل).

(٥) – في الأصل (جميع) وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

اعلم أنَّهم لو زادوا على الألف المقصورة ألفًا وتاءً لاجْتمع ألفان، وهما ساكنان، ولا بُدَّ من تحريك أحدهما أو حذفه، فلمّا كانتْ علامة التَّأنيث لا يمكن حذفها؛ لأنَّها قد جُعِلَتْ بمنزلة حرف من حروف الكلمة لبناء الاسم عليها، ولا يمكن تحريكها لما بيَّنَّا أنَّ الألف لا تتحرَّكُ، قلبتْ ياءً؛ لأنَّ الياء قد تكون علامة للتَّأنيث.

8
فأمّا إذا كانتِ الألف ممدودة قلبتها واوًا؛ لأنَّك لو أبقيتها، لاجتمع ثلاث / [١/٢٦] ألفاتٍ، وقلبوا إحداهنَّ واوًا تفصل بين الألفين، ولم تقلبها ياءً؛ لأنَّ المقصورة قد قلبتها[١] ياءً، فكان يشتبه المقصور بالممدود. وجاء عن النَّبيِّ صلى اللَّه عليه [وَسَلَّمَ][٢] : (لَيْسَ في الخَضْراوات صَدَقَةٌ)[٣].

فإن قيل : هلاّ قلبوا ألف المقصور واوًا وألف الممدود ياءً. قيل له : الألف الممدودة هي همزةٌ، والهمزة يكثر إبدالها من الواو، وإبدال الواو منها، نحو قولهم: (أُجوهٌ) و (وُجوهٌ)، و(أُقِّتَتْ) و (وُقِّتَتْ) وأشباه ذلك[٤].

---

(١) – في (ع) : (المقصور قد قلبته ...).

(٢) – زيادة من (ع).

(٣) – أخرجه الترمذي في جامعه في باب ما جاء في زكاة الخضراوات : ٣/ ٣٠ وانظر التحفة : ٢/ ١٢ – ١٣، وأخرجه الدارقطني في سننه في باب : ليس في الخضراوات صدقة : ٢/ ٩٤ – ٩٦ وأخرجه البيهقي في سننه : ٤/ ١٢٨، ١٢٩. وأخرجه ابن الجزري في العلل المتناهية وضعفه : ٢/ ٧، وللحديث شواهد تقويه انظر المستدرك للحاكم : ١/ ٤٠١، وتلخيص التحبير ٢/ ١٦٥ الحديث رقم (٨٣٧).

وانظر أيضا ما كتبه الشيخ ناصر الدين الألباني في إرواء الغليل : ٣/ ٢٧٦ – ٢٧٩ الحديث رقم (٨٠١)، وما كتبه أيضًا في صحيح الجامع الصغير الحديث رقم (٥٢٨٨).

(٤) – (وأشباه ذلك) : ليست في (ع).

واعلم أنَّهم قد جمعوا من مذكَّر ما لا يعقل أسماء بالألف والتّاء أرادوا بذلك الجماعة من ذلك (سُرادِقُ و سُرادِقاتٌ) و(بُوانٌ و بُواناتٌ) و(حَمّامٌ و حَمّاماتٌ) و(خُوَان وخُوانَاتٌ) و(اصْطَبْلٌ و اصْطَبْلاتٌ) و(بوقٌ و بوقاتٌ) و(سِجِلٌ و سِجِلاتٌ)(١). وما يأتيك فهو مقيس عليه. وإنَّما جاز ذلك ؛لأنَّهم شبَّهوها بالمؤنَّث، فجمعوها جمع المؤنَّث، ووجه التَّشبيه أنَّ المذكَّر إذا جُمع جمع التَّكسير كان الجمع مونَّثًا، فلمّا لم يكسِّروا هذه الأسماء جمعوها بالألف والتّاء؛ ليدلّوا على أنَّها كانتْ تستحق التَّكسير، وقد جاء فيها ما كُسِّر [وَجُمِعَ](٢) هذا الجمع، وهو (بُوانٌ) قالوا فيه : (بونٌ) و (بُواناتٌ)، وهو قليل.

---

(١) – في اللسان : "السُّرادِقُ : ما أحاط بالبناء" / اللسان (سردق) / و "البَوْنُ والبُون : مسافة ما بينَ الشيئين" / اللسان (بون) / " الخُوانُ والخِوانُ : الَّذي يُؤْكَلُ عليه، معرب" / اللسان (خون) / و "السِّجِلُّ : كتاب العَهْدِ ونحوه" / اللسان (سجل) / . و(اصطبل) رسمت في الأصل بالسين.

(٢) – تكملة من (ع).

باب جمع التَّكسير

قال : "وهو كلُّ جمع تغيَّر فيه نظْمُ الواحد وبناؤه، وإعرابه[1] جارٍ على آخره كما يجري على الواحد[2]، تقول: هذه دورٌ وقصورٌ، ورأيتُ دوراً وقصوراً، ومررتُ بدورٍ وقصورٍ."

اعلم أنَّه قد مضى أنَّ جمع التَّصحيح ما سلِم فيه بناء الوحد ونَضْدُهُ، والتَّكسير على خلاف ذلك، وسُمِّيَ تكسيرًا تشبيهًا بتكسير الآنية؛ لأنَّ تكسيرها إنَّما هو إزالة التئام أجزائها الَّتي كانتْ لها، وكذلك هذا الجمع أُزيل الْتئام أجزائه، وفُكَّ النَّضد عمَّا كان عليه واحده، وهذا الجمع المُكسَّر إمَّا أن يكون بزيادة أو نُقصانٍ، وتكون الزِّيادة إمَّا بزيادة / حرفٍ أو زيادة حركة، وكذلك النُّقصان يكون [٢٦/ب] على هذا. فزيادة الحرف، نحو قولهم : (دِرْهمٌ ودَراهمٌ) و(مَسْجِدٌ ومَساجِدٌ)ونُقصان الحرف، نحو قولهم : (عطشانٌ وعِطاشٌ) و (غَرْثانٌ و غِراثٌ)[3] وكذلك (شجرةٌ وشجرٌ) و(تمرةٌ وتمرٌ) وأشباه ذلك. وزيادة الحركة نحو قولهم : (قُفْلٌ وقُفُلٌ) و (رَهْنٌ و رُهُنٌ). وحذف الحركة، نحو (أسَدٍ و أُسْدٍ) و(نَمِرٍ ونُمْرٍ). وقد مضى أنَّ هذا الجمع يصلُحُ لكلِّ شيءٍ.

---

(١) – في (مل) : (وإعرابه يكون لمن يعقل ولما لا يعقل ...).

(٢) – في (مل) : (الواحد الصحيح).

(٣) – الغرثان : الجائع. / انظر اللسان (غرث) /.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

باب الأفعال

قال : "وهي ثلاثة أضرب[1]، تنقسم بانقسام[2] الزّمان : ماضٍ وحاضرٍ ومُستَقبلٍ. فالماضي : ما قُرِنَ به الماضي من الأزمنة، نحو قولك : قامَ أمْسِ، وقعدَ أوّل من أمسِ.

والحاضرُ : ما قُرن به الحاضر من الأزمنة، نحو قولك : هو يقرأُ الآن، وهو يصلّي السّاعة، وهذا اللّفظُ يصلح أيضًا للمُستقبل إلاّ أنَّ الحال أولى به من الاستقبال، تقول : هو يقرأ غدًا، ويصلّي بعد غدٍ، فإنْ أردتَ إخلاصه للاستقبال أدْخلتَ في أوّله (السّين) أو (سَوْفَ)، فقلتَ سيقرأُ غدًا، وسوف يصلّي غدًا.

والمستقبل : ما قُرنَ به المستقبل من الأزمنة، نحو قولك : سينطلق غدًا، وسوف يقوم غدًا. وكذلك جميع أفعال الأمر والنَّهيِ، تقول : قُمْ غدًا، ولا تقْعدْ غدًا."

اعلم أنَّ المصدر لَمّا كان يدُلُّ على معنى وزمان غير معيَّن، ولم يمكنهم الإخبار به عن الأزمنة اشتقّوا منه الأفعال، ووضعوا من ألفاظ الأفعال أمثلة تدلُّ على الأزمنة الثّلاثة ؛ ليُخبروا عن سائر الأزمنة بالأفعال. فالماضي له مثال واحد ينفرد به، لا يشاركه فيه غيره، وهو كلُّ ما قُرنَ به (أمسِ)، نحو: (قام) و(قعدَ) و(خرجَ) و(مكثَ) وما أشبه ذلك. فالماضي[3] هو الّذي أتى عليه زمانان :

---

(١) - (ثلاثة أضرب) : ساقط من (ع).

(٢) - في (مل) : (بأقسام).

(٣) - في (ع) : (والماضي) بالواو.

أحدهما : زمان وجوده.

9
والثّاني : / غير زمان وجوده. فكلُّ فعل صحَّ الإخبار به عن زمان حدوثه في [٢٧/أ]
زمان غيره فهو ماض.

والمستقبل : ما دخل عليه (السّينُ) أو (سوف)، أو كان أمرًا، أو نهيًا، أوْ دعاءً، أو كان فيه حرف الشَّرط مع حرف المضارعة، أو نون التَّوكيد. وحقيقة المستقبل هو الَّذي نُحَدِّثُ عن وجوده في زمانٍ لم يكن فيه ولا قبله، فهذا هو المستقبل.

والثّالث : هو الفعل الحاضر : وهو الَّذي يكون الإخبار عن وجوده [في زمان وجوده][(١)].

فأما الفعل الماضي والفعل المستقبل ففعلهما سهلٌ، وأصعبُ ما في ذلك معرفة الفعل الحاضر، والمراد به أن يكون مع ما[(٢)] يدلُّ عليه من الحدث موجوداً عند النُّطْق به غير منقضٍ، ألا ترى أنَّك لو سُئلْتَ عن إنسان فقلتَ : هو يصلِّي، لكان صلاته في وقت قولك هو يصلّي، ولو قطع صلاته لَمّا جاز أن تقول : هو يصلّي، وهذا اللَّفظ يصلح أيضا للمستقبل إلاّ أنَّ الحاضر أولى به، ألا ترى أنَّ قولك : زيدٌ يخرجُ، تريدُ أنَّه خارجٌ في غير ذلك الوقت الَّذي قلت فيه، ولفظ الفعلين واحد، وإنَّما كان كذلك؛ لأنَّ الفعل على ضربين :

أحدهما : له أركانٌ تقاومُ النُّطق به[(٣)]، فيكون ابتداءُ نطقك وانتهاؤه داخلاً في الفعل أو في جزء من أجزائه، فهذا الفعل إذا أخبرتَ[(٤)] عنه بالمضارع دلَّ

---

(١) – تكملة من (ع).

(٢) – في الأصل و(ع) رسمت : (معما) موصولة.

(٣) – تقاوم النطق به : أي تقوم حال قيام النطق به.

(٤) – في الأصل : (أخرت)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

على الحاضر، وليس كذلك (يخْرجُ)؛ لأنَّه ليس له أركان تقاوم النُّطق به، وهذا الفعل المضارع يصلح للزَّمانين، فإذا أدخلتَ عليه (السّين) أو (سوف) تخصَّصَ بالاستقبال[1].

فإن قال قائل: لِمَ خُصَّ الفعل الماضي ببناء واحد لا يَشْرَكُهُ[2] فيه غيره، وشُورِكَ بين الحال والاستقبال، فجُعِلَتِ[3] اللَّفظة الواحدة لفعلين في زمانين؟

قيل له: لَمّا شابهتْ هذه الأفعال الأسماء، وكانتِ الأسماءُ توضع[4] اللَّفظة الواحدة منها لأكثر من معنًى، نحو قولنا: (عينٌ) تقع على عين الشَّمس، وعين الرُّكْبة[5]، وعين الميزانِ، وعينٍ من عيون الماء، وعين القِبلة، إلى غير ذلك ممّا يكثُرُ ذكره، جاز أن يقع ما يُشابه الأسماء من الأفعال لمعنيين. / [٢٧/ب] 9

فإن قال قائلٌ: فلِمَ لم يضعوا للحاضر لفظًا يدلُّ على [الحال كما وضعوا للماضي والمستقبل؟

قيل له: لَمّا كانت الأفعال تدلُّ على][6] الأزمنة وقلَّ الزَّمان الحاضر حتّى [لا][6] يتجزَّأ لم يضعوا له مايدلُّ عليه. ومن النّاس من يقول: إنَّ الفعل المضارع يدلُّ على الحاضر إلاّ أن يقترن به ما يجعله للاستقبال.

فإن قال قائل: فأيُّ هذه الأفعال أقدم في الرُّتبة وأصلٌ لها.

---

(١) ذكر أن الفعل على ضربين وقال (أحدهما ...) ولم يقل (والثاني ...) إلا أنه ذكره حين قال: (لأنه ليس له أركان ...) دون أن يشير إلى أنه الثاني.

(٢) في الأصل: (يشتركه)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٣) في الأصل و(ع): (فجعل اللفظة).

(٤) (لفعلين في زمانين ... وكانت الأسماء توضع): ساقط من (ع).

(٥) (عين الرُّكْبَةِ): نُقْرَتُها. القاموس المحيط (عين).

(٦) تكملة من (ع).

قيل له : قد اختُلِف في ذلك وكان (مُحَمَّدُ بنُ السَّري) يقول : الأصل في الأفعال الفعل الحاضر، واستشهد في ذلك بشيئين :

أحدهما : أنَّ الأصل هو الاسم، والاسم يدلُّ على معنى هذا الفعل، فلمّا قارنه دلَّ على أنَّه الأصل.

والثّاني : أنَّ الأفعال هي الصِّفاتُ[1]، وأصل الصِّفات أن تكون ملازمة لموصوفاتها، والملازمة ما يوجد في حال النُّطق به، فيعلم أنّها الأصل[2].

وقال (أبو إسحاق الزَّجّاج) : الأصل في الأفعال الاستقبال، وذلك أنَّ الفعل وضع للإخبار، والإخبار يكون عمّا يوجد وعمّا لا يوجد، وذلك يكون في الاستقبال[3].

وقال (أبو عليٍّ الفارسيُّ) : والَّذي عندي أنَّ العناية تقع بالشَّيء الموجود، ثمَّ بما يعرض له، وفيه الحاضر الموجود، والمستقبل والماضي غير الموجودين، إلاّ أنَّ المستقبل سيحضر، فهو يُتَوَقَّع كونه، والماضي مُنْقَضٍ كونه، فالمستقبل والحاضر في المرتبة على حال سواء[4].

واعلم أنَّهم قد اختلفوا هل الأفعال مأخوذةٌ من المصادر أو المصادر مأخوذة من الأفعال؟

10
فذهب (سيبَوَيْهِ) / والبَصْريّون إلى أنَّ الأفعال مشتقَّةٌ من المصادر. وذهب [1/٢٨]

---

(١) – العبارة غير واضحة؛ لأن الأفعال غير الصفات، ولعله يريد أن الأفعال المضارعة تَحُلُّ في موضع الصفات.

(٢) – لم أقف على كلام ابن السراج هذا في الجزأين المطبوعين من الأصول.

(٣) – وهو رأي تلميذه الزجاجي أيضا ذكره في كتابه الإيضاح في علل النحو : ٨٥.

(٤) – لم أقف على قوله هذا في الإيضاح ولا في التكملة.

(الفرّاء) والكوفيّون إلى أنَّ المصادر مشتقَّة من الأفعال[1].

واحتجَّ البصريّون بأشياء منها : أنَّ الفعل يدُلُّ على حدثٍ وزمانٍ معلوم، والمصدر يدلُّ على حدثٍ فقط فعُلِمَ أنَّ المصدر أوَّلٌ؛ لأنَّ الواحد قبل الاثنين؛ إذِ الواحد أحد الشَّيئين الَّذي دلَّ الفعل عليهما.

الثّاني : أنَّ الفعل له أمثلة من الماضي والمستقبل، نحو (ضربَ) و(يضربُ) و(تَضربُ) و (نَضربُ)، والمصدرُ واحد[2] من جميع ذلك، فصار المصدر هو الّذي تصاغُ منه أمثلة الفعل المختلفة؛ لأنَّه واحد يوجد في جميعها، بيان ذلك أنَّ الذَّهب نوع والفِضَّة نوعٌ واحدٌ، تصاغُ منهما الصّور الكثيرة، وهما الأصل في تلك الصُّورِ.

الثّالث : أنَّ الأسماء أصلٌ، والأفعال فرعٌ عليها، فعُلِمَ أنَّ الفرع مأخوذ من الأصل. وممّا يدلُّ على ذلك تسمية المصدر مصدراً.

والمصدر في اللُّغة : هو الموضع الَّذي يُصدرُ عنه كقولهم : مصدر الإبل وموردها للموضع الَّذي تصدر عنه وتَرِدُهُ.

فعلم أنَّ المصدر أصلٌ، والفعل صدر عنه لتسميته مصدراً[3].

فإنْ قيل : إذا كان المصدر يعتلُّ باعتلال الفعل ويصحُّ بصحَّته فهلاّ دلّ ذلك على أنَّ الفعل الأصل. قيل له : في ذلك جوابان :

أحدهما : أنَّ الأصل قد يعتل باعتلال فرعه إذا كان كلُّ واحد منهما يُبْنى

---

(١) – هذه إحدى المسائل التي اخْتَلَفَ فيها أَئِمَّةُ المِصْرَيْنِ، انظر الإنصاف المسألة رقم (٢٨) : ١/ ٢٣٥، والتبيين عن مذاهب النحويين : المسالة رقم (٦) ص٣٧، وشرح الكافية للرضي : ٢/ ١٩١ – ١٩٢.

(٢) – في الأصل : (واحداً) بالنصب، وهو خطأ، والتصويب من (ع).

(٣) – في الأصل (مصدرٌ) بالرفع، وهو خطأ، والتصويب من (ع).

على صاحبه، ألا ترى أنّا بنينا[1] الفعل المضارع وهو أصل على الماضي / وهو [٢٨/ب]
فرع[2]، نحو : (يَضْرِبْنَ) على (ضَرَبْنَ)، و(ضَرَبْنَ) فرعٌ.

الثّاني : أنَّ المصادر الّتي لا علّة فيها ولا زيادة لا تجيء إلاّ صحيحة، نحو : ضربته ضربًا، ووعدته وعدًا، وإنّما تعتل في الزّيادة والتّغْيير. واللّه أعلم بالصواب.

---

(١) – في (ع) : (قَدْ بَيَّنَّا)، وهو وَهْمٌ.

(٢) – بَيَّنَ الشارح منذ قليل معنى قولهم : المضارع أصل والماضي فرع عليه، انظر ص٩٥ – ٩٦.

قال :(١) "

مَعْرِفَةُ الأَسْماءِ المَرْفوعَةِ

وهي خمسة أضْرب(٢) : مُبْتدأٌ، وخبر مبتدأٍ، وفاعلٌ، ومفعول جُعلَ الفعل حديثًا عنه، ومشبَّهٌ بالفاعل في اللَّفظ(٣)."

اعلم أنَّه لَمّا كان الكلام لا يتمُّ إلاّ بالاسم، ولا يكون في كلامهم جُمْلةٌ ليس فيها اسم مرفوع قدَّموا الرَّفع على سائر الإعراب؛ لأنَّ الرَّفع يَستغني(٤) عنه، والإعراب لا يَستغني عن الرَّفع. فإن قيل : فقد رأينا النَّصب يتقدَّم على الرَّفع، نحو(٥) : إنَّ زيداً كريمٌ(٦). قيل له : ذلك على تشبيه المفعول المقدَّم على الفاعل توسُّعًا؛ لأنَّه وقع في غير موقعه، وكذلك ما أشبه ذلك.

ولكُلٍّ واحد منْ هذه الخمسة بابٌ يُذكر فيه وتأتي أحكامه إن شاء اللَّه.

---

(١) – (قال) : ساقطة من (ع).

(٢) – في (ع) : (وهي خمسة : مبتدأ ...).

(٣) – في (مل) زيادة : (وهو قسمان : اسم (كان) وأخواتها، وأخبار (إنّ) وأخواتها).

(٤) – في (ع) ضبطت (يُسْتَغْنى) بالبناء لما لم يُسَمَّ فاعله وهو خطأ؛ لأن الرفع لا يستغنى عنه بحال في الجملة المفيدة.

(٥) – في (ع) : (نحو قولهم).

(٦) – في (ع) : (لَكَريمٌ).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

باب المبتدأ

قال(١) : "اعلم أنَّ المبتدأ : كلُّ اسم ابتدأْتَهُ، وعرَّيتَهُ من العوامل اللَّفظيَّة، وعرَّضتَهُ لها، وجعلْتَهُ أوَّلاً لثان، يكون الثّاني خبراً عن الأوَّل ومُسْنداً إليه، وهو مرفوعٌ بالابتداء، تقول : زيدٌ قائمٌ، ومحمَّدٌ منطلقٌ. فـ(زيدٌ) و (محمَّدٌ) مرفوعان بالابتداء، وما بعدهما خبران(٢) عنهما(٣)".

اعلم أنَّ المبتدأ أبداً رَفْعٌ، والمرفوع لا بدَّ له من عاملٍ يُؤَثِّرُ فيه(٤) الرَّفْعَ، إمّا ظاهرٌ إلى اللَّفظ أو من جهة(٥) المعنى. والعامل في المبتدأ هو الابتداء، والابتداء : هو(٦) تعرّي الاسم من العوامل اللَّفظيَّة، نحو (إنَّ) وأخواتها، و(كان) وأخواتها، و(ظننْتُ) وأخواتها، وكون الاسم أوَّلاً لثان يكون الثّاني خبراً عنه ومُسْنداً إليه. فبمجموع هذين الوصفين يكون الاسم مبتدأً. فإن قال قائل : ولِمَ كان هذا العامل المعنويُّ يعمل / الرَّفع دون النَّصب والجرِّ؟ 11 [١/٢٩]

قيل [له](٧) : لَمّا كان الاسم المبتدأ لا بدَّ في الكلام منه افتقر الكلام إليه، فصار أصلاً، فأُعطيَ الرَّفع الذي هو أصل الإعراب.

---

(١) – (قال) : ساقطة من (ع).

(٢) – في (مل) : (خَبَرٌ).

(٣) – (فزيد ومحمد ... خبران عنهما) : ليست في (ع).

(٤) – (فيه) : ساقطة من (ع).

(٥) – في الأصل : (جهته) وهو تصحيف. والتصويب من (ع).

(٦) – في الأصل : (وهو)، بإقحام الواو، والتصويب من (ع).

(٧) – زيادة من (ع).

ويجوز أن تدخل على المبتدأ (كان) وأخواتها، و(ظننتُ) وأخواتها، و(إنَّ) وأخواتها؛ لأنَّك لَمّا أخليته منها جعلته معرَّضًا لدخولها عليه.

ولَمّا كان المبتدأ يفتقر إلى خبر يُحَدَّثُ به عنه ويكون مسنداً إليه استحقَّ الخبر أن يكون مرفوعًا؛ إذْ كان لا بدَّ في الكلام منه. ومنهم مَن يقول: إنَّ الخبر ارتفع؛ لأنَّه وقع ثانيًا لأوَّلٍ، والعامل فيه هو المبتدأ كما أنَّ العامل في الفاعل هو الفعل، لَمّا وقع الفاعل ثانيًا لأوّل وكان رفعًا، كذلك الخبر. ومنهم مَن يقول: إنَّ الابتداء رفع المبتدأ، والابتداء والمبتدأ جميعًا رفعا الخبر، كما تقولُ في قولك: إنْ تضْرِبْ أضْرِبْ: إنَّ فعل الشَّرط مجزومٌ بـ(إنْ)، وفعل الجزاء مجزومٌ بـ(إنْ) وبفعل الشَّرط جميعًا. وعند نُحاة الكوفيّين أنَّ المبتدأ رفع الخبر، والخبر رفع المبتدأ أو يُسمّونهما المُترافعين[1]. وقد مضى في كلام (سيبَوَيه) ما يدلُّ على ذلك؛ لأنَّه تارة يجعل المبتدأ هو الذي رفع الخبر، وتارة يقول إنَّ الابتداء رفع الخبر كما رفع المبتدأ[2].

واعلم أنَّ المبتدأ - سواءٌ تقدَّم أو[3] تأخَّر - لا يخرج عن كونه مبتدأً، والفاعل إنَّما يكون فاعلاً متى وقع بعد الفعل فإنْ تقدَّم الفاعل على الفعل صار عندهم مبتدأً وخبرًا، وخرج عن كونه فاعلاً، فصار المبتدأ أعمَّ من الفاعل فلهذه العلَّة وجب أن يُقدَّم المبتدأ على الفاعل.

وذهب بعض النّاس إلى أنَّ المبتدأ مسندٌ[4] إلى الخبر، كما أنَّ الفعل مسند

---

(١) - انظر الإنصاف المسألة رقم (٥): ١/٤٤، والتبيين عن مذاهب النحويين: ١٢٦ - ١٣٦، وشرح الكافية للرضي: ١/٨٧.

(٢) - انظر الكتاب: ١/٤١، ٢٠٢، ٢٦٢، ٢٧٨، ٢٩٢.

(٣) - انظر ص١٩ الحاشية رقم (٢).

(٤) في الأصل: (مسنداً) بالنصب، وهو خطأ، والتصويب من (ع).

إلى الفاعل، وإن اختلفا في الحديث عنهما؛ لأنَّ الفعل حديثٌ عن الفاعل، وهو مقدَّمٌ عليه، والخبر حديثٌ عن المبتدأ وإنْ تأخرَّ عنه. واحتجَّ بأنَّ الإسناد هو إضافة الشَّيء إلى الشَّيء، كما تقول أسندتُ ظهري إلى الحائط أي أضفتُهُ إليه / وأنشد بيت امرئ القيس : 11 [٢٩/ب]

١٦ – فَلَمَّا دَخَلْناهُ أضَفْنا ظُهورَنا إلى كُلِّ حاريٍّ قَشيبٍ مُشَطَّبِ

أي أسندناها. والصَّحيح أنَّ المبتدأ هو المُسندُ إليه، والخبر هو المسند، وذلك أنَّك جئتَ بالأوَّل وهو المبتدأ، فجعلته أصلاً لما بعده ، ولم تبنه على شيء قبله، ثُمَّ جئتَ بالخبر فصار فرعًا عليه لكونه محتاجًا إليه، فلذلك صار الثَّاني مسنداً إلى الأوَّل. والله أعلم.

---

١٦ – البيت من الطويل.

وهو في ديوانه : ٥٣ والرواية فيه (... حاريٌّ جَديدٍ مُشَطَّبِ) وانظر اللسان : (صير) و(ضيف)، وشرح التصريح على التوضيح ٢ / ٢٣ . والحاريّ : المنسوب إلى الحيرة، والمقصود : إلى كل رجل حاري. والمشطب : الذي فيه خطوط وطرائق. والقشيب : الجديد.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

باب خبر المبتدأ

قال[1] : "وهو كلُّ ما أسندته إلى المبتدأ، وحدَّثتَ به عنه، وذلك على ضربين : مفرد وجملة[2]. فإذا كان الخبر مفرداً فهو المبتدأ في المعنى، وهو مرفوع بالمبتدأ، تقول : زيدٌ أخوكَ، ومحمَّدٌ صاحبكَ، فـ (زيدٌ) هو الأخ و(محمَّدٌ) هو الصّاحبُ."

اعلم أنَّ الكلام على ضربين : خبرٌ، وغير خبرٍ. فالخبر[3] : ما يحتمل الصّدق والكذب، نحو قولك : زيد ضاربٌ، وعمرٌو عاقلٌ، وما أشبه ذلك. وقد يسُدُّ مسدَّ الخبر ما ليس بخبر، ولكنَّه يقوم مقامه ويسدُّ مسدَّه، وذلك نحو قولك : زيدٌ هل زُرتَهُ، فـ (هلْ زُرتَهُ)[4] استفهامٌ، والاستفهام لا يكون خبراً، ولكنَّه يسدُّ مسدَّه ويقوم مقامه[5]. وكذلك قولك : زيدٌ اضْربْهُ، وعمرٌو لاتشتُمْهُ، فالأمر والنَّهي سدّا مسدَّ الخبر، وليسا بخبرين.

والخبر على ضربين : مفرد وجملة[6]. والأصل هو المفرد، والدَّليل على ذلك أنَّ المفرد يوحَّدُ بتوحيد المبتدأ، ويُثنّى بتثنيته، ويجمع بجمعه، ويُؤنَّث بتأنيثه، نحو

---

(١) – (قال) : ساقطة من (ع).

(٢) – في (ع) : (مفردٍ وجملةٍ) بالجر على البدل.

(٣) – في (ع) : (والخبر).

(٤) – (هل زرته) : ساقط من (ع).

(٥) – وهذا من قبيل النقل، وهو أن ينقل المبنى اللغوي من أصل استعماله إلى استعمال آخر، من ذلك العَلَمُ المَنْقولُ كَـ (فضلٍ) و(أسدٍ)، والتمييز المنقول عن الفاعلِ نحو : (اشتعل الرأسُ شيبًا) والمنقول عن المفعول نحو : "زُرِعَتِ الأَرْضُ شَجَرًا".

(٦) – في (ع) : (مفرد وجملة) بالجر على البدل.

قولك : زيد قائمٌ، والزَّيدان قائمان، والزَّيدون قائمون، وهندٌ قائمة، وما أشبه ذلك. والمفرد على ضربين : أحدهما : فيه ضميرٌ، والآخر : ليس فيه ضمير. فالذي ليس فيه ضمير كلُّ اسم ليس فيه معنى الفعل، نحو قولك : زيدٌ أخوك، وعمرٌو أبوك ، وبِشْرٌ[1] صاحِبُكَ، وما أشبه ذلك ممّا[2] هو غير مشتقٍّ من فعل.

12
[١/٢٠] وما فيه ضميرٌ : فهو / ما كان من أسماء الفاعلين والمفعولين والصِّفات المشَبَّهة بأسماء الفاعلين، نحو (حَسَنٍ) و(كَريمٍ) و (شَريفٍ) وما أشبه ذلك. وإذا كان الخبر كذلك فإنَّه يعمل عمل الفعل، فيرتفع[3] ما يقع بعده ارتفاع الفاعل[4] بالفعل، وينصبه نصب المفعول به، تقول : زيدٌ ضاربٌ أبوه بكرًا، فـ (أبوهُ) ارتفع بـ (ضاربٍ) ارتفاع الفاعل بفعله، و(بَكْرًا) انتصب بـ (ضاربٍ) كما ينتصب بـ (ضربَ) .

ولا بُدَّ أنْ يكون الخبر – إذا كان مفردًا – المبتدأَ في المعنى ، سواءٌ كان فيه ضمير أو[5] لم يكن فيه ضمير، نحو قولك : زيد أخوك، فزيدٌ أخوكَ، وأخوك زيدٌ، وكذلك عمرٌو ضاربٌ، فعمرٌو هو الضّاربُ، والضّارب هو عمرٌ.

قال : "فإذا اجْتمعتْ[6] في الكلام معرفة ونكرة جعلْتَ المبتدأَ هو المعرفة والخبر هو النَّكرة، تقول : زيدٌ جالسٌ، فـ (زيْدٌ) هو المبتدأُ ؛

---

(١) – في الأصل : (بشرًا) بالنصب، وهو خطا، والتصويب من (ع) .

(٢) – في الأصل : (فيما)، وهو تصحيف، والتصويب من (ع) .

(٣) – في الأصل و(ع) : (فَيَرْفَعُ) وهو تحريف، والصواب ما أثبته لقوله بعد ذلك : (ارتفاع الفاعل . . .) .

(٤) – في الأصل : (الفِعْلِ)، وهو وَهْمٌ، والتصويب من (ع) .

(٥) – انظر ص١٩ الحاشية رقم (٢) .

(٦) – في (ع) و (مل) : (اجتمع) .

لأنَّه معرفة، و(جالسٌ) هو الخبر؛ لأنَّه نكرةٌ، فإنْ كانا جميعًا معرفتين كُنْتَ فيهما مخيّرًا أيّهما شئتَ جَعَلْتَهُ المبتدأ، وجعلتَ الآخرَ الخبرَ، تقول : زيدٌ أخوكَ، وإنْ شئتَ قلتَ : أخوكَ زيْدٌ."

اعلم أنَّ المبتدأ يجبُ أنْ يكون معرفةً فأمّا(١) الخبر فيجوز أن يكون معرفةً ويجوز أن يكون نكرة. وإنَّما وجبَ(٢) أنْ يكون المبتدأُ معرفةً؛ لأنَّكَ تريدُ أنْ تُخْبرَ عن مُخْتَصٍ لتستفيد(٣) فائدة ومتى تنكَّرَ المبتدأُ لم تكن فيه فائدةٌ، ألا ترى أنَّكَ لو قُلتَ : رجلٌ قائمٌ، ما استفدتَ(٣) شيئًا؛ لأنَّه لا تخْلو الدُّنيا من رجلٍ قائمٍ. فإذا قلتَ : زيدٌ قائمٌ. فإذا قلتَ : زيدٌ قائمٌ، أوْ عمرٌو قائمٌ، استفدْتَ(٣) فائدة. فإنْ قَرَّبْتَ النَّكرةَ من المعرفة حتّى تجعلها متخصِّصةً جاز أنْ تقع مبتدأةً، نحو قولنا : رجلٌ من الكوفة عالِمٌ، أو ما أشبه ذلك. ولا يجوز أن تقع النَّكرة مبتدأة، والمعرفة خبرًا؛ لأنَّك إذا أخبرتَ بالمعرفة عن النَّكرة تنكَّرتْ، فلم تحصلْ لك فائدة. والكلام مَبنيٌّ على حصول الفائدة، فمتى تعرّى / من الفائدة لم يكنْ كلامًا. فأمّا إذا كان معك معرفتان كنتَ مخيَّرًا فيهما(٤)، تجعلُ أيَّهما شئتَ المبتدأ والآخر الخبر إذا كانا سواءً في العلميَّة، والإفادة تحصل من كلٍّ واحد منهما كما تحصل من الآخر، تقول : زيدٌ أخوكَ، وإنْ شئتَ قلْتَ : أخوكَ زيدٌ، وقُرئَ قوله [تعالى](٥)

12
[٣٠/ب]

---

(١) – في (ع) : (وأمّا).

(٢) – في (ع) : (أوْجَبَ).

(٣) – كذا في الأصل و(ع)، ولو قالَ (لتُفيدَ) لكان أفضل؛ لأن المتكلم إنما يفيد السامع بكلامه. وكذلك : (استَفَدْتَ) لو قال : (أفَدْتَ) لكان أفضل.

(٤) – في الأصل (فيها)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٥) – زيادة من (ع). وفي (ع) : (وقُرِئَ في قَوْلِهِ تَعالى).

﴿فَما كانَ جَوابَ قَوْمِهِ إلاّ أنْ قالوا﴾[1] برفع (الجواب) ونصبه[2]. فمنْ رفع الجوابَ جعله اسم (كان)، و(إلاّ أنْ قالوا) الخبر. ومن نصبه جعله خبرها، و(إلاّ أنْ قالوا) الاسم.

قال: "وأمّا الجملة: فهي كلُّ كلامٍ مفيدٍ مستقلٍ بنفسه. وهي على ضربين: جملةٌ مركَّبةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ، وجملة مركَّبةٌ من فعل وفاعل. ولا بدَّ لكلٍّ واحدة من هاتين الجملتين إذا وقعتْ خبراً عن المبتدأ من ضميرٍ يعود إليه منها، تقول: زيدٌ قامَ أخوهُ، فـ(زيدٌ) مرفوع بالابتداء، الجملة بعده خبرٌ عنه، وهي مركَّبةٌ من فعل وفاعل، فالفعل (قام)، والفاعل (أخوهُ)، و(الهاءُ) عائدةٌ على (زيدٍ) ولولا الهاءُ[3] لَما صحَّتِ المسألة، وموضع الجملة رفعٌ بالمبتدأِ.[4]"

اعلم أنَّ الكلام لَمّا كان خبراً وغير خبر، والخبر جملةً ومفرداً، والجملة جملتان: إحداهما: اسميَّةٌ، والأخرى: فعليَّةٌ، وقد مضى أنَّ المفرد هو المبتدأ في المعنى. فأمّا الجملة: فإنَّها كلُّ كلام مفيد مستغن عن غيره في الإفادة. وهي غير المبتدأ، فلمّا كان كذلك لم يكن بدٌّ من أنْ يكون فيها ضميرٌ يرجع إلى المبتدأ، ليصحَّ الكلام، ويُعْلَمَ أنَّ الثّاني متعلِّقٌ بالأوَّلِ.

والجملة على ضربين: جملةٌ لها موضعٌ من الإعراب، وجملة لا موضع لها من الإعراب، فالّتي لها موضع من الإعراب كلُّ جملة وقعت موقع مفرد فإعرابها

---

(١) – النمل: (٥٦)، والعنكبوت (٢٤)، (٢٩).

(٢) – قراءة الرفع تنسب إلى الحسن البصري، انظر القراءات الشاذة: ٧٦، وانظر سيبويه: ١/٤٧٦.

(٣) – في (مل): (ولولا هي).

(٤) – في الأصل و(ع): (بالابتداء)، وما أثبته من (مل) هو مذهب المؤلف في رفع الخبر. انظر ص١٠٨.

كإعرابه، نحو قولك : زيدٌ أبوهُ مُنْطَلِقٌ فـ (زيدٌ) مبتدأٌ أوَّلُ، و(أبوهُ) مبتدأٌ ثانٍ، و(مُنْطَلِقٌ) خبرٌ عن المبتدأ الثّاني، والجملة في موضع خبر المبتدأ، ومحلُّها رفعٌ؛ لأنَّكَ لو نحَّيْتَ قولك : أبوه منطلقٌ، ووضعتَ موضعها مفرداً لظهر فيه الإعراب، نحو / قولك : زيدٌ منْطلقٌ. وكذلك الجملة المركَّبة من الفعل والفاعل بهذه المثابة لو قلْتَ : زيدٌ ضربَ أبوهُ، لكان (ضربَ أبوهُ) في محل مرفوعٍ؛ لأنَّه وقع موقع (ضاربٌ)، وكذلك قولنا : مررْتُ برجلٍ أبوهُ منطلقٌ، فـ (أبوه منطلقٌ) في محل الجرِّ، ورأيتُ رجلاً أبوه منطلقٌ، فـ (أبوهُ منطلقٌ) في محل النَّصب، وهذا رجلٌ أبوه منطلقٌ، فـ (أبوه منطلقٌ) في محل الرَّفع، وعلى هذا فقسْ.

13
[١/٣١]

فأمّا الجملة الَّتي لا موضع لها من الإعراب فنحو قولك : زيدٌ ضاربٌ، فهذا مبتدأٌ وخبرٌ، وليس لهما موضعٌ من الإعراب وكذلكَ : خرجَ زيدٌ، جملةٌ من فعل وفاعلٍ [ولَيْسَ لها موضعٌ من الإعراب](١)؛ لأنَّها لم تقع موقع المفرد. وإذا كان خبر المبتدأ أحد الجملتين كان في كلٍّ واحدة منهم ضميرٌ يرجع إلى المبتدأ، ولو لم يكن فيهما ضميرٌ لم يصحَّ الكلام لو قلتَ : زيدٌ خرجَ عمرٌو، لم يصحَّ، فإن قلتَ : (إليهِ) أو (لأجلِهِ) أو (إلى داره) صحَّتِ الجملة بالهاء الرّاجعة إلى (زيدٍ)، وتقول : زيدٌ ضرب عمرٌو غلامَه فالهاءُ راجعةٌ إلى (زيدٍ) وهي صحَّحتِ المسألة. فإنْ قال قائلٌ : هلاّ اكتفوا عن هذا بأنْ يقولوا : ضربَ عمرٌو غُلامَ زيدٍ، إذِ المعنى يصحُّ في ذلك. قيل له : إنَّ قولهم : زيدٌ ضربَ عمرٌو غلامَهُ، الاعتناءُ في المسألة بـ (زيدٍ)، ولو قال : ضرب عمرٌو غلامَ زيدٍ، لم يكن الاعتناءُ به بل كان إخْباراً عن الضَّرْبِ فقطْ، وغرضُهُمْ في تلك المسألة الاعتناءُ بـ (زيدٍ) والإخبارُ جميعاً.

---

(١) تكملة من (ع).

قال : "وتقول : زيدٌ أخوهُ منطلقٌ، فـ (زيدٌ) مرفوع بالابتداء، والجملة بعده خبرٌ عنه، وهي مركَّبة من مبتدأ وخبر، فالمبتدأ (أخوهُ)، والخبر (منطلقٌ)، و(الهاءُ) عائدةٌ على (زيدٍ) أيضًا، وموضع الجملة رفعٌ بالمبتدإ، ولو قلتَ : زيدٌ قامَ عمرٌو[1]، لم يجُزْ؛ لأنَّه ليس في الجملة ضميرٌ يعود على المبتدأ. فإن قلتَ : (إليه) أو (معه) أو نحو ذلك صحَّت المسألة لأجل الهاء العائدة. فأمّا قولهم : (السَّمْنُ مَنَوانِ[2] بدِرْهَمٍ[3]) فإنَّما تقديره : / السَّمْنُ 13 [٣١/ب]
مَنَوانِ منهُ بدرهمٍ، ولكنَّهم حذفوا منه للعلم به وكذلك قولهم : (البُرُّ الكُرُّ[4] بستِّينَ)[5] أي الكُرُّ منه بستِّينَ."

اعلم أنَّ الجملة لَمّا كانتْ مركَّبة من جزأينِ :إمّا من اسم واسم، أو فعل واسم، فكان[6] المبتدأ أحد[7] جُزأي الجملة، والمبتدأ قد بيَّنّا أنَّه يجب أن يكون معرفة، والجملة على كلِّ حالٍ نكرةٌ، والنَّكرة غير المعرفة إلاّ أنْ يكون فيها ضمير متعلِّقٌ بالأوَّل، وجب[8] إظهار الضَّمير في الجملة؛ ليرْجِعَ إلى الأوَّل. فأمّا قولهم :

---

(١) – في (مل) : (عمرو).

(٢) – المنوان : مثنى (منا) وهو المكيال الذي يكيلون به السمن وغيره. / اللسان (منى) /.

(٣) – القول في : شرح المفصل لابن يعيش : ١/٩١، وشرح الرضي على الكافية: ١/٩١، والمساعد : ١/٢٣٣، والهمع ١/٩٧، ٢٤٦.

(٤) – الكر : مكيال لأهل العراق وهو يعادل عندهم ستون قفيزاً /اللسان (كرر) /.

(٥) – القول في : شرح الكافية للرضي : ١/٩١، والمفصل : ٢٤، وشرحه لابن يعيش : ١/٩١ وشرح ملا جامي على الكافية : ٧٧. وورد قول قريب منه في المقتضب : ٣/٢٥٨ وما بعدها، وشرح الكافية الشافية : ١/٣٤٤.

(٦) – في (ع) : (كان) بغير الفاء.

(٧) – في (ع) : (إحدى).

(٨) – جملة : (وَجَبَ) جواب (لما).

(السَّمْنُ منَوانِ بدرْهَمٍ) فإنَّما حذفوا الضَّمير للعلم به؛ لأنَّك إذا قلت : (السَّمْنُ مَنَوان بدرهم) فإنَّك إنَّما تُخْبرُ عنه لا عن العسل والزَّيْت، فصار قولنا (منه) معلومًا. وإنْ لَمْ يُذكر، فحذف وهو مرادٌ تخْفيفًا. وقد يحذفون [الخبرَ][1] [تارةً][2] والمبتدأ تارةً بأسرهما[3]، فحذفُ البعض أيسر من حذف الكُلِّ، وقد جاء في القرآن مثلُ ذلك نحو قوله تعالى :﴿ وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمورِ ﴾[4] والتَّقدير – واللَّه أعلم – : إنَّ ذلك منه لَمِنْ عزْم الأُمورِ، فحَذَفَ (منه) للعلم به[5].

قال : "واعلم أنَّ الظَّرف قد يقع خبراً عن المبتدأ ، وهو على ضربين : ظرف زمانٍ، وظرف مكانٍ. والمبتدأ على ضربين : جُثَّةٌ، وحدثٌ. فالجُثَّةُ : هو الشَّخص[6]. والحدثُ : هو المصدر، نحو : (القيام) و (القعود). فإذا كان المبتدأ جُثَّةً ووقع الظَّرف خبراً عنه لم يكن ذلك الظَّرْفُ إلاَّ من ظروف المكان، تقول : زيدٌ خلفك فـ (زيدٌ) مرفوعٌ بالابتداء، والظَّرفُ بعده خبرٌ عنه، والتَّقدير : زيدٌ مستقرٌّ

---

(١) – تكملة من (ع).

(٢) – تكملة.

(٣) – المراد أنهم قد يحذفون المبتدأ بأسره والخبر بأسره، وما حذف في قولهم (السمن ...) هو الضمير العائد من الخبر إلى المبتدأ وهو جزء من الخبر، فحذفه أيسر من حذف المبتدأ أو الخبر.

(٤) – الشورى : (٤٣).

(٥) – الأَوْلى اعْتِبارُ اسْمِ الإشارة هو الرابط، نحو قوله تعالى : (وَلِباسُ التَّقْوى ذلِكَ خَيْرٌ). وانظر البحر المحيط : ٧/٥٢٣ وما بعدها.

(٦) – في (مل) : (فالجثة ما كان عبارة عن شخص نحو زيد وعمرو).

خلفك، فحذف اسم الفاعل تخفيفًا للعلم[1] به، وأقيم الظَّرفُ مقامه، فانتقل الضَّمير الذي كان في اسم الفاعل إلى الظَّرف، وارتفع ذلك الضَّمير بالظَّرْف كما كان يرتفع باسم الفاعل. وموضع الظَّرف رفعٌ بالمبتدأ. ولو قلتَ : زيدٌ يوم الجمعة، أوْ نحو ذلك لم يجز ذلك[2]؛ لأنَّ ظروف الزَّمان لا تكون أخبارًا عن الجثث[3]؛ لأنَّه لا فائدة في ذلك."

اعلم أنَّ المكان والزَّمان لَمّا كانا يحيطان بالأشياء[4]، والأشياء كلُّها حاصلةٌ فيهما سمِّيت الأمكنة والأزمنة / ظروفًا تشبيهًا بظروف المائعات والجامدات؛ لأنَّه محالٌ أن يوجد فعلٌ في غير مكان وزمان، وكذلك جسمٌ أيضًا، فصارت الأمكنة والأزمنة ظروفًا لها. 14 [أ/٣٢]

فأمّا ظرف المكان فإنَّه يُخبر به عن أسماء الأعيان وعن أسماء الأحداث، تقول: زيدٌ خلفَكَ، والقتالُ خلفَكَ. وإنَّما صحَّ الإخبار به عن العين والحدث؛ لأنَّ الشَّخص إذا وُجِدَ في مكان لم يوجدْ في ذلك الوقت وفي تلك الحال في مكان آخر، فصحَّتِ الفائدة به. وكذلك الحدث؛ لأنَّ وجود الحدث في مكان يدلُّ على حصوله فيه دون غيره من الأمكنة، فصحَّتْ به الفائدة.

فأمّا ظرف الزَّمان فإنَّه يكون خبرًا عن الأحداث، نحو قولك : القتالُ السّاعةَ، والصلاةُ يومَ الجمعةِ. ولا يجوز أنْ يُخْبرَ به عن الأعيان وإنَّما لم يجُزْ؛ لأنَّ العين إذا أخبرتَ عنه بالزَّمان لا يدلُّ على عدمه في زمانٍ، إذْ كان طول الزَّمان على

---

(١) – في (ع) و(مل) : (وللعلم).

(٢) – (ذلك) : ليست في (مل).

(٣) – في (مل) : (الجثة).

(٤) – في (ع) : (بالأشياءِ كُلِّها).

حالة واحدة، فلمْ يصحَّ الإخبار عنه بالزَّمان. فإنْ أدْخلتَ حرف الجرِّ على ظرف الزَّمان جاز أن يُخبر به عن العين، نحو قولك :زيدٌ في يومٍ طَيِّبٍ، وأشباهُ ذلك؛ لأنَّكَ جعلتَ الظَّرف موصوفًا، فوقع خبرًا عن الجُثَّة بصفته.

وكلُّ واحد منْ ظرفي الزَّمان والمكان إذا وقع خبرًا عن المبتدأ فإنَّ[1] المراد به أنَّه قام مقام الخبر وناب عنه[2]. وإنَّما أُطْلِقَ عليه الخبر مجازًا، ألا ترى أنَّ قولنا : زيدٌ خلفَك، التَّقدير : زيدٌ مستقرٌّ خلفَكَ، فـ(زيدٌ) مبتدأٌ، و(مستقرٌّ) خبره، ثمَّ حُذفَ[3] الخبر تخفيفًا للعلم به ، وأقاموا الظَّرف مقامه، وكان في (مُسْتَقِرٌّ) ضمير مرفوع بأنَّه فاعلٌ، فنقلوه إلى الظَّرف، فصار الظَّرف يرفع الضَّمير، كما كان (مستقرٌّ) يرفعه، فلفظ الظَّرف نصبٌ بأنَّه مفعولٌ لـ (مُسْتقِرٌّ) وموضعه رفعٌ؛ لأنَّه خبر المبتدأ، وفيه ضميرٌ مرفوعٌ بالظَّرف لنيابته عن (مُسْتَقِرٌّ) فاعلم ذلك.

قال : "فأمّا قولهم : (اللَّيلةَ الهلالُ)[4] فإنَّما تقديره[5] : اللّيلةَ حُدوثُ الهلالِ أو طُلوعُ الهلالِ، فحُذفَ المضاف / وأُقيم المضافُ إليه مقامه، قال اللَّه سبحانه : ﴿ وَاسْأَلِ القَرْيَةَ الَّتي كُنّا فيها ﴾[6] أيْ: أهْلَ القرية. ومثله قول الشّاعر[7] :

14
[٣٢/ب]

---

(١) – في (ع) : (فإنه) بإقحام الهاء.

(٢) – وهذا من قبيل النقل انظر ص١٠٣ الحاشية رقم (٥).

(٣) – في (ع) : (فحذف).

(٤) – القول في : سيبويه : ١/٢٠٨، والمقتضب : ٣/٢٧٤، ٤/٣٥١، والتبصرة : ١/١٠٣، وشرح المفصل : ١/٩٠، وشرح الكافية للرضي : ١/٩٤، وشرح الكافية الشافية : ١/٣٥١، والمساعد : ١/٢٣٧، والهمع : ١/٩٩، وشرح التصريح : ١/١٦٧.

(٥) – في (مل) : (فعلى معنى).

(٦) – يوسف : (٨٢).

(٧) – هو قيس بن حصين الحارثي.

١٧ - أَكُلَّ عـامٍ نَعَـمٌ تَحْوونَهُ

يُلْقِحُهُ قَـوْمٌ وَ تَنْتِجونَهُ

أي : أَكُلَّ عامٍ حُدوثُ نَعَمٍ.(١)"

اعلم أنَّه لَمّا بيَّنَ أنَّ ظرف الزَّمان لايكون خبراً عن الجُثَّة احْتاج أَنْ يُبَيِّنَ هذه المسائل؛ لأنَّ فيها إشْكالاً لِمَنْ يقف عليها، وذلك أنَّ (الهلالَ) جُثَّةٌ و(اللَّيلة) ظرف زمانٍ، وقد قالوا : (اللَّيلةَ الهلالُ)، فـ(الهلالُ) مبتدأٌ، و(اللَّيْلة) خبرٌ عنه، وإنَّما فعلوا ذلك؛ لأنَّهم أقاموا [(الهلالَ)](٢) مقام المحذوف، فيكون الكلام على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه والتَّقدير : حدوث الهلالِ، أو طلوعُ الهلال اللَّيلة، فحذفُ (الحدوثَ) أو (الطُّلوع) وهما مرفوعان وأُقيم (الهلالُ) - وكان مجروراً(٣) بالإضافة مقامهما فارتفع، فيكون الظَّرْفُ على هذا التَّقدير خبراً عن الحدث لا عن الجُثَّة، وكذلك قول الشّاعر :

أَكُلَّ عامٍ [نَعَمٌ](٤) ...

---

١٧ - البيتان من مشطور الرجز. وهما من شواهد سيبويه : ١/٦٥، وانظر مجاز القرآن : ١/٣٦٢ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٣٤٦ والمُخصص : ١٧/١٩، والإنصاف : ١/٦٢، وشرح الكافية الشافية : ١/٣٥٢، والمساعد ١/٢٣٧، والخزانة : ١/١٩٦ - ١٩٧، واللسان (نعم) برواية : (في كُلِّ عامٍ ...) والمقاصد : ١/٥٢٨. والأوَّلُ منهما في اللسان : (أبل) والرواية فيه : (أَكُلَّ عامٍ نَعَمًا ...) بالنَّصْبِ، ونَسَبَ ذلك إلى سيبويه ورواية الكتاب الرفع. وضبط في (مل) : (تُنْتِجونَهُ) بضم التاء، وكذلك في شرح الكافية الشافية، واللقاح : ماء الفحل، يقال : ألقح الفحل الناقة إذا أتاها فأحبلها. وأنتجت الناقة : إذا ولدت. وانظر قصة الأبيات في الخزانة.

(١) - في (مل) زيادة : (أو احراز نعم).

(٢) - في الأصل : (الليلة)، وهو خطأ والتصويب من (ع).

(٣) - (وكان مجروراً) : ساقط من (ع).

(٤) - تكملة من (ع).

فـ(العامُ) ظرف زمانٍ، و(كُلٌّ) لَمّا أضافها إلى ظرف الزّمان صارتْ هي أيضًا ظرف زمانٍ بإضافتها إليه. و(النَّعَمُ) هي الإبلُ، وهي المبتدأ، والخبر عنها هو ظرف الزَّمان الَّذي هو (كلَّ عامٍ)، والتَّقدير: حدوث نَعَمٍ كلَّ عامٍ، فالظَّرف إنَّما هو خبر عن الحدوث لا عن الجثَّة. واللَّه أعلم.

قال: "فإن كان المبتدأ حدثًا جاز وقوع كلٍّ واحد من الظَّرفين خبرًا عنه، تقول: قيامُكَ خلفَ زيد، وقعودُكَ يومَ الجمعة، والتَّقدير: قيامُكَ كائنٌ خلفَ زيدٍ، وقعودُكَ كائنٌ يومَ الجمعةِ، فحذف اسما[1] الفاعلين، وأُقيم الظَّرفان مقامهما فانتقل الضَّمير[2] إليهما."

اعلم أنَّ ظرف المكان أعمُّ فائدة من ظرف الزَّمان؛ لأنَّه يقع خبرًا عن العين والحدثِ، وظرف الزَّمان لايقع خبرًا إلاّ عن الحدثِ فقطْ. وقد مضى ذكرْ العلَّة في ذلك، وبيان المحذوف منه، فلا طائل في إعادته.

15
[٣٣/أ] **قال: "وتُقام حروف الجرِّ / مقام الظُّروف، وذلك قولك: زيدٌ من الكرام؛ وقفيزُ البُرِّ بدرهمين، والتَّقدير: زيدٌ كائنٌ من الكرام، وقفيزُ البُرِّ كائنٌ بدرهمين، ثمَّ عمل فيهما كما عمل في الظَّرْف، والظَّرف وما أقيم مقامه جاريان مجرى المفرد الَّذي تقدَّم ذكره."**

اعلم أنَّ حروف الجرِّ إذا وقعتْ أخبارًا للمبتدأ جرتْ مجرى الظُّروف في نيابتها عن الخبر وانتقال الضَّمير إليها ورفعها له، ألا ترى أنَّكَ إذا قلْتَ: زيدٌ في الدّارِ أبوهُ، فـ(أبوهُ) مرتفعٌ بـ(في) على تقدير ارتفاعه بالفعل. واعلم أنَّ الظَّرف

---

(١) - في (مل): (أسماء).

(٢) - في (ع) و(مل): (الضميران).

وما أقيم مقامه في محلِّ مفردٍ؛ لأنَّكَ لو قلتَ : زيدٌ في الدّار أبوهُ، أوْ خَلْفَكَ أبوهُ، فالتَّقدير : زيدٌ مستقرٌّ أبوهُ، فـ (أبوهُ) مرتفعٌ[1] بمفردٍ، فعُلِمَ أنَّها قائمةٌ مقام المفرد الَّذي هو (مستقرٌّ) أو (كائنٌ). وقد تقع هذه الظُّروف في موضع[2] الجُملة؛ وذلك أنَّها تكون صلاتٍ للموصول، نحو قولهم : جاءَني الَّذي في الدّار، كما تقول :جاءني الَّذي أبوهُ كريمٌ، والَّذي خرج أبوهُ، فوقعت الجملتان صلةً لـ (الَّذي)، ثمَّ وقع الظَّرف موقعها، فعُلِم أنَّه[3] في محل الجملة وإنْ كان نائبًا عن مفردٍ.

واعلم أنَّه لا يجوز أن يُظْهَرَ اسمُ الفاعل مع الظَّرف؛ لأنَّ الظَّرف ناب عنه، فلا يُجمعُ بينهما؛ لأنَّ إظهار اسم الفاعل يُزيل معنى الظَّرف، ألا ترى أنَّ قولك : زيدٌ عندك، وزيدٌ مستقرٌّ عندكَ، بينهما فرقٌ. فإن قيل فقد قال اللّه تعالى : ﴿فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ﴾[4] فأظهر اسم الفاعل مع الظَّرف.

قيل له : ليس قوله تعالى : (فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ) بمعنى فلمّا رآه عنده. وإنَّما[5] أراد – واللّه أعلم – ثباتَهُ واسْتِقْرارهُ في مكانه، كأنَّ ليس ممّا يُنْقَلُ ويحوَّلُ من موضعٍ إلى موضعٍ. واللّه أعلم بالصَّواب.

قال : " ويجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، تقول : قائمٌ زيدٌ، وخَلْفَكَ بكرٌ، والتَّقدير : زيدٌ قائمٌ، وبكرٌ خلفَكَ، فقُدِّم الخبران اتِّساعًا وفيهما ضميرٌ؛ لأنَّ النِّيَّة فيهما التَّأخير."

---

(١) – في (ع) : (يَرتفِعُ).

(٢) – في (ع) : (موقع).

(٣) – في الأصل : (أنها)، وهو سهو، والتصويب من (ع).

(٤) – النمل : (٤٠).

(٥) – في الأصل : (فإنما)، وما أثبته من (ع).

اعلم أنَّ خبر المبتدأ يقع على ثلاثة أضْرُبٍ : ضربٌ يلزم تأخيره عن المبتدأ ولا
15
[٣٣/ب] يجوز / تقديمه عليه. وضربٌ يلزم تقديمه على المبتدأ، ولا يجوز تأخيره عنه. وضربٌ يجوز تقديمه وتأخيره.

فأمّا الّذي يلزم تأخيره ولا يجوز تقديمه : فأنْ يكون الخبر معرفةً، والمبتدأ معرفة، فلا بدَّ من تقديم المبتدأ على الخبر؛ لأنَّكَ – لو لم يُعملْ[١] ذلك – لم تَدْرِ أيُّهما المبتدأ فلمّا كان التَّقديم يُزيل الإشكال، ويفيد المعنى لزم التَّقديم. وأمّا ما يلزم تقديمه :[٢] فأن يكون المبتدأ نكرة، والخبر ظرفًا أو حرف جرٍّ، نحو قولك : لي عليه ألفان، وتحته بساطان، وإنَّما لزم التَّقديم؛ لأنَّ الظَّرف وحرف الجرِّ ممّا يُوصف به المبتدأ [النَّكرة][٣]، والظَّرف في محلِّ النَّكرة، فلو أُخِّر عنه لاشتبه بالصِّفات، وإذا قُدِّم زال الاشْتباهُ؛ إذ[٤] كان الوصف لا يتقدَّم على موصوفه ولا الصِّلة على موصولها.

وأمّا الثّالث – وهو ماذكره ابنُ جنّي – : فإنَّما قدِّم اتِّساعًا والنِّيَّة به التَّأخير، فتقول : قائمٌ زيدٌ، والتَّقدير : زيدٌ[٥] قائم، وفي (قائم) ضمير يرجع إلى (زيد)، فقُدِّم عليه؛ إذْ كانتِ النِّيَّة به التَّأخير، هذا مذهب (سيبَوَيْهِ)[٦]، وكذلك قولنا: في الدّار زيدٌ، (زيدٌ) مرفوعٌ بالابتداء، و(في الدّار) خبرٌ عن (زيدٍ)، وفي

---

(١) – في (ع) : (تَعْمَلُ).

(٢) – في الأصل : (فأما لا يجوز تقديمه) وهو وهم من الناسخ. والتصويب من (ع).

(٣) – زيادة من (ع)، والعبارة فيها (... مما يوصف به النكرة، والظرف ...) وفي الأصل (... به المبتدأ، والظرف) والمعنى يتم بالجمع بينهما.

(٤) – في الأصل : (إذا)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٥) – في الأصل : (زيداً)، وهو خطأ، والتصويب من (ع).

(٦) – انظر الكتاب : ١/ ٢٧٨.

الظَّرف ضميرٌ يرجع إلى (زيدٍ)، وإن كان مقدَّمًا عليه. وعند (أبي الحسن الأخفَش)[1] أنَّ (زيداً) مرفوع بالظَّرف كما يرتفع بالفعل إذا قال: قام زيدٌ، وكما يرفعه (سيبَوَيهِ) بالظَّرف إذا كان معتمداً على ما قبله، نحو قولنا: زيدٌ في الدّار أبوه، فـ(أبوه) يرتفع بـ(في الدّار) في هذه المسألة بلا خلاف بينهم. ومَن رفع بالظَّرف لم يجز عنده: (في أَكْفانِهِ دَرْجُ المَيِّتِ)[2]، ولا[3] (في بَيْتِهِ يُؤْتى الحَكَمُ)[4]؛ لأنَّه يكون عنده ضمير قبل الذِّكر. و(سيبَوَيْهِ) وأصحابه يجيزون ذلك؛ لأنَّ النِّيَّة به التَّأخير. ويجوز تقديم الخبر وهو جملة كما جاز وهو مفرد، تقول: منطلقٌ أبوه زيدٌ، على تقدير: زيدٌ منطلقٌ أبوه، وعليه قول الشّاعر[5]:

١٨ – إلى مَلِكٍ ما أُمُّهُ مِنْ مُحارِبٍ أَبوهُ وَلا كانَتْ كُلَيْبٌ تُصاهِرُهْ

16
/ تقديره: أبوه ما أُمُّهُ من محاربٍ، فـ(أبوهُ) مبتدأٌ، وقوله: (ما أُمُّهُ منْ [1/٣٤]

---

(١) – انظر المسألة رقم (٢٩) من كتاب التبيين ص١٣٧.

(٢) – القول في شرح التسهيل لابن مالك: ١/٤٩/ب، والمغني: ٥٨٠.

(٣) – (لا): ساقطة من (ع).

(٤) – المثل في: كتاب الأمثال: ٥٤، وجمهرة الأمثال للعسكري: ٢/١٠١، ومجمع الأمثال للميداني: ٢/٧٢ والمستقصى في أمثال العرب: ٢/١٨٣، وانظر المقتضب: ٤/١٠٢، واللسان (حكم). وهو مما حكته العرب على ألسنة الحيوانات إذ قالوا: إن الضبع التقط ثمرة، فاختلسها الثعلب، فأكلها فانطلقا يختصمان إلى الضَّبِّ، فقالت الضبع: يا أبا الحسل. فقال: سميعًا دَعوت. قالت: أتيناك لنختصم إليك. قالَ: عدلاً حكمتما. قالت: فاخرجْ إلينا. قال: في بيته يُؤتى الحَكَمُ. قالت: إني وجدت ثمرة. قال: حلوة فكليها، قالت: فاختلسها الثعلب. قال: لنفسه بغى الخير. قالت: فلطمتُهُ. قال: بحقك أخذت. قالت: فلطمني. قال: حُرٌّ انتصر. قالت: فاقض بيننا. قال: قد قضيت. فجرت أقوال الضَّبِّ كلها أمثالاً. وفي بعضها بدل الضبع الأرنب.

(٥) – هو الفرزدق.

١٨ – البيت من الطويل. ديوانه: ١/٢٥٠، الخصائص: ٢/٣٩٤، والمغني: ١٢٤، والهمع: ١/١١٨ والمقاصد: ١/٥٢٥.

محاربٍ) خبر المبتدأ، وقد تقدَّم عليه وهو جملةٌ.

قال : "واعلم أنَّ المبتدأ قد يُحذفُ تارةً، ويحذف الخبر أُخرى، وذلك إذا كان في الكلام دلالةٌ على المحذوف، فإذا قال لك القائل : من عندك؟ قلتَ : زيدٌ، أيْ : زيدٌ عندي، فحذفت (عندي) وهو الخبر. وإذا قال لك : كيف أنتَ؟ قلتَ : صالحٌ، أيْ : أنا صالحٌ، فَحذفْتَ (أنا) وهو المبتدأ. قال الله سبحانه : ﴿طاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْروفٌ﴾(١)، أي : طاعَةٌ وقولٌ معروفٌ أمثلُ من غيرهما، وإنْ شئتَ كان التَّقدير : أمرنا طاعةٌ وقولٌ معروفٌ، كما قال الشّاعر(٢):

١٩- فَقالَتْ عَلى اسْمِ اللَّهِ أَمْرُكَ طاعَةٌ

وَإِنْ كُنْتُ قَدْ كُلِّفْتُ ما لَمْ أُعَوَّدِ."

اعلم أنَّ الحذفَ إنَّما جاز اخْتصاراً وإيجازاً للعلم به، فمن المحذوف ما يُحذَفُ ويجوز إظهاره، ومنه ما يُحذف ولا يجوز إظهاره.

فممّا حُذفَ ولا يجوز إظْهارُهُ خبر المبتدأ الواقع بعد (لولا)، نحو قولك : لولا زيدٌ لأكرمْتُكَ، والتَّقدير: لولا زيدٌ موجودٌ أو حاضرٌ لأكرمْتُكَ. ولا يجوز إظهارُ الخبر هاهنا؛ لأنَّه أصلٌ مرفوضٌ، ولا يجوز أن يكون قولك : لأكرمتكَ، هو الخبر؛ لأنَّ ذلك جملةٌ، وليس فيها ذِكْرٌ يعود إلى (زيدٍ)، فإذا بطل أن يكون خبراً

---

(١) محمد : (٢١).

(٢) هو عمر بن أبي ربيعة.

١٩ – البيت من الطويل.

وهو في ملحقات ديوانه : ٤٨٢، وانظر الخصائص : ٢/ ٣٦٢، وأمالي ابن الشجري : ١/ ٣٢٠، والخزانة : ٢/ ١٥٠. وصدره في المغني : ٧٠١.

عُلمَ أنَّ الخبر محذوفٌ. وإنَّما لم يحسُنْ إظهار الخبر؛ لأنَّ (لولا) تدُلُّ على الوجود؛ لأنَّها موضوعةٌ لامتناع الشَّيْء لوجود غيره، والَّذي يدلُّ على الوجود لا يحتاج أن يذكر معه الوجود؛ فلهذه العلَّة رفضوا إظهار الخبر في هذا الموضع.

وممَّا حُذفَ خبره ويجوز إظهاره قولهم : زيدٌ قائمٌ وعمرٌو. والتَّقدير: زيدٌ قائمٌ وعمروٌ قائمٌ. فَحَذَفَ الثّاني لدلالة الأوَّل عليه، وكذلك لو كان الخبر جملة، نحو قولهم : زيدٌ قائمٌ أبوهُ وعمرٌو. والتَّقدير: زيدٌ قائمٌ أبوهُ، وعمرٌو قائمٌ أبوهُ، فحذَفَ
16
الجملة وهي في موضع خبرٍ، وعليه / حُملَ قوله تعالى : ﴿وَاللاّئي يَئِسْنَ مِنَ [٣٤/ب]
المَحيضِ مِنْ نِسائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاثَةُ أَشْهرٍ وَاللاَّئي لَمْ يَحِضْنَ﴾(١) والتَّقدير – واللَّه أعلم(٢) – : وَاللاّئي لَمْ يَحِضْنَ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاثَةُ أَشْهُرٍ، فَحَذَفَ الجملة، وهي في موضع خبر.

أمّا حذف المبتدأ فإنَّه كثير، نحو قولهم : كيف أنْتَ؟ فتقولُ : صالحٌ، التَّقدير: أنا صالحٌ. فحذفَ (أنا) وهو المبتدأ، وعليه قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍ مِنْ ذلِكُمُ النّارُ﴾(٣) التَّقدير – واللَّه أعلم – هي النّار، فحذف (هي) لدلالة (النّار) عليه .وكذلك قوله تعالى :﴿ لا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ الَّذينَ كَفروا في البِلادِ . مَتاعٌ قَليلٌ﴾(٤) التَّقدير – واللَّه أعلم – : تَقَلُّبُهُمْ مَتاعٌ قليلٌ.

وهو كثيرٌ، فقسْ عليه فإنَّ في المسائل طولاً.

---

(١) – الطلاق : (٤).

(٢) – (والتقدير والله أعلم) : ساقط من (ع).

(٣) – الحج : (٧٢) في الأصل : (قل هل ... من ذلكم النار) وكأنه توهم أنها: (قل هل أنبئكم بشر من ذلك مثوبة ...) الآية (٦٠) من المائدة وتصويب الشاهد من (ع).

(٤) – آل عمران : (١٩٦) – (١٩٧).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

باب الفاعل

قال : " اعلم أنَّ الفاعل[١] كلُّ اسم ذكرتَهُ بعد فعلٍ[٢]، وأسندتَ ونسبتَ ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وهو مرفوع بفعله، وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه، والواجب وغير الواجب[٣] في ذلك سواءٌ ، تقول في الواجب : قام زيدٌ. وفي غير الواجب : ما قام زيدٌ، وهل يقوم زيدٌ."

اعلم أنَّ الفاعل عند أهل العربيَّة : هو كلُّ اسمٍ ذكرتَه بعد فعلٍ، وحدَّثتَ بالفعل عنه، وبنيته له، وأسندتَه إليه، فبهذه الصِّفات يصير فاعلاً، لا لإحداث شيءٍ في الحقيقة.

والفاعل عند المتكلِّمين : هو المُحْدِثُ للفعل والمُخرِج له من العدم إلى الوجود، سواءٌ تقدَّم على فعله أو تأخَّر عنه[٤].

والنَّحْويّون يقولون : إنَّ الفاعل إذا تقدَّم على الفعل صار[٥] مبتدأً وخبرًا، ولا يسمّونه فعلا وفاعلاً. بيان ذلك أنَّ قولنا : مات زيدٌ، فعل وفاعلٌ، والموتُ لا يحسن وقوعه من (زيدٍ) حتّى يقال إنَّه فاعله، وكذلك قولنا : ما قام زيدٌ، فعل وفاعل، ولم يوجد منه / فعلٌ، ولهذا قال : "الواجبُ وغير الواجب في ذلك سواءٌ" فالواجب ما 17 [١/٣٥]

---

(١) – في (مل) زيادة : (عند أهل العربية).

(٢) – كان ينبغي أن يقول : "فعل مبني للمعلوم".

(٣) – أي الواقع وغير الواقع.

(٤) – انظر شرح الأصول الخمسة : ٥٣٥، وكتاب الإرشاد : ١٠٩.

(٥) – الضمير المستتر للتركيب، أي صار التركيبُ مبتدأً وخبرًا.

كان ماضيًا وغير الواجب ما كان مستقبلاً أو أمرًا أو نهيًا أونفيًا أو استفهامًا أو دعاءً. وقولنا : يقوم زيدٌ. مثبتٌ وليس بواجب فَعَلى هذا كلُّ واجبٍ مُثْبَتٌ وليس كلُّ مثبتٍ واجبًا. هذا مذهب البصريّين.

وعند الكوفيّين به(١) أنَّ الفاعل مرفوعٌ بفعله مقدَّمًا ومؤَخَّرًا(٢)، يقولون : زيدٌ قامَ، فعلٌ وفاعلٌ، ولا يسمّون مبتدأً وخبرًا له [إلاّ](٣) ما كان من اسمين أو ما جرى مجراهما(٤).

وقد مضى أنَّ الفاعل إنَّما ارتفع؛ لأنَّه لا بدَّ في الكلام منه، والعامل فيه فعله المقدَّمُ عليه. ولا يجوز تقديم الفاعل على فعله، وقد يجوز تقديم المفعول على الفاعل، نحو : ضربَ عمرًا زيدٌ. ويجوز، أيضًا تقديم المفعول على الفعل نفسه لَمّا كانتِ النِّيَّة بذلك التَّأخيرَ.

قال : "واعلم أنَّ الفعل لا بُدَّ له من فاعلٍ(٥)، ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فإنْ لم يكن مظهرًا بعده فهو مضمر فيه لا محالة، تقول : زيدٌ قام، فـ (زيدٌ) مرفوع بالابتداء، وفي (قام) ضمير (زيدٍ)، وهو مرفوع بفعله".

اعلم أنَّ الفاعل لَمّا كان يرتفع من حيث الإسنادُ والذِّكْرُ بعد الفعل وجب أن يكون بعد فعله؛ لأنَّه محالٌ أن يوجد فاعل لا فعل له، فإذا لم يكن مظهرًا بعده(٦)

---

(١) – كذا في الأصل و(ع)، ولا ضرورة لقوله : "به".

(٢) – انظر الإنصاف : ٢/٦١٥ – ٦١٦، والهمع : ١/١٥٩.

(٣) – تكملة.

(٤) – (هذا مذهب البصريين ... أو ما جرى مجراها) : ساقط من (ع).

(٥) – في (مل) : (الفاعل) بـ(أل) التعريف.

(٦) – (بعده) : ليست في (ع).

وجب أن يكون مضمراً فيه، فإذا قلنا : زيدٌ قام، فـ (زيدٌ) مرفوع بالابتداء، و(قام) فعلٌ، وفاعله مضمرٌ فيه، و(قام) في موضع رفع بأنَّه خبر المبتدأ، والفاعل في (قام) ضميرٌ يرجع إلى (زيدٍ) وهو رفعٌ، والدَّليل على أنَّ فيه ضميراً يرجع إلى الأوَّل أنَّكَ تقولُ : الزَّيدان قاما، والزَّيدون قاموا، أو هندٌ[1] قامتْ، فتجد الضَّمير على قدر ما يرجع إليه.

قال : "فإنْ خلا الفعل من الضَّمير لم تأتِ فيه بعلامة تثنية ولا جمع؛ لأنَّهُ لا ضمير فيه، تقول : قام زيدٌ، وقام الزَّيدان وقام الزَّيدون، كلُّهُ بلفظ واحد في (قام) فإنْ كان / فيه ضميرٌ جئت بعلامة[2] التَّثنية والجمع تقول : الزَّيدان قاما، والزَّيدون قاموا، فالألف في (قاما) علامة التَّثنية والضَّمير، والواو في (قاموا) علامة الجمع والضَّمير."

17
[٣٥/ب]

اعلم أنَّ الفعل إذا تقدَّم على فاعله وُحِّدَ ولم تأتِ فيه بعلامة لتثنية ولا جمع، هذه اللُّغةُ العالية الفصيحةُ، من ذلك قوله تعالى : ﴿قالَ رَجُلانِ مِنَ الَّذين يَخافونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِما﴾[3]. فإذا تأخَّر الفعل عن فاعله ثنِّيْتَ ضمير الفاعل في الفعل وجمعته، تقول : الزَّيدان قاما، والزَّيدون قاموا.

فإن قيل : فكيف لم يُظْهروا علامة التَّثنية والجمع كما أظهروا علامة التَّأنيث؛ لأنَّ القصد في إظهار علامة التَّأنيث أن يعلم أنَّ الفعل لِمُؤنَّثٍ، وكذلك يلزم في التَّثنية والجمع.

---

(١) – في (ع) : (وهند).

(٢) – في (مل) : (جئت فيه بعلامة).

(٣) – المائدة : (٢٣).

قيل : إنَّ التَّثنية والجمع غير لازمين، والتَّأنيث لازمٌ، ألا ترى أنَّ المؤنَّث لاينقلب مذكَّرًا، فلزومه أوجب إظهار علامته، والتَّثنية والجمع انتقالهما لم يجعل لهما علامة، ألا ترى أنَّ الاسم يثنّى ثمَّ يوحَّدُ ثمَّ يُجمع ثمَّ يفرد ويثنّى[1]، وأيضا فإنَّ التَّثنية والجمع يدخلان على المؤنَّث كما يدخلان على المذكَّر، فهذا فرق ما بينهما. فإن قيل : {فقد قالوا} : «أكَلوني البراغيثُ»[2]، وجاء في قوله تعالى : ﴿وَأَسَرّوا النَّجْوى الّذينَ ظَلَموا﴾[3]. قيل أمّا قولهم : (أكَلوني البَراغيثُ) فإنَّه مجازٌ؛ لأنَّ البراغيثَ لا تأكل ولكنَّها تَقْرِصُ. ومنهم من قال : إنَّه على التَّقديم والتَّأخير[4]، وتقديره : البراغيثُ أكلوني.

وأمّا الآية فإنَّها محمولة على ما تقدَّم[5]، على أنَّ بعضهم يجعل هذه لُغَةً لبعض العرب[6]، ويرى تقديم علامة التَّثنية والجمع، ويشَبِّهها[7] بتاء التَّأنيث، وإن كان الفصيحُ[8] غيرها. وعليه يُحملُ قول الشَّاعر[9] :

---

(١) – في (ع) : (ثم يُوَحَّد ويجمع ثم يثنى ...).

(٢) – انظر سيبويه : ١/٥، ٦، ٣٩، ومعاني القرآن للأخفش : ١/٢٦٢، والهمع : ١/١٦٠، والأشموني والصبان عليه : ٢/٤٨.

(٣) – الأنبياء : (٣).

(٤) – (والتاخير) : ساقطة من (ع).

(٥) – انظر معاني القرآن للفراء ٢/١٩٨، ومعاني القرآن للأخفش : ١/٢٦٢، وإعراب القرآن للنحاس : ٣/٣٦٦.

(٦) – هذه اللغة قيل إنها لطيء، وقيل لأزد شنوءة. انظر الهمع : ١/١٦٠، والأشموني على الألفية، وشرح الصبان على الأشموني : ٢/٤٨.

(٧) – في (ع) : (وَشَبَّهَها).

(٨) – في الأصل : (الفصح)، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

(٩) – هو الفرزدق.

٢٠ – .... يَعْصِرْنَ السَّليطَ أَقارِبُهْ

وَ« قُمْنَ جواريكَ »، وأشباهه.

قال : "فإن كان الفاعل مؤنَّثًا جئت في الفعل بعلامة التَّأنيث، تقول : قامتْ هندٌ / ، وقعدتْ جُمْلٌ، فالتّاءُ علامة التَّأنيث. فإن كان التَّأنيث غير حقيقيٍّ كنتَ في إلحاق العلامة وتركها مُخَيَّرًا، تقول : حَسُنَتْ دارُكَ، واضطَرَمَتْ نارُكَ، وإنْ شئتَ : حسُنَ دارُكَ(١)، واضْطَرَمَ نارُكَ(١)، إلاّ أنَّ إلحاقها أحسن من حذفها.

18
[١/٣٦]

فإن(٢) فصلتَ بين الفاعل والفعل ازداد تركُ العلامة حُسْنًا، تقول : حَسُنَ اليومَ دارُكَ، واضْطَرَمَ اللَّيْلةَ نارُكَ. وقد يجوزُ مع الفصل تذكير الفعل مع التَّأنيث الحقيقيِّ، قال الشّاعر(٣) :

---

٢٠ – البيت من الطويل، وتمامه : وَلَكنْ دَيافيٌّ أبوه وَأُمُّهُ بحورانَ ... ... وهو في ديوانه : ١/٤٦ ومعاني القرآن للأخفش : ١/٢٦٣، وانظر سيبويه : ١/٣٢٦، والتبصرة : ١/١٠٨، وأمالي ابن الشجري : ١/١٣٣، وشرح المفصل : ٣/٨٩، ٧/٧، واللسان (سلط)، ومعجم البلدان : (دياف). وعجزه في الإيضاح : ٢/٨٦، ٢٣٩ الخصائص : ٢/١٩٤، والمخصص : ١٦/٨٠، والهمع : ١/١٤٢، والخزانة : ٢/٣٨٦، ٣/٢٩٣، ٣٣٤. والبيت من قصيدة يهجو بها عمرو بن عفراء الضبيّ. الديافي : المنسوب إلى دياف وهي من قرى الشام يقطنها النبط، "وإذا عرضوا برجل أنه نبطي نسبوه إليها" انظر معجم البلدان (دياف). وحوران : ناحية من أعمال دمشق ذات قرى كثيرة. والسليط : الزيت.

(١) – (نارك) : ليست في (مل).

(٢) – في (ع) : (وإن).

(٣) – غير معروف.

٢١ - إِنِ امْرَأً غَرَّهُ مِنْكُنَّ واحِدَةٌ

بَعْدي وَبَعْدَكِ في الدُّنْيا لَمَغْرورُ

ولم يقل (غَرَّتْهُ)".

اعلم أنَّكَ تُلحقُ في فعل المؤنَّث تاءً. سواءٌ كان المؤنَّثُ له علامة أو(١) ليس له علامة. وهذه التّاء إنَّما تلحق الفعل الماضي، فإذا صِرْتَ إلى المضارع نابت تاء المضارعة عنها، وفرَّقْتَ بين تاء المؤنَّث وتاء المذكَّر الحاضر بشاهد الحال.

واعلم أنَّ علامة التَّأنيث(٢) تلحق الأفعال والأسماء. ومجموع ما وقع الفرق(٣) به بين المؤنَّث والمذكَّر ستٌ(٤) علامات :

أحدها : الألف المقصورة، نحو : (حُبْلى) و (سَكْرى).

الثّانية : الألف الممدودة وتسمّى ألِفَيْ التَّأنيث، نحو : (حمراءَ) و(صفراءَ).

الثّالثة : الهاء(٥) وهي تختلف كثيراً وتجيء على ضروبٍ : منها ما يختصُّ بالتَّأنيث، نحو : (حمزة) و (طلحة) و (فاطمة)، ومنها ما يدخل للفرق، نحو :

---

٢١ - البيت من البسيط.

وهو من شواهد الفراء في معاني القرآن : ٢/٣٠٨، وانظر الخصائص : ٢/٤١٤ والإنصاف : ١/١٧٤، وشرح الكافية الشافية : ٢/٥٩٦، والمساعد : ١/٣٩٠ واللسان (غرر)، والمقاصد : ٢/٤٧٦، وصدره في الهمع : ٢/١٧١.

(١) - انظر الحاشية رقم (٢) ص١٩.

(٢) - في (ع) : (تاء التأنيث).

(٣) - في (ع) : (في الفرق).

(٤) - في الأصل رُسِمَتْ (سة) بالهاء، والتصويب من (ع).

(٥) - في (ع) : (التاء).

(قائم) و(قائمةٍ). ومنها ما يلحق الواحد ولا يلحق الجمع، نحو (شجرةٍ وشجرٍ) و (تمرةٍ وتمرٍ).

الرابع : الياء[1]، نحو : (تفعلينَ) و (تضْربينَ)، وكذلك في الأمر، نحو (افْعلي) و(اضْرِبي).

الخامس[2] : نونُ جماعة التَّأنيث : (هُنَّ يَضْرِبْنَ) و(ضَرَبْنَ)[3].

السّادس : تاء التَّأنيث، نحو (قامتْ) و (ضربتْ).

فإن قال قائلٌ : فإنَّ التَّاء قد تكون علامةً للخطاب في المذكَّر والمؤنَّث نحو قولك : ضربتَ يا رجلُ، وضربْتِ يا امرأةُ. قيل له[4] : هذه التّاء غير دالَّة على التَّأنيث وإنّما هي للخطاب على ما ذكرتَ، ولكن كسرتها[5] علامة للتَّأنيث؛ لإنَّ الكسرة من جنس الياء، والياء تكون / علامة للتأنيث. 18 [٣٦/ب]

واعلم أنَّ المؤنَّث على ضربين : تأنيثٌ حقيقيٌّ، وتأنيث غير حقيقيٍّ.

فإذا كان التَّأنيث حقيقيًّا لزم إلحاق العلامة في الفعل فرقًا بينه وبين المذكَّر. والتَّأنيث الحقيقيُّ : هو كلُّ ما يعقل ويُنْتِجُ. فأمّا ما لا يعقل ولا يُنْتِجُ فإنَّ تأنيثه غير حقيقيٍّ، فأنْتَ مخيَّرٌ بين إلحاق العلامة وتركها.

---

(١) – في (ع) : (التاء)، وهو تصحيف.

(٢) – في الأصل : (والخامس) بإقحام الواو، والتصويب من (ع).

(٣) – (ضَرَبْنَ) : ساقطة من (ع).

(٤) – (له) : ساقطة من (ع).

(٥)– في (ع) ضبطت العبارة على النحو التالى : (على ما ذَكَرْتُ ولكنَّ كَسْرَتَها ...) بضم تاء الفاعل وتشديد نون (لكن) ونصب (كسرة). فأما ضم تاء الفاعل فهو وَهْمٌ؛ لأن المراد (على ما ذَكَرْتَ في سؤالك) وأما تثقيل (لكنّ) فيصحّ كما يصحّ تخفيفها.

إلاّ أن العرب قد ذكَّرَتْ أشياء وأنَّثَتْ أشياء على قَدْرِ وَضْعِها، فالاقتداء بها أحسن. ولو ذُكِّرَ المؤنَّث وأُنِّثَ المذكَّرُ لجاز، من ذلك قوله تعالى :﴿ وَأَخَذَ الَّذين ظَلَموا الصَّيْحَةُ ﴾(١) وقوله تعالى :﴿ فَمَنْ جاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّه ﴾(٢) وقال تعالى : ﴿ فَظَلَّتْ أَعْناقُهُم لَها خاضِعينَ ﴾(٣) وقد قيل : إنَّ هذا محمولٌ على المعنى(٤). والله أعلم. وقيل: إنَّ الأعناق الرُّؤَساءُ(٥). وقال الشّاعر(٦) في تذكير المؤنَّث :

٢٢ – فَلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها وَلا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقالَها

أراد : ولا أرض أبْقَلَتْ، وقد كان يمكنه تأنيثه، ولكنَّه جاء به مذكَّراً(٧). وقد قيل: إنَّه أراد المكان.

---

(١) – هود : (٦٧).

(٢) – البقرة : (٢٧٥).

(٣) – الشعراء : (٤).

(٤) – انظر إعراب القرآن للنحاس ٢/٩٩، و١/٢٩٣، و٢/٤٨٢.

(٥) – ينسب هذا القول إلى مجاهد انظر معاني القرآن للفراء : ٢/٢٧٦ – ٢٧٧.

(٦) – هو عامر بن جُوَيْن الطائيّ.

٢٢ – البيت من المتقارب.

وهو من شواهد سيبويه : ١/٢٤٠، وانظر معاني القرآن للفراء : ١/١٢٧، ومعاني القرآن للأخفش : ١/٥٥، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٢٧٩، والأصول : ٢/٤٣٦، والإيضاح : ٢/٨٧، والتبصرة : ٢/٦٢٤، والخصائص : ٢/٤١١، وشرح المفصل : ٥/٩٤، والمخصص : ١٦/٨٠، وشرح الكافية الشافية : ٢/٥٩٦، والمقرب : ١/٣٠٣، والخزانة ١/٢١، ٣/٣٣٠ وفيها تعليق طويل حوله، واللسان (بقل) و(أرض). وعجزه في معاني القرآن للأخفش : ٢/٣٠٠، والإيضاح : ٢/١٣٤، وأمالي ابن الشجري : ١/١٥٨، ١٦١، والمغني : ٧٣١، ٧٤٦ وأوضح المسالك : ٢/١٠٨، والهمع : ٢/١٧١. وهو يصف أرضاً مُخْصِبَةً لما أصابها من وافر الغيث. المزنة : السحابة البيضاء. ودقت : أمطرت.

(٧) – لو أنث لصحّ الوزن ولكن بشرط تخفيف الهمزة من (إبقالها). وقد ذكر الأعلم الشنتمريّ أنه يروى بالتأنيث وتخفيف الهمز.

وكذلك يفعلون إذا ذكَّروا المؤنَّث أو أنَّثوا المذكَّر يقصدون هذه المقاصد، والأصل فيه ما قدَّمتُ لك أنَّ كلَّ ما لا يعقل وليس له فرجٌ فتأنيثه وتذكيره سواءٌ، فلا فرق بين قولك : اضْطرمَ نارُكَ، وبين وقولك : اضْطرمتْ نارُكَ، إلاَّ أنَّ إلحاق العلامة أحسنُ لموافقة الوضع. فإذا فصلتَ بين الفعل وبين الاسم كان تركُ العلامة أحسنَ؛ لأنَّ الفاصل قد قام مقام العلامة فلا يُجْمعُ بينهما، والجمع بينهما جائزٌ؛ لأنَّ الفاصل على الحقيقة ليس بعلامة تأنيث. والدَّليل على أنَّ حذف العلامة أحسن أنَّهم قد حذفوا العلامة في التَّأنيث الحقيقيِّ مع الفصل فمع غير الحقيقيِّ أولى، قال الشّاعر :

إنَّ امْرَأً غَرَّهُ منْكُنَّ واحِدَةٌ .... (١)

ولم يقل : (غَرَّتْهُ)؛ لأنَّه أقام (منكنَّ) مقام علامة التَّأنيث لَمّا كان زائداً، كما أنَّ التَّاء زائدة.

19 [أ/٣٧] **قال : "ولك في كلِّ جماعة تذكير فعلها وتأنيثه، تقول : قام الرِّجال، وقامتِ الرِّجال، وقام النساء، وقامتِ النساء / ، فمَنْ ذكَّر أراد الجمع ومنْ أنَّث أراد الجماعة".**

اعلم أنَّ كلَّ(٢) جمع مكسَّرٍ فله جمع وجماعة، فمن أنَّث فعله حمله على الجماعة، ومن ذكَّر فعله حمله على الجمع، وقد ورد القرآن بهما جميعًا، قال اللَّه تعالى : ﴿وَإِذْ قالَتِ المَلائِكَةُ﴾(٣) وَ(المَلائِكَةُ) لَيْسوا إناثًا؛ لأنَّ اللَّه تعالى ردَّ ذلك على قائله منْ أهل الجاهليَّة(٤)، وإنَّما التَّقدير - واللَّه أعلم - إذْ قالَتْ جماعة

---

(١) - تقدم برقم (٢١).

(٢) - في الأصل : (لكل)، وما أثبته من (ع).

(٣) - آل عمران : (٤٢) و (٤٥).

(٤) - ذلك في قوله تعالى : ﴿أفاصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة إناثًا إنّكم لتقولون قولاً عظيمًا﴾ الإسراء : (٤٠)، وقوله سبحانه : ﴿أم خلقنا الملائكة إناثًا وهم شاهدون﴾ الصافات : (١٥٠)، وقوله تبارك اسمه : ﴿وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثًا أشهدوا خلقهم سَتُكْتَبُ شهادَتُهم ويسألون﴾ الزخرف : (١٩).

الملائكة. وقال تعالى : ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾[1] والتَّقدير - واللَّه أعلم - وقال جمعُ نسوةٍ في المدينة[2]. فعلى هذا تقول : قالَ الرِّجالُ، تريد جمعَ الرِّجالِ[3]، وقالتِ الرِّجالُ، تريدُ جماعة الرِّجالِ [وَ][4] ليس هذا من قبيل التَّذكير والتَّأنيث بل هذا محمول على المعنى، ومن ذلك قول (الحُطَيْئَةِ) :

٢٣- وَإِنِّي لَراجيهِ وَإِنْ كانَ نائِيًا[5] رَجاءَ الرَّبيعِ أَنْبَتَ البَقْلَ وابِلُهْ

لِزُغْبٍ كَأَوْلادِ القَطا رَاثَ خَلْفَها عَلى عاجِزاتِ النَّهْضِ حُمْرٍ حَواصِلُهْ

ولم يقل : (حَواصِلُها)؛ لأنَّه أراد الجمع، واللَّه أعلم .

إن سأل سائلٌ فقال : لِمَ سَكَّنوا لام الفعل مع ضمير الفاعل، فقالوا : (ضَرَبْنَ) و(ضَرَبْتُ) و(ضَرَبْتَ)[6] و(ضَرَبْنا)، وفتحوها مع ضمير المفعول فقالوا :

---

(١) - يوسف : (٣٠).

(٢) - في (ع) : (جمع نسوة المدينة)، والصحيح ما جاء في الأصل؛ لأن المراد بعض نسوة المدينة لا كلهن.

(٣) - (تريد جمع الرجال) : ساقط من (ع).

(٤) - تكملة من (ع).

٢٣ - البيتان من الطويل. من قصيدة يمدح بها الوليد بن عقبة. وهما في ديوانه : ٢٣٩. والثاني في المقرب لابن عصفور : ١/٢٥٢، ومقاييس اللغة (خلف) ٢/٢١٢، واللسان (خلف). الوابل : المطر الشديد. والزغب : صغار الطير واستعارها الشاعر لأولاده لبيان ضعفهم. والقطا : طائر معروف بضعفه. وراث : أبطأ. وجاء في اللسان : "يعني راث مُخَلِّفُها، فوضح المصدر موضعه، وقوله حواصله قال الكسائي : أراد حواصل ما ذكرنا. وقال الفراء : الهاء ترجع إلى الزغب دون العاجزات التي فيه علامة الجمع؛ لأن كل جمع بُنِيَ على صورة الواحد ساغ فيه تَوَهُّمُ الواحد ... ويقال : الهاء ترجع إلى النهض وهو موضع في كتف البعير فاستعاره للقطا، وروى أبو عُبَيْدٍ هذا الحرف بكسر الخاء، وقال : الخلف الاستقاء، قال أبو منصور : والصواب عندي ما قال أبو عمرو : إنّه الخَلْفُ بفتح الخاء. قال (أي أبو منصور الأزهري) : ولم يعز أبو عُبَيْدٍ ما قال في الخلف إلى أحد.

(٥) - في الأصل : (نائبًا) وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

(٦) - في الأصل : (ضَرَبْتْ وَ ضَرَبَتْ)، وهو وَهْمٌ، والتصويب من (ع).

(ضَرَبَنا) و(ضَرَبَني) و(ضَرَبَهم) و(ضَرَبَهُنَّ)؟

فالجواب عن ذلك أنَّ ضمير الفاعل مع الفعل[1] تنزَّل عندهم منزلة كلمة واحدة، فلو حرَّكوا اللاَّم لاجتمع أربع حركاتٍ متواليات في كلمة واحدة وذلك ما لا يوجد في كلامهم. وليس كذلك ضمير المفعول؛ لأنَّ الفعل مع المفعول كلمتان فإذا حرَّكوا اللاّم[2] لا تَجْتَمِعُ أربعُ حركاتٍ.

فإن قيل: فقد قالوا: (قَعَدَتا) و (ضَرَبَتا) فاجتمع مع ضمير الفاعل أربع حركات. قيل له: حركة التّاء ليست بلازمة ألا ترى أنَّك تقول: (قَعَدَتْ) و (ضَرَبَتْ) فَتُسْكِنُ التّاء، وإنَّا حُركتْ بالفتح لمكان الألف[3]، كما تحرَّك بالكسر لالتقاء السّاكنين، إذا قُلْتَ: ضَرَبَتِ المرأةُ. فإن قيل: فقد قالوا: (عُلَبِطٌ) و(هُدَهِدٌ) و(دُوَدِمٌ) مع ألفاظ كثيرة، وهذه / أربع حركاتٍ. قيل: الأصل في [٣٧/ب] هذه الألفاظ (هُداهِدٌ) و(عُلابِطٌ) و(دُوادِمٌ) فحذفوا الألف وهي مُرادةٌ، والعربُ إذا حذفتْ شيئًا وهو مرادٌ فكأنَّهم لم يحذفوه.

فأمّا (العُلَبِطُ) فهو الجَمَلُ الغليظ الضَّخمُ، يقال منه: بعيرٌ عُلَبِطٌ وعُلابِطٌ، وناقةٌ عُلَبِطَةٌ وَعُلابِطَةٌ. وأمّا (الهُدَهِدُ): فيقال: هَدْهَدَ الطّائرُ هَدْهَدَةً [إذا][4] قَرْقَرَ وكلُّ ما قَرْقَرَ من الطَّيْرِ فهُوَ هُدَهِدٌ، وفَحْلٌ هُداهِدٌ كثير الهَدْهَدَةِ. و(الدُّوَدِمُ) شِبْه الدَّمِ يخْرُج من السَّمُرَةِ، يقال: حاضتِ السَّمُرَةُ إذا خرج ذلك منها، ويقال له: دُوادِمُ السَّمُرَةِ [بالألف][5] واللّه أعلم.

---

(١) - في (ع): (المفعول)، وهو تحريف.

(٢) - في (ع): (ولم).

(٣) - أي لمناسبة الألف.

(٤) - تكملة من (ع).

(٥) - زيادة من (ع).

فإن قال قائلٌ : فلِمَ سَكَّنوا لام الفعل ولم يُسَكِّنوا ما سواها من حروف الكلمة؟ قيل له : أمَّا فاء الفعل فلا سبيل إلى تسكينه؛ لأنَّه لا يُبْتدأ بساكن، فلهذا وجب تحريكه، وأمّا العين فلا يجوز تسكينها؛ لأنْ بحركتها يوقف على[1] الأبْنية، نحو (فَعَل) و(فَعُل) و(فَعِل). ولم يجزْ أن يُسْكَنَ الرَّابع؛ لأنَّه كان يَشْتَبِهُ بفعل المؤنَّثة[2] الغائبة. فلم يبق غير الثّالث فسَكَنَ. واللّه أعلم بالصَّواب[3].

---

(١) - في (ع) : (يفرق بين ...).

(٢) - في الأصل و (ع) : (المؤنث)، وهو سَهْوٌ، والصواب ما أثبته.

(٣) - (بالصواب) : ليست في (ع).

باب المفعول الَّذي جُعِلَ الفعلُ حديثاً عنه وهو ما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ

قال : "اعلم أنَّ المفعول(١) في هذا الباب يرتفع من حيث يرتفع الفاعل ؛ لأنَّ الفعل قبل كلٍّ واحد منهما حديثٌ عنه ومسندٌ إليه، وذلك قولك : ضُرِبَ زيدٌ، وشُتِمَ بكرٌ."

اعْلَمْ أنَّ الفاعل لَمّا كان يرتَفع عند أهل العربيَّةِ بإسْناد الفعل إليه وتقديمه عليه، والحديث به عنه، وأرادوا أنْ يخبروا عَمَّن وقع الفعل عليه دون من فعله أسندوا الفعل إلى المفعول، وحدَّثوا بالفعل عنه، وحذفوا الفاعل فصار المفعول يرتفع من حيث كان يرتفع الفاعل سواءٌ؛ لأنَّ الفعل لا يجوز أن يبقى بغير محدَّث عنه، ضمّوا
20
[٣٨ /أ] أوَّل الفعل في هذا الباب وكسروا ثانيَهُ المُتَحَرِّكَ / ، ثانيًا كان أو(٢) ثالثًا(٣). وإنَّما ضَمّوا أوَّله؛ ليكون على بناء مُخالفٍ لبناء فعل الفاعل. وأمّا كسر العين فليكون التَّساوي في الأفعال كلِّها، فاختاروا الكسرة؛ لأنَّ الكسرة حركةٌ بين حركتين فهذا البناء لا يكون إلاّ من فعل يتعدّى، نحو (ضَرَبَ) و (شَتَمَ) و(قَتَلَ)، وأشباه ذلك. فإن كان الفعل لا يتعدّى لم يجز أنْ يُبْنى منه فعلُ مالم يُسَمَّ فاعله(٤). والمُتعدّي من الأفعال ما يتعدّى فاعله إلى مفعولٍ غيرَه. واللاّزم ما لا يتعدّى الفاعل.

---

(١) – في (مل) : (المفعول به).

(٢) – انظر الحاشية (٢) من ص١٩.

(٣) – "ثانيًا كان أو ثالثًا" : كذا في الأصل و(ع)، ولعله يريد بقوله (ثانيًا) أي إذا كان الفعْلُ ثلاثيًّا نحو (ضُرِبَ)، وبقوله (ثالثًا) أي إذا كان الفعل رباعيًّا نَحْوُ (دُحْرِجَ).

(٤) – لو كان هذا كلامًا صحيحًا فما نقول في قوله تعالى ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ﴾ الأنعام : ١٩، ٩٣، ١٠٦، ١٤٥، وهود : ٣٦، والكهف : ٢٧، وطه : ٤٨ والعنكبوت : ٤٥، والزمر : ٦٥، والزخرف : ٤٣، والجن : ١.

فأمّا اللاّزم فتختصُّ به أبنية، فمن ذلك (فَعُلَ) بضمِّ العين، نحو(شَرُفَ) و(كَرُمَ) و(ظَرُفَ)، و(انْفَعَلَ) بزيادة النّون، نحو : انْكَسَرَ الكوزُ، وانْبَجَسَ الماءُ، وأشباه ذلك، و(افْعالَّ) نحو : (احْمارّ) و(اصْفارَّ). فأمّا (افْعَوْعَلَ) فإنّه يجيء لازمًا في أكثر الأمر، وقد جاء متعدِّيًا. فإذا أردتَ أن تبنيَ فعل ما لم يُسَمَّ فاعله من شيء من هذه الأفعال فَلَكَ أنْ تُعدِّيه بأحد ثلاثة وهي : الهمزة نحو (خرج) فتقول : (أخْرجْتُهُ)، وبتضعيف العين نحو (خرَّجْتُهُ)، وبحرف الجرِّ نحو (خَرَجْتُ بِهِ) ثمَّ تبنيه فتقول : أُخْرِجَ زَيْدٌ، وخُرِّجَ زيدٌ، وخُرِجَ بزيدٍ. فيستوي حُكْمُ اللاّزم والمتعدّي؛ لأنَّك نقلته بأحد الثّلاثة الأشياء فصار متعدِّيًا.

قال : "فإن كان الفعل يتعدّى إلى مفعولين أقمتَ الأوَّل منهما مقام الفاعل فرفعتَه، وتركتَ الثّاني منصوبًا بحاله، تقولُ : أعطيتُ زيدًا درهمًا فإن لم تُسَمِّ الفاعلَ قلتَ : أُعْطِيَ زيدٌ درهمًا. فإنْ كان يتعدّى(١) إلى ثلاثة مفْعولينَ أقمْتَ الأوَّل منها(٢) مقام الفاعل فرفعتَه، ونصبت المَفْعولَيْنِ بعده، تقول : أعْلَمَ اللَّهُ زيدًا عمْرًا خَيْرَ النّاسِ، فإن لم تُسَمِّ الفاعل قلتَ : أُعْلِمَ زيدٌ عمرًا خيرَ النّاسِ."

اعلم أنَّ الأفعال المُتَعدِّية على ضربين : ضربٌ منها يتعدّى إلى مفعولٍ واحدٍ وقد مضى ذكره. والآخر يتعدّى إلى مفعولين. وما يتعدّى إلى مفعولين فهو على ضربين : أحدهما : يجوز لك أن تقتصر على أحدهما / والآخر : لا يجوز الاقتصارُ(٣) على أحدهما.

20 [٣٨/ب]

---

(١) – في (مل) : (... الفعل يتعدى).

(٢) – في الأصل و(ع) و(مل) : (منهما) وهو خطأ.

(٣) – في الأصل (الاختصار). وأثبت ما في (ع). لأنه يناسب ما قبله وما بعده.

فالّذي[1] يجوز لك الاقتصار على أحدهما لك أنْ تُقيم أيّهما شئتَ مقام الفاعل فترفعه وتنصب الثّاني بوقوع الفعل عليه، فيصير كأنّه تعدّى إليه الفعل على الانفراد.

وأمّا الّذي لا يجوز الاقتصار على أحد المفعولَيْن فهو أفعال الشّكِ واليقين، فلا يجوز أن تُقيم مقام الفاعل إلاّ الأوّل، نحو قولك : علمتُ زيداً منطلقًا. فتقولُ : عُلِمَ زيدٌ منطلقًا، ولا يجوز : عُلِمَ منطلقٌ زيداً، وإنّما لم يجُزْ؛ لأنَّ هذه الأفعالَ دخلتْ على المبتدأ والخبر، فصار المبتدأ مفعولاً أوّلَ، والخبر مفعولاً ثانيًا، وإنَّما تقصد بالإخْبارِ عن المعرفة دون النَّكرة.

فأمّا ما يتعدّى إلى ثلاثة مفعولينَ فهي هذه الأفعال، أعني أفعال الشَّكِّ واليقين، نُقِلَتْ بهمزة التَّعَدِّي، فتعدَّتْ إلى ثلاثة مفعولين، فإذا بَنَيْتَها لمفعول ما لم يُسَمَّ فاعله أقمتَ أحدها مقام الفاعل، ونصبتَ الباقي على ما كان عليه وقد مضى ذكره.

قال : "**فإنْ لمْ يكن الفعلُ مُتَعَدِّيًا لمْ يجُزْ إلاّ أن تَذْكُرَ الفاعل؛ لئلاّ يَبْقى[2] الفعل حديثًا من غيرِ مُحَدَّثٍ عنهُ، وذلك نحو : قام زيْدٌ، وقعدَ عمْرٌو، لا تقولُ : (قيمَ) ولا (قُعِدَ) لِما ذكرتُ لك. فإنْ اتَّصلَ به حرفُ جرٍّ أو ظرفٌ أو مصدرٌ جاز أن تُقيم كلُّ واحدٍ منها مقامَ الفاعلِ، تقولُ : سِرْتُ بِزَيْدٍ فَرْسَخَيْنِ يومَيْنِ سَيْراً شديداً. فإنْ أَقَمْتَ الباء وما عملتْ فيه مقام الفاعل، قلْتَ : سِيْرَ بِزَيْدٍ فَرْسَخَيْنِ يومين سيراً شديداً، فالباءُ وما عَمِلَتْ فيه الآنَ في موضعِ رَفْعٍ. فإنْ أقَمتَ**

---

(١) في (ع) : (والذي).

(٢) في (مل) : (يكون).

(الفرْسَخَيْنِ) مقام الفاعل قُلْتَ : سيرَ بزَيْدٍ فَرْسَخانِ يَوْمَيْنِ سيْراً شديداً. فإنْ أقمْتَ (اليَوْمَيْنِ) مقام الفاعل قُلْتَ: سيرَ بزَيْدٍ فَرْسَخَيْنِ يَوْمانِ سَيْراً شديداً. فإنْ أقمتَ المصْدَرَ مقامَ الفاعِلِ قُلْتَ : سيرَ بزَيْدٍ فرسخين يومين سيرٌ شديدٌ. ترفَعُ / الَّذي تُقيمُهُ مقام الفاعل لا غير."

21
[١/٣٩]

اعلم أنَّ الفعلَ لا بُدَّ له من فاعلٍ أوْ ما يقوم مقام الفاعل، يكون مُحَدَّثًا عنه بالفعل؛ لأنَّ الفعل لا بُدَّ منْ إسْناده إلى مرفوع على كلِّ حال. فإذا كان الفعل لازمًا لمْ يجُزْ أن تبنيَ منه فعل ما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ إلاَّ أنْ تُعَدِّيَهُ فحينئذٍ يقوم ما عدَّيْتَهُ إليه مقام الفاعل، وقد مضى ذكرُ ذلك. فإذا عدَّيْتَهُ بحرف جرٍّ كان الجار والمجرور في موضع رفع. وكل فعل لازم لا بُدَّ له من ظرف زمانٍ وظرف مكانٍ ومصدرٍ؛ لأنَّه مُحالٌ أنْ يوجد فِعْلٌ في غير زمان ومكانٍ أو غير دالٍّ على الحدث، فيصير الفعل المُتَعَدّي بحرف جرٍّ يَدُلُّ على أربعة أشياء، يجوز لك أنْ تُقيمَ مقام الفاعل أحدها، نحو قولهم : سِيْرَ بزَيْدٍ يومَ الجمعةِ فَرْسَخَيْنِ سَيراً شديداً. إنْ جَعَلْتَ الباء وما عملتْ فيه مقام الفاعل نصبت الباقي. وجاز أنْ تُقيمَ الجار والمجرور في موضع الفاعل، كما جاز في قوله تعالى : ﴿ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾(١)، وفي قولهم : «ما جاءَني مِنْ أَحَدٍ»(٢)، وفي قوله تعالى(٣) : ﴿ وكَفى بِاللَّهِ شَهيداً ﴾(٤) وفي وقولهم : «أَكْرِمْ بِزَيْدٍ» في التَّعجُّب. وإنْ رفعْتَ المصدر جعلْتَ (بِزَيْدٍ) فَضْلَةً وزيادةَ بيانٍ. فإذا(٥) رفعتَ المصدر فينبغي أنْ يكون

---

(١) – البقرة : (١٠٥).

(٢) – (وفي قولهم ... أحد) : ورد في (ع) بعد (وفي قوله ... شهيداً).

(٣) – من (ع)، في الأصل (قولهم).

(٤) – الرعد : (٤٣)، والإسراء (٩٦).

(٥) – في (ع) : (وإذا).

المصدر ممّا يدلُّ على جنْسٍ دون جنس ليصحَّ الإخْبارُ عنه؛ لأنَّ المصدر متى لم يكن مُتَخَصِّصًا لم يكن إقامَتُهُ موضع الفاعل حسنًا؛ لأنَّ ذلك يكون للتَّأكيد ولا يجوز أن يكون ما هو للتَّوكيد(١) مُخْبَرًا(٢) عنه؛ لأنَّه يؤدي إلى أنْ يكون ما لا بُدَّ منْهُ منهُ بُدٌّ. وإنّما كان هذا على هذا(٣) التَّقدير؛ لأنَّ قولك : سيرَ بزَيْدٍ، لم تُفِدْ بقولك (سَيْرًا) شيْئًا(٤) لم يوجدْ في (سيرَ)، فيكون منصوبًا فإذا خصَّصْتُهُ كان في (السَّيْرِ) معنًى غير الأوَّلِ، فرفعتَهُ. وعلى هذا قراءة من قرَأَ : ﴿فَإِذا نُفِخَ في الصُّورِ نَفْخَةً واحِدَةً﴾(٥) وَ (نَفْخَةٌ واحِدَةٌ)(٦).

فمن نصب (النَّفْخَةَ) جعلها فضلةً وزيادة بيان(٧). ومن رفع (النَّفْخَةَ) جعل (في الصّورِ) فضْلةً وزيادة بيان، وأقام (النَّفْخَةَ) مقام / الفاعل، وجعلها نفخةً مخصوصةً. 21 [٣٩/ب]

فأمّا ظرف المكان وظرف الزَّمان فإنَّهما يقومان مقام الفاعل فيُرْفَعانِ. فإذا رفَعْتَ أحدهما فإنَّكَ ترْفَعُهُ بأنَّه مقْصودٌ بالخبرِ عنهُ، نحو قولك : سيرَ بزَيْدٍ يوْمُ الجمعةِ فَرْسَخَيْنِ(٨)، فترْفَعُ (يومُ الجمعةِ)، وإنْ شئتَ رفعتَ (فرْسَخانِ)(٩)،

---

(١) – في (ع) : (التأكيد).

(٢) – في (ع) : (مخبرٌ) بالرفع، وهو خطأ.

(٣) – (هذا) : ساقطة من (ع).

(٤) – في الأصل : (شيئا شيئا) مكررة.

(٥) – الحاقة : (١٣) وقراءة النصب مروية عن أبي السمال. انظر البحر المحيط : ٨/٣٢٣.

(٦) – قراءة الرفع هي قراءة العشرة.

(٧) – في الأصل ضبطت : (وزيادةٌ بيانٍ) بتنوين (زيادة)، وهو خطأ، والتصويب من (ع).

(٨) – وفي الأصل (فرسخان)، وما اثبته من (ع).

(٩) – كذا في النسختين مرفوع على الحكاية.

فيكون (فرْسخانِ)هو الَّذي قصَدْتَ إلى الإخْبار عنه. فإن قال قائلٌ : (الفَرْسَخُ) موضعٌ من الأرض، فكيفَ جاز أنْ يتعدّى الفعلُ إليه بلا حرف جرٍّ، وقد رأينا الأماكن كُلَّها لا يتعدّى إليها الفعلُ إلاّ بحرف جرٍّ، نحو (الدارِ) و(المَسْجِدِ)؟

قيل [لَهُ](١) لَمّا كان (الفَرْسَخُ) يقع على المكان، ولا يخْتَصُّ به؛ لأنَّه يصلُحُ وقوعه على كلِّ مكانٍ بتلك المسافة المعلومة فصار تقديراً للمسافة، فجرى مجْرى اليوم واللّيلة الَّذي جُعِلَ مِقْداراً لهذا الزَّمان، فيتعدّى الفعلُ إليه على حدِّ تعدِّيهِ(٢) إلى الجهات السِّتِّ(٣).

واعلم أنَّه لا يجوز أن يُجْعَلَ الإخْبارُ عنْ ثلاثة أشْياء في هذا الباب أحدها : مفعول الغَرَضِ، والثّاني : الحالُ، والثّالث : التَّمييزُ.

فأمّا الغرضُ فإنَّه لا يَصِحُّ أنْ يكون مُخْبَراً عنه؛ لأنَّه جوابُ (لِمَهْ) ، و(لِمَهْ) إنَّما هو استِفْهامٌ وما كان استفهاماً لم يكن موجِباً، فلَمْ يَكُنْ قائماً مقام الفاعل. وكذلك لا يَصِحُّ أنْ يكون الحال؛ لأنَّ الحال مُحْتاجةٌ إلى ذي الحال، فذو الحال أَوْلى بهذا الموضع من الحال؛ لأنَّ الحال لا يَصِحُّ إلاّ بذي الحال، فلم يَقُمِ الحال مقام الفاعل.

فأمّا التَّمْييزُ فلأَنَّ ما يَعْمَلُ فيه الفعلُ من ذلك في معنى الفاعل، ولا تحتاجُ أنْ تُقيمَ ما هو في معنى الفاعل مقام الفاعل.

قال : "فإنْ كانَ هناك مفعولٌ به صحيحٌ لم يَقُمْ مقام الفاعلِ غيرُه(٤) ، تقولُ : ضَرَبْتُ زَيْداً يومَ الجمعةِ ضَرْبًا شديداً. فإنْ لم تُسَمِّ

---

(١) – زيادة من (ع).

(٢) – في (ع) : (تعديته).

(٣) – في الأصل رُسِمَتْ : (السِّتِّ).

(٤) – في (مل) : (لم تُقِمْ ... غَيْرَهُ).

الفاعلَ قُلْتَ : ضُرِبَ زَيْدٌ يومَ الجمعةِ ضَرْبًا شديداً تَرْفَعُ (زيْداً) لا غيْرُ."

22
[٤٠/أ] اعلم أنَّه إنَّما جاز أنْ تُقيم أحدَ الأربعةِ مقام الفاعل عندَ عدم المفعول الحقيقيِّ. فإذا كان معك مفعولٌ صحيحٌ لمْ (يَجُزْ) / أنْ تُقيمَ غيرَهُ مقامه؛ لأنَّه هو الَّذي يُقصدُ بالإخْبار عنه فكيف تُخْبِرُ عن غيرِه مع القدرة عليه. وقال بعضُهُم: المفعول به شريكُ الفاعل في الفعل بدليل أنَّ الفاعل يُخْرِجُ الفِعْلَ من العدمِ إلى الوجود والمفعولُ به حافظٌ لوجوده، ولهذا لَمّا كان في الأفعال ما لا يتعدى جُعِلَ فعلُ المفعول لتقعَ المساواة بينهما.

المُشَبَّهُ بالفاعل في اللَّفظِ

وهو على ضربين : اسمُ (كانَ)، وخبرُ (إنَّ) .

بابُ (كانَ) وأخواتها

"وهي : كانَ، وصارَ، وأمْسى، وأصْبَحَ، وظَلَّ، وباتَ،[1] وأضْحى ومازال، ومادامَ[2]، وما انْفَكَّ، ومافتِئَ، وما بَرِحَ، ولَيْسَ. وما تصرَّف منهُنَّ، وما كان في معناهُنَّ ممّا يدلُّ على الزَّمان المجرَّد من الحدثِ. فهذه الأفعالُ كلُّها تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأَ ويصير اسمَها، وتنْصِبُ الخبر ويصير خبرَها. واسمُها مُشَبَّهٌ بالفاعل، وخبرها مشبَّهٌ[3] بالمفعول."

اعلم أنَّ هذه الأفعال[4] مجرَّدَةٌ للزَّمان دون الحدثِ، فاحْتاجَتْ إلى الجملة من المبتدأ والخبر. والدَّليلُ على ذلك أنَّك تقول : ضربَ زيْدٌ عمْرًا ضرْبًا، ولا تقولُ : [كانَ][5] زيدٌ خارجًا كونًا، لَمّا كانتْ هذه الأفعال غير دالة على حدثٍ لمْ يحسُنْ أنْ تؤَكَّدَ بالمصدرِ؛ لأنَّ المصدر نُزِعَ منها. ولو كانت تدُلُّ على مصدرٍ

---

(١) – في الأصل : (وبات ودام ...) بإقحام (دام) .

(٢) – في الأصل : أقحم بعد (مادام) : (لم يزل) .

(٣) – (مشبه بالفاعل، وخبرها مشبه) : ساقط من (مل) .

(٤) – (أفعال) : ساقطة من (ع) .

(٥) – تكملة من (ع) .

لجاز أنْ تُؤَكَّدَ به كسائر الأفعال، قال اللَّه تعالى : ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ موسى تَكْليمًا﴾(١) وقال تعالى : ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتيلاً﴾(٢). ولَمّا كانتْ هذه الأفعال داخلةً على المبتدأ والخبر ارتفعَ المبتدأ بعدها تشبيهًا بالفاعل منْ حيثُ إِنَّهُ واقعٌ بعد فعل وإِنْ لم يكنْ فاعلاً في الحقيقة فهو مشبَّهٌ بالفاعل. وانتصبَ الخبرُ تشبيهًا بالمفعول به وإِنْ لم يكن مفعولاً من حيثُ إِنَّهُ واقعٌ بعد فعلٍ واسمٍ كقولك : ضربَ زيدٌ عمْرًا. هذا مذهب البصريّين. وعند الكوفيّين(٣) أنَّ الاسم بعد (كانَ) رفعٌ بالابتداء / على ما كان عليه قبل دخولها، والخبرُ منصوبٌ على الحال. وهذا لا يصحُّ؛ لأنَّ الخبر يكون معرفة والحال لا يكون معرفة إلا في النّادر، والخبرُ هاهنا يقع(٤) معرفة في الأكثر الشّائع، نحو قولك : كان زيدٌ أخاك، وكان عمرٌو أباكَ، وأشباهُ ذلك.

22
[٤٠/ب]

فإِنْ قال قائلٌ : ولِمَ كانتْ هذه الأفعال مجرَّدةً من الحدَثِ دون بقيَّة الأفعال؟

قيل له : لَمّا كان قولُنا : زيْدٌ كريمٌ إِخْبارًا عن كرمه في الأزْمانِ كلِّها، وأرادوا أنْ يُخْبروا عن كرمه في زمانٍ دون زمانٍ جرَّدوا (كانَ) من الحدثِ، وجعلوها دالة على الزَّمان فقط؛ ليصِحَّ الإِخْبارُ على ما أرادوا. وكذلك القول في جميعها. ولكلِّ فعل من هذه الأفعال معنى فـ (كان) للدَّلالة على الوجود فيما مضى. وقد يجوز أن يكون هذا الماضي مُسْتَدامًا، وقد يجوزُ أن يكون منقطِعًا. فالمستَدامُ نحو قوله تعالى : ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَليمًا حَكيمًا﴾(٥) فهذا مُسْتَدامٌ لَمّا ثبت

---

(١) – النساء : (١٦٤).

(٢) – المزمل : (٨).

(٣) – انظر التبيين المسألة رقم (٤٤) ص٢١٩.

(٤) – (يقع) : ساقطة من (ع).

(٥) – النساء : (١٧)، (٩٢) و(١٠٤) (١١١) و (١٧٠)، و(الفتح) : (٤٨).

أنَّه لا يجوز أن ينقطع عِلْمُهُ. والّذي يجوز أن ينقطع نحو قولك : كان زيدٌ غنيًّا وكريمًا، فهذا يدُلُّ على أنَّه انقطع كرمه وغناه[1]، وأشباه ذلك[2].

وقد تكون دالةً على الحدث فلا تفتقر إلى خبرٍ، نحو قولك : كان الأمْرُ، أي وقع وحدثَ، ونحو قولك : أنا أُحِبُّكَ مُذْ كُنْتَ، أيْ مُذْ خُلِقْتَ.

الثّالثُ : أنْ تكون زائدةً فلا يكون لها اسمٌ ولا خبرٌ ولا فاعلٌ ظاهرٌ، ولكنَّها تُسْنَدُ إلى الكوْنِ؛ لئلاّ يبْقى الفعل حديثًا بغير مُحَدَّثٍ عنه، وتدُلُّ على الماضي. وقول الشّاعر[3] :

٢٤ – سُراةُ بَني أَبي بَكْرٍ تَسامى عَلى كانَ المُسَوَّمَةِ العِرابِ

تقديرُهُ : على المُسَوَّمَةِ العِرابِ كان ذلك الكوْنُ. فزيادتُها على هذا المعنى لا على أنَّ دخولها كخُروجِها.

---

(١) – في الأصل : (أوغناه)، وما أثبته من (ع).

(٢) – إنّ الاستدامة تأتي في الأمثلة التي ساقها وأمثالها من الصفة المشبهة؛ لأنّ الصفة المشبهة تدل على الدوام والثبوت، أما قوله : "كان زيد غنيًا وكريمًا" فقد ثبت له الغنى والكرم طول حياته، والانقطاع أصاب الحياة ولم يصب الغنى والكرم.

(٣) – غير معروف.

٢٤ – البيت من الوافر. وهو في التبصرة : ١/١٩٢ برواية (... تساموا)، وابن يعيش : ٧/٩٨ برواية (جياد بني ...)، وشرح الكافية الشافية : ١/٤١٢، والمساعد : ١/٢٧٠، والهمع : ١/١٢٠، برواية التبصرة، والمقاصد : ٢/٤١، والخزانة : ٤/٣٣، واللسان : (كون) و(تسامى) : وأصلها تتسامى حُذِفت إحدى التاءين تخفيفًا. وعجزه في ابن يعيش : ٧/١٠٠، وأوضح المسالك ١/٢٥٧.

السراة : اسم جمع عند سيبويه كما ذكر في اللسان مفرده سَرِيّ وهو الشريف.

وسام فرسه : أي عَلَّمَهُ بعلامة يُعْرَفُ بها. والمسومة : المُعَلَّمَة.

والعراب : الخيل العربية الأصيلة.

الرّابع من وجوهها : أنْ تكون بمعنى (صارَ)، نحو قول الشّاعرِ[1][2] :

٢٥ – حَتّـى إِذا لاحَ بِـكَ القَـتيرُ

وَالرَّأْسُ قَدْ كانَ لَهُ شَكيرُ

أي صار.

ونحو قوله[3] :

٢٦ – بِفَيْـفاءَ قَـفْرٍ وَالـمَطيُّ كَأَنَّــها قَطا الحَزْنِ قَدْ كانَتْ فِراخًا بُيوضُها

23

[1/٤١] أي قدْ صارتْ. / وعلى ذلك يُحْمَلُ قوله تعالى : ﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كانَ في الـمَهْدِ صَبيًّا ﴾[4] أي صارَ. وهو مذهب أبي عليٍّ الفارسيِّ[5]. وعند غيره[6] أنَّ

---

(١) – في (ع) : (قوله).

(٢) – نُسِبَ الثاني منها في شرح المفصل للعجاج.

٢٥ – البيتان من مشطور الرجز. ورد الأول منهما في ملحقات ديوان رؤبة : ١٧٤ برواية (... بك قتير).

والثاني في ابن يعيش : ٧/١٠٣.

القتير : الشيب، والشكير : ما ينبت على الرأس من زغب عندما يخففّ شعره.

(٣) – هو ابن أحمر.

٢٦ – البيت من الطويل. روى : (بِتَيْهاءَ قَفْرٍ ...) في شرح المفصل لابن يعيش : ٧/١٠٢، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٩٣، والأشموني على الألفية : ١/٢٣٠، والخزانة : ٤/٣١، واللسان (كون).

والفيفاء : المفازة التي لا ماء فيها، والتيهاء : الأرض التي لا يُهْتَدى فيها. والقفر : الخالية. والحزن : الأرض الغليظة الوعرة. أما القطا فطائر معروف بسرعة اهتدائه إلى الماء، فهي تشتد في طلبه بعد خروج فراخها من البيض لحاجة الفراخ إليه.

(٤) – مريم : (٢٩).

(٥) – انظر الرضي على الكافية : ٢/٢٩٣ وما بعدها.

(٦) – ينسب هذا الرأي إلى أبي عبيدة انظر البحر : ٦/١٨٧.

(كانَ) في الآية محْمولةٌ على الزِّيادة والإلْغاء ويكونُ صبيًا منصوبًا على الحال[1].

وأما (صارَ) فتدُلُّ على الابتداء. وقال بعضُهُمْ: على الانْتِقالِ، أي هو الآن على هذه الحال لا فيما مضى.

فأمّا (أصْبَحَ) فتكون مُجَرَّدةً من الحدثِ فتفْتَقِرُ إلى خبرٍ، وتكونُ دالَّةً على الحدث فيكون المعنى أنَّه دخل في الصَّباح. وكذلك (أمْسى) نحو قولهم: أَصْبَحْنا وَأَمْسَيْنا، أَي دخَلْنا في الصَّباح والمساء. وكذلك (أضْحى) بهذه المثابة، أي دخل في وقت الضُّحى. و(ظَلَّ) إذا فَعَلَ نهارًا. وَ(باتَ) إذا فَعَلَ ليلاً. وأمّا (مازالَ) فإنَّ (ما) للنَّفي و(زالَ) تدُلُّ على ضدِّ الثَّباتِ، فدخل نفيٌ على نفيٍ، فصار إثْباتًا. وَ(مازالَ) و (مابَرِحَ) و (ماانْفَكَّ) وَ (ما فَتِئَ) يجوزُ أنْ يُبْتدَأَ بِهِنَّ إلاّ (مادامَ) فإنَّها لا تكون إلاّ تابعةً لما قبْلها، نحو قولك: أنا أقومُ هاهُنا مادامَ زيْدٌ قاعِدًا، تقديره: أقومُ دوامَ زيْدٍ قاعدًا. وتُريدُ بالدَّوامِ وقْتَ الدَّوامِ، كما تقولُ: جِئْتَكَ مَقْدَمَ الحاجِّ. ولوْ قُلْتَ: مادامَ زيْدٌ قائمًا من غير أن يكون معه كلامٌ لمْ يجزْ؛ لأنَّه في معنى ظرفٍ من الزَّمانِ، فيحتاج إلى ما يقعُ فيه، ولو قلتَ: مازالَ زيْدٌ قائمًا، لكان كلامًا جَيِّدًا تامًّا [وَ][2] في قَوْلِنا (مادامَ) معنًى آخرُ، وهو أنَّ (دامَ)[3] لا تُسْتَعْمَلُ بحرفِ النَّفْيِ إلاّ بـ(ما) دون سائر حروف النَّفْي إذْ كانتْ (ما) وَ ما[4] بعدها في تأويل مصْدَرٍ. وليس كذلك (مازال)؛ لأنَّك تقول: (لَمْ يَزَلْ) و (لايزالُ). وكذلك: لَمْ يَبْرَحْ زيدٌ قائمًا، ولا يَبْرَحُ زيْدٌ قائمًا، وأشْباهُ ذلك.

---

(١) – انظر الأقوال الواردة في هذه الآية في إعراب القرآن للنحاس: ٢/٣١٣.

(٢) – تكملة من (ع).

(٣) – في الأصل: (دوام)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٤) – في الأصل: (الذي)، وما أثبته من (ع).

وقد يُقْتصرُ في (دامَ) على الفاعل، فتقول : دامَ الرُّخْصُ بحمد اللَّهِ، ودامَ الصُّلْحُ، وأشباهُ ذلك.

وهذه الأفعالُ ماضيها ومُسْتَقْبَلُها واسمُ فاعِلِها ومفعولها وأمثلةُ الأمر والنَّهْي منها ومصدرُها / يعمل عملاً واحداً إلاّ ما كان مُقْتَرِنًا بحرف نفي فإنَّه لا يصِحُّ الأمْرُ به؛ لأنَّ الأمْرَ لا يكون نفْيًا. 23 [٤١/ب]

فأمّا (لَيْسَ) فعِنْدَ صاحب (اللُّمَعِ) أنَّها فعلٌ؛ لأنَّها مُخَفَّفةٌ منْ (لَيِسَ)(١)، مَبْنِيَّةٌ على حالةٍ واحدةٍ، غيرُ منْصرِفَةٍ فلا يكونُ منها أمْرٌ ولا نهْيٌ ولا مصدرٌ ولا مستقبلٌ. والّذي كان يعتَمِدُهُ شيْخُنا – رحمه اللَّه – وهو مذهب أبي عليٍّ الفارسيِّ(٢) – أنَّها حرفٌ ضدٌّ (كانَ)، فتعمل عمل (كانَ)، ألا ترى أنَّكَ تَنْفي(٣) بها الحال كما تُثْبِتُ بـ (كانَ) ما مَضى. وقولهم بأنَّ الضَّميرَ قدْ يتَّصِل(٤) بها على حدِّ اتِّصاله بالفعل، فإنَّ ذلك لا يدُلُّ على أنَّها فعلٌ؛ لأنَّ الضَّمير قد يَتَّصل بالاسم في نحو قوله تعالى :﴿ هاؤُمُ اقْرَؤوا كِتابِيَهْ ﴾(٥) ولكنَّ اتِّصال الضَّمير بها على هذا الوجه أجْراها مجْرى الفعل حتّى جاز تقديمُ خبرها على اسمها. واخْتَلَفوا في تقْديم خبَرِها عليها نفسِها(٦). وأكْثرُهُمْ يُجيزُ تقديمهُ بدليل قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَأْتيهِمْ لَيْسَ مَصْروفًا عَنْهُمْ ﴾(٧) فقدَّمَ (يَوْمًا) وهو معْمولُ الخبر(٨)،

---

(١) – انظر اللسان (ليس)، والتبصرة ١ /١٨٨ – ١٨٩، والصبان على الأشموني : ١ / ٣٣٠.

(٢) – انظر ما سلف ص١٥ الحاشية رقم (٤).

(٣) – في الأصل : (تبقي)، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

(٤) – في الأصل : (تصل)، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

(٥) – الحاقة : (١٩).

(٦) – في (ع) : (على نفسها).

(٧) – هود : (٨).

(٨) – في (ع) : (على الخبر) بإقحام (على).

وتقْديمُ معمول الشَّيْء كتقديمه. وأيضًا فإنَّ (إنَّ) لا يتقدَّمُ خبرها عليها، وَ[لا][1] على اسْمِها إذا كان الخبر غير ظرفٍ. فلمّا جاز تقديمُ خبرِ (لَيْسَ) على اسْمِها جاز تقديمُهُ عليها بمنزلة (كانَ).

قال: "{تقولُ}: كان زيدٌ قائمًا، وصارَ مُحَمَّدٌ كاتبًا، وأصْبَحَ الأميرُ مَسْرورًا، وظَلَّ جَعْفَرٌ{جالسًا، وَباتَ أَخوكَ} لاهيًا[2]، ولَيْسَ الرَّجُلُ حاضرًا. وكذلك ما تَصَرَّفَ منْها، تقولُ: يكونُ {الرَّجُلُ[3] مُنْطَلِقًا} وَلَيُصْبِحَنَّ الحديثُ شائعًا. فإذا اجْتَمَعَ في الكلام مَعْرفَةٌ ونكرَةٌ جَعَلْتَ اسمَ (كانَ) المعرفة وخَبرَها النَّكرةَ، تقولُ: كانَ عَمْرٌو كَريمًا، ولا يجوزُ: كانَ كريمٌ عمْرًا، إلاّ في ضرورة الشِّعْرِ، قال القُطامِيُّ:

٢٧- قِفي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يا ضُباعا وَلا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَداعا

---

(١) - تكملة؛ لأن المراد أن خبر (إنّ) لا يتقدم عليها ألبتة، ولا يتقدم على اسمها إلا إذا كان ظرفًا. ولما كان الظرف ليس الخبر في الأصل وإنما هو معموله فإنّ تقدمه مؤذن بتقدم الخبر. فلما كان هذا الحال في (إنّ) ولاشبه يخرجها عن حرفيتها، فإن تقديم خبر (ليس) على اسمها من غير أن يكون ظرفًا، وتقديم معمول الخبر عليها كما في الآية يجوز، لأن (ليس) محمولة على (كان) في العمل.

(٢) - في (مل) زيادة: (ومادام سعيد كريمًا، وما زال أبوك عاقلاً، وما انفكّ قاسم مقيمًا وما فتئ عمرو جاهلاً، وما برح الغلام معتديًا ...).

(٣) - في (مل): (يكون أخوك).

٢٧ - البيت من الوافر.

وهو في ديوانه: ٣١، وسيبويه: ١/٣٣١، والمقتضب: ٤/٩٤، وجمل الزجاجي: ٥٩، والأصول: ١/٩٤، والإيضاح: ٩٩، والتبصرة: ١/١٨٦، وشرح المفصل: ٧/٩١، والمساعد: ١/٢٦٣، ٢/٥٥٩، والخزانة: ١/٣٩١، واللسان (ودع).

وعجزه في المغني: ٥٠٥، والخزانة: ٤/٦٤، والهمع: ١/١١٩.

فَجَعَلَ (مَوْقِفًا) - وهو نكرةٌ - اسمَها، و (الوَداعَ) - وهو معرفةٌ - خَبَرَها. فإن كانا جميعًا معرفتين / كنتَ فيهما مُخَيَّرًا أيَّهُما شئتَ جعلته اسم (كان) وجَعَلْتَ الآخرَ الخَبَرَ، تقولُ: كانَ زَيْدٌ أَخاكَ، وإنْ شئْتَ: كانَ أخوكَ زَيْدًا."

اعلم أنَّه لَمّا كانتْ هذه الأفعالُ تدخُلُ على المبتدأ والخبر جُعِلَ المبتدأ اسمها، والخبرُ خبرها. وقد مضى أنَّ المبتدأ لا يكون إلاّ معرفةً، والخبرُ يجوزُ أنْ يكون معرفةً ونكرةً؛ لأنَّك تُريدُ أنْ تُخْبرَ عنْ مُخْتَصٍّ فإذا تَنَكَّرَ المبتدأُ لَمْ يَكُنْ فيه فائدةٌ، فكذلك في (كانَ) وأخواتها، لو نَكَّرْتَ الاسم لم تُفِدْ؛ لأنَّك تقْصِدُ إلى الإِخْبارِ بهذه الأفعالِ[1] عنْ مُعَيَّنٍ مَعْروفٍ، فإذا كان مجْهولاً لَمْ تسْتَفِدْ فائدةً[2]؛ لأنَّ حَدَّ الإِخْبارِ أنْ تُخْبرَ عمّا يُعْرَفُ[3] بما لا يُعْرَفُ؛ إذْ كانت الفائدَةُ في الخبرِ، والمبتدأ معروفٌ لا فائدة فيه، ولا يُشْبِهُ هذا البابُ: ضَرَبَ رَجُلٌ زَيْدًا، على أنَّ الفاعلَ نَكِرَةٌ، والمفْعولَ به معرفةٌ؛ لأنَّكَ أخْبَرْتَ عَنْ (رَجُلٍ) بالضَّرْبِ الواقع منهُ بـ (زيْدٍ) ولوْ نَصَبْتَ (رَجُلاً) فَرَفَعْتَ (زَيْدًا) لانْعَكَسَ المعْنى، وصارَ المفعولُ فاعلاً؛ لأنَّهما مُخْتَلِفانِ. ولَيْسَ كذلكَ في باب (كانَ)؛ لأنَّ المبتدأَ هو الخبرُ. وإنَّما جاز في الشِّعرِ رَفْعُ النَّكرةِ ونصبُ المعرفةِ؛ لأنَّهمْ اضْطروا إلى تَصْحيحِ الوزنِ وإقامة القوافي، فأجازوه مع قُبْحِهِ. فأمّا في {غَيْرِ الشِّعْرِ} فلا يجوز ذلك. والذي دعاهُمْ إلى تجْويزه تشبيهُها بالأفعال التّامَّةِ، نحو (ضَرَبَ) وَ (قَتَلَ)، فكَما يجوز أن يكون الفاعلُ نكرة جاز في (كانَ) مع الضَّرورَةِ.

---

(١) - (بهذه الأفعال): ساقط من (ع).

(٢) - انظر ما سلف ص١٠٥ الحاشية رقم (٣).

(٣) - في الأصل (تَعْرِفُ)، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

فأمّا إذا كان المبتدأُ معرفةً، والخبر معرفةً، فارفَعْ أحدهما وانْصِبِ الآخَرَ ولا علَيْكَ أيَّهما رفعْتَ أوْ[1] نَصَبْتَ، كما تفْعَلُ في المبتدأ وخبرِه، مثالُ ذلك : زَيْدٌ أخوكَ، إنْ شِئْتَ قُلْتَ : أخوكَ زَيْدٌ، وإن شِئتَ قلتَ : زَيْدٌ أخوكَ إذا كانا على حالٍ سواءٍ، وعليه قوله تعالى :﴿ فَما كانَ جَوابُ قَوْمِهِ ﴾[2] برفعِ[3] (الجواب) ونصبه[4]، فإذا نُصِبَ كان خبرَ (كانَ)، وإذا رُفِعَ كان اسْمَها.

24

قال : "ويجوزُ تقديمُ أَخْبارِ / (كانَ) وأخواتِها على أسْمائِها وعليها أنْفُسِها[5] تقولُ : كانَ قائِمًا زَيْدٌ، وقائِمًا كان زَيْدٌ، وكذلكَ : لَيْسَ قائِمًا زَيْدٌ، وقائِمًا لَيْسَ زَيْدٌ." [٤٢/ب]

اعلم أنَّ (كانَ) وأخواتِها لَمّا كانتْ أفعالاً مُتَصَرِّفَةً أُجْرِيَتْ مجرى الأفعال في تقديم المفعول. فكما تقول : ضَرَبَ زَيْدٌ عمرًا، وضربَ عَمْرًا زيْدٌ، وعمْرًا ضربَ زيدٌ، كذلك كانتْ (كانَ) وأخواتُها، [وَ][6] منْ ذلك قوله تعالى : ﴿ وَكانَ حَقًّا عَلَيْنا نَصْرُ المُؤْمِنينَ ﴾[7].

فأمّا[8] (لَيْسَ) فـ (سيبَوَيْهِ) يُجيزُ تقديمَ خبرِها عليْها نَفْسِها[9]، وغيرُهُ[10]

---

(١) – في الأصل : (ونصبت) بالواو، وهو سهو، والتصويب من (ع).

(٢) – النمل : (٥٦)، والعنكبوت : (٢٤)، (٢٩).

(٣) – في الأصل : (ترفع)، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

(٤) – تقدم الكلام في الآية ص١٠٦ الحاشية رقم (٢).

(٥) – في الأصل : (في أنفسها) بإقحام (في).

(٦) – زيادة من (ع).

(٧) – الروم : (٤٧).

(٨) – في (ع) : (وأما).

(٩) – انظر المساعد : ١/٢٦٢.

(١٠) – وهم الكوفيّون والمبرد والزجاج وابن السراج والسرافيّ وأبو عليّ الفارسيّ وابن أخته والجرجاني وأكثر المتأخرين ومنهم ابن مالك، انظر الهمع : ١/١١٧، وشرح الكافية للرضي : ٢/٢٩٧، والإنصاف لابن الأنباري ١/١٦٠، والأصول لابن السراج : ٢/٢٣٧، والمساعد على التسهيل : ١/٢٦٢.

يأباهُ لِنُقصانِ تَمَكُّنِها ولكونِها حَرْفًا.

فأمّا (مازالَ) وَ (مابَرِحَ) و (ماانْفَكَّ) و (ما فَتِئَ) فإنَّ لا يجوزُ أنْ تتقدَّمَ أَخْبارُها {عَلَيْها أَنْفُسِها فَإِنْ وَضَعْتَ} مكانَ {(ما)} حَرْفَ نَفْيٍ جاز التَّقْديمُ، فتقولُ[1] : قائمًا لايزالُ زيْدٌ، وكانَ (أبو الحَسَنِ بنُ كَيْسانَ) يُجيزُ قائمًا مازالَ زيْدٌ[2]. وهذا لا يصِحُّ؛ لأنَّ (ما) لها صَدْرُ الكلامِ بدليلِ دُخولِها على المبتدأ وخبره وعلى الأفعال فلا يتقدَّمُ عليها ما في خبرها؛ لأنَّهُ صلةٌ لها. فأمّا[3] (مادامَ) فإنَّ (ما) هاهُنا بمعنى المصدرِ فلا يجوزُ أنْ يتقدَّم عليْها شيءٌ من معْمولِها، كما لايتقدَّمُ شيْءٌ من الصِّلَةِ على موصولِها.

قال : " وتكونُ (كانَ) دالةً على الحَدَثِ فيُسْتَغْنى عن الخبرِ المنْصوبِ، تقول : قدْ كان زَيْدٌ، أيْ حَدَثَ وَ {خُلِقَ، كَما تقولُ : أَنَا} مُذْ كُنْتُ صديقُكَ، أيْ أَنَا صديقُكَ مُذْ خُلِقْتُ. قال الشّاعرُ :[4]

٢٨- إِذا كانَ الشِّتاءُ فَأَدْفِئوني {فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ} الشِّتاءُ

أيْ إِذا حدثَ الشِّتاءُ ووقعَ. وكذلكَ[5] : أمْسى زيدٌ، وأصْبَحَ

---

(١) - في (ع) : (تقول).

(٢) - انظر شرح الكافية للرضي : ٢/٢٩٧، وشرح الكافية الشافية : ١/٣٩٨.

(٣) - في (ع) : (وأما).

(٤) - نسبه القالي للرُّبَيْعِ بنِ ضَبُعٍ الفزاريّ، وكذلك السجستانيّ.

٢٨ - البيت من الوافر.

ورد في النوادر : ٢١٥ برواية : (إذا جاءَ الشتاءُ ...)، وعليها لاشاهد فيه. وهو في كتاب المعمرون والوصايا : ص١٠ برواية هذا الكتاب، وروي (... فإنَّ الشَّيْخَ يُهْرِمُهُ الشِّتاءُ) في الجمل للزجاجيّ : ٦٢، واللسان : (كون). وعجزه في الهمع : ١/١١٥ - ١١٦.

(٥) - في (مل) : (وكقولك).

عَمْرٌو(١)، [وَكَذَلِكَ](٢) أَمْسَيْنا وَ أَصْبَحْنا."

اعلم أنَّ هذه الأفعال أصلها أنْ تكونَ كسائر الأفعال دالة على الحدث، وإنّما تكونُ ناقصَةً إذا دخلَتْ على الجُمْلَةِ من المبتدأ والخبرِ. فأمّا إذا لَمْ تَدْخُلْ عليها فإنَّهُ يجوز أنْ تجيء تامّةً، فتدُلُّ على الأزمنة الّتي اشْتُقَّتْ منها، فتكونُ (كانَ) دالَّةً على الوقوع والحدوث، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كانَ ذو عُسْرَةٍ﴾(٣) وقوله تعالى:(٤) ﴿إِلاَّ أَنْ تَكونَ تِجارَةٌ حاضِرَةٌ﴾(٥) فيمَنْ رَفَعَ(٦). وكذلكَ (صارَ)(٧) تقولُ: / صارَ الأمرُ إلى اللّه بمعنى عاد. فأمَّا (أَصْبَحْنا) و (أَمْسَيْنا) و(أَضْحَيْنا) فيكون المعنى: دَخَلْنا في الصَّباحِ والمساء والضُّحى(٨). كما تقولُ: أظْهَرَ الرَّجلُ، إذا دخل في وقت الظُّهْرِ وأفْجَرَ، إذا دخلَ في وقت الفَجْرِ. قال الشّاعر(٩)(١٠):

25
[أ/٤٣]

---

(١) – (عمرو): ساقطة من (ع).

(٢) – في (مل): (وكقولك).

(٣) – البقرة: (٢٨٠).

(٤) – (تعالى): ليست في (ع).

(٥) – البقرة: (٢٨٢).

(٦) – قرأ العشرة (ذو) رَفْعًا، وَقَرَأَ أُبَيٌّ وَابْنُ مَسْعودٍ وَعُثْمانُ وَابْنُ عَبّاسٍ (ذا عُسْرَةٍ) انظر البحر: ٢/٣٤٠.
وقرأ التسعة (تجارةٌ حاضِرَةٌ) بالرَّفْعِ، وقَرأ عاصِمٌ (تِجارَةً حاضِرَةً) بالنَّصْبِ. انظر السبعة: ١٩٣ والنشر: ٢/٢٣٧، والبدور الزاهرة: ٥٥.

(٧) – (صار): ساقطة من (ع).

(٨) – (والضحى): ساقطة من (ع).

(٩) – (الشاعر): ساقطة من (ع). وفوق لفظ الشاعر كتب في الأصل (ذو الرمة).

(١٠) – هو ذو الرُّمَّةِ.

٢٩ – فَما أَفْجَرَتْ حَتّى أَهَبَّ بِسُحْرَةٍ عَلا جيمَ عَيْنِ ابني صُباحٍ نَثيرُها(١)

قال : "وقدْ يُضْمَرُ فيها اسمُها، وهو ضميرُ الشَّأنِ والحديثِ، فتقعُ الجُمَلُ بعدها أخْباراً عنها، تقول : كان زيدٌ قائمٌ، أيْ كان الشَّأْنُ والحديث زيدٌ قائمٌ.

قال الشّاعر(٢) :

٣٠-إذا مُتُّ كانَ النّاسُ نِصْفانِ شامِتٌ وآخَرُ مُثْنٍ بِالّذي كُنْتُ أَصْنَعُ.

---

٢٩ – البيت من الطويل. يصف فيه قطيعاً من حمر الوحش.

وهو في ديوانه : ٤٠١ برواية : (فَما أَفْجَرَتْ حَتّى أَهَبَّ بِسُدْفَةٍ)، واللسان : (فجر) برواية : (... بسدفة)، و(نثر) برواية : (فما أَنْجَرَتْ حَتّى أَهَبَّ بِسُدْفَةٍ)، وانظر ابن يعيش : ٧/١٠٤ والرواية فيه :

(... حَتّى أَهَبَّ بِسُحْرَةٍ عَلاجيمُ عَيْنِ بني صُباحٍ يُثيرُها).

أَهَبَّ : أَيْقَظَ. والسُّدْفَةُ بلغة بني تميم : الظلمة، وبلغة قيس : الضوء وهو من الأضداد انظر الأضداد للأنباري : ١١٤، والأضداد للأصمعي : ٣٥، والأضداد للسجستاني : ٨٦، وابن السكيت : ١٨٩. والمراد بها في البيت : الظلمة، ويؤكد هذا كون الشاعر من تميم. والسحرة : الثلث الأخير من الليل. ابني صُباح : اسم موضع فيه ماء. والعلاجيم : الضفادع مفردها علجوم. ونثيرها : صوتها الخارج من أنفها.

(١) – في (ع) : (يثيرها).

(٢) – هو العجير السلولي.

٣٠ – البيت من الطويل. وهو بالرواية الأولى في أمالي ابن الشجري : ٢/٣٣٩ وشرح المفصل : ٧/١٠٠. وبالثانية في سيبويه : ١/٣٦، والجمل : ٦٣ والتبصرة : ١/١٩٥، وشرح المفصل : ١/٧٧، ٣/١١٦، والمساعد : ١/١١٧، والهمع : ١/٦٧، ١١١. وروى البيت في الأغاني : ١٣/٧١

(... كان الناس صنفين شامت وَمُثْنٍ بما قَدْ كنت أُسْدي وَأَصْنَعُ) وفي معاني القرآن للفراء : (... الناس نصفين شامت وآخر مثن بالذي كنت أفعل) وفي كلتا الروايتين لايكون في البيت شاهد. وفي نوادر أبي زيد : ٤٤٢ والرواية فيه : (... نصفين شامت ومثن بصرعي بعض ما كنت أصنع) ولاشاهد فيها أيضاً.

وَيُروى : (صِنْفانِ)[1] أيْ كانَ الشَّأْنُ والحديثُ النّاسُ[2] نِصْفانِ."

اعلم أنَّ الغرَضَ بإضْمارِ الشّأْنِ والقِصَّةِ في (كانَ) هو أنْ يُبْهَمَ على المخاطب الحال لِتَتَوَفَّرَ دواعيه على معرِفَتِها؛ لأنَّ الإنْسانَ يبحثُ عنْ علْمِ ما أُبْهِمَ عليه، فحينئذٍ يكون أقْرَبَ إلى فهْمه. وأكْثَرُ ما يكونُ هذا الإضْمارُ في الزَّجْرِ والوَعْظِ والوعيد والإيعاد، وما جرى هذا المجرى، فيكونُ الشَّأْنُ للْمُذَكَّرِ، والقصَّةُ للمؤَنَّث، فتقول : كانَ زيدٌ منْطَلِقٌ، فزيدٌ منطلقٌ : مبتدأٌ وخبرٌ، وموضعُها[3] نصْبٌ بخَبَرِ (كانَ)، واسمُ (كانَ) مضْمَرٌ، والتَّقديرُ : كان الشَّأْنُ و[4] الأمْرُ والحديثُ زيدٌ منْطَلِقٌ. وهذا الضَّميرُ لايظْهَرُ، كما لم يظْهَرْ مع المبتدأ[5] في قوله تعالى : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[6] فقوله : (هُوَ) ضَميرُ الشَّأْنِ والحديث، وذلك أنَّ المُشْرِكينَ سَأَلوا رسول اللَّه [صَلّى اللَّه عليه وسلَّم][7] أنْ يَنْسُبَ لهم اللَّهَ تعالى، فأنزَلَ اللَّه تعالى ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ إلى آخرها. فقوله تعالى : (هُوَ) أيْ هو ما سألْتُمْ عنه، فهذا ضميرُ الحديث. ولا يحتاجُ أنْ يرجِعَ منَ الجملة الخبريَّة ضميرٌ إلى المضْمَرِ الّذي هو الشَّأْنُ؛ لأنَّ الجملة للشَّأن في المعنى. وقد كثُرَ هذا الضَّميرُ مع (إنَّ) فَمِنْ ذلك قوله تعالى : ﴿إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا﴾[8] وجاء مع (إنَّ) مؤَنَّثًا نحو قوله

---

(١) ويروى (صنفان) : ليست في (مل).

(٢) (الناس) : ساقطة من (ع).

(٣) أي موضع الجملة، وفي (ع) : (وموضعهما).

(٤) في الأصل (أو) والتصويب من (ع).

(٥) في (ع) : (الابتداء) وهو تحريف.

(٦) الإخلاص : (١).

(٧) زيادة من (ع).

(٨) طه : (٧٤).

تعالى : ﴿ فَإِنَّها لا تَعْمى الأَبْصارُ ﴾[1] وممّا جاء في القرآن مع (كانَ) قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَماءُ بَني إِسْرائيلَ ﴾[2] فـ (يَكونُ)[3] فيها ضميرُ القصَّةِ ولا يجوز أنْ يكون (آيةٌ) اسْمَ (كانَ) ؛ لأنَّ الخبرَ لا يكون معرفةً والاسمُ نكرةً، وإنَّما يقَعُ / ذلك في ضرورة الشِّعْرِ والقرْآنُ لا يحْمَلُ على الضَّرورة أَلْبَتَّةَ. 25 [٤٣/ب]

وكلُّ جملة يجوز أن تقع خبرًا لمبتدأ فإنَّها تقع هاهُنا خبرًا للضَّمير، ولا تكون تلك الجملة إلاّ جملةً مستقلَّةً بنَفْسها. ولا يقع المفرد خبرًا للضَّمير؛ لأنَّهُ غير مستقلٍّ بنفسه. وهذا الضَّمير لا يُثَنّى ولا يُجْمَعُ، ولكنْ يُذَكَّرُ ويُؤَنَّثُ على ما تقدَّمَ.

قالَ : "وَقَدْ تُزادُ (كانَ) مُؤَكِّدةً لِلْكَلامِ فلا تحْتاجُ إلى خبرٍ منصوبٍ، تقولُ : زيدٌ كانَ قائمٌ، ومررتُ بِرَجُلٍ كان قائمٍ، أيْ : بِرَجُلٍ قائمٍ فـ (كانَ) زائدةٌ لا اسمَ لها ولا خبر، قال الشّاعر :

٣١- سَراةُ بَني أَبي بَكْرٍ تَسامى عَلى كانَ المُسَوَّمَةِ العِرابِ

أرادَ على المُسَوَّمَةِ العِرابِ وأَلْغى (كانَ) ."

اعلمْ أنَّ (كانَ) لَمّا وقَعَتْ زائدةً فإنَّها لا تكونُ مبتدأً بها؛ لأنَّ البدايةَ بالشَّيْءِ تدُلُّ على قُوَّةِ {العنايَة[4] بِهِ، وكَوْنُ الشَّيْءِ} زائدًا يَدُلُّ على ضَعْفِه، فلِهذا لا يَصِحُّ وقوعُها زائدَةً أوَّلاً. وإذا بطلَ ذلك بَقِيَ أنْ تَقَعَ حَشْوًا وآخِرًا. فإذا وقَعَتْ

---

(١) - الحج : (٤٦).

(٢) - الشعراء : (١٩٧).

(٣) - في (ع) : (فيكن).

٣١ - تقدم البيت برقم (٢٤).

(٤) - في (ع) : (الغاية)، وهو تحريف.

حَشْوًا جازَ أنْ تَقَعَ بين المبتدأ وخبره، وبين الفعلِ وفاعلِه، وبين الجار والمجرور، وبين الصِّفة والموصوف. مثالُ ذلك قولُنا : زيدٌ كان منطلقٌ، ومثال وقوعها بين الفعل والفاعل في قولهم : لم يوجدْ كانَ مثْلُ فلانٍ. ومثالُ وُقوعِها بين الجار والمجرور ما أنشَدَهُ :

.... عَلى كانَ المُسَوَّمَةِ .....

أَرادَ على المُسَوَّمَةِ(١)، فأدْخلَ [كانَ](٢) بين الجار والمجرور. ومثالُ وُقوعِها بين الصِّفة والموْصوفِ نحو {قَوْلِهِمْ : مَرَرْتُ} برَجُلٍ كانَ قائمٍ. فإذا وقَعَتْ زائدَةً في هذه الوُجوه(٣) دَلَّتْ على فاعلٍ {هَوَ الكَوْنُ} لما ذَكَرْنا أنَّه مُحالٌ أنْ يوجد فعلٌ لا فاعلَ لهُ. وتدلُّ أيضًا على الزَّمانِ الماضي؛ لأنَّكَ لوْ قُلْتَ : زيدٌ قائمٌ ولمْ تَقُلْ : (كانَ) لَوَجَبَ أنْ يكونَ ذلكَ في الحالِ. ومنْ زيادَتِها قَوْلُ الشَّاعِر(٤) :

٣٢ – في حَوْمَةٍ غَمَرَتْ أَباكَ بُحورُها في الجاهِليَّةِ كانَ وَالإِسْلامِ

ولا يمْتَنِعُ أنْ تُلْغى (كانَ) وتدُلُّ على الزَّمان الماضي، كما أنَّ (ظَنَنْتُ) تُلْغى 26
وتدُلُّ على الظَّنِّ، نَحوُ قولِنا : زَيْدٌ كريمٌ ظَنَنْتُ، فقد وقع الظَّنُّ مع الإلْغاءِ ويكون / [٤٤/أ]
التَّقْديرُ : زيدٌ كريمٌ في ظَنّي. فإذا قُلْتَ : زيْدٌ كانَ قائمٌ، يكون التَّقْديرُ زيْدٌ قائمٌ

---

(١) – (أراد على المسومة) : ساقط من (ع).

(٢) – تكملة من (ع).

(٣) – في الأصل (الوجود)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٤) – هو الفرزدق.

٣٢ – البيت من الكامل من قصيدة يهجو بها جريراً. وهو في ديوانه ٢ / ٣٠٥، وانظر الخزانة : ٤ / ٣٥، والأشموني : ١ / ٢٤٠ والرواية فيهما : (في لُجَّةٍ غمرت ...). والحومة : أكثر موضع في البحر ماءً وأَغْمَرُهُ. ولُجَّةُ البحر : حيث لايدرك قعره.

فيما مضى.

قالَ : "وأخْبارُ (كانَ) وأَخواتِها كَأَخْبارِ المبتدأ من المفرد والجُمْلة والظَّرْفِ، تقولُ في المفرد : كانَ زيدٌ قائمًا، وفي الجملة[1] : كانَ زيدٌ وجْهُهُ حَسَنٌ، وفي الظَّرْفِ : كانَ زيدٌ في الدّارِ.

وتُزادُ الباءُ في خَبَرِ (لَيْسَ) مُؤَكِّدَةً فيُقالُ[2] : لَيْسَ زيدٌ بقائِمٍ، ولَيْسَ مُحَمَّدٌ بِمُنْطَلِقٍ، أيْ لَيْسَ مُحَمَّدٌ مُنْطَلِقًا، ولا زيدٌ قائِمًا."

اعلم أنَّ خبرَ (كانَ) والمفعول الثّاني في (ظَنَنْتُ) وأخواتها وخبر (إنَّ) وأخواتِها إنَّما هي في الحقيقة أخْبارُ المبتدأ؛ لأنَّ هذه الأفعالَ والحروف دخلتْ على المبتدأ والخبرِ، فغيَّرتِ الجملة عمّا كانتْ عليهِ من الإعراب، ولم يتغيَّرْ معنى الابتداء والخبر عمّا كان عليه، ولهذا لا يجوز الاقتصارُ على الأسماء دون الأخْبارِ، ولا على المفعول الأوَّل دون الثّاني؛ لأنَّهُ لا يصْلُحُ ذِكْرُ المبتدأ مع فقد خبره؛ لأنَّه كان يكونُ محدَّثاً عنه بغير حديثٍ ذَكَرَهُ[3]، فلا تصِحُّ منه فائدةٌ. وإذا ثَبَتَتْ هذه الجملة فكُلُّ ما يجوزُ أن يقع خبراً عن المبتدأ في الابتداء[4] يجوز أنْ يقع أخْباراً لِـ (كانَ) ولِـ (إنَّ) وأَخَواتِهِما[5]، والمفعول الثّاني في باب (ظَنَنْتُ) وأَخَواتِها { إذْ[6] كانَتِ } الجملة مبتدأً وخبراً. فكلُّ جملةٍ أو ظرفٍ أوْ مُشَبَّهٍ بظرفٍ

---

(١) – في (ع) : (المفرد)، وهو خطأ.

(٢) – في (مل) : (يقال) دون الفاء.

(٣) – في (ع) : (ذُكِرَ).

(٤) – في (ع) : (في حالة الابتداء).

(٥) – في الأصل و (ع) : (وأخواتها)، وهو تحريف.

(٦) – في (ع) : (إذا)، وهو تحريف.

أوْ شرطٍ وجزاءٍ[1] يجوز أنْ تكونَ خَبَرًا للمبتدأ فإنَّه يكون خبرًا لِـ (كانَ).

وتُزادُ الباءُ في خَبَرِ (لَيْسَ) تأكيدًا للنَّفْيِ، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾[2] فالجار والمجرور في موضع نصْبٍ بـ (لَيْسَ) ألا ترى أنَّكَ إذا قُلْتَ: لَيْسَ زيدٌ بقائمٍ، لوْ نزَعْتَ الباءَ لَكانَ: لَيْسَ زيدٌ قائمًا.

قال: "وتُشَبَّهُ (ما) بـ (لَيْسَ) في لُغَةِ أهْلِ الحجازِ، فيقولون: ما زَيدٌ قائمًا، و ما[3] عمْرٌو جالسًا. فأمَّا[4] بنو تَميمٍ فَيُجرونَها مجْرى (هَلْ) فلا يُعْملونَها، فيقولون: ما زيدٌ قائمٌ. فإنْ قدَّمْتَ الخبر أوْ نقضْتَ النَّفْيَ بـ (إلاّ) لمْ يجُزْ فيه إلاّ الرَّفْعُ، تقولُ: ما قائمٌ زيدٌ، وما زيدٌ إلاّ قائمٌ، ترفعُ في اللُّغَتَيْنِ جميعًا."

26

/ اعلم أنْ (ما) حرْفٌ يُنْفى بِهِ الحالُ. كما أنَّ (لَيْسَ) يُنْفى به الحالُ. وهي [٤٤/ب] تدخلُ على المبتدأ والخبر، كما أنَّ (لَيْسَ) تَدْخُلُ على المبتدأ والخبر. فلمّا أشْبَهَتْها عَمِلَتْ[5] عَمَلَها على صفةٍ، وذلك أنَّ (لَيْسَ) تعمل مُقَدَّمةً ومؤخَّرَةً ومتوسِّطَةً، ويتقدَّمُ خبرُها على اسمِها. وليس كذلك (ما) فإنَّها لا تعمل إلاّ ما دامتْ نافيةً، واسْمُها قبلَ خبرِها، ولهذا متى زالَ عنْها معنى النَّفْيِ بِـ (إلاّ) رَفَعْتَ، فتقولُ: ما زيدٌ إلاّ قائمٌ، لِزوالِ معنى النَّفْيِ، قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ﴾[6]

---

(١) – في (ع): (أو جزاء).

(٢) – الزمر: (٣٦).

(٣) – في الأصل: (ولا) وهو وَهْمٌ، والتصويب من (ع)، و (مل).

(٤) – في (مل): (وأما).

(٥) – في (ع): (أُعْمِلَتْ).

(٦) – القمر: (٥٠).

وقال تعالى :﴿ ما أَنْتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنا ﴾[1]. وكذلكَ إذا تقدَّمَ خبرها على اسْمِها رَفَعْتَ أيضًا؛ لأنَّهُ زالَ النَّضْدُ الَّذي كانتْ تدْخُلُ عليه؛ وذلكَ أنَّها أُعْمِلَتْ عَمَلَها لَمّا أشْبَهَتْها من وَجْهَيْنِ، فإذا أشْبَهَتْها مِنْ وجهٍ واحدٍ لم تَعْمَلْ كما قُلْنا في الأسماء الَّتي لا تنصرف. وتُزادُ الباءُ في خبر (ما)[2]، كما زيدتْ في خبر (لَيْسَ)، فتقولُ: ما زيدٌ بقائمٍ، قال اللَّه تعالى : ﴿ وَما هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ العَذابِ ﴾[3]. والقرآنُ جاءَ بإعْمالِ (ما) قال اللَّهُ تعالى : ﴿ ما هذا بَشَرًا ﴾[4] وقال تعالى :﴿ ما هُنَّ أُمَّهاتِهِمْ ﴾[5] بِكسْرِ التّاءِ[6]. وهذه اللُّغة العالِيَةُ، وهي اللُّغة الحجازيَّةُ.

فإن قال قائلٌ : فإذا كانتْ (ما) أشْبَهَتْ (لَيْسَ) فَهَلاَّ أُجْرِيَتْ مَجْراها في العمل فتعملُ مُقَدَّمَةً ومُؤَخَّرَةً كَـ(لَيْسَ).

قيل له : أمّا مَنْ يقولُ : إنَّ (لَيْسَ) فعلٌ، فلا يلزَمُهُ هذا السؤالُ؛ لأنَّ الحرفَ لا يُساوي الفعلَ، بل الحرف إذا أشْبَهَ الفعلَ فإنَّهُ يُعْطى بعضَ أحكامه، ويكون عمَلُهُ على صفةٍ، كما تقولُ في (إنَّ) وأخواتِها : إنَّها لَمّا أشْبَهَتْ الأفعالَ عملتْ على رُتْبَةٍ مَخْصوصةٍ فلا يتقدَّمُ خبرها على اسمها، فأمّا مَن يقول : إنَّ (لَيْسَ) حَرْفٌ[7] فالجوابُ عنه : أنَّ (لَيْسَ) قَوِيَتْ[8] مُشابَهَتُها للأفْعالِ بدليل اتِّصالِ الضَّمير بها على حدٍّ اتِّصاله بالفعل، فعملَتْ على كلِّ وجْهٍ. وليسَ كذلكَ (ما)،

---

(١) – يس : (١٥).

(٢) – في (ع) : (خبرها).

(٣) – البقرة : (٩٦).

(٤) – يوسف : (٣١).

(٥) – المجادلة : (٢). وفي (ع) : (أمهاتهن) وهو وَهْمٌ من الناسخ.

(٦) – وهي قراءة الستة، واختلف النقل عن عاصم فقراءة حفص عنه موافقة لقراءة الستة وأما رواية المفضل عنه فبالرفع، ولم يروه عن عاصم غيره. السبعة لابن مجاهد : ٦٢٨.

(٧) – انظر ما سلف ص١٤٣.

(٨) – في الأصل (قوي)، وفي (ع) : (أقوى) وكلاهما سهو.

فإنَّها أشْبَهَتْ (لَيْسَ) فصارَتْ مُشابِهةً لِما شابَهَ الفِعْلَ، فضَعُفَ عَمَلُها، فأُلْزِمَتْ طَريقةً واحدةً، لتَدُلَّ على ضعْفِها.

فأمّا بنو تميمٍ فإنَّهم لا يُعْملونها، ويقولون : إنَّها لَمّا دخلتْ على المبتدأ والخبر
27 وعلى الفعل والفاعل لمْ تُؤَثِّرْ في واحدٍ / منْهُما؛ لأنَّها لمْ تخْتصَّ بواحدٍ فتؤثِّرُ فيه [٤٥/أ]
وينْصبونَ (بَشَرًا) من قوله تعالى : ﴿ما هذا بَشَرًا﴾(١) على الحال(٢). ويقْرَؤون ﴿ما هُنَّ أُمَّهاتُهُمْ﴾(٣) برفعِ التّاءِ. قال شيْخُنا : وليس عليه الأَمْرُ. فإذا أَزَلْتَ معنى النَّفْيِ عنْ (ما) أوْ قدَّمْتَ خبرَها على اسمها استوتِ اللُّغتان جميعًا في الرَّفْعِ. فإنْ عطَفْتَ على (ما) كُنْتَ مُخَيَّرًا في الثّاني إنْ شئتَ رفعْتَ الخبرَ، وإنْ شئْتَ نصَبْتَهُ، فمَنْ نَصَبَ أَعْمَلَ (ما)، ومَنْ رَفعَ جَعَلَهُ عطْفَ جُمْلَةٍ على جملة، وإنْ كانتِ الأُولى في معنى الفعل والثّانيةُ اسميَّةً، إلاّ أنَّ الجملتين لَمّا أُشْبِهَتا أُجْرِيَتا(٤) مجرًى واحدًا {وَمِنْ أَمْثالِهِمْ : " ما كُلُّ بَيْضاءَ} شَحْمَةً، ولا كُلُّ سَوْداءَ تَمْرةٌ "(٥)(٦) فَمَنْ نَصَبَ (تَمْرَةً) {جَعَلَها خَبَرَ (ما)(٧) وَمَنْ رَفَعَ}جعلها خبر مبتدأ. و(ما) لا تتضمَّنُ ضميرًا أَلْبَتَّةَ، فلا يجوزُ أنْ تقولَ : زيدٌ ما قائمًا؛ لأنَّها(٨) حَرْفٌ فلا تُشْبِهُ الأفعالَ.

---

(١) – يوسف : (٣١).

(٢) – انظر الكتاب لسيبويه : ١/٢٨، وإعراب القرآن للنحاس : ٢/١٣٩ وما بعدها.

(٣) – المجادلة : (٢). والرفع رواية المفضل عن عاصم.

(٤) – في (ع) : (أجريا).

(٥) – انظر مجمع الأمثال للميداني ٢/٢٨١، والمستقصى : ٢/٣٢٨، وجمهرة الأمثال : ٢/٢٨٧، والكتاب: ١/٣٣، والأصول: ٢/٧١، وشرح المفصل: ٣/٢٦ – ٢٧، ٥/١٤٣، ٨/٥٢، ٩/١٠٥، والتبصرة : ١/١٩٩.

(٦) – في الأصل : " تمرةٌ وَ تَمْرةً" بإقحام (وتمرة).

(٧) – أي جعلها معطوفة على خبر (ما) وهو (شحمة).

(٨) – في (ع) : (لأنه).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

باب إنَّ وأَخَواتِها

قال : "وهِيَ : إِنَّ ، وأَنَّ، وَ كَأَنَّ، وَ لَكِنَّ، وَ لَيْتَ، وَ لَعَلَّ. فهذه الحروف كلُّها تدخل على المبتدأ والخبر ، فتنصبُ المبتدأ ويصيرُ اسمَها ، وترفعُ الخبرَ ويصيرُ خبرَها ، واسمُها {مُشَبَّهٌ بالمَفْعول} ، وخبرُها مُشَبَّهٌ بالفاعل ، تقول : إنَّ زيداً {قائمٌ ، وبَلَغَني أنَّ عمْراً} مُنْطَلِقٌ ، وكأنَّ أباكَ الأسَدُ ، وما قامَ عمْرٌو ولكِنَّ جعْفراً قائمٌ ، ولَيْتَ أباكَ قادِمٌ ، ولَعَلَّ أخاك واقِفٌ ."

اعلم أنَّ هذه الحروف تدخل على المبتدأ والخبر فتُحْدثُ فيهما إعرابًا غير ما كانا عليه ، فتَنْصبُ المبتدأ ، وترفع الخبر ، وإنَّما كان كذلك ؛ لأنَّها أشْبَهَتِ الأفعالَ ، ومشابهَتُها لها[1] منْ حيثُ إنَّها على ثلاثة أحرفٍ ، وآخِرُها مَفتوحٌ ، ودخلتْ على المبتدأ والخبر ، واتَّصلَ الضَّمير بها كما يتَّصلُ بالفعل[2] ، فبهذه الوجوه أشبهتِ الأفعال الماضية ، فأُعْملَتْ عمل الأفعال على صفةٍ مخصوصةٍ . وَخولِفَ بمَعْمولِها فقُدِّمَ المَنْصوبُ / على المرفوعِ ، وأُلْزِمَتْ طريقةً واحدةً ؛ لِيَدُلُّوا بذلك على أنَّها حروفٌ وأنَّ عملها بالمُشابَهَةِ . ولوْ قدَّموا المرفوع أو أجازوا ذلك فيه لجَرَتْ[3] مجرى (كانَ) وأخواتِها ، وهذا لا يجوزُ ؛ لأنَّ الحرف إذا أشبَهَ الفعلَ أُعْطِيَ بعْضَ أحكامه . وقيلَ : إنَّهم قدَّموا المنصوب على المرفوعِ ؛ ليُعْلِموا أنَّهُ لا يجوز أنْ يُضْمرَ فيها .

27 [٤٥/ب]

---

(١) – في (ع) : (للفعل) .

(٢) – في (ع) : (بالأفعال) .

(٣) – من (ع) في الأصل : (لجرى) .

واعلم أنَّ مُشابهة هذه الحروف للأفعالِ[1] مشابهةٌ لفْظيَّةٌ لا معْنويَّةٌ بدليل أنَّ الواقع موقع الفاعلِ يكون جملة وغير جملةٍ، نحو قولك : إنَّ زيداً أبوهُ قائمٌ. [فَأبوهُ قائِمٌ][2] في محل الرَّفع، والفاعلُ في الحقيقة لا يكونُ إلاّ مفرداً.

قال : "ومعاني هذه الحروفِ مُخْتَلِفَةٌ فمعنى (إنَّ) و (أنَّ) جميعًا التَّحْقيقُ، ومعنى (كَأنَّ) التَّشْبيهُ، ومعنى (لكِنَّ) الاسْتِدْراكُ، ومعنى (لَيْتَ) التَّمَنّي، ومعنى (لَعَلَّ) التَّوقُّع والرَّجاءُ.

وأخبار (إنَّ) وأخواتها كأخبار المبتدأ من المفرد والجملة والظَّرف وحرف الجرِّ[3]. ولا يجوز تقديم أخبارها على أسمائها إلاّ أن يكون الخبَرُ ظَرْفًا[4]، تقولُ : إنَّ في الدّارِ زيْدًا، ولَعلَّ عِنْدَكَ عَمْرًا".

اعلمْ أنَّ هذه الحروف وإنْ اتَّفَقَتْ في العمل فإنَّها مُخْتلفةٌ في المعنى. فأمّا (إنَّ) المكْسورَةُ الهَمْزَةِ المُشَدَّدَةُ فهي للتَّأْكيدِ[5]، وهي أيضًا توصِلُ القَسَمَ، ألا ترى أنَّكَ إذا قُلْتَ : واللَّهِ إنَّ زيداً منْطَلِقٌ[6] فَـ (إنَّ) أَوْصَلَتِ القَسَمَ، ولا يجوز أنْ تقولَ : واللَّهِ زيدٌ منطَلِقٌ. ويجوز أن تُخَفَّفَ (إنَّ) هذه ، فإذا[7] خُفِّفَتْ وقعت اللاّمُ في خبرها لأمرين :

أحدُهُما : لِئلاّ تَشْتَبِهَ بِـ (إنْ) الَّتي للنَّفْيِ بمعنى (ما).

---

(١) – في (ع) : (الأفعال).

(٢) – تكملة من (ع).

(٣) – (وحرف الجر) : ليس في (ع) و (مل).

(٤) – في (مل) زيادة : (أو حرف جر).

(٥) – في (ع) : (للتوكيد).

(٦) – في (ع) : (لمنطلق).

(٧) – في (ع) : (وإذا)

والثّاني : ليَدلّوا بدخول اللاّم عليها أنَّها المُشَدَّدَةُ.

فأمّا (أنَّ) المفتوحة الهمزة المُشَدَّدَةُ، فهِيَ للتَّحْقيقِ، وتقع في موقع المرفوع والمنصوب والمجرور؛ لأنَّها تكون بتأويل المصدر، ولا يُبْتَدأُ بها، وإنَّما يكون الابتداءُ بالمكْسورة، فإذا قُلْتَ : بَلَغَني أنَّكَ مُنْطَلِقٌ، فالتَّقْديرُ : بلغني انطلاقُكَ. وعلِمْتُ أنَّكَ مُنْطَلِقٌ، فالتَّقدير : علِمْتُ انْطِلاقَكَ. وأُخْبِرْتُ بأنَّكَ مُنْطَلِقٌ، والتَّقدير : أُخْبِرْتُ بانْطِلاقِكَ.

28

وأمّا (لكِنَّ) فتكون مُشَدَّدةً وَمُخَفَّفَةً، وهي توجبُ بعد نفيٍ، / ويُسْتَدْرَكُ [١/ ٤٦] بها فتكون تحقيقًا(١)، وعطْفَ حالٍ على حالٍ تُخالِفُها.

و(لَيْتَ) للتَّمَنّي، و (لَعَلَّ) فيها تَوَقُّعٌ ورجاءٌ. قال (سيبَوَيْهِ)(٢) : لَعَلَّ وعَسى طَمَعٌ وإِشْفاقٌ.

وأمّا (كَأَنَّ) فالأصلُ هي الكاف للتَّشْبيه، دَخَلَتْ على (أنَّ) فصارتا حرفًا واحدًا للتَّشْبيهِ. وأخْبارُ هذه الحروف كأخبار المبتدأ؛ لأنَّ هذه الحروف دخلتْ على المبتدأ والخبر، على ما مضى ذكره. فكلُّ ما جاز أنْ يكون خبر المبتدأ جازَ أن يكون خبرًا لها. ولا يجوز تقديم أخبارِها على أسْمائها؛ لأنَّها لَمّا لَمْ تَتَصرَّفْ لكونها حروفًا لم يتصرَّفوا في معمولِها {فَأَلْزَموها طَريقَةً واحِدَةً}؛ ليَدلّوا بذلك على نُقْصانِها. فإنْ كان الخبر ظَرْفًا أو حرفَ {جَرٍّ جاز أنْ يتقدَّمَ} على الاسم لتَوَسُّعِهِمْ فيه. وذلكَ أنَّ تقديمه وتأخيرَهُ سواءٌ؛ لأنَّهمْ فصلوا به بين المضاف والمضافِ إليه(٣)، ولمْ يعْتَدّوا به فاصلاً، وذلك نحو قول الشّاعر(٤) :

---

(١) – في الأصل و(ع) (فيكون تخفيفًا)، وهو تصحيف، انظر الصحاح (لكن).

(٢) – الكتاب : ٢/ ٣١١.

(٣) – هذه إحدى المسائل الخلافية بين أئمة المصرين. انظر الإنصاف المسالة رقم : (٦٠) : ٢/ ٤٢٧، ولمتأخري النحاة رأي في هذه المسألة انظر الأشموني : ٢/ ٢٧٥ وما بعدها.

(٤) – هو أبو حية النميري.

٣٣ – كَما خُطَّ الكِتابُ بِكَفٍّ يَوْمًا يَهودِيٍّ يُقارِبُ أَوْ يُزيلُ

فأدْخَلَ (يَوْمًا) بين (كَفٌّ) وَ (يَهودِيٍّ) . وكذلك قولُ الآخرِ(١) :

٣٤ – كَأَنَّ أَصْواتَ مِنْ إِيْغالِهِنَّ بِنا أَواخِرِ الميسِ أَصْواتُ الفَراريجِ

والتَّقديرُ : كَأَنَّ أَصْواتَ أَواخِرِ الميسِ، فأَدْخَلَ (مِنْ إِيْغالِهِنَّ بنا) { بِتَقْديمِ الخبرِ(٢) وهي الجملةُ؛ لأجْلِ حروف الجرِّ} وقد ورد القرآن بذلك، قال اللّه تعالى : ﴿ إِنَّ في {ذلِكَ لآيَةً ﴾(٣) وقال تعالى} ﴿ إِنَّ في ذَلِكَ لَعِبْرَةً ﴾(٤) .

٣٣ – البيت من الوافر. وهو في سيبويه : ١/ ٩١، والمقتضب : ٤/ ٣٧٧، والأصول : ٢/ ٢٣٦، والتبصرة : ١/ ٢٨٧، وأمالي ابن الشجري : ٢/ ٢٥٠، والإنصاف ٢/ ٤٣٢، وشرح المفصل ١/ ١٠٣، والبحر المحيط لأبي حيان : ٤/ ٢٢٩، وشرح الكافية الشافية : ٢/ ٩٧٩، وأوضح المسالك : ٢/ ٣٦٨، والمساعد : ٢/ ٣٦٨، والمقاصد : ٣/ ٤٧٠ . وهو برواية (كتحبير الكتاب بكف ...) في البحر المحيط ١/ ٣٣٢، والهمع : ٢/ ٥٢ واللسان : (عجم). شبه رسوم الدار بالكتاب في دقتها، وخص اليهود لأنهم أهل كتاب، وجعله يقارب بين كتابته ويفرق تمثيلاً لتلك الآثار يتقارب بعضها ويتباعد بعضها.

(١) – هو ذو الرمة.

٣٤ – البيت من البسيط . وهو في ديوانه : ١٠٥، وسيبويه : ١/ ٩٣، ٢٩٥، ٣٤٧، والمقتضب : ٤/ ٤٧٦، والأصول : ١/ ٤٩٠، والخصائص : ٢/ ٤٠٤، والتبصرة : ١/ ٢٨٧، وأسرار البلاغة : ١٠٢، والإنصاف : ٢/ ٤٣٣، وشرح الحماسة للمرزوقي : ٣/ ١٠٨٣، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢/ ١٠٨، ٣/ ٧٧، وشرح الكافية الشافية : ٢/ ٩٨٠، والخزانة : ٢/ ١١٩.

إيغالهنّ : إبعادهن، والضمير للإبل. وأواخر : جمع آخرة : وهي عود في آخر الرحل يستند إليه الراكب. والميس شجر تصنع منه الرحال. والفراريج : جمع فروج وهي صغار الدجاج.

(٢) – (بتقديم الخبر) : ساقط من (ع).

(٣) – البقرة : (٢٤٨)، وآل عمران (٤٩)، وهود : (١٠٣)، والحجر : (٧٧)، والنحل : (١١) و(١٣) و(٦٥) و(٦٧) و(٦٩)، والشعراء : (٨) و(٦٧) و(١٠٣) و(١٢١) و(١٣٩) و(١٥٨) و(١٧٤) و(١٩٠)، والنمل : (٥٢)، والعنكبوت : (٤٤)، وسبأ : (٩).

(٤) – آل عمران : (١٣)، والنور : (٤٤)، والنازعات : (٢٦).

قال : "وتدخُلُ اللاّم المفتوحة في خبَرِ (إنَّ) الْمَكسورة دون سائرِ أخواتها زائدةً مؤكِّدَةً، تقول : إنَّ زيداً لَقائِمٌ. ولو قلتَ : لَيْتَ زيداً لقائِمٌ، أو نحو ذلك لمْ يجُزْ.".

اعلم أنَّ لام التَّوكيد تختصُّ بالدُّخول على خبر (إنَّ) دون سائِرِ أَخَواتِها؛ وذلك لأنَّها تدْخُلُ للتَّوْكيد على المبتدأ نحو : لَزَيْدٌ أفْضَلُ منْ عمرٍو، وما أشبه ذلك، فيُؤَكِّدون بها المُخْبَرَ عنه، فأرادوا إدخالها على اسْمِ (إنَّ) ليزيدوه توكيداً فلمْ يجُزْ أن يجمعوا بين تأْكيدين في كلمة واحدةٍ؛ لأنَّ (إنَّ) قدْ دخلَتْ على الاسم، فأدْخلوها على الخبر، والمرادُ بها توكيدُ الاسمِ. والدَّليلُ على ذلك أنَّكَ / إذا قدَّمتَ [٤٦/ب] الخبر على الاسم إذا كانَ الخبرُ ظرْفًا أوْ حرف جرٍّ أدْخلْتَ اللاّمَ على الاسم لبُعْدِ الاسم عن (إنَّ)، تقولُ : إنَّ في الدّار لزيْداً، و إنَّ خَلْفَكَ لعَمْراً. وعليه قوله [تعالى][1] : ﴿إنَّ في ذلكَ لَعِبْرَةً﴾[2] ولَمْ يَجُزْ أنْ يُدْخِلوها قبل (إنَّ)، لأنَّ (إنَّ) أقْوى منْها عملاً وتأكيداً؛ فلهذا جاؤوا بها بعدها. ولَمّا قُلْنا : إنَّ الخبرَ لا يجوزُ أنْ يُؤَكَّدَ، وأنَّ المقصود بالتَّأْكيدِ هو الاسمُ. قلنا في قوله تعالى : ﴿إنَّ هذانِ لَساحِرانِ﴾[3][4] : إنَّ (إنَّ) هاهُنا لا يجوز أنْ تَكونَ بِمَعْنى (نَعَمْ)، فيكون

28

---

(١) زيادة من (ع).

(٢) آل عمران : (١٣)، والنور : (٤٤)، والنازعات : (٢٦).

(٣) طه : (٦٣).

(٤) وهي قراءة نافع وابن عامر وحمزة والكسائي وأبي جعفر وخلف ويعقوب. وقرأ ابن كثير : (إنْ هذانِّ). وَاخْتُلِفَ في النقل عن عاصم، ففي رواية أبي بكر (إنَّ هذانِ)، وفي رواية حفص (إنْ هذانِ).

وقرأ أبو عمرو بن العلاء (إنَّ هذينِ)، انظر السبعة ٤١٩، وإعراب القرآن للنحاس : ٢/٣٤٣ والنشر : ٢/٣٢٠ - ٣٢١.

الخبرُ مُؤَكَّداً دون الاسْمِ، وهذا لايجوزُ[1]، ولكِنْ نَحْمِلُهُ على لُغَةِ مَنْ يجعلِ التَّثْنيَة في الأحوال الثَّلاثِ[2] بالألفِ، وهي لُغَةُ بَلْحرِثِ[3] بنِ كَعْبٍ فيكونُ ذلكَ أَوْلى.

فإنْ قال قائلٌ : فقدْ جاء في الشِّعرِ تأْكيدُ الخبرِ، نحوُ قول الشّاعرِ[4] :

٣٥ – أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجوزٌ شَهْرَبَهْ

تَرْضى مَنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

فأكَّدَ الخبرَ. قيل له : هذا منْ ضرورة الشِّعْرِ، والقُرْآنُ لا يُحْمَلُ على الضَّرورةِ. وإنَّما دَخَلَتِ اللاّم على الخبر مع (إنَّ) خاصَّةً دون أخواتِها، لقصْدِ التَّوكيدِ، ولا يصِحُّ هذا المعنى في أخَواتِها، ألا ترى (أنَّ) المفتوحة الهمزةِ الْمُشَدَّدَةَ مع ما بعدها في تأْويل المصدر، فلَوْ دَخَلَتْ عليها اللاّم لدَخَلَتْ على

---

(١) – جَوَّزَ بعض النحاة في تخريجهم للآية أن تكون (إنّ) بمعنى (نعم) انظر إعراب القرآن للنحاس : ٢/٣٤٤ – ٣٤٥، والحجة لأبي زرعة : ٤٥٥، ومشكل إعراب القرآن للقيسي :٢/٤٦٦ وما بعدها.

وانظر هذه الآية في : تاويل مشكل القرآن لابن قتيبة : ٢٥، ٥٠، والبحر المحيط : ٦/٢٥٥، ومعاني القرآن للفراء : ٢/١٨٤، ومعاني القرآن للأخفش : ١/١١٣، والحجة المنسوب لابن خالويه : ٢٤٢، والخصائص لابن جني : ٣/٦٥.

(٢) – في (ع) : (الثلاثة).

(٣) – جاء في اللسان : "وقولهم : بَلْحرث لبني الحارث بن كعب من شواذّ الإدغام؛ لأن النّون واللاّم قريبا المخرج فلمّا لم يمكنهم الإدغام بسكون اللاّم حذفوا النون ..." انظر اللسان (حرث).

(٤) – هو رؤبة بن العجاج، وينسب هذا الرجز أيضًا لعنترة بن عروس انظر الخزانة.

٣٥ – البيتان من مشطور الرجز. انظرهما في ملحقات ديوان رؤبة : ١٧٠، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣/١٣٠، ٧/٥٧، والمساعد : ١/٣٢٣، والخزانة : ٤/٣٢٨، واللسان (شهرب).

وانظر الأول منهما في الأصول : ١/٣٣٣، والمغني : ٢٥٤، ٢٥٧، وأوضح المسالك : ١/٢١٠، ٣٦٤، وشرح الكافية الشافية : ١/٤٩٣، والهمع : ١/١٤٠، والمقاصد : ١/٥٣٤، ٢/١٥١.

الشهربة : العجوز الكبيرة.

بعض الاسم، وهذا لا يجوزُ. وأمّا (لكِنَّ) فَهِيَ للاسْتِدْراكِ، والتَّوكيدُ يُضادُّهُ فلا يجْتَمِعانِ. ولا يصِحُّ أيْضًا في (كَأَنَّ) لِما فيها منْ معنى الفعلِ. ولا يصِحُّ دخولُ اللاّمِ على الفعل، ألا ترى أنَّكَ لا تقول: لَضَرَبَ زَيْدٌ عمْرًا. ولا يصحُّ دخولها في (لَيْتَ) وَ (لَعَلَّ) ولهذا[1] المعنى لمْ يبْقِ أنْ تدْخُلَ إلاّ على (إنَّ) لِما فيها من التَّوْكيدِ. فإذا[2] دخَلَتْ هذه اللاّم على ما بعدَ (عَلِمْتُ) وأخواتها عَلَّقَتِ الفعلَ عن العملِ، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمَتِ الجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرونَ﴾[3]، كما إذا قُلْتَ: عَلِمْتُ لَزَيْدٌ حاضِرٌ، ولولا اللاّمُ لَفُتِحَتْ (إنَّ)، فكانَ الفعلُ يَعْمَلُ فيما بعده ظاهرًا، وإنْ كان يعملُ في الموضعِ. وهذه الأفعالُ على ثلاثةِ أضْرُبٍ: ضربٌ يَعْمَلُ / [47/أ] ، وضربٌ يُلْغى فلا يعْمَلُ، وضربٌ يُعَلَّقُ، وسيجيءُ ذكرهُ [في موضعه][4] إنْ شاء اللَّهُ. 29

قال: "وَتُكْسَرُ (إنَّ) في كلِّ موضعٍ لوْ طرحتَها منهُ لكانَ {ما} بعدها مرفوعًا بالابتداء، تقول: إنَّ أخاك قائمٌ، فتَكْسِرُ (إنَّ)؛ لأنَّكَ لو طرحْتها منْ هناكَ لَقُلْتَ: أخوكَ قائمٌ. وتُفْتَحُ (إنَّ) في كلِّ موضعٍ لو طرحتها منه وما عمِلَتْ فيه لصَلَحَ في موضعِ الجميع (ذاكَ). ومعنى الكلام المصدرُ، تقولُ: بلَغني أنَّ زيدًا قائمٌ، فتفتَحُ (أنَّ)؛ لأنَّكَ لو طَرَحْتَها وما عَمِلَتْ فيه لقُلْتَ: بلغني ذاكَ، ومعنى الكلام معنى المصدرِ، والتَّقدير[5]: بلغني قيامُ زيدٍ."

---

(١) – في الأصل: (ولهذه)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٢) – في (ع): (وإذا).

(٣) – الصافات: (١٥٨).

(٤) – زيادة من (ع).

(٥) – (معنى المصدر، والتقدير): ليس في (ع) و (مل).

اعلم أنَّ (إنَّ) الْمَكسورَةَ الهَمْزَةِ تقعُ في كلِّ موضعٍ يحْسنُ أنْ يقع فيه الاسم والفعلُ مُتَعاقِبينِ، فَمِنْ مَواضِعِها موْضِعُ المبتدأ؛ لأنَّكَ تبتدئُ بالفعل كما تبتدئ بالاسم. وكذلك في الصِّلَةِ نحو قوله تعالى : ﴿وآتَيْناهُ مِنَ الكُنوزِ ما إنَّ مَفاتِحَهُ﴾(١)، لأنَّ الصِّلَةَ تَكونُ اسْمًا كما تكون فعلاً. ومنْ علاماتِ (إنَّ) الْمَكْسورَةِ أن تقع بعد القول، وفي خبرها اللاّم، وموضع المبتدأ.

فأمَّا (أنَّ) آلمفتوحة الهمزة فإنَّها تكون في موضعٍ يَنْفَرِدُ بالاسم أوْ بالفعل، فَمِنْ مواضِعِها(٢) أنْ تقعَ بعد (لَوْلا)؛ لأنَّه موضعٌ يخْتَصُّ بالاسم تقولُ : لَوْلا {أنَّكَ جِئْتَني} لأكْرَمْتُ زيداً. وكذلك(٣) بعد (لَوْ)؛ لأنَّ هذا موضعٌ [يَخْتَصُّ بالفعل فتقولُ] : لَوْ(٤) أنَّكَ جِئْتَني لأكْرَمْتُكَ.

وقد تتعاقبُ (إنَّ) وَ (أنَّ) والتّأْويلُ [مُخْتَلِفٌ] نحو قوله تعالى : ﴿وأنَّ هذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً واحِدةً﴾(٥) فإذا كَسَرْتَ الهمزة(٦) كان على تقدير الابتداء، وإذا فتحتَ(٧) كان على تقدير (ولأنّ). وكذلك في كلِّ موضعٍ يتعاقبان، فتأْويلُهُما مُخْتلِفٌ. فأمّا قوله تعالى : ﴿وَما يُشْعِرُكُمْ أنَّها إذا جاءَتْ لا يُؤْمِنونَ﴾(٨)

---

(١) – القصص : (٧٦).

(٢) – في الأصل : (مواضعهما)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٣) – في الأصل : (فكذلك) بالفاء، وما أثبته من (ع).

(٤) – (تقول : لو) : ساقط من (ع).

(٥) – المؤمنون : (٥٢).

(٦) – وهي قراءة عاصم وحمزة والكسائي وخلف. انظر السبعة : ٤٤٦، والنشر : ٢/٣٢٨.

(٧) – وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو، وأبي جعفر، ويعقوب، أما ابن عامر فقرأ : (وأنْ) بفتح الهمزة وسكون النون الخفيفة، نفس المصدرين السابقين.

(٨) – الأنعام : (١٠٩).

وّ(إنَّها)، فَالكسرُ[1] على الابتداء، والفتحُ[2] على معنى (لَعَلَّ) كقول الشّاعر[3] :

٣٦ – أَريني جَواداً ماتَ هَزْلاً لأَنَّني أَرى ما رَأَيْتِ أَوْ بَخيلاً مُخَلَّدا

التَّقْدير : لَعَلّي أَرى، ففتح (أَنّ) في موضع (لَعَلَّ) واللّه أعلم.

29

[٤٧/ب] فإن قيل : إنَّ (لَوْ) يقعُ بعدها / الاسمُ والفعلُ جميعًا، نحو قولهم : لَوْ زَيْدٌ[4] خَرجَ لأَكْرَمْتُهُ، [وَ][5] قال (جَرير) :

٣٧ – لَوْ غَيْرَكُمْ عَلِقَ الزُّبَيْرُ بِحَبْلِه أَدَّى الجِوارَ إلى بَني العَوّامِ

وفي المَثلِ: (لَوْ ذاتُ سِوارٍ لَطَمَتْني)[6] وكذلكَ : لَوْ أَنَّكَ جِئْتَ. التَّقديرُ : لَوْ وقع مجيئُكَ.

---

(١) – وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم في رواية أبي بكر، ويعقوب وخلف انظر السبعة : ٢٦٥، وإعراب القرآن للنحاس : ٢/٥٧٣ – ٥٧٤، والنشر : ٢/٢٦١.

(٢) – وهي قراءة نافع وحمزة والكسائي وابن عامر وعاصم في رواية حفص وأبي جعفر. نفس المراجع السابقة.

(٣) – نسبه ابن يعيش إلى حطائط بن يعفر، والبيت لحاتم الطائي وهو في ديوانه.

٣٦ – البيت من الطويل.

انظر ديوان حاتم : ٢٣٠، وشرح المفصل : ٨/٧٨، والمقاصد : ٣/٣٦٩ ورواية الديوان :

(... لعلني أرى ما تَرَيْنَ أَوْ بَخيلاً مُخَلَّدا) ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

(٤) – في الأصل : (زتد)، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

(٥) – زيادة من (ع).

٣٧ – البيت من الكامل. وهو من قصيدة له يهجو بها الفرزدق.

وهو في الديوان : ٤٥٣ برواية : (لو غَيْرُكم علق الزّبيرَ وَرَحْلَهُ)، وهو برواية هذا الكتاب في المقتضب : ٣/٧٨، والكامل : ١/٢٧٩، والأصول : ١/٣٢٦، والهمع : ٢/٦٦. ورواه ابن هشام في المغني : ٣٥٣ برفع (غير)، وفي عبث الوليد أيضًا : ١٩٩. وبهذه الرواية ورد في (ع).

(٦) – المثل برواية هذا الكتاب في كتاب الأمثال : ٢٦٨، ومجمع الأمثال : ٢/١٧٤، وفصل المقال : ٣٨١ والكامل : ٣/٤٤٠، والمقتضب : ٣/٧٧، والمغني : ٢٩٦. وروى المثل : "لو غير ذات سوار لطمتني" في : مجمع الأمثال : ٢/٢٠٢، والمقتضب : ٢/٧٧. ويضرب فيمن تطاول عليه من هو أقل منه. وانظر قصة المثل في حاشية الأمير على المغني : ١/٢١٢.

قيل له[1] : إنَّ الأسماء بعد (لَوْ) على تقدير تقديم الفعل الَّذي بعدها، فكأنَّ الاسم وقع في موقع الفعل، والفعلُ مرادٌ، ولهذه العلَّةِ لا يجوز كَسْرُ (إنَّ) ولَوْ وَقعَ الاسمُ وقوعًا صحيحًا لجاز كسْرُ (إنَّ). فإنْ قيل : فقدْ جاءَتْ (أَنَّ) المفتوحة مبتدأةً، نحو قوله تعالى : ﴿وَأَنَّ الْمَساجِدَ لِلَّهِ﴾[2] قيل له : التَّقدير : لأَنَّ الْمَساجِدَ لِلَّهِ، وإنَّما فُتِحَتْ (أَنَّ) لِمَكان اللاّمِ.

وقدْ تُخَفَّفُ (أَنَّ) المفتوحة الهمزة المشددةُ، فتدخلُ على الأفعال المستقبلة وعلى الأسماء، فيرْتَفِعُ ما يقع بعدها، من ذلك قوله تعالى : ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكونُ مِنْكُمْ مَرْضى﴾[3] التَّقدير - واللَّه أعلم - [عَلِمَ][4] أنَّه سيكونُ[5]. ولا بُدَّ أنْ يفصلَ بينَ (أَنْ) وبين الفعل أحدُ أربعةِ أشياءَ وهي : (لا، وقَدْ، وسَوْفَ، والسّينُ)؛ لأَنَّهم كرهوا أنْ يجمعوا عليها حذف الضَّمير وأنْ يليَها غيرُ ما كانَ يَليها، فَعَوّضوها شيْئًا يكون عوضًا لها من الاسم، نحو قوله تعالى :﴿أَنْ لا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً﴾[6][7] وفي الأسماء تقولُ : عَلِمْتُ أنْ زيدٌ مُنْطَلِقٌ، التَّقدير : أَنَّهُ زيدٌ منطلِقٌ. قال الشّاعر[8] :

---

(١) - (له) : ليست في (ع).

(٢) - الجن : (١٨).

(٣) - المزمل : (٢٠).

(٤) - تكملة من (ع).

(٥) - في (ع) قَدَّمَ الناسخ قوله (وفي الأسماء علمت ... من يحفى وينتعل) فجعله بعد (سيكون) وقبل (ولا بد أن ...).

(٦) - طه : (٨٩).

(٧) - في (ع) بدل الآية المذكورة قوله تعالى : (عَلِمَ أَنْ سَيَكونَ).

(٨) - هو الأعشى.

٣٨ – في فِتْيَةٍ كَسُيوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِموا أَنْ هالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفى وَيَنْتَعِلُ

التَّقدير : أنَّه هالكٌ[١].

وقد تأتي (أَنْ) المفتوحة بمعنى (أَيْ)، نحو قوله تعالى : ﴿وَانْطَلَقَ الْمَلأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشوا﴾[٢] [التقدير][٣] أيْ امشوا. وقد تجيء زائدةً، نحو قوله [تعالى][٣] : ﴿وَلَمّا أَنْ جاءَتْ رُسُلُنا﴾[٤]. وتجيءُ بتأويل المصدر، فتَنْصِبُ الأفعال المستقبلة، نحو قولك : أُريدُ أَنْ تَذْهَبَ، والتَّقديرُ أُريدُ :ذهابَكَ. فهذه أرْبَعَةُ أوْجُهٍ للمفتوحة على ما ترى.

فأمّا (إِنْ) الْمَكْسورَةُ الهمزةِ الْمُخَفَّفَةُ فإنَّها تجيءُ على أربعة أوْجُهٍ أيضًا :

30

[٤٨/أ] أحدها : أَنْ تقع للشَّرْطِ والجزاء، نحو قولك : إِنْ تَضْرِبْ / أَضْرِبْ.

الثّاني : يكون فيه معنى (ما)، نحو قوله تعالى : ﴿إِنِ الكافِرونَ إِلاّ في غُرورٍ﴾[٥] وتقديره – واللّه أعلم[٦] – ما الكافرونَ إِلاّ في غُرورٍ.

---

٣٨ – البيت من البسيط. وهو في ديوانه : ١٤٧ برواية : (أن ليس يدفع عن ذي الحيلةِ الحيلُ). وانظر سيبويه : ١/٢٨٢، ٤٤٠، ٤٨٠، ٢/١٢٣، ومعاني القرآن للأخفش : ٢/٢٩٩، والأصول : ١/٢٨٩، والمحتسب : ١/٣٠٨، والمنصف ٣/١٢٩، والتبصرة : ١/٤٦١، وأمالي ابن الشجري : ٢/٢ والإنصاف : ١/١٩٩، وشرح المفصل : ٨/٧٤، وشرح الكافية الشافية : ١/٤٩٧، والخزانة : ٣/٥٤٧، ٤/٣٥٦، والمقاصد : ٢/٢٨٧.

وعجزه في الخصائص : ٢/٤٤١، والهمع : ١/١٤٢.

(١) – (التقدير أنه هالك) : ساقط من (ع).

(٢) – ص : (٦).

(٣) – زيادة من (ع).

(٤) – العنكبوت : (٣٣).

(٥) – الملك : (٢٠).

(٦) – (والله أعلم) : ليست في (ع).

الثّالثُ : أَنْ تَدْخُلَ زائدةً، نحو قولك : ما إنْ يَقومُ زيدٌ، قال الشّاعرُ(١) :

٣٩ – فَما إنْ طِبُّنا جُبْنٌ وَلكِنْ مَنايانا وَدَوْلَةُ آخَرينا

الرّابعُ : أَنْ تجيءَ مُخفَّفَةً من الثَّقيلة، فإذا رفعْتَ ما بعدها لَزِمَكَ أَنْ تُدْخِلَ اللاّم على خبرها؛ لئَلاّ تلْتَبِسَ بِغَيْرِها(٢)، نحو قوله تعالى(٣) : ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَما عَلَيْها حافِظٌ﴾(٤)(٥).

قال : "وَتَكونُ (إنْ) بمعنى (نَعَمْ) فلا تَقْتضي اسْمًا ولا خبرًا، قال الشّاعر(٦) :

٤٠– بَكَرَ العَواذِلُ في الصَّبو حِ يَلُمْنَني وَألومُهُنَّهْ

وَيَقُلْنَ : شَيْبٌ قَدْ عَلا كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ : إنَّهْ

---

(١) – هو فروة بن مسيك أو الكميت الأسدي. انظر الخزانة.

٣٩ – البيت من الوافر. وهو من شواهد سيبويه : ١/٤٧٥، ٢/٣٠٥، ومعاني القرآن للأخفش : ١/١١٢، والمقتضب : ١/١٩٠، ٢/٣٦١، والكامل : ١/٣٤١، والأصول : ١/٢٨٦، والمنصف : ٣/١٢٨، والمحتسب : ١/٩٢، والتبصرة : ١/٤٥٩، وشرح المفصل : ٨/٥، ١١٣، ١٢٩، والمغني : ٢١، والخزانة : ٢/١٢١ وانظر اللسان : (طبب). والسيرة : ٩٥٠، والوحشيات : ٢٨. وصدره في الخصائص : ٣/١٠٨، والهمع : ١/١٢٣، ولم أقف عليه في ديوان الكميت الذي بين يدي. طبنا : عادتنا.

(٢) – في الأصل : (بغرها)، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

(٣) – (تعالى) : ليست في (ع).

(٤) – الطارق : (٤).

(٥) – (لما) بميم واحدة، وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو والكسائي. وقرأ باقي السبعة (لَمّا) بميم مشددة. انظر السبعة : ٦٧٨.

(٦) – هو عبيد الله بن قيس الرقيات.

٤٠ – البيتان من مجزوء الكامل. وهما في ديوانه : ٦٦ وفيه روي الأوّل : (بكرتْ عليَّ عَواذلي يَلْحينَني وألومهنَّهْ) وكذلك روايته في البيان والتبيين : ٢/٢٧٩، وهما من شواهد سيبويه : ١/٤٧٥، وأمالي ابن الشجري : ١/٣٢٢، وابن يعيش : ٨/٦، ١٢٥، والخزانة : ٤/٤٨٧، واللسان : (أنن).

والثاني في سيبويه : ١/٢٧٩، وابن يعيش : ٨/٧٨، ١٢٢، والمغني : ٣٧، ٧٢٣.

أي نَعَمْ هوَ ذاك[1]. والهاءُ لِبَيان الحَرَكَة، وليستْ اسْمًا."

اعلم أنَّ (إنَّ) المكسورة الهمزة لَمّا وقعتْ بمعنى (نَعَمْ) لَمْ يكن لها اسمٌ ولا خبرٌ، وإنَّما تقع جوابًا بمعنى (نَعَمْ) وَ (أَجَلْ). إلاَّ أنَّهم أوْرَدوا الهاء ليُحافظوا على الحركة؛ لأنَّهم لوْ وقفوا بغيرها لَزِمَهُمْ أنْ يُسْكِنوها، وحركة المَبْنيِّ مِمّا يُحافَظُ علَيْها. ولا يَصِحُّ القولُ بأنَّ الهاء[2] اسمُ (إنْ)؛ لأنَّها لَوْ كانتْ كذلك لافْتَقَرَتْ إلى خبرٍ، فلمّا لم يكن لها خبرٌ عُلِمَ أنَّها ليس باسم.

قال: "فَإنْ عَطَفْتَ على اسم (إنَّ) وَ (لكنَّ) بعد خبرهما جاز لك النَّصْبُ على اللَّفْظِ والرَّفْعُ على موضع الابتداء، تقولُ: إنَّ زَيْدًا لقائمٌ وعمْرًا، وإنْ شئتَ قلتَ: وعَمْرٌو. وكذلك: لكنَّ جعْفرًا مُنْطَلِقٌ وبَشْرًا، وإنْ شئتَ قلتَ: وبِشْرٌ، ولا يجوزُ أنْ تَعْطِفَ[3] على معنى الابتداء مع بقيَّةِ أخواتها لزوال معنى الابتداء منها. وتُشَبَّهُ (لا) بـ (إنَّ)."

اعلم أنَّكَ إذا عطَفْتَ على اسم (إنَّ) و(لكنَّ) بعد تمام الخبر جاز لك الرَّفعُ والنَّصْبُ.

أمّا النَّصْبُ فمِنْ وَجْهٍ واحدٍ، وهو أنْ تَجْعَلَهُ مَعْطوفًا على اسم (إنَّ) و(لَكنَّ). وأمّا الرَّفعُ فمن وجْهَيْنِ:

أحدهما: أنْ تَعْطِفَ على موضعِ (إنَّ) مع اسْمها؛ لأنَّ الموضع للمبتدأ. فإذا قُلْتَ: إنَّ زيداً كريمٌ وعمرٌو، فالتَّقدير: زيدٌ كريمٌ وعمرٌو[4].

---

(١) – في (ع) و (مل): (كذلك).

(٢) – في (ع): (لها)، وهو تحريف.

(٣) – في (مل): (ولايجوز العطف).

(٤) – قوله: (فالتقدير: زيد كريم وعمرو) وَهِمَ ناسخ (ع) فأخره إلى ما بعد قوله (... على الضمير في الخبر).

30

والثّاني : أَنْ تَعْطِفَ على الضَّميرِ في الخبر / ، والعطف على الضَّمير على [٤٨/ب] ضربين : أحدهما : حَسَنٌ، والآخَرُ : قَبيحٌ. فالحسَنُ : أَنْ تُؤَكِّدَ الضَّمير ثمَّ تعْطِفَ عليه، فتقولُ : إِنَّ زَيْداً منطلقٌ هو وعمْرٌو، وإِنَّما لَزِمَكَ ذلكَ؛ لأنَّ الضَّمير ما دامَ مُسْتَتِراً فهو بمنزلة جُزْءٍ من الفعل، ويَقْبُحُ عَطْفُ الاسم على الفعل أو على ما يقوم مقامه. فإذا أكَّدْتَ الضَّمير كُنْتَ قدَ عَطَفْتَ(١) اسماً على اسْمٍ. ومثلُ ذلك قوله تعالى : ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ ﴾(٢) وَ ﴿ إِنَّهُ يَراكُمْ هُوَ وَقَبيلُهُ ﴾(٣) وذلك كثيرٌ. وأمّا(٤) القبيحُ : فَأَنْ تَعْطِفَ من غير توكيد، وأكثرُ ما يجوز ذلك في الضَّرورات، نحو قول عُمَرَ بن أبي ربيعة :

٤١ – قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهادى كَنِعاجِ المَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا

فَإِنْ قيل : فقوله تعالى : ﴿ أَنَّ اللَّهَ بَريءٌ مِنَ المُشْرِكينَ وَرَسولُهُ ﴾(٥) هَلْ يَجوزُ أنْ يكون مَعْطوفًا على الضَّمير في الخبر.

قيل له : يجوز ذلك من حيث إِنَّ طولَ الكلام قدْ قام مقام الضَّميرِ فَلَمْ يُحْتَجْ إِليه. وتسْتَوي (إِنَّ) و (لكِنَّ) في العَطْفِ على معنى الابتداء. ولا يصِحُّ أنْ تَعْطِفَ على موضعِ الابتداءِ مع (لَيْتَ) و (لَعَلَّ) و (كَأَنَّ) ؛ وذلك لأنَّ الكلام قد خرج عن

---

(١) – من (ع) في الأصل : (عطف) وهو تحريف.

(٢) – البقرة : (٣٥)، والأعراف : (١٩).

(٣) – الأعراف : (٢٧).

(٤) – في (ع) : (فأما).

٤١ – البيت من الخفيف. وهو في ملحقات ديوانه : ٤٩٠، وانظر سيبويه : ١/ ٣٩٠، والخصائص : ٢/ ٣٨٦، والإنصاف : ٢/ ٤٧٥، وشرح المفصل : ٣/ ٧٦، وشرح الكافية الشافية : ٣/ ١٢٤٥، والمقاصد : ٤/ ١٦١. وصدره في الإنصاف : ٤٧٧، وشرح المفصل : ٣/ ٧٤.

(٥) – التوبة : (٣).

الابتداء والخبر بما تضمَّنَ من معانيها، ألا ترى أنَّه لا يحْسُنُ في مُقابَلَتِها (صَدَقْتَ) ولا (كَذَبْتَ)، فلمّا زال معنى الابتداء عنها لم يصحَّ العطفُ على الابتداء. فإنْ رفعتَ[1] ما بعد الخبرِ في (أَنَّ)[2] وَ (لَيْتَ) و (لَعَلَّ) و (كَأَنَّ) كان معْطوفًا على الضَّمير في الخبر على ما ذكرناه.

أمّا النَّصبُ فعلى الاسم. فأمّا إذا عطفتَ على اسْمِ (إنَّ) قَبْلَ الخبرِ لم يكنْ فيه غيرُ النَّصْبِ، نحو قولك: إنَّ زيدًا وعَمْرًا مُنْطَلِقانِ. ويجوزُ أنْ يوَحَّدَ الخبر في هذا الموضع، والاختيار مع (ثمَّ) والفاء التَّوْحيدُ، نحو قولك: إنَّ زيدًا ثُمَّ عَمْرًا قائِمٌ، وتجوز التَّثْنيةُ. فأمّا مع (أَوْ) و (لا) فالتَّوْحيدُ.

وأجاز (الفَرّاءُ)[3] العَطْفَ على اسم (إنَّ) قبل الخبر إذا كان اسمها ممّا لا يظهر فيه الإعراب، نحو قولك: إنّي وزيدٌ[4]، وإنَّ هذا وزيدٌ و إنَّ الَّذي عِنْدَكَ وزيدٌ قائِمانِ فأجاز الرَّفْعَ، وعليه أنشَدوا[5]:

٤٢ – فَمَنْ يَكُ أَمْسى في المَدينَةِ دارُهُ فَإِنّي وَقَيّارٌ بِها لَغَريبُ

---

(١) – في الأصل (وَقَعَتْ) وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٢) – في الأصل ضبطت (أَنْ) وهو تحريف.

(٣) – انظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٣١٠ – ٣١١ كلامه على الآية (إِنَّ الذين آمنوا ...) (٦٩) المائدة، والمساعد ١/ ٣٣٦، وشرح الكافية الشافية ١/ ٥١٢ – ٥١٣.

(٤) – (وزيد): ساقطة من (ع).

(٥) – هو ضابئ البرجمي.

٤٢ – البيت من الطويل. ولم أقف على روايته (في المدينة داره) إلاّ عند الأخفش. والرواية المشهورة (رحله). وهو من أبيات قالها وهو في سجن عثمان في المدينة. وقيار: اسم جمله. وهو من شواهد سيبويه: ١/ ٣٨، وانظر معاني القرآن للفراء: ١/ ٣١١، ومعاني القرآن للأخفش: ١/ ٨٢، والكامل: ١/ ٣٢٠، والشعر والشعراء: ١/ ٣٥١، ونوادر أبي زيد: ٨٢ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٢٨٤، ٦٧٦، والأصول: ١/ ٣١٢، والتبصرة: ١/ ٢١٠، والإنصاف: ١/ ٩٤، وابن يعيش: ٨/ ٦٨، وشرح الكافية الشافية: ١/ ٥١٢، والمغني: ٥٢٧، والخزانة ٤/ ٣٢٣، واللسان (قير)، وعجزه في مجالس ثعلب: ١/ ٢٦٢، ٢/ ٥٣٠، والمغني: ٦٨٨، وأوضح المسالك: ١/ ٣٥٨، ٣٦٣، والهمع: ٢/ ١٤٤.

31

يُرْوى برفْعِ (قَيّارٍ) / ونصْبِهِ. فَمَنْ رفعه جعله معْطوفًا على موضع (إنَّ) مع اسمها. ومَن نصبهُ عطفهُ على اسم (إنَّ). وَ (الكسائيُّ)[1] يجيزُ الرَّفعَ مع الْمَكْنيِّ والظّاهرِ. ولا يجوز ذلك عند البصْريّينَ؛ لأنَّك لا تعطفُ على شيءٍ قبل تمامه وموضعُ (إنَّ) مع اسمها لا يتمُّ إلاّ بالخبر. [٤٩/أ]

مسْأَلَةٌ : إنْ سأل سائلٌ عن ضمير الشَّأْن والقصَّةِ في (إنَّ) هَلْ يجوز حذفه كما جاز حذفُ الضَّمير في (كَأَنَّ)، نحو قولنا : كَأَنَّ زيدٌ منطلقٌ، فهل يجوز أنْ يقال: إنَّ زيدٌ منطلقٌ؟

قيل له : لا يجوزُ حذفُ الضَّمير مع (إنَّ)؛ لأنَّه ضميرٌ منصوبٌ، والضَّمير المنصوب لا يدُلُّ عليه الكلام فلا يجوز حذفه. وجاز حذف ضمير (كَأَنَّ)؛ لأنَّ الكلام يدُلُّ عليه.

فإنْ قال فقول الشّاعر[2] :

٤٣ – إنَّ مَنْ لامَ في بَني بِنْتِ حَسّا نَ أَلُمْهُ وَأَعْصِهِ في الخُطوبِ

هلْ هاهُنا ضَميرٌ محذوفٌ أمْ لا؟

قيل له : الضَّميرُ حذفَ في هذا الموضع لضرورة[3] الشِّعْرِ، والدَّليل على ذلك أنَّه لا يجوز أنْ تكونَ (إنَّ) دَخَلَتْ على (مَنْ)، وَتُجْعَلُ اسْمَها لِما فيهِ منْ معنى الشَّرْط والجزاء؛ لأنَّها للتَّوْكيد، فلا يصحُّ دُخولُها على الشَّرْطِ والجزاءِ، فلهذا كان التَّقْدير : إنَّهُ مَنْ لامَ، ثمَّ حذف الهاء للضَّرورة.

---

(١) – انظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٣١٠ – ٣١١، وشرح الكافية الشافية : ١/ ٥١٢ والمساعد : ١/ ٣٣٦.

(٢) – هو الأعشى.

٤٣ – البيت من الخفيف. وهو في ديوانه : ٢٧ برواية : (مَنْ يلمني علي بني ابنة ...) وعلى هذه الرواية يفوت موضع الاستشهاد. وانظر سيبويه : ١/ ٤٣٩، والإيضاح : ١/ ١٢٢، وأمالي ابن الشجري : ١/ ٢٩٥، والإنصاف : ١/ ١٨٠، وابن يعيش : ٣/ ١١٥، والمغني : ٦٧٠، والخزانة : ٢/ ٤٦٣، ٣/ ٦٥٤.

(٣) – (لضرورة) رُسِمَتْ في الأصل و (ع) : (لضرورت) بالتاء.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

باب (لا) في النَّفْيِ

قال : "اعلم أنَّ (لا) تَنْصِبُ النَّكرَةَ بغَيرِ تَنْوين ما دامت تليها، وتُبْنى معها على الفتح كَـ (خَمْسَةَ عَشَرَ)، تقولُ : لا رَجُلَ في الدّارِ، ولا غُلامَ لكَ."

اعلم أنَّ (لا) لَمّا كانتْ نقيضة (إنَّ)؛ لأنَّ (لا) للنَّفْي و(إنَّ) للإثْبات عملَتْ عمَلَها على بعض الوجوه، فنَصَبَتِ النَّكرَةَ خاصَّةً، ولمْ تَنْصِبْ معرفةً، فإذا قلتَ : لا رجُلَ في الدّار، فعند (سيبَوَيْهِ)(١) أنَّ الفتحة في قولنا : (لا رَجُلَ) فتحةُ إعْرابٍ لا فتحةُ بناءٍ، ولكنَّها مُنِعَ منْها التَّنْوين. وقال (أبو سعيدٍ) في الشَّرْحِ(٢) : وقدْ يعْمَلُ العامِلُ في الشَّيْءِ ويُمْنَعُ التَّصرُّفَ، ولا يكون هذا مُبْطِلاً لِعَمَلِهِ كقولِنا : حَبَّذا زيدٌ، (حَبَّ) فعلٌ ماضٍ و (ذا) فاعلهُ، وجُعِلا جميعًا كشيءٍ واحدٍ، ولا يُغَيَّرُ في التَّثْنِيَةِ والجمع والتَّأْنيثِ، ولا يَمْنَعُ ذلك أنْ يكون (حَبَّ) قد عمل في (ذا)، فكذلك(٣) لا يمنعُ أنْ تكونَ (لا) قدْ عملتْ في (رَجُلٍ) ومُنِعَ التَّنْوينُ(٤). والّذي أَمْلَّهُ علَيْنا شَيْخُنا / أبو القاسِمِ زيدُ بنُ عليٍّ : أنَّ الأسماء الشّائعة الَّتي يُنْفى بها الجِنْسُ مبنِيَّةٌ على الفتح، وهذا هو قولُ (المُبَرِّدِ)(٥).

31
[٤٩/ب]

---

(١) – قال سيبويه : "... و (لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ونصبها لما بعدها كنصب (إنَّ) لما بعدها، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم؛ لأنها جُعِلَتْ وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد، نحو (خمسةَ عشرَ)؛ وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم وهو الفعل وما أجري مجراه؛ لأنها لا تعمل إلاّ في النكرة" الكتاب ١/٣٤٥ وفي فهم كلامه هذا وقع خلاف بين النحاة يعرضه الشارح.

(٢) – شرح السيرافي : ٣/الورقة : ٨٢/(ب).

(٣) – في (ع) : (وكذلك).

(٤) – في (ع) : (للتنوين)، وهو تحريف.

(٥) – المقتضب ٤/٣٥٧.

وعند (الزَّجّاجِ)[1] أنَّها فتحة إعرابٍ. وقال (الزَّجّاجُ) : ليسَتْ مبْنيَّةً وإنّما شَبَّهَها - يعني (سيبَوَيْهِ) - بـ (خَمْسَةَ عَشَرَ)؛ لأنَّها لا تُفارقُ ما تعملُ فيه كما أنَّ (خَمْسَةً) لايُفارقُ (عَشَرَ). واحْتَجَّ (الزَّجَّاجُ) بقولهم : لا رَجُلَ ولا غلامًا عندكَ، فنصبَ غلامًا على العطف. فقيل له : أَنْتَ تقولُ : لا رَجُلَ ظَريفَ عِنْدَكَ، فَتَبْني (ظَريفَ) مع (رَجُلٍ) . فقال هذا فيه نظَرٌ، وهو قول بعضهم[2]. والّذي يجبُ أنْ يُعْتَمَدَ في هذا البابِ أنَّ (لا) لَمّا دخلَتْ على الأسماء النَّكِراتِ ولمْ تُفارقْها وكَثُرتْ معها حذفوا التَّنوين منها، وبنَوْها على[3] أخَفِّ الحركاتِ، وهي الفتحةُ لكثْرَةِ[4] دورانِها، فصار الاسم الواقعُ بعدَ (لا) مبْنِيًّا على الفتحة كَما بُنِيَ (زيدٌ) في النِّداء، في قولنا : يا زيدُ، على الضم.

فإنْ قال قائلٌ : فما الّذي أوجب بناء هذا الاسم، وهو مُتَمَكِّنٌ معناه في نفْسِهِ؟ قيل له : لَمّا كان هذا الاسمُ الواقعُ بعدَ (لا) مُلازمًا لِـ (لا) ولم يقع غيره موقعه قلَّ تَمَكُّنُهُ فصار بقلَّةِ التَّمَكُّنِ مُشابهًا للحروف فَبُنِيَ. وقال قومٌ[5] : لَمّا كان الاسم ملاصِقًا لِـ (لا) تنزَّلَ الاسم منزِلَةَ جُزْءٍ من الحرف، وبعض الحرف يكون مبنيًّا، فكذلك هذا الاسم وجب أن يكون مبنيًّا، ولَمّا بُنِيَ بَنوهُ[6] على أخفِّ الحركات، وهي الفتحةُ. وقال قوم[7] : بَنوهُ على ما كان يستحقُّهُ من الحركة في

---

(١) - انظر شرح السيرافي : ٣/الورقة : ٨٢/(أ). وشرح الكافية للرضي : ١/٢٥٥.

(٢) - هذا قول الأخفش انظر شرح الكافية الشافية : ١/٥٢٦ والمساعد : ١/٣٤٨.

(٣) - (على) : ساقطة من (ع).

(٤) - في الأصل (لكسرة)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٥) - لم أقف على مرجع حددهم، وانظر التبيين : مسألة رقم (٥٦) ص٢٩٧، والإنصاف المسألة رقم (٥٣) ١/٣٦٦.

(٦) - في (ع) : (ولما بني بني).

(٧) - انظر الحاشية (٥).

الأصلِ وهو الفتحةُ في حال النَّصبِ، فإذا قلْتَ : لا رَجُلَ في الدّارِ، فالاسم مع (لا) في تقدير مبتدأٍ، و(في الدّارِ) خبرٌ عنهما[1]، وإنَّما صحَّ ذلك؛ لأنَّ الجملة خبريَّةٌ تحتمل الصِّدقَ والكذبَ.

فإنْ قال قائلٌ : فَلِمَ احْتاجوا إلى هذا التَّقدير وأنْ يُلْزِموا النَّكرَةَ هذا الحرف؟

قيل له : لَمّا كانَ قولُهُمْ : هلْ منْ رَجُلٍ في الدّارِ يدلُّ على العموم احْتاجوا أنْ يأتوا بجوابٍ يدُلُّ على الاستِغْراقِ؛ ليكون الجواب على قدر السّؤالِ، وليسَ ذلك[2] إلاّ في النَّكراتِ الشّائعة، وكان التَّقديرُ : لا منْ رَجُلٍ، ولكنَّهُمْ حذفوا الحرف تخفيفًا. وعند بعضهم : أنَّهمْ لَمّا حذفوا الحرفَ وصلَ (لا) إلى / الاسم فنصبه. 32 [٥٠/أ]

قال : "فإنْ فصَلْتَ بينهما بطلَ عملُها، تقولُ : لا لك غلامٌ، ولا عنْدَكَ جاريةٌ. قال اللَّهُ تعالى : ﴿لا فيها غَوْلٌ﴾[3] فإنْ كانت النَّكرة مُضافةً أوْ موْصولةً انْتَصَبَتْ نَصْبًا صريحًا، تقولُ : لا غُلامَ رَجُلٍ لَكَ ولا خَيْرًا منْ زَيدٍ عندَكَ[4]"

اعلم أنَّه قد مضى أنَّ (لا) إنَّما تعْمَلُ في النَّكرة ما دامتْ تليها فإذا فُرِق بينها وبينها بشيء بطلَ عملُها، وإذا بطلَ عملها عادت الجُملة إلى ما كانت تستحقُّ[5] في الأصل، وهو الابتداء والخبر، فيكون (الغلامُ) مرفوعًا بالابتداء، وخبرهُ حرف الجرِّ مع ما بعده، وَ(لا) دَخَلَتْ نافيةً، ولمْ تعْمَلْ لِنُقْصانِ عَمَلِها إذا

---

(١) – في الأصل : (عنها)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٢) – في الأصل : (كذلك)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٣) – الصافات : (٤٧).

(٤) – "قال الله تعالى : لا فيها غول ... ولا خير من زيد عندك" : ساقط من (ع) و(مل).

(٥) – في (ع) : (تستحقه).

فُرِقَ بينها وبين النَّكرة، والّذي يدُلُّ على نقصان عملها أنَّها إذا عملَتْ إنَّما تعملُ فيما يليها دون غيره، ويكون ما بعدَ الاسم مرفوعًا على أنَّهُ خبرُ مبتدأٍ، فقولنا : لا رجُلَ عندكَ، فَـ (عِنْدَكَ) خبرُ المبتدأ لا خبرٌ لِـ (لا) .

قال : "فإنْ عَطَفْتَ وَكَرَّرْتَ (لا) جازَتْ لك[1] فيه خَمْسَةُ[2] أوجُهٍ : تقول : لا حولَ ولا قُوَّةَ إلاّ باللَّهِ، قال اللَّهُ سبحانه : ﴿لا بَيْعَ فيهِ وَلا خِلالَ﴾[3]

ويجوزُ : لا حولَ ولا قوَّةً إلاّ باللَّهِ، قال الشّاعرُ :

٤٤ - لا نَسَبَ اليَوْمَ وَلا خُلَّةً إتَّسَعَ الخَرْقُ عَلى الرّاقِعِ

ويجوز : لا حولٌ وَلا قُوَّةٌ إلاّ باللَّهِ، قال الشّاعرُ[4] :

٤٥ - وَما هَجَرْتُكِ حَتَّى قُلْتِ مُعْلِنَةً : لا ناقَةٌ لي في هذا ولا جَمَلُ

---

(١) - في (مل) : (له).

(٢) - في (مل) : (عدة).

(٣) - إبراهيم : (٣١).

٤٤ - البيت من السريع. انظر سيبويه : ١/٣٤٩، ٣٥٩، والأصول : ١/٤٩١، والتبصرة : ١/٣٨٩، وابن يعيش : ٢/١٠١، ١١٣، ٩/١٣٨، والمغني : ٢٤٩، والمساعد ٢/٦١٥، والهمع : ٢/٢١١، والمقاصد : ٢/٣٥١، ٤/٥٦٧، واللسان : (قمر). وصدره في المغني : ٦٦٥، وأوضح المسالك : ٢/٢٠، والهمع : ٢/١٤٤ورواه البكري في السمط ٣/٣٧ (إتسع الخرق على الراتق) وقوله (إتسع) بقطع الهمزة ضرورة.

(٤) - الراعي النميري.

٤٥ - البيت من البسيط. وهو في ديوانه : ١٩٨ والرواية فيه (وما صرمتك ...) وبهذه الرواية ورد في معاني القرآن للأخفش : ١/٢٤، والأصول : ١/٤٨٠، والتبصرة ١/٣٣٦، وبرواية هذا الكتاب في سيبويه : ١/٣٥٤، وابن يعيش : ٢/١١١، ١١٣، والمقاصد ٢/٣٣٦، ومجمع الأمثال للميداني : ٢/٢٢٠، ونهاية : الأرب : ٣/٥٩.

وعجزه في أوضح المسالك : ٢/١٥.

ويجوزُ : لا حَوْلَ ولا قُوَّةٌ إلاّ باللَّهِ، قال الشّاعرُ[1] :

٤٦ - هذا لَعَمْرُكُمُ الصَّغارُ بِعَيْنِهِ لا أُمَّ لي إنْ كانَ ذاكَ وَلا أَبُ

ويجوزُ : لا حَوْلٌ وَلا قوَّةَ إلاّ باللَّهِ، قال الشّاعرُ[2] :

٤٧ - فَلا لَغْوٌ وَلا تَأْثيمَ فيها وما فاهوا بِهِ أَبَدًا مُقيمُ"

اعلم أنَّكَ إذا كرَّرْتَ وبَنَيْتَ المعطوف على الفتح مع (لا) كما بنيْتَ المعطوف عليه كانَ كُلٌّ واحدٍ منهما جملةً مستقلَّةً بنفسها، وخبرها محذوفٌ، والتَّقدير : لا حولَ لنا ولا قُوَّةَ[3] لنا فحذفَ الخَبَرانِ من الجملتين للدَّلالةِ عليهما، وكانتْ كُلُّ جملةٍ كأنَّها لم يُعطَفُ عليها[4]، وعليه قولُهُ تعالى : ﴿لابَيْعَ فيهِ وَلا خِلالَ﴾[5] فإنْ

---

(١) - هو رجل من مذحج، كما ذكر سيبويه.

٤٦ - البيت من الكامل. وهو في سيبويه : ١/٣٥٢، ومعاني القرآن للفراء : ١/١٢١ برواية : (ذاكم - وجدكم - الصغار ...) ومعاني القرآن للأخفش : ١/٢٥ برواية : (ذاكم - وجدكم - الصغار بأسره ...)، والمقتضب : ٤/٣٧١، والجمل للزجاجي : ٢٤٣ برواية : (هذا - وجدكم - الصغار ...)، والمفصل : ١/٢٣٣، وابن يعيش : ٢/١١٠، والخزانة : ١/٢٤٣ برواية الجمل، وأيضًا المقاصد : ٢/٣٣٩، وانظر اللسان (حيس) والأصول : ١/٤٧٠، والإيضاح : ٢٤١، وصدره في المغني : ٦٥٦، وعجزه في أوضح المسالك ٢/١٦، والهمع : ٢/١٤٤.

(٢) - هو أمية بن أبي الصلت.

٤٧ - البيت من الوافر. وهو ملفق من بيتين من قصيدة واحدة في ديوانه : ٤٧٥، فعجز صدره قوله : "ولا غول ولا فيها مليم"، وصدر عجزه قوله : "وفيها لحم ساهرة وبحر" والرواية في الديوان : "وما فاهوا به لهم مقيم". وهو من شواهد الفراء في معاني القرآن : ١/١٢١، والتبصرة : ١/٣٨٩، والمقاصد : ٢/٣٤٦، والتصريح : ١/٢٤١، والأشموني : ٢/١١، واللسان : (سهر) (أثم)، وصدره في أوضح المسالك : ٢/١٩.

(٣) - في (ع) : (لا حَوْلٌ لنا ولا قوةٌ لنا) بالرفع وهو وَهْمٌ.

(٤) - في الأصل (كأنّهما لم يعطف عليهما)، وهو تحريف. والتصويب من (ع).

(٥) - إبراهيم : (٣١).

عَطفْتَ ونصبتَ ونَوَّنْتَ الثّاني جعلتَهُ معْطوفًا على موضعِ المنفيّ(١)؛ لأنَّ موضعَهُ نصبٌ. فإنْ عطفتَهُ ورفعتَهُ ونوَّنتَهُ جعلْتَهُ معطوفًا على موضع (لا) مع المنفيّ(٢)؛ لأنَّ
32
الموضعَ موضع المبتدأ. فإنْ رفعتَ الأوَّل ونوَّنتَهُ، ورفعت الثّاني ونوَّنتَهُ فإنَّما / يكون [٥٠/ب]
ذلك في موضعٍ يكون جوابًا للهمزة، كأنَّ قائلاً قال : أعندَكَ غُلامٌ أو جاريةٌ، فقلتَ : لا غُلامٌ ولا جاريةٌ عندي. وكذلك لو قال : أزيدٌ عندكَ أمْ عمرٌو، لقلتَ : لا زيدٌ ولا عمرٌو. فتَسْتوي المعرفة والنَّكرةُ وعلى ذلك قوله تعالى : ﴿ فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنونَ ﴾(٣). فأمّا رفعُ الأوَّل وبناء الثّاني، نحو قول الشّاعر:

فَلا لَغْوٌ وَلا تَأْثيمَ فيها .... (٤)

فيكون (لَغْوٌ) مبتدأً، وخبرُهُ (فيها)، وَ (لاتَأْثيمَ) مبنيٌّ، وخبرُهُ محذوفٌ، ويجوز أنْ يقال إنَّ الظَّرْفَ خبرٌ عنهما لَمّا اتَّفقا في العطف أجزَأَ عنهما خبرٌ(٥) واحدٌ، وإنْ كانا مُختلِفَيْنِ في المعنى.

قال : "فَإِنْ عطَفْتَ على اسم (لا) ولم تُكَرِّرْ نَصَبْتَ المعْطوفَ(٦)، فتقولُ(٧) : لا غُلامَ ولا جاريةً لكَ، بالتَّنوين لا غيرَ، قال الشّاعرُ(٨) :

---

(١) – في (ع) : (النفي)، وهو تحريف.

(٢) – في (ع) : (النفي)، وهو تحريف.

(٣) – المائدة : (٦٩)، والأنعام : (٤٨)، والأعراف : (٣٥)، والأحقاف : (١٣).

(٤) – تقدم برقم (٤٧).

(٥) – (خبر) : ساقطة من (ع).

(٦) – (فإن عطفت ... نصبت المعطوف) : ساقط من (ع) و (مل).

(٧) – في (ع) و (مل) : (وتقول).

(٨) – هذا البيت من شواهد سيبويه التي لا يعرف قائلها، وقيل إنه للفرزدق ولم أقف عليه في ديوانه.

٤٨- فَلا أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مَرْوانَ وَابْنِهِ إِذا هُوَ بِالمَجْدِ ارْتَدى وَتَأَزَّرا."

اعلم أنَّكَ إذا عطفْتَ على الاسمِ المنْفيِّ بعد (لا) ولمْ تُكَرِّرْ (لا) فَلَكَ أنْ تحْمِلَ العطف على لفظ المنفيِّ فتَنْصِبَهُ وتُنوِّنَهُ، ولكَ أنْ تحمله على موضع (لا) مع المنفيِّ فترفعَهُ وتُنوِّنَهُ، فتقولُ : لا غُلامَ وَجاريَةً لَكَ، بالنَّصْبِ والتَّنْوينِ؛ لأنَّ لفظَ (الغُلامِ) نصبٌ فعطفتَ عليه منصوبًا.

فإنْ قيل : فأنْتُمْ تقولون : إنَّ فتحةَ الميم من (الغُلامِ) فتحةُ بناءٍ فكيفَ تعطف عليها فتحةَ إعرابٍ؟

قيل له :قدْ ذكرنا أنَّها عند (سيبَوَيْهِ)(١) وغيره فتحةُ إعرابٍ، وإنَّما امتنعَ التَّنوين منها بلزومِ حرف النَّفْيِ لها. وجوابٌ آخرُ : وهو أنَّ فتحة المبنيِّ لَمّا اطَّردتْ في كلِّ نكرةٍ أشبَهَتْ حركة المعرب فتصوَّرها كالنَّصْبِ؛ فلأجْلِ هذا عطفوا عليها بالنَّصبِ الصَّريحِ.

فأمّا الرَّفعُ فلأنَّ الموضع موضع المتبدأ، والدَّليل عليه أنَّه متى فُصِلَ بين (لا) وبين النَّكرةِ ارتَفَعَتْ، نحو قوله تعالى : ﴿لا فيها غَوْلٌ﴾(٢)، وتقولُ : لا عندَكَ رجُلٌ، فترفعُ. فلَمّا كان الموضع للمبتدأ جاز أنْ تعطِفَ على الموضع، فترفَعَ، وقولُ الشّاعرِ :

فَلا أَبَ وَابْنًا ....(٣)

---

٤٨ – البيت من الطويل. وهو من شواهد سيبويه : ١/ ٣٤٩، والمقتضب : ٤/ ٣٧٢، والرواية فيهما : (لا أب وابنا ...) فتكون التفعيلة الأولى (عولن) مخرومة. وانظر المفصل : ١/ ٢٣٠، وابن يعيش عليه : ٢/ ١٠٩-١١٠، وشرح القصائد السبع لابن الأنباري : ٢٨٨، والمقاصد : ٢/ ٣٥٥، وصدره في الإيضاح : ١/ ٢٤١، والهمع : ٢/ ١٤٣.

(١) – انظر ما سلف ١٧٣.

(٢) – الصافات : (٤٧).

(٣) – تقدم برقم (٤٨).

يجوزُ أنْ ترفعَ (الابْنَ)، ويجوزُ أنْ تنْصِبَهُ على ما ذكرتُ.

قال : "فإنْ وَصَفْتَ اسمَ (لا) كانَتْ لَكَ فيه ثلاثَةُ أَوْجُهٍ :

33

/ النَّصْبُ بالتَّنوينِ، تقولُ : لا رَجُلَ ظَريفًا عندكَ. وبغيرِ التَّنْوينِ[1] : لا رَجُلَ ظريفَ عندكَ. والرَّفعُ بالتَّنْوينِ لا غيرَ، تقولُ : لا غُلامَ ظريفٌ عندَكَ." [1/٥١]

اعلمْ أنَّكَ إذا وَصَفْتَ اسمَ (لا) وهو مفردٌ نكرةٌ، جاز لك فيه[2] ثلاثةُ أوجُهٍ :

إنْ شئْتَ أَجْرَيْتَ الوصفَ على لفظ الموصوفِ فنَصَبْتَ ونوَّنْتَ؛ لأنَّكَ لَمْ تبنِ الوصف مع الموصوفِ، فقلتَ : لا رجلَ ظريفًا في الدّارِ. فإنْ قيل : فالفتحةُ في (ظريفٍ)[3] فتحةُ إعرابٍ، وفي (الرَّجُلِ) فتحةُ بناءٍ، فكيفَ تصِفُ المبنيَّ بالمعربِ؟

قيل له : قدْ بيَّنّا أنَّ الفتحة عندَ (سيبَوَيْهِ) فتحةُ إعرابٍ[4] حُذِفَ منها[5] التَّنوينُ لِمُلاصقتِها لحرف النَّفي. ومَن يقولُ : إنَّها فتحةُ بناءٍ[6] يقولُ : إنَّه لَمّا اطَّرد فيها الفتْحُ أُجْرِيَتْ مجرى النَّصبِ. وإنْ شئتَ بنيتَ الصِّفَةَ مع الموصوفِ وجعلتهما شيئًا واحدًا ثمَّ أدْخَلْتَ عليْهِما (لا)، فقُلْتَ : لا رَجُلَ ظريفَ عندَكَ[7]. كما قُلْنا في : يا زَيْدَ بنَ عمرٍو. فالفتحةُ في اللاّمِ[8] فتحةُ بناءٍ بمنزلة الفتحةِ في

---

(١) – في (مل) : (التنوين تقول :).

(٢) – (فيه) : ساقطة من (ع).

(٣) – في (ع) : (الظريف).

(٤) – انظر ما سلف ص١٧٣.

(٥) – في (ع) : (عنها).

(٦) – انظر ما سلف ص١٧٣ ومابعدها.

(٧) – أجاز ذلك الأخفش ورده ابن مالك في شرح الكافية الشافية، انظر ص١٧٤ الحاشية رقم (٢).

(٨) – في الأصل : (الكلام)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

هاء (خَمْسَةَ عَشَرَ)، والفتحةُ في فاءِ (ظريف) فتحةُ بناءٍ أَوْجَبَها دُخولُ (لا) عليها. وفي هذا[1] مسْأَلَةٌ تُلْقى فَيُقالُ ما فَتْحَةُ بناءٍ نابَتْ عن فتحةِ إعرابٍ[2] وهيَ فتحةُ لامِ (رَجُلٍ).

وإنْ شئتَ أنْ تُجْريَ الوصفَ على موضع الموصوفِ، وقد تقدَّمَ أنَّ موضعَهُ رفعٌ بالابتداءِ، فتقولُ: لا رَجُلَ ظريفٌ عندكَ.

قال: "ويُثَنّى بالنّون، فتقولُ: لا غُلامَيْنِ لَكَ، ولا جارِيَتَيْنِ عندَكَ. وتقولُ: لا رَجُلَ أَفْضَلُ منْكَ، ترفَعُ (أَفْضَلَ)؛ لأنَّهُ / خبرُ (لا)، كما يرْتَفِعُ[3] خبرُ (إنَّ)." 33 [٥١/ب]

اعلم أنَّكَ إذا أوْقعتَ بعد الاسمِ المنْفيِّ لامَ الجرِّ كان لكَ[4] فيه وجْهان، أحَدُهُما: أَنْ تَبْنيَ الاسم مع (لا) قبلَ اللاّمِ كما بنيتَهُ مع غيرها من حروف الجرِّ، تقولُ: لا غُلامَ لكَ، كما تقولُ: لا غُلامَ في الدّار. وتكونُ اللاّمُ في موضعِ الخبرِ كما كانتْ (في)، هذا هُوَ[5] القياسُ.

والوجْهُ الثّاني: أنْ تجْعَلَ الاسم الواقعَ بَعْدَ (لا) مضافًا إلى الكافِ، واللاّمُ دخلتْ زائدةً مُؤَكِّدَةً للإضافةِ، فيكون نصبًا، ويَجْري مَجْرى المضاف في باب النِّداءِ. فإنْ ثنَّيْتَ ما بعد (لا) أوْ جَمَعْتَهُ كان على هذا التَّقدير أيْضًا، تقولُ: لا غُلامَيْنِ لَكَ، كما تقولُ: لا غُلامَيْنِ في الدّارِ، فيكونُ مبْنيًّا مع (لا) وثبتَتِ النّونُ[6]. وإنْ لم يثْبُتِ التّنوينُ في المفردِ لقُوَّتِها بالحركة؛ ولأنَّها تكونُ إعرابًا،

---

(١) - في الأصل: (هذه)، وما أثبته من (ع).

(٢) - في (ع): (بناء) وهو وَهْمٌ.

(٣) - في (ع) و(مل): (تَرْفَعُ).

(٤) - (لك): ساقطة من (ع).

(٥) - في (ع): (...«في» كذلك، وهو القياس).

(٦) - انظر الكتاب: ١/٣٤٨.

وتثْبُتُ وصلاً ووَقْفًا.

وقال قومٌ[1] : هوَ مُعْرَبٌ منصوبٌ؛ لأنّا لم نجدْ في الكلام شيئيْنِ رُكِّبَ أحدُهما مع الآخرِ، وأحدهُما مُثَنًّى أوْ مجموعٌ.

فأمّا قولُهُمْ : لا غُلامَيْ لَكَ، فهذا مضافٌ والياءُ علامةُ النَّصْبِ، وسقطَتِ النّونُ للإضافة إلى الكافِ، واللاّم زائدةٌ مُقْحمةٌ مؤكِدَةٌ، وهذه اللاّمُ لا تُزادُ إلاّ مع (لا) أوْ في النِّداءِ، نحو قولِهِ[2] :

٤٩ – .... يا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرّارًا لأَقْوامِ

وأصلُ هذا عندَ (سيبَوَيْهِ)[3] : أنَّ الإضافةَ قدْ وقعتْ قبلَ اللاّمِ، وهيَ في نِيَّةِ التَّنْوينِ المانعِ من تعريف الإضافةِ / كما لا يتعرَّفُ إضافةُ (مِثْلٍ) إلى (زيْدٍ)[4] في قولكَ : لا مِثْلَ زَيْدٍ. فإذا قُلْتَ : لا أَبا لكَ ولا مُسْلِمي لَكَ، فالأصْلُ لا أَباكَ ولا مُسْلِميكَ، وقد جاء ذلك في الشِّعْرِ قال الشّاعرُ[5] : 34 [أ/٥٢]

٥٠ – وَقَدْ ماتَ شَمّاخٌ وَماتَ مُزَرِّدٌ وَأَيُّ كَريمٍ لا أَباكِ مُخَلَّدُ

---

(١) – هذا قول المبرد. انظر المقتضب : ٤/٣٦٦، وشرح الكافية للرضي : ١/٢٣٥ – ٢٣٦، ٢/١٧٣ وشرح المفصل : ٢/١٠٦، والمغني : ١/١٩٤.

(٢) – هو النابغة الذبياني.

٤٩ – عجز بيت من البسيط، صدره : (قالَتْ بنو عامرٍ خالوا بَني أَسَدٍ) انظر ديوانه : ٢٢٨، والجمل للزجاجي : ١٨٧، والأصول : ١/٤٥١، والإنصاف : ١/٣٣٠. وعجزه في سيبويه : ١/٣٤٦، والمساعد : ٢/٤٨٨. وصدره في طبقات فحول الشعراء : ١/٥٧.

(٣) – الكتاب : ١/٣١٥، ٣٤٥ – ٣٤٦.

(٤) – العبارة مضطربة ومراده : كما لا يتعرف لفظ (مثل) بإضافته إلى (زيد) ...

(٥) – غير معروف، إلاّ أنَّ صاحبَ الخزانة صوب روايته : (... لا أباكِ يُمَنَّعُ) ونسبه إلى مسكين الدارمي.

٥٠ – البيت من الطويل. وهو من شواهد المبرد في المقتضب : ٤/٣٧، والكامل : ٢/١٤٢، ٣/٢١٨ والرواية فيهما (يُخَلَّدُ)، وانظر الأصول : ١/٤٧٦، وابن يعيش : ٢/١٠٥، والمساعد : ١/٣٤٤، والخزانة : ٢/١١٦، شماخ ومزرد ابنا ضرار أخوان شقيقان، وصحابيان وشاعران انظر الشعر والشعراء : ١/٣١٥، والإصابة : ٢/١٥٤، ٤/٤٠٥.

وقال الآخرُ :(١)

٥١ – أَبِالْمَوتِ(٢) الَّذي لا بُدَّ أَنّي مُلاقٍ لا أَبـاكِ تُخَوِّفيني

وأَدْخلوا اللاّم توْكيداً كما أدْخلوا (تَيْمَ) الثّاني بين الأوَّل وبين (عديٍّ) في قوله(٣) :

٥٢ – يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ ....

فأمّا قوله : لا رَجُلَ أفْضَلُ منْكَ(٤)، فإنَّ (أَفْضَلَ) يرْتَفِعُ؛ لأنَّهُ خبرُ المبتدأ، وليس بخبرٍ لِـ (لا)؛ لأنَّ (لا) لِضَعْفِها تعمل في الأسماء دون الأخْبارِ، وقدْ مضى ذكرُ ذلك، واللّه أعلم.

---

(١) – هو أبو حيَّة النُّمَيْريّ. ونسبه ابن الشجري إلى الأعشى، والصيمري إلى عنترة ولم أقف عليه في ديوانيهما.

٥١ – البيت من الوافر. وهو من شواهد الأخفش في المعاني : ١/٢٣٥، وانظر المقتضب : ٤/٣٧٥، والكامل : ٢/١٤٢، ٣/٢١٨، والأصول : ١/٤٧٥، والإيضاح : ١/٢٤٥، والخصائص : ١/٢٤٥ والتبصرة : ١/٣٩١، وأمالي ابن الشجري : ١/٣٦٢، وابن يعيش : ٢/١٠٥، وشرح الكافية الشافية : ١/٥٢٨، والمقرب : ١/١٩٢، والهمع : ١/١٤٥، واللسان : (أبى).

(٢) – في الأصل : (أبي الموت)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٣) – هو جرير.

٥٢ – هذا جزء بيت من البسيط، تمامه : " – لا أبا لَكُمُ – لايُلْقِيَنَّكُمُ في سَوْءَةٍ عُمَرُ " وهو من قصيدة يهجو بها عمر بن لجأ، انظر ديوانه : ٢١٩، وسيبويه : ١/٢٦، ٣١٤، والمقتضب : ٤/٢٢٩، ٢٥٣، والكامل : ٣/٢١٧، والجمل للزجاجي : ١٧٠، والأصول : ١/٤١٨، والخصائص : ١/٣٤٥، والتبصرة : ١/٣٤٢، وأمالي ابن الشجري : ٢/٨٣، وابن يعيش : ٢/١٠، ١٠٥، ٣/٢١، والمغني : ٥١٠، والمساعد : ٢/٥١٩، والخزانة : ١/٣٥٩، ٢/١١٦، والمقاصد : ٤/٢٤٠، والهمع : ٢/١٢٢، وانظر العمدة : ٢/١٣٦. ورواية الديوان : (لا يوقِعَنَّكُمُ في سَوْءَةٍ عُمَرُ).

(٤) – انظر الكتاب : ١/٣٥٦.

بابُ معرفة الأسماءِ المنصوبة

"وهي على ضرْبَيْنِ : مفعولٌ، ومُشَبَّهٌ بالمفعولِ.

والمفعولُ على خمسة أضربٍ : مفعولٌ مطلقٌ، ومفعولٌ به، ومفعولٌ فيه، ومفعولٌ له، ومفعول معَهُ".

اعلم أنَّه لَمّا فرغ من ذكر المرفوعاتِ الَّتي هي الأصلُ ذكرَ بعدها المنْصوباتِ؛ لأنَّ النَّصْبَ فرعٌ على الرَّفعِ، وبدأ بالمفْعولاتِ وهي خمسةٌ على التَّرْتيبِ الَّذي بيَّنه.

فأمّا ما هو مُشَبَّهٌ بمَفْعولٍ فخمْسَةٌ أيضًا وهي : الحالُ، والتَّمْييزُ، والاسْتِثْناءُ - ويأْتي ذكرُها إنْ شاء اللَّهُ - وخبرُ (كانَ)، واسمُ (إنَّ) وقد مضى ذكرهما. فصار مجموعُ المنصوباتِ عشرةً، خَمْسَةٌ مفْعولاتٌ، وخمسةٌ مشَبَّهةٌ بمفعولاتٍ. وكُلٌّ[1] نَصْبٍ في الأسماء، فَلا يخْرُجُ عنْ ذلك أَلْبَتَّةَ.

---

(١) - في (ع) : (فكل).

بابُ المفْعول المطلقِ وهو المصدرُ

34

[٥٢/ب] [قالَ][١] "اعلمْ أنَّ المصدرَ كلُّ اسمٍ دلَّ على حدثٍ وزمانٍ مجهولٍ / ، وهو وفعلُهُ من لفظٍ واحدٍ، والفعلُ مُشْتقٌّ من المصدر."

اعلمْ أنَّه بدأَ بالمفعولِ[٢] المطلقِ؛ لأنَّ كلَّ فعلٍ يتعدّى إليه سواءٌ كان ذلك الفعلُ لازمًا أوْ[٣] متعدِّيًا، فصار هذا المفعولُ أعَمَّ المفعولاتِ { وَأَكْثَرَها }. وإنَّما سُمِّيَ مُطْلَقًا؛ لأنَّهُ لمْ يُقَيَّدْ بحرف جرٍّ، نحو قولك : (مِنْهُ) أوْ (فيهِ) أوْ (إلَيْهِ) أوْ (عَلَيْهِ) أوْ ما أشْبَهَ ذلكَ. وهذا المفعولُ منصوبٌ[٤] بفعله أبدًا إذا ذكرْتَ الفعل معَهُ.

والمصدرُ هو الَّذي ينْقَضي بانْقضاء الزَّمان، نحو (القيام) و(القُعودِ) و(الرُّكوبِ) و(الجُلوسِ)، وهوَ يدُلُّ على حَدَثٍ وزمانٍ مجْهولٍ. والفعلُ يدُلُّ على حدَثٍ وزمانٍ معلومٍ. وقدْ مضى فيما تقدَّمَ أنَّ الفعلَ مُشْتَقٌّ من المصدرِ فَلا[٥] طائِلَ في إعادتِه.

قال : "فَإذا ذَكَرْتَ المصدرَ مع فعلِهِ فَضْلَةً فهو منصوبٌ به تقولُ : قُمْتُ قِيامًا، وقَعَدْتُ قُعودًا، وإنَّما يُذكَرُ المصدرُ مع فعْلِهِ لأحَدِ ثلاثة أشياءَ وهيَ : توكيدُ الفعلِ، وبيانُ النَّوعِ، وعدد المرّاتِ. تقولُ في التَّوكيدِ : قُمْتُ قِيامًا، وجَلَسْتُ جُلوسًا،

---

(١) – زيادة من (ع).

(٢) – في الأصل : (المفعلول)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٣) – انظر ص١٩ الحاشية رقم (٢).

(٤) – في الأصل : (وهذا المفعول أعم وهو منصوب ...) بإقحام : (أعم وهو)، والتصويب من (ع).

(٥) – في (ع) : (لا) بدون الفاء.

وتقولُ في التَّبْيينِ : قُمْتُ قيامًا حَسَنًا، وجَلَسْتُ جُلوسًا طويلاً. وتقولُ في عددِ المراتِ : قُمْتُ قَوْمَتَيْنِ، وجَلَسْتُ جَلْسَتَيْنِ، وضَرَبْتُ ثلاثَ ضَرَباتٍ.

اعلمْ أنَّ المصدر إذا ذكرتَهُ مع فعلِهِ فهو منصوبٌ بفعلِه، وإنْ ذكرتَهُ مفرداً عن فعلِه جاز أنْ يكون مرفوعًا ومجروراً، تقولُ : هذا [قِيامٌ](١) حَسَنٌ، وعَجِبْتُ من القِيامِ والقُعودِ، وما أشْبَهَ ذلكَ.

وإنَّما يستَحِقُّ النَّصْبَ إذا كان مذْكوراً مع فعلِهِ فَضْلَةً، والَّذي دَعاهُمْ إلى ذكرِهِ أنَّهم أبداً يُؤَكِّدونَ بتكرير اللَّفْظِ تارةً، وتارةً بتكرير المعنى. فمثالُ التَّوْكيد بتكرير اللَّفظ : ضَرَبْتُ زَيْداً زَيْداً. ومثالُ تكرير المعنى : لَقيتُ الجَيْشَ أَجْمَعَ، والكَتيبَةَ جَمْعاءَ. والتَّوْكيدُ بتكرير اللَّفْظِ أَكْثَرُ اسْتِعْمالاً وأَفْصَحُ. وكان الأصْلُ في تأْكيدِ الفعلِ أنْ تقولَ : ضَرَبْتُ ضَرَبْتُ، فَعَدَلوا عنْ ذكرِ الفعلِ ثانيًا؛ كراهيَةً لِمُساواةِ
35 اللَّفْظِ ولِطولِ الكلامِ، فأقاموا(٢) المصدرَ مقام الفعلِ / الثّاني لِمُخالَفَتِهِ لَهُ في اللَّفظِ [١/٥٣] والصّيغةِ.

فأمّا ما يُذكَرُ(٣) لِبَيان النَّوعِ فإنَّما يكونُ لبيان الكثير من القليل والحسنِ من القَبيحِ، وأشباه ذلك.

وأمّا ما يُذْكرُ لعدد المرّاتِ(٤) فإنَّما تستَفيدُ منهُ العددَ، كما استَفَدْتَ التَّوْكيدَ وبيانَ النَّوْعِ من غيرِهِ.

---

(١) – تكملة من (ع).

(٢) – في (ع) : (فاقام)، وهو تحريف.

(٣) – في الأصل : (تذكره) وما أثبته من (ع) أولى لقوله بعد ذلك : (وأما ما يذكر لعدد ...).

(٤) – في الأصل : (المراتب)، وهو تحريف.

قال : "وَلا يجوزُ تثْنيةُ المصدرِ ولا جَمْعُهُ؛ لأنَّهُ اسمُ الجِنْسِ، ويقعُ بلفْظِهِ على القليل والكثير، فجرى لذلك مجرى الزَّيْتِ والماءِ والتُّرابِ.

فإنِ اخْتَلَفَتْ أنْواعُهُ جازَتْ(١) تثْنِيَتُهُ وَجَمْعُهُ، تقولُ : قُمْتُ قيامَيْنِ، وقَعَدْتُ قُعودَيْنِ."

اعلم أنَّ المصدر لَمّا دَلَّ على قليل الأشْياءِ وعلى كثيرها؛ لأنَّكَ إذا قُلْتَ : ضَرَبْتُ ضَرْبًا احْتَمَلَ أنْ تكون ضَرْبَةً واحدةً، واحْتَمَلَ أنْ تكونَ أَلْفَ ضرْبَةٍ.

فلَمّا كان كذلك لَمْ يصِحَّ أنْ يُثَنّى ويُجْمعَ؛ لأنَّ التَّثْنيةَ والجمعَ زيادةُ شيْءٍ على شيْءٍ، وهذا المعنى موْجودٌ في المصْدَرِ، فلهذا لم يصِحَّ أن يُثَنّى ويُجْمَعَ. فإنْ قَصَدْتَ به نوْعًا يُخالِفُ نوْعًا غَيْرَهُ، مثْلُ أنْ يُقالَ : ضَرْبٌ شَديدٌ أوْ خَفيفٌ أوْ قليلٌ، أوِ المُخالَفَةَ بين المصْدَرَيْنِ كَـ (عِلْمِ النَّحْوِ) وَ(عِلْمِ الفِقْهِ) جازَ أنْ تُثَنِّيَهُ وتَجْمَعَهُ، كما أنَّكَ إذا قلْتَ : عِنْدي تُمورٌ جاز لاخْتلافِ أجْناسِها. فقولُنا(٢) : «التَّحِيّاتُ للَّهِ»(٣) إنَّما القصْدُ -واللَّه أعلمُ- اخْتِلافُ أنْواعِها؛ لأنَّ التَّحيَّةَ هي المُلْكُ، ومنه قولُ الشّاعرِ(٤) :

---

(١) - في (ع) : (جاز).

(٢) - في (ع) : (وقولنا).

(٣) - "التحيات لله" جزء من حديث التشهد أخرجه البخاري في باب التشهد في الآخرة : ١/٢٠٢، وفي باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد : ١/٢٠٣، ومسلم في باب التشهد : ١/٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٤، وابن خزيمة في صحيحه : ١/٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠ في باب التشهد في الركعتين وفي الجلسة الأخيرة. وأبو داود : ١/٤٤٩، (المختصر)، وأبو داود الطيالسي في مسنده (منحة المعبود) : ١/١٠٢، وأحمد في المسند الحديث رقم (٣٩١٩)، (٣٩٢٠)، (٣٩٢١)، (٣٩٣٥)، (٤٠٠٦)، (٤٠١٧)، (٤٣٨٢)، (٤٤١٧)، (٤٤٢٢).

(٤) - هو عمرو بن معدي كرب.

٥٣ – أَسيرُ بِها إِلى النُّعْمانِ حَتّى أُنيخَ عَلى تَحِيَّتِهِ بِجُنْدي

أي على مُلْكِه. ومِنْهُ قولُهُمْ : «حَيّاكَ اللَّهُ»(١)، أيْ : مَلَّكَكَ اللَّهُ. فلَمّا قصد إلى اخْتِلافِ النَّوعِ جمَعَ. وجميعُ ما يأتيك منْ تثْنِيَةِ المصادر وجمْعِها فعلى هذا يجْري.

قال : "واعلم أنَّ الفعل يَعْمَلُ في جميعِ ضُروبِ المصادرِ من المُبْهَمِ والمخْتَصِّ تقولُ في المُبْهمِ : قُمْتُ قِيامًا، وانْطَلَقْتُ انْطِلاقًا. وتقولُ في المخْتَصِّ : قُمْتُ القِيامَ الَّذي تَعْلَمُ، وذَهَبْتُ الذَّهابَ [الَّذي](٢) تَعْرِفُ. ويعملُ أيْضًا فيما كان ضرْبًا من فعله الَّذي أُخِذ منه، تقولُ : قَعَدَ(٣) القُرْفُصاءَ، واشْتَمَلَ الصَّمّاءَ، ورجَعَ القَهْقَرَى، وَسارَ الجَمَزى وعَدا البَشَكى(٤)(٥)."

---

٥٣ – البيت من الوافر، من قصيدة يفخز بها بقومه مذحج. وهو في ديوانه : ٧٥ والرواية فيه :

أَؤُمُّ بِها أبا قابوسَ حَتّى أَحِلَّ عَلى تَحِيَّتِهِ بِجُندي

وورد البيت بهذه الرواية في البحر المحيط : ٣/ ٣٠٤. وهو برواية هذا الكتاب في إصلاح المنطق : ٣١٦، وشرح أدب الكاتب : ١٥٥، والمخصص : ١/ ١٣٦، ومعجم ما استعجم : ٢/ ٣٩٧، واللسان : (حيا) وأورده القرطبي في تفسيره بالروايتين : ٥/ ٢٩٧ وابن السكيت في كنز الحفاظ برواية : (أسير به إلى النّعمان ...).

(١) – في (ع) زيادة : (وَبَيّاكَ)، وهو إتباع. وانظر القول في اللسان : (حيا).

(٢) – تكملة من (ع) و (مل).

(٣) – في (مل) : (قعدت).

(٤) – في الأصل (عد البشكي)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٥) – القرفصاء : ضرب من القعود، وهو أن يجلس على إِلْيَتِه ويلزق فخذيه ببطنه. (اللسان /قرفص/) واشتمل الصماء : وهو أن يتجلل الرجل بثوبه ولا يرفع منه جانبًا. (اللسان /صمم/) والقهقرى : الرجوع إلى الخلف /اللسان (قهقر)/ والجمزى : ضَرْبٌ من العَدْوِ /اللسان (جمز)/ والبشكى : ضَرْبٌ من العَدْوِ /اللسان (بشك)/

35
[٥٢/ب] / اعلم أنَّه تقدَّم أنَّ المصدر يتعدّى إليه كلُّ فعلٍ، ويعملُ فيه النَّصْبَ، سواءٌ كان الفعل لازمًا أوْ(١) متعدِّيًا، وذلكَ أنَّ الفعلَ لا ينصبُ شيْئًا إلاّ وفي الفعلِ دليلٌ عليه، فإذا قُلْتَ (قامَ) ففي (قامَ) دليلٌ على أنَّه فعلَ قيامًا، فعدَّيْتَ الفعلَ إليه، سواءٌ(٢) كان هذا القيام نكرةً أوْ(٣) معرفةً؛ إذْ لا فرْقَ بينهما في تعدّي(٤) الفعلِ إليهما، ودلالته عليهما، وكذلك يعمل فيما كان ضرْبًا ممّا دلَّ عليه، نحو : (القُرْفُصاءِ) و (الصَّمّاءِ)؛ لأنَّ (القُرْفُصاءَ)(٥) وإنْ لَمْ يكُنْ مصْدرًا، فإنَّ المصدر يشْتَملُ عليه؛ لأنَّ القُعودَ فيه القُرْفُصاءُ وغيره. فكأنّا قُلْنا : قَعَدَ قُعودًا، فصار ذلك ضَرْبًا من فعلهِ الَّذي أُخذ منه. وكان (أبو العَبّاسِ مُحَمَّدُ بنُ يَزيدَ)(٦) يقولُ : إنَّ المراد به قعدَ القعْدَةَ القُرْفُصاءَ، واشتَمَلَ الاشتمالة الَّتي تُعْرَفُ بِالصَّمّاءِ، وكذلك بقيَّةُ أخواتِها، فيكونُ (الصَّمّاءُ) و(القُرْفُصاءُ) ألقابًا للمصادرِ. وعلى ذلك فقِسْ سائرها.

قال : "وما أُضيفَ إلى المصدرِ ممّا هوَ وصْفٌ له في المعنى بمنزلةِ المصدر، تقول : سِرْتُ أشَدَّ السَّيْرِ، وصُمْتُ أَحْسَنَ الصِّيامِ فتَنْصِبُ (أَشَدَّ) و (أَحْسَنَ) نَصْبَ المصادرِ."

اعلم أنَّ أَفْعَلَ لا يُضافُ(٧) إلاّ(٨) إلى ما هو بعْضُهُ، ألا ترى أنَّكَ لا تقولُ :

---

(١) – انظر ص١٩ الحاشية رقم (٢).

(٢) – في (ع) : (وسواء).

(٣) – انظر ص١٩ الحاشية رقم (٢).

(٤) – في (ع) : (تعدٌ) بحذف الياء من الخط كما تحذف من النطق في الوصل لالتقاء الساكنين.

(٥) – في (ع) : (فالقرفصاء).

(٦) – لم أقف على قوله هذا في المقتضب، انظر شرح الكافية للرضي : ١/ ١١٥.

(٧) – في (ع) : (لاتضيفه).

(٨) – (إلا) ساقطة من (ع).

حِمارُكَ أَحْسَنُ الخَيْلِ؛ لأنَّهُ لَيْسَ من الخَيْلِ، وتقولُ : فَرَسُكَ أَحْسَنُ الخيلِ؛ لأنَّ الفرَسَ منها، فَلَمَا أضَفْتَ (أَحْسَنَ) و (أَشَدَّ) إلى المصدرِ صار بعضَ المصدر فنَصَبْتَهُ على أنَّهُ مصدرٌ.

ومِمَّا يَنْتَصِبُ على المصدر قولُهُم : ضَرَبْتُهُ عِشْرينَ سَوْطًا وخَشْبَةً، التَّقْديرُ ضَرَبْتُهُ عِشْرينَ ضَرْبَةً بِسَوْطٍ، فَحَذَفْتَ المصدرَ والباء، وأقمتَ السَّوطَ مقامهُ. وكذلك قولهم : ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ الأميرِ اللِّصَّ، فَـ (ضَرْبُ الأمير) يَنْتَصِبُ على حَذْفِ الموصوف والصِّفةِ وإقامةِ المضاف إليه مقامهُ، والتَّقديرُ : ضَرَبْتُهُ ضَرْبًا مثلَ ضَرْبِ الأميرِ، فحَذَفْتَ ضَرْبًا والمِثْلَ وأَقَمْتَ (الضَّرْبَ) -وكان مجْرورًا- مَقامَ المِثْلِ فَانْتَصَبَ، ولوْلا ذلكَ لَمْ يَصِحَّ؛ لأنَّكَ لا تَضْرِبُ ضَرْبَ غَيْرِكَ.

36

ومِمَّا يَنْتَصِبُ على المصدر قولُهُم : أَتاني مَشْيًا / ، التَّقديرُ : أَتاني يَمْشي [1/٥٤] مَشْيًا. وكذلكَ : لَقيتُهُ مُكافحةً[1] وفُجاءَةً، وقَتَلْتُهُ[2] صَبْرًا، وأَتَيْتُهُ عَدْوًا، وأَخذَ ذلك عنْهُ سَمْعًا.

قالَ : "وتقولُ : إنَّهُ لَيُعْجِبُني حُبًّا شَديدًا؛ لأنَّ (أعْجَبَتني) و (أَحْبَبْتُهُ) في معنًى واحدٍ، قال الشَّاعرُ[3] :

٥٤ - يُعْجِبُهُ السَّخونُ والبَرودُ

والتَّمْرُ حُبًّا مالَهُ مَزيدُ

---

(١) - مكافحة : مفاجأة ومواجهة. /اللسان (كفح)/.

(٢) - في الأصل : (قتله)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٣) - هو رؤبة بن العجاج.

٥٤ - البيتان من مشطور الرجز. انظر ملحقات ديوانه : ١٧٢، وأمالي ابن الشجري : ٢/ ١٤١، وابن يعيش : ١/ ١١٢، والمقاصد : ٣/ ٤٥، والأشموني : ٢/ ١١٣، واللسان : (سخن) والرواية فيه : (يعجبه السخون والعصيد).

فنَصَبَ (حُبًّا) على المصدرِ بما دلَّ عليهِ (يُعْجِبُهُ). وكذلكَ: إنّي لأَبْغُضُهُ كَراهيَةً، وإنّي لأشْنَؤُهُ بُغْضًا."

اعلم أنَّ في هذه المسائلِ خُلْفًا، فمنهُمْ مَن يقولُ[1]: إنَّ الفعلَيْنِ لَمّا تقاربَ معناهُما جاز أنْ يعملَ كُلُّ واحدٍ منهما في مصدرِ الآخرِ. ومنهم[2] مَنْ يقول: إنَّ الفعلَ لا يَعْمَلُ إلاّ فيما كان مُشْتَقًّا من لفظه. فإذا جاءَ بعدهُ مصدرٌ من غيرِ لفظهِ فإنَّما يَنْتَصِبُ على إضْمارِ فعلٍ، فإذا قُلْتَ: إنّي لأَبْغُضُهُ كَراهِيَةً كان التَّقديرُ: وأَكْرَهُهُ كَراهيَةً. واللَّهُ أعلم.

---

(١) – هذا المذهب ينسب إلى المازني والمبرد والسيرافي. انظر شرح الكافية للرضي: ١/١١٦.

(٢) – هذا مذهب سيبويه وجمهور النحويين انظر شرح الكافية للرضي: ١/١١٦، والمساعد: ١/٤٦٧.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

باب المفْعولِ به

قال : "الفعلُ في التَّعدي إلى المفعول به على ضرْبَيْنِ : فعلٌ متعدٍّ بنفْسه، وفعلٌ متعدٍّ بحرف جرٍّ. فالمعتدِّي بحرف الجرِّ، نحو قولك : مررْتُ بِزَيْدٍ، ونظَرْتُ إلى عمرٍو، وعجِبْتُ منْ بكْرٍ، ولوْ قُلْتَ : مرَرْتُ زَيْدًا وعجِبْتُ بَكْرًا، فحذفتَ حرف الجرِّ لم يجُزْ ذلك إلاَّ في ضرورة(١) شِعْرٍ، غير أنَّ الجار والمجرور جميعًا في موضع نصب بالفعل قبلهما."

اعلم أنَّ رُتْبَةَ المفعول به أنْ يكون واقعًا بعد الفاعل، نحو : ضربَ زيْدٌ عمرًا، ولهذه العلَّةِ كان منصوبًا؛ لأنَّه فضْلَةٌ على الفعل والفاعل على ما تقدَّمَ، ولهذا إذا اتَّفق الاسْمانِ مقْصورَيْنِ قُدِّمَ الفاعلُ على المفعول، ولا يجوزُ تَأْخيرُ الفاعل عن المفعول؛ لأنَّهُ كان يَشْتَبِهُ، فلا يُعْلَمُ أيُّهما المفعولُ، وذلك، نحو : ضربَ عيسى موسى، فالمذكورُ في اللَّفظ المقدَّم هو الفاعلُ، وما بعده مفعولٌ به. وإنَّما قَدَّمْتِ العربُ المفعول على الفاعل، نحو قولنا(٢) : ضربَ عمرًا زَيْدٌ توسُّعًا في الكلامِ،
36
قال الله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذينَ كَفَروا المَلائِكَةُ ﴾(٣)، وقال / [٥٤/ب]
تعالى: ﴿ وَإِذْ ابْتَلى إِبْراهيمَ رَبُّهُ بِكَلِماتٍ ﴾(٤) فقُدِّمَ المفعول على الفاعل. ويجوزُ أيضًا تقديم المفعول على الفعل نفسه، والنِّيَّةُ به التَّأْخير.

---

(١) في الأصل : (ضروت)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٢) (قولنا) : ساقطة من (ع).

(٣) الأنفال : (٥٠).

(٤) البقرة : (١٢٤).

والمفعول به لا يكون إلاّ[1] من فعل يتعدّى فاعله ولا يكونُ من فعل لازمٍ.
والفعلُ على ضربين : لازمٌ ومتعدٍّ.

فاللاّزم نحو : (قامَ) وَ (قَعَدَ) وَ (جَلَسَ)؛ لأنَّ ذلك حركة الفاعل في وقتِ فعله، وهي غيرُ واقعةٍ على غيره، وما كان على وزْنِ (فَعُلَ) نحو : (كَرُمَ) و (ظَرُفَ)، وما كان على وزْنِ (افْعالَّ) نحو : (احْمارَّ) و (اشْهابَّ)، وكذلك (افْعَلَّ) نحو : (احْمَرَّ)، و (انْفَعَلَ) نحو (انْطَلَقَ).

وكُلُّ[2] فعلٍ لازمٍ فإنَّه يتعلَّق بخمسِ منْصوباتٍ : أوَّلها : المصدر، نحو: قُمْتُ قِيامًا. الثّاني : ظرفُ المكان، نحو : قُمْتُ خَلْفَكَ. الثّالث : ظرف الزَّمان، نحو : قُمْتُ اليومَ. الرّابع : الحالُ، نحو : قُمْتُ مُسْرِعًا وخائفًا [وفَرِحًا وما أشْبَهَ ذلك][3]. الخامسُ : الغَرَضُ، نحو : قُمْتُ ابْتِغاءَ الخيرِ ومخافةَ الشَّرِّ.

فأمّا المتعدّي فما كان من (فَعَلَ) و (فَعِلَ) في الثّلاثيِّ، وما كان من سائر أجْناس الفعلِ، فإنَّه يكونُ مؤَثِّرًا وغيرَ مؤَثِّرٍ، ومنتقلاً وغيرَ منتقلٍ، وعلاجًا وغيرَ علاجٍ. فالمؤَثِّر نحو : ضَرَبَ زيدٌ عمرًا، فهذا مُؤَثِّرٌ، وهو علاجٌ، ويجوز أنْ ينْتَقِلَ بأَنْ يَضْرِبَ عمرٌو زيدًا. وأمّا[4] غير المؤَثِّرِ فنحو : ذَكَرْتُ زيْدًا وأبْصَرْتُ عَمْرًا، ألا ترى أنَّه لَمْ يقعْ بالمفعول به أثَرٌ. فأمّا[5] غير المنتقل فنحو : دَقَّ القَصّارُ الثَّوْبَ؛ لأنَّه لا يجوزُ أنْ يكون الثَّوْبُ هو الفاعل.

وكلُّ فعل لازم فإنَّه يجوزُ أن يُعَدّى بأحد ثلاثة أشياءَ : بالهمزة، وبتضْعيفِ

---

(١) - (إلاّ) : ساقطة من (ع).

(٢) - في (ع) : (فكل).

(٣) - تكملة من (ع).

(٤) - في الأصل : (وما)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٥) - في (ع) : (وأما).

العَيْنِ، وبحرْفِ الجرِّ. فإذا عدَّيْتَهُ بأحدها صارَ مُتعَدِّيًا إلى مفعولٍ، وصار في حكم المُتعدّي بنفسه. فإن كان متعدِّيًا بحرف جرٍّ كان الجار والمجرور في موضع نصبٍ، نحو قولك : مررتُ بزيدٍ ونظرتُ إلى عمرٍو. وعند (سيبَوَيْهِ)(١) لايجوز حذفُ حرف الجرِّ، فتقولُ : مررتُ زيدًا(٢)، لا في ضرورة ولا [في](٣) غيرها. وعندَ (أبي الحسن الأَخْفشِ) يجوزُ(٤) ذلك في ضرورة الشِّعْرِ.

قال : " والمتعدّي بنفسه على ثلاثة أضْرُبٍ : متعدٍّ إلى مفعولٍ واحدٍ، ومُتَعَدٍّ إلى مفعولين، ومتعدٍّ إلى ثلاثة مفعولين.

37
[٥٥/أ] **فالمتعدّي إلى مفعولٍ واحدٍ، نحو / : ضربتُ زيدًا، وكلَّمتُ عمْرًا، والمتعدّي إلى مفْعولَيْن على ضرْبَيْنِ أيضًا : مُتَعَدٍّ إلى مفعولينِ ولك الاقْتِصارُ على أحدهما. ومتعدٍّ إلى مفعولَيْنِ وليس لك الاقتصارُ على أحدِهما."**

اعلم أنَّ الفعل المتعدّي إلى مفعولٍ واحدٍ على ضربيْنِ : أحدُهما أنْ يتعدّى بنفْسِهِ، نحو : ضربَ زيدٌ عمرًا، فهذا لكَ أنْ تنقُلَهُ بهمزة التَّعدّي فيصير متعدِّيًا إلى مفعولَيْنِ، نحو : أَضْرَبْتُ زيدًا عمْرًا. الثّاني : أن يكون متعدِّيًا بحرف جرٍّ ثمَّ يُتَّسَعُ فيه، فيُحْذَفُ حرف الجرِّ فيصِلُ الفعلُ إليه فيَنْصِبُهُ، وذلك نحو قولك : أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ منْ ذَنْبي، ثمَّ تقولُ : أَسْتَغْفِرُ اللَّه ذَنْبي، قالَ الشّاعرُ(٥) :

---

(١) – الكتاب : ١/١٩٧.

(٢) – في الأصل (بزيدا) بإقحام الباء ونصب الاسم، وهو خطأ. والتصويب من (ع).

(٣) – زيادة من (ع).

(٤) – في الأصل (نحو)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٥) – غير معروف.

٥٥ – أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ[١] مُحْصِيَهُ رَبَّ العِبادِ إِلَيْهِ الوَجْهُ وَالعَمَلُ

وكذلكَ : كِلْتُ[٢] لِزَيْدٍ، ونصحْتُ له، ثمَّ تقولُ كِلْتُ[٢] زيْدًا، ونصحْتُ زيدًا. قال اللَّهُ تعالى : (وَإِذا كالوهُمْ أَوْ وَزنوهُمْ)[٣]

قال الشّاعر[٤] :

٥٦ – نَصَحْتُ بَني عَوْفٍ فَلَمْ يَتَقَبَّلوا نَصيحي وَلَمْ تَنْجَحْ لَدَيْهِمْ وَسائِلي

فأمّا المتعدّي بنفسه إلى مَفْعولَيْنِ فعلى ضربين :

أحدُهما : أنْ يكونَ المفعولُ الأوَّلُ في المعنى فاعلاً، ويجوزُ لك الاقْتِصارُ على أحدهما دون الآخر، ويجوزُ أيضًا أنْ تَحْذِفَهُما جَميعًا، وتقْتَصِرُ على الفعل والفاعل. مثالُ الأوَّلِ : أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا وَكَسَوْتُ بَكْرًا جُبَّةً، ألا ترى أنَّ (زَيْدًا) هو المُعْطى وهو آخِذٌ في المعنى، وكذلك (بَكْرٌ) هو المُكْتَسي[٥].

---

٥٥ – البيت من البسيط. وهو من شواهد سيبويه التي لا يعرف قائلها : ١/١٧، وانظر معاني القرآن للفراء : ١/٢٣٣، ٢/٣١٤، والمقتضب : ٢/٣٢٠، ٤/٣٣١، والأصول : ١/٢١٢، والخصائص : ٣/٢٤٧، والتبصرة : ١/١١١، وابن يعيش : ٨/٥١، والخزانة : ١/٤٨٦، والمقاصد : ٣/٢٢٦. وصدره في ابن يعيش : ٧/٦٣، والهمع : ٢/٨٢.

(١) – في الأصل : (ليست)، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

(٢) – في (ع) : (كلمت) وهو تحريف.

(٣) – المطففين : (٣).

(٤) – هو النابغة الذبياني.

٥٦ – البيت من الطويل. من قصيدة يصف فيها إيقاع عمرو بن الحارث الأصغر الغسانيّ ببني مرّة بن عوف بن سعد بن ذبيان. وهو في ديوانه : ١٩٧ برواية : (وصاتي ولم تنجح ...). وانظر معاني القرآن للفراء : ١/٩٢، وأمالي ابن الشجري والرواية فيهما : (رسولي ولم تنجح ...). وبني عوف : هم بنو عوف بن سعد بن ذبيان وكان من ولده مرة ودهمان، انظر نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب : ٣٨٢.

(٥) – في (ع) : (المكسي) بالياء، وهو خطأ.

الثّاني: لا يجوزُ الاقْتصارُ على أحد المفْعولَيْنِ، ويجوزُ[1] حذفُهُما جميعًا، وذلك ما كان بعْدَ أفعال الشَّكِ واليَقين على ما يأتي تفْصيلُهُ.

قال: "الأوَّلُ: نحوُ قولِكَ: أَعْطَيْتُ زيْدًا درْهَمًا، وكَسَوْتُ بَكْرًا ثَوْبًا، لكَ أَنْ تقولَ: أَعْطَيْتُ زَيْدًا، وَكَسَوْتُ بَكْرًا. والثّاني منهما أفعالُ الشَّكِ واليقين مِمّا كان داخلاً على المبتدأ وخبره، فكما لا بُدَّ للمبتدأ من خبره فكذلك لا بُدَّ للْمَفعولِ الأوَّلِ من الثّاني، وتِلْكَ الأفعالُ[2]: ظَنَنْتُ، وَحَسِبْتُ، وَخِلْتُ وَزَعَمْتُ، وَوَجَدْتُ[3]، وَعَلِمْتُ، وَرَأَيْتُ بمعنى عَلِمْتُ. تقولُ: ظَنَنْتُ، زَيدًا قائمًا، وَحَسِبْتُ مُحَمَّدًا جالِسًا، وَخِلْتُ أباكَ كَريمًا، / وَزَعَمْتُ أخاكَ عاقلاً، وَ 37 [٥٥/ب]
وَجدْتُ اللَّهَ غالبًا، وعَلِمْتُ أبا الحسنِ عَفيفًا، ورَأَيْتُ محمَّدًا ذا مالٍ. وكذلك ما تصَرَّف من هذه الأفعال نحو: أَظُنُّ، ويَحْسَبُ[4]، وتَخالُ وتَعْلَمُ."

اعلم أنَّ هذه الأفعال تدخلُ على المبتدأ والخبر فتنصبُ المبتدأ على أنَّه مفعول أوَّلُ، وتنصبُ الخبر على أنَّه مفعول ثانٍ، ولا يجوز الاقتصار على أحد المفعولين لزوال الفائدة، وليس ذلك كالأفعال الأُوَلِ؛ لأنَّ تيكَ الأفعال إذا حذفْتَ أحد المفعولين بقيتِ الفائدةُ بالمفعول الأوَّلِ، وهاهُنا إذا حذفتَ المفعول الثّاني،

---

(١) – في (ع): (ولايجوز ...)، وهو وَهْمٌ.

(٢) – في الأصل: (وتلك الأفعالُ الشك واليقين وهي ...) بإقحام عبارة (أفعال الشك واليقين وهي)، والتصويب من (ع) و (مل).

(٣) – زاد في (مل): (بمعنى علمت).

(٤) – في الأصل و (ع) (تحسب) بالتاء، وما أثبته من (مل) وهو الأفضل؛ لأنه بذلك يكون قد استوفى جميع صور المضارع في التمثيل لتصرف هذه الأفعال.

ذهَبَتِ الفائدةُ رَأسًا؛ لأنَّ الشَّكَّ واليقينَ إنَّما هو في الخبر لا في المبتدأ. ألا ترى أنَّكَ إذا قُلْتَ: عَلِمْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا، فالعِلْمُ إنَّما هو في الانطلاقِ لا في زَيْدٍ؛ لأنَّ زَيْدًا معلومٌ في القديمِ. وإنَّما اعترض اليقينُ في الانطلاقِ الَّذي تحدَّدَ لهُ، قال اللَّه تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتموهُنَّ مُؤْمِناتٍ﴾[1] فالعلْمُ إنَّما تحدَّدَ بإيمانِهنَّ؛ لأنَّهُنَّ كُنَّ معروفاتٍ. ولكُلٍّ واحدٍ من هذه الأفعال معنًى فَـ(ظَنَنْتُ)، و(خِلْتُ)، و(حَسِبْتُ) شَكٌّ. و(عَلِمْتُ)، و(وَجَدْتُ)، و(رَأَيْتُ) إذا لمْ تُرِدْ إدْراكَ البَصَرِ، بمعنى واحدٍ وهو العلمُ. و(زَعَمْتُ) يصلُحُ أنْ يكون شَكًّا، ويصْلُحُ أن يكون يقينًا. وقد تجيءُ (ظَنَنْتُ) بمعنى (عَلِمْتُ)، نحو قوله تعالى: ﴿الَّذينَ يَظُنّونَ أَنَّهُمْ مُلاقو رَبِّهِمْ﴾[2] أيْ: يَعْلَمون. وقال الشّاعرُ[3]:

٥٧ - فَقُلْتُ لَهُمْ ظُنّوا بِأَلْفَيْ مُدَجَّجٍ سَراتُهُمُ في الفارسيِّ المُسَرَّدِ

وقد تجيءُ (خِلْتُ) بمعنى (عَرَفْتُ)، فَتَتَعَدّى إلى مفعولٍ واحدٍ، تقولُ: خِلْتُ السَّحابةَ، أي عرفْتُها. فأمّا (عَلِمْتُ) فالأَصْلُ فيها ما ذكرناهُ، وقدْ يكون بمعنى (عَرَفْتُ)، نحو قوله تعالى: ﴿لا تَعْلَمونَهُمْ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾[4] فأمّا (وَجَدْتُ)

---

(١) - الممتحنة: (١٠).

(٢) - البقرة: (٤٦).

(٣) - هو دريد بن الصِّمَّة.

٥٧ - البيت من الطويل. من قصيدة يرثي بها أخاه عبد الله. وهو في ديوانه: ٤٧، والأصمعيات: ١٠٧ برواية (عَلانِيَةً ظنوا بالفي ...)، وشرح الحماسة للمرزوقي: ٢/ ٨١٢، والجمل للزجاجي: ٢٠٨، والمحتسب: ٢/ ٣٤٢، وابن يعيش: ٧/ ٨١، واللسان: (ظَنَنَ). المدجج: الفارس التام السلاح. سَراتهم: أشرفهم، والفارسي: يريد الدرع الفارسي، وهي درع مشهورة بمتانتها. المسرد: المثقب.

(٤) - الأنفال: (٦٠).

فتكون على ضُروبٍ : منها : وَجَدْتُ على الرَّجُلِ، بمعى غَضِبْتُ عَلَيْهِ، فهذه لا تتعدّى إلاّ بحرف جرٍّ. الثّاني : وَجَدْتُ في الحُزْنِ وَجْدًا، أي زادَ حُزْني، وهذه أيضًا لا تتعدّى إلاّ بحرف جرٍّ. [وَ][1] (وَجَدْتُ) بمعنى اسْتَغْنَيْتُ بِمَثابَتِهِما[2]. وَوَجَدْتُ الدّابَّةَ، أيْ أصَبْتُها، فهذه تتعدّى إلى مفعول واحدٍ و (وَجَدْتُ) بمعنى (عَلِمْتُ) تتعدّى / إلى مفعولين. 38 [أ/٥٦]

فأمّا (رَأَيْتُ) فتكون من رُؤْيةِ العين فتتعدّى إلى مفعولٍ واحدٍ، تقولُ[3] : رَأَيْتُ زَيْدًا، وتكون بمعنى الاعْتِقادِ كما تقولُ : فلانٌ يَرى رَأْيَ[4] أَبي حَنيفَةَ ورَأيَ الشّافِعِيِّ، قال الشّاعرُ[5] :

٥٨ – وَإِنَّا لَقَوْمٌ لا نَرى القَتْلَ سُبَّةً إِذا ما رَأَتْهُ عامِرٌ وَسَلولُ

أي لا نعْتَقِدُ، فهذه تتعدّى إلى مفعول واحدٍ وما بعده منصوبٌ على الحالِ. وتكونُ (رَأَيْتُ) بمعنى (عَلِمْتُ) وهو عَقْدُ[6] البابِ.

فأمّا (زَعَمْتُ) فهو قولٌ يَتْبَعُهُ سوءُ اعْتِقادٍ، ويُعَبَّرُ به عن العِلْمِ وعن الظَّنِّ

---

(١) – زيادة من (ع).

(٢) – في (ع) : (بمثابتها)، وهو تصحيف.

(٣) – في (ع) : (فتقول).

(٤) – في الأصل : (يرى واسمه أبي ...) وَهو وَهْمٌ، والتصويب من (ع).

(٥) – هو السموأل بن عادياء، كما في الأمالي. وقال المرزوقي : عبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي وقيل للسموأل.

٥٨ – البيت من الطويل. وهو في ديوان السموأل : ٩١، وانظر أمالي القالي : ١/٢٦٩، وشرح الحماسة للمرزوقي : ١/١١٤، واللسان : (سلل) والرواية فيه : (إنّا أناس ...). عامر وسلول : حيان من العرب.

(٦) – (علمت وهو عقد) : ساقط من (ع).

جميعًا. فأمّا العِلْمُ : فهو الاعْتِقادُ الَّذي تسْكُنُ نَفْسُ معْتَقِدِه[1] إلى أنَّهُ على ما اعتَقَدَهُ عليه. وقال بَعْضُهُمْ : هو إِدْراكُ الشَّيْءِ على ما هو به. وقدْ طَعَنَ[2] قَوْمٌ على هذا الحدِّ [وَ][3] ليس هذا موضعُ ذاك[4][5]. فأمّا الشَّكُّ : فهو إِدْراكُ الشَّيْءِ على غير تحقيقٍ، فهو كَلا إِدْراكٍ. والظَّنُّ بعد الشَّكِّ لا يُحيلُ الشَّيْءَ أنَّه على ماهو به، وإِنْ لم يكن في الحقيقة كذلك، فهو قريبٌ من العلم[6]، وقدْ أبان (الأَعْشى) عن ذلك بقوله :

٥٩ – ما جَعَلَ الجُدُّ الظَّنونُ الَّذي جُنِّبَ صَوْبَ اللَّجِبِ الماطِرِ

مِثْلَ الفُراتيِّ إِذا ما طَمـا يَقْذِفُ بِالبوصيِّ وَالماهِرِ

فهذا يصف بِئْرًا يتخيَّلُ أنَّ فيها ماءً فلا يكونُ.

قال : "والمفعولُ الثّاني منْ (ظَنَنْتُ) وأخواتها كأخْبارِ المبتدأ من المفرد والجملة والظَّرْفِ، تقول في المفرد : ظَنَنْتُ زَيْدًا قائمًا. وفي الجملة : ظَنَنْتُ زَيْدًا يَقومُ أَخوهُ. وفي الظَّرْفِ ظَنَنْتُ زيْدًا في الدّارِ.

---

(١) – في الأصل : (متعقدة)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٢) – في (ع) : (... طُعِنَ على ...) ببناء الفعل لما لم يسم فاعله، وهو وَهْمٌ.

(٣) – زيادة من (ع).

(٤) – في (ع) : (ذلك).

(٥) – انظر التعريفات للجرجانيّ : ١٦٠ – ١٦١، والفروق للعسكريّ : ٨٨ و ٨٩.

(٦) – انظر التعريفات : ١٣٤ و ١٤٩. والفروق : ٩١، والكليات للعكبريّ : ٥/٦٢ و ١٦٥.

٥٩ – البيتان من السريع من قصيدة يهجو بها علقمة بن علاثة ويمدح عامر بن الطفيل. وهما في الديوان : ٩٣ والرواية فيه : (ما يجعلُ الجُدُّ ...)، واللسان (جدد) و (ظنن) و (مهر). والأول في الاشتقاق لابن دريد : ٥٠٢، ولمذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٣٩٧ وهو فيهما برواية الديوان. والثّاني في شرح الكافية الشافية : ٤/١٩٦١، واللسان (بوص).

الجُدُّ : البخت. جُنِّبَ : أُبْعِدَ أَوْ نُحِّيَ. الصَّوْبُ : المطر. اللَّجِبِ : السحاب المرعد. الفُراتيُّ : نسبة إلى الفرات. البوصيُّ : السفينة. الماهر : السابح.

وكما لا تقولُ : زَيْدٌ قامَ عَمْرٌو . كذلك لا تقولُ : ظَنَنْتُ زَيْدًا قامَ عمرٌو حتّى تقول : (في دارِهِ) أوْ (عِنْدَهُ) أوْ نحو ذلكَ."

اعلم أنَّ المفعول الثّاني في هذا الباب كَأَخْبارِ المبتدأ كما كان المفعول الأوَّلُ كالمبتدأ. وقد مضى أنَّ المفعولينِ كانا في الأصلِ مبتدأً وخبرًا، فَأُدْخِلَتْ هذه الأفعالُ عليهما، فصارا(١) منصوبين بها. فإذا قُلْتَ ظَنَنْتُ زَيْدًا أبوهُ منطلقٌ، فأبوهُ منطلقٌ جملةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ، ومحلُّها النَّصبُ؛ لأنَّها في موضع المفعولِ / [٥٦/ب] 38 الثّاني، وكذلكَ إذا قُلْتَ : ظَنَنْتُ زَيْدًا خَرَجَ أَخوهُ، فـ(خَرَجَ أخوهُ) جملةٌ من فعلٍ وفاعلٍ، محلُّها النَّصبُ لوقوعها موقع المفعول الثّاني. وكذلك : ظَنَنْتُ زَيْدًا خَلْفَكَ، وَعَلِمْتُ مُحَمَّدًا في الدّارِ، وأشباه ذلك.

فإذا وقع الظَّرفُ وحرف الجرِّ كان فيهما ضميرٌ يرجع إلى المفعول الأوَّل(٢)؛ لأنَّه لا بدَّ للمفعول الثّاني إذا كان جُملةً أوْ حرف جرٍّ أوْ ظرْفًا من ضميرٍ يُعَلَّقُ بالأَوَّلِ؛ لِيُعْلَمَ أنَّهُ هو، وإلاّ لمْ يُفِدْ. ولهذا لو قُلْتَ : زَيْدٌ خَرَجَ عَمْرٌو، لم يصحَّ حتّى يرجعَ منه ضميرٌ إلى الأوَّلِ، فتقولُ : (إليه) أوْ (لأَجْلِهِ) وكذلك المفعول الثّاني بهذه المثابة. واعلم أنَّ المفعول الثّاني يجوزُ أنْ يتقدَّمَ على المفعول الأوَّلِ، فتقول : ظَنَنْتُ منطلقًا زيدًا، وخِلْتُ خارجًا عَمْرًا. فإنْ أَوْقَعَ ذلك لَبْسًا في الكلامِ لمْ يجُزْ تقديمُهُ، وذلك إذا كان المفعولانِ معرفةً، نحو : زيدٌ أخوكَ، وَمُحَمَّدٌ غُلامُكَ، لمْ يجُزْ أن يتقدَّمَ الثّاني على الأوَّلِ؛ وذلك لأنَّكَ إذا قُلْتَ : عَلِمْتُ زيدًا أخاكَ، فالعلمُ بِزَيْدٍ حاصلٌ والأُخوَّةُ مشكوكٌ فيها، فلوْ قَدَّمْتَ لصارتِ الأخوَّةُ مُتَيَقَّنَةً، والتَّسْمِيَةُ مَشْكوكًا فيها وهذا لا يجوزُ.

---

(١) – في الأصل : (فصار)، وهو وهم، والتصويب من (ع).

(٢) – في (ع) : (الثاني)، وهو وَهْمٌ.

قالَ : "فإذا تقدَّمَتْ هذه الأفعال لم يكن بدٌّ من إعمالها، تقول : ظَنَنْتُ زيداً كريمًا. فإنْ توسَّطَتْ بين المبتدأ وخبرِهِ كُنْتَ في إعمالها وإلْغائها مُخَيَّراً، تقول في الإعمال : زَيْداً أظُنُّ قائِمًا، وفي الإلغاءِ : زَيْدٌ - أَظُنُّ - قائِمٌ، قال الشّاعرُ(١) :

٦٠- أَبالأَراجيزِ يا ابْنَ(٢) اللُّؤْمِ توعِدُني

وَفي الأَراجيزِ - خِلْتُ-اللُّؤْمُ وَالخَوَرُ

فإنْ تَأخَّرَتْ اخْتيرَ إِلْغاؤُها، وجاز إِعْمالُها، تقولُ : زيدٌ قائمٌ ظَنَنْتُ. وإنْ(٣) :قُلْتَ : زَيْداً قائِمًا ظَنَنْتُ جازَ".

اعلم أنَّ هذه الأفعال إذا وقعتْ أوَّلاً دلَّ ذلك على قوَّةِ العنايةِ بها فلا يجوزُ إلغاؤُها؛ لأنَّها [قَدْ](٤) قَوِيَتْ على العمل فتكونُ بمنزلةِ ضَرَبَ / زَيْدٌ عَمْرًا، لا بُدَّ من نَصْبِ (عَمْرٍو) لِوُقوعِ الفعل عليه. [٥٧/أ] 39

فأمّا إذا توَسَّطَتْ فَأَنْتَ مُخَيَّرٌ بين إعمالها وإلغائها. فمَن أَعْمَلَها اعْتَقَدَ أنَّها

---

(١) - هو اللعين المنقري.

٦٠ - البيت من البسيط، من أبيات يهجو بها رؤبة بن العجاج. وهو من شواهد سيبويه : ١/ ٦١. وانظر الأصول : ١/ ٢٢٠، والإيضاح : ١٣٥ والحيوان للجاحظ : ٤/ ٢٦٧ والرواية فيه : (وفي الأراجيز جَلْبُ اللؤم والكَسَلِ) وعليها يفوت موضع الاستشهاد، والتبصرة : ١/ ١١٧، وابن يعيش : ٧/ ٨٤، ٨٥، والمقاصد : ٢/ ٤٠٤ وعجزه في أوضح المسالك : ٢/ ٨٥، والهمع : ١/ ١٥٣.

(٢) - في الأصل رسمت : (يَبْنَ)، بإسقاط الهمزة من الرسم كما تسقط من النطق في الوصل.

(٣) - في الأصل : (وإن أعملت قلت) بإقحام (أعملت)، وما أثبته من (ع) و (مل).

(٤) - زيادة من (ع).

مُتَقَدِّمَةٌ في النِّيَّة، وإنَّما أوقَعَها وَسَطًا توَسُّعًا ومجازًا. ومَن أَلْغاها اعتقدَ تأخيرَها، وإنَّما أوقعها وسطًا [تَوَسُّعًا وَ][1] مجازًا. فأمّا إذا تأخَّرَتْ فالاخْتِيارُ إِلْغاؤُها؛ لأنَّ تأخيرَ الشَّيْءِ يدلُّ على قلَّة العناية [به][2] والاكْتِراث لهُ؛ ولأنَّ الفعلَ إذا تأخَّرَ ضَعُفَ عن العمل بدليل قولهم : لِزَيْدٍ ضرَبْتُ، فَلَمّا تأخَّر الفعل قُوِّيَ بإِدْخالِ اللاّم بمنزلة ما لا يتعدّى، وكان أحسنَ منْ : ضَرَبْتُ لِزَيْدٍ. ومَن أعملها اعتقدَ بتقديمها[3] وإنْ تَأَخَّرَتْ، وذلك قليلٌ. ولهذه الأفعال موضعٌ آخرُ، وهو أنَّهم يُعَلِّقونها عمّا بعدها، يقولون : عَلِمْتُ لَزَيْدٌ منطلِقٌ، وكذلكَ : عَلِمْتُ أَزَيْدٌ خارجٌ أمْ عَمْرٌو، فهذه قدْ عَلَّقْتَها عمّا بعدها. ويكون ما بعدها مايقع في المبتدأ، وإذا[4] وقع بعدها[5] فإنَّه لا بدَّ له من أن يكونَ فيه ما يدُلُّ على تعليق هذه الأفعال عنه كاللاّمِ في قولك : لَزَيْدٌ منطلِقٌ.

وهذه[6] اللاّمُ في خبرِ (إنَّ)؛ لأنَّ اللاّم كانتْ مُرادةً قبلَ (إنَّ) فلمْ يَجُزِ الجمعُ بينهما؛ لأنَّهما لمعنًى واحدٍ فَأُخِّرتِ اللاّمُ لذلكَ[7]، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمَتِ الجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرونَ ﴾[8].

قال : "والمتَعَدّي إلى ثلاثة مفعولين، نحو قولك : أَعْلَمَ اللَّهُ زَيْدًا

---

(١) – تكملة من (ع).

(٢) – تكملة من (ع).

(٣) – في (ع) : (تقديمَها).

(٤) – في (ع) : (فإذا).

(٥) – (بعدها) : ساقطة من (ع).

(٦) – (هذه) : ساقطة من (ع).

(٧) – في (ع) : (وذلك).

(٨) – الصافات : (١٥٨).

عمْرًا عاقِلاً، وأَنبأَ اللَّهُ بِشْرًا بَكْرًا كَريمًا، وأَرى اللَّهُ أخاكَ أَباكَ ذا مالٍ."

اعلمْ أنَّ هذه الأفعالَ منْقولةٌ بهمْزَةِ التَّعَدّي، فصار الفاعلُ مفعولاً أوَّلَ فتَعَدّى الفعلُ إلى ثلاثةِ مفعولينَ، وذلك قولُكَ : أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا عاقِلاً، وأرى اللَّهُ بِشْرًا عَمْرًا كَريمًا. فأمّا (أَنْبَأَ) و (نَبَّأَ) فإنَّهما إخْبارٌ، والإِخْبارُ إعْلامٌ، فدخلا في باب العلم.

وهذه الأفعالُ المتعدِّيةُ إلى ثلاثة مفعولين إذا بُنِيَتْ لِمَفْعولِ ما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ كان المفعولُ الأَوَّلُ قائمًا مقام الفاعِلِ، فتصيرُ مُتَعَدِّيَةً[1] إلى مفعولين، نحو قولك : أُعْلِمْتُ زَيْدًا خارِجًا، / وأُرِيْتُ بِشْرًا كَريمًا، وأُخْبِرْتُ عَمْرًا شُجاعًا، وخُبِّرْتُ زَيْدًا عالِمًا، وأُنْبِئْتُ مُحَمَّدًا مُنْطَلِقًا. ولايتعدّى فعلٌ إلى أكثرِ من ثلاثة مفعولينَ. ولا يجوز أنْ يُنْقَلَ غير ما اسْتُعْمِلَ منه، لا تقولُ : أَظْنَنْتُ زَيْدًا عَمْرًا مُنْطَلِقًا في قولِ (أَبي عُثْمانَ)[2]، وعليه أكثرُ النَّحْوِيّينَ[3].

39
[٥٧/ب]

---

(١) – في (ع) : (فيصير متعديًا).

(٢) – المازني.

(٣) – انظر التبصرة : ١/١٢٠، وابن يعيش : ٧/٦٥ – ٦٦، والمساعد : ١/٣٨٢ – ٣٨٤، والهمع : ١/١٥٩.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

باب المفعول فيه

قال : "والمفعول فيه هو الظَّرْفُ[1] . اعلمْ أنَّ الظَّرْفَ كلُّ اسمٍ من أسماء الزَّمانِ أو المكان[2] يُرادُ فيه معنى (في) ، ولَيْسَتْ «في»[3] في لفظه ، كقولك[4] : قُمْتُ اليومَ ، وجَلَسْتُ مكانَكَ ؛ لأنَّ معناهُ : قُمْتُ في اليومِ ، وجَلَسْتُ في مكانكَ . فإنْ ظَهَرَتْ (في) في[5] اللَّفظِ كان ما بعدها اسمًا صريحًا ، وصارَ التَّضَمُّنُ لِـ (في)[6] ، تقولُ : سِرْتُ في يومِ الجُمُعَةِ ، وجَلَسْتُ في الكوفَةِ . والظَّرْفُ على ضربَيْنِ : ظَرْفُ زَمانٍ ، وظَرْفُ مكانٍ ."

اعلَمْ أنَّ المفعولَ فيهِ هو الظَّرْفُ ، ولا بُدَّ أنْ يكونَ العاملُ فيهِ إمّا فِعلاً مُظهرًا أوْ مُضْمَرًا مقدَّرًا . وجميع الأفعالِ المتعدِّية ، وغيرالمتعدِّية تتعدّى إلى جميع ظروف الزَّمانِ مُبهَمِها ومُؤَقَّتِها ، كما تتعدّى الأفعالُ إلى جميع ضروب المصادر ؛ لأنَّها بصيغتها تدلُّ على الأزمنة ، كما أنَّ نضْدَها يدُلُّ على الأحداثِ .

وإنَّما سُمِّيتِ الظُّروفُ ظُروفًا ؛ لأنَّها اشْتَمَلَتْ على الأشياء وحلَّتِ الأشياءُ

---

(١) – في (مل) : (باب المفعول فيه وهو الظرف . اعلم . . .) .

(٢) – في الأصل : (والمكان) ، وما أثبته من (ع) و (مل) .

(٣) – (في) : ليست في (ع) و (مل) .

(٤) – في (ع) : (كقوله) .

(٥) – في الأصل و (ع) : (إلى اللفظ) ، وهو خطأ ، والتصويب من (مل) .

(٦) – العبارة غير مستقيمة ، ولعله يريد تضمن معنى الظرفية .

فيها، فشُبِّهَتْ بِظُرُوفِ الأَوانِي الَّتي تَحُلُّ فيها الأشياءُ. (فَالخَليلُ) يُسمّيها ظُروفًا. وَ(الفرّاءُ) يُسمّيها مَحالَّ لِحُلولِ الأَشْياءِ فيها. وَ(الكِسائيُّ) يُسَمّيها أَوْصافًا؛ لأنَّها تكون أَوْصافًا للنَّكراتِ[1].

وإنَّما تكونُ ظروفًا إذا حَسُنَ فيها (في)؛ لأنَّ حقيقةَ الظَّرْفِ هو[2] (في)، فَإذا قُدِّرَتْ فيها (في) كانتْ ظروفًا، وإذا أَخْبَرْتَ عنها لم يحسُنْ فيها (في) فتكونُ[3] اسمًا. مثالُ الظَّرْفِ قولُكَ: سِرْتُ أَمْسِ، وقُمْتُ اليومَ، ومَرَرْتُ يومَ السَّبْتِ، وأَفْطَرْتُ يَوْمَ العيدِ، فهذه كلُّها يقدَّرُ فيها (في). فإنْ قُلْتَ: يومُ الجمعةِ مُبارَكٌ، أخْبَرْتَ عنهُ بالبَرَكَةِ، خَرَجَ عن كونهِ ظَرْفًا إلى الاسميَّةِ؛ / لأنَّكَ أَخْبَرْتَ عنه، ألا ترى أنَّه لا يحسُنُ أنْ تقول: في يومِ الجمُعَةِ مُبارَكٌ. وقدْ جاءَتْ أسماءٌ للزَّمانِ[4] لم تُسْتَعْمَلْ إلاّ ظُروفًا، وذلك نحو (سَحَرٍ) إذا أَرَدْتَ سَحَرَ يَوْمِكَ، و(عَتَمَةٍ)، و(عَشِيَّةٍ)، و(ضُحًى) إذا أردتَ ضُحى يومِكَ، و(ذاتِ مَرَّةٍ) و(بُعَيْداتِ بَيْنٍ).

40
[٥٨/أ]

---

(١) - انظر كتاب المصطلح النحويّ نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث: ١٣٦، وانظر الأصول: ١/٢٤٥-٢٤٦.

(٢) - (هو): ليست في (ع).

(٣) - في (ع): (فكانت).

(٤) - في الأصل (الزمان)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

باب ظرف الزَّمان

قال : اعلم أنَّ الزَّمان هو مُرورُ اللَّيْلِ والنَّهارِ، نحو قولك : (اليَوْمَ) و (اللَّيْلَةَ) و(السّاعَةَ) و (الشَّهْرَ) و(السَّنةَ)[1] وجميعُ أسماءِ الزَّمانِ من المبهَمِ والمخْتَصِّ يجوزُ أنْ تكون ظرفًا، تقولُ : صُمْتُ يَوْمًا، وسِرْتُ شَهْرًا، وأَقَمْتُ عِنْدَكَ حَوْلاً[2] فإنْ قُلْتَ : يَوْمُ الجُمُعَةِ مُبارَكٌ، رفعْتَهُ؛ لأنَّه ليس فيه معنى (في) فقسْ عليه."

اعلمْ أنَّ أسْماءَ الزَّمانِ تنْتَصِبُ على الظَّرْفِ على أنَّها مفعولٌ فيه؛ وذلك لأنَّه مُحالٌ أنْ يوجدَ فعلٌ في غير مكان وزمانٍ، كما أنَّه مُحالٌ أن يوجد فعلٌ من غير فاعلٍ. وقد ينتصِبُ اسم الزَّمانِ على أنَّهُ مفعولٌ به على سَعَةِ الكلامِ، تقولُ : أَحْبَبْتُ يَوْمَ الجُمُعَةِ، وكَرِهْتُ يومَ الأَرْبِعاءِ، وأشباهُ ذلك، كما تقولُ : أَحْبَبْتُ زَيْدًا، وكَرِهْتُ عَمْرًا. وإنَّما خَرَجَ عن الظَّرْفيَّةِ لِزَوالِ تقدير (في) من[3] الكلام. فإذا قدَّرْتَ فيه (في) كان ظَرْفًا، وانْتَصَبَ على الظَّرْفِ، وإذا لَمْ تُقَدِّرْ (في) كان

---

(١) – في (ع) و (مل) زيادة بعد (... والسنة) : « قالَ الشّاعِرُ :

هَلِ الدَّهْرُ إلاّ لَيْلَةٌ ونَهارُها وَإلاّ طُلوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غيارُها »

وكان حق هذه الزيادة والتي بعدها أن تثبتا في النص ويشار إلى زيادتهما في الحاشية، إلا أن ورود هاتين الزيادتين في هامش النسخة (ع) بخط مغاير لخط ناسخها يدل على أنهما زيادة من بعض قراء هذه النسخة الّذين عارضوا نص المؤلف فيها بنسخة من نسخ اللمع. والبيت من الطويل، من قصيدة لأبي ذؤيب الهذليّ. انظر ديوان الهذليين : ١/ ٢١ وشرحه : ١/ ٧٠، وابن يعيش : ٢/ ٤١، وشرح الكافية الشافية : ٢/ ٧١٢، والمقاصد : ٣/ ١١٥، والأشموني : ٢/ ١٥١.

(٢) – في (ع) و (مل) زيادة : « وَصُمْتُ الشَّهْرَ الّذي تَعْرِفُ، وَزُرْتُكَ صَفَرًا، وَلَقيتُكَ يَوْمَ الجُمُعَةِ » انظر الحاشية السابقة – وفي (مل) زاد أيضًا : « فَتَنْصِبُ هذا كلَّهُ بالفعل الذي فيه ».

(٣) – في (ع) : (في الكلام).

مفعولاً على السَّعَةِ.

واعلمْ أنَّ الظَّرْفَ قدْ يكون العمل في جَميعِه، وقد يكون في بعضِه، فإذا قُلْتَ: صُمْتُ يَوْمًا، فالعملُ في جميعه. وإذا[1] قُلْتَ: قَدِمْتُ اللَّيْلَةَ، فالقُدومُ في بعض اللَّيْلَةِ. وقد يكون الظَّرْفُ مُبهَمًا ومخْتَصًّا. فما كان جوابًا لِـ (كَمْ) فهو مُبْهَمٌ، والعملُ في جميعه. وما كان جوابًا لِـ (مَتى) كان مُخْتَصًّا والعملُ في بعضِه، تقولُ: كَمْ سِرْتَ؟ فيقولُ: عِشْرينَ فَرْسَخًا، فالعمل في الجميع، وتقولُ: متى سِرْتَ؟ فيقولُ: يَوْمَ الجمعَةِ، فيكون المسيرُ في بعضِه، ومتى قدِمْتَ؟ فتقولُ: اليومَ، فيكونُ القُدومُ في بعضِه.

---

(١) - من (ع) في الأصل: (فإذا) بالفاء.

باب ظرف المكان

قال :"المكانُ : ما اسْتُقِرَّ فيهِ أوْ تُصُرِّفَ عليه. وإنَّما الظَّرْفُ منه ما كان
40
مُبْهَمًا غيرَ مُخْتَصٍّ / مِمَّا في الفعلِ دلالةٌ عليه. والمُبْهَمُ ما لمْ تَكُنْ له أَقْطارٌ [٥٨/ب]
تَحْصُرُهُ ولا نِهاياتٌ تُحيطُ به، نحو : (أَمامَكَ) و (وَراءَكَ) و (إزاءَكَ) و(تِلْقاءَكَ) و (حِذاءَكَ)[١]، تقولُ : جَلَسْتُ عندكَ، وسِرْتُ أمامَكَ ووَراءَكَ، وأنا قريبًا منكَ، وزيدٌ دونَكَ، ومُحَمَّدٌ حِيالَكَ. تَنْصِبُ هذا كلَّهُ على أنَّهُ ظرْفٌ، والعاملُ فيه ما قبله من الأفعالِ المظْهرة أوِ المقدَّرة، وكذلك ما أشْبَهَهُ. وكذلك: سِرْتُ فَرْسَخًا، وشَيَّعْتُكَ مِيلاً. ولو قُلْتَ : سِرْتُ البَصْرَةَ، وجَلَسْتُ الكوفَةَ، لَمْ يجُزْ؛ لأنَّهما مَخْصوصَتانِ، وليس في الفعل دليلٌ عليهما[٢]. فإنْ قُلْتَ: سِرْتُ إلى البَصْرَةِ، وجَلَسْتُ في[٣] الكوفةِ، صَحَّتِ المسألةُ لأجْلِ دُخولِ (إلى)[٤] فيها."

اعلمْ أنَّ ظُروفَ المكانِ على ضربينِ : أحدهُما : ما كان مبْهَمًا والآخر

---

(١) – (حذاءك) ليست في (مل) وفيها زيادة : (خلفك، وقدامك، وتجاهك، وقربك، وقريبًا منك، وصددك، وصقبك). والأخيرة معناها : قربك.

(٢) – في (مل) زيادة : (حتى تأتي بحرف الظرف).

(٣) – في الأصل و (ع) : (إلى) والتصويب من (مل).

(٤) – في (مل) : (في)، وكلتاهما صحيحة لأنّ مراده أن المسألة تصح لدخول حرف الجر.

ما[1] ليس بمبهم ويتعدى كل فعل إلى ما كان مبهمًا. والمبهمُ نحو الجهاتِ السِّتِّ: (خَلْفَكَ) و (قُدامَكَ) و (فَوْقَكَ)، و(تَحْتَكَ) و (يُمْنَةَ[2] زَيْدٍ) و (شَأْمَةَ عَمْرٍو)، وكذلك (عِنْدَكَ)، وكذلكَ ما أشْبَهَ ذلك مِمّا لا يخْتَصُّ به مكانٌ دون مكانٍ، وذلك أنَّه لا شيْءَ من المكان إلاّ ويصْلُحُ أنْ يكونَ خَلْفًا لِشيْءٍ، وقُدّامًا لشيءٍ، ويُمْنَةً لشيْءٍ، وفَوْقًا لشيْءٍ، وتَحْتًا لشيْءٍ.

وكذلك النّاحيةُ، والجانبُ والوسطُ، وذلك أنَّه لا شيْءَ من المكان إلاّ وُهوَ ناحيةٌ عن شيْءٍ، وجانِبٌ لشيْءٍ، ووسطٌ لما يحيطُ بهِ، فَكُلُّ ما كان على هذا جازَ أنْ يكونَ ظَرْفًا من المكانِ.

وأمّا ما كانَ مُخْتصًا كَـ(السّوقِ) و (المسجِدِ) و(البَيْتِ) و(الدّارِ)، فإنَّهُ كَـ(زَيْدٍ) و(عَمْرٍو)، فلا يتعدَّى إليه الفعل إلاّ أنْ يكون متعدِّيًا إلى مفعولٍ[3] به، فلا تقولُ: قُمْتُ السّوقَ، ولا: سِرْتُ بَغْدادَ؛ لأنَّ ذلك صارَ كالجُثَثِ المخْصوصةِ. وحُكِيَ عن بعضهم[4] أنَّهُ أجاز: ذَهَبْتُ الشّامَ واليمَنَ، شَبَّهَهُ بالمبْهَمِ إذْ كانَ مكانًا، وكان يقع عليه المذهبُ والمكانُ. وهذا شاذٌّ؛ لأنَّهُ ليس في (ذَهَبَ) دليلٌ على الشّامِ، وفيه 41
دليلٌ على المذهبِ والمكانِ، ومثلُ ذهبْتُ الشّامَ: دَخَلْتُ البَيْتَ / ؛ لأنَّ الأصْلَ فيه : [٥٩/أ]
دَخَلْتُ إلى البيتِ، ثمَّ توسَّعوا، فحذفوا حرف الجرِّ، وكذلك: ذهَبْتُ إلى الشّام، توسَّعوا[5] فحذفوا. والدَّليلُ على أنَّ (دَخَلْتُ) غيرُ مُتَعَدٍّ أنَّ (دَخَلْتُ) ضِدُّ (خَرَجْتُ)، وأنْتَ لا تقولُ: خَرَجْتُ البَيْتَ، وإنَّما تقولُ: خَرَجْتُ من البيتِ

---

(١) - (ما) : ساقطة من (ع).

(٢) - من (ع) في الأصل : (يمنته)، وهو تحريف.

(٣) - في (ع) : (المفعول).

(٤) - حُكِيَ هذا عن الفراء : انظر الهمع : ١ / ٢٠٠.

(٥) - في (ع) : (ثم توسعوا).

فكذلك[1] (دَخَلْتُ) بهذه المثابة. ويَدُلُّ عليه أيضًا أنَّكَ لا تقولُ : دَخَلْتُ الأمرَ، وإنَّما تقولُ : دخلتُ في الأمرِ، ولو كان (دَخَلْتُ) مُتعدِّيًا لقلتَ : دخَلْتُ الأمْرَ، كما تقولُ: دخلْتُ البيتَ، وإنَّما العربُ توَسَّعَتْ، فأسْقَطَتْ حَرف الجرِّ فاعلم ذلك.

وممّا ينْتَصِبُ انْتِصابَ الظُروفِ المبهَمَةِ، قولهم : سِرْتُ فَرْسَخًا وبَريداً وميلاً[2]؛ ذلك لأنَّ الفَرْسَخَ والميلَ وما أشْبهَهُ يصلُحُ وقوعه على كلِّ مكانٍ بتلكَ المسافة المعلومة المقدَّرةِ. وسبيلُ الفَرْسَخِ والميلِ في المكان كَسَبيلِ اليومِ والشَّهرِ في الزَّمان.

واعلم أنّ في الظُّروف ظُروفًا متمَكِنَةً، وفيها ظروفٌ غيرُ متمكِّنَةٍ. فالظُّروفُ[3] المتَمَكِّنةُ : ما يدْخُلُها الرَّفْعُ والجرُّ، نَحْوُ (اليَوْمَ) و(اللَّيْلَةَ) و (خَلْفَ) و (فَوْقَ) و(تَحْتَ) وأشْباهِ ذلك؛ لأنَّكَ متى قدَّرْتَ فيها (في) كانتْ ظروفًا وإذا نَزَعْتَ منها (في) كانت أسماءً كَـ(زَيْدٍ) و(عَمْرٍو).

فأمّا الظُّروف [غَيْرُ][4] المتَمَكِّنَةِ : فإنَّها لا تكونُ مرفوعةً قطُّ، وذلكَ نحو (عندك)، ألا ترى أنَّهُ لا يجوزُ أنْ ترفعَ، وكذلك (قَبْلُ) و (بَعْدُ) لاتقولُ : قَبْلُكَ قَديمٌ، ولا : بَعْدُكَ مُتَأَخِّرٌ، ولا : عندُكَ واسعٌ. فالظَّرْفُ المتَمَكِّنُ يجوز أنْ يُجْعَلَ

---

(١) – في (ع) : (وكذلك).

(٢) – الفرسخ : ثلاثة أميال أو ستّة سُمِّيَ بذلك؛ لأنّ صاحبه إذا مشى قعد واستراح من ذلك كأنّه سَكَنَ؛ لأنّ أصل معناه السكون. /اللسان/ : فرسخ/.

والبريد : فرسخان، وقيل : ما بين كل منزلين بريد. /اللسان/ : برد/

والميل : قدر منتهى مَدِّ البصر /اللسان/ : ميل/ وهي لفظة عربيّة صرفة قال ابن الدّمينة الخثعميّ :

(فَسايَرْتُهُ ميلَيْنِ ياليتَ أنّني على سُخْطِهِ حتّى الممات أُرافِقُهْ) ديوان ابن الدمينة : ص٥٣.

(٣) – (في الظروف ... غير المتمكنة فـ) ساقط من (ع).

(٤) – تكملة من (ع).

مفعولاً على سعة الكلام، ويجوز أنْ يُقامَ مقام الفاعل. والظَّرْف الَّذي لا يَتَمَكَّنُ يُجْعَلُ مفعولاً على سعة الكلام، ولا يُقامُ مَقامَ الفاعل، تقولُ من ذلك : الَّذي سِرْتُ فيه يومَ الجُمُعَة، هذا قدْ جَعَلْتَهُ ظَرْفًا، فإنْ جَعَلْتَهُ مفعولاً على الاتِّساعِ قُلْتَ : الَّذي سَرْتُهُ يَوْمَ الجُمُعَةِ(١). وعلى هذا قولُهُ تعالى : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾(٢) وقوله تعالى : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ ﴾(٣) خَرَجَ بالإضافة عن أنْ تكونَ ظرْفًا، وليسَ لِلَّيْلِ والنَّهارِ مَكْرٌ، وإنَّما المكْرُ يقَعُ / فيهما فَجُعِلَ ما يقَعُ فيهما بِمَنْزِلَةِ ما يُوقِعانِه. وما يأْتيكَ فقِسْ عليه فإنَّ في المسائِلِ طولاً. [٥٩/ب] 41

---

(١) – كذا في الأصل و (ع)، وهو خطأ، والصواب : (تقول من ذلك : الذي سرته يوم الجمعة، هذا قد جعلته ظرفًا، فإنْ جعلته مفعولاً على الاتّساع قلت : الذي سرت فيه يوم الجمعة ...).

(٢) – البقرة : (١٨٥).

(٣) – سبأ : (٣٣).

بابُ المفعولِ لَهُ

قال : "اعلم أنَّ المفعول له لا يكون إلاّ مصدرًا، ويكون العامل فيه فعلاً من غير لفظه. وإنَّما يُذْكَرُ المفعول له لأنَّه عُذْرٌ وعِلَّةٌ لوقوع الفعل، تقولُ : زُرْتُكَ طَمَعًا في برِّكَ، وقَصَدْتُكَ ابْتِغاءً لمَعْروفكَ أيْ للطَّمَعِ وللابْتِغاء[1] قال اللَّهُ تعالى : ﴿ يَجْعَلونَ أَصابِعَهُمْ في آذانِهِمْ مِنَ الصَّواعِقِ حَذَرَ المَوْتِ ﴾[2] أيْ لِحَذَرِ المَوْتِ. قال حاتِمٌ الطّائيُّ :

٦١ - وأَغْفِرُ عَوْراءَ الكَرِيمِ ادِّخارَهُ وأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئيمِ تَكَرُّمًا

أيْ :لادِّخارِهِ. فَلَمّا حذفَ اللاّم نصبَهُ بالفعل الَّذي قبلَهُ."

اعلم أنَّ المفعول في هذا الباب يُسَمَّى مفعول الغرضِ، ومفعولاً له. وهو جوابُ (لِمَهْ). وهو منصوبٌ بالفعْلِ الّذي قبله. وإنَّما يُذْكَرُ[3] عُذْرًا. فلمّا كان مصدراً غيرَ مُشْتَقٍّ من الفعل المُقَدَّمِ عليه أشبَهَ المفعول به الَّذي ليس بينه وبين فعله نسَبٌ[4]. ويجوزُ أنْ يكون معرفَةً ونكرَةً كالمفعولِ به تقول: جئتك مشيًا، تريد ماشيًا ولا يجوز أنْ تقولَ[5] : جِئْتُكَ خَوْفًا، تُريدُ : خائفًا، وأنْتَ تُريدُ من أجلِ

---

(١) - في (مل) : (أي : زرتك للطمع، وقصدتك للابتغاء).

(٢) - البقرة : (١٩).

٦١ - البيت من الطويل. انظر ديوانه : ٢٣٨، وسيبويه : ١/١٨٤، ٤٦٤، والنوادر لأبي زيد : ٣٥٥، والمعاني للأخفش : ١/١٦٧، والمقتضب : ٢/٣٤٧، والكامل : ١/١٩١، والجمل للزجاجي : ٣١٠، والأصول : ١/٢٥٠، والتبصرة : ١/٢٥٥، وابن يعيش : ٢/٥٤، والخزانة : ١/٤٩١، والمقاصد : ٣/٧٥. ورواية الديوان :

واغفر عوراء الكريم اصطناعَهُ وأصفح عن شتم اللئيم تكرما

(٣) - في (ع) : (نذكره).

(٤) - في (ع) : (سبب).

(٥) - (جئتك مشيًا تريد ماشيًا ولا يجوز أن تقول) : ساقط من (ع).

الخَوْفِ أوْ لأجْلِ الخَوْفِ[1]. وإنَّما يصحُّ ذلك إذا أردْتَ : جِئْتُكَ في حالِ خوفي. ولا يجوز في هذا المفعولِ أنْ تَنْصِبَهُ نصْبَ المصادرِ ولا أنْ تُقيمَهُ مقامَ ما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، كما تُقيمُ المفعولَ بهِ، وقدْ مضى بيانُ ذلك فيما تقدَّمَ، وكان الأصلُ فيه[2]: جِئْتُكَ لِمَخافَةِ الشَّرِّ ولابْتِغاءِ الخَيْرِ ثُمَّ حَذَفْتَ اللاّم، فوصل الفعل إلى هذا المصدر فنصبه. ويجوز أن تذكر اللام، ويجوزُ أنْ تحْذِفها. قال (الحارِثُ بنُ هشامٍ):

٦٢ – فَصَدَدْتُ عَنْهُمْ وَالأَحِبَّةُ دونَهُمْ طَمَعًا لَهُمْ بِعِقابِ يَوْمٍ سَرْمَدِ

ويُرْوى مُرْصَدِ[3]. وقال (النّابغَةُ):

٦٣ – وَحَلَّتْ بُيوتي في يَفاعٍ[4] مُمَنَّعٍ يُخالُ[5] بِهِ راعي الحَمولَةِ طائِرا

42
[١/٦٠] / حِذاراً عَلى أَنْ لا تُصابَ مَقادَتي وَلا نِسْوَتي حَتّى يَمُتْنَ حَرائِرا

أيْ : للْحَذَرِ علَيْهِنَّ.

---

(١) – العبارة ركيكة : تريد كذا وأنت تريد كذا!

(٢) – (فيه) : ساقطة من (ع).

٦٢ – البيت من الكامل وهو في سيبويه ١/١٨٥، والأصول : ١/٢٥٠، والسيرة : ٥٢٣، والرواية فيها : (فصفحت عنهم والأحبة فيهم ... يوم مُفسِدِ)، وفي ابن يعيش : ٢/٥٤ برواية : (فصددت عنهم والأحبة فيهم ... مُفْسِدِ).

(٣) – (ويروى مرصد) : ساقط من (ع).

٦٣ – البيتان من الطويل، من قصيدة يذكر فيها مرض النّعمان. انظر الديوان : ١١٧ – ١١٨، وسيبويه : ١/١٨٥، والأصول : ١/٢٥١، والتبصرة : ١/٢٥٥ – ٢٥٦، والأول في ابن يعيش : ٢/٥٤، وشرح الكافية الشافية : ٢/٥٤٤.

اليفاع : المكان المرتفع من الأرض المشرف على ما حوله. الحمولة : الإبل قد أطاقت الحمل والمعنى أنّ المكان لارتفاعه يُظَنُّ فيه راعي الإبل طائراً مُحَلِّقًا لصغره وارتفاعه. المقادة : الطاعة.

(٤) – في الأصل : (بِقاع) وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

(٥) – في الأصل و (ع) : (تَخالُ) وهو تصحيف؛ لأنّه كان يجب فتح الياء من (راعي) أو اعتبارها ساكنة على أن في البيت ضرورة، ولما كانت رواية الديوان وكل ما وقفت عليه من الكتب : (يُخالُ) كان حمل الأمر فيها على التصحيف أوْلى من حمله على الضرورة.

باب المفعول معه

"قال[1] : وهو كلُّ ما ذَكَرْتَ[2] معه فعلاً، وذلك قولُكَ : قُمْتُ وَزَيْدًا، أَيْ : مَعَ زَيْدٍ[3]، وجَاءَ البَرْدُ والطَّيالِسَةَ[4]؛ أي: مع الطَّيالِسَةِ، وما زِلْتُ أَسيرُ والنّيلَ؛ أي : مع النّيل، ولَوْ تُرِكَتِ النّاقَةُ وَفَصيلَها لَرَضَعَها؛ أي : مع فصيلها، ولوْ خُلِّيتَ والأسَدَ لأَكَلَكَ؛ أي : مع الأسَدِ، وكيفَ تكونُ وَقَصْعَةً مِنْ ثَريدٍ؛ أي : مع قصعَةٍ، قال الشّاعر[5] :

٦٤ - فَكونوا أَنْتُمُ وَبَني أَبيكُمْ مَكانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحالِ

أي : مع بني أبيكم. فلمّا حذفَ (مَعَ) أقامَ الواوَ مقامها، فانْتَصَبَ ما بعدها وأَوْصَلَتِ الفعلَ الّذي قبلها إلى الاسم الّذي بعدها؛ لأنّها قوّتْهُ فأَوْصَلَتْهُ إليه[6]".

---

(١) - (قال) : ساقطة من (ع).

(٢) - في (مل) : (فعلت) وزاد بعد (فعلاً) : (وجاز أن يكون معطوفًا).

(٣) - في (مل) زيادة : (واستوى الماءُ والخشبةَ، أَيْ : مَعَ الخشبة).

(٤) - الطيالسة : جمع مفرده (طيلسان) وهو ضرب من الأكسية، واللفظ فارسيّ معرّب. /اللسان : طلس/ وانظر المعرب : ٢٧٥.

(٥) - البيت من شواهد سيبويه التي لم يُعْرَفْ قائلها، وقد وَجَدْتُ أبا زيد ينسب عجز هذا البيت مع صدر آخر إلى شعبة بن قُمَيْرٍ.

٦٤ - البيت من الوافر. انظر سيبويه : ١/ ١٥٠، ومجالس ثعلب : ١/ ١٣٠، والأصول : ١/ ٢٥٤، والتبصرة : ١/ ٢٥٨، وابن يعيش : ٢/ ٤٨، والمساعد : ١/ ٥٤٤، والمقاصد : ٣/ ١٠٢، والهمع : ١/ ٢٢١، والأشموني : ٢/ ١٣٩، والتصريح : ١/ ٣٤٥، والصبان على الأشموني : ٢/ ١٣٩. وصدره : في ابن يعيش : ٢/ ٥٠، وأوضح المسالك : ٢/ ٢٤٣، والهمع : ١/ ٢٢٠، وعجزه مع صدر آخر وهو : (وَإِنَّا سَوْفَ نَجْعَلُ مَوْلَيَيْنا) في النوادر : ٤١٤. وبهذا الصدر يفوت موضع الاستشهاد.

(٦) - في (مل) : (... أقام الواو مقامها وأوصل الفعل ... فأوصلته إِلَيْهِ فانتصب).

اعلم أنَّ المفعول في هذا الباب يَنْتَصِبُ بالفعل الَّذي قبله بتَوَسُّطِ الواو؛ وذلك أنَّ الفعل لازِمٌ لا يَعْمَلُ في مفعولٍ، فعَدّوهُ بحرْف الجرِّ الَّذي هو (مع)؛ لأنَّ (مع) هي للجمع بين الشَّيْئَيْنِ، وللْمُصاحَبَةِ بينهما، واشتراكِهما في الفعل تقولُ : جاءَ زيدٌ مع عمْرٍو، بمعنى أنَّهما اصْطَحبا واشْتَرَكا في المجيءِ، فما بَعْدَ (مع) مجرورٌ في اللَّفْظِ، وهو في المعنى مرفوعٌ بالمجيءِ.

وموضِعُ (مع) نصْبٌ على الظَّرْفِ بالفعل المقدَّمِ، إلاّ أنَّ العربَ توَسَّعَتْ، فحذفَتْ (مع)، وأقامتِ الواو مقامها؛ لأنَّ الواو للاشْتِراك، كما أنَّ (مع) للاشْتراك، فوَصَلَ الفعل إلى ما بعد الواو فنَصَبَهُ. فالواو هاهُنا مُجَرَّدَةٌ من العَطْفِ، قائِمَةٌ مقامَ (مع) غيرُ عاملَةٍ فيما بعدها(١).

ولا يصحُّ المفعولُ في هذا الباب حتّى يكون بينهُ وبين الفاعلِ مُلابَسَةٌ؛ لأنَّ قولَنا: جاءَ البَرْدُ والطَّيالِسَةَ، يُريدُ أنَّهما جاءا معًا، وليسَ كذلك قولُنا : جاءَ زيدٌ وعَمْرٌو؛ لأنَّ الثّاني لَيْسَ بينه وبين الأوَّلِ ملابَسَةٌ؛ لأنَّهُ يحتمل أنَّهُ جاء بعده أوْ قبلهُ/، فهذا فرقُ ما بين العطف والمفعول معه. فلو قُلْتَ : جاءَ زَيْدٌ وعَمْرًا، لم يجُزْ حتّى تَجْعَلَ الواوَ بمعنى (مَعَ)، ويكون بين الأوَّلِ والثّاني مُلابَسَةٌ، في مذهب مَن يقيسُ هذا الباب(٢). ومن هذا قولُهُ تعالى : ﴿ فَأَجْمِعوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكاءَكُمْ ﴾(٣) التَّقدير – واللَّهُ أعلمُ – أجْمِعوا أَمْرَكُمْ مع شُرَكائِكُمْ؛ لأنَّكَ لا تقولُ : أَجْمَعْتُ شُرَكائي، وإنَّما تقولُ : جَمَعْتُ، فَعُلِمَ أنَّ المراد به مع شُرَكائِكُمْ. وبعض النَّاس يقول معناهُ: أَجْمِعوا أَمْرَكُمْ، وأجْمِعوا شُرَكاءَكُمْ، فحذف الثّاني

42
[٦٠/ب]

---

(١) – هذا مذهب جمهور البصريّين في ناصب المفعول معه. وبين النحاة في ناصبه خلاف انظره في المساعد ١/٥٣٩ – ٥٤٠، وشرح الكافية للرضي : ١/١٩٥.

(٢) – ذهب الأخفش وأبو علي إلى جواز القياس في هذا الباب. انظر الرضي على الكافية : ١/١٩٨.

(٣) – يونس : (٧١).

لدلالة الأوَّلِ عليه[1]. قال شيخُنا - رحمه الله - : وهذا البابُ اخْتُلِفَ فيه فمنهمْ مَن يقيسُ عليه ومنهم مَن لا يتجاوزُ السَّماعَ فيه[2]. وهو الصَّوابُ عنْدي.

---

(١) - انظر البحر : ٥ / ١٧٨ وما بعدها، وإعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٦٧ وما بعدها. وانظر ما قاله الفراء في معاني القرآن : ١ / ٤٧٣ .

(٢) - انظر الحاشية رقم (٢) من الصفحة السابقة.

المشبَّهُ بالمفعول

[وَهُوَ][1] خَمسَةُ أَضْرُبٍ : حالٌ، وتَمْييزٌ، واسْتِثْناءٌ، وأَخْبارُ (كانَ)، واسم (إنَّ) وأخواتِهما[2] وقدْ مضى ذكرُهُما[3].

باب الحال

قال : "الحالُ وصفُ هيئَةِ الفاعل أو المفعول به. وأمّا لفظها فإنَّها نكرةٌ تأتي بعد معرفةٍ قدْ تَمَّ الكلامُ عليها، وتلك النَّكرةُ هي المعرفةُ في المعنى، نحو : جاءَ زَيْدٌ راكِبًا، وذَهَبَ عَمْرٌو مُسْرِعًا[4]."

اعلمْ أنَّ الحال مُعْتَبَرَةٌ بجواز إِدْخالِ (كَيْفَ) على الفعل والفاعلِ، فتقولُ : كيْفَ جاءَ زَيْدٌ، فيكون الجوابُ : راكِبًا أوْ ماشيًا، أوْ غيرَ ذلك. وإنَّما سُمِّيَتْ حالاً؛ لأنَّه لا يجوز أن يكون اسمُ الفاعل فيها إلاّ لِما أَتَتْ فيه، ولا يجوزُ أنْ يكونَ لِما مضى وانْقَطَعَ، ولِما لمْ يقَعْ من الأفعالِ. والحالُ تُشْبِهُ الظَّرْفَ من حيثُ إنَّها مفعولٌ فيه. وتُشْبِهُ المفعولَ به منْ حيثُ إنَّها واقعةٌ بعد فعلٍ وفاعلٍ، قد تمَّ[5]

---

(١) – زيادة من (مل).

(٢) – في (مل) : (... وأخبار كان وأخواتها وأسماء إنّ وأخواتها ...).

(٣) – (المشبه بالمفعول ... وقد مضى ذكرهما) : ساقط من (ع).

(٤) – (نحو : جاء ... مسرعًا) : ليس في (ع) و (مل).

(٥) – في الأصل : (يَمَّ)، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

الكلام دونها. وتُشْبِهُ التَّمْييزَ من حيث إنَّ الحال تَحْتَمِلُ وجوهًا[1]، فإذا أَرَدْتَ إحدى هيْئاتِ ذي الحال ذكرْتها، والتَّمْييزُ يكون لِما يحتَمِلُ أعْدادًا فتبْيينُهُ بأَحدِها، وأيضًا فإنَّ الحال نكرةٌ كَما أنَّ التَّمْييز نكرةٌ. والفرق بين الحال والتَّمْييز: أنَّ الحال لا تكون إلاّ مُشْتقَّةً من فعل. والتَّمْييز لا يكون إلاّ اسمًا جامدًا. والحالُ يحسُنُ دُخولُ (في) / عليها[2]. والتَّمييزُ يحسُنُ دخولُ (مِنْ) عليه. فإذا رأيْتَ الحال باسمٍ غيرِ مُشْتَقٍّ فقدِّرْ له مُشْتَقًّا، نحو قولكَ: هذا الثَّوْبُ خَزًّا، التَّقدير: هذا الثَّوبُ لَيِّنًا. 43 [١/٦١]

وإذا قلت: عندي خَمْسونَ ضاربًا، فالتَّقدير[3]: رَجلاً ضاربًا، أوْ غلامًا، أوْ ما أشْبَهَ ذلك. والفرق بين الحال والمفعول به أنَّ المفعول يُضْمَرُ ويُظْهَرُ. والحالُ لا يجوزُ إضْمارُها؛ لأنَّها لوْ أُضْمِرَتْ لَتَعَرَّفَتْ، ولا تكون الحال معرفَةً. وإنَّما وقَعَتِ الحالُ نكرةً؛ لأنَّها زيادةٌ في الخبرِ وفي الفائدة، والخبرُ في الأصلِ نكرةٌ، ولا يكون ذو الحال إلاّ معرفةً؛ لأنَّكَ تُخْبِرُ عنه بالحالِ، والإخْبارُ عن النَّكراتِ لا يُفيدُ.

والحالُ وإنْ كانتْ صِفَةً منْ صِفاتِ الفاعِلِ. فإنَّهُ لا يُطْلَقُ عليها اسمُ الصِّفَةِ. وإنَّما سُمِّيَتْ حالاً فِرارًا من ذلك؛ لأنَّ المعرفَةَ لا توصفُ بالنَّكِرَةِ. والفرق بين الحال وبين الصِّفَةِ: أنَّ الصِّفَةَ تَفْرُقُ بين اسمين مشتركين في اللَّفْظِ، والحالُ زيادةٌ في الخبر وإنْ لم يكُن للاسمِ مُشارِكٌ في لفظِهِ، ألا ترى أنَّكَ تقولُ: جاءَ الفَرَزْدَقُ ماشيًا. وليس آخَرُ اسمُهُ الفرَزْدَقُ، فَعُلِمَ أنَّها زيادةُ خَبَرٍ، إلاّ أنَّ هذه

---

(١) - يريد أن هيئات صاحب الحال متعددة نحو (عابس، ضاحك، مسرور، مكتئب ...) فإذا عَيَّنْتَ إحداها انتفت أضدادها.

(٢) - كذا في الأصل و (ع)، والصواب أنّ الحال لا يحسن دخول (في) عليها إلاّ إذا قدرنا قولنا: جاء زيد ضاحكًا: جاء زيد في حال ضحكه.

(٣) - في (ع): (والتقدير).

النَّكرة هي المعرفةُ في المعنى.

ولَمّا كانت الصِّفةُ تَتْبَعُ الموصوف في إعرابه نَصَبوا الحالَ، وإنْ كان ذو الحال مرفوعًا؛ لِيُعْلَمَ أَنَّها لَيْسَتْ بِصِفَةٍ في الحقيقة.

قال: "والعاملُ في الحال على ضربين: مُتَصَرِّفٌ، وغيرُ مُتَصَرِّفٍ.

فإذا كان العاملُ مُتَصَرِّفًا جاز تقديم الحال عليه(١)، تقولُ: جاءَ زيدٌ راكِبًا، وجاءَ راكِبًا زيْدٌ، وراكِبًا جاءَ زَيْدٌ، كلُّ ذلك جائزٌ؛ لأنَّ (جاءَ) مُتَصَرِّفٌ. والتَّصَرُّفُ: هو التَّنَقُّلُ في الأَزْمِنَة، تقولُ: جاء يَجيءُ مَجيئًا فهو جاء�ٍ. وكذلك: أَقْبَلَ مُحَمَّدٌ مُسْرِعًا، وأَقْبَلَ مُسْرِعًا مُحَمَّدٌ، ومُسْرِعًا أَقْبَلَ مُحَمَّدٌ؛ لأنَّ (أَقْبَلَ) مُتَصَرِّفٌ."

اعلم أنَّ الحال منْ حقِّها أنْ تكون بجَنْبِ ذي الحالِ مُلاصِقَةً له، كما أنَّ المفعولَ به من حقِّه أن يكون بعد الفاعلِ، إلاَّ أنَّ الفعل لَمّا كان يعمل مُقَدَّمًا 43
ومُؤَخَّرًا ومُتَوَسِّطًا لقُوَّتِه على العمل قُدِّمَت الحالُ، والنِّيَّةُ / بها التَّأخيرُ، كما قدَّموا [٦١/ب] المفْعولَ بِهِ والنِّيَّةُ به التَّأخيرُ. هذا مذْهَبُ البَصْريّينَ. والكوفيّونَ(٢) لا يُقَدِّمونَ الحالَ في أَوَّلِ الكلامِ؛ لأنَّ فيها ذِكْرًا من الاسم، فإن كانتْ لِمَكْنيٍّ(٣) جاز تقديمها عندهم. والكِسائيُّ يقولُ(٤): هِيَ منْصوبةٌ على القَطْعِ ومعنى القطعُ:

---

(١) – في (مل) زيادة: (وتأخيرها).

(٢) – انظر الإنصاف المسألة رقم (٣١): ١/ ٢٥٠ والتبيين: المسألة رقم (٦٢) ص٣٢١.

(٣) – المكني في اصطلاح الكوفيّين يقابل المضمر في اصطلاح البصريّين.

(٤) – انظر المصطلح النحوي: ١٧٠. نسب المؤلف ذلك إلى الفراء، ولم يذكر أن الفراء أخذه عن الكسائي.

أنْ يكون قصد النَّعْتَ فلمّا كان الأوَّلُ معرفةً، والثّاني نكرةً انْقَطَعَ منه وخالفه.

قال : "فإنْ لم يكن العامل متصرِّفًا لم يجزْ تقديم الحال عليه، تقول[1] : هذا زيدٌ قائمًا، فتَنْصِبُ (قائمًا) على الحال بما في (هذا) منْ معنى الفعل؛ لأنَّ (ها) للتَّنْبيهِ و(ذا) للإشارةِ، فكأنَّكَ قُلْتَ : أُنَبِّهُ عليه قائمًا، وأُشيرُ إِلَيْهِ قائِمًا. ولوْ قُلْتَ : قائمًا هذا زَيْدٌ، لم يجزْ؛ لأنَّ (هذا) لا يتصَرَّفُ.[2]"

اعلمْ أنَّ العامل في الحال إذا كان غير فعل ضَعُفَ عن العمل مُقَدَّمًا ومُؤَخَّرًا، فعَمِلَ في الحال مُؤَخَّرَةً؛ لأنَّ التَّأْخيرَ هو الرُّتْبَةُ. وإنَّما ضَعُفَ عن العمل مُقدَّمًا؛ لأنَّه معنى الفعل، وليس بفعلٍ. وهذا المعنى لا يعمل مثله في المفعول، وإنَّما عمل في الحال بضربٍ من المشابَهَةِ، ألا ترى أنَّهُ إذا خلا الكلامُ منْ معنى الفعلِ لا يجوزُ النَّصْبُ، فلا تقولُ : زيدٌ أخوكَ قائمًا، إلاّ أنْ تجعلَ الأُخُوَّةَ من الصَّداقةِ، فيكونُ فيها معنى الفعلِ، فيجوزُ حينئذٍ، ألا ترى أنَّ الحروف المشابهةَ للأفعالِ لا تعْمَلُ إلاّ على التَّأخيرِ، ولا تُقَدَّمُ أخْبارُها على أسمائِها، كما قُدِّمَ خبرُ (كانَ) وأخواتِها، وما أشْبَهَ ذلك.

---

(١) – في (مل) زيادة : (في غير المتصرف).

(٢) – في (مل) زيادة : (قال جرير :

هذا ابنُ عمي في دمشق خليفةً لَوْ شِئتُ ساقَكُمُ إليَّ قَطينا

فتنصب (خليفة) بـ(هذا) أو بالظرف). البيت من الكامل. من قصيدة يهجو بها الأخطل وتغلب. انظر ديوانه : ٤٧٧، وأمالي ابن الشجري : ٢/ ٢٧٦.

قال : "وتقولُ : زيدٌ في الدّارِ قائمًا ، فتَنْصِبُ (قائمًا) على الحالِ بالظَّرْفِ. ولو قلتَ : زيدٌ قائمًا في الدّارِ لَمْ يجُزْ ؛ لأنَّ الظَّرْفَ لا يتَصَرَّفُ ، وتقولُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ جالِسًا ، ولو قلتَ : مررْتُ جالسًا بزيدٍ ، والحالُ لِـ (زيدٍ) لم يجُزْ ؛ لأنَّ حالَ[1] المجرورِ لا يتقدَّمُ عليه. وتقولُ : مررْتُ بِهِنْدٍ[2] جالِسةً ، ولا يجوزُ : مرَرْتُ جالِسَةً بهِنْدٍ ؛ لأنَّ حال المجرور لا يتقدَّمُ عليه".

اعلم أنَّ الظَّرْفَ لَمّا كان غيرَ مُتَصَرِّفٍ لَمْ يعملْ في الحالِ ؛ إلاّ أنْ تكون مؤَخَّرَةً ، فلا تقول : قائمًا في الدّارِ زيدٌ ، ولا : زيدٌ قائمًا في الدّارِ. وإنَّما قولنا (في الدّارِ) فيه معنى الفعل ، وجاز أنْ يرفَعَ الضَّميرَ ؛ فلهذا جازَ أنْ تَنْصِبَ الحالَ ، ولوْ رَفَعْتَ (قائمًا) لكان خبرَ المبتدأ. فأمّا[3] قولكَ : مرَرْتُ بِزَيْدٍ جالِسًا ، إنْ جَعَلْتَ 44
الحالَ من التّاءِ لم يجُزْ ؛ لأنَّ المرورَ يُنافي الجُلوسَ ، فإنْ قُلْتَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ / راكِبًا ، [٦٢/أ]
فإنْ جَعَلْتَ الحالَ من التّاءِ جاز ، تقدَّمَتِ الحالُ أوْ[4] تأَخَّرَتْ ؛ لأنَّ (مَرَرْتُ) فعلٌ ، وإنْ جَعَلْتَهُ لِـ (زَيْدٍ) لم يجُزْ أنْ تتقدَّمَ عليه ؛ لأنَّ التّاءَ لا تتَصَرَّفُ ، فلا يُتَصَرَّفُ في معْمولِها. وقد تكون الحالُ للفاعل ، وقدْ تكون للمفعولِ. فإذا قُلْتَ : لقيتُ زيداً ضاحِكًا ، فالحالُ للمَفْعولِ. وإذا[5] قُلْتَ : جاءَني زيدٌ ضاحِكًا ، فالحالُ

---

(١) – في الأصل : (الحال) ، بإقحام الألف واللام ، والتصويب من (ع).

(٢) – في الأصل (بهد) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع).

(٣) – في (ع) : (وأما).

(٤) – انظر ص١٩ الحاشية رقم (٢).

(٥) – في (ع) : (فإذا).

للفاعِلِ. فإذا كانت الحالُ للمفعولِ وفي المفعول حرفُ جرٍّ لم يجُزْ أن تتقدَّمَ عليه لمكان حرف الجرِّ؛ لأنَّه غير مُتَصَرِّفٍ. {وإنْ لَمْ يَكُنْ} فيه حرفُ جَرٍّ جازَ أن {يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ}.

مَسْأَلَةٌ : إنْ قال قائلٌ : قدْ ذَكَرْتُمْ أنَّ الحالَ نكرةٌ تأْتي بعد معرفةٍ قد تمَّ الكلامُ دونَها، وقدْ جاءَتْ معارِفُ وهي أحوالٌ من ذلك : أَرْسَلَها العِراكَ(١)، و جاؤوا الجَمّاءَ الغَفيرَ(٢)، وجاؤوا قضَّهُمْ بِقَضيضِهِمْ(٣)، ورجعَ عودُهُ على بِدْئِهِ(٤) و طَلَبَهُ

---

(١) – القول في سيبويه : ١/١٨٧ و ١٩٧، والمقتضب : ٣/٢٣٧، والأصول : ١/١٩٦، وابن يعيش : ٢/٦٢، وشرح الكافية للرضي : ١/٢٠١، وأوضح المسالك : ٢/٣٠٤، والهمع : ١/٢٣٩، وشرح التصريح : ١/٣٧٣، والمخصص : ١٤/٢٢٧، والمساعد : ٢/١١، وشرح الكافية الشافية : ٢/٧٣٥، واللسان (عرك).

وجاء في شعر لبيد :

فارسلها العراك ولم يَذُدْها ولم يشفق على نَغَصِ الدِّخالِ

البيت في ديوانه : ١٠٨. وهو من شواهد سيبويه : ١/١٨٧، والمقتضب : ٣/٢٣٧، وابن يعيش : ٢/٦٢، وشرح التصريح : ١/٣٧٣. واللسان : (عرك) و (نغص) و (دخل) وفي الأخيرة برواية (فأوردها العراك ...) والإنصاف : ٢/٨٢٢، والخزانة : ١/٥٢٤، والمقاصد النحوية : ٣/٢١٩. والضمير في (أرسلها) للإبل.

(٢) – المثل في مجمع الأمثال : ٢/٢٧١، وفرائد الآل : ٢/٢٣٦، برواية (مررتُ بهم الجماء الغفير) وفي جمهر الأمثال للعسكري : ١/٣١٦ برواية (جاؤوا جمًّا غفيرًا). وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.

وفي سيبويه : ١/١٨٨، ١٩٤، وابن يعيش : ٢/٦٢، ٦٣، والرضي على الكافية : ١/٢٠٣، والهمع : ١/٢٣٩، وشرح التصريح : ١/٣٧٣، وأوضح المسالك : ٢/٣٠٣، وشرح الكافية الشافية : ٢/٧٣٤، وفي المساعد : ٢/١١ برواية فرائد الآل. والجماء : بيضة الرأس لاستوائها. والغفير : لأنها تغفر الرأس أي تغطيه، والمراد به : الجماعة الكثيرة التي تغطي وجه الأرض لكثرة عددها.

(٣) – المثل في مجمع الأمثال : ١/١٦١، وفرائد الآل : ١/١٣٦، وجمهرة الأمثال للعسكري : ١/٣١٥، والمستقصى : ٢/٤٧، وكتاب الأمثال لابن سلام : ١٣٣، والمزهر للسيوطي : ٢/٢٧٠، والرضي على الكافية : ١/٢٠٢، والمساعد : ٢/١٣، وشرح الكافية الشافية : ٢/٧٣٥، وانظر سيبويه : ١/١٨٨.

(٤) – القول في سيبويه : ١/١٩٦، والإنصاف : ٢/٨٢٣، وشرح التصريح : ١/٣٧٣، وأوضح المسالك : ٢/٣٠٢.

جَهْدَهُ[1]، وأشباهُ ذلكَ.

قيلَ لهُ[2] : أمّا (العِراكُ) فإنَّهُ مصْدَر : عارَكَ يُعارِكُ مُعارَكَةً وعِراكًا إذا زاحَمَ، فجعل (العراكَ) في مَوْضِعِ الحالِ، وهو معرفةٌ، وذلك شاذٌّ، وإنَّما جاز لكونهِ مصدراً. والعربُ وضعتِ المصادر المعارفَ موضعَ الحالِ، فمنها ما هو معرفةٌ بالألفِ واللاّمِ، ومنها ما هو مُضافٌ إلى المعارفِ. فما كان مُعَرَّفًا بالألفِ واللاّمِ فنحو (العِراكَ) قالَ (أَوْسٌ) :

٦٥ – فَأَوْرَدَها التَّقْريبَ وَالشَّدَّ مَنْهَلا ....

أرادَ : فأوْرَدَها تَقْريبًا وشَدًّا في معنى مُقَرِّبًا وشادًّا. ومثلُ ذلك :[3]

٦٦ – مَدَّتْ عَلَيْهِ المُلْكَ أَطْنابَها كَأْسٌ رَنَوْناةٌ وَطِرْفٌ طِمِرْ

ومعنى البيتِ أنَّه وصفَ مَلِكًا دائمَ الشُّرْبِ فقال : مدَّتْ عليه – يعنى على المَلِكِ –

---

(١) – القول في سيبويه : (طلبتَهُ جهدَكَ) ١/١٨٧، وفي المقتضب : (فعل ذلك جهدَهُ وطاقتَهُ) ٣/٢٣٧، وفي شرح الكافية للرضي : ١/٢٠١ (افعله جهدَكَ وطاقتَكَ)، وانظر المخصص : ٤/٢٢٧، والإنصاف : ٢/٨٢٣.

(٢) – (له) : ليست في (ع).

٦٥ – صدر بيت من الطويل، عجزه : (قَطاةٌ مُعيدٌ كَرَّةَ الوِرْدِ عاطِفُ). وهو في ديوانه : ٦٩، والمخصص : ١٤/٢٢٧.

التقريب : من القَرَب : وهو طلب الماء ليلاً، الشدّ : العدو. المنهل : الموضع الذي فيه المَشْرَب.

(٣) – هو ابن أحمر كما ذكر ابن الأنباري، وصاحب اللسان (رنا).

٦٦ – البيت من السريع. وهو في المذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٣١٩، والرواية فيه (بَنَتْ عَلَيْهِ الملكَ ...) والمخصص : ١٧/١٦، واللسان : (رنا)، (ملك). الأطناب : الطوال من حبال الأَخْبِيَة. كأس رنوناة : دائمة على الشرب. الطِّرْف : الكريم العتيق من الخيل. الطِّمِرّ : الفرس الجواد، وقيل : المُشَمِّرُ الخَلْقُ، وقيل : هو المُسْتَفِزُّ للوثب والعدو /اللسان (طمر)/.

كـأسٌ رَنَوْنـاةٌ أطْنابهـا المُلْكَ[1]، يعني مُلْكًا[2]، فـجـعل المُلْكَ في معنى الحالِ، وتقديره في حال مُلْكَتِهِ. واللَّهُ أعلمُ.

فأمّا ما أُضيفَ فقَولُهُمْ : طَلَبْتَهُ جَهْدَكَ وطاقَتَكَ، وجَهْدي وطاقَتي؛ لأنَّ معناه مُجْتَهِداً فأمّا الجَمّاءُ الغفيرُ فذكرَ (الخليلُ)[3] : أنَّهُمْ أَدْخَلوا فيه الألفَ واللاّمَ على نيَّةِ ما لَمْ يُدْخِلوا. وقالَ (سيبَوَيْهِ)[3] : انْتِصابُهُ كانْتِصابِ العِراكِ.

44

مسألةٌ : فإنْ قال قائلٌ : فقدْ جاءَتِ الحالُ والكلامُ مُفْتَقَرٌ / إليها نحو قولهمْ: [٦٢/ب]
أَخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ قائمًا[4]، وأَكْثَرُ شُرْبي السَّويقَ مَلْتوتًا[5]، وأشباهُ ذلك. قيلَ لهُ : إنّما افْتقرَتِ الجملةُ إلى الحال؛ لأنَّها سَدَّتْ مسدَّ الخبرِ ألا ترى أنَّ (أَكْثَرَ) : مبتدأٌ، و (مَلْتوتًا) : سدَّ مسدَّ الخبرِ، وكذلكَ (أَخْطَبُ) : مبتدأٌ، و(قائمًا) : سدَّ مسدَّ الخبرِ. واللَّهُ أعلمُ.

---

(١) – (الملك) : ساقطة من (ع).

(٢) – في الأصل (مملكًا)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٣) – الكتاب : ١/١٨٨.

(٤) – القول في شرح الرضي على الكافية : ١/١٠٧، والهمع : ١/١٠٦، والأشموني : ١/٢١٨، وحاشية الخضري على ابن عقيل : ١/١٣١، والتصريح وحاشية الشيخ خالد عليه : ١٨٠.

(٥) – القول في شرح الرضي على الكافية : ١/١٠٦، والهمع : ١/١٠٦، والتصريح : ١/١٨٠، ١٨١، وشرح الكافية الشافية : ١/٣٥٨ وفيها (كُلُّ شربي ...).

السويق : ضرب من الطعام تصنعه العرب من الحنطة أو الشعير مع السمن. والسويق الملتوت : المبلول بالماء.

باب التَّمْييزِ[1]

قال : ومعنى التَّمْييزِ : تَخْليص الأجناسِ بعضِها من بعضٍ. ولفظُ التَّمْييزِ : اسمٌ نكرةٌ يأتي بعد الكلام التّام، يُرادُ به تَبْيينُ الجِنْسِ. وأكْثَرُ ما يأتي بعد الأعْدادِ والمقاديرِ. فالأعْدادُ منْ أحدَ عشرَ إلى تسْعَةٍ وتسْعينَ، نحو قولكَ : أَحَدَ عشَرَ رَجُلاً، واثْنا عشرَ غلامًا، وثلاثونَ جاريةً، وخمْسونَ درْهَمًا. وأمّا المقاديرُ فعلى ثلاثةِ أَضْرُبٍ : مَمْسوحٌ، ومَكيلٌ، ومَوْزونٌ، فالممسوحُ نحو قولِكَ : ما في السّماءِ قَدْرُ راحَةً سحابًا، وما في الثّوبِ مَصَرٌّ دِرْهَمٍ نسيجًا. والمكيلُ نحو قولك : عندي قفيزانِ بُرًّا، وجَريبانِ شَعيراً، ومَكّوكانِ دَقيقًا[2]. والموزونُ نحو قولك : عندي مَنَوانِ سَمْنًا، واشْتَرَيْتُ رَطْلَيْنِ زَيْتًا."

اعلم أنَّ التَّمْييزَ والتَّفْسيرَ والتَّبْيينَ بمعنًى واحدٍ، ولفظُ المميِّز[3] لا يكون إلاّ نكرةً. وهو يُشْبِهُ الحالَ من وجْهٍ، وذلك أنَّ الحالَ لا يكونُ إلاّ لإرادَتِكَ إحدى هيئاتِ ذي الحالِ، كما أنَّ التَّمْييزَ يكونُ لِما يحتملُ وُجوهًا فتُبَيِّنَهُ بأحدها.

---

(١) – في الأصل : (المميز)، وما اثبته من (ع).

(٢) – في اللسان : "القفيز : ... وهو ثمانية مكاكيك عند أهل العراق ... وقيل : هو مكيال تتواضع الناس عليه" /اللسان : قفز/

في اللسان : "الجريب من الطعام والأرض : مقدار معلوم" /اللسان : جرب/

في اللسان : "والمكوك : مكيال معروف لأهل العراق ... وهو صاع ونصف" /اللسان : مكك/.

(٣) – في (ع) (التمييز).

والعاملُ في التَّمْييزِ على ضربينِ : أحدُهُما : فعلٌ. والآخرُ : معنى الفعلِ. فإذا كان العاملُ فيه فعلاً فإنَّ (المازنيَّ) و (أبا العَبَّاسِ)(١) يُجيزانِ تقديمَ المفعولِ(٢) على الفعلِ(٣)، وكانَ (سيبَوَيْهِ) لا يرى ذلك(٤). وهو قولُ الكوفيِّينَ(٥). وأنشدَ منْ أجازَ تقديمَ المنصوبِ(٦) :

٦٧ - أَتَهْجُرُ لَيْلى(٧) لِلْفِراقِ حَبيبَها وَما كانَ نَفْسًا بِالفِراقِ تَطيبُ

فقدَّمَ (نَفْسًا) وهو تمييزٌ، وعلى هذا : شَحْمًا تَفَقَّأَ زَيْدٌ، ونَفْسًا طابَ زيْدٌ(٨)، وأشباهُ ذلك. وهذا البابُ المنصوبُ فيه هو المرفوع في المعنى / فالَّذي عَمِلَ فيه [أ/٦٣] 45

(١) - المقتضب ٣/ ٣٦ - ٣٧.

(٢) - كذا في الأصل و (ع)، والمراد بذلك التمييز،ولعله سماه مفعولاً توسعًا؛ لأن التمييز من باب المشبه بالمفعول. او لعله سايَرَ بذلك عبارة سيبويه انظر الكتاب : ١/ ١٠٥.

(٣) - في الأصل : (الفاعل)، وهو وَهْمٌ، والتصويب من (ع).

(٤) - الكتاب ١/ ١٠٥، والتبصرة : ١/ ٣١٨ - ٣٢٠، والخصائص : ٢/ ٣٨٤، وانظر ما نقله الدكتور عبد الخالق عضيمة في حاشية المقتضب : ٣/ ٣٦ - ٣٧ من كتاب الانتصار لابن ولاد.

(٥) - انظر التبيين المسالة رقم (٦٥) ص٣٣٦، والإنصاف المسالة رقم (١٢٠) ٢/ ٨٢٨، والمساعد : ٢/ ٦٦ - ٦٧، وشرح الكافية الشافية : ٢/ ٧٧٥ - ٧٧٦.

(٦) - البيت للمخبل السعديّ، وقيل لغيره، انظر المقاصد النحوية.

٦٧ - البيت من الطويل. وهو من شواهد المبرد في المقتضب : ٣/ ٣٧، وانظر الجمل : ٢٤٦، والأصول : ١/ ٢٧١، والإيضاح : ١/ ٢٠٣، والخصائص : ٢/ ٣٨٤، والتبصرة : ١/ ٣١٩، والمرتجل : ١٥٩، وابن يعيش : ٢/ ٧٤، والإنصاف : ٢/ ٨٢٨، وشرح الكافية الشافية : ٢/ ٧٧٨، والمقاصد : ٣/ ٢٣٥. واللسان : (حبب). وصدره : في ابن يعيش : ٢/ ٧٣. وعجزه : في الهمع : ١/ ٢٥٢. ويروى : (وما كان نفسي بالفراق تطيب) انظر الخصائص : ٢/ ٣٨٤ وعلى هذه الرواية يفوت موضع الاستشهاد.

(٧) - في (ع) : (سلمى)، وهي موافقة لرواية الأصول والإيضاح والمرتجل.

(٨) - في الأصل : (زيداً) بالنصب، وهو خطا، والتصويب من (ع).

الفعلُ قولُهُمْ : تَصَبَّبْتُ عَرَقًا، وامْتَلأَ الإناءُ ماءً، وطِبْتُ بِذلكَ نَفْسًا، وقَرِرْتُ[1] به عينًا، ألا ترى أنَّ المتَصَبِّبَ هو العَرَقُ، والَّذي ملأَ الإناءُ هو الماءُ، والّذي طابَ هو النَّفْسُ، والَّذي قرَّ هو العَيْنُ، والأصْلُ فيه : ضاقَ ذَرْعُ زيْدٍ، وطابَتْ نفْسُ عمرٍو، فحذفَ المضاف توَسُّعًا، وأُقيمَ المضاف إليه مقامَهُ فارْتَفعَ، ثُمَّ أرادوا أنْ يَدُلّوا على المحْذوف فَأَعادوهُ [فَلَمّا أَعادوهُ][2] والأوَّلُ مَرْفوعٌ نَصَبوهُ لِوُقوعِهِ بعد فعلٍ وفاعلٍ، فصار مُشَبَّهًا بالمفْعولِ.

وأمّا مَن لمْ يُجِزْ تقديم المنصوب فاحْتجَّ بأنَّ هذا المنصوبَ هو فاعلٌ في الحقيقة، فإذا مُنِعَ الرَّفْعَ لَمْ يُمْنَعِ الرُّتْبَةَ؛ لأنَّ رُتْبَةَ الفاعِلِ أنْ يكونَ بَعْدَ فِعْلِهِ.

وإذا كان العاملُ في التَّمْييز الفعلُ فإنْ شئْتَ وَحَّدْتَهُ، وإنْ شئتَ جمعتَهُ تقولُ: طِبْتُمْ بذلكَ نَفْسًا، وإن شئتَ : أَنْفُسًا، قال اللَّهُ تعالى : ﴿ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا ﴾[3] ولو كان (أَنْفُسًا) لجاز واللَّهُ أعلمُ. يدُلُّ عليه قولُهُ تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمالاً ﴾[4]. وتقولُ : هو أُجْودُ النّاسِ عبيدًا ودورًا، وأشْباهُ ذلك. وإنَّما وُحِّدَ المُمَيِّزُ في أكثرِ الأحوالِ؛ لأنَّهم طلبوا التَّخْفيفَ، فجاؤوا بمُفْردٍ نكرةٍ يدُلُّ على الجِنْسِ فوضعوهُ موضعَ الجَمْعِ فأغْنى عنهُ.

فإنْ قيلَ : فَهَلْ يجوزُ أنْ تقولَ : عندي عِشْرونَ دراهِمَ، أوْ عِشْرون عَبيدًا؟

قيل[5] : لا يجوزُ ذلك منْ حيثُ إنَّكَ إذا قُلْتَ : عِشْرونَ، فقَدْ أَتَيْتَ[6] على

---

(١) – يصح في (قررت) فتح الراء وكسرها. (اللسان / قرر).

(٢) – تكملة من (ع).

(٣) – النساء : (٤).

(٤) – الكهف : (١٠٣).

(٥) – في (ع) : (قيل له).

(٦) – في الأصل : (أثبت) بالثاء وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

العددِ، فلمْ تَحْتَجْ إلاّ إلى ذكرِ ما يدُلُّ على الجِنْسِ. وإذا قُلْتَ : هوَ أفْرَهُ النّاسِ عبْداً، جازَ أنْ تَعْني عبداً واحداً، فَمِنْ ثَمَّ جاز ذِكْرُ الجماعةِ.

فأمّا ما يَنْتَصِبُ(١) بمعنى الفعل فهوَ ينْتَصِبُ بعدَ الأعْدادِ، وذلكَ أنَّ العدد يُذكرُ بعده المعدود من الأجناس للتَّمْييزِ؛ إذْ كان العددُ يَقَعُ على جميع المعدوداتِ فاحْتاجَ إلى ما يُفَسِّرُهُ. والعددُ / على ضربين : أحدهما : تلْحَقُهُ نونٌ، نحو: [٦٣/ب] عشْرونَ وثلاثونَ إلى تسْعينَ. والآخرُ يلْحَقُهُ تَنْوينٌ، نحو : ثلاثةٍ وأربعَةٍ إلى تسعةٍ. وحُكْمُ هذا أن يُضافَ إلى الجُموعِ. فالَّذي فيه نونٌ فإنَّكَ تَنْصِبُ ما بعدهُ على التَّمْييزِ. فإنْ قالَ قائلٌ : ولِمَ صارَ هذا العددُ يَنْصِبُ ما يقعُ بَعْدَهُ؟ 45

قيل له : لأنَّ هذه النّونَ أَشْبَهَتْ نونَ (ضارِبينَ)، فكما تقولُ : هؤُلاءِ ضارِبونَ زَيْداً، فتَنْصِبُ (زيداً) بـ(ضاربينَ) تقولُ : هؤُلاءِ عِشْرونَ رَجُلاً فَتَنْصِبُ (رَجُلاً) بِعِشْرينَ. فإنْ قال : ومِنْ أَيْنَ وَقَعَتِ المشابهَةُ بين عشرينَ وضاربينَ؟

قيل له : لَمّا كانَتِ (العشْرونَ) تَقْتَضي نَوْعًا يُقَدَّرُ بها، وَ(ضاربونَ) تَقْتَضي مَفْعولاً بعدها اشْتَبَهاَ(٢)؛ ولأنَّكَ قدْ تَحْذِفُ النّونَ من كلٍّ واحدٍ منهما فتجرُّ ما بعده بالإضافة، وأيضًا فإنَّكَ إذا قلتَ : عِشْرونَ درْهَمًا، فلَيْسَ الدِّرْهَمُ بِنَعْتٍ للْعشرينَ فيَتْبَعُها في إعرابها، ولا العِشْرونَ مضافةٌ إليه فيَنْجَرُّ بالإضافة(٣) ولا الدِّرْهَمُ معْطوفًا على { العشْرينَ } فيعملُ فيه ما كان عاملاً فيها، فَعَمِلَتِ العشْرونَ فيه على تقدير : هذه الدَّراهِمُ تُوازِنُ عِشْرينَ، أوْ تُماثِلُ عِشْرينَ، أوْ تُساوي عِشْرينَ، ثُمَّ يُقامُ اسمُ الفاعلِ مَقامَ الفعلِ،فتَصيرُ مُقادِرَةً(٤) أوْ مُماثِلَةً أوْ مُوازِنَةً،

---

(١) – في (ع) : (يُنْصَبُ).

(٢) – في (ع) : (أَشْبَهَتْها).

(٣) – في الأصل : (الإضافة) بغير باء الجر، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٤) – في (ع) : (مقاربة).

ثمَّ يُحْذَفُ اسم الفاعِلِ ويُقامُ العِشْرونَ مُقامَهُ. فأمّا ما فيه تَنْوينٌ فهوَ ما يَنْتَصِبُ بعد تمامِ الاسم، وهو على ثلاثةِ أَضْرُبٍ : ممسوحٌ، ومَكيلٌ، وموْرونٌ. فالْمَمْسوحُ نحو قولِهِمْ : ما في ثوْبِهِ مَصَرُّ دِرْهَمٍ نسيجًا، وما في السَّماءِ قَدْرُ راحَةٍ سحابًا، وما أشبَهَ ذلكَ. والمكيلُ : راقودٌ خلاًّ. والموزونُ : مَنَوانِ سَمْنًا. فهذا جميعه تَنْصِبُ ما بعدهُ، كما تَنْصِبُ ما بعد العشرينَ؛ لأنَّ التَّنوينَ والنّونَ بمثابةٍ واحدةٍ. وعلى هذا
46
المذهَبِ : لي مِثْلُهُ رجُلاً؛ لأنَّ (مِثْلَهُ) شائعٌ في أشْياءَ / كما أنَّ (الرّاقود) مِكْيالٌ [٦٤/أ]
لِكُلِّ شيْءٍ يُكالُ. فإذا قُلْتَ : خلاًّ، فقدْ بيَّنْتَ هذا الجِنْسَ، وكذلك إذا قلتَ : لي مِثْلُهُ رَجُلاً، فقد بيَّنْتَهُ منْ غيرِهِ، وكذلكَ : للَّهِ درُّهُ فارسًا، وأكْرِمْ بهِ عالِمًا.

قال : "ومِنَ المَنْصوبِ على التَّمْييزِ قولُكَ : طِبْتُ بهِ نَفْسًا، وضِقْتُ به ذَرْعًا، وعلى التَّمْرَةِ مِثْلُها زُبْدًا، وهذا راقودٌ خلاًّ، وحسْبُكَ به فارسًا، وللَّهِ درُّكَ شُجاعًا. فلا بدَّ في جميعِ التَّمييزِ من معنى (مِنْ)؛ أي : مِنْ شُجاعٍ، ومنْ فارسٍ، ونحوُ ذلك."

اعلمْ أنَّ التَّمييزَ هو ما قدَّرْتَ فيه (مِنْ)، وقدْ مضى ذلكَ. كما أنَّ الحالَ ما يُقَدَّرُ فيها (في)[1]. وإنَّما احْتَجْتَ إلى تقدير (مِنْ) في التَّمييزِ؛ ليكونَ فَرْقًا بَيْنَهُ وبين الحالِ، ألا ترى أنَّكَ إذا قلْتَ : أكْرِمْ به فارسًا، وحسْبُكَ به خطيبًا، جاز أنْ تكونَ في هذه الحالُ[2]، فأدْخَلْتَ (مِنْ)؛ لِتَفْرُقَ بينهما؛ ولِيُعْلَمَ أنَّهُ تَمْييزٌ. قال

---

(١) – انظر ما سلف ص٢١٨ الحاشية رقم (٢).

(٢) – ضبطت (الحال) في الأصل و (ع) بالكسر، والصواب بالرفع؛ لأنها اسم (كان) مؤخراً، وليست بدلاً من اسم الإشارة.

(أبو العبّاسِ المبرِّدُ)[1] : ولهذا لا تقولُ : عِشْرونَ منْ درهَمٍ[2]، ولا ثلاثونَ منْ رجُلٍ، ولا : هو أَفْرَهُ منكَ منْ عبدٍ، لَمّا كان لا يحسُنُ فيه الحالُ لم يقع فيه إشكالٌ، فلمْ يَحْتَجْ إلى تقدير (منْ). وعندَ غيره[3] : أنَّهُ يَرُدُّهُ إلى الجمع بالألف واللاّمِ، فيكونُ التّقديرُ[4] : عِشْرونَ من الدَّراهمِ، ومن الرِّجال، فلا يتَغَيَّرُ معنى (منْ). وَ{التَّمْييزُ لا} يخلو من أنْ يكونَ الفاصلُ بينه وبين المُمَيَّزِ[5] أحدُ خمسة أشياءَ : {أحدها : الفاعلُ}، نحو قولك : طِبْتُ بِهِ نَفْسًا، وَقَرِرْتُ به عَيْنًا. والثّاني : النّونُ، نحو عشرينَ، وثلاثين، وأشباه ذلك. الثّالثُ : التَّنوينُ في اللَّفْظِ، نحو [قولكَ : هذا][6] راقودٌ خلاًّ، ومائَةٌ درْهَمًا، وأشباهِ ذلكَ. الرّابعُ : التَّنوينُ في التَّقديرِ، نحو : خمسةَ عشَرَ رَجُلاً[7]؛ لأنَّ التَّقْديرَ : خمسَةٌ وعَشْرَةٌ. الخامسُ : الإضافةُ، وذلك أنَّ الإضافةَ فصَلَتْ بين المميِّزِ والمَمَيَّزِ، ولوْلاها لكان مجروراً بالإضافة، فلمّا أضَفْتَ إلى غيرِ المَمَيِّزِ[8] خرجَ المميِّزُ منْصوبًا. وعلى هذا فقسْ.

---

(١) – المقتضب : ٣/٣٣ – ٣٤.

(٢) – في (ع) : (دراهم) وهو تحريف.

(٣) – انظر الكتاب ١/١٠٤، ١٠٥.

(٤) – في (ع) : (تقديره).

(٥) – (المميز) ضبطت في الأصل بياء مشددة مكسورة، وهو وَهْمٌ، ولم تضبط الياء في (ع).

(٦) – تكملة من (ع).

(٧) – في (ع) : (درهمًا).

(٨) – في الأصل و (ع) ضبط (المُمَيَّز) بفتح الياء المشددة وهو خطأ، والصحيح كسر الياء. وعبارة الشارح قلقة، ولو قال (... أضفتَ المُمَيَّزَ إلى غَيْرِ المُمَيَّزِ ...) لكان أوضح.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

باب الاستِثْناءِ

قال : "ومعنى الاسْتِثْناءِ : أنْ تُخْرِجَ شَيْئًا مِمّا أَدْخَلْتَ فيه غيرَهُ، أوْ تُدْخِلُهُ فيما أَخْرَجْتَ منه غيرَهُ. وحرفُهُ المسْتَولي عليه (إلاّ)، وتُشَبَّهُ بِهِ أَسْماءٌ، وأفعالٌ، / وحروفٌ. [٦٤/ب] 46

فالأسماءُ : (غَيْرُ) و (سُوَى)، والأفعالُ : (لَيْسَ) و (لايَكونُ) وَ (عَدا) وَ (حاشا) وَ(خلا)، والحروفُ : (حاشا) و(خلا)."

اعلمْ أنَّ الاسْتِثْناءَ يُخْرِجُ من الكلام ما لولاهُ لكان داخِلاً فيه، ويُدْخِلُ فيه ما لولاهُ لكان خارجًا عَنْهُ؛ لأنَّ الاسْتِثْناءَ من الإثْباتِ نفْيٌ، ومن النَّفْيِ إثْباتٌ، ولهذا لَوْ قالَ(١) : لَهُ عَلَيَّ عَشْرَةُ دراهِمَ إلا أَرْبَعَةً إلاّ دِرْهَمَيْنِ لكان عليه ثمانية دراهمَ.

والحرفُ الموضوع للاستِثْناءِ هو (إلاّ) وما سواهُ مشَبَّهٌ به، كما أنَّ [الأصلَ في](٢) حروف الشَّرْطِ هوَ (إنْ) الخفيفة وما سواها مُشَبَّهٌ بها.

وقد تقدَّمَ أنَّ الاستِثْناءَ يَنْتَصِبُ تشْبيهًا بالمفعولِ به؛ لأنَّهُ واقعٌ بعد كلامٍ تامٍّ، كما أنَّ المفعولَ به واقعٌ بعد كلامٍ تامٍّ. والعاملُ فيه الفعلُ المتقدِّمُ و(إلاّ) أَوْصَلَتِ الفعلَ وقوَّتْهُ على العَملِ، كما أنَّ الواوَ، في قولهمْ : استَوى الماءُ والخشبَةَ، أوصلَتِ الفعلَ وقوَّتْهُ على العمل حتّى نصبَ المفعول معه. فإذا اسْتَثْنَيْتَ، ولم تَكنْ (إلاّ) بمنزلة (غَيْرٍ)، فانْصِبْ لا غيرُ، تقولُ : جاءَني(٣) القومُ إلاّ زيدًا، قال اللَّهُ

---

(١) – في (ع) : (قالوا).

(٢) – تكملة من (ع).

(٣) – في (ع) : (جاء القوم).

تعالى : ﴿ فَشَرِبوا مِنْهُ إِلاّ قَليلاً ﴾[1] . فإنْ جعَلْتَ (إلاّ) بمنزلة (غَيْرٍ) رَفعْتَ، تقولُ: جاءَ القومُ إلا زَيْدٌ، وعليه قوله تعالى : ﴿ لَوْ كانَ فيهِما آلِهَةٌ إلاّ اللَّهُ لَفَسَدَتا ﴾.[2] وأصْلُ (غَيْرٍ) أنْ تكون صفةً؛ لأنَّها خِلافُ (مِثْلٍ) فَحُمِلَتْ عليها.

وأصْلُ (إلاّ) أنْ تكون للاسْتِثْناءِ، ثمَّ تدْخُلُ إحداهما على الأخرى. فإذا جعَلْتَ (إلاّ) صِفَةً أَجْرَيتَ ما يقع بعدها مجرى (غَيْرٍ) في الرَّفْعِ والنَّصْبِ والجرِّ، تقولُ : جاء القومُ إلاَّ زَيْدٌ، ورأَيْتُ القَوْمَ إلاَّ زيْداً، ومررْتُ بالقومِ إلاّ زيدٍ. فإذا[3] جَعَلْتَ (غَيْراً) اسْتِثْناءً أَعْرَبْتَها بإعرابِ الاسم الواقع بعد (إلاّ)، فتقولُ : جاءَ القومُ غيرَ زيدٍ، ومَرَرْتُ بالقومِ غيرَ زيدٍ، ورأَيتُ القومَ غيرَ زَيْدٍ، فتكون (غَيْرٌ) منصوبةً في الأحْوالِ الثَّلاث[4].

واعلم أنَّهُ[5] إنَّما تدْخُلُ كُلٌّ[6] واحدةٍ منهما على الأُخرى في المَوضِعِ[7] الَّذي يَصِحُّ فيه الاستثناءُ والصِّفَةُ. فإنْ [كانَ][8] الموضعُ[9] لا يصِحُّ فيها الاسْتِثْناءُ لَمْ تُجْعَلْ (غَيْرُ) بمنزلة (إلاّ)، نحو قولِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ لا يجوزُ أنْ تقولَ : مررْتُ بِرَجُلٍ إلاّ زيدٍ، ولا[10] : جاءَني رجُلٌ إلاّ زيدٌ، تريدُ : غيرُ زيدٍ على الوصفِ.

---

(١) – البقرة : (٢٤٩).

(٢) – الأنبياء : (٢٢).

(٣) – في (ع) : (وإذا).

(٤) – في (ع) : (الثلاثة).

(٥) – (أنه) : ساقطة من (ع).

(٦) – في (ع) : (على كل ...) بإقحام (على).

(٧) – في الأصل (موضع) دون (أل) التعريف، وهو خطأ. والتصويب من (ع).

(٨) – تكملة من (ع).

(٩) – في الأصل : (الموضع الذي لا ...) بإقحام (الذي).

(١٠) – (لا) : ساقطة من (ع).

47
[٦٥/أ] / فأمّا (سِوى) فهو ظرفٌ، وموضعُهُ نصْبٌ، وهو مقصورٌ وممدودٌ. فإنْ ضَمَمْتَ أوَّلَهُ أوْ كسَرْتَهُ، فهو مقصورٌ، وإنْ[١] فتحتَ أوَّلَهُ مَدَدْتَ، فقُلْتَ : جاءَ القوْمُ سواءَ زَيْدٍ. وما بعدهُ مجرورٌ بالإضافة إليهِ على كلِّ حالٍ.

وأمّا (لَيْسَ) و(لا يَكونُ) وَ(عَدا) وَ(خَلا) وَ(حاشا) فإنَّكَ إذا جعَلْتَ جميعها أفعالاً كان فيها ضميرٌ مرفوعٌ، فإنَّهُ فاعلٌ، وذلكَ الضَّميرُ لا يَظْهَرُ إلى اللَّفْظِ. وكان موَحَّدًا لا يُثَنّى ولا يُجْمَعُ، ومُذَكَّرًا لا يُؤَنَّثُ، وما بعدهُ من المنصوب يدلُّ عليه، ويكشِفُ عن حالِه. وإنّما كان كذلك؛ لأنَّ هذه الأفعالَ لَمّا نابَتْ عن الحُروف، لَمْ تتَصرَّفْ، كما أنَّ الحرفَ لا يَتَصَرَّفُ، فلوْ[٢] ظهرَ ضَميرُها أوْ ثُنِّيَ أوْ جُمِعَ أوْ أُنِّثَ[٣] لكان ذلك تصَرُّفًا. فتقولُ : جاء القوم ليس زيدًا، ولايكون عمرًا، وعدا بكرًا، وخلا قاسمًا، وحاشا مُحَمَّدًا، قال الشّاعرُ[٤] :

٦٨ – أَلا كُلُّ شَيْءٍ ما خَلا اللَّهَ باطِلُ ....

وقد يكون (عَدا) وَ(خَلا) وَ(حاشا) حُروفَ جَرٍّ فيكونُ ما بعدها مجروراً بها، تقولُ[٥] : جاءَ القَوْمُ عَدا زَيْدٍ، وخَلا عَمْرٍو، وَحاشا أَبي {القاسِمِ}. قالَ الشّاعرُ[٦] :

---

(١) – من (ع) في الأصل (فإن) بالفاء.

(٢) – في (ع) : (ولو) بالواو.

(٣) – في الأصل : (وجمع وأنث)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٤) – هو لبيد بن ربيعة.

٦٨ – هذا صدر بيت من الطويل عجزه : (وَكُلُّ نَعيمٍ لا مَحالةَ زائلُ). انظر ديوانه : ١٣٢، وابن يعيش : ٢/٧٨، والمغني : ٢١٥، وشرح الكافية الشافية : ٢/٧٢٢، واللسان : (رجز). وصدره في المغني : ١٤٢، وأوضح المسالك : ٢/٢٧٩، والهمع : ١/٣، ٢٢٦، ٢٣٣.

(٥) – في (ع) : (فتقول).

(٦) – هو الجميح الأسدي.

٦٩ – حـاشـا أَبي ثَوْبـانَ إِنَّ بِـهِ ضَـنًّـا عَلى المَلْحـاةِ والشَّـتْمِ

وإِذا جَعَلْتَ (حاشا) فِعْلاً فَمُسْتَقبله (يُحاشي)، قالَ (النّابغَةُ) :

٧٠ – وَلا أَرى فاعِلاً في النّاسِ يُشْبِهُهُ وَلا أُحاشي مِنَ الأَقْوامِ مِنْ أَحَدِ

وهي في قولِه تعالى : ﴿حاشا لِلَّهِ﴾[1] فِعْلٌ، لامْتِناعِ أنْ يدخُلَ حَرْفُ جَرٍّ على حَرْفِ[2] جَرٍّ. فإِنْ دَخَلَ على خَلا وَ عَدا وَ حاشا (ما) لَمْ يَكُنَّ إِلاّ أَفْعالاً؛ لأَنَّ (ما) هاهُنا مصْدَرِيَّةٌ فتوصلُ بالأفعالِ.

وجميعُ هذه الأفعالِ والحروفِ تعْمَلُ عَمَلَ (إِلاّ) فتُخْرِجُ بَعْضَ الأَوَّلِ إِنْ كانَ الكلامُ واجِبًا أَوْ تُدْخِلُ شيْئًا إِنْ كانَ الكلامُ نَفْيًا.

قال : "فإِذا اسْتَثْنَيْتَ بِـ (إِلاّ) منْ موجِبٍ كانَ [ما][3] بعدها[4]

---

٦٩ – البيت من الكامل. انظر المفضليات : ٣٦٧، والأصول : ١/٣٥٢، والمحتسب : ١/٣٤١، والإنصاف : ١/٢٨٠، وابن يعيش : ٢/٨٤، ٨/٤٧، والمغني : ١٣١، واللسان : (حشا) والرواية فيه : (حاشا أبي مروان ...). وصدره في الهمع : ١/٢٣٢.

والبيت ملفق من بيتين هما :

حاشا أبي ثوبان إنَّ أبا ثوبان ليس ببكمة فَدْمِ

عمرو بن عبد الله إنّ به ضنًّا على الملحاة والشّتم

انظر المفضليات والأمير على المغني : ١/١١٠، وعلى رواية (حاشا أبا ...) يفوت موضع الاستشهاد.

٧٠ – البيت من البسيط. من قصيدة يمدح بها النعمان بن المنذر ويعتذر إليه مما بلغه عنه. وهو في ديوانه : ٨٢. انظر جمل الزجاجي : ٢٣٧، ومعاني الحروف : ١١٨، والتبصرة : ١/٣٨٥، والمرتجل : ١٨٩، والإنصاف : ١/٢٧٨، وابن يعيش : ٢/٨٥، ٨/٤٨، والمغني : ١٣٠، والخزانة : ٢/٤٤ وعجزه في مجالس ثعلب : ٢/٤٣٦ وابن يعيش : ٨/٤٩، والهمع : ١/٢٣٣، واللسان : (حشا).

(١) – يوسف : (٣١) و (٥١).

(٢) – في الأصل : (حروف)، وما أثبته من (ع).

(٣) – تكملة من (ع) و (مل).

(٤) – في (ع) : (بعده)، وهو تحريف.

منصوبًا على كلِّ حالٍ، تقولُ : قامَ القومُ إلاّ زيدًا، ورأَيْتُهُمْ إلاّ زيدًا، ومَرَرْتُ بِهِمْ إلاّ زيدًا. فإنْ كان ما قبلها غير موجبٍ أَبْدَلْتَ ما بعدها منه، تقولُ : ما قامَ أَحَدٌ إلاّ زيدٌ، وما رأَيْتُ أحدًا إلاّ زيدًا، وما مرَرْتُ بأحدٍ إلاّ زيدٍ. ويجوزُ النَّصْبُ

47

[٦٥/ب] **على / أصْلِ الباب، فتقول : ما قامَ أحدٌ إلاّ زيدًا."**

اعلم أنّا قد بيَّنّا(١) أنَّ الاسْتِثْناءَ إذا كان منْ موجبٍ، وكانتْ (إلاّ) غير صفةٍ فالنَّصْبُ لا غيرُ. فأمّا الاسْتِثْناءُ من المَنْفيِّ، فلكَ فيه وجهانِ أحدهما : أنْ تَنْصِبَ تشْبيهًا بالواجب، وذلك أنَّ الفعل مع الفاعل تقدَّما على الاستِثْناءِ فنصبْتَهُ(٢) بِهِما كأنَّكَ أَدْخَلْتَ حرف النَّفْيِ بعد استقرارِ(٣) الكلامِ. الثَّاني(٤) : أنْ ترفعَهُ وتجعلَهُ بدلاً من الفاعل، قال اللَّهُ تعالى : ﴿وَلا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إلاّ امْرَأَتُكَ﴾(٥) قُرِئَ (امْرَأَتُكَ) بالنَّصْبِ والرَّفْعِ(٦)(٧).

فمَن نصَبَ جَعَلَها منصوبةً على تمام الكلامِ. ومن رفعَ جعلَها على البدل منْ (أَحَدٍ). وقيل في النَّصبِ : إنَّه استِثْناءٌ من قوله تعالى : ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ ﴾(٨).

---

(١) – في (ع) : (قَدَّمْنا) بدل (قَدْ بَيَّنّا).

(٢) – في (ع) : (فَتَنْصِبُهُ).

(٣) – في الأصل : (الاستقرار)، وهو خطأ، والتصويب من (ع).

(٤) – في (ع) : (والثاني) بواو العطف.

(٥) – هود : (٨١).

(٦) – في (ع) : (وبالرفع).

(٧) – من السبعة قرأ ابن كثير وأبو عمرو (إلاّ امْرَأَتُكَ) برَفْعِ التّاءِ، وقرأ الباقون بنصبها. السبعة ٣٣٨، والتيسير : ١٢٥.

وقرأ الثلاثة المكملون العشرة بالنصب انظر النشر : ٢ / ٢٩٠، والنجوم الزاهرة : ٢٥٤.

(٨) – هود : (٨١).

قال : "فَإِنْ كان ما بعدها ليس من جِنْسِ ما قبلها فالنَّصْبُ هو البابُ على كُلِّ حالٍ، تقول : ما بالدَارِ أحدٌ إلاّ وتدًا، وما مررْتُ بأحدٍ إلاّ حِمارًا[1]، قال (النابغة) :

٧١ - وَقَفْتُ فيها أُصَيْلالاً أُسائِلُها أَعْيَتْ جَوابًا وَما بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

إلاّ أَوارِيَّ لأْيًا ما أُبَيِّنُها وَالنُّؤْيُ كَالحَوْضِ بِالمَظْلومَةِ الجَلَدِ

فنصبَ (إلاّ أَواريَّ) لما ذكرْنا. وَقَدْ يجوزُ البدَلُ وإنْ لمْ يكنِ الثّاني

---

(١) - في (مل) زيادة : (قال الله سبحانه : (وما لأحدٍ عنده من نعمةٍ تُجْزى إلاّ ابْتِغاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الأَعْلى) وَقالَ النابِغَةُ :

حَلَفْتُ يَمينًا غَيْرَ ذي مَثْنَوِيَّةٍ وَلا عِلْمَ إلاّ حُسْنَ ظَنٍّ بِصاحِبِ

وقال أيضًا ...)

البيت من البحر الطويل، وهو من شواهد سيبويه : ١/٣٦٥، وانظر الخصائص : ٢/٢٢٨، وديوانه ٣ وشرح التصريح ٢/٢٢٧.

٧١ - البيتان من البسيط. من نفس القصيدة التي ذكرناها في الشاهد رقم (٧٠). وهما في ديوانه : ٧٦، وانظر سيبويه : ١/٣٦٤، ومعاني القرآن للفراء : ١/٢٨٨، والمقتضب : ٤/٤١٤، والتبصرة : ١/٣٨١، والإنصاف : ١/٢٦٩، وابن يعيش : ٢/٨٠.

والأول في ابن يعيش : ٨/١٢، ٩/١٤٣، ١٠/٤٥، ٤٦، والإنصاف : ١/١٧٠، ٢/٦٣٧، وشرح شواهد شرح الشافية : ٤٨١، والعيني : ٤/٥٧٨، والتصريح : ٢/٢٦٧، والأشموني : ٤/٢٨. وصدره في أوضح المسالك : ٤/٣٧٠. وعجزه في الهمع : ١/٢٢٣، ٢٢٥، ومعاني القرآن للفراء : ١/٤٨٠، والإيضاح : ١/٢١١، والثاني في الخزانة : ٢/١٢٥، وصدره في الهمع : ١/٢٢٣، ٢٢٥، ٢/١٥٨، والإيضاح : ١/٢١١، وعجزه في معاني القرآن للفراء : ١/٤٨٠. ويروى الأول :

(وقفت فيها أصيلانا أسائلها عَيَّتْ جوابًا ...)

ورُوِيَ عجز الثاني عند الفراء : (إلاّ أواريّ ما إنْ لا أبينها) : ١/٤٨٠.

أصيلالاً : أي وقت الأصيل وهو العشي. أعيت : عجزت. الأواريّ : جمع آريّة، وهي المكان الذي تحبس به الخيل. لأيًا ما أبينها : أي لا أتبينها إلاّ بعد لأيٍ. واللأي : البطئ. النُّؤْيُ : ما يحفر حول الخباء ليجتمع الماء فيه ولايدخل الخباء. المظلومة : الأرض التي يحفر فيها لأول مرة. الجلد : الصلبة.

من جِنْسِ الأوَّلِ، فنقولُ : ما بالدّار أَحَدٌ إلاّ وتَدٌ، وذلك في لُغَةِ بَني تَميمٍ(١)، ويُنْشِدونَ قول النّابغةِ : (إلاّ أَواريُّ) بالرَّفْعِ ."

اعلم أنَّ مذهب أَهْلِ الحجاز نَصْبُ الثّاني إذا كان من غير جنسِ الأوَّلِ(٢). ويُسَمّونهُ اسْتِثْناءً مُنْقَطِعًا. فإذا نصبْتَ فعِنْدَ البَصْرِيّينَ أنَّ (إلاّ) بمنزلَةِ (لكنَّ)؛ لأنَّ (لكنَّ) للاسْتدْراكِ بعد النَّفْي، فشابهَتْ (إلاّ). والفرْقُ بينَ (إلاّ) وبين (لكنَّ) أنَّ (لكنَّ) لا تقعُ بعد واجبٍ إلاّ لِتَرْكِ قصَّةٍ إلى قصَّةٍ أُخْرى، نحو قولك : جاءَني زيدٌ لكنَّ عبد الله لَمْ يَحْضُرْ.

ولَمّا كان منهاج الاستثناءِ الصَّحيح غير المنقَطِعِ قَدَّروا (إلاّ) في المنقطع بـ (لكنَّ)؛ لأنَّ تقدير الصَّحيح أنْ يكونَ جميع الجِنْسِ يوهمُ دخولُهُ في الكلام فتأتي بِـ (إلاّ)؛ لتُخْرِجَ بعْضًا من كلٍّ وليس كذلك المنْقَطِعُ، فقدَّروا (إلاّ) بِـ (لكنَّ). وعند / الكوفيّينَ أنَّ (إلاّ) بمعنى (سِوى). وقوله تعالى : ﴿ فَلا صَرِيخَ لَهُمْ وَلا هُمْ يُنْقَذونَ * إلاّ رَحْمَةً مِنّا ﴾(٣) اسْتِثْناءٌ مُنْقَطِعٌ(٤)؛ لأنَّ الرَّحْمَةَ ليس من جِنسِ الصَّريخ فيكون التَّقدير : لكنَّ رَحْمَةً. وقوله تعالى : ﴿ لا عاصِمَ اليَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إلاّ مَنْ رَحِمَ ﴾(٥) فَـ (العاصِمُ) : الفاعلُ، وَ (مَنْ رَحِمَ) : ليس بعاصِمٍ، فيكون التَّقْديرُ – واللَّهُ أَعْلَمُ – لكنَّ مَنْ رَحِمَ يُعْصَمُ. وتَميمٌ تَرْفَعُ ذلكَ كُلَّهُ، وأنْشَدوا(٦).

48
[١/٦٦]

---

(١) – انظر الرضي على الكافية : ١/٢٢٨.

(٢) – نفس الحاشية السابقة.

(٣) – يس : (٤٣) و (٤٤).

(٤) – انظر إعراب القرآن للنحاس : ٢/٧٢٤.

(٥) – هود : (٤٣).

(٦) – الرجز لجران العود، وقيل للعجاج ولم أقف عليهما في ديوانه.

٧٢ – وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِها أَنيسُ

إلاّ اليَعافيرُ وَإلاّ العيسُ

فيُشَبِّهونَهُ بالعقلاءِ، ويرْفَعونهُ على البدَلِ.

قال : "فإنْ تقدَّمَ المُسْتَثْنى لَمْ يكنْ فيه إلاّ النَّصبُ، تقولُ : ما قامَ إلاّ زيْداً أحدٌ، وما مررْتُ إلاّ زيداً بأَحَدٍ، قالَ (الكُمَيْتُ) :

٧٣ – فَما ليَ إلاّ آلَ أَحْمَدَ شيعَةٌ وَ ما ليَ إلاّ مَشْعَبَ الحَقِّ مَشْعَبُ."

اعلمْ أنَّه إذا تقدَّمَ المُسْتَثْنى لا يجوزُ غيرُ النَّصْبِ؛ لأنَّ الرَّفعَ إنَّما يكون على البدلِ، والبدلُ لا يجوزُ أنْ يتقدَّم على المبدَلِ كما لا تتقدَّمُ الصِّفة على موصوفها، فإذا بَطَلَ الرَّفْعُ فليس غيرُ[1] النَّصْبِ، وتقدير البيتِ : فَما لي شِيْعَةٌ إلاّ آلَ أَحْمَدَ، وما لي مَشْعَبٌ إلاّ مَشْعَبَ[2] الحقِّ، فلو جاء على هذا التَّقدير لجازَ[3] في

---

٧٢ – البيتان من مشطور الرجز. وهما في ديوان جران العود : ٥٣، والرواية فيه : (بَسابِسًا لَيْسَ بِهِ أَنيسُ) وسيبويه : ١/١٣٣، ٣٦٥، ومعاني القرآن للفراء : ١/٢٨٨، ٤٧٩، ٢/١٥، ٣/٢٧٣، والمقتضب : ٤/٤١٤، والإنصاف : ١/٢٧١، وابن يعيش : ٢/٨٠، ٨/٥٢، وأوضح المسالك : ٢/٢٦١، والمساعد : ١/٣٣٧، والخزانة : ٤/١٩٧، والمقاصد : ٣/١٠٧، والهمع : ١/٢٢٥، ٢/١٤٤. والأول في المقتضب : ٢/٣١٨، ٣٤٦، وابن يعيش : ٢/١١٧، ٨/٥٢.

اليعافير : جمع يعفور وهو ولد الظبية أو البقرة الوحشية، وقالوا أيضًا اليعفور : هو تيس الظباء. العيس : جمع أعيس وهوالبعير الذي تُخالطُ بياضَهُ شُقْرَةٌ.

٧٣ – البيت من الطويل. انظر الروضة المختارة شرح القصائد الهاشميات : ٢٨، والمقتضب : ٤/٣٩٨، والكامل : ٢/٩٠، والجمل : ٢٣٨، والإنصاف ١/٣٥٥، وابن يعيش ٢/٧٩، واللسان : (شعب). ويروى (... الحق مَذْهَبُ) انظره بهذه الرواية في الأغاني : ١٧/٢٧، وأوضح المسالك : ٢/٢٦٦، والعيني : ٣/١١١، والأشموني : ٢/١٤٩. وصدره في مجالس ثعلب : ١/٤٩.

(١) – في (ع) : (إلاّ).

(٢) – في الأصل : (شعب)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٣) – في (ع) : (جاز).

(مَشْعَبٍ) وَ (آلٍ) النَّصْبُ والرَّفعُ، فلمّا قدَّمَ ذلكَ، وبَطَلَ حُكْمُ البدلِ نَصَبَ لا غيرُ.

قال : "فَإِنْ فَرَّغْتَ العامِلَ قَبْلَ (إِلاّ) عَمِلَ فيما بعدها لا غيرُ، تقولُ : ما قامَ إِلاّ زيدٌ، وما رأيْتُ إِلاّ زيداً. فترفعُهُ بفعلِه، وتَنْصِبُهُ بوقوعِ الفعلِ عليه."

اعلم أنَّ هذا من باب المَنْفيِّ، ولا يجوز فيه غيرُ الرَّفعِ؛ لأنَّ الفعلَ بقيَ بلا فاعلٍ، فأَقَمْتَ المسْتَثْنى مقامَ الفاعلِ، فرفَعْتَهُ. فإذا قُلْتَ : ما قامَ إِلاّ زيدٌ، فالتَّقْديرُ : قامَ زيدٌ، فترفعُهُ على كُلِّ حالٍ، وإذا قُلْتَ : ما رَأيْتُ إِلاّ زيداً، كان التَّقْديرُ : رأيْتُ زيداً، فتنْصِبُهُ بـ (رَأَيْتَ)، وعلى هذا يجري ذلك.

قال : "وأمّا (غَيْرُ) فَإِعرابُها في نفْسِها[1] إعرابُ الاسْمِ الواقع بعد (إِلاّ). وما بعدها مجرورٌ بإضافتها إليه[2]، تقولُ : قامَ القومُ غيرَ زَيْدٍ كما تقولُ : / إِلاّ زيداً، وما قامَ أَحَدٌ غَيْرُ زيْدٍ، كما تقولُ : إِلاّ زيْدٌ، وما بالدّارِ أَحَدٌ غَيْرَ وَتَدٍ، كما تقولُ : إِلاّ وَتَداً[3]."

48
[٦٦/ب]

وقد مضى ذِكْرُ ذلك فلا طائلَ في إعادَتِه.

قال : "وأمّا (سِوى) فمَنْصوبَةٌ على الظَّرْفِ، وما بعدها مجرورٌ بإضافتها إليه تقولُ : قامَ القومُ سِوى أَبيكَ، وما رأيْتُ أحداً سِوى أخيكَ.

---

(١) – (في نفسها) : ساقطة من (ع).

(٢) – في (مل) زيادة : (على كل حال).

(٣) – في (مل) : (غيرَ زيدٍ ... إلاّ زيداً) مع أن المحقق أشار في حاشيته إلى أنه في بعض النسخ (وتد)، وعلق على ذلك بأنه الأولى، لأن المثال للاستثناء المنقطع. فلو أثبت ذلك في المتن وأشار إلى ما في الأصل وغيره في الحاشية لكان أفضل.

وأمّا (لَيْسَ) و (لا يكونُ) وَ (عَدا) فما بعْدَهُنَّ منصوبٌ أبداً، تقولُ: قامَ القومُ ليسَ زيداً، وانْطَلَقوا لا يكونُ بَكْراً، وذهبوا عَدا جعْفَراً.

وأمّا (خَلا) وَ (حاشا) فيكونانِ فِعْلَيْنِ فَيَنْصِبانِ ويكونانِ حرفَيْنِ فيجُرّانِ، تقول: قامَ القومُ خَلا زَيْدٍ، وخَلا زيْداً، وحَاشا عَمْرٍو، وَحاشا عَمْراً، قالَ الشّاعرُ:

٧٤ - حـــاشـــا أَبي ثَوْبانَ إنَّ بِهِ

ضَنًّا عَلى الـمَلْحـــاةِ وَالشَّـــتْمِ

فإنْ قُلتَ: ما خَلا زَيْداً، نَصَبْتَ مع (ما) لا غيرُ، قال الشّاعرُ:

٧٥ - أَلا كُلُّ شَيْءٍ ماخَلا اللّهَ باطِلُ وَكُلُّ نَعيمٍ لا مَحالَةَ زائِلُ"

اعلم أنَّ بيانَ هذه الجملة قد مضى. وقد مضى أيضًا أنَّ (عَدا) يكونُ حَرْفًا وابْنُ جنّي [لَمْ](١) يَذْكُرْ ذلكَ، وقدْ ذكره غيرُهُ(٢)، وقد أَتَيْنا عليه. ومَن جَعَلَ (حاشا) فِعْلاً(٣) كان مأْخوذاً منَ (الحَشا): وهو الناحِيَةُ نحو قولِ الشّاعرِ(٤):

---

٧٤ - تقدم الشاهد برقم (٦٩).

٧٥ - تقدم الشاهد برقم (٦٨).

(١) - تكملة من (ع).

(٢) - لم يحفظ سيبويه في (عدا) غير الفعلية، الكتاب: ١/٣٧٧، وتبعه ابن جنّي فلم يذكر أنها تكون حرفًا. وحفظ الأخفش حرفيتها، وهو ثابت بالنقل عن العرب. انظر المساعد ١/٥٨٤ - ٥٨٥.

(٣) - ولم يحفظ سيبويه النصب بعد (حاشا)، الكتاب ١/٣٧٧، وأجاز ذلك الأخفش والجرمي والمازني والمبرد والزجاج، وحُكِيَ بالنقل الصحيح عن العرب. انظر المساعد: ١/٥٨٥.

(٤) - هو المعطل الهذلي. أو مالك بن خالد.

٧٦ – يَقولُ الَّذي أَمْسَى إِلى الحَزْنِ أَهْلُهُ بِأَيِّ الحَشا صارَ الخَليطُ المُبايِنُ

وقوله تعالى : ﴿ حاشا لِلَّهِ ﴾[١] أيْ هُوَ في ناحِيَةٍ منْ هذا القولِ بَعيدٌ عنه .

---

٧٦ – البيت من الطويل .

انظر ديوان الهذليين : ٣ / ٤٥ وشرحه : ١ / ٤٤٦ ، والرواية فيه : (... أمسى إلى الحِرْزِ أهله) ، ومعاني الحروف للرماني : ١١٨ ، والإيضاح : ٢ / ٧٧ ، وشرح الأشموني : ٢ / ١٦٩ ، واللسان : (حشا) .

وعجزه في ابن يعيش : ٢ / ٨٥ ، ٨ / ٤٨ .

الخليط : الذين يخالطون في الدار . المباين : المفارق .

(١) – يوسف : (٣١) ، (٥١) .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

[باب][1] معرفة الأسماء المجرورة

وهي ضربان : مجرورٌ بحرف جرٍّ، ومجرورٌ بالإضافة[2].

بابُ حُروفِ الجرِّ

قال : "وَهيَ : (مِنْ) وَ (إِلى) وَ (في) وَ (عَنْ) وَ (عَلى) وَ (رُبَّ)، والباءُ واللاّمُ والكافُ الزّوائِدُ، والواوُ والتّاءُ ويُذْكَرانِ في القَسَمِ، وَ (حَاشا) وَ (خَلا) وقدْ مضى ذكرُهُما، وَ (مُذْ) وَ (مُنْذُ) ولَهُما بابٌ، وَ (حَتّى) ولها بابٌ. فهذه الحروفُ تجُرُّ ما يتَّصِلُ بها ويضافُ إليها[3]، تقول : عجِبْتُ منْ زيدٍ، ونظَرتُ إلى عَمْرٍو، ورَغِبْتُ في مُحَمَّدٍ[4]، وانصَرَفْتُ عنْ جَعْفَرٍ، وزيدٌ على الفرسِ، ورُبَّ رَجُلٍ رأَيْتُ، ومرَرْتُ بِسَعيدٍ، والمالُ لِقاسِمٍ / [49 / ٦٧ أ]، وأَنْتَ كَعَمْرٍو. ومعانيها مُخْتَلِفَةٌ."

اعلم أنَّ هذه الحُروفَ لَمّا اخْتَصَّتْ بدُخولها على الأسماء وجب أنْ تُؤَثِّرَ فيها عَملاً؛ لأنَّ كلَّ حرْفٍ اخْتصَّ بدُخولِه على اسمٍ أوْ فِعْلٍ أثَّر فيه عملاً، ألا ترى أنَّ حُروفَ الجزْمِ لَمّا اخْتصَّتْ بالأفعالِ أَثَّرَتْ فيها الجزْمَ الَّذي هو مُخْتَصٌّ بالأفعالِ، فكذلك هذه الحروف[5] أثَّرَتِ الجرَّ الَّذي هو من خصائص الأسماءِ.

---

(١) – زيادة من (مل).

(٢) – (باب معرفة ... بالإضافة) : ساقط من (ع).

(٣) – في (ع) و (مل) : (ما تَتَّصِلُ بِهِ وَتُضافُ إِلَيْهِ).

(٤) – في (مل) : (أبي محمد).

(٥) – في الأصل : (الحرف)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

وقد مضى أنَّ حروف الجرِّ موْضوعةٌ لاتِّصالِ جملةٍ بجملةٍ، أو فعلٍ باسمٍ، أو اسمٍ باسمٍ آخر، فلا يكون حرفُ الجرِّ أبدًا إلاّ مُتَعَلِّقًا بما قبلَهُ، إمّا ظاهرًا وإمّا مضْمرًا، ولا[1] يتعلَّقُ إلاّ بفعلٍ أو باسمٍ مُشْتَقٍ من فعلٍ كقولنا : باسْمِ اللَّه، تقديرُهُ : ابْتدَأْتُ بِاسْمِ اللَّهِ، وأشباهُ ذلك. وقد مضى أيضًا أنَّ كلَّ فعلٍ لا يتعدّى فلكَ أنْ تُعَدِّيَهُ بأحدِ ثلاثة أشياءَ : الهمزةِ وتضعيفِ العينِ، وحرفٍ من حروف الجرِّ. فالهمزةُ وتضعيف العين يصيران كأنَّهما من نفسِ الفعل؛ لأنَّكَ إذا قلتَ : أَقْعَدْتُ زيدًا، وخَرَّجْتُ عَمْرًا، فإنَّما نقَلْتَ بِهِما الفعلَ من اللُّزومِ إلى التَّعدي، فمنْزِلة حرفِ الجرِّ منزلَتُهُما فيُقَدَّرُ تقدير جُزءٍ من الفعلِ، وإنْ كان عملُهُ لا يتغَيَّرُ عن الجرِّ. ويكونُ موضعُ الجارِ مع المجرورِ نصْبًا بأَنَّهُ مفعولٌ به من حيثُ كان فضْلَةً على الفعلِ والفاعلِ، وإنْ جاز أنْ يقع بعد مفعولٍ أوَّلٍ وثانٍ وثالثٍ وغير ذلك.

وقد تُزادُ[2] حروفُ الجرِّ مع المفعولِ الصَّحيحِ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرى ﴾[3]، وقولُ الشّاعرِ[4] :

٧٧ – .... لا يَقْرَآنِ بِالسُّوَرِ

إنَّما هُوَ يَقْرَآنِ السُوَرَ، فزادَ الباءَ.

---

(١) – في (ع) : (أولا)، وهو تحريف.

(٢) – في (ع) : (يزاد حرف).

(٣) – العلق : (١٤).

(٤) – الراعي أو القتال الكلابي انظر الخزانة.

٧٧ – جزء من عجز بيت من البسيط، وتمام البيت :

(هُنَّ الحَرائِرُ لا رَبّاتُ أَخْمِرَةٍ سودُ المَحاجِرِ ...). وهو في ديوان الراعي : ١٢٢، وديوان القتال : ٥٣، وانظر مجالس ثعلب : ١/ ٣٠١، والمخصص : ١٤/ ٧٠، ومعجم البلدان : (الحرة)، (الرجلاء)، (فحلين)، واللسان : (سور)، والخزانة : ٣/ ٦٦٧، ٦٦٨. وصدره في المغني : ١١٥، ٧٥١. وعجزه في المرتجل : ٢٣٠، والمغني : ٢٧.

وهذه الحروف تنقسمُ قسمين :

أحدهما : حُروفٌ تَنْفَرِدُ بالحرْفيَّةِ، فلا تكونُ غَيْرَ حُروفٍ، وهي على ضربينِ : ضربٌ يعمل الجرَّ، ولا يعملُ غيرهُ. وضربٌ يعملُ الجرَّ وغيرَ الجرِّ. فأمّا الَّذي يعملُ الجرَّ دون غيرهِ فهوَ ستَّةُ أَحْرُفٍ[1] : (مِنْ) وَ (إلى) وَ (في) والباءُ، واللاّمُ وَ (رُبَّ)، فهذه السِّتَّةُ لا يكون ما بعدها أبَدًا / إلاّ مجروراً[2]، إمّا جرًّا ظاهرًا أوْ مُقَدَّرًا. فأمّا (حتّى) فلا تكونُ إلاّ حرفًا وقد يختلفُ ما يقع بعدها، وتُذْكَرُ في بابها. وكذلك الواو والتاءُ في القَسَمِ حَرْفانِ يَجُرَّان، ولايَجُرَّانِ في غيرِهِ. 49 [٦٧/ب]

قال : "فمعنى (مِنْ) الابتداءُ، تقولُ : سِرْتُ من البَصْرةِ[3]؛ أي : ابْتَدأْتُ السَّيْرَ من البَصْرَةِ. وتكون تبْعيضًا كقولكَ : أَخَذْتُ من المال؛ أي : بعضَهُ، وشرِبْتُ من الماء؛ أيْ : بعضَهُ. وتكونُ زائدةً دُخولُها كخُروجها، نحو قولك : ما جاءَني منْ أحدٍ[4]، وما رأَيْتُ منْ أحَدٍ؛ أيْ: أحدًا."

اعلم أنَّ (منْ) إذا كانَتْ للابْتداءِ فإنَّما تكونُ في الأماكنِ، نحوُ قولك : خَرَجْتُ من الكوفة إلى البصْرَةِ، فابْتداءُ خُروجكَ من الكوفةِ. وقد يجوز أنْ تكونَ الكُوفةُ داخِلةً في الابتداء، وقد يجوز ألاّ تكونَ، وهي موقوفةٌ على الدَّليلِ، ولا خِلافَ أنَّ ما قبل الكوفة ليس بداخِلٍ في الابتداءِ. وتكونُ للتَّبْعيضِ كقولك : أَخَذْتُ من المالِ؛ أيْ : بَعْضَهُ، هذا مذهبُ (سيبَوَيْهِ)[5]. وقال (أبو العبّاسِ

---

(١) – (فهو ستة أحرف) : ليست في (ع).

(٢) – في (ع) : (ما بعده إلاّ مجروراً).

(٣) – في (مل) زيادة : (إلى بغداد).

(٤) – في (مل) : (أي : ما جاءني أحد).

(٥) – انظر الكتاب : ٢/٣٠٧.

المبرِّدُ)[1] : وليسَ هو عندي كما قال (سيبَوَيْهِ)؛ لأنَّ قولَهُ[2] : أَخَذْتُ منْ ماله، إنَّما[3] جَعَلَ (مالَهُ) ابْتداءَ غايَةِ ما أَخَذَ، وَكذَلكَ : أَخَذْتُ مِنْهُ درْهَمًا، وسَمِعْتُ منهُ حديثًا؛ أيْ : هو أوَّلُ الحديثِ، وأَوَّلُ مَخْرَجِ الدِّرْهَمِ. قال[4] : وقولك : زيدٌ أفضلُ من عمرٍو، إنَّما ابتدأْتَ في إعْطائِهِ الفضلَ منْ حيثُ عرَفْتَ فضلَ عمرٍو، فابْتداءُ تقديمِهِ من هذا الموضع، فلمْ يخرجْ عن[5] ابتداءِ الغايةِ، فتكونُ عند (أبي العبّاسِ) لابتداءِ الغايةِ، ودلالتُها على التَّبْعيضِ عندهُ منْ حيثُ ما هيَ انْتِهاءٌ. هذا مذهَبُهُ فاعْرِفْهُ.

وعند (سيبَوَيْهِ) أنّها تكونُ للتَّبْعيضِ في هذا مُجَرَّدَةً عن الابْتداءِ. وتكون (مِنْ) أيضًا لِتَبْيينِ الجِنْسِ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَاجْتَنِبوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثانِ ﴾[6] فقوله تعالى : (الرِّجْسَ) يَعُمُّ الأَوْثانَ وغيرها، فَلَمّا قال : (مِنَ الأَوْثانِ) بيَّنَ الجِنْسَ المقصود بالاجْتِنابِ. وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذينَ آمَنوا وَعَمِلوا الصّالِحاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً ﴾[7]؛ أي : مِنْ هؤُلاءِ الَّذين آمَنوا.

50
/ وتَدْخُلُ (مِنْ) مُؤَكِّدَةً للنَّفْيِ، نحو قولكَ : ما جاءَني منْ أَحدٍ. وإنّما حَسُن [٦٨/أ] دُخولُها؛ لأنَّ الموضعَ يدلُّ على الجمع؛ لأنَّ (أَحدًا)[8] نكرةٌ يَعُمُّ، وكذلكَ إذا قُلْتَ : ما جاءَني منْ رَجُلٍ، فالتَّقْديرُ : لَمْ يَأْتِ بَعْضُ الرِّجالِ. وعلى ذلك فَقِسْ.

---

(١) – انظر المقتضب : ١/٤٤، ٤/١٣٦ – ١٣٧.

(٢) – في (ع) : (قولك).

(٣) – في الأصل : (إما) وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٤) – انظر المقتضب ١/٤٤.

(٥) – في (ع) : (من عن ابتداء ...) بإقحام (عن).

(٦) – الحج : (٣٠).

(٧) – الفتح : (٢٩).

(٨) – في (ع) : (لأن من نكرة)، وهو وَهْمٌ من الناسخ.

قال : "ومعنى (إلى) الانْتِهاءُ، تقولُ : خَرَجْتُ مِنَ الكوفَةِ إلى بَغْدادَ ؛ أيْ: انْتَهَيْتُ إلى بَغْدادَ.(١)"

اعلم أنَّ ما بعد (إلى) قد يجوز أنْ يدخُلَ في الغاية، وقد لا يدْخُلُ، وهو موقوفٌ على الدَّليلِ، كما ذكرنا في (مِنْ) فإذا قُلْتَ : لا أُكَلِّمُ فُلانًا إلى قُدومِ فُلانٍ، فقُدومُهُ داخِلٌ في الغايةِ. وكذلك قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَتِمّوا الصِّيامَ إلى اللَّيْلِ ﴾(٢) فلا بُدَّ من دخول جزءٍ من اللَّيْلِ قبل الإفطارِ. وقولُهُ تعالى : ﴿ فَاغْسِلوا وُجوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إلى المَرافِقِ ﴾(٣) منهمْ(٤) مَن يقولُ : إنَّ المرافقَ داخلةٌ في الغُسْلِ، ومنهم مَن يقولُ : لا تَدْخُلُ(٥) وهيَ بحَسَبِ الدَّليلِ. وقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ مَحِلُّها إلى البَيْتِ العَتيقِ ﴾(٦) وَ(٧) البيتُ غيرُ داخلٍ في الغايَةِ. فقدْ وضُحَ ما ذكرتُهُ من كونِ مابعد (إلى) موقوفًا على الدَّليل.

قال : "ومعنى (في) : الوعاءُ والظَّرْفيَّةُ، تقولُ : زيدٌ في الدّارِ، والمالُ في الكيس. ومعنى (عنْ) : المُجاوَزَةُ(٨)، تقولُ : انْصَرَفْتُ عن زيدٍ ؛ أي : جاوَزْتُهُ إلى غيرِه. ومعنى (على) : الاسْتِعْلاءُ، تقولُ : زيدٌ على الفرَسِ ؛ أي قدْ رَكِبَهُ وعَلاهُ. ومعنى (رُبَّ) : التَّقْليلُ، وهيَ

---

(١) – في (مل) : (أيْ ابتدأت السير من الكوفة وانتهيت إلى بغداد).

(٢) – البقرة : (١٨٧).

(٣) – المائدة : (٦).

(٤) – في الأصل (ومنهم) بإقحام الواو، وما أثبته من (ع).

(٥) – انظر المحصول في علم أصول الفقه : ١ / ٥٣٠، وأصول السرخسي : ١ / ٢٢٠، والقواعد لابن رجب : ١ / ١٠، وشرح تنقيح الفصول : ١٠٢، والوسيط في أصول فقه الحنفية : ٥٤.

(٦) – الحج : (٣٣).

(٧) – الواو ليست في (ع).

(٨) – في (مل) زيادة : (والانتقال).

مُخْتَصَّةٌ بالنَّكِرات(١) دونَ المعارِف(٢)، تقولُ : رُبَّ رَجُلٍ لَقيتُهُ(٣)، أيْ : ذلك قليلٌ. وضدُّها (كَمْ) تقولُ : كَمْ عَبْدٍ مَلَكْتَ؛ أيْ : ذلكَ كَثيرٌ."

اعلم أنَّ (في) حرْفُ ظَرْفٍ يدُلُّ على الوعاءِ، فإذا قُلْتَ : المالُ في الكيسِ، فإنَّما تُريدُ أنَّ الكيسَ ظرْفٌ لَهُ وَوِعاءٌ. وقدْ يُتَّسَعُ في ذلك فيُقالُ : زيدٌ في السّوقِ، وعَمْرٌو في حاجَتِكَ؛ أيْ السّوقُ مُشْتَمِلَةٌ عليه، وكذلكَ الحاجَةُ، و(٤) تقولُ : زيدٌ في عُنْفُوانِ شَبابِه، وعُنْفُوانِ سُلْطانِه؛ أيْ : في أوَّلِه تُريدُ أنَّ هذه الأُمورَ قدْ أحاطَتْ به فالمعنى وإنْ تُوُسِّعَ فيه يَرْجِعُ إلى الوِعاءِ.

50

[٦٨/ب] / وأمّا (عَنْ) فَمَعْناها : ما عَدا الشَّيْءَ، وذلكَ قولُهُمْ : أطْعَمَهُمْ عنْ جوعٍ، جَعَلَ الجوعَ منصرِفًا تاركًا لَهُمْ. وكذلكَ : سَقاهُ عن العَيْمَةِ(٥)، وَكَساهُ عَنِ العُرْيِ، جَعَلَهُما(٦) قد تراخَيا(٧) عنهُ. وكذلكَ(٨) : اللَّهُمَّ اعْفُ عنّا؛ أيْ : تجاوَزْ عنْ ذُنوبِنا. وتقولُ : أَخَذْتُ عنه حديثًا؛ أي : عدا منْهُ إليَّ حديثٌ. وحدَّثنا فُلانٌ عن فلانٍ؛ أيْ: تَجاوَزتُ عنْ هذا إلى هذا وعنْ هذا إلى هذا.

---

(١) – في (ع) : (... المختصة هاهنا بالنكرات ...).

(٢) – في (مل) زيادة : (والمفرد بعدها في معنى الجماعة).

(٣) – (رب رجل لقيته) : ساقط من (مل).

(٤) – الواو : ليست في (ع).

(٥) – "العيمة : شَهْوَةُ اللبن" اللسان (عيم).

(٦) – في الأصل : (جعلها)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٧) – في الأصل ضُبطت : (تَراخيًا)، وهو سهو، والتصويب من (ع).

(٨) – في (ع) : (وقولهم).

وقد تكون (عَنْ) اسمًا، وذلكَ إذا دخلَ عليها (مِنْ)، نحو قولك : مِنْ عَنْ كذا وكَذا. قال الشّاعرُ[1] :

٧٨ – فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ لَمّا أَنْ عَلا بِهِمُ مِنْ عَنْ يَمينِ الحُبَيّا[2] نَظْرَةٌ قَبَلُ

وقال آخرُ[3][4] :

٧٩ – فَقُلْتُ اجْعَلي ضوءَ الفَراقِدِ كُلَّها يَمينًا وَمَهْوى النَّجْمِ مِنْ عَنْ شِمالِكِ

وأمّا (عَلى) فيكون حرْفًا واَسمًا وفعْلاً، لا على أنْ يكونَ الحرفُ اسْمًا وَلا[5] الاسمُ فِعلاً، ولكن يتَّفِقُ اللَّفْظُ وإنْ اخْتلفَ المعنى. فإذا قُلْنا : على زيدٍ ثوْبٌ، فهذه حرفٌ؛ لأنَّ معناها الاسْتِعْلاءُ، وتقولُ : زيدٌ على الفرَسِ؛ أيْ : قدْ اسْتَعْلى عليه، وعَمْرٌو على المصالِحِ؛ أيْ : قدْ صارُ عالِيًا عليها. فإذا قُلْتَ عَلا زيداً ثَوْبٌ، من قولكَ يعْلو عُلوًّا، فهذه فِعْلٌ.

---

(١) – هو القطامي.

٧٨ – البيت من البسيط. انظر ديوانه : ٢٨، وجمهرة أشعار العرب للقرشي : ١٥٢، والجمل : ٧٣، وابن يعيش : ٨/ ٤١، والمقرب : ١/ ١٩٥، وشرح الكافية الشافية : ٢/ ٨١٠، والمقاصد : ٣/ ٢٩٧، وعجزه في اللسان : (حبا)، و(عنن).

والحبيا: اسم موضع.

(٢) – في الأصل : (القبيا) وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٣) – في (ع) : (الآخر).

(٤) – هو ذو الرمة.

٧٩ – البيت من الطويل. وهو في ديوانه : ٥١٥، والرواية فيه :

(وقلت اجعلي ... ومهوى النَّسْرِ ...) والنسران : كوكبان. وانظر الأصول : ١/ ٥٣٢، والتبصرة : ١/ ٢٨٣، وشروح سقط الزند : ٢/ ٤٣٩، وابن يعيش : ٥٣٩. والخطاب في البيت لناقته.

(٥) – (لا) ليست في (ع).

فإنْ دخلَ عليها (مِنْ) فَهِيَ اسمٌ؛ لأنَّ حرف جرٍّ لا يدخُلُ على حرفِ جرٍّ، فتقولُ : جِئْتُ مِنْ على يمينكَ[1]، قال الشّاعرُ[2] :

٨٠ – غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَما تَمَّ ظِمْؤُها تَصِلُّ[3] وَعَنْ قَيْضٍ بِبَيْداءَ مَجْهَلِ[4]

وقال آخرُ[5] :

٨١ – في كِناسٍ ظاهِرٍ يَسْتُرُهُ مِنْ عَلى الشَّفانِ هُدّابُ الفَنَنْ

---

(١) – في (ع) : (جئتك من عن يمينك) وهو وَهْمٌ.

(٢) – هو مزاحم بن الحارث العقيليّ.

٨٠ – البيت من الطويل. من أبيات يصف فيها ناقته، ويشبهها بقطاة لها فرخ صغير، طارت من فوقه تطلب الماء وقد عطشت عطشًا شديداً.

وهو من شواهد سيبويه : ٢/ ٣١٠ والرواية فيه (... بعدما تمَّ خمسها)، وورد بهذه الرواية في نوادر أبي زيد : ٤٥٤، والمقتضب : ٣/ ٥٣، وانظر الكامل : ٣/ ٩٨، والجمل : ٧٣، والإيضاح : ١/ ٢٦٠، ومقاييس اللغة لابن فارس : (علا)، ٤/ ١١٦. والمخصص : ١٤/ ٥٧، ١٦/ ٦٥، وابن يعيش : ٨/ ٣٧، ٣٨، والمقرب : ١/ ١٩٦، وشرح الكافية الشافية : ٢/ ٨١٠، والمغني : ١٥٦، والخزانة : ٤/ ٢٥٣، والمقاصد : ٣/ ٣٠١، والاقتضاب : ٤٢٨، وشرح أدب الكاتب للجواليقي : ٣٤٩. واللسان : (علا) و(صل).

وصدره في المغني : ٩٣٦، والهمع : ٢/ ٣٦.

غدت : طارت. من عليه : من فوقه. تَمَّ ظمؤها : انتهت مدة صبرها عن شرب الماء. تصل : تُصَوِّتُ من أحشائها من شدة العطش. عن قيض : عن قشر البيض الذي خرج منه الفرخ. البيداء : المكان المستوى المشرف القليل الشجر الأجرد. ويروى البيت أيضًا : (بزيزاء) وهي الأرض الغليظة. مجهل : غير معروفة يتيه فيها الناس.

(٣) – في (ع) : (تضل)، وهو تصحيف.

(٤) – في (ع) : (تجهل)، وهو تحريف.

(٥) – هو عدي بن زيد العباديّ.

٨١ – البيت من الرمل. في وصف ظبي في كناسه. وهو في ديوانه : ١٧٧، ورواية فيه : (من عَلُ الشفان) وكذلك الرواية في إصلاح المنطق : ٢٤، واللسان : (شفن)، (علا)، (هدب). كناس الظبي : موضع في الشجر يستتر فيه. الشفان : البرد والمطر. الهُدّاب : كل ورق لاعرض له كورق الأثل والسرو. الفنن : الغصن.

فأمّا (رُبَّ) فهي حرف جرٍّ، وكان منْ حقِّها أن تصلَ ما قبلَها بما بعدها كسائرِ حروف الجرِّ، نحو قولكَ : أَخَذْتُ مِنْ زَيْدٍ، وَنَظَرْتُ إلى عَمْرٍو، إلاّ[1] أنَّها لَمّا جُعِلَتْ نظيرةَ (كَمْ)؛ لأنَّ (كَمْ) للتَّكْثيرِ، وَ(رُبَّ) لِلتَّقْليلِ، واخْتَصَّتْ بالدُّخولِ على النَّكراتِ كما أنَّ (كَمْ) كذلكَ جُعِلَ[2] لها صدرُ الكلامِ، كما جُعِلَ لِـ (كَمْ)؛ لأنَّ (كَمْ) فيها معنى الاسْتِفْهامِ، والاستفهامُ له صدرُ الكلامِ، فلمّا جُعِلَتْ ضدَّ نقيضتِها حُمِلَتْ عليها. فإذا قلتَ : رُبَّ رَجُلٍ أَدْرَكْتَ، فموْضِعُ (رُبَّ) مع
51 المجرور نصبٌ بالفعلِ الواقع بعدها / وكان الأصلُ أن يكون الفعل مقدَّمًا عليها إلاّ [1/٦٩] أنَّهُ أُخِّرَ عنها لِما ذكرتُ لكَ. وقدْ يُحْذَفُ الفعلُ[3] الواقعُ بعدها للْعِلْمِ به[4].

و (رُبَّ) تُسْتَعْمَلُ مُثَقَّلَةً ومُخَفَّفَةً، وتدْخُلُ (ما) عليها فتكُفُّها عن العملِ، قال اللّه تعالى : ﴿ رُبَّما يَوَدُّ الَّذينَ كَفروا ﴾[5][6] وتقعُ (ما) بعدها على ضربينِ:

أحدهُما : أنْ تكونَ حرْفًا كافًّا.

---

(١) – في الأصل : (وإلا) بإقحام الواو.

(٢) – جملة (جعل لها صدر الكلام) : جواب (لما).

(٣) – في الأصل (العلم)، وهو وَهْمٌ، والتصويب من (ع).

(٤) – كلامه هذا يَدُلُّ على أنه يأخذ برأي الزجاج الذي يذهب إلى أن موضع مجرورها النصب دائمًا. انظر المغني : ١٤٥، والمساعد : ٢/٢٨٧، والهمع : ٢/٢٧.

(٥) – الحجر : (٢).

(٦) – (رُبَّما) بالتشديد قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي من السبعة. وقال علي بن نصر : سمعت أبا عمرو يقرأها على الوجهين، وقرأ عاصم ونافع : (رُبَما) بالتخفيف، وقرأ أبو جعفر بالتخفيف، وخلف ويعقوب بالتثقيل.

انظر السبعة لابن مجاهد : ٣٦٦، والتيسير للداني : ١٣٥، والنشر : ٢/٣٠١ والبدور الزاهرة : ١٧٣.

والتخفيف لغة أهل الحجاز والتشديد لغة تميم وقيس وبكر، انظر إعراب القرآن للنحاس ٢/١٨٩.

والثّاني : أنْ تكونَ اسْمًا بمنزلة شيْءٍ، ولا بُدَّ لها[1] إذا كانتِ اسْمًا منْ ضميرٍ يعودُ إليها، نحو قولِ الشّاعرِ[2] :

٨٢ – رُبَّما تَجْزَعُ النُّفوسُ مِنَ الأَمْـ ـــرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقالِ

تقديرُهُ : رُبَّ شيْءٍ تجزعُ منْهُ النُّفوسُ، ورُوِيَ : تَكْرَهُ النُّفوسُ. تقديرُهُ : تَكْرَهُهُ النُّفوسُ.

وقد تدخُلُ على الضَّميرِ[3] المبهَمِ، فتقولُ : رُبَّهُ رَجُلاً. وهذه الهاءُ تَجْري على طريقةٍ واحدةٍ فإنْ[4] وَلِيَها المؤَنَّثُ والمذكَّرُ والمثَنّى والمجموعُ فلا[5] تتَغَيَّرُ. وهذا الضَّميرُ لَمّا صارَ مع (رُبَّ) تنكَّرَ بها؛ لأنَّ (رُبَّ) لا تدْخُلُ إلاّ على النَّكِراتِ. وقالَ بعضُ النّاسِ : لَمّا لَمْ يرجِعْ هذا الضَّميرُ إلى مذكورٍ معيَّنٍ صار كالنَّكرة فدَخَلَتْ

---

(١) – (لها) : ساقطة من (ع).

(٢) – هو أمية بن أبي الصلت أو عبيد بن الأبرص، وقيل إنه لابن صرمة، وقيل لأبي قيس اليهوديّ، وقيل لحنيف بن عمير اليشكري، وقيل لنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب.

٨٢ – البيت من الخفيف.

وهو في ديوان أمية : ٤٤٤، وديوان عبيد : ١٢٨، وسيبويه : ١ / ٢٧٠، ٣٦٢، ومعاني القرآن للأخفش : ١ / ٣٦، والمقتضب : ١ / ١٨٠، والبيان والتبيين : ٣ / ٢٦٠، وحماسة البحتري : ٢٢٣، والحماسة البصرية : ٢ / ٧٨، والحيوان للجاحظ : ٣ / ٤٩، والأصول : ٢ / ٣٤٢، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٦٦١، والتبصرة : ١ / ٢٩١، والمرتجل : ٣٠٧، والأمالي الشجرية : ٢ / ٢٣٨، وحجة القراءات لأبي زرعة : ٣٨٠، وابن يعيش : ٤ / ٢، ٨ / ٣٠، والمغني : ٣٢٨، والمساعد : ١ / ١٦٣، والخزانة : ٢ / ٥٤١، ٤ / ١٩٤، والمقاصد : ١ / ٤٨٤، والهمع : ١ / ٨، ٩٢، واللسان : (فرج).

الفرجة : الانفراج. العقال : الحبل الذي تشد به قوائم الإبل.

(٣) – في (ع) : (المضمر).

(٤) – في (ع) : (وإن) بالواو.

(٥) – في (ع) : (ولا).

عليه (رُبَّ) وقدْ توضَعُ الواوُ موضعَ (رُبَّ) فتَنوبُ عنها، تقولُ : وبَلَدٍ؛ أيْ : وَرُبَّ بَلَدٍ. فأمّا الواوُ الدّاخِلَةُ على (رُبَّ) نحو قولكَ : ورُبَّ رجُلٍ، ورُبَّ خُطَّةِ[1] معروفٍ، وأشباه ذلك، فإنَّها واوُ العطْفِ، دَخَلَتْ على حرف الجرِّ.

قال : "ومعنى الباءِ : الإلْصاقُ، تقولُ : أَمْسَكْتُ الحَبْلَ بِيَدي؛ أيْ أَلْصَقْتُها بِهِ. وتكون الباءُ زائدةً كقولك : ليس زيدٌ بقائمٍ؛ أي : ليس زيدٌ قائمًا.

ومعنى اللاّمِ : المِلْكُ والاسْتِحْقاقُ، تقولُ : المالُ لِزَيْدٍ، أي : هو مالِكُهُ ومُسْتَحِقُّهُ.

ومعنى الكافِ : التَّشْبيهُ، تقولُ : زيدٌ كَعَمْرٍو؛ أي : هو يُشْبِهُهُ، وقد تكون الكافُ زائدةً، قال اللّه تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[2] ؛ أي ليس مثلُهُ شَيْءٌ[3]، وقال[4] (رُؤْبَةُ) :

٨٣- لَواحِقُ الأَقْرابِ فيها كَالمَقَقْ

المَقَقُ : الطّولُ. أي : فيها طولٌ."

---

(١) – في الأصل ضبطت (خطّةٍ) بالتنوين، وهو خطأ.

(٢) – الشورى : (١١).

(٣) – (أي ليس مثله شيء) : ساقط من (ع).

(٤) – في (ع) : (قال الشاعر).

٨٣ – البيت من مشطور الرجز، من أبيات يصف فيها حمار الوحش. انظر ديوانه : ١٠٦، والمقتضب : ٤/ ٤١٨، والأصول : ١/ ٣٥٩، والإنصاف : ١/ ٢٩٩، وشرح الكافية الشافية : ٢/ ٧٩٠، ٨١٢، وشرح الحماسة : ٤/ ١٦٤١، والخزانة : ١/ ٣٨، ٤/ ٢٦٦، والعيني : ٣/ ٢٩٠، والأشموني : ٢/ ٢٢٥، واللسان : (مقق). الضمير يعود إلى قوله : (ذات طوق) في بيت قبله. اللواحق : الهوازل، اسم فاعل من لحق أي هَزُلَ وَضَمُرَ. الأقراب : الخواصر، جمع قُرْب.

اعلم أنَّ الباء عند أهل العربيَّةِ إنَّما هي للإلْصاقِ. قال (سيبَوَيْهِ)(١) : هي 51
[٦٩/ب] للإلْزاقِ / والاختلاطِ. وإلصاقُ الفعلِ بالمفعولِ به يقتضي العمومَ، إذْ ليسَ على الاقتصار على البعضِ دليلٌ. وعند الشّافعيِّ(٢) ومَنْ وافقَهُ من الفُقَهاءِ أنَّها للتَّبْعيضِ(٣). ويجب أن يكون استفادَهُ بدليلٍ شَرْعيٍّ بدليل قوله تعالى : ﴿ وَلْيَطَّوَّفوا بِالبَيْتِ العَتيقِ ﴾(٤)؛ لأنَّ الطّواف بجميع البيْتِ واجبٌ. وهذه(٥) حُجَّةُ مَنْ يذْهَبُ إلى أنَّ مَسْحَ جَميعِ الرَّأْسِ واجبٌ(٦).

وقد تكون الباءُ زائدةً، نحو قوله تعالى : ﴿ كَفى بِاللَّهِ شَهيداً ﴾(٧) والتَّقديرُ: كفى اللَّهُ شهيداً. وأكْثَرُ(٨) ما تجيءُ مع النَّفْيِ مُؤكِّدةً لهُ(٩)، نحو قولِه تعالى : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكافٍ عَبْدَهُ ﴾(١٠) وَ ﴿ ما هُوَ بِمَزَحْزِحِهِ مِنَ العَذابِ ﴾(١١).

فأمّا باءُ التَّعدي فإنَّها أيضًا للإلْصاقِ، وكذلكَ في حال زيادتها تدُلُّ على الإلْصاق أيضًا، من ذلك قوله تعالى ﴿ وَلا تُلْقوا بِأَيْديكُمْ إِلى التَّهْلُكَةِ ﴾(١٢) تقديرُهُ

---

(١) – الكتاب : ٢/٣٠٤.

(٢) – في (ع) : زيادة : (رضي الله عنه).

(٣) – انظر الاستذكار : ١٦٨ وما بعدها. والمحصول في علم أصول الفقه : ١/٥٣٢ – ٥٣٤.

(٤) – الحج : (٢٩).

(٥) – في (ع) : (هذا)، وهو تحريف.

(٦) – هذا رأي المالكية انظر الاستذكار : ١٦٧ وما بعدها.

(٧) – الرعد : (٤٣) والإسراء : (٩٦).

(٨) – في الأصل : (أكد)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٩) – (له) : ساقطة من (ع).

(١٠) – الزمر : (٣٦).

(١١) – البقرة : (٩٦).

(١٢) – البقرة : (١٩٥).

– واللَّهُ أَعْلَمُ – : لاتُلْقوا أَيْدِيَكُمْ، وَقَولُهُ تعالى : ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾[1] حُمِلَ على زيادة الباءِ، تقديرهُ : اقْرَأْ اسْمَ ربِّكَ[2] بدليل قولِ الشّاعرِ :

٨٤ – [هُنَّ الحرائرُ لا ربّاتُ أَخْمِرَةٍ سودُ المُحاجِرِ][3] لا يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ

يريدُ [لا يَقْرَأْنَ][4] السُّوَرَ. وقال شَيْخُنا : ولا أَعْرِفُ من النَّحْوِيّينَ مَنْ يقولُ[5] : إنَّ الباءَ للتَّبْعيضِ[6].

فأمّا اللاّم فقال (سيبَوَيْهِ)[7] : معناها : المِلْكُ واسْتِحقاقُ الشَّيْءِ. وهيَ مَوْقوفَةٌ على الدَّليل، فإذا قُلْتَ : المسْجِدُ لِفُلانٍ، فمعنى [ذلك][8] أنَّهُ أحقُّ [به][9] من غيره لضَرْبِ اختصاصٍ[10]، وإذا قُلْتَ : الدّارُ لِعَمْرٍو، فهذا يدلُّ على ثُبوتِ

---

(١) – العلق : (١).

(٢) – (تقديره : اقرأ اسم ربك) : ساقط من (ع).

٨٤ – تقدم الشاهد برقم (٧٧).

(٣) – زيادة من (ع).

(٤) – تكملة من (ع).

(٥) – في (ع) : (قال).

(٦) – نسب ابن هشام في المغني ورود الباء للتبعيض للأصمعيّ والفارسيّ والقتبيّ وابن مالك، قال : "قيل : والكوفيون". المغني : ١١١. وإذا صحت نسبة ذلك إلى الفارسيّ يكون قول أبي القاسم شيخ الشارح غريبًا. ولكنّا إذا أضفنا إلى هذا ما قاله ابن جنّيّ : "أما ما يحكيه أصحاب الشافعي من ان الباء للتبعيض فشيء لا يعرفه اصحابنا ولا وَرَدَ به بَيْتٌ" اللسان : (باء). أقول : إذا أضفنا هذا القول إلى ما نقله الشارح عن شيخه فإنه يصبح في النفس كثير من الشك في صحة نسبة ذلك للفارسيّ.

(٧) – الكتاب : ٢/٣٠٤.

(٨) – زيادة من (ع).

(٩) – تكملة من (ع).

(١٠) – في (ع) : (لضربٍ واختصاصٍ) بتنوين (ضرب) وإقحام الواو، وهو وَهْمٌ.

مُلْكه، وكذلك إذا قُلْتَ : هذا عبدٌ لِزَيْدٍ، فهذا مِلْكُهُ، وهذا أخٌ له، فهو مختَصٌّ بأُخُوَّته.

فأمّا الكاف فهي للتَّشْبيه، نحو قولك : زيدٌ كَعَمْرٍو. فإنْ قال قائلٌ فَهَلاّ قُلْتُمْ إنَّها اسمٌ؛ لأنَّها واقِعَةٌ موقعَ (مِثْلٍ). قيل له : لَوْ كانَتِ اسْمًا لَما حسُنَ وقوعُها صِلَةً للمَوْصولِ، ونحنُ نصلُ بها الاسمَ الموصولَ، فتقولُ : جاءَني الذي كَزَيْدٍ، كما تقولُ : جاءَني الذي خَلْفَكَ، ولو قُلْتَ جاءَني الذي مِثْلُ زيْدٍ لَمْ يَحْسُنْ حتّى 52
تُظْهِرَ الضَّميرَ، فتقولُ : الَّذي هو مِثْلُ زيدٍ، فعلِمْنا أنَّها حرفٌ / لوقوعها في [٧٠/أ]
الصِّلَةِ موضع الظَّرْفِ. والدَّليلُ على أنَّها حَرْفٌ مجيئُها زائدةً، نحو قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾(١) التَّقدير(٢) – واللَّه أعلم – ليْسَ مِثْلَهُ شَيْءٌ فزادَ الكافَ، ولوْلا الحُكْمُ بزيادَتها لكان لَهُ مِثْلٌ تعالى عن ذلكَ.

وقد تجيءُ الكاف اسْمًا وذلك إذا قدَّرْتها بقدْرِ(٣) (مِثْلٍ)، نحو قول الشّاعر(٤) :

٨٥ – أَتَنْتَهونَ – ولَنْ يَنْهى ذوي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَهْلَكُ فيهِ الزَّيْتُ وَالفُتُلُ –

التَّقْديرُ : مِثْلُ الطَّعْنِ. وكذلكَ قولُ الآخرِ(٥) :

---

(١) – الشورى : (١١).

(٢) – في (ع) : (والتقدير).

(٣) – في (ع) : (تقدير).

(٤) – هو الأعشى.

٨٥ – البيت من البسيط. انظر الديوان : ١٤٩، والمقتضب : ٤/١٤١، والأصول : ١/٥٣٥، والإيضاح : ١/٢٦٠، والخصائص : ٢/٣٦٨، وسر الصناعة ١/٨٣، والتبصرة : ١/٢٨٤، والأمالي الشجرية : ٢/٢٢٩، ٢٨٦، وشرح القصائد العشر للخطيب التبريزيّ : ٤٤٣، وابن يعيش : ٨/٤٣، والمساعد : ٢/٢٧٧، والخزانة : ٤/١٣٢، ١٦٣، والمقاصد : ٣/١٩١، والهمع : ٢/٣١. جملة : (ولن ينهى ذوي شطط) جملة اعتراضية اعترضت بين الفعل ومتعلقه في بيت بعده. الفتل : جمع فتيلة ويقصد بها في البيت فتيلة الجراحة.

(٥) – هو خطام المجاشعي.

٨٦ – وَصالياتٍ كَكَما يُؤَثْفَيْن

أي : كَمِثْلِ ما يُؤَثْفَيْنَ

وأمّا قوله(١) :

لَواحِقُ الأَقْرابِ فيها كَالمقَقْ

فهي زائدةٌ؛ لأنَّه لا يجوزُ أنْ تقولَ فيها : كالطّولِ، وإِنَّما تقولُ : فيها طولٌ. واللَّه أعلم.

---

٨٦ – البيت من السريع. وهو من شواهد سيبويه : ١/١٣، ٢٠٣، ٢/٣٣١، والمقتضب : ٢/٩٥، ٤/١٤٠، ٣٥٠، ومجالس ثعلب : ١/٣٩، والأصول : ١/٥٣٤، والإيضاح : ٢/٢١٥، والمرتجل : ٢٣٤، والسمط : ٢/٧٥٩، والخصائص : ٢/٣٦٨، والمنصف : ١/١٩٢، ٢/١٨٤، ٣/٧٢، والمحتسب : ١/١٨٦، وسر الصناعة : ٢٨٢، ٣٠٠، والتبصرة : ٢/٧٥١، والمخصص : ٨/٧٦،و ١٤/٤٩، ٩٤، ١٦/١٠٨، وابن يعيش : ٨/٤٢، والخزانة : ١/٣٧٦، ٢/٣٥٣، ٤/٢٧٣، والمقاصد : ٤/٥٩٢، والمغني : ١٩٧، وشرح شواهد شرح الشافية : ٥٩.

الصاليات : أثافي القدر سُمِّيَتْ بذلك؛ لأنَّها صليت النار؛ أَيْ وليتها وباشرتها.

والإثفاء : النَّصْب، أثفى الأثافي أَيْ نصبها.

(١) – تقدم الشاهد برقم (٨٣).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

باب مُذْ ومُنْذُ

قال(١) : "اعلم أنَّ كلَّ واحدةٍ منهما تَصْلُحُ أنْ تكونَ اسْمًا رافِعًا، وأنْ تكون حرفًا جارًّا، والأغْلبُ على (مُذْ) أنْ تكونَ اسْمًا رافِعًا، والأغلبُ على (مُنْذُ) أنْ تكونَ حرفًا جارًّا. فإذا كان معنى الكلامِ : بَيْني وبينَهُ كَذا وكذا، فارْفَعْ بِهِما، تقولُ : ما رَأيْتُهُ مُذْ(٢) يَوْمانِ، وما زارَنا مُنْذُ(٣) ليلتانِ، فترْفَعُ؛ لأنَّ معنى الكلامِ بَيْني وبينَهُ الرُّؤْيَةُ(٤) يومانِ، وبيني وبينهُ الزِّيارةُ(٥) لَيْلَتانِ. وتقولُ : أَنْتَ عِنْدَنا مُنْذُ اليومِ، وما فارَقْتَنا مُذُ(٦) اللَّيْلَةِ، فَتَجُرُّ؛ لأنَّ معناه في اليوم واللَّيلة(٧)".

اعلم أنَّ (مُذْ) و (مُنْذُ) اسْمانِ منْ أسماءِ الزَّمانِ، ولا يَدْخُلانِ إلاَّ على الزَّمانِ لفظًا وتقديرًا. وقد يكونانِ حرفَيْ جَرٍّ؛ لأنَّ العَرَبَ اسْتَعْمَلَتْهُما على ذلك. والأغلبُ على (مُذْ) أنْ يكونَ اسْمًا؛ لأنَّهُ مَحْذوفٌ منه النونُ، والدّليلُ على ذلك أنَّكَ لو سمَّيْتَ به رجلاً ثمَّ صغَّرْتَهُ لقُلْتَ (مُنَيْذٌ). والأغْلَبُ على (مُنْذُ) أن يكون حَرفًا.

---

(١) – (قال) ساقطة من (ع).

(٢) – في (مل) : (منذ).

(٣) – في (مل) و (ع) : (مذ).

(٤) – في (مل) : (بيني وبين الرُّؤية ...)، و(الرؤية) ساقطة من (ع).

(٥) – في (مل) : (بين وبين الزيارة ...)، و(الزيارة) ساقطة من (ع).

(٦) – في (ع) : (منذ).

(٧) – في مل : (لأن المعنى في اليوم وفي الليلة).

فإذا كان ما بعدهما مرفوعًا كانا اسمين، وإذا كان مجروراً كانا حرفين، فإذا قلتَ: أنتَ عندنا مُذُ اللَّيلةِ، أضفتَ الكون إلى اللَّيلةِ بـ (مُذْ) أوْ (مُنْذُ)، كما 52
تقولُ: أنتَ عندَنا في اللَّيْلَةِ. و(مُذْ) حرفٌ وصلْتَ الفعلَ / بها إلى (كَمْ)(١)، [٧٠/ب]
كما وصلت في قولك: بِمَنْ تَمُرُّ بالباءِ. ومعنى مُذُ اللَّيْلَةِ: الوقتُ الحاضِرُ. وأمّا الموضعُ الذي تكونان(٢) فيه اسمَينِ فإنَّهُما [يكونان](٣) على ضَرْبين: أحدُهُما أنْ تكونا(٤) بمعنى الأَمَدِ تقولُ: لَمْ أَرَهُ مُذْ يَوْمانِ؛ أي: أَمَدُ عَدَمي رُؤْيَتِهِ(٥) يَوْمانِ، فَـ (مُذْ)(٦) مبتدأٌ وما بعده خبرٌ عنه. وتختصُّ النَّكرةُ بهذا الموضع، إذْ كان هذا الجوابُ عن سؤالٍ عن عدَّةِ المدَّةِ الَّتي انْقَطَعَتْ فيها الرُّؤْيَةُ، كأنَّ قائلاً قال: لَمْ أَرَ زَيْدًا. فقيل له: مُذْ كَمْ يَوْمٍ؟ فقال: مُذْ يومانِ، فصارَ الأَمَدُ لانْقِطاعِ الرُّؤْيَةِ هُوَ يَومانِ.

الضَّرْبُ الآخَرُ: [أَنْ](٧) تكونا(٨) لأوَّلِ الوقتِ، نحو قولك: لَمْ أَرَهُ مُذْ(٩) يومِ الجمعَةِ؛ أي: أوَّلُ ذلك يوم الجمعة. وهذا الضَّرْبُ يحتاجُ إلى التَّوْقيتِ والتَّخْصيصِ بوَقْتٍ دون وقتٍ.

---

(١) - انظر المساعد: ١/٥١٤.

(٢) - في الأصل و(ع): (تكون)، والصواب ما أثبته.

(٣) - زيادة من (ع).

(٤) - في الأصل و(ع): (أنْ يَكونَ ...)، وهو وَهْمٌ.

(٥) - في (ع): (عدم رؤيته).

(٦) - من (ع): في الأصل (فهذا).

(٧) - تكملة من (ع).

(٨) - في الأصل و(ع): (يكون)، وهو وهم.

(٩) - (مذ): ساقطة من (ع).

فإذا كانا اسمين كان الكلام من جملتين. وإذا كانا حرفي جرٍّ كان الكلام جملة واحدة. وَ (مُذْ) وَ (مُنْذُ) لا يُضافانِ إلى مضْمَرٍ؛ لأنَّهم[1] اسْتَغْنَوا بقولهم: (أَمَدُهُ)[2] عن (مُنْذُهُ)، كما اسْتَغْنَوا بقولهم (إِلَيْهِ) عن (حَتّاهُ).

قال[3]: "وَ (مُنْذُ) مبنيَّةٌ على الضَّمِّ، وَ(مُذْ) مبنيَّةٌ على الوقف، فإنْ لَقِيها[4] ساكنٌ بعدها ضُمَّتِ الذّالُ لالتقاء السّاكنين، تقولُ: مُذُ اليومِ، ومُذُ اللَّيْلَةِ. وأصْلُ (مُذْ): (مُنْذُ) فَحُذِفَتِ النّونُ تخْفيفًا."

اعلم أنَّ (مُذْ) وَ (مُنْذُ) مَبْنيّان على كلِّ حالٍ، أمّا إذا كانا حرفيْ جَرٍّ؛ فلأَنَّ الحروف كلَّها مبنيَّةٌ، وأمّا إذا كانا اسمَيْنِ؛ فلأنَّ معناهما في غيرهما، وهو الزَّمانُ الّذي يدلانِ عليه. وقال قومٌ: الحَرْفيَّةُ مُراعاةٌ فيهما.[5] وبُنيَ (مُذْ) على السُّكونِ؛ لأنَّ أصلَ البناءِ أن يكون ساكنًا، فجاء على أصلِهِ. بُنِيَ (مُنْذُ) على الضَّمِّ لاتْباعِ الضَّمَّةِ الضَّمَّةَ، ولم يحْفِلوا بالسّاكنِ، ولم يبنوها على الوقفِ لأجلِ سكون النّونِ فيلتَقي ساكنان. فإنْ لَقِيَ (مُذْ) ساكنٌ حَرَّكْتَها بالضَّمِّ ردًّا لها إلى أصْلِها؛ لأنَّ أصْلَها كان (مُنْذُ) مبنيًّا على الضَّمِّ، فلمّا حذفتَ النّونَ سَكَنَ، ويجوزُ أنْ يُحَرَّكَ بالكسْرِ على الأصلِ في كلِّ ساكنينِ التقيا[6][7].

---

(١) – أي: العرب.

(٢) – في الأصل: (أمذه) بالذال المعجمة، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

(٣) – (قال): ساقطة من (ع).

(٤) – في (مل): (لقيهما) وهو خطأ؛ لأن الكلام عن (مذ) وحدها.

(٥) – نسب هذا الرضي في شرحه إلى بعض البصريّين ولم يحددهم انظر الرضي على الكافية: ٢/١١٨.

(٦) – تحريك ذال (مذ) بالكسر عندما تلتقي بساكن بعدها لُغَيَّةٌ لبعض بني عبيد من غَنيٍّ، وهم يحركونها بالكسر مطلقًا سواء لقيت ساكنًا بعدها أم لا. انظر الرضي على الكافية: ٢/١١٧، ١١٨، والمساعد: ١/٥١٥.

(٧) – انظر ما نقله صاحب شرح الكافية عن الأخفش: ١/١١٨.

53
[أ/٧١]

باب / حتّى

قال : "اعلم أنَّ (حَتّى) في الكلام على أربعة أضْرُبٍ : تكونُ غايَةً فتجُرُّ الأسماء على معنى (إلى)، وتكون عاطفَةً كالواوِ، ويُبْتَدأُ بعدها الكلامُ، وتُضْمَرُ بعدها (أنْ) فتَنْصِبُ الفعلَ المسْتَقْبَلَ على أحدِ معنَيَيْنِ: معنى (كَيْ) ومعنى (إلى أنْ). تقولُ إذا كانتْ غايَةً : قامَ القَوْمُ حتّى زَيْدٍ، ورأَيْتُ القومَ حتّى بكْرٍ، ومرَرْتُ بالقومِ حتّى جَعْفَرٍ."

اعلم أنَّ (حتّى) على ضُروبٍ فأحَدُ ضُروبها أنْ تكونَ حرْفَ جرٍّ تجُرُّ ما بعدها بنفسها لا بإضمارِ حرف جرٍّ ولا بنيابةٍ[١] عنه، هذا مذهب (سيبَوَيْهِ)[٢]. وعند (الكِسائيِّ)[٣] أنَّها تجُرُّ بإضْمارِ (إلى)، ويقولُ : إنَّ قولَهُ تعالى : ﴿سَلامٌ هِيَ حَتّى مَطْلَعِ الفَجْرِ﴾[٤] إنَّ التَّقدير : سلامٌ هي إلى مطلعِ الفجرِ. وقال (الفَرّاءُ)[٥] : هي نائِبَةٌ عن (إلى)؛ لأنَّها منْ عوامِلِ الأفعالِ، تعْمَلُ في الفعْلِ النَّصْبَ، ولكِنْ لا تَخْتَصُّ بالفعْلِ فلِهذا أجاز أنْ تَنوبَ عنْ (إلى). واعلم أنَّهُ لا يَمْتَنِعُ أنْ تكونَ (حَتّى) حرفَ جرٍّ في موضعٍ، وتكون غيرَ[٦] ذلك في موضعٍ آخرَ، كما تقولُ : إنَّ اللاّم المكسورة تجزِمُ الأفعالَ في نحوِ قولِنا : لِيَقُمْ زَيْدٌ، وإنْ

---

(١) – في (ع) : (ولا نيابة).

(٢) – الكتاب : ١/٤١٣.

(٣) – الإنصاف : ٢/٥٩٧ – ٥٩٨.

(٤) – القدر : (٥).

(٥) – انظر معاني القرآن للفراء : ١/١٣٦ – ١٣٧.

(٦) – في الأصل (عز)، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

كانتْ تجُرُّ الأسماءَ.

وكما تقولُ : إنَّ (مُنْذُ) وَ (مُذْ) يَرْفعانِ تارةً ويجُرّان أُخْرى، وكذلك(١) (حتّى). و(حَتّى) موضوعةٌ للغاية، كما أنَّ (إلى) موضوعةٌ للغاية، ومتى كانتْ غايَةً(٢) لمْ يَكُنْ بعدها إلاّ مجروراً؛ لأنَّ معنى العطْفِ زال عنها، تقولُ : إنَّ فُلانًا ليَصومُ حتّى يومِ الفِطْرِ، فيكون مجْروراً على كلِّ حالٍ. والفرقُ بينهما أنَّ المضْمَرَ لا يقعُ بعدَ (حَتّى) كَأَنَّهُمْ اسْتَغْنَوا بِـ (إلَيْهِ) عن (حَتّاهُ)(٣).

والثّاني :أنْ يكونَ الاسمُ الواقع بعدها من جملة ما قبلها، والفعل يُسْتَبْعَدُ منه أكثرَ ممّا كان يُسْتَبْعَدُ من الجميع(٤)، نحو قولكَ : اسْتَجْرَئَ على الأَميرِ جُنْدُهُ حَتّى الضَّعيفِ، ولا يجوزُ أنْ تقولَ : إلى الضَّعيفِ؛ لأنَّ ذلك ليسَ بمعنًى. فلو قلتَ: 53
[٧١/ب] اسْتَجْرَئَ على الأَميرِ جُنْدُهُ حتّى انْتَهى الاسْتِجْراءُ / إلى الضَّعيفِ، كان ذلك بزيادةٍ كثيرةٍ، ووقعتْ (إلى) في صلةِ (انْتَهى) لا في صلةِ (حَتّى).

قال : "وإذا كانتْ عاطفَةً قُلْتَ : قامَ القَوْمُ حَتّى زيْدٌ، ورأَيْتُ القَوْمَ حَتّى زيْداً، ومَرَرْتُ بالقومِ حتّى زَيْدٍ. وإذا ابْتَدأَ الكلامُ بعدها قُلْتَ : قامَ القومُ حتّى زيدٌ قائِمٌ(٥)، ومَرَرْتُ بالقومِ حَتّى زيْدٌ ممْرورٌ بهِ، ويُرْوى هذا البيتُ على ثلاثةِ

---

(١) – في (ع) : (فكذلك).

(٢) – في (ع) : (للغاية).

(٣) – في الأصل : (حشاه)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٤) – أي يستبعد وقوع الفعل منه أكثر مما يستبعد ممن ذكر قبله، فاستجراء الضعيف من الجند على الأمير كما في المثال مستبعد أكثر من استجراء بقية الجنود.

(٥) – في (مل) زيادة : (وضربت القوم حتى زيدٌ مضروبٌ، وسقيت القوم حتى زيدٌ ريان).

(٦) – هو أبو مروان النحويّ، وقيل المتلمس انظر المقاصد : ٤/ ١٣٤، والخزانة : ١/ ٤٤٦.

أَوْجُهٍ[٦] :

٨٧- أَلْقى الصَّحيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالـزّادَ حَتّى نَعْلُهُ أَلْقاهـا

برفع (النَّعْلِ)، ونصْبِها، وجَرِّها. فمَن رفعها فبالابْتداءِ، وجعلَ (أَلْقاها) خبراً عنها. ومن نصبَها عطفها على (الزّادِ) وجعلَ (أَلْقاها) تَوْكيداً[١]، وإنْ شاءَ نَصَبَها بفعلٍ مُضْمَرٍ، تكونُ (أَلْقاها) تفْسيراً لها[٢]. ومَنْ جَرَّها فَبِـ (حَتّى) وجَعَلَ (أَلْقاها) توكيداً أيضاً. قالَ جريرٌ :

٨٨- فَما زالَتِ القَتْلى تَمُجُّ دِماءَها بِدِجْلَةَ حَتّى ماءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ."

اعلم أنَّ الضَّربَ الثّاني منْ معاني (حتّى) أنْ تكونَ عاطفةً فيشْتَرِكُ ما بعدها في إعراب ما قبْلَها بمنزلةِ الواوِ، إلاّ أنَّها لَمّا كانتْ أضْعَفَ من الواوِ أظهروا بعدها الفعلَ فقالوا : ضَرَبْتُ القومَ حتّى زيْداً ضَرَبْتُهُ، فيكون الواقعُ بعدها جملةً من الكلام؛ ليُفَرِّقوا بذلك بين كونها عاطفةً وبين كونها جارَّةً إذا كانتْ غايةً.

---

٨٧ - البيت من الكامل. وهو في ديوان المتلمس : ٣٢٧، وسيبويه : ١/ ٥٠، والجمل : ٨١، والأصول : ١/ ٥١٧، والتبصرة : ١/ ٤٢٣، وشرح الكافية الشافية : ٣/ ١٢١١، والمغني : ١٢٣، ٢٠٥، ٢١٤، وأوضح المسالك : ٣/ ٣٦٥، والمساعد : ٢/ ٢٧٢، ٤٥٢، والخزانة : ١/ ٤٤٥، ٤/ ١٤٠، والمقاصد : ٤/ ١٣٤، والهمع : ٢/ ٢٤، ١٣٦.

(١) - في (مل) : (توكيداً له).

(٢) - في (مل) : (له) أي للفعل. و(لها) أي للجملة.

٨٨ - البيت من الطويل.

وهو في ديوانه : ٣٦٧ برواية (... تمور دماؤها) وانظر الجمل للزجاجي : ٢٦، والمرتجل : ٣٤٤، وابن يعيش : ٨/ ١٨، والمغني : ١٣٧، والخزانة : ٤/ ١٤٢، والمقاصد : ٣/ ٣٦٨، والأشموني : ٣/ ٣٠٠، والهمع : ٢/ ٢٤، واللسان : (شكل). وعجزه في المغني : ٤٣٢، والهمع : ١/ ٢٤٨. والأشكل : اختلاط البياض والحمرة.

وقد يجوزُ أنْ يُحْذَفَ الفعلُ بعدها، فتقولُ : ضَرَبْتُ القومَ حتّى زيْداً. ولِما ذكرناهُ جاءَ في البيتِ :

.... حَتّى نَعْلَهُ أَلْقاها

ومنْ جعل (حتّى) حرف عطْفٍ جعلَ (أَلْقاها) مُؤَكِّداً، لِما أَخْبَرْتُكَ، فلا بدَّ أنْ يكون ما بعدها من جنس ما قبلها؛ لأنَّ العطف إنَّما هو إشراكُ الثّاني في الأوَّلِ، ولايَصحُّ اخْتِلافُهُما. فإنْ قيل : فإنَّ النَّعْلَ لَيْسَ من الزَّادِ. قيل له : العربُ تتزَوَّدُ النَّعْلَ، كما تتزَوَّدُ غيرَها، وتُسَمّي زاداً كُلَّما تحتاج إليه في السَّفرِ.

وقد تقع الجملُ الخبريَّةُ[1] بَعْدَ (حَتّى)، فتكونُ (حَتّى) مُبتدأةً مقطوعةً من أَوَّلِ الكلامِ، ويكون ما بعدها يرتفعُ على الابتداءِ والخبر بمنزلةِ (أمّا)، تقولُ : 54
ضَرَبْتُ القَوْمَ / حَتّى زيدٌ مضْروبٌ، وسَرَّحْتُ[2] القَوْمَ حتّى زيدٌ غضْبانُ. قال امْرُؤُ [٧٢]/أ
القَيْسِ :

٨٩ – سَرَيْتُ بِهِمْ حَتّى تَكِلَّ سُراتُهُمْ وَحَتّى الجِيادُ ما يُقَدْنَ بِأَرْسانِ

فَـ (حَتّى) هاهُنا لا يجوزُ أنْ تكونَ حرفَ عطفٍ لدُخولِ الواوِ عليها، ولا جارَّةً؛ لأنَّ الجارَّةَ إنَّما تقع بعدها الأسماءُ المفردةُ، ولا تقعُ الجُمَلُ بعدها فَعُلِمَ أنَّ

---

(١) – في الأصل : (الجرية) وهو تصحيف وتحريف، والتصويب من (ع).

(٢) – في (ع) : (شرحت)، وهو تصحيف.

٨٩ – البيت من الطويل.

وهو في ديوانه : ٩٣، وانظر سيبويه : ١/٤١٧، ٢/٢٠٣، ومعاني القرآن للفراء : ١/١٣٣، والمقتضب : ٢/٣٩، والجمل : ٧٨، والتبصرة : ١/٤٢٠، وأمالي المرتضى : ١/٥٨٢، والمخصص : ١٤/١٦، وابن يعيش : ٥/٧٩، ٨/١٩، والمغني : ١٣٦، ١٣٨، واللسان : (غزا) و(مطى) وصدره في الهمع : ٢/١٣٦. وعجزه في الإيضاح : ٢٥٧، ٣١٧، وابن يعيش : ٨/١٥.

(٣) – في (ع) : (فلما) وهو تحريف.

معناها الابتداءُ. فإنْ قالَ قائلٌ: فإذا كانَتْ (حَتّى) مُبْتَدَأَةً، فَـ(أمّا)[3] تُغْني عنها، وإذا كانتْ بمعنى الواوِ فالواوُ تُغْني عنها، وإذا كانتْ غايةً فَـ(إلى) تُغْني عَنْها، فَما الحاجَةُ إلَيْها؟

قيل لَهُ: فيها معنًى لا يوجدُ في شيْءٍ منْ هذه الحروفِ، وهو أنَّ فيها تعْظيمًا وَ[1] تَحْقيرًا، فإذا قُلْتَ: قَدِمَ الحاجُّ حَتّى المُشاةُ، فهذا تَحْقيرٌ، وإذا قُلْتَ: ماتَ النّاسُ حَتّى الأنبياءُ. فهذا تَعْظيمٌ، فلذلك احْتاجوا إليها.

قال: "وتقولُ - إذا كانتْ بمعنى (كَيْ): أَطِعِ اللَّهَ حَتّى يُدْخِلَكَ الجَنَّةَ، معناهُ: كَيْ يُدْخِلَكَ الجَنَّةَ. وإذا كانتْ بمعنى (إلى أنْ) قُلْتَ: لأَنْتَظِرَنَّهُ حَتّى يَقْدُمَ، معناه: إلى أنْ يقْدُمَ. وتقديرُهما[2] في الإعرابِ: حَتّى أنْ[3] يُدْخِلَكَ الجَنَّةَ، وحَتّى أنْ يَقْدُمَ، إلاّ أنَّهُ لا يجوزُ إظْهارُ (أنْ) هاهُنا؛ لأنَّهُ أصلٌ مرْفوضٌ."

اعلم أنَّ (حتّى) الدّاخِلَةَ على الأفعالِ هي الجارَّةُ للأسماءِ، كما أنَّ اللاّم الجارَّةُ للأسماء هي النّاصبَةُ للأفعال في قولك: جِئْتُ لِتُكْرِمَني.

ولَمّا كان حرفُ الجرِّ لا يدْخُلُ على الأفعالِ قَدَّروا (أنْ)؛ لتكونَ هي والفعلُ بعدها في تأويلِ مصدرٍ، فيدْخُلُ حرفُ الجرِّ على المصادر لا على الأفعالِ.

ولا يجوزُ إظهارُ (أنْ) بَعْدَ (حتّى)؛ لأنَّ (حتّى) نائبَةٌ عنْ (أنْ) في نصبِ الأفعالِ، فلَوْ أظْهَرْتَ (أنْ) لاجْتَمعَ البَدَلُ والمبدَلُ. وأيْضًا فإنَّكَ إذا أدْخَلْتَ (حَتّى)

---

(١) - في (ع): (أو).

(٢) - في (ع): (وتقدير هذا).

(٣) - (أن): ساقطة من (ع).

على فعلٍ، فلوْ أظْهَرْتَ (أَنْ) لكانَ مصدراً ظاهِراً، فَلِهذا لَمْ يُظهِروا (أَنْ).

ويُقَدِّروا[1] تارَةً بمعنى (كَيْ)، وتارةً بمعنى (إِلى أَنْ). فإذا[2] كان ما قَبْلَها سبَبًا لِما بعدها كانتْ بمعنى (كَيْ) كقولِكَ: أَطِعِ اللَّهَ كَيْ يُدْخِلَكَ الجَنَّةَ؛ لأنَّ 54
[٧٢/ب] الطّاعةَ / سببٌ لدُخولِ الجنَّةِ. وَ{قَدْ} يَرْتَفِعُ الفعلُ بعدَ (حَتّى) على حِكايَةِ الحالِ وعليه قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلوا حَتّى يَقولُ الرَّسولُ﴾[3] بِرَفْعِ (يقولُ) في قِراءَةِ (نافِعٍ)[4]. وَ(حَتّى) في رفْعِ الفعلِ بمنزلة الواو والفاءِ وَ(إِذا) وَ(إِنَّما) وسائِرِ حُروفِ الابتداءِ الَّتي يرْتَفِعُ الفعلُ بعدها، وحقيقة معناها أنْ يكونَ ما قبلَها متَّصلاً بما بعدَها، فإذا قُلْتَ: سِرْتُ حَتّى أَدْخُلُها فالسَّيْرُ مُتَّصِلٌ بالدُّخولِ، وقدْ يجوزُ أنْ يكون قد مضى، وأنْتَ تحكي الحالَ على ما مضى ذكرُهُ. واللَّهُ أعلمُ.

---

(١) – في الأصل: (وتقدير)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٢) – في (ع): (وإذا).

(٣) – البقرة: (٢١٤).

(٤) – انفرد نافع بهذه القراءة من بين العشرة، وظل الكسائي – فيما نقله ابن مجاهد – يقرأُها دهرًا رفعًا ثُمَّ رجع إلى النصب، انظر السبعة: ١٨١ وما بعدها، ومعاني القرآن للفراء: ١/١٣٢ وما بعدها، وإعراب القرآن للنحاس: ١/٢٥٥ وما بعدها، والنشر: ٢/٢٢٧.

باب الإضافة

قال : "وهي على[1] ضربَيْنِ : أحدُهُما : ضمُّ اسمٍ إلى اسمٍ، هو غيرُهُ، بمعنى اللاّمِ. والآخر : ضمُّ اسمٍ إلى اسمٍ، هو بعْضُهُ، بمعنى (مِنْ).

والأوَّلُ منهما نحو قولك : هذا غُلامُ زيدٍ؛ أي : غُلامٌ لهُ، وهذهِ دارُ عبدِ اللَّهِ؛ أيْ دارٌ لهُ.

والثّاني نحو قولكَ : هذا ثوبُ خَزٍّ، فالثَّوْبُ بَعْضُ الخَزِّ[2]؛ أيْ ثوْبٌ منْ خَزٍّ[3]. وهذه جُبَّةُ صوفٍ؛ أيْ جُبَّةٌ منْ صوفٍ."

اعلمْ أنَّ الإضافة على ضربين : إضافةٌ مَحْضَةٌ، وإضافةُ غيرُ محضةٍ.

فالإضافةُ المحضةُ : هي إضافةُ اسمٍ إلى اسمٍ مثلِهِ من غيرِ أنْ يُقَدَّرَ التَّنوين ويُنْوى الانْفِصالُ. وتكونُ هذه الإضافةُ على ضربينِ : أحدهما : بمعنى اللاّمِ، والآخرُ : بمعنى (مِنْ)، والاسمُ الثّاني مجرورٌ على كلِّ حالٍ بالأوَّلِ لِنيابَتِهِ عنْ حرف الجرِّ؛ لأنَّ الأسماء غيرُ عاملَةٍ إلاّ أنْ تَنوبَ عن فعلٍ أوْ حرفِ جرٍّ.

الضَّرْبُ الثّاني : الإضافةُ غير المحضَةِ، وهي الَّتي يُنْوى بها الانْفِصالُ ويُقَدَّرُ التَّنوينُ، وهي على أربعة أضْرُبٍ :

أحدها : إضافةُ اسمِ الفاعلِ إلى المفعولِ، وأنْتَ تريدُ التَّنوينَ، نحو : ضارِبُ

---

(١) – (على) : ساقطة من (ع). وفي (مل) : (وهي في الكلام على ضربين).

(٢) – (فالثوب بعض الخز) : ليست في الأصل.

(٣) – (أي ثوب من خز) : ساقط من (ع).

بَكْرٍ غَدًا، التَّقديرُ : ضارِبٌ بَكْرًا، ولَوْلا ذلك لَما جازَ أنْ تَصِفَ بِهِ النَّكِرةَ، نحو
قوله تعالى : ﴿ هذا عارِضٌ مُمْطِرُنا ﴾[1] فَأَضافَ (مُمْطِرًا) إلى الضَّميرِ، ثمَّ 55
وَصف (العارِضَ)، وهو نَكِرةٌ، بِـ(المُمْطِرِ)، والنَّكِرَةُ لا تُوصَفُ بالمعرفةِ / ، فَعُلِمَ [٧٣/أ]
أنَّ التَّقْديرَ فيه الانْفصالُ. وكذلك قوله تعالى :﴿ هَدْيًا بالِغَ الكَعْبَةِ ﴾[2]؛ لأنَّهُ وَصَفَ (الهَدْيَ)، وهو نَكِرَةٌ، بِـ(بالِغٍ) مع كونه مُضافًا إلى الكعبَةِ، وهي معرفَةٌ، إلاّ أنَّهُ لَمّا لَمْ يتَعَرَّفَ بالإضافةِ إليها لتقديرِكَ فيه التَّنوينَ بقيَ نَكِرَةً على ما كان عليه. وإنَّما حَسُنَتِ الإضافةُ؛ لأنَّ منْ حَقِّ كلِّ اسمٍ لاقى اسْمًا، ولم يكنْ صفةً له، ولا خبرًا عنه، ولا مُمَيِّزًا، ولمْ يَحُلْ بينهما حَرْفُ عطْفٍ، أنْ يكون مُضافًا إليه. واسمُ الفاعل اسمٌ فلمّا لاقى الاسم جَرَرْتَهُ[3] به. ومن المضاف على تقدير التَّنوين قولُكَ : مَررْتُ بِرَجُلٍ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ وَهَمِّكَ مِنْ رَجُلٍ وشَرْعِكَ وهَدِّكَ[4][5] منْ رَجُلٍ.

فأمّا (حَسْبُكَ) : فهوَ مصدَرٌ منْ أَحْسَبَني الشَّيْءُ؛ أي[6] كَفاني. وأمّا البَواقي فجاريَةٌ مَجْرى المصدرِ، وإنْ لَمْ يُسْتَعْمَلْ مِنْهُنَّ فِعْلٌ. وكذلكَ : (مِثْلُكَ) وَ (غَيْرُكَ) وَ(ناهيكَ) تجري هذا المجرى. فتقديرُ[7] التَّنوينِ في جميعها، وتَحْذِفُهُ تَخْفيفًا، كما فَعَلْتَ في اسمِ الفاعِلِ. ومِنَ المضافِ على تقديرِ التَّنْوينِ أيضًا

---

(١) – الأحقاف : (٢٤).

(٢) – المائدة : (٩٥).

(٣) – في الأصل (جريرته)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٤) – في (ع) : (هذك) وهو تصحيف.

(٥) – همّك وشرعك وهدّك : حسبك. انظر اللسان (همم) و (شرع) و(هدد).

(٦) – في (ع) : (إذا).

(٧) – في (ع) : (فَيُقَدَّرُ التَّنْوينُ).

قولُكَ: رَأَيْتُ ضارِبي زَيْدٍ، ومَرَرْتُ بِضارِبي زَيْدٍ، وهؤُلاءِ ضارِبو زَيْدٍ، إذا أَرَدْتَ بـ (ضارِبٍ) : (يَضْرِبُ). فإنْ أَرَدْتَ به (ضَرَبَ) تَعَرَّفَ الأوَّلُ بالثّاني، وكانَتْ إِضافَةً مَحْضَةً. فإنْ أَدْخَلْتَ الألفَ واللاّمَ، وثَنَّيْتَ وَجَمَعْتَ، ثَبَتَتِ النّونُ، ولَمْ يَثْبُتِ التَّنْوينُ، لِما قدَّمْناهُ أنَّ النّونَ بحركَتِها قَوِيَتْ فَثَبَتَتْ[1]، والتَّنْوينُ لسُكونِه ضَعُفَ فَلَمْ يَثْبُتْ مع الألفِ واللاّمِ. فإنْ أضَفْتَ سَقَطَتِ النّونُ مع الإضافةِ فقُلْتَ: مَرَرْتُ بِالضّارِبي زَيْدٍ، قال اللّه تعالى: ﴿وَالمُقيمي الصَّلاةِ﴾[2] فمتى أَثْبَتَّ النّونَ أوِ التَّنْوينَ نَصَبْتَ، ومتى سَقطا جَرَرْتَ.

الضَّرْبُ الثّاني منَ الإضافة غير المحضة: وهو الصِّفَةُ الجاري إِعْرابُها على ما قبلَها، وهي في المعنى لِما أُضيفَتْ إِلَيْه، نحوُ قولِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ، والتَّقديرُ: حَسَنٌ وَجْهُهُ، وإِنَّما جازَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوجْهِ، و(الوَجْهُ) هاهُنا نَكِرَةٌ وإِنْ كان فيه الألفُ واللاّم؛ لأنَّ الأصلَ فيه مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهٍ. فإذا قُلْتَ ذلكَ عُلِمَ أَنَّكَ / لا تَعْني من الوُجوهِ غيرَ وجْهِهِ، فزيدَتِ الألفُ واللاّمُ تَحْسينًا للْكلامِ. 55 [٧٣/ب]

الضَّرْبُ الثّالثُ: إِضافةُ (أَفْعَلَ)[3] إلى ما هُوَ بَعْضُهُ، نحو قولِكَ زيدٌ أَفْضَلُ النّاسِ، وأَكْرَمُ القَوْمِ، فَـ (أَفْضَلُ) وَ(أَكْرَمُ) مُضافٌ إلى جماعةٍ هو أحدها، وهي مُشْتَرَكَةٌ معه في هذه القصَّةِ إلاّ أنَّ صفَتَهُ زائدةٌ على صفَتِهِمْ، تقولُ: زيدٌ أَفْضَلُ العُلَماءِ، والدَّليلُ على ما ذكرناهُ أنَّكَ لا تقولُ: زيدٌ أفضَلُ الحجارةِ، وتقولُ: الياقوتُ أَفضَلُ الحجارَةِ؛ لأنَّه حجرٌ. والفرْقُ بين هذا وبين (أَفْعَلَ) الَّذي تصْحَبُهُ

---

(١) – في الأصل: (فثنيت)، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

(٢) – الحج: (٣٥).

(٣) – في الأصل (فعل) وهو وهم من الناسخ، والتصويب من (ع).

(٤) – خير: اسم تفضيل، وكان الأصل فيه (أخير) ومثله (شر) أصله (أشرّ)، ولما كان هذان الاسمان كثيرَيْ الدوران على ألسنتهم التزموا فيهما التخفيف بحذف الهمزة من أولهما.

(مِنْ) نحو قولكَ : زيدٌ خَيْرٌ[٤] منْ عَمْرٍو {وأَعْلَمُ مِنْ بَكْرٍ}، أنَّ هذا ذَكَرْتَ ابْتداءَ فَضْلِه، وفي ذلك جَعَلْتَهُ زائداً عليهم. و(أَفْعَلُ) هذا إذا لَمْ تُضِفْهُ، ولَمْ تصِلْهُ بِـ (مِنْ) لمْ يكنْ بُدٌّ من إدْخالِ الألفِ واللاّمِ عليه، فتقولُ : الأفْضَلُ.

ويُؤَنَّثُ كَقَوْلِه تعالى : ﴿الحَياةُ الدُّنْيا﴾[١]، ويُثَنّى كقوله تعالى : (الأَوْلَيانِ)[٢]، ويجْمعُ كقوله تعالى : ﴿وَأَنْتُمُ الأَعْلَونَ﴾[٣]، ويُكَسَّرُ كقوله تعالى : (أَراذِلُنا)[٤]، ويُجْمَعُ جَمعَ المؤَنَّثِ كقولهِ تعالى : ﴿لإِحْدى الكُبَرِ﴾[٥]. فأمّا إذا أضَفْتَ (أَفْعَلَ) أوْ أَدْخَلْتَ عليه (مِنْ) فإنَّهُ لا يُثَنّى،ولا يُجْمَعُ، ولا يُؤَنَّثُ، ويُجْرونَهُ مُجْرى المصدرِ؛ لأنَّكَ إذا قلتَ : زيدٌ أَفْضَلُ القومِ، فإنَّ فَضْلَهُ زادَ على فضْلِهِمْ، فيدُلُّ على التَّكْثيرِ كما أنَّ المصدر يدلُّ على تَكْثيرِ[٦] الجِنْسِ، فكما[٧] لَمْ يُثَنّوا وَ [لَمْ][٨] يَجْمَعوا المصدرَ كذلك (أَفْعَلُ). فإذا ثُنِّيَ[٩] أوْ جُمِعَ أُخْرِجَ عنِ الصِّفةِ، وأُجْرِيَ مُجْرى اسمِ الفاعلِ.

والضَّربُ الرّابعُ : وهو إضافةُ الاسمِ إلى الصِّفَةِ، نحو : صلاةِ الأُولى، ومَسْجِدِ

---

(١) – العنكبوت : (٦٤)، لقمان : (٣٣)، فاطر : (٥)، غافر : (٣٩)، الجاثية : (٣٥)، محمد : (٣٦)، الحديد : (٢٠).

(٢) – المائدة : (١٠٧).

(٣) – آل عمران : (١٣٩)، محمد : (٣٥).

(٤) – هود : (٢٧).

(٥) – المدثر : (٣٥).

(٦) – في الأصل : (تكسير) بالسين، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

(٧) – في (ع) : (فلما) وهو تحريف.

(٨) – زيادة من (ع).

(٩) – في الأصل : (بني)، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

الجـامِعِ، والأصْلُ فيـه أنْ يكونَ وصْـفًا، تقـولُ : الصَّـلاةُ الأُولى، والمسـجِدُ الجامعُ؛ لتَكـونَ قـدْ وَصَفْتَ معرفةً بمعـرفةٍ، فلمّا نُزِعَتِ الألفُ واللاّمُ احْتَجْتَ إلى الإضافةِ، ولا يجوزُ أَنْ تُضيفَ مسجِدًا إلى الجامعِ، ولا صلاةً إلى الأُولى؛ لأنَّ الشَّيْءَ لا يُضـافُ إلى نفـسـه، لا تقـولُ : هذا زيدُ العـاقلِ. فلـمّا تَعَـذَّرَ ذلك[1] قـدّروا مَوْصـوفًا، ثُمَّ حـذفوا الموصـوفَ، وأقامـوا الصِّفـةَ مقامَهُ، والتَّقديرُ : صلاةُ السَّاعَةِ الأُولى، ومَسْجِدُ اليَوْمِ الجامعِ، فحذفوا / اليَوْمَ وأَقاموا الجامعَ مقامَهُ. 56 [أ/٧٤]

قال : "واعلمْ أنَّ المضاف قدْ يكْتَسي من المضاف إليه كثيراً من أحكامه، نحو التَّعريف،والاستفهامِ، ومعنى[2] الجزاءِ، ومعنى العُمومِ، ويأتي هذا في أماكنه إنْ شاء اللَّهُ."

اعْلَمْ أنَّ النَّكِرَةَ منْ حَقِّها أنْ تُضافَ إلى المعرفَةِ لتَصيرَ معْرِفةً بإضافَتِها إليها. فأمّا المعرفة فإنَّكَ لا تُضيفُها إلى شيْءٍ؛ لأنَّها لا تحْتاجُ إلى تَعْريفٍ، فإنْ أضَفْتَها بَطَلَ التَّعْريفُ الَّذي فيها، وصارَ حُكْمُها في التَّعريف والتَّنْكير على حُكْمِ ما تُضافُ إليه، فإنْ أضفْتَها إلى معرفةٍ تعرَّفَتْ بالإضافةِ إليها، وإنْ أضَفْتَها إلى نَكِرَةٍ تَنَكَّرَتْ بالإضافَةِ إليها.

فأمّا الإضافةُ إلى الاسْتِفْهامِ، فنَحْوُ قولِكَ : غُلامُ مَنْ عِنْدَكَ؟ فَـ (الغُلامُ) صارَ مُسْتَفْهَمًا عنه بإضافته إلى الاسْتِفْهامِ، وإنْ لَمْ يَدْخُلْ حَرْفُ الاسْتِفْهامِ عليه. وكذلكَ الشَّرْطُ والجزاءُ، إذا قُلْتَ : غلامُ منْ تَضْرِبْ أضْرِبْ، فَلَمّا[3] أضَفْتَ الغُلامَ إلى الشَّرْطِ والجزاءِ صارَ داخلاً فيه، ولَمّا كُنْتَ إذا أضفتَ عامًّا إلى خاصٍّ تخَصَّصَ، وكذلك إذا أضَفْتَ خاصًّا إلى عامٍّ يصيرُ عامًّا.

---

(١) – (ذلك) ساقطة من (ع).

(٢) – (معنى) : ساقطة من (مل).

(٣) – في (ع) : (لما) بغير الفاء.

باب معرفة ما يتبعُ الاسم في إعرابه

وهو خمسةُ أضربٍ : وصفٌ، وتوكيدٌ، وبدَلٌ، وعطفُ بيانٍ، وعطفٌ. فأَرْبَعُ منْ هذه تتْبَعُ الأَوَّلَ بلا تَوَسُّطِ حرفٍ، وواحدٌ منها يتبعُ الأوَّلَ بتوسُّطِ حرفٍ، وهو العطف المسمى نَسَقًا(١).

باب الوصْفِ

قال : "اعلمْ أنَّ الوصفَ لفظٌ يتبعُ الاسم تحليةً له وتخْصيصًا مِمَّنْ لهُ مثْلُ اسمِهِ بِذِكْرِ معنًى في الموصوفِ أوْ في شيْءٍ من سببِهِ، ولا يكونُ الوصفُ إلاّ من فعلٍ أو راجِعًا إلى معنى فعلٍ."

اعلم أنَّ الوصف يُخصِّصُ(٢) الموصوفَ، ويُخْرِجُهُ من الإبْهامِ والعُمومِ إلى حدٍّ يتَمَيَّزُ به ويصيرُ خاصًّا. وأصلُ الصِّفَةِ أن تَكونَ في النَّكِراتِ؛ لأنَّ الصِّفةَ تُقَرِّبُها من المعرفة، والمعرفةُ تقومُ بنفْسها، ولا تحتاجُ إلى ما يُعَرِّفُها، إلاّ أنَّهُ لَمّا عَرضَ للْمَعْرِفةِ ضَرْبٌ من التَّنْكيرِ / احْتاجَتْ إلى الصِّفةِ، وذلكَ نحو جَماعةٍ أسماؤُهُمْ : زيدٌ وَعَمرٌو، وفيهم : طويلٌ وقصيرٌ وأَبْيَضُ وأسْوَدُ، فإذا قلتَ : مَرَرْتُ بزَيْدٍ الطّويلِ، أوْ عمرٍو القَصيرِ، خَرَجَ من الجماعةِ وتَمَيَّزَ من بينهمْ.

56
[٧٤/ب]

---

(١) - (باب معرفة ما يتبع الاسم ... المسمى نسقًا) : ساقط من (ع).

(٢) - في (ع) : (يَخُصُّ)، وهو تحريف.

وإعرابُ الصِّفةِ كإعراب الموْصوفِ، في الرفع والنصب والجرّ، وإنما كان كذلك لأن الصفة جزءٌ من الموصوف، ألا ترى أنَّكَ إذا قلتَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ظَريفٍ فالنَّعْتُ والمنْعُوتُ كَشَيْءٍ واحدٍ صارَ[1] جُزْءًا من الرِّجالِ الظُّرَفاءِ، كما أنَّ الرَّجُلَ جُزْءٌ من الرِّجالِ، وكُلَّما ازْدادَ الوصْفُ زادَ الاخْتِصاصُ، ألا ترى أنَّكَ إذا قُلتَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ظَرِيفٍ، تَخَصَّصَ بالظَّرْفِ من بين الرِّجالِ، فإذا قلْتَ : مَرَرْتُ برَجُلٍ ظريفٍ بَزّارٍ، صارَ ظريفًا بَزّارًا، وذلك أقَلُّ من الظَّرْفِ، فإذا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ظريفٍ بَزّارٍ أَزْرَقَ، صارَ ذلكَ أَخَصَّ.

والنَّكِرَةُ توصَفُ بخمسة أشياء :

بما هو حِلْيَةٌ للموصوفِ أوْ لشَيْءٍ من سببِه كقولكَ : مَرَرْتُ برَجُلٍ أزْرَقَ وأَبْيَضَ وأَسْوَدَ، وبِامْرَأَةٍ سوداء وزَرْقاءَ وبيضاءَ، ومَرَرْتُ بِرَجُلٍ طَويلٍ أَبوهُ، وقصيرٍ أَخُوهُ وأشباه ذلك.

الثّاني : ما كان فعلاً للموصوف أو لشيْءٍ من سببه، نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذاهبٍ وقائمٍ وقاعدٍ؛ لأنَّ هذه الأشياءَ فِعْلُ الرَّجُلِ، فلَمّا فَعَلَها اسْتَحَقَّ أنْ يوصَفَ بها، وقد يجري ذلك على سببِهِ، فتقولُ : مَرَرْتُ برَجُلٍ ذاهبٍ أَبوهُ، وقائمٍ أخوهُ، وأشباه ذلك.

الثّالثُ : الوصفُ بما كان غير علاجٍ ولا حِلْيَةٍ، نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عالِمٍ، ورجلٍ ظَرِيفٍ وكريمٍ، وكذلك تقولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ظَرِيفٍ أَخوهُ، وكريمٍ أبوهُ[2]، وعالِمٍ ابنهُ، وما أشبه ذلك.

الرَّابعُ : الوصفُ بالنَّسَبِ، نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كوفيٍّ، وبَصْريٍّ، وعَلَويٍّ،

---

(١) - في (ع) : (صارا) بصيغة المثنى، وهو وَهْمٌ.

(٢) - (كريم أبوه) : ليست في (ع).

(٣) - من (ع)، في الأصل (نفي) وهو تحريف.

وهاشِميٌّ، وتقولُ : مَرَرْتُ بِفَتًى[٣] كوفيٌّ أَبوهُ، وعَلَويٌّ خالُهُ، وهاشميٌّ عَمُّهُ، وأشباهُ ذلك.

الخامسُ : الوصفُ بِـ (ذي) الّذي بمعنى (صاحِبٍ) تقولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذي مالٍ، وهذا رجُلٌ ذو مالٍ، وهذه امرأةٌ ذاتُ مالٍ.

والنَّكراتُ توصفُ بالجُمَلِ، وكُلَّما جاز أنْ يكونَ صِفَةً للنَّكرة فإنَّه يكون حالاً 57
للمعرفةِ / إلاّ الفعل الماضي، فإنَّكَ تَصِفُ به النَّكرةَ، فتقولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَرَبَ [١/٧٥]
أَبوهُ. وَ{لا}[١] يكونُ حالاً للمعرفةِ حتّى تَجْعَلَ مَعَهُ (قَدْ) إمّا مضْمرَةً أوْ مظْهَرةً.

والوصفُ لا يكونُ إلا باسمٍ مُشْتَقٍّ منْ فعلٍ نحوُ : قائِمٍ، وقاعِدٍ، وراكبٍ، وساجِدٍ، ولا يجوزُ أنْ تَصِفَ بالأسماءِ الجامِدَةِ، ولا بأسْماءِ[٢] الأَنْواعِ، ولا بأسْماءِ[٢] الأجناسِ، فإنْ رَأَيتَ أشْياءَ منْ ذلك وصفًا فإنَّما هو على تقدير الفعل، وقولُهُمْ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَسَدٍ، التَّقْديرُ : مَرَرْتُ برَجُلٍ شَديدٍ؛ لأنَّ (الأسدَ) اسمُ نوعٍ غيرُ مُشْتَقٍّ من فعلٍ، وكذلك : مرَرْتُ بإبِلٍ مِائَةٍ؛ أي : بإبِلٍ كَثيرَةٍ، وبثوبِ سَبْعٍ؛ أي : ذَرْعُهُ قليلٌ. وعلى هذا قياسُ جميعه.

قال : "والمعرفةُ توصفُ بالمعرفة، والنَّكرةُ توصفُ بالنَّكرةِ، ولا توصفُ معرفةٌ بنكرةٍ، ولا نكرةٌ بمعرفةٍ."

اعلم أنَّ الصِّفةَ لَمّا كانتْ هي الموصوفُ لَمْ يجزْ أنْ تَصِفَ معرفةً بنكرةٍ، ولا نكرةً بمعرفةٍ؛ لأنَّ الشَّيْءَ لا يكونُ مُعَرَّفًا مُنَكَّرًا في حالٍ، هذا مُحالٌ. وقد مضى بيانُ وصف النَّكرةِ. فأمّا المعرفةُ فهي خمسةُ أضْرُبٍ : العَلَمُ الخاصُّ نحوُ : (زيدٍ) و(عَمْرٍو) وَ(بَكْرٍ) وأشباهِ ذلكَ. الثّاني : المُضْمَراتُ كلُّها. الثّالث : الأسماءُ

---

(١) – في (ع) : (فلا) بالفاء.

(٢) – في (ع) : (بالأَسْماءِ الأَنْواعِ) بالتعريف والإضافة، وهو خطأ.

المُبْهَمةُ، نحو (هذا) وَ(هذانِ) وَ(هذهِ). الرَّابعُ: ما تَعَرَّفَ بالألفِ واللاّمِ، نحو: (الرَّجُلِ) و(الغُلامِ). الخامسُ: ما أُضيفَ إلى واحدٍ من هذه الأربْعَةِ.

فالأوَّلُ: العَلَمُ الخاصُّ يوصَفُ بثلاثَةِ أشْياءَ.

- يوصَفُ بالمضافِ إلى مثلِهِ، نحو قولكَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ صاحبِ عَمْرٍو.

- وَبِما[1] فيه الألفُ واللاّمُ، نحو قولِكَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الطَّويلِ.

- وَيوصفُ بالمُبْهَماتِ، نحو قولكَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هذا. فأمّا الأسْماءُ المضْمَراتُ فإنَّها لا توصَفُ؛ لأنَّ الوصفَ يُخَصِّصُ الموصوفَ، والشَّيْءُ لا يُضْمَرُ إلاّ بعد تخْصيصِهِ فلمْ يحتجْ إلى الوصفِ[2].

فإنْ قال قائلٌ: فإنَّ المضمراتِ قد تُؤكَّدُ، والتَّأكيدُ هو بيان للمؤَكَّدِ[3] فَلِمَ لَمْ توصفْ كَما أُكِّدَتْ؟

قيل له: التَّأكيدُ يُقِرُّ الاسم على ماهو عليه من غير زيادةٍ ولا نُقْصانٍ، والصِّفَةُ تُخَصِّصُ الموصوفَ / وتَزيدُهُ وضوحًا، والمضمرُ لا يحتاجُ إلى زيادةِ بَيانٍ. [75/ب] 57
[فأمّا][4] المبهمُ فإنَّهُ يوصفُ بأسماءِ الأجْناسِ الَّتي فيها الألفُ واللاّمُ، نحو: مَرَرْتُ بهذا الرَّجُلِ. وقد يحْذفونَ الموصوفَ ويُقيمون الصِّفةَ مقامَهُ، فيقولون[5]: مَرَرْتُ بهذا الطَّويلِ. وإنَّما اخْتَصَّ المبْهَمُ في الصِّفةِ بالألفِ واللاّمِ دون غيرِهما[6]؛ لأنَّ

---

(١) - في الأصل: (ربما)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٢) - في (ع): (وَصْفٍ) بغير (أل).

(٣) - في (ع): (المؤكد) بغير اللام.

(٤) - تكملة من (ع)، في الأصل (فالمبهم).

(٥) - في (ع): (فتقول).

(٦) - في (ع): (غيره).

المبهَمَ دَخَلَ وُصْلَةً لخُروجِ ما فيه الألف واللاّمُ عن العَهْدِ إلى الحضورِ، فلَمْ يوصَفْ[1] إلاّ بما فيه الألفُ واللاّمُ.

وما فيه الألف واللاّم فيوصَفُ بما فيه الألفُ واللاّمُ، وبما أُضيفَ إلى ما فيه الألف واللاّم، نحو قولك : مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الحَسَنِ، ومَرَرْتُ بِالرَّجُلِ ذي المالِ وصاحِبِ المدينة، وأشباهُ ذلك.

فأمّا ما أُضيفَ إلى المعرفة فيوصفُ بثلاثة أشياء : بما أُضيفَ كإضافته، وبالألف واللاّم، وبالأسماء المبهمة، نحو قولك : مَرَرْتُ بِصاحِبِكَ أَخي زَيْدٍ، ومَرَرْتُ بصاحِبِكَ الطّويلِ، ومَرَرْتُ بصاحِبِكَ هذا.

قال : "والأسماء المضْمَرَةُ لا توصَفُ؛ لأنّها إذا أُضْمِرَتْ فقد عُرِّفَتْ فلمْ تَحْتَجْ إلى الوصْفِ، لذلك تقولُ في النَّكرة : جاءَني رَجُلٌ عاقِلٌ، ورأَيْتُ رجُلاً عاقِلاً، ومررْتُ برَجُلٍ عاقلٍ. [وَ][2] تقولُ في المعرفة : هذا زيدٌ العاقِلُ، ومَرَرْتُ بزيدٍ العاقِلِ، ورأيْتُ زيداً العاقلَ."

اعلم أنَّ الأسماء على ثلاثة أضْرُبٍ : ضَرْبٌ يوصَفُ ولا يُؤَكَّدُ، وهو النَّكراتُ؛ لأنَّ الوصْفَ يُقَرِّبُهُ من المعرفة. وضربٌ يُؤَكَّدُ ولا يوصَفُ، وهو المضْمرُ وقدْ ذكرناهما. وضربٌ يُؤَكَّدُ ويوصَفُ، وهو أسماءُ الأعلامِ، وقد بيَّنّا أيضًا أنَّ العَلَمَ يوصَفُ بما فيه الألف واللاّمُ، ولا يجوز أن تَقولَ : مرَرْتُ بزَيْدٍ عاقلٍ؛ لأنَّ النَّكِرَةَ لا

---

(١) – في الأصل : (فَلَمْ توصَفُ الأسماء إلاّ بما فيه ...) وتصح هذه العبارة بزيادة لفظ (هذه) قبل (الأسماء) أو بزيادة لفظ (المبهمة) بعد (الأسماء) وآثرت عبارة (ع) على أن أزيد لفظًا.

(٢) – تكملة من (ع) و (مل).

تكونُ وصْفًا للمعرفة.

قال : "وتقولُ فيما تصفه بشيْءٍ من سَبَبِهِ : هذا رَجُلٌ عاقِلٌ أَخْوهُ، ومرَرْتُ بزيْدٍ الكريمِ أبوهُ.

ولو قلتَ : مَرَرْتُ بزيدٍ ظريفٍ على الوصفِ لم يجُزْ؛ لأنَّ المعرفة لا توصفُ بالنَّكرةِ."

58
اعلم أنَّكَ إذا أجرَيْتَ الصِّفَةَ على الموصوف لِشَيْءٍ من سبَبِهِ كانتِ الصِّفةُ / [1/٧٦] موَحَّدَةً، سواءٌ وَحَّدْتَ الفاعلَ أوْ ثنَّيْتَهُ أوْ جَمَعْتَهُ، تقولُ : مَرَرْتُ برجُلٍ قائمٍ أبوهُ[1]، ومَرَرْتُ برجُلٍ قائمٍ أبواه، ومَرَرْتُ برجُلٍ قائمٍ أصحابُهُ؛ وذلك لأنَّ الفعل إذا تقدَّم على فاعلِهِ وُحِّدَ على ما مضى، ويُلْحَقُ علامة التَّأْنيث، فتقولُ[2] : مَرَرْتُ برَجُلٍ قائِمَةٍ أُمُّهُ، كما تقولُ : قامَتْ أُمُّهُ، وتكونُ الصِّفَةُ جاريَةً على ما تقدَّمَ في إعرابه في الرَّفعِ، والنَّصْبِ، والجَرِّ، فتقولُ : هذا رجُلٌ قائِمٌ أَبوهُ، ورأَيْتُ رجُلاً قائِمًا أبوهُ، ومَرَرْتُ بِرَجُلٍ قائِمٍ أبوهُ.[3].

قال : "وتقولُ هذا رَجُلٌ مِثْلُكَ، ونظَرْتُ إلى رَجُلٍ شَبَهِكَ وَشَرْعِكَ مِنْ رَجُلٍ، وهذا رَجُلٌ ضارِبُ زيدٍ وشاتِمُ بَكْرٍ، فتُجْري هذه الألفاظَ أوْصافًا على النَّكراتِ، وَإِنْ كُنَّ مُضافاتٍ إلى المعارفِ، لتقديرِكَ فيهِنَّ الانْفصالَ؛

---

(١) – في (ع) : (أخواه).

(٢) في (ع) : (تقول) بغير الفاء.

(٣) في (ع) : (أبواه) بصيغة المثنى في الأمثلة الثلاثة.

(٤) في (ع) و (مل) : (وَأَنَّهُنَّ) بغير اللام.

ولأَنَّهُنَّ[٤] لا يُخَصِّصْنَ شَيْئًا بِعَيْنِهِ."

اعلم أنَّهُ قد مضى في باب الإضافة غير المحضة ذِكْرُ هذه الأسماء، وأنَّ التَّنوين مقدَّرٌ فيها، وإنَّما حُذِفَ تَخْفيفًا، فإذا قُلْتَ : مَرَرْتُ برجُلٍ مِثْلِكَ، فالتَّقديرُ مُماثِلٍ لَكَ، وشَبَهِكَ : مُشابِهٍ[١] لَكَ، وعلى هذا تُجري جميع الألفاظ، ولوْلا ذلك لما جازَ أنْ تَصِفَ بها النَّكرات؛ لأنَّ المعارفَ لا تكونُ أوْصافًا للنَّكِرات. وكذلك إذا قال : مِثْلُكَ، فَمِثْلُكَ كبيرٌ في عَقْلٍ وفَضْلٍ وَحُسْنٍ وَقُبْحٍ، فلمْ يَتَخَصَّصْ بالإضافة لهذه العلَّةِ أيضًا. و(غَيْرُكَ) جارِيَةٌ مجرى (مِثْلِكَ) ولها موضِعٌ تكون فيه معرفةً، وهو إذا كان ما بعدها مُخالِفًا لِما قبلَها، نحو قوله تعالى : ﴿غَيْرِ المَغْضوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضّالّينَ﴾[٢]؛ لأنَّ المُنْعَمَ علَيْهِمْ غَيْرُ المَغْضوبِ عليهِمْ.

وتقولُ : مرَرْتُ بالرَّجُلِ الصَّالِحِ[٣] غيرِ المُفْسِدِ، فتكونُ (غَيْرُ) وصفًا للمعرفةِ فتَتَعَرَّفُ على ذلك بالمُخالَفَةِ.

---

(١) – في (ع) : (مُشابِهِ) وهو تحريف.

(٢) – الفاتحة : (٧). وفي (ع) اقتصر بالشاهد على قوله تعالى (... عليهم).

(٣) – في (ع) : (المصلح).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

باب التَّوكيد

قال : "اعلم أنَّ التَّوْكيدَ : لَفْظٌ يَتْبَعُ الاسم المؤَكَّدَ لِرَفْعِ اللَّبْسِ وإزالة الاتِّساعِ. / وَإنَّما تُؤَكَّدُ المعارفُ دون النَّكرات مُظْهَرُها ومُضْمَرُها. والأسماءُ المؤَكَّدُ بها تِسْعَةٌ وهي : (نَفْسُهُ) و(عَيْنُهُ) و(كُلُّهُ) و(أَجْمَعُ) و(أَجْمَعونَ) و(جَمْعاءُ) و(جُمَعُ) و(كِلا) و(كِلْتا)، تقولُ : قامَ زيدٌ نفْسُهُ، ورأيْتُ زيداً نفسَهُ، ومَرَرْتُ بِزَيْدٍ نفْسِهِ. وكذلك : قامَ أَخوكَ عَيْنُهُ، ورأيْتُهُ عَيْنَهُ، ومررْتُ بِهِ عَيْنِهِ."

58 [٧٦/ب]

اعلم أنَّ التَّوْكيدَ على ضربيْنِ : ضَرْبٌ بِتَكْريرِ اللَّفْظِ، وضَربٌ بتكرير المعنى. فالَّذي بتكرير اللَّفظ يصلُحُ في كُلِّ نَوْعٍ من الكلمِ الثَّلاثِ، تقولُ : رَأَيْتُ زيداً زَيْداً، وجاءَني زيدٌ زيدٌ، ومَرَرْتُ بِزيدٍ زيدٍ. وتقولُ في الفعلِ : قُمْ قُمْ، واضْرِبْ اضْرِبْ، وتقولُ في الحَرْفِ : في الدّارِ زَيْدٌ فيها ، وفيكَ زيدٌ راغبٌ فيكَ . قال اللَّهُ تعالى : ﴿ وَأَمّا الَّذينَ سَعِدوا فَفي الجَنَّةِ خالِدينَ فيها ﴾(١) وتَكريرُ الفعلِ في قول الشّاعرِ(٢) :

٩٠- أَلا يا اسْلَمي ثُمَّ اسْلَمي ثُمَّتَ اسْلَمي ثَلاثُ تَحيّاتٍ وَإِنْ لَمْ تَكَلَّمي

وأمّا التَّأْكيدُ بالمعنى فإنَّما يكون في المعرفة دون غيرها. فإنْ قال قائلٌ : المعارِفُ مَعْلومَةٌ مشهورةٌ فكيفَ يُؤَكَّدُ ما هو معروفٌ مُسْتَغْنٍ بنفْسِهِ؟

قيل له : لَمّا كانَتِ العربُ تَسْتَعْمِلُ المجازَ في كلامِها، حتّى إنَّهُمْ يقولونَ : مَرَرْتُ بفُلانٍ، وربَّما مَرّوا بِدارِهِ، وجاءَني فلانٌ، وربَّما جاءَهُمْ غُلامُهُ.

---

(١) – هود : (١٠٨). ضبطت (سَعدوا) في الأصل و (ع) بفتح السين وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر / السبعة : ٣٣٩ . /

(٢) – غير معروف.

٩٠ – البيت من الطويل. انظر الأصول : ٢ / ١٩، والتبصرة : ١ / ١٦٣، وابن يعيش : ٣ / ٣٩.

فإذا قال القائلُ : جاءَني زيدٌ، فيَظُنُّ ظانٌّ في نفْسِه ما جَرَتْ عادَتُها به مِنَ التَّوَسُّعِ والمجازِ، فإذا قال : جاءَني زيدٌ نفسُهُ، ارْتَفَعَ ذلكَ اللَّبْسُ وعُلِمَ يَقينًا أنَّه جاءَ لا غيْرُهُ. فالتَّوْكيدُ على هذا يَرْفَعُ اللَّبْسَ الواقِعَ في كلامِ العَرَبِ.

واعلمْ أنَّ التَّوكيدَ يجْري مَجْرى الوصفِ في جَرْيِه على الأوَّلِ في الإعرابِ(١) وأنَّه هوَ هُوَ(٢) كما أنَّ الوصْفَ كذلكَ.

وألفاظُ التَّوْكيدِ على ضَرْبينِ : ضَرْبٌ لا يُسْتَعْمَلُ إلاَّ مضافًا، وهو (نَفْسُهُ) وَ(عَيْنُهُ) وَ(كِلا) وَ(كِلْتا). وضربٌ لا تجوزُ إضافَتُهُ، وهو (أَجْمَعُ) وما يَتْبَعُهُ من التَّثْنية والجمْعِ.

فأمّا (كُلُّهُمْ) فالإضافةُ فيها أكثرُ، وقد جاء في قوله تعالى : ﴿وكُلٌّ أَتَوْهُ(٣) داخِرينَ﴾(٤) مُنَوَّنًا غير / مُضافٍ. وجميع هذه الألفاظِ فإنَّكَ تُؤَكِّدُ بها المضمرَ والمظْهَرَ إلاّ (عَيْنَهُ) وَ(نَفْسَهُ) فإنَّكَ لا تُؤَكِّدُ بهما الضَّمير المرفوع خاصَّةً لتَمَكُّنِهما في الأسماء ودُخولِ العواملِ عليهما بالرَّفْعِ والنَّصْبِ، والجرِّ. فإذا أرَدْتَ أنْ تُؤَكِّدَ بها الضَّميرَالمرفوعَ أظْهَرْتَهُ، فتقولُ : قُمْتَ أَنْتَ نَفْسُكَ، ولا يجوزُ قُمْتَ نَفْسُكَ؛ وذلكَ لأنَّ الضَّميرَ المرفوعَ صارَ كأنَّهُ جُزْءٌ من الفعلِ، فإذا أُريدَ توكيدُ(٥) الاسمِ أُظْهِرَ ثُمَّ أُكِّدَ، كما يفعلون في العطْفِ سواءً، قال اللَّهُ تعالى : ﴿اسْكُنْ أَنْتَ

59
[١/٧٧]

---

(١) – من (ع)، في الأصل (إعراب) بغير (أل).

(٢) – في (ع) : (هو) واحدة والأخرى ساقطة.

(٣) – في الأصل (أبوه)، وهو تصحيف.

(٤) – النمل : (٨٧).

(٥) – في الأصل : (توكد)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ ﴾[1]. فأمّا إنْ كان الضَّمير منصوبًا أوْ مجرورًا جازَ توْكيدُهُ من غير إظهارٍ.

فإنْ قال قائلٌ : فإنَّ (كِلا) أيضًا تَلي العواملَ، وقدْ أكَّدوا بها الضَّميرَ المرفوعَ.

قيل له : لَمّا كانَتْ (كُلُّ) مُشابِهَةً لِـ (أَجْمَعينَ) منْ حيثُ إنَّهُما جميعًا للإحاطة والعموم أُجْرِيَتْ مُجْراها، فجاز أنْ يُؤَكَّدَ بها المضمرُ والمظهَرُ بخلافِ (النَّفْسِ) فإنَّها غيرُ مُشابهةٍ لها.

قال : "وتقولُ : جاءَ الجيشُ كُلُّهُ أَجْمَعُ، ورأَيْتُهُ كُلَّهُ أَجْمَعَ، ومَرَرْتُ به كُلِّه أَجْمَعَ. وجاءَ القومُ كُلُّهُمْ أَجْمَعونَ، ورأَيْتُهُمْ كُلَّهُمْ أَجْمَعينَ، ومَرَرْتُ بِهِمْ كُلِّهِمْ أجْمَعينَ. وجاءَتِ القبيلةُ كُلُّها جَمْعاءُ، [وَرأَيْتُها كُلَّها جَمْعاءَ][2]، ومَرَرْتُ بِها كُلِّها جَمْعاءَ، وجاءَ النِّساءُ كُلُّهُنَّ جُمَعُ، ورَأَيْتُهُنَّ كُلَّهُنَّ جُمَعَ، ومَرَرْتُ بِهِنَّ كُلِّهِنَّ جُمَعَ."

اعلم أَنَّ (أَجْمَعَ) لا يُؤَكَّدُ به إلاّ ما يجوزُ تَبْعيضُهُ، لا تقولُ : جاءَ زيدٌ أَجْمَعُ، وتقولُ : جاءَ القومُ أَجْمَعُ؛ لأنَّهُ يَصِحُّ أنْ يَجيءَ بعْضُهُمْ ويَمْتَنِعَ بَعْضُهُمْ، فأكَّدْتَ الكلَّ، وهذا لايَصِحُّ في الواحدِ.

وجميع ألفاظ التَّوْكيدِ معارِفٌ فلا يصحُّ أنْ تُؤَكِّدَ بها نَكِرةً[3]؛ لأنَّ التَّأْكيدَ كالصِّفَةِ، فكما لاتَصِفُ نكرةً بمعرفةٍ كذلك لا تُؤَكِّدُها بها[4]. و(أَجْمَعُ) لا

---

(١) – البقرة : (٣٥)، الأعراف : (١٩).

(٢) – تكملة من (ع) و (مل).

(٣) – في (ع) : (يُؤَكَّدُ بِها نَكِرَةٌ) ببناء الفعل لما لم يسم فاعله ورفع (نكرة) على أنها نائب فاعل.

(٤) – في (ع) : (لا تؤكد بها).

يَنْصَرِفُ للتَّعْريفِ وَوَزْنِ الفِعْلِ، وكذلك (جَمعاءُ)؛ لأنَّهُ مِثْلُ (صَفْراءَ) فيه التَّأْنيثُ ولُزومُ التَّأْنيثِ. فأمّا (جُمَعُ) [فَقَدْ][1] بيَّنّاها في غيرِ هذا الموضعِ.

قال: "ويَتْبَعُ (أَجْمَعَ) (أَكْتَعُ أَبْصَعُ)، ويتْبَعُ (أَجْمَعينَ)[2] (أَكْتَعونَ أَبْصَعونَ)، ويَتْبَعُ / (جَمْعاءَ) (كَتْعاءُ بَصْعاءُ)، ويتْبَعُ [جُمَعَ][3] (كُتَعُ بُصَعُ). 59 [٧٧/ب]

ومعنى هذه التَّوابعِ كُلِّها شِدَّةُ التَّوْكيدِ. ولا يجوزُ تقديمُ بعضها على بعضٍ، وكذلكَ لوْ قلتَ: جاءَ القومُ أَجْمعونَ كُلُّهُمْ، لمْ يجُزْ أنْ تُقَدِّمَ (أَجْمَعونَ)[4] على (كُلٍّ) لِضَعْفِها وقُوَّةُ (كُلٍّ) عليها."

اعلم أنَّ الأصلَ في هذه الألفاظ هو (كُلٌّ)؛ لأنَّ العواملَ[5] تليها وتُنَوَّنُ، فلقُوَّتِها قُدِّمَتْ على سائرِ أَلْفاظِ التَّوْكيدِ، ولا يجوزُ أنْ يتَقَدَّمَها غيرُها لِضَعْفِه[6] عنْها. ثُمَّ يَتْبَعُها (أَجْمَعونَ) قالَ اللَّهُ سبحانهُ: ﴿فَسَجَدَ المَلائِكَةُ كُلُّهُم أَجْمَعونَ﴾[7]. وكذلكَ (أَكْتَعونَ أَبْصَعونَ) أيضًا على التَّرْتيبِ، ولا يجوزُ أنْ تقولَ:

---

(١) – تكملة من (ع).

(٢) – في الأصل (أجمعون) بالرفع، وهو خطأ، والتصويب من (ع) و (مل).

(٣) – تكملة من (ع) و (مل).

(٤) – كذا في الأصل و (ع) مرفوع على الحكاية. وفي (مل) (أجمعين) على أنه منصوب بـ (تقدم). وما جاء في (مل) أولى لأن (كل) بعدها أتت مجرورة.

(٥) – في الأصل (العامل)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٦) – في (ع): (لضعفها)، وهو تحريف.

(٧) – الحجر: (٣٠)، ص: (٧٣).

(أَبْصَعونَ أَكْتَعونَ) كَما لا يجوزُ أنْ تقولَ (أَجْمَعونَ كُلُّهُم)؛ لإنَّ التابِعَ أَبَدًا لا يتَقَدَّمُ المتْبوعَ، كما أنَّ قولَكَ: (حَسَنٌ بَسَنٌ) وَ(عَطْشانُ نَطْشانُ) وَ(جائِعٌ نائِعٌ)(١)، وأشباهُ ذلك لا يتَقَدَّمُ التابِعُ على المتْبوعِ.

قالَ: "وتقولُ في التَّثْنيةِ: قامَ الرَّجُلانِ كِلاهُما، ورأَيْتُهُما كِلَيْهِما، ومَرَرْتُ بِهِما كِلَيْهِما(٢)، وقامَتِ المرْأَتانِ كِلْتاهُما، ورأَيْتُهُما كِلْتَيْهِما، ومَرَرْتُ بِهِما كِلْتَيْهِما، فَـ(٣) (كِلا) وَ(كِلْتا) مَتَى أُضيفَتا إلى المضْمَرِ كانتا في الرَّفْعِ بالألفِ، وفي النَّصْبِ والجرِّ بالياءِ على ما مضى. وإنْ أُضيفَتا إلى المظْهَرِ كانتا بالألفِ على كلِّ حالٍ. تقولُ: جاءَني كِلا أَخَويْكَ(٤)، وجاءَتْني كِلْتا أُخْتَيْكَ(٥)؛ لأنَّ (كِلا) وَ(كِلْتا) اسمانِ مفردانِ غيرُ مُثَنَّيَيْنِ وإنْ أفادا معنى التَّثْنيَةِ."

---

(١) – هذا يُعْرَفُ في اللغة بـ(الإتباع) والكلمة الثانية من كل مثال لا معنى لها، قال صاحب القاموس: "بَسَنٌ مُحَرَّكَة إتباع لـ(حَسَن)" القاموس المحيط (بسن). وَيُعَرِّفُ ابن فارس الإتباع في كتابه الصاحبي في فقه اللغة بقوله: "هو أَنْ تُتْبَعَ الكلمةُ على وزنها ورويها إشباعًا وتأكيدًا" ثم يقول بعد هذا التعريف "وروِيَ أَنَّ بَعْضَ العَرَبِ سُئل عن ذلك فقال: هو شَيْءٌ نَتِدُ بِهِ كلامَنا ..." الصاحبي: ص٢٧٠، وانظر اللسان: (بسن) و(نطش) و(نوع)، وأمالي القالي: ٢/٢٢٠، ومجالس ثعلب: ١/٧، ٢٧، والمزهر للسيوطي: ١/٤١٦ وما بعدها، وتاج العروس والصحاح: (بسن). وانظر الأصول: ٢/٢١.

(٢) – (ورأيتهما كليهما ومررت بهما كليهما): ساقط من (ع).

(٣) – في (ع) و(مل): (وكلا) بالواو.

(٤) – في (مل) زيادة: (ورأيت كلا أخويك).

(٥) – في (مل) زيادة: (ومررت بكلتا أختيك).

اعلم أنَّ التَّأْكيدَ يسْتَوي فيه المفردُ، والتَّثْنيَةُ، والجمْعُ، والتَّأْنيثُ. فأمّا المفردُ، والجَمْعُ، والتَّأْنيثُ فقدْ مضى ذكرُهُ. وأمّا التَّثْنيَةُ فإنَّ (كِلا) وَ(كِلْتا) تأْكيدٌ لذلكَ، وقدْ مضى أنَّهما لا يُسْتَعْمَلانِ إلاّ مُضافَيْنِ، فإذا أَضَفْتَهُما إلى ظاهرٍ كانا في الأحوالِ الثَّلاثِ في الرَّفْعِ، والنَّصْبِ، والجرِّ بالألفِ. وإنْ أضَفْتَهُما إلى المضْمَرِ كانتا في النَّصبِ والجرِّ بالياءِ، وفي الرَّفْعِ بالألفِ. وإنَّما كان كذلك؛ لأنَّهما أشْبَها (عَلى) وَ(لَدى) وَ(إلى) [وَ][1] هذه الحروفُ تكونُ مع المظهرِ على كلِّ حالٍ بالألفِ، فإذا صِرْتَ إلى المضمرِ جعلتَ مكان الألفِ في حال النَّصْبِ والجرِّ ياءً؛ لأنَّ (على) وَ(إلى) وَ(لَدى) لا يَقَعْنَ موْقِعَ رَفْعٍ / ، فَبَقِيَ الرَّفْعُ على ما كان عليهِ. 60 [1/٧٨]

فإنْ قال قائلٌ: كيفَ أَجَزْتَ تَشْبيهَ[2] الاسم الَّذي هو معرَبٌ في تَغَيُّرِ آخِرِه بالحرْفِ الَّذي هو (عَلى) وَ(إلى)، وبالظَّرْفِ الَّذي هوَ (لَدى)؟

فالقولُ في ذلكَ: أنَّ (كِلا) وإنْ كانَ اسْمًا فالحُكْمُ فيه كالحُكْمِ في الظَّرْفِ من حيثُ إنَّهُ لا يَنْفَكُ مِنْ أنْ يكونَ مُضافًا، وهذا ممّا يَلْزَمُ الظَّرْفَ والحروفَ الَّتي هي كالظُّروفِ.

فإنْ قالَ قائلٌ: فكيفَ صارَتْ أَلِفُ (عَلى) وَ(إلى) وَ(لَدى) مع المظهرِ على حالةٍ واحدةٍ، وانْقَلَبَتْ مع المضمر في النَّصْبِ والجَرِّ؟

قيل له: لَمّا كانتْ هذه الألفاتُ لَيْسَتْ كالألفاتِ في (عَصا) وَ(رَحى) وَ(حُبْلى)[3]، لأنَّ هذه الألفاتِ في تقديرِ الحركاتِ بكونِهِنَّ مُنْقَلِباتٍ عنْ الياءِ والواوِ

---

(١) – زيادة من (ع).

(٢) – في الأصل (بتثنية) وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٣) – ألف (حبلى) ألف تأنيث وهي في الأصل ياء وجعلت ألفًا لانفتاح ما قبلها. انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص١٧٤ وقول الشارح في ص ٤٠٤ (إنَّ ألِفَ فُعْلى لا تكون منقلبة أبدًا) لا يتعارض مع ما ذكرناه؛ لأنَّ هذه الألفَ لا تعود إلى أصلها إذا وصلتها بالضمير نحو (حبلانا وسلوانا ...) وإذا صغرتها نحو (حُبَيْلى ...) وهي لا تقلب ياء إلا إذا انْكسر ما قبلها لتصح الكسرة لا للعودة إلى الأصل. فهي ليست كألف (عصا) و (رحى).

وليْسَ كذلكَ ألفُ (عَلى) وَ(لَدى) وَ(إلى)؛ لأنَّهُنَّ حروفٌ ساكِنَةٌ منْ غيْرِ حُروف المدِّ واللّينِ. والألفُ لا يَتحَرَّكُ أَلْبَتَّةَ، فتَرَكوها مع الإضافةِ إلى المظْهَرِ على أصلِها. ولَمّا أَضافوها إلى المضمرِ جعلوا مكان الألف ياءً مفتوحًا ما قبلها؛ ليَدُلّوا على أنَّ الكَلِماتِ مَبْنِيّاتٌ بِثُبوتِ الياءِ، وقبلَها فتحةٌ؛ لأنَّ الياءَ متى تحرَّكَتْ وانْفَتَحَ ما قبلَها صارَتْ أَلِفًا.

فإنْ قيلَ: فلِهذا[1] يَلْزَمُ في (لَوْلا) مثْلُ ذلكَ.

قيلَ لهُ: (لَوْلا) لا يَتَّصِلُ بها ضميرٌ بوجْهٍ من الوجوهِ في اللُّغةِ العاليةِ، وهو قولُه[2] تعالى: ﴿لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنّا مُؤْمِنينَ﴾[3] على أنَّهُ قدْ جاءَ ما أَنْشَدَهُ (سيبَوَيْهِ)[4][5]:

٩١- [وَ][6] كَمْ مَوْطِنٍ لَوْلايَ طِحْتَ كَما هَوى بِأَجْرامِهِ مِنْ قُلَّةِ النّيقِ مُنْهَوي

---

(١) - في الأصل: (فهذا)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٢) - في الأصل: (وهو له تعالى) بسقوط (قو) من (قوله)، وما أثبته من (ع).

(٣) - سبأ: (٣١).

(٤) - في الأصل: (وسيبويه) بإقْحامِ الواوِ. وما أثبته من (ع).

(٥) - هو يزيد بن الحكم الثّقفيّ:

٩١ - البيت من الطويل. وهو من شواهد سيبويه: ١/٣٨٨، وانظر معاني القرآن للفراء: ٢/٨٥، والكامل: ٣/٣٤٥، وأمالي القالي: ١/٦٨، والخصائص: ٢/٢٥٩، والمنصف: ١/٧٢، وأمالي ابن الشجري: ١/١٧٧، ٢/٢١٢، والإنصاف: ٢/٦٩١، وابن يعيش: ٢/١١٨، ٩/٢٣، والمقرب: ١٩٣، وشرح الكافية الشافية: ٢/٧٨٦، ٣/١٦٥١، والمساعد: ٢/٢٩٢، ٢٩٣، والخزانة: ١/٤٩٦، ٢/٤٣٠، والمقاصد: ٣/٢٦٢، والأشموني: ٢/٢٠٦، ٤/٥٠، واللسان: (إما لا "لولا") برواية: (ومنزلة لولاي..) وفي (جرم) و (هوى). وصدره في الهمع: ٢/٣٣. أجرام: جمع جِرْم وهو الجسد. النيق: أرفع موضع في الجبل. القُلّة: أعلى الجبل. المنهوي: الساقط.

(٦) - تكملة من (ع).

وقولُهُمْ : (لَوْلاكَ) وَ(لَوْلايَ)، فبَيْنَ (يُونُسَ) و(الخَليلِ) خِلافٌ فيهما[1] يَطولُ شَرْحُهُ. وهي لُغَةٌ قليلةٌ.

وعند (سيبَوَيْهِ) يكونُ موضِعُ المضمرِ مجروراً[2]، وعند (الفَرّاءِ) موضِعُهُ[3] رَفْعٌ بالابتداءِ، واختارَهُ أبو الحسَنِ[4]. فأمّا الَّذي يدُلُّ على أنَّ (كِلا) وَ(كِلْتا) مفردٌ غيرُ مُثَنًّى قوله تعالى : ﴿ كِلْتا الجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَها ﴾[5] ولَمْ يَقُلْ (آتَتا)، والإخْبارُ عن المفرد بمفرد وعن التَّثْنِيَةِ بِتَثْنِيَةٍ، وقولُ الشّاعرِ[6] :

٩٢ – كِلانا غَنيٌّ عَنْ أَخيهِ حَياتَهُ وَنَحْنُ إذا مُتْنا أَشَدُّ تَغانيا

وقولُ الآخَرِ[7] :

٩٣ – أَكاشِرُهُ وَأَعْلَمُ أَنْ كِلانا – عَلى ما ساءَ صاحِبَهُ – حريصُ

---

(١) – لم أقف على الخلاف بين الخليل ويونس في كتابٍ ممّا وقفت عليه من كتب النحو، وسيبويه يورد المسألة ويقول : " هذا قول الخليل ويونس" فهذا يشير إلى أن رأيهما فيها واحد، ولا خلاف بينهما. الكتاب : ١/٣٨٨، وشرح المفصل : ٣/١٢١.

(٢) – الكتاب : ١/٣٨٨.

(٣) – في (ع) : (يكون موضعه رفعًا).

(٤) – أي الأخفش الأوسط انظر المقتضب : ٣/٧٣. والكامل : ٣/٣٤٥، وفيه أيضًا تجد رأي المبرد الذي أنكر هذا جملةً، والمغني : ٣٠٣، والمساعد على التسهيل : ٢/٢٩٤، والأمالي الشجرية : ١/١٨٠ – ١٨٢، ٢/٢١٢.

(٥) – الكهف : (٣٣).

(٦) – هو عبد الله بن جعفر أو المغيرة بن حبناء.

٩٢ – البيت من الطويل. انظر المغني : ٢٢٤، والمساعد : ٢/٣٤٣، ٣٥٠، والتصريح : ٢/٣٤، والأشموني : ٢/٢٦٠، والدرر : ٢/٦٠، واللسان : (غنا). وصدره في أوضح المسالك : ٣/١٣٨.

(٧) – غير معروف.

٩٣ – البيت من الوافر. وهو من شواهد سيبويه : ١/٤٤٠، وانظر المقتضب : ٣/٢٤١، وأمالي ابن الشجري: ١/١٨٨، والإنصاف : ١/٢٠١، ٢/٤٤٣، وابن يعيش : ١/٥٤. المكاشرة ظهور الأسنان عند التبسم.

وَلَمْ يقلْ (حَريصانِ)[1] . والشّواهدُ تَكْثُرُ في ذلكَ.

فأمّا ماجاء على التَّثْنيَةِ في الخَبَرِ[2] من قول الشّاعر، وهو (الفَرَزْدَقُ) :

60

٩٤ – / كِلاهُما حينَ جَدَّ الجَرْيُ بَيْنَهُما قَدْ أَقْلَعا وكِلا أَنْفَيْهِما رابي [٧٨/ب]

فقال : (قَدْ أَقْلعا) فإنَّهُ جاءَ بالأوَّلِ على المعنى، وحمل الثّاني على الأصلِ، نحو قوله[3] : {وَكِلا أَنْفَيْهِما رابي}، ولم يقلْ (رابيانِ) . وقدْ جاءَ في (كُلٌّ) مثلُ ذلك نحو قوله تعالى : ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ في السَّمواتِ وَالأَرْضِ إِلاّ آتي الرَّحْمَن عَبْداً﴾[4]، وقال تعالى في آية أُخْرى : ﴿وكُلٌّ أَتَوْهُ داخِرينَ﴾[5] فجاءَ مَرَّةً على اللَّفْظِ، ومرَّةً على المعنى . ومن جهةِ المعنى[6] أنَّ (كِلا) أُضيفَ إِلى التَّثْنِيَةِ، والشَّيْءُ لا يُضافُ

---

(١) – (ولم يقل حريصان) : ليس في (ع).

(٢) – في الأصل : (الجر)، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

٩٤ – البيت من البسيط، من قصيدة يهجو بها جريراً. ولم أقف عليه في طبعة الديوان التي بين يدي. انظر النوادر لأبي زيد : ٤٥٣، والخصائص : ٢/٤٢١، ٣/٣١٤، والمرتجل : ٧٠، والإنصاف : ٢/٤٤٧، وابن يعيش : ١/٥٤، وشرح التسهيل : ١/٧١، والمساعد ٢/٣٤٩، ٣٩٤، والمغني : ٢٢٤، والمقاصد : ١/١٥٧، والهمع : ١/٤١ . الضمير في (كلاهما) يعود إلى عضيدة بنت جرير وزوجها الأبلق، وكلا أنفيهما رابي : يريد أخذهما الربو من المماحكة. وهو بهذا البيت يعير جريراً؛ لأنَّهُ زَوَّجَ ابنته للأبلق.

(٣) – في الأصل : (قوله تعالى) بإقحام لفظ (تعالى).

(٤) – مريم : (٩٣) والآية في الأصل و (ع) (وَإِنْ كُلٌّ إِلاّ آتي الرحمن عبداً) ولَعَلَّ الآية التي بعدها أكثر دقة في الاستشهاد لهذا الموضع وهي (وَكُلُّهُمْ آتيهِ يَوْمَ القيامَةِ فَرداً). لأن الأولى مضافة إلى (مَنْ) والثانية مضافة إلى (هم).

(٥) – النمل : (٨٧).

(٦) – بَيَّنَ فيما سبق أن (كلا) و (كلتا) مفردان من جهة اللفظ، وساق على ذلك الشواهد ثم عاد ليُبَيِّنَ أنهما مفردان من جهة المعنى.

لا يُضافُ إِلى نَفْسِهِ؛ لأَنَّهُ لَوْ[1] كانَ مُثَنًّى لَما أُضيفَ إِلى تثنيةٍ.

فإِنْ قال قائلٌ فقدْ قالوا : مَرَرْتُ بِهِمْ ثَلاثَتِهِمْ وَأَرْبَعَتِهِمْ، فَأضافوا الجمع إِلى الجمْعِ. قيل له : إِنَّما جاز ذلك؛ لأَنَّهُمْ نَزَّلوا الجمعَ منزِلَة الكثْرَةِ، وأضافوا إِليه القِلَّة؛ ولهذا لَمْ يقولوا : اثْنَيْهِما؛ لأنَّ الشَّيْءَ لايُضافُ إِلى مثلِهِ. وأمّا (كِلْتا) فإِنَّهُ للتَّأْنيثِ، وهلِ التّاءُ علامةُ التَّأْنيثِ أَمْ لا[2]؟ يَطولُ هذا الموضِعُ بِذِكْرِهِ. واللَّهُ أَعْلَمُ بالصَّوابِ.

---

(١) – في الأصل (لولا)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٢) – انظر المذكر والمؤنث للأنباري : ٦٧٢ – ٦٧٥.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

باب البدَلِ

قال : "اعلم أنَّ البَدَلَ يَجْري مَجْرى التَّوْكيدِ في التَّحْقيقِ والتَّسْديد(١)، ومجرى الوَصْفِ في الإيْضاحِ والتَّخْصيصِ(٢). وهو في الكلام على أربعةِ أضْرُبٍ : بَدَلُ الكُلِّ، وبدَلُ البَعْضِ، وبدلُ الاشْتِمالِ، وبدَلُ الغَلَطِ والنِّسْيان."

اعلم أنَّ البدلَ مُخالفٌ للصِّفَةِ والتَّوْكيدِ، وإنْ كانَ تابعًا كما أنَّهُما تابعانِ؛ وذلكَ لأنَّهُ أَعَمُّ منْهُما، وإنَّما وقعَ البَدَلُ في الكلامِ لِيَرْفَعَ المجازَ والتَّوَسُّعَ الَّذي كان يجوزُ أنْ يكونا في المُبْدَلِ.

وهو مُعْرَبٌ بإعرابِ المبدَلِ منهُ. وهو يجري مَجْرى الوَصْفِ في الإيْضاحِ والتَّخْصيصِ وإنْ كانَ مُخالِفًا لَهُ منْ وجْهٍ آخَرَ. وهو يصْلُحُ أنْ تَرْفَعَ المبدلَ وتَضَعَ البدلَ موْضِعَهُ، فَإنْ صَحَّ كان بَدَلاً، وإنْ لَمْ يصِحَّ لم يكُنْ بَدَلاً. واخْتلفوا في العاملِ في البدلِ، وفي الصِّفَةِ، وفي التَّوكيدِ.

فقال قومٌ : العاملُ في التّابعِ هو العاملُ في المتْبوعِ، وإنَّما عَمِلَ في التّابعِ بتوَسُّطِ المتْبوعِ، وهذا قولُ / أصحابِ (سيبَوَيْهِ)(٣). وعنْدَ (الأخْفَشِ)(٤) أنَّ [١/٧٩] 61

---

(١) – في (ع) و (مل) : (التشديد) بالشين، وهو تصحيف.

(٢) – في (مل) زيادة : (وعبرة البدل ان يصلح بحذف الأول وإقامة الثاني مقامه) وهذه العبارة سَتَرِدُ فيما نستقبل من كلام المؤلف ص٢٩١، وكان الأجدر بالمحقق أن لايثبتها هنا ولاسيما انها من نسخة غير الأصل الذي اعتمده في عمله.

(٣) – انظر شرح الكافية للرضي : ١/٢٩٩.

(٤) – نفس المرجع السابق.

العاملَ في التّابعِ كونُهُ وصْفًا، أوْ توكيدًا، أوْ بَدَلاً لِمَرْفوعٍ، أوْ منْصوبٍ، أو مجْرورٍ فيكون العاملُ مَعْنَويًّا لا لفْظيًا. وعنده أنَّ البَدَلَ والمبدلَ جُمْلَتانِ؛ لأنَّ العاملَ في هذه الجملةِ غيرُ العاملِ في هذه الجملةِ، واسْتَدَلَّ بقوله تعالى : ﴿وَقالَ المَلأُ الَّذينَ اسْتَكْبَروا مِنْ قَوْمِه لِلَّذينَ اسْتُضْعِفوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾(١)(٢) قالَ : فَظُهورُ اللاّمِ مع (مِنْ) وهي بدلٌ من الَّذين يدلُّ على أنَّها من جُمْلَةٍ أُخْرى. وعند أصحاب (سيبَوَيْه) أنَّ ظهورَ العاملِ على طريق التَّوْكيدِ؛ لأنَّ العاملَ قد يتكرَّرُ في الشَّيْءِ الواحد مرَّتينِ توْكيداً، فإذا كان كذلك لم يكنْ ظهورُ اللاّمِ دلالةً على أنَّها جملةٌ أُخرى.

قال : "ويجوزُ أنْ تُبْدِلَ المعرفة من المعرفةِ، والنَّكِرَةَ من النَّكِرَةِ، والمعرفَة من النَّكِرَةِ، والنَّكِرَةَ من المعرفةِ. والمظْهَرَ من المظهَرِ، والمضْمَرَ من المضمرِ، والمظْهرَ من المضْمَرِ، والمضمَرَ من المظهرِ. فبدلُ المعرفة من المعرفة : قامَ أَخوكَ زيدٌ. وبدلُ النَّكرَةِ من النَّكرَةِ : مَرَرْتُ برَجُلٍ غُلامٍ. وبدَلُ(٣) المعرفة من النَّكِرَةِ : مَرَرْتُ برَجُلٍ زَيْدٍ. وبدلُ(٣) النَّكِرَةِ من المعرفة : ضَرَبْتُ زَيْداً رَجُلاً صالحًا. والمظْهَرُ من المظهرِ(٤) : مَرَرْتُ بِمُحَمَّدٍ أَخيكَ. والمظهرُ من المضمرِ، نحو قولك : مَرَرْتُ بِهِ أَبي مُحَمَّدٍ، قال(٥) :

---

(١) – الأعراف : (٧٥).

(٢) – لم يتكلم الأخفش في هذه الآية في كتاب معاني القرآن المطبوع.

(٣) – (بدل) : ليست في (مل).

(٤) – في (ع) (المضمر)، وهو وَهْمٌ من الناسخ.

(٥) – هو الفرزدق.

٩٥ - عَلى حالَةٍ لَوْ أَنَّ في القَوْمِ حاتِمًا عَلى جودِهِ لَضَنَّ بِالماءِ حاتِمِ

جَرَّ (حاتِمًا)؛ لأنَّه بَدَلٌ من الهاء في (جودِهِ). والمضْمَرُ من المظهَرِ، نحو: رَأَيْتُ زيدًا إِيّاهُ(١). والمضمرُ من المضمرِ، نحو قولك: رَأَيْتُهُ إِيّاهُ."

اعلم أنَّهُ إِنَّما جاز جميعُ ما ذكرَ؛ لأنَّ البدلَ هو أنْ تَذْكُرَ الأوَّلَ ثُمَّ بعدَ ذلكَ أَرَدْتَ أنْ تُبَيِّنَ أنَّ الثّاني هو المقصودُ دونَ الأوّلِ، تقولُ: مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ زيدٍ، وأصلُ الكلامِ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ. فأمّا إِبْدالُ المعرفة من المعرفة، والنَّكِرَةِ من النَّكِرَةِ فظاهرٌ، كما أنَّهُ(٢) يجوزُ وصفُ المعرفةِ بالمعرفةِ، والنَّكِرَةِ بالنَّكِرَةِ. وأمّا إِبْدالُ المعرفة من النَّكرة، والنَّكرةِ من المعرفةِ فجاز في البدلِ / ، ولم يجزْ في الوصْفِ والتَّوكيدِ؛ فلهذا كان البَدَلُ أَعَمَّ منهما(٣)، وقد وَرَدَ القُرآنُ بذلكَ، منه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدي إِلى صِراطٍ مُسْتَقيمٍ * صِراطِ اللَّهِ﴾(٤) فهذا بَدَلُ المعرفة من

61
[٧٩/ب]

---

٩٥ - البيت من الطويل. وهو في ديوانه: ٢/٢٩٧ والرواية فيه:

على ساعة لو كان في القوم حاتمٌ على جودِهِ ضَنَّتْ بِهِ نَفْسُ حاتِمِ

وعلى هذه الرواية يفوت موضع الاستشهاد.

وانظر الكامل: ١/٢٣٤، والجمهرة: ٣/٣٤٧، والعمدة: ١/١٧٤، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٣٠٧، والمخصص: ١٧/١٤، وانظر تعليق الشنقيطي على هامشه، وابن يعيش: ٣/٦٩، والمساعد: ٢/٤٣٣.

(١) - في الأصل: (أباه)، والتصويب من (مل). (والمضمر من المظهر نحو رأيتُ زيداً إياه): ساقط من (ع).

(٢) - (أنه): ليست في (ع).

(٣) - في (ع): (منها)، وهو تحريف.

(٤) - الشورى: (٥٢) و (٥٣) وفي (ع) رُسِمَتْ (سراط) بالسين والثانية (صراط) بالصاد وابن كثير قرأ (السراط) بالسين في كل القرآن. السبعة ١٠٥.

النَّكرةِ. وقوله تعالى : ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ * ناصِيَةٍ كاذِبَةٍ ﴾[1] فهذا بدَلُ النَّكِرَةِ من المعرفةِ. وباقي الكلامِ مفْهومٌ.

قال : "وَعِبْرَةُ البدَلِ أنْ يَصِحَّ بحَذْف[2] الأوَّلِ وإقامة الثّاني مقامَهُ، تقولُ في بَدَل الكُلِّ : قامَ زيدٌ أَخوكَ، ورَأَيْتُ أَخاكَ جَعْفَراً.

وتقولُ في بدلِ البعضِ : ضَرَبْتُ زيداً رَأْسَهُ، ومرَرْتُ بِقَومِكَ ناسٍ منْهُمْ.

وتقولُ في بَدَلِ الاشْتِمالِ : يُعْجِبُني زيدٌ عَقْلُهُ، وعَجِبْتُ منْ جَعْفَرٍ جَهْلِهِ وغَباوَتِهِ.

وتقولُ في بدَلِ الغَلَط[3] : عَجِبْتُ من زيدٍ عَمْرٍو، وأكَلْتُ خُبْزاً تَمْراً، ورَكِبْتُ فَرَساً حماراً، غَلِطْتَ فأَبْدَلْتَ الثّاني من الأوَّلِ.

قال اللَّهُ تعالى : ﴿اهْدِنا الصِّراطَ المُسْتَقيمَ * صِراطَ الَّذينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾[4] فهذا بدلُ الكلِّ.

وقال اللَّهُ سُبحانهُ : ﴿ وَلِلَّهِ عَلى النّاسِ حجُّ البَيْتِ مَنِ اسْتَطاعَ إِلَيْهِ سَبيلاً﴾[5] فهذا بَدَلُ البَعْضِ.

وقال تعالى: ﴿يَسْأَلونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرامِ قِتالٍ فيهِ﴾[6] فهذا بَدَلُ

---

(١) – العلق : (١٥) و (١٦).

(٢) – في (مل) : (يَصْلُح بحذف)، وفي (ع) : (يصلح لحذف)، وقوله (لحذف) تحريف.

(٣) – في (مل) : زيادة : (والنسيان).

(٤) – الفاتحة : (٦) و (٧).

(٥) – آل عمران : (٩٧). و (حَجُّ) بفتح الحاء كما ضُبِطَتْ في الأصل و (ع) هي رواية أبي بكر عن عاصم وبها قرأ ابن كثير، ونافع وأبو عمرو وابن عامر، وقرأ باقي السبعة (حِجُّ) وبها قرأ حفص عن عاصم السبعة ٢١٤.

(٦) – البقرة : (٢١٧).

الاشْتِمالِ. وبدلُ الغَلَطِ والنِّسْيانِ لا يَقَعُ في قُرآنٍ(١) ولا شِعْرٍ."

اعْلَمْ أنَّهُ قدْ مضى أنَّ المقصود في الكلامِ هو البَدَلُ دون المبدلِ، وإنَّما ذُكِرَ المبدلُ على طريق التَّأْكيدِ؛ ولهذا إذا حَذَفْتَ الأوَّلَ قامَ [الثّاني](٢) مقامَهُ وأَغْنى عنه. وقوله تعالى: ﴿اهْدِنا الصِّراطَ المُسْتَقيمَ * صِراطَ الَّذينَ﴾(٣) لَوْ قال تعالى: اهْدِنا صِراط الَّذين أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ لَكانَ جَيِّدًا كافِيًا، فهذا بدلُ الكُلِّ من الكُلِّ، وهو أيضًا المعرفةِ من المعرفةِ. ولا يحتاج هذا البدلُ إلى ضميرٍ يَرْجِعُ منه إلى المبدلِ.

فأمّا بدلُ البعضِ من الكُلِّ وبدلُ الاشتمالِ فلا بُدَّ أنْ يرجعَ منْ كلٍّ واحدٍمنهما ضميرٌ إلى المُبْدَلِ إمّا ظاهرًا وإمّا محْذوفًا مُقدَّرًا،وذلك أنَّكَ إذا قلتَ: ضَرَبْتُ زيْدًا، فَهذا إخْبارٌ / عن ضَرْبِ زيدٍ جميعه، فإذا قُلْتَ: رَأْسَهُ أوْ يدَهُ أوْ رجْلَهُ لَمْ يكُنْ بُدٌّ من ضمير يرجع إليه يُعْلَمُ به أنَّ هذا العُضْوَ من أعضائه؛ لأنَّه بعضٌ له، وكذلك بدلُ الاشْتِمالِ إذا قلتَ: أَعْجَبَني زيدٌ عقْلُهُ، فالعقْلُ مَحَلُّهُ القَلْبُ، والإنْسانُ يَشْتَمِلُ القَلْب وغيرَهُ، فلا بُدَّ منْ ذكر الهاءِ؛ ليُعْلَمَ أنَّهُ من جُمْلَتِهِ.

62
[٨٠/أ]

وقولُهُ تعالى: ﴿يَسْأَلونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرامِ قِتالٍ فيهِ﴾(٤) الهاءُ راجِعَةٌ إلى الشَّهْرِ الحرامِ؛ لأنَّ السُّؤالَ وقعَ عن القتالِ في الشَّهْرِ لا عنِ الشَّهْرِ؛ لأنَّ الشَّهْرَ معروفٌ عندَهُمْ، كما أنَّهُ معروفٌ عندَ رسولِ اللّهِ صلّى اللّه عليه وآلِهِ [وَسَلَّمَ](٥).

---

(١) – في الأصل: (لا يقع منك في قرآن ...) بإقحام (منك)، وما أثبته من (ع). وفي (مل): (لا يقع مثله في ...)

(٢) – تكملة من (ع).

(٣) – الفاتحة (٦) و (٧) وفي (ع): (... صراط الذين أنعمت عليهم).

(٤) – البقرة: (٢١٧).

(٥) – زيادة من (ع).

وقوله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾(١) فالمُسْتَطيعُ بعضُ النّاسِ، وهو الَّذي أَوْجَبَ اللَّهُ تعالى الحجَّ عليهِ والتَّقديرُ - واللَّهُ أعلمُ - مَنِ استطاعَ منهم إليه سبيلاً، فحذفَ (مِنْهُمْ) للْعِلْمِ به. وقد أظهر مثلَ هذا الضَّميرِ في آيةٍ أُخْرى، نحو قوله : ﴿وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمراتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ﴾(٢).

فأمّا بدلُ الغَلَطِ والنِّسْيانِ فهوَ أنْ تُريدَ أنْ تَذْكُرَ شَيْئًا فَيَسْبقُ على لسانكَ غيرُهُ إمّا نُسْيانًا أوْ غَلَطًا، وهذا لا يجوزُ في كلام اللَّهِ تعالى، لأنَّهُ مُنَزَّهٌ عن ذلك، ولا في شِعْرٍ؛ لأنَّ الشِّعْرَ إنَّما يَصِحُّ بَعْدَ التَفَكُّرِ والتَّأَمُّلِ فلا يجوزُ فيه هذا. واللَّهُ أعلمُ.

---

(١) - آل عمران : (٩٧). انظر الصفحة السابقة حاشية (١).

(٢) - البقرة : (١٢٦).

باب عَطْفِ البَيانِ

قال : "ومعْنى عَطْفُ البَيانِ أنْ تُقيمَ الأسْماء الصَّريحَةَ غيرَ المأخوذةِ من الفعلِ مقامَ الأوصافِ المأخوذةِ من الفعلِ، تقولُ : قامَ أَخوكَ مُحَمَّدٌ، كما تقولُ[1] : قامَ أَخوكَ الظَّريفُ وكذلكَ : رَأَيْتُ أَخاكَ مُحمَّدًا، ومَرَرْتُ بأَخيكَ مُحَمَّدٍ."

اعلمْ أنَّ عطْفَ البيانِ يَجْري مَجْرى الوَصْفِ والتَّأْكيدِ في الإعْرابِ. ولَمّا كان اسْمًا جامدًا غير مُشْتَقٍّ من فعلٍ ولا هو تحْلِيَةٌ ولا نوعٌ منْ أنواعِ الصِّفاتِ سمّوهُ بيانًا؛ لأنَّهمْ جاؤوا به للبيانِ. وإنَّما يأتي بعد اسمٍ مُشْتَرَكٍ يَحْتَمِلُ / أشياءَ فيَخُصُّ واحدًا منها، تقولُ : مَرَرْتُ بأَخيكَ زيْدٍ، فقدْ خصَّصْتَ زَيدًا من بين الإخْوَةِ، كما أنَّكَ إذا قُلْتَ : مَرَرتُ بِأَخيكَ الكاتِبِ أَجْرَيْتَ الوصفَ على هذا الأخِ دونَ غيرِهِ وعلى هذا يأتي جميعهُ. 62 [٨٠/ب]

والفرقُ بين عطف البيان وبين البدلِ أنَّ عطْفَ البيانِ يكون تابعًا للأوَّلِ كالنَّعْتِ، والبدَلُ تقديرهُ أنْ يوضعَ موضع الأوَّلِ، تقولُ : في النِّداءِ يا أَخانا[2] زيْدًا، فتَنْصِبُ زيْدًا إذا أَرَدْتَ عَطْفَ البيانِ فإذا أردْتَ البَدَلَ ضَمَمْتَهُ. واللَّهُ أعلمُ.

---

(١) – في (ع) و (مل) : (كقولك).

(٢) – في الأصل : (ياحانا)، وفي (ع) : (يا خايا)، وكلاهما تحريف.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

باب العَطْفِ وهُوَ النَّسَقُ

قالَ : "وحُروفُهُ عَشْرَةٌ وهي :(الواوُ) و(الفاءُ)، وَ(ثُمَّ) وَ(أَوْ) وَ(لا) وَ(بَلْ) وَ(لكِنْ) الخفيفةُ، وَ(أَمْ)، وَ(إِمّا) مُكَسورَةٌ [مُكَرَّرَةٌ][1] و(حَتّى) وقد مضى ذكرها. فهذه الحروف تجْتَمِعُ كُلُّها في إدْخالِ الثّاني في إعراب الأوَّلِ. ومعانيها مُخْتَلِفَةٌ : فمعنى الواوِ : الاجْتِماعُ[2]، تقولُ : قامَ زيدٌ وَعَمْرٌو ؛ أيْ : اجْتَمَعَ لَهُما القيامُ، ولاتَدْري كيف حالُهُما فيه. ومعنى الفاءِ : التَّفَرُّقُ على مُواصَلَةٍ ؛ أي : الثّاني يَتْبَعُ الأوَّلَ بلا مُهْلَةٍ، تقولُ : قامَ زيْدٌ فَعَمرٌو ؛ أي يَليهِ لَمْ[3] يتأَخَّرْ عنه. ومعنى (ثُمَّ) المهلَةُ والتَّراخي، تقولُ : قامَ زيدٌ ثُمَّ عمرٌو ؛ أي بينهُما مهلةٌ."

اعلم أنَّ الواو هي[4] أقْوى حُروفِ العطفِ؛ ولهذه العلَّةِ بَدَأَ بذكرها، وإنَّما قُلْنا ذلك؛ لأنَّها يُعْطَفُ بها في الإيجاب والجَحْدِ وفي كُلِّ نَوْعٍ من أنواع الفعلِ، تقولُ في الإيجابِ : قامَ زيدٌ وعَمْرٌو، وفي الجَحْدِ : ما قامَ زَيْدٌ وعمْرٌو، وتقولُ في الفعلِ : اخْتَصَمَ زيدٌ وعَمْرٌو، ولا يجوزُ : اخْتصمَ زيدٌ ثُمَّ عمرٌو، ولا : اخْتصَمَ زيدٌ فَعَمرٌو. ومعناها الجمع بينَ الشَّيْئَيْنِ، وإدْخالُ الثّاني فيما دخلَ فيه الأوَّلُ من غير تقديم الأوَّلِ ولا تأخيرِ الثّاني، ولهذا قال (سيبَوَيْهِ)[5] : إنَّ قولَهُمْ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ

---

(١) – تكملة من (ع) و (مل).

(٢) – في (مل) زيادة : (ولا دلالة فيها على المبدوء به).

(٣) – في (ع) : (ولم) بزيادة الواو.

(٤) – في الأصل (وهي) بإقحام الواو.

(٥) – الكتاب : ١/٢١٨.

وعمْرٍو، إنَّ ذلك يقْتَضي مُروريْنِ؛ لأنَّهُ يحتَملُ أنَّهُ مرَّ بزيدٍ. وانقطعَ ثُمَّ مرَّ بعمرٍو بعد[1] ذلكَ. قال (أبوسعيدٍ) في الشَّرْحِ[2] : أَجْمَعَ النَّحْويونَ واللُّغَويّونَ[3] من البصْريّينَ والكوفيّين على أنَّ الواوَ لا توجبُ تقديمَ ما قُدِّمَ لَفْظُهُ[4] ولا تأْخيرَ ما أُخِّرَ لفظُهُ. / انتهى قوله. والدَّليلُ على صحَّةِ ذلك قوله تعالى : ﴿يا مَرْيَمُ اقْنُتي لِرَبِّكِ وَاسْجُدي وَارْكَعي مَعَ الرّاكِعينَ﴾[5] فقدَّمَ[6] السُّجودَ على الرُّكوعِ، والرُّكوع مقدَّمٌ على السُّجودِ. وقال تعالى : ﴿ادْخُلوا البابَ سُجَّداً وَقولوا حِطَّةٌ﴾[7] وقال في الأعرافِ : ﴿وَقولوا حِطَّةٌ وَادْخلوا البابَ سُجَّداً﴾[8] والدَّليلُ على ذلك أنَّكَ تقولُ: المالُ بَيْنَ زيدٍ وعَمْرٍو، وهذا جَمْعٌ لَهُما في الاستحقاقِ، واخْتصمَ زيدٌ وعمرٌو، والعلَّة فيه أنَّ الواو جُعِلَتْ في الاسمينِ المختلفينِ[9] بمنزلة الألف في الاسمين المتَّفقيْنِ، فإذا قُلْتَ : جاءَ الزَّيْدانِ والعُمَرانِ، لمْ يدلَّ على تقديم أحدِهما ولا تأخيرِهِ، فكذلك الواوُ بمثابة الألفِ. وحكى أصْحابُ (الشّافعيِّ)[10] عن (الفَرّاءِ) وَ(ثَعْلَبٍ)[11] أنَّها للتَّرْتيبِ، وبه يقولُ (الشّافعيُّ) ويَحْتَجُّ به في قوله تعالى :

63
[أ/٨١]

---

(١) – في الأصل : (وبعد) بإقحام الواو.

(٢) – شرح الكتاب للسيرافي : ج٢/الورقة : ١٥٠/(ب).

(٣) – في (ع) رُسِمَتْ (اللغيون)، وهو تحريف.

(٤) – (لَفْظُهُ) : ساقطة من (ع).

(٥) – آل عمران : (٤٣).

(٦) – في الأصل : (فقد)، وهو سهو، والتصويب من (ع).

(٧) – البقرة : (٥٨).

(٨) – الأعراف : (١٦١).

(٩) – في الأصل (المتخلفين)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(١٠) – في (ع) زيادة : (رضي الله عنه).

(١١) – ونسبة ذلك إلى الفراء فيها نظر، انظر شرح التسهيل لابن مالك رسالتي للدكتوراه ٢/٧٢٦.

﴿إذا قُمْتُمْ إلى الصَّلاةِ فَاغْسِلوا وُجوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إلى المَرافِقِ وَامْسَحوا بِرُؤوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إلى الكَعْبَيْنِ﴾(١) فيقولُ : إنَّ الواوَ رَتَّبَتِ الوَجْهَ على اليَدَيْنِ، واليدَيْنِ على الرؤُوسِ، والرؤوسَ على الأرْجُلِ. وقالَ(٢) : والدَّليلُ على ذلكَ أنَّ عبدَ بني الحَسْحاسِ أنْشَدَ عُمَرَ بنَ الخَطابِ :

٩٦ - عُمَيْرَةُ وَدِّعْ إنْ تَجَهَّزْتَ غادِيا

كَفى الشَّيْبُ وَالإسْلامُ لِلْمَرْءِ ناهِيا

فقال لهُ عُمَرُ(٣) : لَوْ قَدَّمْتَ الإسلامَ لأَجَزْتُكَ(٤)(٥). قال(٦) : وهذا يَدُلُّ على الاعتبارِ بالتَّرْتيبِ، وقال : ويَدُلُّ عليهِ أنَّ رسولَ اللَّهِ صلّى اللَّه عليهِ [وَسَلَّمَ](٧) سُئِلَ عن الصَّفا والمروَةَ، فقالوا : بأيِّهما نَبْدَأُ، فقال صلى اللَّهُ عليه [وسَلَّمَ](٨) : ابْدَأوا

---

(١) - المائدة : (٦). ضبطت (أَرْجُلِكُمْ) بكسر اللام في كلتا النسختين، وهي رواية أبي بكر عن عاصم وبها قرأ ابن كثير وحمزة وأبو عمرو. وقرأ باقي السبعة وحفص عن عاصم بفتح اللام. السبعة ٢٤٢ - ٢٤٣.

(٢) - في (ع) : (قال) بغير الواو.

٩٦ - البيت من الطويل. انظر ديوانه : ١٦، وسيبويه : ٢/٣٠٨، والكامل : ٢/٢٢٥ ومعاني الحروف للرماني : ٣٧، والإنصاف : ١/١٦٨، وابن يعيش : ٨/٩٣، والخزانة : ١/١٢٩، والمقاصد : ٣/٦٦٥. وعجزه في إعراب القرآن المنسوب للزجاج :٢/٦٦٩، والخصائص : ٢/٤٨٨، وابن يعيش : ٢/١١٥، ٧/٨٤، ١٤٨، ٨/٢٤، ١٣٨، وسر الصناعة : ١/١٥٧، وشرح الكافية الشافية : ٢/١٠٧٩، وأوضح المسالك : ٣/٢٥٣.

(٣) - (عمر) : ليست في (ع).

(٤) - في الأصل : (لأجزيك)، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

(٥) - انظر خبر عمر مع عبد بني الحسحاس في الكامل للمبرد : ٢/٢٢٥، والمحصول : ١/٥١٤.

(٦) - في الأصل : (قالوا) على أن أصحاب الشافعي هم الذين قالوا، وما أثبته من (ع) لأن الكلام قبله محكي عن الشافعي نفسه.

(٧) - زيادة من (ع).

(٨) - زيادة تقتضيها صيغة الصلاة على النبيّ صلى الله عليه وسلم. وفي (ع) : (قال : ابداوا ...)

بِما بَدَأَ اللَّهُ بِهِ(١)(٢).

والجوابُ عنْ ذلكَ أنَّ الإسْلامَ كانَ أهَمَّ في ذلك الوقْتِ؛ فلهذا قال له(٣) قَدِّمْهُ. وأمّا الصَّفا والمروةُ فَسُؤالُهُمْ عن ذلك يدُلُّ على أنَّهمْ [ما](٤) عَرَفوا أنَّ الواو للجمْعِ والتَّرْتيبِ [وَإِنْ](٤) وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ، ولا يمْتَنِعُ أنْ يَرِدَ الشَّرْعُ بشَيْءٍ مُخالفٍ لِلُّغَةِ. وكذلكَ منْ أَوْجَبَ التَّرْتيبَ في أَعْضاءِ الوُضوءِ، فإنَّما يوجبُهُ بدليلٍ شرعيٍّ لا باللُّغَةِ. وما حَكوهُ عن (الفَرّاءِ) وَ(ثَعْلَبٍ) فَغَيْرُ مَعْروفٍ فلا يصحُّ التَّعَلُّقُ به.

وأمّا الفاءُ فهي تَعْطِفُ ويكون الثّاني عَقيبَ الأوَّلِ بلا مُهْلَةٍ كقولِكَ : ضَرَبْتُ زيداً فبكى، وأَعْطَيْتُهُ / فَاسْتَغْنى، وهذا معنى قولِهِ : التَّفَرُّقُ على مُواصَلَةٍ؛ أي : أنَّكَ إذا قلْتَ : جاءَ زيدٌ فَعَمْرٌو، تُريدُ أنَّهُما افْترقا في المجيءِ، ولكنَّ الثّاني بعد الأوَّلِ(٥) بلا مُهْلَةٍ. فإن قيلَ : فقدْ قالَتِ العربُ : (مُطِرْنا ما بَيْنَ زُبالَةَ فالثَّعْلَبيَّةِ)(٦)

63 [٨١/ب]

---

(١) – أخرجه مسلم من حديث جابر بلفظ (نبدأ) انظر مسلم بشرح النووي : ٨/١٧٧، وكذلك أبو داود الطيالسي في مسنده انظر منحة المعبود : ١/٢١٦، وأبو داود : في سننه (المختصر : ٢/٣٩٠)، والنسائي : ٥/٢٣٩، ٥/٢٤١، والترمذي : ٣/٥٠٧ والدارقطني بلفظ (أبدأوا) : ٢/٢٥٤، والإلمام : ٢٨ الحديث رقم (٥٦). وابن الجارود في المنتقى : ٣٦٦ الحديث رقم (٤٦٩)، والطبراني في المعجم الصغير : ١/٦٩، وابن خزيمة في صحيحه : ٤/٢٣٠، وانظر ما كتبه الحافظ ابن حجر في تلخيص التحبير : ١/٢٥٠، والشيخ الألباني في كتابه حجة النبي صلى الله عليه وسلم : ٥٨ – ٥٩.

(٢) – انظر رأي الشافعي ومن وافقه من الفقهاء في الاستذكار : ١/١٨٥ وما بعدها.

(٣) – في (ع) : (قال : لو قدمه).

(٤) – تكملة.

(٥) – في الأصل : (بعد ذلك)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٦) – زُبالة : منزل بطريق مكة من الكوفة تقع بين واقصة والثعلبية، وهي قرية عامرة بها أسواق. الثعلبية : من منازل طريق مكة الكوفة، تقع بين الشقوق والخُزَيمية. انظر معجم البلدان (زبالة) : ٣/١٢٩، والثعلبية : ٢/٧٨، ومراصد الاطلاع : (زبالة) : ٢/٦٥٦، (الثعلبية) : ١/٢٩٦، واللسان (زبل) و(ثعلب). والقول في شرح الكافية للرضي : ٢/٣٦٥.

وبينهما مسافةٌ. قيل له : إنَّما يُريدون أنَّ المطرَ اتَّصَلَ بعضُهُ ببعضٍ حتّى عَمَّ هذه الأماكنَ كُلَّها. وكذلك إذا قُلتَ : سِرْتُ إلى الكوفةِ فالبصرةِ، تريدُ أنَّ السَّيْرَ لمْ يَنْقَطِعْ حَتّى دَخَلْتَ بِهِ(١) البصْرَةَ. والدَّليلُ على ما ذكرناه وقوعُها في جواب الشَّرْطِ، نحو قولِكَ : إنْ دَخَلْتِ الدّارَ فَأَنْتِ طالقٌ، لاخلافَ أنَّ الطَّلاقَ يقعُ عَقيبَ الدُّخولِ بلا مُهْلَةٍ ولا تَراخٍ؛ لأنَّ(٢) الجزاءَ يجبُ بالشَّرْطِ. فأمّا قوله تعالى : ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْناها فَجاءَها بَأْسُنا﴾(٣) فإنْ قال قائلٌ : فكيف يقعُ البأْسُ عَقيبَ الهلاكِ؟ فالجوابُ : أنَّ البَأْسَ وإنْ كان مُؤَخَّرًا في اللَّفْظِ فهوَ مقدَّمٌ في المعنى، كقول القائل : مَنْ يَظْهَرْ مِنْهُ الفِعْلُ المُحْكَمُ فَهُوَ عالِمٌ بِهِ، ومعلومٌ أنَّ الفعلَ لا يَظْهَرُ إلاّ بعد العلمِ. واللَّهُ أَعلمُ.

فأمّا (ثُمَّ) فإنَّها تُؤْذِنُ بأنَّ الثّاني بعد الأوَّلِ مع المهْلَةِ والتَّراخي واحْتَجَّ (أبو حَنيفَةَ) في إسْقاطِ وُجوب الموالاةِ في الوُضوءِ بما رُوِيَ عنِ النَّبيِّ صلّى اللَّهُ عليه [وَسَلَّمَ](٤) أنَّهُ قال : "لا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلاةَ امْرِئٍ حَتّى يَضَعَ الطَّهورَ مَواضِعَهُ، فَيَغْسِلَ وَجْهَهُ ثُمَّ يَدَيْهِ ثُمَّ يَمْسَحُ بِرَأْسِهِ ثُمَّ يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ(٥)". فقالَ : لَمّا وردَ ...

---

(١) – في الأصل و (ع) : (دخل)، والصواب ما أثبته.

(٢) – في الأصل : (ولان) بإقحام الواو، وفي (ع) : (وأن) وهو تحريف.

(٣) – الأعراف : (٤).

(٤) – زيادة من (ع).

(٥) – قال الحافظ ابن حجر : "لم أجده بهذا اللفظ، وقد سبق الرافعي إلى ذكره هكذا ابن السمعاني في الاصطلام، وقال النووي : إنه ضعيف غير معروف. وقال الدارمي : ليس بمعروف ولا يصح." ثم قال : "وفي روايةٍ لأبي داود والدارقطني : "لاتتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمر الله فيغسل وجهه ويديه إلى المرفقين ويمسح رأسه ورجليه إلى الكعبين." وهو على هذا فالسياق بـ (ثم) لا أصل له. وقد ذكره ابن حزم في المحلى بلفظ (ثم) وتعقبه ابن مفوز بأنه لا وجود لذلك في الروايات." تلخيص التحبير : ١/٥٩.

...[1] بِلَفْظِ (ثُمَّ) دَلَّ على أنَّ الموالاةَ ليسَ بِشَرْطٍ[2].

قال: "ومعنى (أَوْ) الشَّكُّ، تقولُ: قامَ زيدٌ أَوْ عمرٌو[3].

وتكونُ تخييراً، تقولُ: اضْرِبْ زيداً أَوْ عمْراً؛ أي: أَحَدَهُما.

وتكونُ للإباحةِ[4]، تقولُ: جالِسِ الحَسَنَ أَوْ ابنَ سيرينَ؛ أي: قدْ أَبَحْتُكَ مُجالسةَ هذا الضَّرْبِ من النّاسِ[5]. وأيْنَ وَقَعَتْ (أَوْ) فهيَ لأحدِ الشَّيْئَيْنِ.

ومعنى (لا) التَّحْقيقُ لِلأَوَّلِ والنَّفْيُ عن الثّاني، تقولُ: قامَ زيدٌ لا عَمْرٌو.

ومعنى (بَلْ) الإضْرابُ عَنِ الأوَّلِ والإثْباتُ للثّاني، تقولُ: قامَ[6] زيدٌ بَلْ عَمْرٌو."

---

(١) – في الأصل أشار الناسخ إلى سَقْطٍ وكتبه بالهامش، وهما كلمتان لم أستطع قراءتهما قراءة تربطهما بالكلام رُسِمَتا عَلى الشكل التالي في الأصل و (ج) (قدَّر نسحه). وليستا في (ع).

(٢) – ولو انصف الشارح لردَّ على قول أبي حنيفة هذا بما ردَّ به على الشافعي وأصحابه في ص٢٩٨ إذ قال: إن الأحكام الشرعية تؤخذ بدليل شرعي لا باللغة. ثم إن ورودَ الحديث بلفظ (ثم) لا يدل على عدم الموالاة في الوضوء وإنما يدل على الحضِّ على التأني في الوضوء وإسباغه ويدل على هذا صَدْرُ الحديثِ حيث قال صلى الله عليه وسلم: "لا يقبل الله صلاة امرئ حتى يضع الطهور مواضعه ..." ويدل عليه أيضًا الأحاديث التي وردت في الحضِّ على إسباغ الوضوء وإبلاغه. انظر رياض الصالحين باب فضل الوضوء ص٣٢٥ – ٣٢٧. ويقوي ما ذهبنا إليه وورود الحديث برواية: "لاتتم صلاة أحدكم حتى يسبغ ... الحديث" في رواية أبي داود والدارقطني انظر الحاشية رقم (٥) من الصفحة السابقة.

(٣) – في (ع): (وعمرو): بالواو وهو خطأ.

(٤) – في (ع): (إباحةً).

(٥) – في (مل) زيادة: (وكل سمكًا أو تمرًا؛ أي أنت مخير بين ذينك).

(٦) – في الأصل: (ما قام ...) بإقحام (ما).

64
[٨٢/أ] اعلم أنَّ قولَ القائلِ : قامَ زيدٌ أوْ عمرٌو، إنَّما يَقْصدُ أنَّ / أحَدَهُما قامَ بِغَيْرِ عَيْنِه لِما عَرَضَ لهُ من الشَّكِّ في قيامِه. هذا هو الظّاهرُ من كلامه، وقدْ يجوزُ أنْ يكونَ المتكلِّمُ غيرَ شاكٍّ في قيامِه ولكنَّهُ أبْهَمَ الأمْرَ في ذلكَ على المخاطبينَ لحالِ المصْلَحَةِ(١) لَهُمْ في ذلك، أوْ لأمْرٍ نَحا(٢) نَحوَهُ، كما يَقولُ الإنْسانُ : كَلَّمْتُ أحدَ الرَّجُلَيْنِ، واخْتَرْتُ(٣) أحدَ الأمْرَيْنِ. فَمِمّا جاءَ مُبْهَمًا في القُرآنِ قوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْناهُ إلى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزيدونَ ﴾(٤)، وقوله تعالى : ﴿ فَكانَ قابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنى ﴾(٥)، وقوله تعالى : ﴿ وَما أَمْرُ السّاعَةِ إلاّ كَلَمْحِ البَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ ﴾(٦)، وقوله تعالى : ﴿ فَهِيَ كَالحِجارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾(٧).

فإن قال قائلٌ : كيف وقع هذا الإبهامُ من القديم جَلَّتْ عظْمَتُهُ على خَلْقِه؛ إذْ كان قصْدُهُ بِمُخاطَبَتِهِمْ البيانَ والإفْهامَ(٨)، لإقامة الحُجَّة عليهِمْ؟ قيل له : يجوز أن يكونَ أبْهَمَ عليهِمْ؛ لِيُعْلِمَهُمْ(٩) بِعَجْزِهِمْ عن حقائقِ الأشْياءِ وأنَّهُمْ لا يَصِلون إلى عِلْمِ ذلكَ.

وقد قالَ قومٌ : إنَّ (أوْ) في هذه المواضِعِ بمعْنى الواوِ فِراراً منْ إدْخالِ الشَّكِّ أوِ الإبهامِ في كلامِ القديمِ.

---

(١) – في الأصل : (المصلة)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٢) – في (ع) : (نحونا).

(٣) – في الأصل : (أخرت)، وما أثبته من (ع).

(٤) – الصافات : (١٤٧).

(٥) – النجم : (٩)، وفي (ع) (كقاب) وهو خطأ.

(٦) – النحل : (٧٧).

(٧) – البقرة : (٧٤).

(٨) – في الأصل (الإبهام)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٩) – في الأصل : (لِعِلْمِهِ) وفي (ع) : (لِعِلْمِهِمْ)، وكلاهما تحريف.

ذكرَ ابنُ عيسى[1] في شَرْحِ الجَرْميِّ أنَّ (أَوْ) يكون بمعنى الواوِ مُشْرِكَةً للثّاني مع الأوَّلِ في إعْرابه ومعناهُ، وأنشَدَ عليه[2] :

٩٧ – وَكانَ سِيّانِ أَلاّ يَسْرَحوا نَعَمًا

أَوْ يَسْرَحوهُ بِها وَاغْبَرَّتِ السّوحُ

يريدُ : ويَسْرَحوهُ؛ لأنَّ (سِيَّيْنِ)[3] لا يكونُ لأحد اثنينِ لكنْ لهما جميعًا. انتهى قوله. وعليه تأوَّلوا قولَهُ تعالى : ﴿وَلا عَلى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلوا مِنْ بُيوتِكُمْ أَوْ بُيوتِ آبائِكُمْ أَوْ بُيوتِ أُمَّهاتِكُمْ﴾[4] إلى آخر الآية. يريدُ – واللَّهُ أعلمُ – وبيوتِ آبائِكُمْ وبُيوتِ أُمَّهاتِكُمْ. وقال (جريرُ) :

٩٨ – نالَ الخِلافَةَ أَوْ كانَتْ لَهُ قَدَرًا

كَما أَتى رَبَّهُ مُوسى عَلى قَدَرِ

معناه : وكانتْ له قدَرًا. وقال تَوْبَةُ بنُ الحُمَيِّرِ :

---

(١) – هو أبو الحسن علي بن عيسى الرماني.

(٢) – هو أبو ذؤيب الهذلي.

٩٧ – البيت من البسيط.

انظر ديوان الهذليين : ١/١٠٦، وشرحه : ١/١٢٢ والرواية فيه :

وقال ما شيهم سيّانِ سَيْرُكُمُ أَوْ أَنْ تُقيموابِهِ واغبرت السوح

وانظر الإيضاح : ١/٢٨٥، والخصائص : ١/٣٤٨، ٢/٤٦٥، والأمالي الشجرية : ١/٦١، وابن يعيش: ٢/٨٦، ٨/٩١، والمغني : ٦٥، والخزانة : ٢/٣٤٢، ٤/٤٢٥.

النعم : المال الراعية. والسوح جمع ساحة.

(٣) – في (ع) : (سيان) مرفوع على الحكاية.

(٤) – النور : (٦١).

٩٨ – البيت من البسيط. من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز. وهو في ديوانه : ٢١١، وانظر الأمالي الشجرية : ٢/٣١٧، والبحر المحيط : ٦/٢٤٣، والمغني : ٦٥، والمقاصد : ٢/٤٨٥، ٤/١٤٥.

وصدره في الهمع : ٢/١٤٣، وعجزه في أوضح المسالك : ٢/١٢٤. ويروى البيت : (جاء الخلافة ...)

٩٩ – وَقَدْ زَعَمَتْ لَيْلى بِأَنّي فاجِرٌ لِنَفْسي تُقاها أَوْ عَلَيْها فُجورُها

معناه : وعليْها فجورُها. وقال قومٌ[١] : إنَّ (أَوْ) تكون بمعنى (بَلْ)، واحْتَجوا بقول الشّاعرِ ذو[٢] الرُّمَّةِ :

١٠٠ – بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ في رَوْنَقِ الضُّحى

وَصورَتِها أَوْ أَنْتِ في العَيْنِ أَمْلَحُ

معناه : بَلْ أَنْتِ. واحْتَجّوا بِالرِّوايةِ عن عبد اللَّهِ بن عباسٍ في قوله تعالى : ﴿إلى مِائَةِ أَلْفٍ / أَوْ يَزيدونَ﴾[٣] قال : كانوا مِائَةَ أَلْفٍ وَبِضْعَةً[٤] وأَرْبَعينَ ألفًا[٥]. [٨٢/ب] 64

فأمّا دخولُها للتَّخْييرِ فنحو قولكَ : كُلْ سَمكًا أَوْ لَبَنًا، واضْرِبْ زيدًا أَوْ عَمْرًا، وخُذْ دِرْهَمًا أَوْ دينارًا، فَلَهُ أنْ يفعلَ واحدًا منْ ذلكَ وليسَ لهُ أنْ يجْمَعَ بينهما. ووجْهُ ذلك أنْ يُعْلَمَ أنَّ المأمورَ ما كان له أنْ يفعلَ واحدًا [من الاثنين بل كانا[٦] محْظورَيْنِ عليهِ فلمّا أمرَهُ كانَ له أنْ يفعلَ واحدًا][٧] دون الآخَرِ، فبَقيَ الآخَرُ

---

٩٩ – البيت من الطويل. وهو في ديوانه : ٣٧، وانظر أمالي القالي : ١/٨٨،وأمالي ابن الشجري :٢/٣١٧، والتبصرة : ١/١٣٢، والمغني : ٦٥. وعجزه في الهمع : ٢/١٣٤.

(١) – انظر معاني القرآن للفراء : ٢/٣٩٣، والمغني : ٦٧، والإنصاف المسألة رقم : (٦٧) ٢/٤٧٨.

(٢) – كذا في الأصل و (ع).

١٠٠ – لم أقف على البيت في نسخة الديوان التي بين يدي. وذكر ابن جنّي في المحتسب أنه لم يعثر على البيت في ديوانه. وهو من شواهد الفراء في معاني القرآن : ١/٧٢، والخصائص : ٢/٤٥٨، والمحتسب : ١/٩٩، والإنصاف : ٢/٤٧٨، والخزانة : ٤/٤٢٣. وقرن الشمس : أول شعاعها. رونق الضحى : أي أولها.

(٣) – الصافات : (١٤٧).

(٤) – في (ع) : (وبضعةٍ) بالجر، وهو خطأ.

(٥) – انظر البحر المحيط : ٧/٣٧٦.

(٦) – في (ع) : (كان) وهو تحريف. والصحيح ما أثبته.

(٧) – تكملة من (ع).

على حظْرِه، فلهُ أنْ يأخُذَ واحداً منهما، وليس له أنْ يجمع بينهما. ومن التَّخْيير قوله تعالى : ﴿ فَكَفارَتُهُ إِطْعامُ عَشْرَةِ مَساكِينَ مِنْ أَوْسَطِ ما تُطْعِمونَ أَهْليكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ ﴾[1]؛ لأنَّهُ إذا فعلَ واحداً فقدْ كفَّرَ.

فأمّا دُخولُها للإباحَةِ فإنَّما تقعُ بين أفعالٍ مباحةٍ، فلكَ أنْ تفعلَ أحدَهما، ولك أنْ تجْمَعَ بينها، نحو قولِكَ : تَعَلَّمِ الفِقْهَ أوِ النَّحْوَ، وجالِسِ العالِمَ أوِ الزّاهِدَ، فإنْ تعَلَّمْتَ الفقْهَ والنَّحْوَ وجالَسْتَ العالِمَ والزّاهدَ كان أَفْضَلَ، وإنْ تعلَّمْتَ أحدَ العِلْمَينِ وجالَسْتَ أحَدَ الرَّجُلَيْنِ جازَ؛ لأنَّ في فعل الكُلِّ والبعضِ ثواباً[2] وجمالاً والجمْعُ[3] أَفْضَلُ. وعليه حُمِلَ قوله تعالى في بعض التَّأْويلاتِ[4] ﴿ لَيْسَ عَلى الأَعْمى حَرَجٌ وَلا عَلى الأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلا عَلى المَريضِ حَرَجٌ وَلا عَلى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلوا مِنْ بُيوتِكُمْ أَوْ بُيوتِ آبائِكُمْ ﴾[5] إلى آخر الآية أنَّ (أَوْ) للإباحَةِ.

وحَكى (أبو سعيدٍ [السّيرافيُّ])[6] في شرحِ الكتابِ[7] قالَ : حدَّثَني بَعْضُ أصحابِنا أنَّ (المُزَنيَّ) صاحِبَ[8] (الشّافعيِّ)[9] سُئِلَ عَمَّنْ حَلَفَ فقال : واللَّه لا كَلَّمْتُ[10] أَحداً إلاّ كوفيًّا أوْ بصْريًّا. فكلَّمَ كوفيًّا وبصْريًّا. فقال : ما أَراهُ إلاّ

---

(١) – المائدة : (٨٩).

(٢) – في الأصل : (ثوبًا)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٣) – في الأصل : (الجميع)، وما أثبته من (ع).

(٤) – في (ع) : (الروايات). وفي الأصل رُسِمَتْ (التأويلاة).

(٥) – النور : (٦١) في (ع) اقتصر بالشاهد على قوله تعالى : (أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم).

(٦) – زيادة من (ع).

(٧) – شرح الكتاب للسيرافي : ج٤ / الورقة : ٦٢ / (آ – ب).

(٨) – في الأصل ضبطت (صاحبُ) رفعًا وهو خطأ، والتصويب من (ع).

(٩) – في (ع) زيادة : (رضي الله عنه).

(١٠) – في الأصل (ما كلمت)، وهو وَهْمٌ، والتصويب من (ع).

حانثًا. فَأُنْهِيَ ذلكَ إلى بعضِ[1] أصحابِ (أبي حنيفة) المقيمين بمصرَ فقال[2]: أَخْطَأَ (المُزَنيُّ)، وخالفَ الكتابَ والسُّنَّةَ. أمّا الكتابُ فقولُهُ تعالى: ﴿وَعَلى الَّذينَ هادوا حَرَّمْنا كُلَّ ذي ظُفُرٍ﴾ إلى قوله: ﴿أَوِ الحَوايا أَوْ ما اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ﴾[3] وكُلُّ ذلك كان مُباحًا خارجًا بالاستِثْناءِ عن التَّحْريمِ. وأمّا السُّنَّةُ فقولُ النَّبيِّ صلّى اللَّهُ عليه [وَسَلَّمَ][4]: "لَقَدْ هَمَمْتُ أَلاَّ أَتَّهِبَ[5] إلاّ مِنْ قُرَشيٍّ أَوْ ثَقَفيٍّ"[6] / والمفهوم من ذلك أنَّ القُرَشيَّ والثَّقَفيَّ فيه سواءٌ. فَرجعَ (المُزَنيُّ) إلى قوله. 65 [٨٣/أ]

فأمّا (لا) فإنَّها تُخْرِجُ الثّاني عمّا وجَبَ للأَوَّلِ. ولا يكون العَطْفُ بها إلاّ في الإيجاب، ولا يجوزُ العَطْفُ بها في النَّفْيِ؛ لأنَّكَ إنَّما تَنْفي بها ما وجبَ فإذا لَمْ توجِبْ شيئًا لَمْ يَصِحَّ نفْيُهُ، تقولُ من ذلك: قامَ زيدٌ لا عمْرٌو، ولقيتُ زيدًا لا عمرًا، ومررتُ بزيدٍ لا عمرٍو، فتُشْرِكُ الثّاني في إعراب الأوَّلِ دون المعنى؛ لأنَّ الأوَّلَ موجَبٌ، والثّاني مَنْفيٌّ.

فإنْ قيلَ: فقدْ قالوا: لَمْ يَقُمْ زيدٌ وَلا عَمْرٌو، فجاءتْ (لا) في النَّفْيِ. قيلَ له: الواوُ هي العاطفةُ وَ(لا) مُؤَكِّدَةٌ للنَّفْيِ غيرِ عاطِفةٍ، وقدْ مضى أنَّهُ لايجوزُ دُخولُ

---

(١) – (بعض): ليست في (ع).

(٢) – في (ع): (فقالوا).

(٣) – الأنعام: (١٤٦).

(٤) – زيادة من (ع).

(٥) – في الأصل (تهب)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٦) – أخرجه الإمام أحمد في مسنده من حديث ابن عباس بلفظ: "لقد هممت ألا أتهب هبة إلاّ من قرشيّ أو أنصاريّ أو ثقفيّ" ٤/٢٤٠ الحديث رقم (٢٦٨٧)، وأخرجه أبو داود في سننه (عون المعبود: ٣/٣١٤) بلفظ قريب من هذا، وأخرجه ابن حبان في صحيحه انظر موارد الظمآن: ٢٧٩ الحديث رقم (١١٤٥). وانظر تلخيص التحبير: ٣/٧٢ الحديث رقم (١٣٢٧)، وصحيح الجامع الصغير: ٥/٣٣ الحديث رقم (٥٠٢٢).

حَرْفِ عَطْفٍ على حرف عطْفٍ.

وأمّا (بَلْ) فقال : هي للإضْرابِ[1] عن الأوَّلِ والإثباتِ للثّاني. وهذا المعنى هو المتداولُ بين النَّحْويّينَ، وذكرَه (ابنُ السَّرّاجِ) في باب حُروفِ العطْفِ[2]. وقومٌ[3] يُنْكِرون ذلك، ويقولون : إنَّها يُعْطَفُ بها في كتاب اللَّهِ تعالى، ولا يجوزُ أنْ يقال : إنَّ اللَّهَ تعالى أَضْرَبَ عَنْ شَيْءٍ.

وقالوا : الصَّحيحُ أنْ يُقالَ : هِيَ لِترْكِ شيْءٍ من الكلامِ وأخْذٍ في غيره. وذكرَ هذه العبارة (ابنُ السَّرّاجِ) في آخرِ كتاب الأصولِ في باب حُروفِ المعاني. ومنهم من يقولُ : هي للانْتِقالِ منْ قِصَّةٍ إلى قِصَّةٍ.

وهي تَعْطِفُ في الإيجاب والنَّفْيِ وما بعدها على كلِّ حالٍ مُثْبَتٌ وما قبلها مَتْروكٌ، تقولُ : قامَ زيدٌ بلْ عمْرٌو، ورأيتُ زيداً بلْ عمْرًا، ومررتُ بزيدٍ بَلْ عمرٍو. وتقولُ في النَّفْيِ : ما قامَ زيدٌ بلْ عمرٌو، وما رأيتُ زيداً بَلْ عمرًا، وما مرَرتُ بزيدٍ بَلْ عمرٍو.

قال : "ومعنى (لكنْ) : الاسْتدْراكُ، تقولُ : ما قامَ زيدٌ لكنْ عمرٌو، وما رأيْتُ أخاكَ لكنْ جَعْفراً. إلاّ أنَّها لا تُسْتَعْمَلُ[4] في العطف إلاّ بَعْدَ النَّفْيِ، ولوْ قلتَ : قامَ زيدٌ لكنْ جَعْفَرٌ، لَمْ يجُزْ. فإنْ جاءَتْ بعد الواجبِ لَزِمَ[5] أنْ تكون بعدها الجملةُ، تقولُ : قامَ زيدٌ لكنْ جَعْفَرٌ لَمْ يَقُمْ، ومررتُ بمحمَّدٍ لكنْ جَعْفَرٌ لَمْ أَمْرُرْ بِهِ."

---

(١) – في (ع) : (... بل للإضراب).

(٢) – لم أقف على كلام ابن السراج في جزأي الأصول المطبوعين.

(٣) – انظر معاني الحروف للرماني : ٩٤.

(٤) – في الأصل و (ع) : (تعمل) وهو تصحيف، والتصويب من (مل).

(٥) – في (ع) : (جاز) وهو وَهْمٌ لقول المؤلف قبل ذلك : "ولو قلت : قام زيد لكن جعفر لم يجز" وفي (مل) : (وجب).

اعلم أنَّ (لكِنَّ) معناها الاستِدْراكُ[1] وقد مضى ذكرُها في بابِ (إنَّ) وأخواتها. وهي مع ذلك حرفُ عطْفٍ، فإذا أُدْخِلَتْ[2] عليها الواوُ كانتِ الواوُ هي
65
[٨٢/ب] العاطفةُ / وَخَلُصَتْ (لكِنْ) للاسْتِدْراكِ، لامْتِناعِ دُخولِ حرْفِ عطْفٍ على حرفِ عطف. وإنَّما[3] يقع العطفُ بها في النَّفيِ دون الإيجابِ؛ لأنَّكَ إنَّما تسْتَدْرِكُ شيْئًا نَفَيْتَهُ، فأمّا ما أَوْجَبْتَهُ فلا يحتاجُ إلى الاسْتِدْراكِ. فإنْ وَقَعَتْ في الموجَبِ وقَعَ بعدها الجملةُ ويكون ما بعدها مُخالفًا لما قبلها، تقولُ: رأيْتُ عَمْرًا لكِنْ زيدًا[4] لَمْ أَرَهُ، وجاءَني محمَّدٌ[5] لكِنْ زيدٌ لَمْ يجِئْ، ومرَرْتُ بخالدٍ لكنْ بَكْرٌ[6] لَمْ أَمْرُرْ بِهِ. وإعرابُ ما بعدها إذا كان مفردًا كإعرابِ ما قبلَها مادامتْ خَفيفةً[7] فإنْ شَدَّدْتَ نَصَبْتَ على ما مضى في بابها.

قال: "ومعنى (أَمْ): الاستِفْهامُ. ولَها فيه موْضِعان: أحدهما: أنْ تقَعَ مُعادِلةً[8] لِهَمْزةِ الاستِفْهامِ على معنى (أيْ). والآخرُ أنْ تَقَعَ مُنْقَطِعَةً على معنى (بَلْ). الأوَّلُ[9] نحوُ قولِكَ: أَزَيْدٌ عندَكَ أَمْ عَمْرٌو؟ معناهُ: أيُّهُما عِنْدَكَ، وأزيْدًا رأَيْتَ أَمْ عمْرًا؟ معناه: أيَّهُما رأيتَ.

---

(١) – في الأصل: (للاستدارك)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٢) – في (ع): (... دَخَلَتْ عليها الواوُ).

(٣) – في الأصل: (ولذا) وهو وَهْمٌ، والتصويب من (ع).

(٤) – كذا في الأصل و (ع): (زيدًا) بالنصب، والأفضل (زيدٌ)، لأن النصب وإن كان يصح على الاشتغال، إلاّ أنه مُوهِمٌ هنا فقد يظن القارئ أنها عاطفة.

(٥) – في الأصل (محمدًا) بالنصب، وهو خطأ، والتصويب من (ع).

(٦) – في الأصل (بكرٍ) بالجر، وهو خطأ، والتصويب من (ع).

(٧) – هذا في حال كونها عاطفة.

(٨) – في (مل): (معادلة متصلة).

(٩) – في (مل): (مثال الأول منهما).

الثّاني[1] نحو قولكَ : هَلْ زيدٌ عندَكَ أَمْ عمْرٌو؟ معناه : بَلْ أَعندَكَ[2] عَمْرٌو؟ تَرَكْتَ السُّؤالَ الأَوَّلَ وأَخَذْتَ في السُّؤالِ الثّاني[3]. وقد تقعُ في هذا الوجهِ بعدَ الخبرِ، تقولُ : قامَ زيدٌ أَمْ قعدَ عَمْرٌو معناه : بَلْ أَقَعَدَ[4] عَمْرٌو؟ ومِثْلُها منْ كلامِهِمْ : إِنَّها لإِبلٌ أَمْ شاءٌ[5]، مضى صَدْرُ كلامِهِ على اليقينِ ثُمَّ أَدْرَكَهُ الشَّكُّ فاسْتَثْبَتَ فيما بعدُ فقالَ : أَمْ شاءٌ. إلاّ أنَّ ما بعد (بَلْ) مُتَحَقِّقٌ، وما بعدَ (أَمْ) مَشْكوكٌ فيه مسْؤولٌ عنهُ، قال عَلْقَمةُ بنُ عَبْدَةَ :

١٠١- هَلْ ما عَلِمْتَ وَما اسْتَوْدَعْتَ مَكْتومُ أَمْ حَبْلُها إِذْ نَأَتْكَ اليَـوْمَ مَصْرومُ

أَمْ هَلْ كَبيرٌ بَكى لَمْ يَقْضِ عَبْرَتَهُ[6] إِثْرَ الأَحِبَّةِ يَوْمَ البَـيْنِ مَشْكُومُ ."

اعلم أنَّ (أَمْ) حرفُ عطْفٍ يُشْرِكُ الثّاني في إِعراب الأوَّلِ على ما مضى، ولا

---

(١) – في (مل) : (مثال الثاني).

(٢) – في الأصل و (ع) : (بل عندك) بغير همزة الاستفهام، والهمزة زيادة من (مل).

(٣) – في (مل) : (تركت السؤال عن الأول وأخذت في الثاني).

(٤) – في الأصل و (ع) : (بل قعد) بغير همزة الاستفهام، والهمزة زيادة من (مل).

(٥) – القول في سيبويه : ١/٤٨٤، والمحتسب : ١/٩٩، والتبصرة : ١/١٣٥، وشرح الكافية للرضي : ٢/٣٧٤، وشرح الكافية لملا جامي : ٤٠٨، والمغني : ٦٦، والخزانة : ٤/٥١٦، وابن يعيش : ٨/٩٧، والأشموني : ٣/١٠٤، والهمع : ٢/١٣٣، وشرح الكافية الشافية : ٣/٢١٩.

١٠١ – البيتان من البسيط. وهما في ديوانه : ٥٠، وسيبويه : ١/٤٨٧، والمقتضب : ٣/٢٩٠، والمفضليات : ٣٩٧، وشرحها للتبريزي : ٣/١٣٢٤، والخزانة : ٤/٥١٩، والهمع : ٢/١٣٣، والأول في المحتسب : ٢/٢٩١، وأمالي ابن الشجري : ٢/٣٣٤، والثاني في الاشتقاق : ١٤٠، والتبصرة : ١/٤٦٨، وابن يعيش : ٤/١٨، ٨/١٥٣، وصدره في الهمع : ٢/٧٧. المشكوم : المثاب المجزى.

(٦) – في الأصل : (لم تَقْضِ عَبْرَتُهُ) وهو خطأ، والتصويب من (ع).

يكونُ الكلامُ بها قَطُّ إلاّ اسْتِفْهامًا، سواءٌ وَقَعَتْ بعد أَلِفِ الاسْتِفْهامِ أَمْ بعدَ الخبرِ. فإذا وَقَعَتْ بَعْدَ الاسْتِفْهامِ كانَ معناها على تقدير (أَيُّهما) أَوْ[1] (أَيُّهمْ)، ويُسَمّى هذا الموضعُ التَّسْوِيَةَ والمعادَلَةَ. وإنَّما يكونُ هذا الكلامُ مِمَّنْ قدْ عَرَفَ / وُقوعَ أَحدِ الأَمْرينِ ولا يَعْرِفُهُ بعيْنِهِ فهُوَ يسْتَخْبِرُ مِنَ المسْؤُولِ ويستدعي تعيينَ ما أشْكَلَ عليه؛ لأنَّ في ظنِّه أنَّ المخاطَبَ عندهُ عِلْمُ أحَدِهما فيقولُ: أَزيدٌ عندَكَ أمْ عَمْرٌو، أَلَقيتَ زيداً أمْ عمْرًا، وعلى هذا يأتي جميعُهُ. فَـ(أَمْ) تقعُ مُعادِلَةً للهَمْزَةِ، أَوْ مُسَوِّيَةً[2] في الاسْتِخْبارِ بين زيدٍ وعمْرٍو، والأحسَنُ في هذا الباب أنْ يكون الاسمُ هو الَّذي يلي الهمزة، نحو قولكَ: أَزيدٌ عندَكَ أمْ عمْرٌو، ولو قلْتَ: أَعندَكَ زيدٌ أَمْ عمْرٌو لكان جائزًا، ولكِنْ ليس بمنزلةِ: أَزَيدٌ عندَكَ أمْ عمْرٌو؛ لأنَّ الاسمَ إذا وَلِيَ الهمزةَ صارَ بمنْزِلَةِ قولكَ: أَمْ عمْرٌو، فكَما وَلِيَ الاسمُ الثّاني لِـ(أَمْ) كذلكَ ينْبَغي أنْ يلِيَ الاسمُ الأوَّلُ للهمزةِ؛ لأنَّ (عندَ) ليس بمنزلةِ (عَمْرٍو). فإن قال قائلٌ: فإذا كُنْتَ تُقَدِّرُ (أَمْ) على (أَيُّهما)، فَهَلاّ[3] وَقَعَ الاسْتِخْبارُ بِـ(أَيُّهما)، وتركْتَ الهمزةَ وَ(أَمْ)؛ لأنَّ في ذلك طولاً؟

66
[٨٤/أ]

قيل لهُ: لا يَمْتَنِعُ أنْ يكون للمعنى الواحدِ عِبارَتانِ إحْداهُما: مُخْتَصرَةٌ. والأخرى: تامَّةٌ. فيُؤْتى[4] في موضعٍ بالمخْتَصَرِ، وفي موضعٍ بالتّامِّ، وذلك عادَةُ العرَبِ على حسَبِ قَصْدِها مِنَ الإيجازِ والإسْهابِ.

---

(١) - في (ع): (وأيهم) بالواو.

(٢) - في الأصل: (ومستوية)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٣) - في الأصل: (فهذا)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٤) - في (ع): (فتأتي).

وقد تقعُ (أَمْ) أيضًا بعد الهمزة وتقعُ بعدها الجُمَلُ، وإذا كان كذلكَ فإنَّها تكونُ مُنْقَطِعَةً، مثالُ ذلك قولُكَ : أَزَيْدٌ عِندَكَ أمْ عمْرٌو خارِجٌ، سألَ عن زيدٍ ثُمَّ تركَ ذلكَ وسألَ عنْ خُروجِ عَمْرٍو، فـ (أَمْ) في هذا الموضعِ وإنْ كانتْ واقعَةً بعد الهمزة فهي مُنْقَطِعَةٌ.

الثّاني مِنْ قِسْمَي (أَمْ) : أنْ تقعَ بعدَ الخبرِ وتُسَمّى مُنْقَطِعَةً، ومنْزِلَتُها مَنْزِلَةُ الهَمْزَةِ إذا اتَّصَلَتْ بِكلامٍ قبلَها إلاّ أنَّ (أَمْ) فيها عَطْفٌ والهمزةُ لا تكونُ إلاّ للابْتداءِ. فإذا وقعتْ منقطعَةً ممّا قبلها عطَفْتَ جُمْلَةً على جُمْلَةٍ، وفي حال وُقوعِها بعد الألف عَطَفْتَ مُفرَدًا على مفْرَدٍ لاسْتِواءِ معنَيَيْهِما. والمُنْقَطِعَةُ لاخْتلافِ المعنى عطَفْتَ جُمْلَةً على جملةٍ، ألا ترى أنَّكَ إذا قلتَ : إنَّها لإبِلٌ أمْ شاءٌ[1] فالتَّقْديرُ : بَلْ[2] هي شاءٌ، فَحَذَفْتَ المبتدأ للدَّلالَةِ عليه، وهذا قولُ من رأي أَشْخاصًا فظَنَّها إبِلاً فأخْبرَ عنها، فقال : إنَّها لإبلٌ[3]، ثمَّ تحقَّقَ وعَلِمَ أنَّها ليس بإبِلٍ، فقال : أَمْ شاءٌ[4] تاركًا للْكلامِ / الأوَّلِ ومبتدئًا السُّؤالَ[5] عنها. وقولُ [٨٤/ب] 66
النَّحْويّينَ : إنَّ (أَمْ) هاهُنا بمنزلَةِ (بَلْ) إنَّما يُريدونَ به أنَّ الكلامَ صارَ مُبْتَدَأً بِهِ، ولا يَعْنونَ أنَّهُ يَقينٌ كما يكون الكلام بعد (بَلْ) في الخَبَرِ؛ لأنَّهُ يكونُ في الخبرِ معَ (بَلْ) للإضْرابِ عن الأوَّلِ وتَحْقيق الثّاني وليس كذلك هاهُنا، وإنّما يقْصِدونَ الابْتِداءَ على ما بَيَّنْتُ لكَ.

---

(١) – في الأصل : (شاة)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٢) – في الأصل : (بلى)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٣) – في الأصل ضبطت (لإبلٍ) مجرورة، وهو خطأ، والتصويب من (ع).

(٤) – في الأصل : (شاة)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٥) – في الأصل و(ع) : (عن السؤال ...) بإقحام (عن).

فإن قال قائلٌ : فَلِمَ جَعَلْتَ : (أَمْ) بعدَ (هَلْ) مُنْقَطِعَةً وقدَّرتَها بـ (بَلْ)؟ وهَلاَّ جَعَلْتَها بمنزِلَتِها مع الهمزةِ؛ لأنَّ الهمزة اسْتِفْهامٌ وَ(هَلْ) استِفهامٌ. قيل لهُ : لَيْسَتْ (هَلْ) بمنزلةِ الهمزة ؛ لأنَّ (هَلْ) لا تكونُ تقريراً ولا توْبيخًا، ألا ترى أنَّكَ لو قلتَ: هَلْ تضْرِبْ زيداً؟ لَمْ يجُزْ أن تدَّعيَ وُقوعَ الضَّرْبِ به، ولا توبيخَهُ عليه وتقريرَهُ به، كما تقولُ : أَتَضْرِبْ زيداً وهوَ أخوكَ؟ تُوَبِّخُهُ على ذلك، فلَمّا لَمْ تَقَعْ (هَلْ) موقع الهمزة لمْ تُنَزَّلْ منزِلَتَها، فصارَ ما بعد (هَلْ) مُنْقَطِعًا، وما بعد الهمزةِ متَّصِلاً.

وقدْ تقَعُ (أَمْ) بعد الخبرِ ولا تكونُ بمعنى (بَلْ)، وإنَّما[1] تكونُ على تقديرِ الهمزةِ، نحو قوله تعالى : ﴿أَم اتَّخَذَ مِمّا يَخْلُقُ بَناتٍ وَأَصْفاكُمْ بِالبَنينَ﴾[2] ولا يجوزُ أنْ تقدِّرَها بمعنى (بَلْ)؛ لأنَّه يكون إِخْباراً عن اتْخاذِهِ البَناتِ تعالى عن ذلك، وإنَّما تُقَدِّرُها على تقدير الهمزةِ، ويكون الكلامُ على الإِنْكار عليهِمْ والرَّد لِما قالوهُ من اتِّخاذِ اللَّهِ سُبْحانَهُ البَناتِ؛ لأنَّ همزة الاستِفْهامِ تكون للتَّقْريرِ[3]، نحو قوله تعالى : ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾[4] وقوله تعالى : ﴿أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ الَّذينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾[5]. وتدخُلُ أيضًا للإِنْكارِ، نحو قولِهِمْ[6] : أَمُقيمًا وَالنّاسُ راحِلونَ[7]. وتقعُ للرَّدِّ على ما ذكرتُ، ومنْ ذلك قولُهُ تعالى : ﴿الم * تَنْزيلُ الكِتابِ لا رَيْبَ فيهِ مِنْ رَبِّ العالَمينَ * أَمْ يَقولونَ افْتَراهُ﴾[8] التَّقْديرُ – واللَّهُ أعلمُ – : أَيَقولون

---

(١) – من (ع)، في الأصل : (فإنما).

(٢) – الزخرف : (١٦).

(٣) – في الأصل و (ع) : (للتقدير)، وهو تحريف.

(٤) – الانشراح : (١).

(٥) – التوبة : (٧٠).

(٦) – في (ع) : (نحو قول العرب).

(٧) – القول في التبصرة : ١/٤٧٣، والرواية فيها (أمقيمًا وقد سار الركب).

(٨) – السجدة : (١)، (٢)، (٣).

افْتراهُ، رادًّا عليهِمْ هذا القولَ، ولوْ كانتْ بمعنى (بَلْ) لكانَ إِخْبارًا عنْ قولِهِمْ (افْتَراهُ)[1] حَسْبٌ. فهذا بيانُ ما بَيْنَ (أَمْ) وبَيْنَ (بَلْ).

قال: "ومعنى (إِمّا) كَمَعْنى (أَوْ) في الخبرِ [والشَّكِّ][2] والإباحَةِ والتَّخْييرِ تقولُ: قامَ إِمّا زيدٌ وإِمّا عمرٌو، وكُلْ إِمّا تَمْرًا وإِمّا سَمَكًا، إِلاّ أَنَّها أَقْعَدُ في لَفْظِ الشَّكِّ منْ (أَوْ) ألا تراك تبْتَدِئُ بها شاكًّا، فتقولُ: قامَ إِمّا زيدٌ وإِمّا عمرٌو، و(أَوْ) يمْضي صَدْرُ كلامِكَ على لفظِ / اليقينِ ثُمَّ يأتي (أَوْ) فيما بعدُ، فيعودُ الشَّكُّ ساريًا منْ آخرِ كلامِكَ إِلى أَوَّلِهِ."

67
[أ/٨٥]

اعلم أنَّ (إِمّا) عندَ المحَقِّقينَ ليستْ[3] حَرْفَ عَطْفٍ لأَمْرينِ: أحَدُهما: دُخولُ الواوِ عليها، وحرف عطْفٍ لا يَدْخُلُ على حرف عطْفٍ. الثّاني: كَوْنُها متقدِّمَةً على المعطوفِ عليهِ، وحرفُ العطْفِ لا يتقدَّمُ على المعطوف عليه. وإِنَّما هي بمنزلةِ (أَوْ) فيها شكٌّ وإِباحةٌ وتخْييرٌ. وكلُّ ما قيلُ في (أَوْ) يُقالُ في (إِمّا) مثْلُهُ. وهي أَقْعَدُ في الشَّكِّ منْ (أَوْ) كما ذكره صاحبُ الكتابِ.

قال: "واعلمْ أَنَّكَ تَعْطِفُ الاسم على الاسمِ إِذا اتَّفقا في الحالِ، والفعلَ على الفعلِ إِذا اتَّفقا في الزَّمانِ، تقولُ: قامَ زيدٌ وعمْرٌو؛ لأَنَّ القيامَ يصِحُّ منْ كُلِّ واحدٍ منهما، ولا تقولُ: ماتَ زيدٌ والشَّمْسُ؛ لأَنَّ الشَّمْسَ لا يَصِحُّ موْتُها. وتقولُ: قامَ زيدٌ وقَعَدَ، لاتِّفاقِ زمانَيْهِما، ولا تقولُ: يقومُ زيدٌ وقَعَدَ، لاختلافِ زمانَيْهِما."

---

(١) - في (ع): رُسِمَتْ: (افترايه)، وهو تحريف.

(٢) - زيادة من (مل).

(٣) - في (ع): (ليس).

اعلم أنَّ الغرضَ بحُروف العطْفِ إنَّما هو الاخْتِصارُ والإيجازُ بحذف العاملِ الثّاني، فَأقيمتْ هذه الحروفُ مقامَهُ فلا يحسنُ العطْفُ بها حتّى يتَّفِقَ(١) الحالانِ والفعلانِ، ألا ترى أنَّكَ إذا قُلْتَ : قامَ زيدٌ وعمرٌو، فالتَّقديرُ : قامَ زيد[وَ](٢) قامَ عمْرٌو، وكذلك : رَأَيْتُ زيداً وعمْرًا، فالتَّقديرُ : رأَيْتُ زيداً، ورأيتُ عَمْرًا، ومررتُ بزيدٍ وعمْرٍو، فالتَّقديرُ : مررتُ بزيدٍ، ومررتُ بعمْرٍو، فلمّا طالَ ذلك عليهمْ حذفوا أحدَ العاملينِ وأقاموا حرف العطفِ مقامَهُ، لاشتراكِ زيدٍ وعمرٍو في الفعل والحالِ. ولوِ اختلفا لأُظْهِرَ العامِلُ، ولمْ يجُزْ إضْمارُهُ(٣) ولاحَذْفُهُ، لوْ قلتَ : قامَ زيدٌ وقعدَ عمرٌو، لَمْ يجُزْ أن تُخْبِرَ عنهما بالقيامِ فتقولُ : قامَ زيدٌ وعَمْرٌو؛ لأنَّ الغرضَ بالإخبارِ عن القُعودِ لا يحصُلُ. وكذلك إذا كان الفعلُ لايصِحُّ من أحدِهما لا تُخْبِرُ عنه به، نحو ما مَثَّلَهُ مِنْ : ماتَ زيدٌ والشَّمْسُ؛ لأنَّ الشَّمْسَ لا يَصِحُّ موتُها، إذْ ليس فيها حَياةٌ، والموتُ لا يكون إلاّ لِمَنْ فيه حياةٌ. ويجوزُ أن تقولَ : طَلَعَ زيدٌ والشَّمْسُ؛ لأنَّ الشَّمْسَ يَصِحُّ طلوعُها، ولا تقولُ : نامَ زيدٌ والشَّمْسُ؛ لأنَّ الشَّمْسَ(٤) لا يكونُ منها نومٌ.

67
[٨٥/ب] **قال : "وَتَعْطِفُ / المظْهَر على المظهرِ، والمضْمَرَ على المضْمَرِ، والمظْهَرَ على المضْمَرِ، والمضمر على المظْهَرِ(٥). تقولُ في عطْفِ المظْهر على المظْهرِ : قامَ زيدٌ وعمرٌو. وفي عطف المضمرِ على**

---

(١) – في الأصل : (تيقن)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٢) – تكملة من (ع).

(٣) – في الأصل : (إظهاره)، وهو وَهْمٌ، والتصويب من (ع).

(٤) – (لأن الشمس) : ساقط من (ع).

(٥) – في (مل) زيادة : (كل ذلك جائز).

المضمرِ : رَأَيْتُكَ وَإِيّاهُ. وفي عطف المظهر على المضمر : رَأَيْتُهُ[1] وزيداً. وفي عطف المضمر على المظهرِ : قامَ زيدٌ وأنْتَ. فإنْ كان المضْمَرُ مَرْفوعاً متَّصلاً لَمْ تَعْطِفْ عليه حتّى تُوَكِّدَهُ، فتقولُ[2] : قُمْ أَنْتَ وزيدٌ، ولو قلتَ : قُمْ وزيدٌ، من غيرِ توكيدٍ لم يحسنْ[3]. قال اللّه سبحانه : ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ﴾[4][5] وربَّما جاءَ في الشِّعْرِ غَيْرَ مُؤَكَّدٍ، قال عمر بن أبي ربيعةَ :

١٠٢ - قُلْتُ إذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهادى كَنِعاجِ المَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا .

اعلم أنَّ العطفَ على الضَّميرِ المرفوعِ لا يحسُنُ عند نُحاةِ البصْريّينَ[6] حتّى يُؤَكَّدَ أوْ يدْخُلَ في الجُمْلَةِ ما يطولُ به الكلامُ، مثالُ ذلك : قُمْ أَنْتَ وزيدٌ، ولا يجوزُ عندهمْ : قُمْ وزيدٌ. والعلَّةُ فيه أنَّ الضَّميرَ المرفوعَ المتَّصلَ لا يخْلو أنْ يكون لهُ صورةٌ أوْ لا يكونَ له صورةٌ، فإنْ كان مُسْتَتِراً في الفعلِ ليستْ له صورةٌ فقد غَلَبَ الفعلُ عليه، فاستَقْبَحوا عطفَ اسمٍ على لفظِ فعلٍ؛ فلهذا أظهروا المؤَكَّدَ. وإنْ كان الضَّميرُ له صورةٌ، نحو قولِنا : ضَرَبْنا، وضَرَبْتُمْ، وضَرَبْتُ، وضَرَبْتَ، وأشباهُ ذلكَ، فهذه العلامةُ أيضًا جَرَتْ مَجْرى حَرْفٍ من الفعلِ بدلالةِ إسكانِ لامِ

---

(١) - في (ع) : (رأيتك).

(٢) - في (مل) : (تقول) بغير الفاء.

(٣) - في (ع) : (لم يجز).

(٤) - البقرة : (٣٥).

(٥) - في (مل) زيادة : [وقال : (فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ)] المائدة : (٢٤).

١٠٢ - تقدم الشاهد برقم (٤٠).

(٦) - هذه إحدى المسائل التي اختلف فيها أئمة المِصْرَيْنِ انظر الإنصاف المسالة رقم : (٦٦) ٢ / ٤٧٤.

الفعلِ معها حَذَرًا منْ توالي الحَرَكاتِ فأَجْرَوْها مَجرَى ما لَمْ يَبْرُزْ له صورةٌ.

فأمّا ما يُطَوِّلُ الكلامَ فنحو قوله تعالى : ﴿وَسَيَقولُ الَّذينَ أَشْرَكوا لَوْ شاءَ اللَّهُ ما أَشْرَكْنا وَلا آباؤُنا﴾[1] فَـ (آباؤُنا) مَعْطوفٌ على النّونِ في (أَشْرَكْنا) ولم تُؤَكَّدْ، ولكنْ لَمّا دخلَتْ (لا) طالَ الكلامُ بها، وكذلك[2] قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ بَريءٌ مِنَ الـمُشْرِكينَ وَرَسولُهُ﴾[3] على مذهب من عطَفَ (رَسولَهُ) على الضَّميرِ في اسم الفاعِلِ. والبَصْريّونَ يُجيزونَ العطْفَ على الضَّميرِ المرفوعِ المتَّصِلِ في ضرورة الشِّعْرِ، نحو ما أنشدَهُ من بيتِ عُمَرَ بنِ أبي ربيعةَ.

68
[٨٦/أ] فأمّا الكوفيّونَ فيُجيزونَ العطفَ في هذا الباب بغيرِ توكيدٍ على كُلِّ / حالٍ ولا فَصْلَ عندهمْ بين الشِّعْرِ وغيرِهِ، بعِلَّةِ أنَّهُ عطْفُ اسمٍ على اسمٍ، سواءٌ ظَهَرَ أوْ لم يَظْهَرْ، ويُنْشِدونَ قولَ جريرٍ :

١٠٣ – وَرَجا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفاهَةِ رَأْيِهِ

مـــا لَـمْ يَـكُـنْ وَأَبٌ لَـهُ لِيَنالا

عطفَ (أَبٌ) على الضَّمير في (يَكُنْ)[4].

قال : "فإنْ كان المضمَرُ[5] منصوبًا حَسُنَ العَطْفُ عليه، تقولُ : رأيْتُكَ وَمُحَمَّدًا. فإنْ كان المضْمَرُ[5] مجرورًا لَمْ تَعْطِفْ عليه إلاّ

---

(١) – الأنعام : (١٤٨). في الأصل و (ع) : (وقال الذين أشركوا ...) وهو وَهْمٌ.

(٢) – في الأصل (وذلك)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٣) – التوبة : (٣).

١٠٣ – البيت من الكامل. وهو في ديوانه : ٣٦٢، وانظر الإنصاف : ٢/٤٧٦، والمقرب : ١/٢٣٤، وشرح الكافية الشافية : ٣/١٢٤٥، والمقاصد : ٤/١٦٠، والأشموني : ٣/١١٤، والتصريح : ٢/١٥١. وعجزه في أوضح المسالك : ٣/٣٩٠.

(٤) – في (مل) زيادة : (من غير توكيد).

(٥) – في (ع) : (الضمير).

بإعادةِ الجارِ، تقولُ : مررْتُ بكَ وبزيدٍ، ونزلْتُ عليكَ[1] وعلى جَعْفَرٍ. ولو قلتَ : مَرَرْتُ بكَ وزيدٍ، كان لَحْنًا على أنَّهم قد أنْشَدوا[2] :

١٠٤- فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجونا وَتَشْتِمُنا فَاذْهَبْ فَما بِكَ وَالأَيّامِ مِنْ عَجَبِ."

اعلم أنَّهُ لا خِلافَ في جوازِ العطفِ على الضَّمير المنصوب سواءٌ أُكِّدَ أَوْ[3] لَمْ يُؤَكَّدْ.

فأمّا العطْفُ على الضَّمير المجرورِ فلا يجوزُ أيضًا إلاّ بإعادة حرف الجرِّ؛ وذلك لأنَّهُ كَما لا يجوزُ أنْ تَعْطِفَ الضَّميرَ على المظهَرِ إلاّ بإعادة حرف الجرِّ فكذلكَ لا يجوزُ أنْ تعطِفَ المظهر على المضمرِ المجرور إلاّ بإعادته، إذْ هُما على كُلِّ حالٍ سواءٌ، ذَكَرَ ذلك (المازِنِيُّ)[4]. ووافقَهُ (المبَرِّدُ)[5]؛ وذلك لأنَّهم شَبَّهوا المجرورَ بالتَّنْوينِ؛ لأنَّ الضَّميرَ المجرورَ يَفْتَقِرُ[6] إلى ما يَتَّصِلُ به كافْتِقارِ التَّنوينِ إلى ما يَتَّصِلُ به من الأسماءِ؛ ولأنَّ كلَّ واحدٍ منهما لا يقومُ بِنَفْسِهِ، وكلُّ واحدٍ منهما على حرفٍ واحدٍ، فكما لا تَعْطِفُ على التَّنوينِ لا تعْطِفُ على ما شُبِّهَ به.

---

(١) – في (ع) و (مل) : (عليه).

(٢) – البيت غير معروف القائل.

١٠٤ – البيت من البسيط. وهو من شواهد سيبويه : ١/٣٩٢، وانظر الكامل : ٣/٣٩، والحجة المنسوب لابن خالويه : ١١٩، وإعراب القرآن للنحاس : ١/٣٩٠، والإنصاف : ٢/٤٦٤، والحجة لأبي زرعة : ١٩٠، وابن يعيش : ٣/٧٨، ٧٩، والمقرب : ١/٢٣٤، وشرح الكافية الشافية : ٢/٦٩٤، والبحر المحيط : ٢/١٤٨، والهمع : ١/١٢٠. وعجزه في الأصول : ٢/١٢٣، والهمع : ٢/١٣٩.

(٣) – في الأصل : (ولم) بالواو، وهو سهو، والتصويب من (ع). وانظر ما سلف ص١٩ الحاشية (٢).

(٤) – انظر التبصرة : ١/١٤٠ – ١٤٢. وإعراب القرآن للنحاس : ١/٣٩٠، وهو قول الأخفش انظر معاني القرآن : ١/٢٢٤.

(٥) – لم أقف على شيء من هذا التعليل في المقتضب والكامل. وانظر الكامل : ٣/٣٨ وما بعدها.

(٦) – في (ع) : (مُفْتَقِرٌ).

وقد جاءَ في الشِّعْرِ أبياتٌ حُمِلَتْ على الضَّرورةِ من ذلك :

.... فَاذْهَبْ فَما بِكِ وَالأَيّامِ مِنْ عَجَبِ

والتَّقْديرُ : فما بِكِ وبالأَيّامِ. ومنها[1] :

١٠٥ ـ أَكِرُّ[2] عَلى الكَتيبَةِ لا أُبالي أَحَتْفي كانَ فيها أَمْ سِواها

تقديرُهُ : أَمْ في سِواها.

قال أبو سَعيد[3] : وهذا ليسَ بحُجَّةٍ؛ لأنَّ (سواءً) ظرْفٌ، فيجوزُ بلا إِظْهارِ (في)، كما تقولُ :أَفي[4] اليوْمِ كان خُروجُ زيدٍ أَمْ يَوْمِ[5] الجمُعَةِ. فأمّا قِراءَةُ حَمْزَةَ ﴿وَاتَّقوا اللَّهَ الَّذي تَساءَلونَ بِهِ / وَالأَرْحامِ﴾[6] بعطْفِ الأَرْحامِ على الضَّميرِ المجرورِ [فَقيلَ][7] إِنّما جرَّ (الأَرْحامَ) بعاملٍ دلَّ عليه الأوَّلُ لا بِالأَوَّلِ[8]. واللَّهُ أعلمُ. [٨٦/ب] 68

* * *

(١) – البيت للعباس بن مرداس.

١٠٥ – البيت من الوافر. وهو في ديوانه : ١١٠، وانظر الإنصاف : ١/٢٩٦، ٢/٤٦٤، وشرح الكافية الشافية : ٣/١٢٥٢، والبحر المحيط : ٢/١٤٨، والحماسة الشجرية : ١/١٣٣.

(٢) – في الأصل : (أكثر)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٣) – شرح الكتاب للسيرافي : ج٣/ الورقة : ١٥٧/(آ).

(٤) – في (ع) : (تقول : في) بسقوط همزة الاستفهام.

(٥) – في الأصل : (أم في يوم ...) بإقحام (في).

(٦) – النساء : (١).

(٧) – (فقيل) : ساقطة من الأصل، وفي (ع) : (وقيل) بالواو.

(٨) – مسألة العطف على الضمير المجرور من المسائل التي اختلف فيها نحاة المِصْرَيْنِ انظر الإنصاف المسألة رقم (٦٥) ٢/٤٦٣، وانظر إعراب القرآن للنحاس : ٣٩٠ – ٣٩١.

يتلوهُ باب المعرفة والنَّكِرَةِ

آخِرُ النِّصْفِ الأوَّلِ منْ شَرْحِ كتابِ اللُّمَعِ لأبي الفتحِ عُثْمانَ بنِ جنّي رضي اللَّهُ عنه إِملاءُ الشَّريفِ جَمالُ الشَّرَفِ أبي البَرَكاتِ عُمَرَ بنِ إِبْراهيمَ بنِ مُحَمَّدٍ بنِ مُحَمَّدٍ بنِ أَحْمَدَ بنِ عليٍّ بنِ الحُسَيْنِ بنِ عَليٍّ بنِ حَمْزَةَ بنِ يَحْيى بنِ الحُسَيْنِ بنِ زيدٍ بنِ عليٍّ بن الحُسَيْنِ بنِ عَليٍّ بنِ أَبي طالبٍ صَلواتُ اللَّهِ عليْهِمْ أجْمَعينَ.

كَتَبَهُ أَبو القاسِمِ بنِ مُوسى المقْرِئُ لِنَفْسِهِ في أَوائِلِ سَنَةِ خَمْسَ عشْرَةَ وخَمْسِمائَةٍ وهو يَحْمَدُ اللَّهَ تعالى ويَشْكُرُهُ ويُصلى على النَّبيِّ المصْطَفى مُحَمَّدٍ وآلِهِ الطّاهِرينَ ويُسَلِّمُ تَسْليمًا(١).

---

(١) – (يتلوه باب المعرفة والنكرة ... ويسلم تسليمًا) : ليس في (ع).